

(ع) مؤسسة الشيخ محمد بن صالح العثيمين الخيرية، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

العثيمين، محمد بن صالح

شرح ألفية ابن مالك رحمه الله تعالى/ محمد بن صالح العثيمين -الرياض، ١٤٣٤هـ

١٧١ ص ؟ ١٧ × ٢٤ سم (سلسلة مؤلفات الشيخ ابن عثيمين؟ ١٢٢)

ردمك: ٤-٩-٢٠٣-٩٠٢٠٣

١- اللغة العربية - النحو ٢-اللغة العربية - الصرف أ - العنوان
 ديوي ١٥٠١٥

رقم الإيداع: ١٤٣٤/٥٨١٣ ردمك: ٤-٩-٣٠٢٠٣-٣٠٢-٩٧٨

حقوق الطبع محفوظة

لِوَسَيْنَةِ ٱلشَّيْخِ مُحِمَّدِبْنِصَالِحِ الْعُثِيمِيْلَ كَخِيرَية

إلا لمن أراد طبع الكتاب لتوزيعه خيريًا بعد مراجعة المؤسسة

الطبعة الرابعة ١٤٤٤هـ

يُطلب الكتاب من:

مُؤسَّسَ إِلَا اللَّيْ عُجُمَّدِ بْنِصَالِح الْمُثَمَّيِنَ الْجَيَرِيةِ

، مصده ، صربيد ، مصوريد القصيم – عنيزة – ١٩٢١ ص . ب : ١٩٢٩

هاتف: ۱۳/۳۹٤۲۱۰۷ - ناسوخ : ۳۹٬۲۹۰۲۱۰۹

جــــوال: ٥٥٠٦٤٢١٠٧ - جـــوال المبيعات: ٦٦٧٣٣٦٦٠

www.binothalmeen.net info@binothalmeen.com

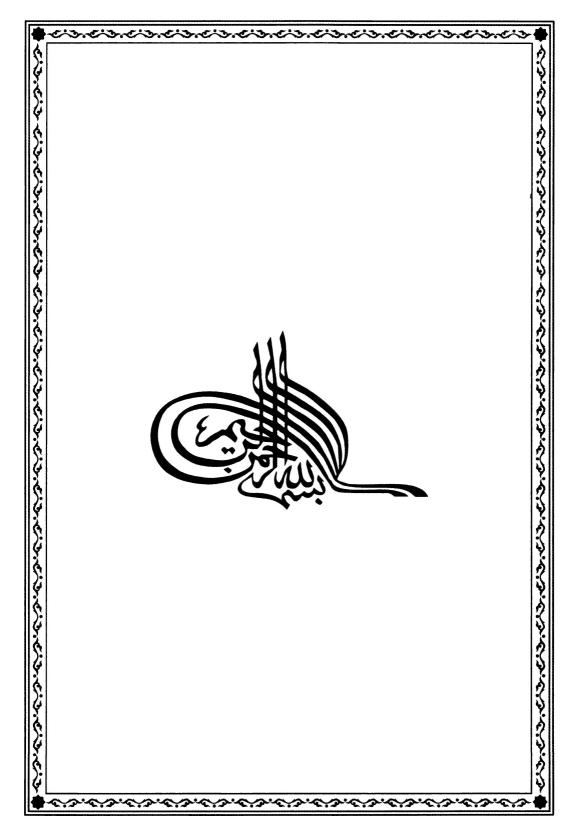
الموزع المعتمد والحصري في جمهورية مصر العربية

دار الدُّرَّة الدولية للطباعة و التوزيع

١٣٥ شارع مصطفى النحاس - مدينة نصر - الحي الثَّامن - بجوار مدارس المنهل الخاصة .



ـلُسلَة مُولِّغات نَضيلَة الِيْبِيخ (١٢٢) رحمة التهتعالى لفَضيلَة الشُّيِّخ العَلَامَة محد بنصالح العثيمين غفَرالله لَهُ ولوالدّيه وَللمُسَالِمين الجُحُلَّدُ الثَّانِي مِن إِمْهَ دَارات مؤسّسة الثيخ محمّدتن صَالح العثيميّن الخيرتية



إنَّ وأخسواتُهَا

تَقَدَّمَ أَنَّ نواسخَ المُبتَداِ والخَبَرِ تَنْقَسِمُ مِن حيثُ العملُ إلى ثَلاثةِ أَقْسامٍ: القِسْمُ الأَوَّلُ: ما يَنْسَخُ المُبتَداً والخَبَرَ جَميعًا.

القِسْمُ الثَّاني: ما يَرْفَعُ المُبتَدأَ ويَنْصِبُ الخَبَرَ.

القِسْمُ الثَّالثُ: ما يَنْصِبُ الْمُبَدَّأُ ويَرْفَعُ الْحَبَرَ.

(كَانَ) وأخواتُها سَبَقَ أَنَّها تَرفعُ المُبتَداَّ وتَنْصِبُ الخَبَرَ، وليس رَفعُ المُبتَداًِ يعني بقاءَهُ على ما كانَ عليهِ، بل هو رُفِعَ رَفْعًا مُجدَّدًا بـ(كَانَ) كذلك (إنَّ) وأخواتُها بالعكسِ، تَنْصِبُ المُبتَداً وتَرْفعُ الخَبَرَ، والرَّفعُ الَّذي في الخَبَرِ ليسَ هو الرَّفعَ الأَوَّلَ الَّذي كان قبلَ دُخولِ (إِنَّ)، بل هو رَفْعٌ مُجَدَّدٌ، ونَبَّهْنَا على هذا؛ لأنَّ بعضَ النَّاسِ قد يقولُ في (كَانَ زَيدٌ قاتُها) (زَيدٌ) مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ، فنقولُ: لا، بل (زَيدٌ) مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ، فنقولُ: لا، بل (زَيدٌ) مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ، فنقولُ: لا، بل

وكذلكَ إذا قلتَ: (إِنَّ زَيدًا قائِمٌ) قد يَقولُ بعضُ النَّاسِ: إنَّ (قائمٌ) مَرْفوعٌ على أنَّه خبرُ (إِنَّ)، فـ(إِنَّ) أَحْدَثَتْ له على أنَّه خبرُ (إِنَّ)، فـ(إِنَّ) أَحْدَثَتْ له رَفْعًا مُجَدَّدًا؛ ولهذا قالَ في (كَانَ) وأخواتِها: (تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَا اسْمًا وَالْخَبَرْ تَنْصِبُه) وهنا يقولُ: (إِنَّ وَأَخَواتُهَا أَي: (اللَّآتِ يَعْمَلْنَ عَمَلَهَا) وهذا هو الجنسُ الثَّاني مِن نَواسخِ المُبتَداِ والخَبرِ، والجنسُ الأوَّلُ -كها تَقَدَّمَ- هو (كَانَ) وأخواتُها،

والْمُشَبَّهَاتُ بـ(لَيْسَ) وأفعالُ الْمُقارَبَةِ، والجنسُ الأوَّلُ منه أفعالٌ، ومنه حُروفٌ، أمَّا هذا الجنسُ -وهو (إنَّ) وأخواتُها- فكُلُّهُ حُروفٌ.

١٧٤- لِـــ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْـتَ، لَكِـنَّ، لَعَـلّ كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِــ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «لِـ(إِنَّ)» جَارٌ وجَمْرورٌ، وهنا (إنَّ) دَخَلَ عليها حَرفُ جرِّ، ودُخولُ حَرفِ الجرِّ على كَلِمةٍ يَدُلُّ على أنَّها اسمٌ، مع أنَّ (إِنَّ) حَرفٌ فكيفَ ذلكَ؟

نقول: لأنَّ المقصودَ بها اللَّفظُ، كأنَّ المُؤلِّف قال: (لِهذَا اللَّفظِ)؛ فلهذا دَخَلَ حَرفُ الجِرِّ على (إنَّ) مع أنَّها حرفٌ، و(أَنَّ) مَعْطوفةٌ على (إِنَّ) لكنْ بإسقاطِ حَرفِ العَطفِ للضَّرورةِ، و(لَيْتَ) كذلك مَعْطوفةٌ على (إِنَّ) بإسْقاطِ حَرفِ العَطفِ للضَّرورةِ، و(لَكِنَّ) كذلك مَعْطوفةٌ على (إِنَّ) بإسْقاطِ حَرفِ العَطفِ للضَّرورةِ، و(لَعَلَّ) مِثْلُها، و(كَأَنَّ) مِثْلُها.

قُولُهُ: «عَكْسُ» مُبتَدأً، والجَارُّ والمَجْرورُ المُتقدِّمُ هو الخَبَرُ.

و (لِكَانَ» (اللَّامُ) حَرفُ جرِّ، و(كَانَ) اسمٌ مَجْرورٌ باللَّامِ، وعَلامةُ جرِّهِ كَسرةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ، مع أنَّها فعلٌ ماضٍ؛ لأنَّ المَقْصودَ اللَّفظُ.

قولُهُ: «لِـ(إِنَّ، أَنَّ، لَيْتَ، لَكِنَّ، لَعَلَّ، كَأَنَّ)» هذه سِتَّةُ أَحْرُفٍ، وبعضُهم يَعُدُّها خمسةً، فيَجْعَلُ(أَنَّ) المَفْتوحةَ مع (إِنَّ) المَكْسورةِ واحدةً؛ لأنَّ فتحَ الهَمزةِ لسَببِ، وإلَّا فهي واحدةٌ. وقولُهُ: «(إِنَّ، أنَّ)» للتَّوكيدِ، فإذا قلتَ: (مُحَمَّدٌ رَسولُ اللهِ) وأردْتَ التَّوكيدَ قلتَ: (إنَّ مُحَمَّدًا رَسولُ اللهِ)؛ ولهذا قال اللهُ تعالى: ﴿ قَالُواْ رَبُنَا يَعَلَمُ إِنَّا إِنَّا كُمْ لَكُمْ لَكُمْ لَكُونَ يَعَلَمُ اللّهِ يقولُ في إعْرابِها: إلَّكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس:١٦] فـ(إِنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ، وبعضُ الطَّلبةِ يقولُ في إعْرابِها: (إنَّ) حَرفُ تَوْكيدٍ ونَصبٍ، وهذا ليس بصَحيحٍ، إلَّا على مَذْهبِ الكُوفيِّينَ الذين يَرَوْنَ أنَهَا لا تَعملُ في الحَبرِ، وإنَّها تَعملُ النَّصبَ في الاسم فقط، وعند البَصْريِّينَ لا يَصِحُ أَنْ تقولَ: (إنَّ) حرفُ توكيدٍ لا يَصِحُ أَنْ تقولَ: (إنَّ) حرفُ توكيدٍ ونصبٍ، بل نَقولُ: (إنَّ) حرفُ توكيدٍ يَنصِبُ الاسمَ ويَرْفعُ الحَبرَ، وكذلك (أنَّ) نفسُ الشَّيءِ، نقولُ: حَرفُ تَوكيدٍ يَنصِبُ الاسمَ ويَرْفعُ الحَبرَ، وكذلك (أنَّ) نفسُ الشَّيءِ، نقولُ: حَرفُ تَوكيدٍ يَنصِبُ المُبتَدأً اسمًا له، ويَرْفعُ الحَبرَ خَبرًا له.

وقولُهُ: «لَيْتَ» للتَّمنِّي، ومنهُ قولُهُ تعالى: ﴿يَكَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾ [بس:٢٦]، وقولُه تعالى عنِ الآخرِ: ﴿يَكَيْتَ نِي كُنتُ مَعَهُمٌ ﴾ [النساء:٧٧]، وهذا كثيرٌ في القُرآنِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

أَلَا لَيْتَ الشَّبَابَ يَعُودُ يَوْمًا فَلَأُخْبِرَهُ بِهَا فَعَلَ المَشِيبُ(١)

وقولُهُ: «لَكِنَّ» للاستِدْراكِ، وتقولُ في إعْرابِها: (لَكِنَّ) حَرفُ استِدْراكِ يَنْصِبُ الاسمَ ويَرْفعُ الحَبَرَ، وإذا كانت لِلاستِدْراكِ فالإستِدْراكُ معناهُ: رَفعُ ما يُتَوَهَّمُ وُقوعُهُ، تقولُ مثلًا: (مَا زَيدٌ بقائم لكنَّهُ قاعدٌ).

وقولُهُ: «لَعَلَّ» للتَّرجِّي.

لكِنْ ما الفرقُ بين التَّرجِّي والتَّمنِّي؟

التَّمنِّي هو طلبُ ما لا يُمكِنُ حُصولُهُ إلَّا بِمَشَقَّةٍ، أو ما لا يُمكِنُ حُصولُهُ

⁽١) البيت من بحر الوافر، وهو لأبي العتاهية، انظر شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٦).

مُطلقًا، مثالُه: (قَالَ الفَقيرُ يومًا: لَيْتَ لي مالًا) فهذا يُمكِنُ حُصولُهُ، لكنْ بمَشقَّةٍ، وكقولِ الشَّيخِ الكبيرِ: (لَيْتَنِي أَعُودُ فتَّى) فهذا تَمَنَّ، لكنَّهُ مُتعذَّرٌ.

أمَّا التَّرجِّي فإنَّه طَلَبُ ما يَقْرُبُ وُقوعُهُ، فهو طَلبُ ما فيه طَمعٌ، كأَنْ يقولَ القائلُ الَّذي يُكَرِّرُ ألفيَّةَ ابنِ مالكِ: (لَعلِّي أَحْفَظُها هذهِ المرَّةَ).

وتأتي (لَعَلَّ)-أيضًا- للإشفاقِ، أي: الخوفِ، وبعضُهم يُعَبِّرُ عن الإشفاقِ بالتوقُّعِ، تقولُ: (لَعَلَّ العَدُوَّ قَرِيبٌ) فهذا إشفاقٌ وتَوَقُّعٌ لِقُرْبِهِ، وتكونُ أيضًا للتَّعليلِ، وهذا كثيرٌ في القُرآنِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَاتَقُوا اللّهَ لَعَلَكُمُ مُنْ لَلْكُونَ ﴾ للتَّعليلِ، وهذا كثيرٌ في القُرآنِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَاتَقُوا اللّهَ لَعَلَكُمُ مُرَّنَ ﴾ [الحجرات:١٠]، وهناك لُغةٌ عَربيّةٌ يَعلونَ (لَعَلَّ) حَرفَ جرِّ، ولا تعملُ عَمَلَ (إنَّ)، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَقُلْتُ: ادْعُ أُخْرَى وارْفَع الصَّوْتَ جَهْرَةً

لَعَ لَ أَبِي المِغْ وَارِ مِنْ كَ قَرِيب بُ(١)

والشَّاهدُ قولُه: (لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ) ولو كانتْ عاملةً عَمَلَ(إِنَّ) لقالَ: (لَعَلَّ أَبَا المِغْوَارِ) فلتَّا قال: (لَعَلَّ أَبِي المِغْوَارِ) جَرَّ بها.

وقولُهُ: «كَأَنَّ» للتَّشبيهِ، تقول: (كَأَنَّ فُلانًا أَسَدٌ)، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

كَأَنَّكَ شَمْسٌ وَالْمُلُوكَ كَوَاكِبٌ إِذَا طَلَعَتْ لَمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ (٢)

⁽١) البيت من الطويل، وهو لكعب بن سعد الغنوي كها في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٠٥)، وفيه: (وَارْفَع الصَّوْتَ دَعْوَةً).

⁽٢) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، انظر نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١/ ٣٠٧). وجنح الليل: أوله. النهاية جنح.

وتَأْتِي أَيضًا لَلظَّنِّ إِذَا كَانَ خَبِرُهَا مُشتقًّا، أَو ظَرْفًا، أَو جَارًا وَجَمْرُورًا، كقولِكَ: (كَأَنَّكَ فَاهِمٌ الدَّرِسَ)؛ لأنَّ (فَاهِمٌ) مُشتَقُّ، لكن (كَأَنَّكَ أَسَدٌ) أَو (كَأَنَّكَ بَدرٌ) هذا جامدٌ؛ ولذا فهي هنا للتَّشبيهِ.

قالوا: وتَأْتِي -أيضًا- للتَّقريبِ، مثل قولِهم: (كَأَنَّكَ بِالدُّنيا قدِ انتَهَتْ) أو (كَأَنَّكَ بِالطَّلاةِ قد أُقِيمَتْ) فهذا للتَّقريبِ، أو (كَأَنَّكَ بِالطَّلاةِ قد أُقِيمَتْ) فهذا للتَّقريبِ، إذَنْ (كَأَنَّ) تَأْتِ للتَّشبيهِ، وتَأْتِ للظَّنِّ، وتَأْتِ للتَّقريبِ، والأكثرُ للتَّشبيهِ.

وهل (كَأَنَّ) بَسيطةٌ أم مُركَّبةٌ؟ الصَّحيحُ أنَّها بسيطةٌ، وليست مُركَّبةً، وبعضُهم يقولُ: هي مُركَّبةٌ من كافِ التَّشْبيهِ، و(أَنَّ) المَصْدريَّةِ، وهذا ليسَ بصحيحٍ، بل هي حَرفٌ مُستقِلُّ.

قولُهُ: «عَكْسُ مَا لِـ(كَانَ) مِنْ عَمَلْ» يعني عكسُ الَّذي لـ(كَانَ) من العملِ، فإذا كانتْ (كَانَ) وأخواتُها تَنصِبُ الْمُبَدَأَ وتَنْصِبُ الْمُبَدأَ وتَرْفَعُ الْحَبَرَ، كانتْ (إنَّ) وأخواتُها تَنصِبُ الْمُبَدأَ وتَرْفَعُ الْحَبَرَ.

وهل هناك لغةٌ أُخرى خلافُ هذه اللُّغةِ؟

الجوابُ: نعَمْ، هناك لغةٌ أُخرى، وهي أنَّها تَنْصِبُ الجُزْأَيْنِ جَميعًا، ومنه قولُ الشَّاعر:

إذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَافًا، إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا(١) الشَّاهدُ قولُه: (إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا) ولم يقل: (أُسْدُ).

⁽١) البيت من الطويل، وينسب لعمر بن أبي ربيعة، انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٤٧).

ومنه أذانُ العامِّيِّ: (أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ)؛ لأَنَك لو لم تَقُلْ هذا لقُلْتَ: إنَّ أذانَهُ باطلٌ، فالعامِّيُ أرادَ أنَّ (مُحَمَّدًا) اسمٌ، و(رَسُولَ) خَبرٌ، ولم يُرِدْ لَقُلْتَ: إنَّ أذانَهُ باطلٌ، فالعامِّيُ أرادَ أنَّ (مُحَمَّدًا) اسمٌ، و(رَسُولَ) خَبرٌ، ولم يُرِدْ أنَّ (رسولَ) بَدلٌ مِن (مُحَمَّدًا) وأنَّ الحَبرَ لم يأتِ بعدُ، وهذه اللَّغةُ أنا فَرِحٌ بها جدًّا؛ لأنَّا تُزِيلُ عنَّا مَشاكلَ بالنِّسبةِ للمُؤذِّنينَ؛ ولذا أقولُ: الحمدُ للهِ أن صارَ فيها لُغةٌ عَربيَّةٌ، مع أنَّني أرى أنَّ العِبْرةَ بالمعاني، وأنَّه لو فُرِضَ عَدمُ وُجودِ لُغةٍ عَربيَّةٍ في (أَشْهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللهِ) لصحَّ الأذانُ، ولكنْ نُعدِّلُهُ؛ لأنَّ الأذانَ عَربيَّةٍ في (أَشْهَدُ أنَّ يكونَ باللَّغةِ العَربيَّةِ، فأنت تأتي وتُعَلِّمُ المؤذِّنَ العامِّيَّ مئةَ مرةٍ، فيُسمِّعُ لك، لكِنْ إذا حان وقتُ الأذانِ وأَذَّنَ تَجِدُهُ يَنْطِقُ: (أَشْهَدُ أنَّ محمَّدًا رَسُولَ اللهِ)؛ ولذا نرى أنَّم مَعْذورونَ.

وعمومًا الحمدُ للهِ الذي يَسَّرَ لنا عُلماءَ تَتبَّعوا اللَّغةَ العربيَّة، واستقرَؤُوها، واستَخْرجوا هذه الحُروفَ التي تَعملُ هذا العملَ، وإلَّا لضاعَتِ اللَّغةُ العَربيَّةُ، واستَخْرجوا في (كَانَ) إنَّ اللهَ يسَّر -وللهِ الحمدُ- عُلماءَ حَفِظوا للعَّربيةِ كِيانَها، وكذلك نقولُ في (كَانَ) إنَّ اللهَ يسَّر -وللهِ الحمدُ- عُلماءَ حَفِظوا للعَّربيةِ كِيانَها، مَنْ يَدري الآنَ لو لم تُؤلَّفُ هذه الكُتُبُ؟! مَنْ يَدري أنَّ (إِنَّ) تَنْصِبُ وتَرْفَعُ؟! لكنَّ العُلماءَ -جَزاهُمُ اللهُ خَيرًا- تَتبَّعوا حتَّى حَصروا الأشياءَ.

١٧٥- كَ..: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِالَّيِّ كُفْءٌ، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ) الشَّرحُ

قولُهُ: «كَـ(إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ)» (الكافُ) حَرفُ جرِّ، وجملةُ (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ)» (الكافُ) حَرفُ جرِّ، وجملةُ (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ) مَخْرورةٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرِّها كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِها مَنَعَ من ظُهورِها الحكايةُ؛ لأنَّ المَقْصودَ: كهذه الجُملةِ، فإذا أَرَدْنا أَن نُعْرِبَ هذا المثالَ على قَطْع صلتِهِ بالكافِ.

فهل يُمكِنُ أَنْ نقولَ: (إِنَّ) حَرفُ تَوْكيدٍ ونَصْبٍ؟

الجوابُ: لا، لا يُمكِنُ أَنْ نقولَ: (ونَصْبِ)؛ لأَنَّ (إِنَّ) حَرفُ توكيدٍ ونَصبِ ورَفعٍ، فهي تَنْصِبُ المُبتَدأَ وتَرْفَعُ الخَبَرَ، إِذَنْ: إمَّا أَنْ تَقولَ: (إنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ ونَصبِ ورَفعٍ. وإمَّا أَنْ تَقولَ: حرفُ تَوكيدٍ يَنْصِبُ المُبتَدأَ ويَرْفعُ الخَبَرَ. وهذا أَحْسَنُ.

«زَيْدًا» اسمُها مَنْصوبٌ بها، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ.

«عَالِمٌ» خَبرُها مَرْفوعٌ بها -هذا على رأي البَصْريِّينَ- وعَلامةُ رَفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، وعلى رأي الكُوفِيِّينَ خبرُ المُبتَدأِ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رَفْعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ على آخرِهِ.

و «بِأَنِّي» (الباءُ) حَرفُ جرِّ، و (أَنَّ) حَرفُ تَوْكيدٍ يَنْصِبُ الْمُبَدَأُ ويَرْفعُ الْحَبَرَ، و (الياءُ) اسمُها مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رَفع.

و ﴿ كُفْءٌ ﴾ خبرُ (أَنَّ) مَرْفوعٌ بها، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، والجَارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بـ (عَالِمٌ).

قولُهُ: «لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِغْنِ» (لَكِنَّ) مِن أَخَواتِ (إنَّ) وفي الإعْرابِ نَقولُ: (لَكِنَّ) للاستِدْراكِ؛ لأنَّها استِدْراكٌ على ما سَبَق، وهي تَنْصِبُ المُبتَدأَ وتَرْفعُ الحَبَرَ.

و «ابْنَ» اسمُها مَنْصوبٌ بها، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ، و (ابْنَ) مُضافٌ، و (الهاءُ) مُضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في محلِّ جَرِّ.

و ﴿ ذُو ﴾ خبرُ (لَكِنَّ) مَرْفوعٌ بها، وعَلامةُ رفعِهِ الواوُ نِيابةً عن الضَّمَّةِ؛ لأَنَّهُ من الأسهاءِ السِّتَّةِ، أو الخمسةِ على رأي ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ لأَنَّه قال: (وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ)، و (ذُو) مُضافٌ، و «ضِغْنِ » مُضافٌ إليه، وعَلامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ الظَّاهرةُ على آخرِهِ.

والمعنى: زَيْدٌ عَالِمٌ بِأَنِّي كُفْءٌ، لكنَّ الْمُشكلةَ في ابنِهِ؛ ولذا قال: (وَلَكِنَّ ابْنَهُ فُو ضِغْنِ) أي: ذو حِقْدٍ عَلَيَّ، فالأبُ رَجُلٌ طَيِّبٌ وفاهمٌ، وعاقلٌ، وعالمٌ بأنَّ ابنَ مالكِ عالمٌ، ولكنَّ الابنَ في قلبِهِ حِقدٌ عَلَيَّ.

إِذَنْ: عَرَفْنا الآنَ الحُكْمَ والمثالَ، فالحكمُ أنَّ (إِنَّ) وأخواتِها تَنْصِبُ الْمُبتَدأَ وتَرْفعُ الخَبَرَ، وأمَّا المثالُ فقد ذكَرَ ثلاثةَ أمثلةٍ:

المثالُ الأوَّلُ: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ) وهذا مثالٌ لـ(إِنَّ).

والمثالُ الثَّاني: (أَنِّي كُفْءٌ) وهذا مثالٌ لــ(أَنَّ).

والمثالُ الثَّالثُ: (لَكِنَّ ابْنَهُ ذُو ضِعْنِ) وهذا مثالٌ لـ(لَكِنَّ).

وبهذا يكونُ قد مَثَّلَ لنصفِ الأدواتِ، فَلِلَّهِ دَرُّهُ! ومَثَّلَ للأدواتِ السَّالبةِ واللهُ على والمُوجَبة؛ لأنَّ (لَكِنَّ) سالبةٌ، و(إِنَّ) و(أَنَّ) مُوجَبةٌ، وهذا مِن قُدرتِهِ رَحَمَهُ اللهُ على التَّعبيرِ، ولاسيَّا أَنَّه نَظمٌ، لكنَّ ذلك فَضلُ اللهِ يُؤْتيهِ مَنْ يَشاءُ.



١٧٦- وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيــبَ إِلَّا فِي الَّــذِي كَــ: (لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي) الشَّحُ

قولُهُ: «رَاعِ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حَذفِ الياءِ، والكَسْرةُ قَبْلَها دَليلٌ عليها، والأصلُ: (رَاعِي) والفاعلُ مُستتِرٌ.

و «ذَا» اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نَصبِ مَفْعولٍ به، و (ذَا) هنا ليست منَ الأسْماءِ الخمَسةِ التي بمعنى (صاحِب).

و «التَّرْتِيبَ» بدلُ أو عَطف بيانٍ من اسم الإشارة (ذا).

انتقل المؤلِّفُ -الآنَ- إلى التَّرتيبِ بينَ اسمِ (إنَّ) وأخواتِها وخبرِها، وهل يجبُ التَّرتيبُ اللهُ اللهُ وخبرِها، قال اللهُ التَّرتيبُ اللهُ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ اللهُ وَيَانَ اللهُ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ والنساء: ٩٦] وقال تعالى: ﴿وَكَانَ مَقَدَّمَ الاسمُ ويتأخَّرَ اللهُ وَيَا خَواتِها بالعكسِ، يجبُ أن يَتقدَّمَ الاسمُ ويتأخَّرَ الحَبَرُ؛ ولهذا قال: (وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ).

و (رَاعِ) فعلُ أمرٍ منَ الرِّعَايةِ، أيِ: (اتَّبعْ) والأمرُ يَقْتضِي الوُجوبَ. لكنْ ما التَّرتيبُ الَّذي يُشيرُ إليه المؤلِّفُ؟

الجوابُ: التَّرتيبُ في قولِه: (إِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ) أي: بتقديمِ الاسمِ وتأخيرِ الخَبَرِ. قولُهُ: «إِلَّا فِي الَّذِي» هذا مُستَثْنَى مِمَّا قبلَهُ.

قولُهُ: «لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي» هذانِ مثالانِ:

الأُوَّلُ: (لَيْتَ فِيهَا غَيْرَ البَذِي) هنا قَدَّمْنَا الْحَبَرَ (فِيهَا)؛ لأنَّ الْحَبَرَ جَارُّ وَ وَجَرُورٌ، قَدَّمِناهُ على الاسم، وهو (غَيْرَ البَذِي) و(البَذِي) أي: الوَقِحُ.

الثَّاني: (لَيْتَ هُنَا غَيْرَ البَذِي) فـ(لَيْتَ) من أَخَواتِ (إِنَّ) و(هُنَا) ظَرفٌ، وهو خَبرُ (لَيْتَ) مُقَدَّمٌ، و(غَيْرَ البَذِي) اسمُها مُؤَخَّرٌ، وهنا قدَّمنا الحَبَرَ؛ لأنَّه ظَرفٌ.

إِذَنْ: يَجِبُ فِي (إِنَّ) وأخواتِها أَنْ يَتَقَدَّمَ الاسمُ على الْحَبَرِ، إلَّا إذا كانَ الْحَبَرُ ظَرِفًا أو جارًّا وَبَحْرُورًا، فإنَّه يجوزُ أَنْ يَتقدَّمَ.

فإنْ قال قائلٌ: ما الفرقُ بين (كَانَ) و(إِنَّ)؟

قُلنا: لأنَّ (كَانَ) فعلٌ، فهي أقْوى في العملِ مِن (إنَّ) وأخَواتِها، فعملُ الأفعالِ أقْوى مِن عَمَلِ الحُروفِ؛ فلهذا إذا أُبْعِدَ اسمُ (إِنَّ) عنها بَطَلَ عَملُها، فوجَبَ أَنْ يَلِيَها من أجلِ أن تَقْوَى على العَمَلِ، بخلافِ (كَانَ) وأخواتِها فإنها أفعالُ، والأفعالُ هي الأصلُ في الأعهالِ؛ فلهذا قويتْ على أن تَعْمَلَ في اسمِها، ولو كان مُؤخَّرًا عنها، والجارُّ والمَجْرورُ أمرُهُ سَهلٌ خَفيفٌ على النَّفْسِ، إن جعلتَهُ في الآخِرِ فنقولُ: (أهلًا وسهلًا) وإن جعلتَهُ في الوسَط فنقولُ: (أهلًا وسهلًا) وإن جعلتَه في الأوَّلِ فنقولُ: (أهلًا وسهلًا) وإن جعلتَه أو جَارًا وجُرُورًا فإنَّه يَجوزُ أَنْ يَتقدَّمَ، تقولُ: (إِنَّ زِيدًا عِنْدَكَ) و(إِنَّ عِنْدَكَ زَيدًا) وتقولُ: (إنَّ في الدَّارِ زَيدًا) و(إنَّ عِنْدَكَ زَيدًا)

إِذَنْ: حُكْمُ التَّرتيبِ بينَ اسمِ (إنَّ) وخَبرِها هو الوجوبُ؛ لقولِ ابنِ مالكِ: (وَرَاع ذَا التَّرْتيبَ) إلَّا إذا كان ظَرفًا أو جارًا وتَجْرورًا فإنَّه يجوزُ تقديمُهُ.

لكنْ إذا قلتَ: (إنَّ فِي الدَّارِ صاحِبَها) في حكمُ تَقْديم الخَبَرِ هنا؟

الجوابُ: أنَّه واجبٌ، فيجبُ تقديمُ الخَبَرِ؛ لأنَّ الضَّميرَ في (صاحِبَها) يعودُ على (الدَّارِ) ولو قُدِّمَ فقيلَ: (إِنَّ صاحبَها في الدَّارِ) لعَادَ الضَّميرُ على مُتأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبةً، وهذا لا يجوزُ، ف(الدَّارِ) مُتأخِّرةٌ على (صاحِبَ) في الرُّتبةِ؛ لأنَّ خبرَ (إِنَّ) التَّأَخُّرُ، وأمَّا لَفظًا فإذا قلتَ: (صَاحِبَها) صارَ مُتقدِّمًا على (في الدَّارِ) في اللَّفظِ.

ومثلُه قولُهُ تعالى: ﴿ إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالُا ﴾ [المزمل:١٢] فإنَّ الخَبَرَ قُدِّمَ على الاسم؛ لأَنَّه ظَرفٌ، وتَقديمُهُ هنا واجبٌ، ومثلُهُ قـولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ فَالِكَ لَمِـبُرَةً ﴾ [آل عمران:١٣] قُدِّمَ الخَبرُ؛ لأَنَّه جَارُّ ومَجْرورٌ، وتقديمُهُ واجبٌ أيضًا.

وهل يجوزُ أَنْ يَتَقدَّمَ الْخَبَرُ على الأداةِ؟

الجوابُ: لا يجوزُ، ولو كان ظَرفًا أو جارًا ومَجْرورًا، فلا يجوزُ: (فيها إنَّ زيدًا) ولا يجوزُ: (هنا إِنَّ زيدًا) وذلك لأنَّ العملَ في الحروفِ ضعيفٌ، فلا تَقْوَى الحروفُ على أن تَعْمَلَ فيها تَقدَّمَها، يقولُ الشَّاعرُ:

كَأَنِّيَ مِنْ أَخْبَارِ (إِنَّ) وَلَمْ يُسِجِزْ لَهُ أَحَدٌ فِسِي النَّحْوِ أَنْ يَتَقَدَّمَا (١) فهل هذا متواضعٌ أم مُتشائِمٌ؟

نقولُ: هذا بِحَسَبِ القرائنِ، فقد يكونُ مُتواضعًا إذا كان في مجلسٍ من المجالسِ، وقيل له: تقدَّمْ يا فُلانُ هنا في صَدْرِ المجلِسِ. فقال: لا أتقدَّمُ. فهذا يكونُ مُتواضعًا، وقد يكونُ مُتشائمًا، وهذا هو الظَّاهرُ، لكنَّ الظَّاهرَ تُغَيِّرُهُ القرائنُ.

⁽١) البيت من الطويل، وهو لابن عُنَينِ كما في شرح قطر الندى (ص:١٨٤).

وهل قولُهُ في هذا البيتِ: (وَلَمْ يُجِزْ لَهُ أَحَدٌ أَنْ يَتَقَدَّمَا) هل هذا على إطلاقِهِ؟

نقول: لا، بل يُسْتَثْنَى الظَّرفُ والجَارُّ والمَجْرورُ، والمؤلِّفُ رَحَمُ اللَّهُ أَتَى بالمثالِ مُستَغْنيًا به عنِ الحُكْمِ، وهذا يُعَدُّ منَ الاختِصارِ، وهو أَنْ يُؤْتَى بالمثالِ ويُؤْخَذُ منه الحُكمُ، وهو من قُدرةِ الرَّجُلِ، لكِنْ أَكْمَلُ منه وأحْسَنُ أَنْ يُؤْتَى بالحُكْمِ ثُمَّ يُعَقَّبُ بالمثالِ.



١٧٧- وَهَمْ زَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ

الشَّرحُ

قُولُهُ: «هَمْزَ» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ لقولِهِ: (افْتَحْ) يعني: افْتَحْ هَمزةَ (إِنَّ).

و «لِسَدِّ» جَارُّ و مَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (افْتَحْ)، و (اللَّامُ) للتَّعليلِ، فهي بمعنى (إِذَا).

و «مَسَدَّهَا» (مَسَدَّ) هذا -أيضًا- مَصْدرٌ مِيمِيٌّ لـ(سَدِّ) المَصْدَرِ الأَوَّلِ؛ ولهذا كانَ مَنْصوبًا.

قولُهُ: «فِي سِوَى» جَارٌّ ومَجْرورٌ متعلِّقٌ بـ(اكْسِرِ)، وهي مُضافةٌ إلى (ذَاكَ).

شَرَعَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ في بيانِ متى تُفْتَحُ همزةُ (إنَّ) ومتى تُكْسَرُ؟

واعلم أنَّ لها ثلاثَ حالاتٍ: تارَةً يجبُ فتحُ الهَمْزةِ، وتارةً يجبُ كسرُ الهَمْزةِ، وتارةً يجبُ كسرُ الهَمْزةِ، وتارةً يجوزُ الوَجْهانِ: الفتحُ والكسرُ.

يقولُ رَحِمَهُ اللّهُ: افْتَحْ همزَ (إِنَّ) إذا سَدَّ مَسَدَّهَا المَصْدرُ، يعني: إذا حَلَّ مَحَلَّها المَصْدرُ فافتَحْ، وفيها عدا ذلكَ اكسِرْها، هذا هو الضَّابطُ، وهذه هي الحالُ الأُولى.

مثالُهُ: (يُعْجِبُنِي أَنَّكَ فَاهِمٌ) فإذا حَوَّلْتَ (أَنَّكَ فَاهِمٌ) إلى مَصْدرٍ، تقولُ: (يُعْجِبُنِي فَهْمُكَ) ومثلُها: (عَلِمْتُ أَنَّكَ فَاهِمٌ) إذا حَوَّلْتَهَا إلى مصدرٍ تقولُ: (عَلِمْتُ فَهْمَكَ) وفي المثالِ الأولِ وقَعَ المَصْدرُ فاعلًا، وفي المثالِ الثَّاني وقَعَ مَفْعولًا به.

وإذا قلتَ: (عَلِمْتُ بِأَنَّكَ فَاهِمٌ) أي: (بِفَهْمِكَ) فهنا سدَّ المَصْدرُ مَسَدَّها، فَوَجَبَ الفتحُ، وهي هنا في مَوضع جرِّ، فصارَ هذا الضَّابطُ مُطَّرِدًا، كُلَّما حلَّ مَحَلَّها المَصْدرُ سواءٌ كان فاعِلًا أم مَفْعولًا به أم مَجْرورًا، فإنَّما تكونُ مَفْتوحةً، وكُلُّ الذي في القُرآنِ ينطبقُ على هذا، وكذلك في كلام العربِ.

قولُهُ: «وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ» (ذَاكَ) المشارُ إليهِ: سدُّها مَسَدَّ المَصْدَرِ، يعني: اكْسِرْ فيها عدا ذلكَ.



١٧٨- فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا، وَفِي بَدْءِ صِلَهُ، وَحَيْثُ إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ

الشَّرحُ

قُولُهُ: «فِي الإبْتِدَا» جَارٌّ ونَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اكْسِرْ).

و «فِي بَدْءِ صِلَهْ» مَعْطوفةٌ بإعادةِ حَرفِ الجِرِّ، أو إِنْ شئتَ فقُلْ: بإعادةِ العامل.

وقولُهُ: "وَحَيْثُ» (الواوُ) حرفُ عطفٍ، (حَيْثُ) ظَرفُ مَكانٍ مَبْنِيٌّ على الضمِّ في محلِّ نصبٍ؛ ولذلك لو دَخَلَ عليها حَرفُ جرِّ فإنَّكَ تقول: (مِنْ حَيْثُ) ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الأعراف:١٨٢]، فهي مَبْنيَّةٌ على الضمِّ دائيًا، مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (في الابْتِدَا) أي: (وَاكْسِرْ حَيْثُ) وهو مُضافٌ إلى الضمِّ دائيًا، مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (في الابْتِدَا) أي: الوَاكْسِرْ حَيْثُ) وهو مُضافٌ إلى المفردِ، إنَّ باعتبارِ اللَّفظِ، وهذا أحدُ القولَيْنِ، أنَّه يجوزُ أن تُضافَ (حَيْثُ) إلى المفردِ، ولكنَّ المشهورَ أنَّ (حَيْثُ) لا تُضافُ إلَّا إلى الجُمَلِ، وبناءً على هذا المشهورِ نقولُ: (إِنَّ) مُبتدأً، و(مُكْمِلَهُ) خبرُ المُبتدأِ، و(حَيْثُ) مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (في الابْتِدَا) و(لِيَمِينٍ) جَارٌ وجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(مُكْمِلَهُ) ولكنَّ غالبَ عباراتِ الفُقهاءِ –رحمهُمُ اللهُ والكنَّ غالبَ عباراتِ الفُقهاءِ –رحمهُمُ اللهُ واللهُ المُعربيَّةِ كها قال الشَّاعرُ:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلِ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشِّهَابِ لَامِعَا(١)

⁽١) البيت من الرجـز، وهـو غير منسـوب في خـزانة الأدب (٣/٧)، وشرح الشـواهد للعيني (١) ٢٥٤/١).

شَرَعَ المؤلفُ رَحَمَهُ اللَّهُ في بيانِ الحالِ الثَّانيةِ لهمزةِ (إنَّ) وهي وُجوبُ الكَسْرِ وتَعْدادِها.

قولُهُ: «فَاكْسِرْ فِي الابْتِدَا» هذا تَفْصيلٌ بعدَ تَعْميمٍ لقولِهِ: (وَفِي سِوَى ذَاكَ اكْسِرِ) أي: اكْسِرْ هَا إذا وَقَعَتْ فِي ابْتِداءِ الكلام، أي: في صَدْرِ جُملَتِها، فتقولُ مثلًا: (إِنِّي قَائِمٌ) ولا يجوزُ أَنْ تَقولَ: (أَنِّي قَائِمٌ) وتقولُ: (إِنَّ زَيدًا قائمٌ)، ومن أمثلةِ ذلك في القرآنِ قائمٌ)، ومن أمثلةِ ذلك في القرآنِ قولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَنِي نَعِيمٍ ﴾ [الانفطار: ١٣]، وقولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكُوثَرَ ﴾ أنزلُنهُ فِي لَيلةِ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: ١]، وقولُه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ ٱلْكُوثَرَ ﴾ [الكوثر: ١].

فإِنْ قال قائلٌ: ما تقولونَ في قولِهِ تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤْتُونَ مَا ءَاتَواْ وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً أَنَّهُمْ إِلَى رَبِيمٍ رَجِعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٦٠] فهنا جملةُ (أَنَّهُم) لا صِلةَ لها بَهَا قَبْلَها.

فلهاذا فُتِحَتْ معَ أنَّها في ابْتِداءِ جُملتِها؟

فالجوابُ: أنَّ هذا على تقديرِ اللَّامِ، أي: لأنَّهم إلى ربِّهم راجعونَ؛ ولهذا نقولُ: إنَّ هذه الجُملةَ تَعْليليَّةُ، أي: سببُ وُجوبِ وَجَلِ قُلوبِهم هو أنَّهم يُؤمنونَ بأنَّهم راجعونَ إلى اللهِ، ولا يَدْرونَ ماذا يَلْقَوْنَ اللهَ به؛ فلذلكَ تَجِدُهم يُؤْتونَ ما آتَوْا، ويَعْملونَ الأَعْمال الصَّالحة وقُلُوبُهم خائِفةٌ، أي: خائِفةٌ مِن أَنْ يُرَدَّ عليهم عَمَلُهم.

إِذَنِ: الموضعُ الأولُ من مَواضعِ كسرِ هَمزةِ (إِنَّ) أَنْ تَقَعَ (إِنَّ) في ابْتِداءِ الكلام.

قولُهُ: "وَفِي بَدْءِ صِلَهْ" أي: وَاكْسِرْ فِي بَدْءِ صِلَةٍ، وهذا هو الموضعُ الثّاني، يعني: إذا وقَعَتْ في بَدْءِ الجُملةِ الَّتِي تَقَعُ صِلةً للمَوْصولِ فإنّها تُكْسَرُ، ووَجْهُ ذلك أنّها واقعةٌ في الحقيقة في البيّداءِ الجُملة؛ لأنّ الجُملة بعدَ المَوْصولِ تابعةٌ له، مُستقِلّةٌ، تابِعةٌ؛ بمعنى أنّها هي التي تَصِفُهُ وتُبيّنُ مَعْناهُ، لكنّها مُسْتَقِلّةُ؛ فلهذا تُكْسَرُ، تقولُ: (يُعْجِبُنِي الَّذِي إِنَّهُ فَاهِمٌ) وقال اللهُ تَبَالِكَوَتَعَالَ: ﴿وَءَالَيْنَهُ مِنَ الْكُنُونِ مَنَاءً مَنْ اللّهُ تَبَالِكَوَتَعَالَ: ﴿وَءَالَيْنَهُ مِنَ الْكُنُونِ مَنْ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنَنُوءُ بِالعُصْبَةِ ﴿ [القصص:٢٦] فَ ﴿مَا اللهُ بَمَالِي إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ ﴿ [القصص:٢٦] فَ ﴿مَا اللهُ بَمعنى (الّذي) يعني: آتيناه الَّذِي إِنَّ مَفاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالعُصْبَةِ .

ومَفْهُومُ قُولِهِ: (وَفِي بَدْءِ صِلَهُ) أَنَّهَا إذا جاءَتْ فِي أَثْنَاءِ الصِّلةِ لا يجبُ الكَسْرُ، بل تكونُ بحَسَبِ الحالِ، كها لو قُلتَ: (جَاءَ الَّذِي يُعْجِبُنِي أَنَّهُ نَاجِحٌ) فَ (أَنَّهُ نَاجِحٌ) مَن تمامِ الصِّلةِ، والتَّقديرُ: (يُعْجِبُنِي نَجَاحُهُ) وهي فاعلُ للفعلِ الذي هو الصِّلةُ، فهي رُكْنُ أَساسيُّ في الصِّلةِ، لكنَّها ليست ابْتِدائيَّةً؛ ولهذا لا يجبُ كَسْرُها، بل صارتْ على حَسَبِ الحالِ، لكنْ في بَدْءِ الصِّلةِ يجبُ أَنْ تكونَ مَكْسورةً؛ لأنَّ بَدْءَ الصِّلةِ يجبُ أَنْ تكونَ مَكْسورةً؛ لأنَّ بَدْءَ الصِّلةِ -في الحقيقةِ- هو منَ الابْتِداءِ.

قولُهُ: «وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ» إذا وقعَتْ جَوابًا للقَسَمِ، لأنَّ الَّذي يُكْمِلُ اليَمينَ هو الجَوابُ، فإذا وَقَعَتْ (إِنَّ) جَوابًا للقَسَمِ وجَبَ كَسْرُ هَمْزَتِها، وهذا هو الموضعُ الثَّالثُ() مثالُه: (وَاللهِ إِنَّ زَيدًا قائمٌ)، ولو قلتَ: (وَاللهِ أَنَّ زَيدًا قائمٌ) لم يَصِحَّ الكلامُ، وتقولُ في الإعْرابِ: (الواوُ) حَرفُ قَسَمٍ وجرٍّ، (اللهِ) لفظُ الجلالةِ بَحْرورٌ بالواوِ، والعاملُ فيه مَحْذوفٌ تَقْديرُهُ: (أَحْلِفُ)، و(إِنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ يَنْصِبُ الاسمَ ويَرْفعُ الخَبَرَ على رأي البَصْريِّينَ، وعلى رأي الكوفِيِّينَ

⁽١) وسيأتي مزيدُ بيانٍ في كلام الشَّارحِ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عند شرح البيت رقم (١٨١).

حَرفُ تَوكيدٍ ونَصبٍ، و(زَيدًا) اسمُ (إنَّ) مَنْصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصبِهِ الفَتْحةُ الظَّاهرةُ الظَّاهرةُ الظَّاهرةُ على آخرِه، و(قائمٌ) خبرُ (إِنَّ) مَرْفوعٌ بها، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ على آخرِه، والجُمْلةُ جَوابُ القَسَم.



۱۷۹- أَوْ حُكِيَتْ بِالْقَولِ، أَوْ حَلَّتْ عَلَى حَالٍ كَ..: (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَـلْ) الشَّحُ

قولُهُ: «حُكِيَتْ» (حُكِيَ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ. و«بِالْقَوْلِ» جَارٌ وتَجُرورٌ مُتعلِّقٌ به.

و ﴿ أَوْ ﴾ حرفُ عطفٍ ، وجُملةُ (حَلَّتْ مَحَلَّ حالٍ) هل هي مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (حُكِيَتْ) أو على قولِهِ: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ) ؟ الظَّاهرُ أَنَّهَا مُتَعَلِّقةٌ بقولِهِ: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ) ؟ الظَّاهرُ أَنَّها مُتَعَلِّقةٌ بقولِهِ: (إِنَّ لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ) وَحَيْثُ حَلَّتْ عَلَّ حالٍ).

و ﴿ مَحَلَّ ﴾ يَحتملُ أَنْ تكونَ ظَرفَ مَكانٍ ، أي: (في مَحَلِّ) ويَحتملُ أَنْ تكونَ مَصْدرًا مِيميًّا أي: (حَلَّتْ حُلولَ حَالٍ) والمعنى لا يَختلفُ على كِلا التَّقديرَيْنِ.

قولُهُ: «كَزُرْتُهُ» (الكَافُ) حَرفُ جَرِّ، وجُملةُ (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلُ) جَبْرورةٌ بالكافِ، والتَّقديرُ: (كهذا المثالِ)؛ ولهذا دَخَلَتِ الكافُ على الجُمْلةِ.

قولُهُ: «حُكِيَتْ بِالقَوْلِ» أي إذا صارَتْ مَقولًا للقَولِ فإنَّمَا تُكْسَرُ، وهذا هو الموضعُ الرَّابعُ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿قَالَ إِنِّ عَبْدُاللّهِ ﴾ [مريم: ٣٠] ف ﴿إِنِّ عَبْدُاللّهِ ﴾ مَقولُ القولِ، فيَجبُ كَسْرُ الهَمْزةِ، وتقولُ: (قَالَ فُلَانٌ: إِنَّ فُلانًا فيه نَوْمٌ) الشَّاهدُ: (إِنَّ فُلانًا فيه نَوْمٌ) الأنَّها مَقولُ القَولِ.

قولُهُ: «أَوْ حَلَّتْ مَحَلَّ حَالٍ» يعني: إذا حَلَّتْ (إنَّ) هي وجملتُها مَحَلَّ حالٍ، فإنَّه يَجِبُ كَسْرُها؛ لأنَّ حقيقةَ الأمرِ أنَّها وقعَتْ في الابْتِداءِ، فكأنَّها جُملةٌ مُسْتَقِلَّةٌ،

وهذا هو الموضعُ الخامسُ، مثالُهُ: (زُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلْ) أي: (زُرْتُهُ وَالحَالُ إِنِّي ذُو أَمَلْ) حالٌ منَ (التَّاءِ) في ذُو أَمَلٍ) حالٌ منَ (التَّاءِ) في (زُرْتُهُ). (زُرْتُهُ).

فصارتْ همزةُ (إِنَّ) تُكْسَرُ في مواضعَ، وهيَ:

الأوَّلُ: في الابْتِداءِ.

الثَّاني: في بَدْءِ الصِّلةِ.

الثَّالثُ: أَنْ تَقَعَ جَوابًا للقَسَمِ.

الرَّابعُ: إذا حُكِيَتْ بالقولِ.

الخامسُ: إذا حلَّتْ مَحَلَّ حالٍ.

ولو قلتَ: الضَّابِطُ في كَسْرِ همزةِ (إِنَّ) أَلَّا يحلَّ مَحَلَّها المَصْدرُ. لكان صَحيحًا، وهذا مَأْخوذٌ مِن قولِهِ: (وَهَمْزَ (إِنَّ) افْتَحْ لِسَدِّ مَصْدَرِ * مَسَدَّهَا) يَعني: تُفْتَحُ إذا حلَّ مَحَلَّها المَصْدرُ.

إِذَنْ: هِي تُكْسَرُ إِنْ لَم يَحُلَّ مَحَلَّها المَصْدرُ، لَكِنْ هذه المواضعُ عِبارةٌ عن تَبْيِينٍ لَمُجْمَلٍ، ورُبَّها يَأْتِي غيرُ هذه المواضعِ -أيضًا- ما دامَ الضَّابطُ عندنا: أنَّها إذا لَم يَحُلَّ مَحَلَّها المَصْدرُ فهي مَكْسورةٌ، فقد يُوجَدُ غيرُ هذه في اللَّغةِ العَربيَّةِ، فهذه المواضعُ الخمسةُ مِن بابِ تَفْصيل المُجْمَل.

١٨٠- وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عُلِّقًا بِاللَّامِ كَـ: (اعْلَمْ إِنَّهُ لَـذُو تُقَى)

الشَّرحُ

قولُهُ: «كَسَرُوا» فعلٌ وفاعلٌ.

و «مِنْ بَعْدِ» جَارٌ وَبَحْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ (كَسَرُوا) وجملةُ (عُلِّقًا) في محَلِّ جرِّ، صفةٌ لـ (فِعْلِ)؛ لأنَّه نَكِرةٌ، والقاعدةُ عندَ المُعْرِبينَ: أنَّ الجُملَ الواقعةَ بعد النَّكِراتِ صِفاتٌ، وبعدَ المَعارفِ أَحْوالُ.

و «بِاللَّام» جَارٌّ وجَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (عُلِّقًا).

قولُهُ: «كَاعْلَمْ» (الكافُ) حَرفُ جَرِّ، وجملةُ (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) جَرْورةٌ بالكافِ، وعَلامةُ جَرِّها كَسْرةٌ مُقَدَّرةٌ على آخرِها، منَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

وقولُهُ: «وَكَسَرُوا» الضَّميرُ في (كَسَرُوا) يعودُ على العربِ، فهمُ الَّذينَ يَنْطِقُون، ويَخْكُمونَ على النُّطقِ بأنَّه مَفْتوحٌ أو مَكْسورٌ أو مَضْمومٌ، أو أنَّ الضَّميرَ يعودُ على النَّحْويِّينَ باعْتِبارِ الحُكمِ بالكَسْرِ، أي: حَكَمَ النَّحْويُّونَ أَنَّهَا تُكْسَرُ في هذا الموضع.

سَبَقَ أَنَّه إذا وقَعَتْ (إنَّ) مع اسمِها وخَبرِها مَفْعولًا للفعلِ فإنَّه يجبُ فيها فَتَحُ هَمْزَتِها، لكنْ إذا عُلِّقَ الفِعلُ القَلبِيُّ باللَّامِ وجَبَ أَنْ تُكْسَرَ الهَمْزةُ؛ لأَنَّه متى وُجِدَتِ اللَّامُ في خَبَرِها أو اسمِها وَجَبَ كَسْرُها بكُلِّ حالٍ.

مثالُهُ: (اعْلَمْ إِنَّهُ لَذُو تُقَى) ولولا وُجودُ اللَّامِ في (لَذُو) لوجَبَ أَنْ يُقَالَ:

(اعْلَمْ أَنَّهُ ذُو تُقَى) قال اللهُ تعالى: ﴿ فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَّا اللهُ ﴾ [محمد: ١٩] ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ لِنِعْلَمُواْ أَنَّ اللهَ عَلَى كُلِ شَيْءٍ عَلِيْ وَأَنَّ اللهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾ [الطلاق: ١٦] ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ اَعْلَمُواْ أَنَ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ﴾ [المائدة: ٩٨] فَفُتِحَتِ الهَمْزةُ ؟ لِعَدَمٍ وُجودِ اللّامِ فِي خَبَرِها، لكنْ ليّا عُلِّقَ الفِعلُ باللّامِ قال اللهُ تعالى: ﴿ وَاللّهُ يُعْلَمُ إِنَّكُ لَرَسُولُهُ وَاللّهُ مُنافِقِينَ لَكُذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١].

إِذَنِ: الموضعُ السَّادسُ: أَنْ تَأْتِيَ بعد فعلٍ مِن أَفْعالِ القُلوبِ مُعَلَّقٌ باللَّامِ، فيَجِبُ فيها الكسرُ، حتَّى لو كان الفعلُ مُسلَّطًا عليها.

فإذا قال قائلٌ: ما وجهُ وُجوبِ الكَسْرِ مع أنَّ الفِعْلَ مُسَلَّطٌ عليها؟

قُلنا: وَجْهُ وُجوبِ الكَسْرِ أَنَّ اللَّامَ لا يَتَأَتَّى معها فَتحُ الهَمْزةِ، وإذا حوَّلْناها إلى مَصْدرٍ فإنَّنا نَفْقِدُ التَّوكيدَ الَّذي دلَّتْ عليه اللَّامُ.

وبهذا تَبَيَّنَ لنا أَنَّ وُجوبَ فتحِ هَمزةِ (إِنَّ) مَحْدودٌ، وليس مَعْدودًا؛ لأنَّ له ضابطًا، وهو أَنَّه إذا سَدَّ مَسَدَّها المَصْدرُ فُتِحَتْ، أَمَّا الكسرُ فإنَّه معدودٌ؛ ولذا مَرَّ علينا أَنَّ الهَمْزةَ تُكْسَرُ في سِتَّةِ مَواضعَ على ما ذكرَه ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ.



١٨١- بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «بَعْدَ» ظَرفٌ مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: (نُمِي) و(بَعْدَ) مُضافٌ، و(إِذَا) مُضافٌ إليه، و(إِذَا) مُضافٌ إليه، و(أَوْ) حَرف عَطفٍ، و(قَسَمِ) مَعْطوفٌ على (إِذَا)، يعني: أَوْ بَعْدَ قَسَمِ.

قولُهُ: «لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُمِي» (لَا) نافيةٌ للجنسِ، و(لَامَ) اسمُها، و(بَعْدَهُ) ظَرفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ، خبرُ (لَا) النافيةِ للجنسِ، والجُمْلةُ في موضعِ الجرِّ، صفةٌ لـ(قَسَمِ)، و(بِوَجْهَيْنِ) جَارٌ وجَرْورٌ متعلِّقٌ بـ(نُمِي) و(نُمِي) فعلُ ماضِ مَبْنِيٌّ لِيما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، وهذا أحسنُ من قولِكَ: مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ؛ لأَنَّه قد يكونُ مَعْلومًا، لكِنْ أخفاهُ المتكلِّمُ؛ ولهذا عبارةُ ابنِ آجُرُّومَ في (الآجُرُّومِيَّةِ) جيِّدةٌ؛ حيثُ قال: (بابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ) و(نُمِي) بمعنى: (ذُكِرَ) أو(عُلِمَ).

ذَكَرَرَحَمُهُاللَّهُ الحَالَ الثالثةَ مِن أحوالِ همزةِ (إِنَّ) وهي جَوازُ الوَجْهَيْنِ: الفتحِ والكسرِ، بمعنى أنَّك إذا كَسَرْتَ لا تُغَلَّطُ، وإذا فَتَحْتَ لا تُغَلَّطُ.

قولُهُ: «بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةٍ... بِوَجْهَيْنِ نُمِي» يعني عُلِمَ أَنَّها تكونُ بالوَجْهَيْنِ بُمِي» يعني عُلِمَ أَنَّها تكونُ بالوَجْهَيْنِ بُمِي» يعني عُلِمَ أَنَّها تكونُ بالوَجْهَيْنِ بعدَ (إِذَا) تكونُ شَرْطيَّةً، وتكونُ ظَرْفيَّةً، وتكونُ فُجَائيَّةً، أي: إذا وقَعَتْ (إِنَّ) بعدَ (إِذَا) الفُجائيَّةِ، فإنَّهُ يجوزُ فيها الكسرُ، ويجوزُ فيها الفتحُ، وهذا هو المَوضِعُ الأوَّلُ، و(إِذَا) الفُجائيَّةُ هي الدالَّةُ على مفاجأةِ ما بعدَها فيها قبلها، يعني أنَّ ما بعدها أتاك مُفاجأةً مِن غيرِ استِعْدادٍ له، مثلُ أَنْ تقولَ: (حَضَرْتُ

فَإِذَا الْأَسَدُ) والمعنى: (فَفَاجَأَنِي الْأَسَدُ)، وتقولُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا قَاعِدًا، فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ)، ويجوزُ: (إِنَّهُ فَاهِمٌ)، وتقولُ: (حَسِبْتُ الْمُقْبِلَ عَدُوِّي، فَإِذَا أَنَّهُ صَديقِي)، ويجوزُ أَنْ تقولَ: (فَإِذَا إِنَّهُ صَديقِي)، فكُلُّ هذه الأمثلةِ تَدُلُّ على المُفاجأةِ؛ لأنَّها أَتَتْكَ على غيرِ الحُسْبانِ.

وعلى ذلك: إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) بعد (إِذَا) الفُجائيَّةِ، فلَكَ في هَمْزَتِها وَجُهانِ:

الأوَّلُ: الكَسْرُ على أنَّ جُملتَها اسْتِئْنافيَّةُ؛ أي: مُسْتِقَلَّةٌ، لا عَلاقة لها بها سَبق، وحينئذ لا حاجة إلى تقدير شيءٍ مَحْدوفٍ؛ لأنَّ الجُمْلة الاستِئْنافيَّة لا تُؤوَّلُ فيها (إِنَّ) بمَصْدر، فلا تَحتاجُ إلى مُبتَدأٍ ولا إلى خَبر، فإذا قلتَ مثلًا: (حَسِبْتُ زَيدًا قَاعِدًا، فإذا أَنَّهُ قَائِمٌ)، فإذا جَعَلْناها مَكْسورة (فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ) فإنَّا لا تُؤوَّلُ بمَصْدر، وتكونُ قد ابْتُدئ بها جُمْلتُها، أي: تكونُ هذه الجُمْلةُ ابْتِدائيَّة، والتَّقْديرُ في (فَإِذَا إِنَّهُ قَائِمٌ) أي: (فإذَا هو قائِمٌ).

الثَّاني: الفَتحُ على أنَّ جُملتَها غيرُ مُسْتَأْنَفَةٍ؛ فتكونُ (إِنَّ) وصِلَتُها مُؤوَّلةً بمَصْدرِ، وتُرْفَعُ إِمَّا على أنَّها مُبتَدأٌ خبرُهُ (إِذَا) الفُجائيَّةُ، أو مُبتَدأٌ خبرُهُ مَخْذوفٌ، فمثلًا في المثالِ السَّابقِ: (حَسِبْتُ زَيدًا قَاعِدًا، فَإِذَا أَنَّهُ قَائِمٌ) إذا جَعَلْناها مَفْتوحةً فنُؤَوِّهُا وما بَعْدَها بمَصْدَرِ، ويَصيرُ التَّقديرُ: (فَفِي الحَضْرَةِ قيامُهُ؟).

لكِنْ مِن أينَ أَتَتْنا (فِي الحَضْرةِ)؟

الجوابُ: لأنَّ (إِذَا) مُفاجِئةٌ، أي: في الحاضرِ أو الوقتِ، أو تُقَدِّرُ: (فَإِذَا قِيامُهُ مَوْجُودٌ)، وذلك على أنَّ (إِذَا) الفُجائيَّةَ ليست حَرْفًا، وإنَّما هيَ اسْمٌ؛ لأنَّ فيها قولَيْنِ.

مثالُ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

وَكُنْتُ أُرَى زَيْدًا -كَمَا قِيلَ-سَيِّدَا إِذَا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِم (١)

والمعنى: كنتُ أُرَى -أي: أَظنُّ- زَيدًا سَيِّدًا كها قيلَ فيه، ولكِنْ خابَ ظنِّي فيه إذا إِنَّهُ عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِمِ، يعني: فاجَأَني الأمرُ، فوَجَدْتُ أَنَّ الرَّجُلَ عَبْدُ القَفَا واللَّهَازِم.

الشَّاهِدُ قولُهُ: (إِذَا إِنَّهُ) حيث جازَ في هَمزةِ (إِنَّ) الوَجْهانِ:

الوجْهُ الأُوَّلُ: الفَتحُ، فيجوزُ أَنْ تَقولَ: (أَنَّهُ) وتكونُ الجُمْلَةُ غيرَ مُسْتَأْنَفَةٍ، فتكونُ مع صِلَتِها مَصْدرًا (مُبْتَدَأً) والحَبَرُ مَخْذوفًا، والتَّقْديرُ: (فَإِذَا عُبُودِيَّتُهُ عَلَى مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَالتَّقْديرُ: (فَإِذَا عُبُوديَّتُهُ) أي: حاصِلةٌ) أو (مَوْجُودةٌ) أو أنَّ الحَبَرَ (إِذَا) الفُجائيَّةُ، والتَّقْديرُ: (فَإِذَا عُبُوديَّتُهُ) أي: (فَفِي الحَضْرةِ عُبُوديَّتُهُ).

الوَجْهُ الثَّاني: الكسرُ، فتقولُ: (إِنَّهُ) وتكونُ الجُمْلةُ اسْتِئْنافيَّةً وتامَّةً، وحينئذِ لا تَحتاجُ إلى شيءِ مَحْذوفٍ، والمعنى: (إِذَا هُو عَبْدُ القَفَا وَاللَّهَازِم).

قولُهُ: «أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ» يعني وكذلك -أيضًا- بعد قَسَمٍ لَا لَامَ بَعْدَهُ، ولكِنْ كلامُ المؤلِّف -هنا- مُطْلَقٌ؛ حيثُ قال: (قَسَمٍ) مع أنَّه يقولُ فيها سَبَقَ: (وَكِنْ كلامُ المؤلِّف عَها سَبَقَ: (وَكَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ) ففي الأوَّلِ يقولُ: إنَّه يجبُ الكَسْرُ، وظاهرُ كلامِه في الأوَّلِ يقولُ: إذا كان قَسَمٌ ليسَ فيه لامٌ فإنَّهُ في الأوَّلِ: وإنْ لم يُوجَدْ فيها اللَّامُ، وهنا يقولُ: إذا كان قَسَمٌ ليسَ فيه لامٌ فإنَّهُ يجوزُ الوَجْهانِ.

⁽۱) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في الكتاب (٣/ ١٤٤)، وخزانة الأدب (١٠/ ٢٦٥)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٧٦). واللهازم أصول الحنكين، واحدتها لِهْزِمة. النهاية لهزم.

فهل كلامُه مُتناقِضٌ؟

الجوابُ: ليس بمُتناقِضٍ؛ لأنّه يُمكِنُ أَنْ نَحْمِلَ قُولَهُ: (وَحَيْثُ (إِنَّ) لِيَمِينٍ مُكْمِلَهُ) إذا وقَعَ في جَوابِ القَسَمِ اللّامُ، أمّا إذا لم يَقَعْ فإنّه يَجوزُ الوَجْهانِ، تقولُ مثلًا: (وَاللهِ إَنَّكَ لَقَائِمٌ) فهذا جائزٌ، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (وَاللهِ أَنَّكَ لَقَائِمٌ)؛ لأنّ اللّامَ وقَعَتْ في خبر (إِنَّ)، ولكنَّ كلامَ المُؤلِّفِ رَحَمَهُ اللهَ فيه نظرٌ، والصَّوابُ أَنَّه يجبُ أَنْ يُحْمَلَ قولُهُ: (أَوْ قَسَمِ لَا لَامَ بَعْدَهُ) إذا وُجِدَ فعلُ القَسَمِ، أمّا إذا لم يُوجَدْ فإنّه يَتَعَيَّنُ الكَسرُ مُطْلَقًا، وهذا هو مَذْهَبُ البَصْريِّينَ وهو الصَّحيحُ؛ لأنّه هو المَعْروفُ في كلام العربِ.

إِذَنْ: الموضعُ الثَّاني: إذا وَقَعَتْ (إِنَّ) جَوابَ قَسمٍ ليس بعدَه لامٌ، وذُكِرَ معَه فعلُ القَسَم فإنَّه يجوزُ الوَجْهانِ.

إِذَنِ: القاعدةُ فيها إذا وقعت (إِنَّ) جَوابًا للقَسم، فإِنْ كان في خَبرِها اللَّامُ وجَبَ الكَسْرُ مُطلَقًا، سواءٌ ذُكِرَ فِعلُ القَسَمِ أو لم يُذْكَرْ، وإذا لم تُوجَدِ اللَّامُ فظاهرُ كلامِ المؤلفِ الأوَّلِ أنَّها تُكْسَرُ، وظاهرُ كلامِهِ الثَّانِي أَنَّه يجوزُ الوَجْهانِ، والصَّوابُ أَنَّنا نُفصِّلُ على غيرِ هذا الوَجْهِ بأَنْ يُقَالَ: إِنْ ذُكِرَ فِعلُ القَسَمِ جازَ الوَجْهانِ، وإِنْ حُذِفَ فإنَّهُ يجبُ الكَسْرُ، وهو مَذْهَبُ البَصْريِّينَ، كما سَبَق.

ومنَ الأمثلةِ على ذلكَ: لو قلتَ: (وَاللهِ إِنَّكَ قَائِمٌ) فظاهرُ كلامِ الْمُؤلِّفِ الأخيرِ جوازُ الوَجْهَيْنِ، والصَّوابُ أَنَّهُ يجبُ الكَسْرُ؛ لأنَّ فِعلَ القَسَمِ لَم يُذْكَرْ، ولو قلتَ: (واللهِ إِنَّكَ لَقَائِمٌ) فيجبُ الكسرُ أيضًا؛ لوُجودِ اللَّامِ وحَذْفِ الفعلِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَالْيَالِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿ وَالنَّهَ إِذَا يَغَلَىٰ ﴿ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأَنْيَ ﴾ ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَالْيَالِ إِذَا يَغْشَىٰ ﴿ وَالنَّهَ اللَّهُ اللَّهُ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأَنْيَ ﴾ والليل: ١-٤] فقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ سَغْيَكُمْ لَشَقَى ﴾ هذا جَوابُ القَسَم، فهنا حُذِفَ

فِعلُ القَسَمِ فيَجبُ الكَسرُ، وهناك مُوجِبٌ آخرُ للكَسْرِ، وهو اقْتِرانُ خَبَرِها باللَّام.

ولو قلتَ: (حَلَفْتُ بِاللهِ إِنَّكَ لَقَائِمٌ) يجبُ الكَسْرُ أيضًا؛ لوُجودِ اللَّامِ ولوُجودِ اللَّامِ ولوُجودِ الفِعلِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾ [التوبة:٥٦] هنا -أيضًا - يَتَعَيَّنُ الكسرُ؛ لأنَّه ذُكِرَ فعلُ القَسَم ووُجِدَتِ اللَّامُ.

أمَّا لو قلتَ: (حَلَفْتُ بِاللهِ إِنَّكَ قَائِمٌ) فهنا يَجوزُ الوَجْهانِ: فيَجوزُ أَنْ تقولَ: (إِنَّكَ قَائِمٌ) فهنا يَجوزُ الوَجْهانِ: فيَجوزُ أَنْ تقولَ: (أَنَّكَ قَائِمٌ) لأنَّ فِعلَ القَسَمِ ذُكِرَ، ولم تُذْكَرِ اللَّامُ في خبر (إِنَّ) وعلى الكَسْرِ تكونُ الجُمْلةُ استئنافيَّةً، وعلى الفَتحِ تكونُ مُؤوَّلةً بمَصْدرٍ، وحينئذِ فلا حاجة للخبرِ؛ لأنَّنا نُقَدِّرُها بجرورةً بحرفِ الجرِّ المَحْذوفِ؛ لأنَّ حرفَ الجرِّ يطَرِدُ حذفُهُ مع (أَنْ) و(أَنَّ)، والخافضُ لا يَدْخُلُ على (إِنَّ) المكسورة؛ لأنَّ (إِنَّ) المكسورة لا تُؤوَّلُ بمصدرٍ، والخافضُ لا يدخلُ إلَّا على ما يُتَأَوَّلُ بمَصْدرٍ، والخافضُ لا يدخلُ إلَّا على ما يُتَأَوَّلُ بمَصْدرٍ.

مثال ذلك قولُ الشاعرِ (١):

لَتَقْعُدِنَّ مَقْعَدَ القَصِيِّ مِنِّيَ ذِي القَاذُورَةِ المَقْلِيِّ أَنَّ أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ الصَّبِيِّ أَنَّ أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ

(ذُو القَاذُورَةِ) أي: القَذِرِ، و(المَقْلِيِّ) الْمُبْغَضِ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿مَاوَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَاقَلَى﴾ [الضحى:٣] أي: ما أَبْغَضَكَ، والمعنى: أَنْ تَحْلِفي بأَنَّ هذا الولدَ منِّي، وإلَّا فَأَنْتِ تَقْعُدِينَ منِّي مَقْعَدَ القَصِيِّ القَذِرِ المُبْغَضِ.

⁽١) القصيدة من الرجز، وهي لرؤبة في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٧٦).

الشَّاهدُ قولُهُ: (أَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ) حيث رُوِيَ بالوجهَيْنِ: (أَنَّي) و(إِنَّي).

يجوزُ في (أَنَّ) الفتحُ، ويجوزُ الكَسْرُ، فعلى الكَسْرِ نقولُ: إنَّ الجُمْلةَ مُسْتَأْنفةٌ، أي: تَحْلِفي على هذا الوَجْهِ: (إِنِّي **أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ)**.

وعلى الفتحِ نقولُ: إنَّ الجُمْلةَ في موضعِ الاسمِ المُفْرَدِ الذي حُذِفَ منه حَرفُ الجرِّ، وتكونُ الجُمْلةُ في محلِّ نَصبِ بنزعِ الخافضِ، ويُقَدَّرُ الخافضُ مُناسِبًا للمَقامِ، والتَّقْديرُ هنا: (أَوْ تَحْلِفِي بِرَبِّكِ العَلِيِّ بِأَنِّي أَبُو ذَيَّالِكِ الصَّبِيِّ)؛ لأنَّ كذف حَرفِ الجرِّ مع (أنَّ) و(أنْ) يَطَّرِهُ كها قال ابنُ مالكِ في الألفيَّةِ.



١٨٢- مَعْ تِلْوِ (فَا) السَجَزَا، وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) الشَّوحُ

قولُهُ: «مَعْ» ظَرفٌ، وهي هنا ساكنةٌ من أجلِ استقامةِ البيتِ، أمَّا إذا لم يَكُنْ هناك ضَرورةٌ فالفتحُ أكثرُ؛ لقَولِ ابنِ مالكِرَجَمَهُ اللَّه في الألفيَّةِ:

وَمَعَ مَعْ فِيهَا قَلِيلٌ وَنُقِلْ فَتْحٌ وَكَسْرٌ لِسُكُونٍ يَتَّصِلْ وَهَعَ الْجَزَا» أَصْلُها: فَاءُ الجزاءِ، لكن حُذِفَتِ الهَمْزةُ من أجلِ ضَرُورةِ الشَّعْر.

قولُهُ: «ذَا» اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ رفعِ مُبتَداأٍ. «يَطَّرِدُ» فِعلَّ مُضارعٌ، والجُمْلةُ خبرُ (ذَا).

و ﴿فِي نَحْوِ » جَارٌ وَجَمْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ (يَطَّرِدُ) وهو مُضافٌ، وجملةُ (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) مُضافٌ إليه، والتَّقْديرُ: (فِي نَحْوِ هَذَا المِثَالِ).

قولُهُ: «مَعْ تِلْوِ (فَا) الجَزَا» أي: الفاءِ الواقعةِ في جَوابِ الشَّرطِ النَّرطِ جازَ الشَّرطِ جازَ الشَّرطِ بالشَّرطِ بالشَّرطِ جازَ الشَّرطِ بالشَّرطِ بالشَّرطِ جازَ فيها الوَجْهانِ: الفتحُ والكسرُ، وهذا هو المَوضِعُ الثَّالثُ، مثالُه: قولُهُ تَبَارَكَوَتَعَالَى: ﴿إِنَّهُ، مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرِ فَإِنَ اللّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحَسِنِينَ ﴾ [يوسف: ٩٠]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِنَّهُ، مَن يَأْتِ رَبَّهُ، مُحِرِمًا فَإِنَ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى ﴾ [طه: ٧٤] فهمْزَ ثُها منا مَكْسورةٌ، وقولُهُ تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ أَنَهُ، مَنْ عَمِلَ هنا مَكْسورةٌ، وقولُهُ تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ أَنَهُ، مَنْ عَمِلَ

مِنكُمُ سُوَءَ الْبِحَهَالَةِ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعَدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿ [الأنعام: ٤٥]، فقولُه: ﴿ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ الهَمْزةُ -هنا مفتوحةٌ، وقُرِئَ بالكسرِ: ﴿ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ ، وقولُهُ تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلّاهُ فَأَنَّهُ رَيُضِلَّهُ مَ ﴾ [الحج: ٤] الهَمْزةُ هنا مَفْتوحةٌ، ويُضِلَّهُ مَن أَنَّهُ ريُضِلَّهُ مَن اللهَمْزةُ هنا مَفْتوحةٌ، ويجوزُ لغةً (فَإِنَّهُ يُضِلَّهُ).

فإذا كانتْ مَكْسورة فإنَّك تقولُ: (الفاءُ) رابطة للجَوابِ، والجُمْلة جَوابُ الشَّرطِ، مثالُ المكسورةِ كما سَبقَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُخْرِمًا فَإِنَّ لَهُ الشَّرطِ مثالُ المكسورةِ كما سَبقَ في قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُخْرِمًا فَإِنَّ الشَّالْنِ، و(مَنِ) اسمُ شرطِ جَهَنَمُ ﴿ [طه:٤٧] فراينً فراينً كرفُ تَوكيدٍ، والهاءُ: ضَميرُ الشَّانْنِ، و(مَنِ) اسمُ شرطِ جازمٌ، و(يَأْتِ) فعلُ الشَّرْطِ بَحْزومٌ بـ(مَنْ)، و(فَإِنَّ) (الفاءُ) رابطة للجَوابِ، و(إِنَّ كَوكيدٍ يَنْصِبُ المُبتَداً ويَرْفعُ الخَبَرَ، و(لَهُ) جَارٌ وجُرُورٌ مُتَعَلِّقُ بخبرِها وراينًا كَوَلِي اللهُ يَعْولُ (إِنَّ) مع أَنَّه لا بُدَّ من التَّرْتيبِ بينَ اسمِها وخبرِها، لكنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللهَ يقولُ (أُنَّ:

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبَ إِلَّا فِي الَّسِذِي كَ (لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَذِي)

(جَهَنَّمَ) اسمُها مُؤخَّرٌ مَنْصوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ على آخرِهِ، والجُمْلةُ من (إِنَّ) واسمِها وخبرِها في محلِّ جزمِ جوابِ الشَّرْطِ.

وأمَّا إذا كانَتْ مَفْتوحةً فإنَّ الإعرابَ يختلفُ، مثالُ المَفْتوحةِ قولُهُ تعالى: ﴿ كُنِبَ عَلَيْهِ أَنَهُ, مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ. يُضِلَّهُ ﴾ [الحج:٤] (اللهاءُ) في (أَنَّهُ) يجوزُ أَنْ تكونَ ضميرَ الشَّيْطانِ) فـ(مَنْ) شرطيَّةُ، ضميرَ الشَّيْطانِ) فـ(مَنْ) شرطيَّةُ، و(تَوَلَّاهُ) (الشَّيْطانُ) و(الهَاءُ) مَفْعولُ به، و(فَأَنَّهُ)

⁽١) سبق البيت برقم (١٧٦).

(الفاءُ) رابطةٌ للجَوابِ، و(أَنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ يَنصِبُ الاسمَ ويَرْفعُ الخَبَرَ، و(الهاءُ) ضَميرٌ مَبْنِيُّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصبِ اسمِ (أَنَّ)، و(يُضِلُّهُ) فعلٌ مُضارعٌ، وفاعله مُستتِرٌ، و(الهاءُ) ضَميرٌ مَبْنِيُّ على الضمِّ في محلِّ نَصبِ مَفْعولٍ به، وجملةُ (يُضِلُّهُ) خبرُ (أَنَّ)، و(أَنَّ) واسمُها وخبرُها في تأويلِ مَصْدَرٍ، مُبتَدأً، والخَبَرُ مَحْدُوفٌ، أي: (فَإِضْلَالُهُ حَاصِلٌ).

ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَ المَصْدرَ خَبرًا لمبتدأٍ مَحْذوفٍ، أي: (فَعَاقِبَتُهُ إِضْلَالُهُ)، ثُمَّ نقولُ: والجُمْلةُ من المُبتَدأِ والخَبَرِ –وليسَ مِن (أَنَّ) واسمِها وخبرِها– في محلِّ جزمِ جوابِ الشَّرطِ وجَزائِهِ.

مثالُه أيضًا: (إِذَا زَارَنِي زَيْدٌ فَإِنَّهُ صَادِقٌ فِي مَوَدَّتِهِ) فهنا يجوزُ: (فَأَنَّهُ صَادِقٌ)، وعلى تقديرِ الفتحِ نقولُ: (الفاءُ) رابطةٌ للجَوابِ، ويجوزُ: (فَإِنَّهُ صَادِقٌ)، وعلى تقديرِ الفتحِ نقولُ: (فَصِدْقُهُ)، والحَبَرُ على هذا و(أَنَّ) واسمُها وخبرُها في تأويلِ مصدرٍ، أي: (فَصِدْقُهُ)، والحَبَرُ على هذا محندوفٌ، والتَقْديرُ: (فَصِدْقُهُ ثَابِتٌ) ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَ المَصْدرَ خَبرًا لمبتدأٍ محندوفٍ، أمّا إذا جَعَلْناها مَكْسورةً فنقولُ: (الفاءُ) رابطةٌ للجَوَابِ، و(إِنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ يَنْصِبُ المُبتَدأً ويَرْفعُ الحَبَرَ، و(الهاءُ) اسمُها، و(صَادِقٌ) خَبرُها، ولا نحتاجُ إلى تقديرِ.

إِذَنْ: إذا وقَعَتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ جوابِ الشَّرطِ فإنَّه يجوزُ في هَمْزَتِها الفتحُ والكسرُ، وفي الإعرابِ إِنْ كَسَرْتَ فالجُمْلةُ من (إِنَّ) واسمِها وخبرِها في محلِ جزمِ جوابِ الشَّرطِ، وإن فَتَحْتَ فـ(أَنَّ) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدرٍ، إمَّا أن تكونَ مُبتَدأً وخبرُهُ مَحْدُوفًا، وإمَّا أن تكونَ خَبرًا لمبتدأٍ مَحْدُوفٍ، والمُبتَدأُ وخبرُهُ في مَكِل جَزم جوابِ الشَّرطِ.

قولُهُ: «ذَا» المشارُ إليه جوازُ الوَجْهَيْنِ: الفتحِ والكسرِ.

قولُهُ: "وَذَا يَطَّرِدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) "يعني يجوزُ أيضًا في نحوِ هذه الجُملةِ -أي: في مِثْلِ هذا المثالِ - كسرُ هَمْزَةِ (إِنَّ) فتقولُ: (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي فَتَقُولُ: (خَيْرُ القَوْلِ أَنِّي أَحْمَدُ) في جوزُ الفتحُ على أنَّها في موضع المُفرَدِ، أي: (خَيْرُ القَوْلِ حَمْدِي الله)، فتكونُ (أَنَّ) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدَرٍ، خَبرًا لـ(خَيْرُ)، وفي الإعرابِ نقولُ: (خَيْرُ) مُبتَدأً، و(القَوْلِ) مُضافٌ إليه، و(أَنِّي) (أَنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ يَنصبُ الاسمَ ويَرْفعُ الحَبَر، و(الياءُ) ضميرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محَلِّ نصبِ اسمِها، و(أَحْمَدُ) فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ، وعلامةُ رفعِهِ الضَّمَةُ الظَّاهِرةُ، والفاعلُ مُستتِرٌ، وجملةُ (أَحْمَدُ) خَبرُ (أَنَّ)، و(أَنَّ) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدَرٍ، خَبرُ المُبتَرُ، وجملةُ (أَحْمَدُ) خَبرُ (أَنَّ)، و(أَنَّ) وما دَخَلَتْ عليه في تأويلِ مَصْدَرٍ، خَبرُ المُبتَدارُ.

والكسرُ على أنَّها جملةٌ استئنافيَّةٌ وقعَتْ خَبرًا للمُبْتَداِ، ولم تََحْتَجْ إلى رابطٍ؛ لأنَّها نفسُ المُبتَداِ في المعنَى، وقد قال ابنُ مالكِ فيها سَبَقَ (١):

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اكْتَفَى بِهَا كَ (نُطْقِي اللهُ حَسْبِي وَكَفَى) ويكونُ معنى الجُمْلةِ: (خَيْرُ القَوْلِ أَنْ أَقُولَ: إِنِّي أَحْمَدُ الله).

وفي إعرابِ (خَيْرُ القَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ) نقولُ: (خَيْرُ) مُبتَدأٌ، و(القَوْلِ) مُضافٌ إليه، و(إِنِّي) (إِنَّ) حَرفُ تَوْكيدِ يَنصبُ الاسمَ ويَرْفعُ الحَبَرَ، و(الياءُ) ضَميرٌ مَبْنِيٌّ على الشُّكونِ في مَحَلِّ نصبِ اسمِها، و(أَحْمَدُ) فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، والفاعلُ مُستتِرٌ، وجملةُ (أَحْمَدُ) خَبرُ (إِنَّ)، والجُمْلةُ من

⁽١) سبق برقم (١٢٠).

(إِنَّ) واسمِها وخبرِها في مَحَلِّ رفع خبرِ المُبتَدأِ.

والَّتي بالكَسْرِ تكونُ أشدَّ تَوْكيدًا من الَّتي بالفتح في كونِ الإنسانِ يَحْمَدُ اللهَ.

إِذَنِ: الموضعُ الرَّابعُ: أن تقعَ (إنَّ) بعدَ مُبتَداً فيه معنى القولِ، وخبرُ (إنَّ) فيه معنى القولِ، وفاعلُ القولَيْنِ واحدٌ، وعلى ذلكَ لو قلتَ مثلًا: (سَيِّعُ القَولِ إِنَّهُ يَقْذِفُ الْمُسْلِمَ)، يجوزُ الوَجْهانِ؛ لأنَّ القذفَ بمعنى القولِ، لكنَّهُ سَيِّعٌ، ومِثْلُها أيضًا: (سَيِّعُ القَولِ إنَّهُ يَلْعَنُ المُسْلِمَ)، أمَّا لو قلتَ: (خَيْرُ الحالِ أنِّي آكُلُ) فهنا لا يجوزُ الوجهانِ؛ إذْ لا يوجَدُ قَولُ، لا في المُبتَداِ، ولا في خبرِ (أنَّ).



١٨٣ - وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الْخَبْرُ لَامُ ابْتِدَاءٍ، نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «بَعْدَ» ظَرفٌ مُتعلِّقٌ بـ(تَصْحَبُ).

و «الخَبَرْ» في قولِهِ: (تَصْحَبُ الخَبَرْ) مَفْعُولُ (تَصْحَبُ) وهي -هنا- ساكنةٌ، وكان عليه أن يقولَ: (تَصْحَبُ الخَبَرَ) لكنَّه سَكَّنَ لأجل القافيةِ.

و ﴿ لَامُ ﴾ فاعلُ (تَصْحَبُ)، وتَقْديرُ الكَلامِ: (وَتَصْحَبُ الْخَبَرَ لَامُ ابْتِدَاءِ بَعْدَ ذَاتِ الكَسْر).

قولُهُ: «ذَاتِ الكَسْرِ» أي: صاحبةِ الكَسْرِ، لكنْ ما هي ذاتُ الكَسْرِ مِن هذه الحُروفِ السِّتَّةِ؟

الجوابُ: هي (إِنَّ)، وبَقِيَ منَ الحُرُوفِ خمسةٌ.

قولُهُ: «وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرُ * لَامُ ابْتِدَاءٍ» يعني تَصْحَبُ خَبَرَ (إِنَّ) المكسورةِ لَامٌ، تُسَمَّى لامَ الابْتِداءِ، وظاهرُ كلامِ المُؤلِّفِ: (تَصْحَبُ الخَبَرُ) المكسورةِ لَامٌ، تُسَمَّى لامَ الابْتِداءِ، وظاهرُ كلامِ المُؤلِّفِ: (تَصْحَبُ الخَبَرُ) الوُجوبُ، وليسَ كذلك، وإنَّما هو على سَبيلِ الجوازِ.

مثالُه: قولُه: (إنِّي لَوَزَرُ) و(وَزَرٌ) بمعنى: (ناصرٍ) يعني: (إنِّي لَنَاصِرٌ) فاللَّامُ دَخَلَتْ على الخَبَر؛ ولهذا نقولُ: (إِنَّ) حَرفُ توكيدٍ يَنْصِبُ الاسمَ ويَرْفَعُ الخَبَر، و(الياءُ) ضَميرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نَصبِ اسمِها، و(اللَّامُ) للتَّوكيدِ، و(وَزَرٌ) خَبرُها، وجذه المناسبةِ أَوَدُّ أن أُنبِّهَ على أنَّ بعضَ النَّاسِ حينَها يَتْلو قولَ

اللهِ تعالى: ﴿كَلَّا لاَ وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَبِذِ ٱلشَّنَقُ ﴿ [القيامة:١١-١٢] يَتلوها بالوَصلِ فَيقُولُ: فَيقُولُ: (كَلَّا لاَ وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذِ الْمُسْتَقَرُّ)، وهذا الوصلُ يُحِلُّ بالمعنى، إنّا تقولُ: ﴿كَلَّا لاَ وَزَرَ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذِ الْمُسْتَقَرُّ)، وهذا الوصلُ فيه فسادُ المّعنى؛ إِذْ ما معنى: لا ناصرَ إلى ربّك؟! لكن تقولُ: ﴿كَلَّا لاَ وَزَرَ ﴾ وتقِف، أي: لا ناصرَ في ذلك اليوم، وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿إِلَى رَبِّكَ ﴾ فهذا جَارٌ وجُرورٌ، أي: لا ناصرَ في ذلك اليوم، وأمّا قولُهُ تعالى: ﴿إِلَى رَبِّكَ ﴾ فهذا جَارٌ وجُرورٌ، خَبرٌ مُقدَّمٌ، و(المُسْتَقَرُّ إلى رَبِّكَ)، المهمُّ: أنّ خَبرٌ مُقدَّمٌ، والمُسْتَقَرُّ إلى رَبِّكَ)، المهمُّ: أنّ القاعدة من البيتِ هي أنّه يجوزُ أن تَصْحَبَ خَبرَ (إِنَّ) المكسورةِ لامٌ تُسَمَّى لَامَ الاَبْتِداءِ.

لكنْ هل نقولُ: إنَّهَا للتَّوكيدِ وإِنَّ الكلامَ أُكِّدَ مرَّ تَيْنِ، أَو إِنَّهَا للابْتِداءِ؟ هذا موضعُ خلافٍ، بعضُ النَّحُويِّينَ يُسمِّيها لامَ التَّوكيدِ، والمؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ يُسمِّيها هنا لامَ الابْتِداءِ، وهذا الخلافُ -في الحقيقةِ- لا طائلَ تحتَهُ؛ لأنَّ الكلَّ مُتَّفِقونَ على أنَّهَا تُفيدُ التَّوكيدَ.

وهنا مسألةٌ أيضًا، هل نقولُ: هي لامُ التَّوْكيدِ أوِ التَّأكيدِ؟

الجواب: يجوزُ التَّوْكيدُ، ويجوزُ التَّأكيدُ، لكنَّ (التَّوْكِيدَ) أَفْصَحُ؛ لقولِهِ تعالى: ﴿وَلَا نَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا﴾ [النحل: ٩١]، ولم يَقُلْ: (بَعْدَ تَأْكِيدِهَا).

فإذا قال قائلٌ: لماذا نُسمِّيها لامَ ابْتِداءٍ وهي مُتطرِّفةٌ في الخَبَرِ؟

قُلنا: لأنَّ الأصلَ أَنْ تقعَ في المُبتَدأِ، يعني: في أوَّلِ الجُمْلةِ، ولكنَّها تأخَّرتْ؛ لوُجودِ (إنَّ)، و(إنَّ) للتَّوكيدِ، و(اللَّامُ) للتَّوكيدِ، قالوا: فلا يَنْبَغي أَنْ يُجْمَعَ بين مُؤكِّدَيْنِ في أوَّلِ الكلامِ، وإذا حَذَفْنا (إِنَّ) فاتَ مَقْصودُ الجُمْلةِ الأعظمُ؛ لأنَّ

ظهورَ التَّوكيدِ في (إِنَّ) أَبْلَغُ منه في اللَّامِ، فـ(إنَّ) هي الَّتي غَلَبَتْ، فصارتْ (إنَّ) في الْأَوَّلِ، واللَّامُ في الحَبَرِ؛ لأنَّها زُحْزِحَتْ عن مَكانِها؛ ولهذا يُسَمُّونها اللَّامَ إِذَنْ ثلاثةٌ:

لَقَائِمٌ)، فَمُواضِعُ اللَّامِ إِذَنْ ثلاثةٌ:

الموضعُ الأوَّلُ: قبل (إنَّ).

الموضعُ الثَّاني: بعد (إنَّ) وقبلَ الاسم.

الموضعُ الثَّالثُ: بعدَ الاسمِ وقبلَ الحَبَرِ.

والموضعُ الأخيرُ هو الجائزُ؛ ولهذا قال: (تَصْحَبُ الْخَبَرْ * لَامُ ابْتِدَاءٍ).

قولُهُ: «ذَاتِ الكَسْرِ» ظاهرُ كلامِ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّ الحَمسةَ من أخواتِ (إِنَّ) لا تَصْحَبُ خَبرَها لامُ الابْتِداءِ؛ ف (لَعَلَّ) لا تَصْحَبُ خَبرَها لامُ البْتِداءِ، و (لَيْتَ) لا تَصْحَبُ خَبرَها لامُ البْتِداءِ، فلا يجوزُ أن تَقُولَ: (لَيْتَ زَيدًا لَقَائِمٌ)، وكذلك (أَنَّ) فلا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ) وكذلك مِثْلُها (كَأَنَّ) فلا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (عَلِمْتُ أَنَّ زَيدًا لَقَائِمٌ) فلا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا قَامَ فلا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا قَامَ زَيدًا لَكِنَّ) فلا يجوزُ أَنْ تَقُولَ: (مَا قَامَ زَيدٌ لَكِنَّ عَمْرًا لَقَائِمٌ)؛ لأَنَّ المُؤلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ خصَّ الجوازَ بذاتِ الكسرِ.

١٨٤- وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا وَلَا مِنَ الأَفْعَالِ مَا كَرْضِيا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «ذِي» اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نَصبِ مَفْعولِ به مُقدَّم، و(ذِي) هنا ليسَتْ بمعنى (صاحِبٍ) بل هي اسمُ إشارةٍ بمعنى (هَذِي)؛ ولهذا قال: (ذِي اللَّامَ) بنصبِ اللَّامِ، وعَدمِ جَرِّها بالإضافةِ.

و «مَا» فاعلُ مُؤخَّرٌ، وهو اسمٌ مَوْصولٌ.

و "قَدْ نُفِيَا" الجُمْلةُ صلةُ المَوْصولِ.

المعنى: أنَّ لَامَ الابْتِداءِ الَّتِي تَقَعُ فِي خبرِ (إِنَّ) لا يَلِيها ما نُفِيَ؛ لأنَّ اللَّامَ للتَّوكيدِ، والنَّفي بخلافِ للتَّوكيدِ، والنَّفي بخلافِ للتَّوكيدِ، والنَّفي بخلافِ ذلك، ولا يُمكِنُ أنْ يُجْمَعَ بين الشَّيءِ وضدِّهِ، فلا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (إِنَّ زَيدًا لَهَا قَامَ) فهذا نَفيٌ وهذا إثباتٌ، فلا يَصِحُّ.

ولا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (إِنَّ زَيدًا لَلَيْسَ فِي البيتِ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زيدًا لَما يَقومُ).

ولا يَصِحُّ: (إنَّ زَيدًا لَكُمْ يَقُمْ).

ولا يَصِحُّ: (إِنَّ زَيدًا لَكَنْ يَقومَ).

فكُلُّ شيءٍ مَنْفيِّ لا يُمكِنُ أَنْ يليَ هذهِ اللَّامَ؛ وذلك للتَّضادِّ والتَّناقضِ، فكُلُّ شيءٍ مَنْفيِّ بحَرفِ نَفْيِ مثل: فمِن أجلِ التَّضادِّ لا يُمكِنُ أَنْ يَلِيَها شيءٌ مَنْفيُّ، سواءٌ نُفْيَ بحَرفِ نَفْيِ مثل:

(لَمَا قَـامَ) و(لَمَا يَقَـومُ) أو كانت نفسُ الكلمةِ تَـدُلُّ على النَّفي مثلُ: (لَلَيْسَ قَائِمًا).

وقال بعضُ النَّحْويِّينَ: إنَّه يَصِحُّ، ويكونُ هذا تَوْكيدًا للنَّفْيِ لا تَوْكيدًا للنَّفْيِ لا تَوْكيدًا للإِثْباتِ.

وقال بعضُهم: إنَّ الممنوعَ حَرفُ النَّفي، وليس الممنوعُ الاسمَ الدالَّ على النَّفي، فيجوزُ: (إنَّ زَيدًا لَها فَهِمَ)؛ لأنَّ (مَا) مع النَّفي، فيجوزُ: (إنَّ زَيدًا لَها فَهِمَ)؛ لأنَّ (مَا) مع اللَّمِ ظاهرةُ المنافاةِ، بخلافِ (غَيْر) وشِبْهِها؛ لأنَّ (غَيْر) ليست مَوْضوعةً للنَّفي، بدليلِ أنَّك تقولُ: (هذا غَيْرُ هذا) بمعنى أنَّه مُغايِرٌ له، لكنَّ المشهورَ ما مشى عليه ابنُ مالكِ رَحَهُ اللَّهُ أَنَّ كُلَّ ما دلَّ على النَّفي لا يُمكِنُ أَنْ يَجتمعَ مع لَامِ التوكيدِ.

وأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

وَأَعْلَــمُ إِنَّ تَسْلِيــمًا وَتَــرْكًا لَــلَا مُتَشَابِهَــانِ وَلَا سَــواءُ(١) فَأَعِيبَ عنه بأنَّه شاذٌ؛ إِذْ كيف يكونُ مَنْفيًّا وتَدْخُلُ عليه لامُ الابْتِداءِ؟!

وقولُهُ: «مَا كَرَضِياً» يجوزَ أَنْ نَجْعَلَ الكافَ -هنا- اسمًا، ونقولَ: (مَا كَرَضِياً) أي: (مَا مِثْلُ رَضِيَ) وتكونُ في مَحَلِّ رفع، والمُبتَدأُ مَخْدوفٌ، والجُمْلةُ صلةُ المُوْصولِ، أي: (مَا هو مِثْلُ رَضِيَ) ويجوزُ أَنْ نَجْعَلَها حَرْفَ جَرِّ، والمرادُ بقولِهِ: (رَضِيَا) اللَّفظُ، فتكونُ داخلةً على الفعلِ باعتبارِ لفظِهِ، ويكونُ الجَارُّ والمَجْرورُ خَبرًا

⁽۱) البيت من الوافر، وهو لأبي حرام العُكْلي، انظر خزانة الأدب (۱۰/ ٣٣١)، وشرح الشواهد للعيني (۱/ ٢٨١)، والتصريح (١/ ٣١١).

لُبْتَداأٍ مَحْذُوفٍ، أي: (مَا هُو كَرَضِيَ).

يعني: ولا يَلِيها منَ الأفْعالِ الَّذي كَـ(رَضِيَ) أي: الَّذي مِثْلُ (رَضِيَ)، وهذه القاعدةُ مَأْخوذةٌ منَ المثالِ الَّذي مَثَّلَ به، وهو قولُهُ: (مَا كَرَضِيَا).

لننظُرْ إلى (رَضِيَ) نَجِدْ أَنَّه فعلٌ، وأَنَّه ماضٍ، وأَنَّه مُتَصَرِّفٌ، وعليه نَأْخُذُ مِنْه هذه القاعدة: أنَّ لامَ الابْتِداءِ لا تَدْخُلُ على خبر (إِنَّ) إذا كان فِعْلًا ماضيًا مُتَصَرِّفًا كـ(رَضِيَ) ومِثْلُها: (جَاءً) و(ذَهَبَ)؛ لأنَّ ذلك غيرُ مَسْموعٍ عن العربِ، والأصلُ في اللَّغةِ العَربيَّةِ السَّماعُ.

فَخَرَجَ بِقُولِنَا: (إِذَا كَانَ فِعْلًا) مَا إِذَا كَانَ اسبًا، وقد سَبَقَ، و(مَاضِيًا) خَرَجَ مَا إِذَا كَانَ فِعْلًا مُضَارِعًا، مثلُ: (إِنَّ زِيدًا لَيَقُومُ)، و(إنَّ زِيدًا لَيَذْهَبُ)، و(إنَّ زِيدًا لَيَفْهُمُ)، ومنه قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ وَإِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا... () فهذا جائزٌ؛ لأنَّ الممنوعَ أَنْ يكونَ فعلًا ماضيًا.

وخرجَ بقَوْلِنا: (مُتَصَرِّفًا) ما إذا كان غيرَ متصرِّفِ، وهو الفعلُ الجامدُ الذي لا يَتحوَّلُ عن حالِهِ التي عليها مثلُ: (عَسَى) على المشهورِ، ومثلُ: (لَيْسَ) ففعلُ جامدٌ، وكذلك مثلُ: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فهذه أفعالُ لا تَتَصرَّفُ، وعلى ذلكَ يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (إِنَّ زَيدًا لَعَسَى أَنْ يَفْهَمَ) ويَصِحُّ: (إِنَّ زَيدًا لَنِعْمَ الرَّجُلُ) ويَصِحُّ: (إِنَّ المُشاغَبةَ لَبِئْسَ الْخَلقُ) إِذَنْ: هذه الأفعالُ الجامدةُ يجوزُ أن تَقْترِنَ بها اللَّامُ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الذكر والدعاء، باب استحباب حمد الله تعالى بعد الأكل والشرب، برقم (٢٧٣٤).

وخلاصةُ هذا الشَّطرِ القواعدُ التاليةُ:

القاعدةُ الأُولى: أنَّ لامَ الابْتِداءِ تليها جميعُ الأسهاءِ حتَّى (غَيْر) على القولِ الظَّاهِ لِنا.

القاعدةُ الثانيةُ: أنَّ هذه اللَّامَ تليها جَمِيعُ الأفعالِ المُضارِعةِ.

القاعدةُ الثالثةُ: أنَّ هذه اللَّامَ يليها الجامِدُ منَ الأَفْعالِ الماضيةِ، أمَّا المتصرِّفةُ فلا تَلِيها.



١٨٥- وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَ (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا)

الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿ وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ ﴾ (قَدْ) للتَّقليلِ، والقاعدةُ أَنَّ (قَدْ) إذا دَخَلَتْ على الماضي فهي للتَّقليلِ، وقد يُرَادُ بها النَّحقيقُ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿ فَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور:٦٤]، ومثل قولِهِ تعالى: ﴿ فَدْ يَعْلَمُ مَا أَنتُمْ عَلَيْهِ ﴾ [النور:٢٤]، ومثل قولِهِ تعالى: ﴿ فَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ اللَّمْ وَالْمُوارِينَ ﴾ [الأحزاب:١٨]، وفاعلُ (يَلِيهَا) هو (الفِعْلُ الماضي المُتَصِرِّفُ مع (قَدْ)، وعلى هذا المُتَصِرِّفُ مع (قَدْ)، وعلى هذا ففي قولِهِ: (يَلِيهَا) ضَميرٌ مُسترِرٌ يعودُ على (مَا كَرَضِيَا).

قولُهُ: «كَـ(إِنَّ ذَا * لَقَدْ سَهَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا)» (كَإِنَّ) (الكافُ) حرفُ جرِّ، وجملةُ (إِنَّ ذَا * لَقَدْ سَهَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا) جَرْورةُ بالكافِ باعتبارِ اللَّفظِ، أمَّا إعرابُ هذا المثالِ فنقولُ: (إِنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ يَنْصِبُ المُبتَدأَ ويَرْفعُ الخَبَرَ، و(ذَا) اسمُها مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ نصبٍ؛ لأنَّه اسمُ إشارةٍ.

و «لَقَدْ» (اللَّامُ) للتَّوكيدِ.

و «قَدُ » للتَّحقيق.

و «سَمَا» فعلٌ ماضٍ، وهو فِعلٌ ماضٍ مُتصرِّفٌ، لكنْ جازَ دخولُ اللَّامِ عليه؛ لأَنَّه فُصِلَ بينَه وبينَها بـ(قَدْ) وفاعلُ (سَمَا) مُستتِرٌ جَوازًا تَقْديرُهُ: (هو).

و «عَلَى العِدَا» جَارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (سَمَ).

و «مُسْتَحْوِذًا» حالٌ مِن فاعِلِ (سَمَ).

المعنى: قد تَدْخُلُ اللَّامُ على الفعلِ الماضي المتصرِّفِ، وهذا ليسَ مُطْلَقًا، بل مع (قَدْ) مثالُهُ: (إِنَّ ذَا * لَقَدْ سَمَا عَلَى العِدَا مُسْتَحْوِذَا) فقولُهُ: (إِنَّ ذَا) أي: إِنَّ هذا، و(سَمَا) أي: عَلَا، و(عَلَى العِدَا) أي: على الأعْداءِ، و(مُسْتَحْوِذَا) أي: مُسيطِرًا غالبًا.

والشاهدُ قولُهُ: (إِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا) فـ(سَمَا) فِعلٌ ماضٍ مُتصرِّفٌ؛ لأَنَّهُ مِن (سَمَا يَسْمُو سُمُوَّا)، ودخلَتْ عليه اللَّامُ معَ (قَدْ).

وخلاصة قواعدِ الأبياتِ الثلاثةِ السَّابقةِ ما يلي:

القاعدةُ الأُولى: تَصْحَبُ خَبَرَ (إِنَّ) المكسورةِ لامٌ تُسَمَّى لامَ الابْتِداءِ، والغرضُ منها زيادةُ التوكيدِ.

القاعدةُ الثانيةُ: لا يُمكِنُ أن يَليَ هذه اللَّامَ ما يَدُلُّ على النَّفيِ مِن فعلٍ أو حرفٍ أو اسم؛ وذلك للتَّضادِّ.

القاعدةُ الثالثةُ: يَمْتَنِعُ دخولُ اللَّامِ على خَبَرِ (إِنَّ) إذا كانَ فِعلًا ماضيًا مُتصرِّفًا.

القاعدةُ الرابعةُ: يجوزُ أَنْ تَدْخُلَ اللَّامُ على الفعلِ الماضي المُتصَرِّفِ إذا كانَ مَصْحوبًا بـ(قَدْ).

.00:

ثُمَّ بَيَّنَ رَحِمَهُ اللَّهُ مواضعَ دخولِ هذه اللَّامِ بعدَما ذَكَرَ أَنَّهَا تَصْحَبُ الخَبَرَ، ذَكَرَ أَنَّهَا قَصْحَبُ الخَبَرَ، ذَكَرَ أَنَّهَا قد تَصْحَبُ غيرَه فقالَ:

١٨٦- وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ وَالفَصْلَ، وَاسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «تَصْحَبُ» فعلٌ، والفاعلُ يعودُ على (اللَّام).

و «الوَاسِطَ» مَفْعُولُ به.

و «مَعْمُولَ الْخَبَرْ» حالٌ من (الوَاسِطَ).

قولُهُ: «الفَصْلَ» مَعْطوفٌ على (الوَاسِطَ).

و «اسْمًا» مَعْطوفٌ عليه كذلك.

و «حَلُّ» فعلُّ ماض.

و «الحَنبَر» فاعلٌ.

و «قَبْلَهُ» ظَرف مُتَعَلِّقٌ بـ (حَلَّ).

ذكرَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ أنَّ لامَ الابْتِداءِ بالإضافةِ إلى صُحْبِتِها للخبرِ تَصْحَبُ ثلاثةَ أشياء:

الأَوَّلُ: (مَعْمُولَ الْحَبَرِ) إذا كانَ مُتوسِّطًا بين الاسمِ والحَبَرِ، مثل: (إِنَّ زَيدًا لَطَعَامَكَ آكِلُ) فـ(زَيدًا) اسمُها، و(اللَّامُ) للتَّوْكيدِ، و(طَعَامَ) مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لَطَعَامَكَ آكِلُ) فَـ(زَيدًا) اسمُها، و(اللَّامُ) للتَّوْكيدِ، و(آكِلُ) خَبرُها مَرْفوعٌ بها، لـ(آكِلُ) الَّذي هو الحَبَرُ، وهو مُضافٌ إلى (الكافِ)، و(آكِلُ) خَبرُها مَرْفوعٌ بها، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ.

فهنا دخلتِ اللَّامُ على مَعْمولِ الخَبَرِ، وهو (طَعَامَ) وهو مُتوسِّطٌ بينَ الاسمِ والخَبَرِ.

ومثل ذلك أيضًا: (إِنَّ عَلِيًّا لَبَعِيرَكَ راكبٌ) ومثلُها: (إِنَّ بَكْرًا لَفِي المَسْجِدِ جالسٌ) فمعمولُ الحَبَرِ هنا الجَارُّ والمَجْرورُ، فالظَّرفُ والجَارُّ والمَجْرورُ يصيرُ مَعْمولًا، فإذا قلتَ: (هذا مُتعلِّقٌ بكذا) فمعناه أنَّه مَعْمولٌ له.

إِذَنْ: مَعْمُولُ الْحَبَرِ قد يكونُ ظَرِفًا، أو جارًّا وبَجْرُورًا، أو غَيْرَهما.

وهل تَصْحَبُ مَعْمُولَ الْحَبَرِ إذا تأخَّرَ عن الْحَبَرِ، فتقُولَ: (إِنَّ زَيدًا آكِلٌ لَطَعَامَكَ)؟

الجوابُ: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ المُؤلِّفَ رَحَمَهُ اللَّهُ قيَّدَهُ بقولِهِ: (الوَاسِطَ) فمفهومُهُ أَنَّه لو تأخَّرَ مَعْمولُ الحَبَرِ عن الحَبَرِ لم يَصِحَّ.

الثَّاني: (الفَصْلَ) يعني وتَصْحَبُ الفصلَ، ويريدُ بـ(الفَصْلَ) ما يُعْرَفُ بضميرِ الفَصْل عندَ البَصْرِيِّينَ، أو بـ(العِمادِ) عندَ الكُوفِيِّينَ.

إذا وُجِدَ ضميرُ الفصلِ بينَ اسمِ (إِنَّ) وخَبرِها فإنَّ اللَّامَ تَدْخُلُ عليه، تقولُ: (إِنَّ زَيدًا لَهُوَ الفَّصَلُ اللَّهُ تعالى: ﴿إِنَّ هَنذَا لَهُوَ الْقَصَلُ اللَّهُ اللَّهُ عمران: ٢٦]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَنذَا لَهُوَ النمل: ١٦].

فَ(هَذَا) اسمُ (إِنَّ) و(لَهُوَ) (اللَّامَ) لامُ الابْتِداءِ، و(هو) ضميرُ فصلٍ لا محلَّ له محلَّ له محلَّ له عمل له منَ الإعْرابِ، و(الْقَصَصُ) خبرُ (إِنَّ)، وقد دخَلَتِ (اللَّامُ) هنا على ضميرِ الفَصْلِ. ومثلُه أيضًا قولُه تعالى: ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافَوْنَ ﴾ [الصافات:١٦٥] فـ (اللَّامُ) دخلتِ على ضَميرِ الفصلِ (نحنُ)، فـ (نَحْنُ) هنا ضميرُ فصلٍ، ولا نقولُ: إنَّها مُبتَدأً، و (الصَّافُّونَ) خَبرُها؛ لأنَّ (نَحْنُ) تأتي ضميرَ فصلٍ، وفي القرآنِ الكريمِ ما يَدُلُّ على ذلكَ، قال اللهُ تعالى: ﴿ إِمَّا آنَ تُلْقِى وَإِمَّا آن نَكُونَ خَنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف:١١٥] فلو كان الضّميرُ (نَحْنُ) مُبتَدأً لقالَ: (نَحْنُ المُلْقُونَ)، فليًا قال: ﴿ خَنُ ٱلمُلْقِينَ ﴾ عُلِمَ أنَّها ضميرُ فصلٍ لا محَلَّ لها من الإعرابِ.

إِذَنْ: ضميرُ الفصلِ يكونُ للغائِبِ كـ(هو) ويكونُ للمُتكَلِّمِ كـ(نَحْنُ) ويكونُ للمُتكَلِّمِ كـ(نَحْنُ) ويكونُ -أيضًا- للمُخَاطَبِ كـ(أنتَ) كما في قولِهِ تعالى: ﴿ قَالُوٓا أَوِنَكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ﴾ [يوسف:٩٠]، فـ(أنتَ) هنا ضَميرُ فَصل.

وضميرُ الفَصْلِ اختَلَفَ فيه النَّحْويُّونَ: هل هو اسمٌ، أو حرفٌ أو زائدٌ؟ والصَّحيحُ أَنَّه حرفٌ جاءَ على صورةِ الضَّميرِ، وليسَ باسم، وليسَ له مَحُلُّ من الإعرابِ، بدليلِ قولهِ تعالى: ﴿لَعَلَنَا نَتَبِعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلْعَلِينَ ﴾ [الشعراء:٤٠] فلو كان له مَحَلُّ من الإعرابِ لقالَ: (هُمُ العَالِبُونَ)، فدلَّ هذا على أنَّ (الواوَ) اسمُها، و(العَالِبِينَ) خَبَرُها.

وله ثلاثُ فوائدَ:

الفائدةُ الأُولى: التَّوكيدُ؛ لأنَّه يُؤكِّدُ الجُمْلةَ، فإذا قلتَ مثلًا: (زَيدٌ هو الفاضلُ) فهو أوكدُ من قولِكَ: (زيدٌ الفاضلُ).

الفائدةُ الثانيةُ: الحصرُ، بأنْ يكونَ هذا الحُكْمُ خاصًا بالمَحْكومِ عليهِ، فأنتَ إذا قلتَ: (زيدٌ هو الفَاضِلُ) يعني: لا غيرُهُ.

الفائدةُ الثالثةُ: التَّمْيِيزُ بِينَ الصِّفةِ والخَبَرِ، وهذا هو السَّببُ أَنَّه سُمِّيَ فَصْلًا؛ لأَنَّه يَفْصِلُ بِينَ الحَبَرِ والصِّفةِ، ويظهرُ هذا في المثالِ، إذا قلتَ: (زيدٌ الفاضلُ) فَإِنَّ (الفَاضِلُ) هنا يحتملُ أَنْ يكونَ صفةً، وننتظرُ الحَبَرَ، مثلُ أَنْ تَقُولَ: (زيدٌ هو الفَاضِلُ) تَعَيَّنَ أَن يكونَ (الفَاضِلُ) رَيدٌ هو الفَاضِلُ) تَعَيَّنَ أَن يكونَ (الفَاضِلُ) خَبَرًا.

الثَّالِث: (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْحَبَرُ) يعني: وتَصْحَبُ هذه اللَّامُ الاسمَ (١) إذا حلَّ قبلَهُ الخَبرُ، ومن لازمِ حُلولِ الخَبرِ قبلَهُ أَنْ يكونَ مُتَأْخِّرًا، فكأنَّهُ قال: والاسمُ إذا تأخَّرَ عن الخَبرِ فإنَّ اللَّامَ تَقْترِنُ به.

لكن متى يَحُلُّ الْخَبَرُ قبلَ الاسم؟

الجوابُ: إذا كان ظَرفًا أو جارًّا وتجُرورًا؛ لقولِ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ في (إِنَّ) وأخواتِها (٢):

وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيـــبَ إِلَّا فِي الَّـــذِي كَـ (لَيْتَ فِيهَا -أَوْ هُنَا- غَيْرَ البَـذِي)

فَا لِحَبَرُ يَتَقَدَّمُ عَلَى الاسمِ إذَا كَانَ ظَرِفًا أَو جَارًّا وَجُوْرُورًا، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ فِى اللهِ عَلَى: ﴿إِنَّ فِى اللهِ عَلَى: ﴿إِنَّ فِى ذَلِكَ لَمِبَرَةً لِأُولِي ٱلْأَبْصَدِ ﴾ [آل عمران:١٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن ذَلِكَ لَغِبْرَةً لِمَن لَلكَ لَذِكْرَى لِأُولِي ٱلْأَلْبَبِ ﴾ [الزمر:٢١]، وقال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿إِنَّ فِى ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن اللهِ عَلَى الاسمِ المَتَأْخُرِ، والأمثلةُ على هذا كثيرةٌ.

⁽١) أي: اسم إن.

⁽٢) البيت رقم (١٧٦).

وفُهِمَ من قولِه: (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الخَبَرْ) أنَّ الاسمَ لو تَقَدَّمَ على الخَبَرِ لم تَدْخُلْ عليه اللَّامُ، فلو قلتَ: (إِنَّ لَزَيْدًا قَائِمٌ) لم يَصِحَّ.

فصارَتْ لامُ التَّوكيدِ تَصْحَبُ أُمورًا أَرْبَعةً:

الأَوَّلُ: الخَبَرُ؛ لقولِهِ: (وَبَعْدَ ذَاتِ الكَسْرِ تَصْحَبُ الخَبَرُ * لَامُ ابْتِدَاءٍ) لكِنْ هذا مُقَيَّدٌ بشُروطِ، منها:

الأُوَّل: أَنْ يكونَ مُثْبَتًا؛ لقولِهِ: (وَلَا يَلِي ذِي اللَّامَ مَا قَدْ نُفِيَا).

الثَّاني: ألَّا يكونَ فِعلَّا ماضيًا مُتصرِّفًا غيرَ مُقْترنٍ بـ(قَدْ)؛ لقولِهِ: (وَلَا مِنَ الثَّانية أَلَّا يكونَ فِعلَّا مَا كَرَضِيَا وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ قَدْ)(١).

الثَّاني: مَعْمُولُهُ المُتوسِّطُ؛ لقولِهِ: (وَتَصْحَبُ الوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرْ).

الثَّالِثُ: ضَمِيرُ الفَصْلِ؛ لقولِهِ: (وَالفَصْلَ).

الرَّابِعُ: الاسمُ المتأخِّرُ؛ لقولِهِ: (اسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرْ).

⁽١) والشرطُ الثالثُ هو: أن يكونَ الخبرُ متأخِّرًا عن الاسمِ.

لَمَّا بَيَّنَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ ما يَتعلَّقُ بـ(إِنَّ) وأخواتِها من العملِ وهو نصبُ المُبتَدأِ ورفعُ الْخَبَرِ، ذَكَرَ أَنَّ هناك مَوانِعَ تَمْنَعُ من عملِ (إِنَّ) وأخواتِها، فقالَ:

١٨٧- وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلُ إِعْمَالَ هَا، وَقَدْ يُبَــقَّى العَمَــلُ

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَصْلُ» مُبتَدأُ، وهو مُضافٌ إلى (مَا).

و«بِذِي» (الباءُ) حرفُ جرٍّ.

و ﴿ذِي ﴾ اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ جَرِّ، والجَارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بـ(وَصْلُ).

و «الحرُوفِ» بَدلُ أو عَطفُ بيانٍ من (ذِي).

و«مُبْطِلُ» خَبرُ (وَصْلُ).

و ﴿إِعْمَالَها » يجوزُ فيها وَجُهانِ: النَّصِبُ على تَقْديرِ أَنَّ (مُبْطِلٌ) مُنَوَّنَةٌ ، والجُرُّ بِالإضافةِ على تقديرِ أَنَّا غيرُ مُنَوَّنَةٍ ، فتقولُ مثلًا على الوَجْهِ الأَوَّل: (مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا) وعلى الوَجْهِ الأَوَّل: (مُبْطِلٌ إِعْمَالَهَا) وعلى الوَجْهِ الأَوَّلَ أَوْلَى ، أي: أَنْ وعلى الوَجْهِ الثاني تقولُ: (مُبْطِلُ إِعْمَالِهَا) ولكنَّ الوَجْهَ الأَوَّلَ أَوْلَى ، أي: أَنْ تكونَ مَنْصوبةً ؛ ليكونَ اسمُ الفاعلِ بمنزلةِ الفعلِ ، كأنَّه قال: (وَصْلُ (مَا) بِذِي الحُرُوفِ يُبْطِلُ إِعْمَالَهَا).

قولُهُ: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» (قَدْ) للتَّقليلِ، و(يُبَقَّى) فعلٌ مُضارعٌ مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، و(العَمَلُ) نائبُ الفاعلِ. قولُهُ: «وَوَصْلُ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالَها» معناهُ أَنَّ وصلَ (مَا) الزَّائدةِ -وهي حَرفٌ - بهذهِ الحروفِ يُبْطِلُ عَمَلَها، ومن أَجْلِ هذا -أي: لها بَطَلَ عَمَلُها - صارَتْ هذهِ الحُروفُ تَدْخُلُ على الأَفْعالِ، قال اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ مَا يُرِيدُ اللّهُ لِيكُ اللّهُ لِيكُ اللّهُ عَمَلُ (إِنَّ) هنا لهَا صَحَّ أَنْ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ ﴾ [الأحزاب:٣٣] فلو لم يَبْطُلْ عَمَلُ (إِنَّ) هنا لهَا صَحَّ أَنْ تَدْخُلَ على الأَفْعالِ ولم تَخْتَصَّ بالأَسْماءِ.

إِذَنْ: إذا وُصِلَتْ (مَا) بهذه الحروفِ بَطَلَ عَمَلُها، وصارَ المُبتَدأُ بَعْدَها مَرْفوعًا لم تُؤثّرْ فيه شيئًا، والحَبَرُ مَرْفوعًا على أنَّه خبرُ المُبتَدأِ، وحينئذِ لا تَخْتَصُّ بالأسهاءِ، بل تكونُ للأسْهاءِ والأفْعالِ.

مثالُ ذلك: تقولُ: (إِنَّ زَيدًا قائمٌ)؛ فـ(إنَّ) هنا عاملةٌ، فإذا وَصَلْتَ (مَا) بها قُلْتَ: (إِنَّها زَيدٌ قائِمٌ) فيَجِبُ أَنْ تُهْمِلَها، وأَنْ يكونَ (زَيدًا) بعدَ النَّصبِ مَرْفوعًا.

وهنا إذا اتَّصَلَتْ بـ(مَا) الَّتي أبطلَتِ العملَ، فهل يَخْتَلِفُ المعنى كما اختَلَفَ الإعْرابُ؟

الجوابُ: نعم يَختلفُ، فأنتَ إذا قلتَ: (إِنَّ زَيدًا قائِمٌ) لا يَمنعُ أَنْ يكونَ غيرُهُ قائمًا أيضًا، لكنْ إذا قلتَ: (إِنَّهَا زَيدٌ قَائِمٌ) فـ(إِنَّهَا) أداةُ حصرٍ، فأنتَ حَصَرْتَ زَيدًا في القيامِ، فلم يَقُمْ غيرُهُ، لكنْ هذا لا يَتَعيَّنُ إِلَّا إذا قلتَ: (إِنَّها زيدٌ القائِمُ) فهنا يَتَعيَّنُ انحصارُ القيامِ في (زَيْدٍ) إِذَنْ: يَخْتَلِفُ المعنى.

وتقولُ مثلًا: (عَلِمْتُ أَنَّ زِيدًا قائِمٌ) فإذا دَخَلَتْ عليها (مَا) تقولُ: (عَلِمْتُ أَنَّها زَيدٌ قائمٌ) فلم تَعْمَلْ، وتقولُ: (كَأَنَّ زَيدًا فاهمٌ) فإذا دَخَلَتْ (مَا)

تقولُ: (كَأَنَّهَا زَيدٌ فَاهمٌ) وتقولُ: (لَيْتَ الطَّالَبَ حَريضٌ) فإذا دَخلَتْ (مَا) تقولُ: (لَيْتَهَا الطَّالَبُ حَريضٌ)؛ لأنَّ (مَا) إذا دَخَلَتْ فإِنَّهَا تُبْطِلُ العملَ، وتُسَمَّى (مَا) هنا (كَافَّةً)؛ لأنَّهَا كفَّتْ هذه الحُروفَ عن العمل.

واستفدنا من قولِه: (بِذِي الْحُرُوفِ) أَنَّ (إِنَّ) وأخواتِها كُلَّها حروفٌ، وهو كذلك، فـ(إِنَّ) حَرفٌ، و(أَنَّ) حَرفٌ، و(كَأَنَّ) حَرفٌ، و(لَيْتَ) حَرفٌ، و(لَعَلَّ) حَرفٌ، و(لَكِنَّ) حَرفٌ.

واحتَرَزْنا بـ (مَا) الحرفيَّةِ الزَّائدةِ عن (مَا) المَوْصولةِ، فإنَّ (مَا) المَوْصولةَ لا تُبْطِلُ عملَها؛ لأنَّ (مَا) المَوْصولةَ تكونُ هي الاسمَ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ مَا تُبْطِلُ عَمَلَ (إِنَّ)؛ لأَنَّهَا اسمٌ تُوعَدُونَ لَاَتٍ ﴾ [الأنعام: ١٣٤] فـ (مَا) هنا لم تُبْطِلْ عَمَلَ (إِنَّ)؛ لأَنَّها اسمٌ مَوْصولُ، يعني: (إِنَّ الَّذِي تُوعَدُونَهُ لَآتٍ)، وتقولُ: (إِنَّ) حَرفُ تَوكيدٍ يَنْصِبُ الْمُبتَداً ويَرْفعُ الحَبَرَ، و(مَا) اسمُها، و(لآتٍ) خَبرُها.

ومثلُ ذلك -أيضًا - قولُ اللهِ عَزَقِجَلَّ: ﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَخِرٍ ﴾ [طه: ٦٩]، ف (كَيْدُ) خَبَرُ (إِنَّ) مَرْفوعٌ، و(مَا) اسمُ (إِنَّ) يعني: (إِنَّ الَّذِي صَنَعُوهُ كَيْدُ سَاحرٍ)، ولو كانتْ (إِنَّ) المكفوفة التي أَبْطلَتْ (ما) عَمَلَها لقالَ: (إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدَ سَاحرٍ)، ولكانتْ (كَيْدَ) مَفْعولَ (صَنَعُوا)، لكنْ هنا صارَتْ (مَا) اسمًا مَوْصولًا، وجملةُ (صَنَعُوا) صلةُ المَوْصولِ، و(كَيْدُ سَاحِرٍ) خبرُ (إِنَّ)، ولهذا نقولُ: إنَّ (مَا) الاسميَّةَ لا تُبْطِلُ عَمَلَها.

قولُهُ: «وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ» (قَدْ) هنا للتَّقليلِ، يعني: قد تَدْخُلُ (مَا) على هذه الحروفِ ويُبَقَّى العملُ، لكنَّه قليلٌ، كما أشارَ إليه ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ وظاهرُ كلامِهِ أَنَّه قَليلٌ في جميع هذه الأدواتِ؛ لأنَّه قال: (بِذِي الحُرُوفِ)، ثُمَّ قال:

(وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) فيكونُ بقاءُ العملِ بعدَ دخولِ (مَا) على هذه الحروفِ قليلًا في كُلِّ هذه الله وعلى ظاهرِ كلامِهِ هذا يجوزُ أَنْ تقولَ: (إِنَّمَا زَيْدٌ قَائِمٌ) وهذا هو الأكثرُ، ويجوزُ أَنْ تقولَ: (إِنَّمَا زَيْدًا قَائِمٌ) وهذا هليلٌ.

لكن النَّحْويِّنَ يَقُولُونَ: إِنَّه لَم يُسْمَعْ بِقَاءُ العَملِ مِع (مَا) إِلَّا فِي (لَيْتَ) لَا فِي غيرِها، وعلى هذا فيكونُ التَّقليلُ فِي كلامِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ باعتبارِ الأدواتِ، لا باعتبارِ الجُمَلِ، فَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ، وأنت إذا نَسَبْتَ (لَيْتَ) إلى هذه الأدواتِ صارَتْ قليلةً؛ لأنَّها واحدُ من سِتَّةٍ، فيكونُ التَّقليلُ في قولِهِ: (قَدْ يُبَقَّى العَمَلُ) باعتبارِ أعيانِ هذه الأدواتِ، لا باعتبارِ الكُلِّ، وإنَّها قُلْنا ذلك من أَجْلِ أَنْ يوافقَ كلامَ غيرِهِ من النَّحْويِّينَ رَحَهُمُ اللَّهُ.

وعلى ذلك فقولُهُ: (وَقَدْ يُبَقَّى العَمَلُ) أي: في (لَيْتَ)؛ فيَجوزُ فيها الوَجْهانِ إذا اتَّصلتْ بـ(مَا) الإلغاءُ وإبقاءُ العملِ، تقولُ مثلًا: (لَيْتَهَا زَيدًا قَائِمٌ) فـ(لَيْتَ) حنا- عَمِلتْ، وتقولُ: (لَيْتَهَا زَيدٌ قَائِمٌ) فـ(لَيْتَ) هنا لم تَعْمَلْ، وقد رُوِيَ بالوجهَيْنِ قولُ الشَّاعرِ:

وَاحْكُمْ كَحُكْمِ فَتَاةِ الْحَيِّ إِذْ نَظَرَتْ إِلَى مَصَامٍ شِرَاعٍ وَارِدِ الشَّمَدِدِ قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى مَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِدِ قَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى مَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِدِ (١) فَحَسَّبُوهُ فَا أَنْفُوهُ كَمَا ذَكَرَتْ تِسْعًا وَتِسْعِينَ لَمْ تَنْقُصْ وَلَمْ تَرِدِ (١)

⁽۱) البيت من البسيط، وهو للنابغة الذبياني، انظر الكتاب لسيبويه (۱/ ١٦٨)، وخزانة الأدب (۱/ ٢٥٤)، ومغني اللبيب (۱/ ١٣٥)، وشرح الشواهد للعيني (۱/ ٢٨٤)، وشرح التوضيح للأزهري (١/ ٣١٧). والثمد: الماء القليل. النهاية ثمد.

فهذه الأبياتُ في امرأةٍ تُسمَّى زَرْقَاءَ اليهامةِ، ويَقُولُونَ عنها: إنَّها امرأةٌ ذاتُ بَصَرٍ قَوِيٍّ جدًّا، وإنَّها ترَى مسافة ثلاثةِ أيَّامٍ على الرَّاحلةِ، وقد مَرَّ بها سِرْبٌ مِنَ القَطَا أو الحَمَامِ بينَ جَبَليْنِ، وكان عندها قَطَاةٌ، وقالت: إنَّ عَددَهُ سِتُّ وسِتُّونَ حَمامةً، ومعلومٌ أنَّ عَددًا كهذا سوف يَمْضِي بَعيدًا قبلَ تمامٍ عدِّهِ، ومع ذلك أَدْرَكَتْ عَدَدَهُ.

يقولونَ: إنَّ هذا الحَمَامَ وَرَدَ على ماءٍ فيه شَبَكةٌ، فصِيدَ بهذه الشَّبَكةِ، وحُسِبَ فَوَجَدُوهُ كما قالتْ.

الشاهدُ قولُه: (قَالَتْ: أَلَا لَيْتَهَا هَذَا الْحَهَامَ لَنَا) وفي روايةٍ: (قَالَتْ: أَلَا لَيْتَهَا هَذَا الْحَهَامَ لَنَا) وفي روايةٍ: (قَالَتْ: أَلَا لَيْتَهَا هَذَا الْحَهَامُ لَنَا) فعلى الرِّوايةِ الثَّانيةِ أَهْمِلَتْ. وعلى الرِّوايةِ الثَّانيةِ أُهْمِلَتْ.

لَيْتَ الْحَامَ لِيَهُ إِلَى حَمَامَتِيَهُ أَوْ نِصْفَهُ قَدِيَهُ تَمَّ الْحَمَامُ مِيّهُ (١)

فهي تقولُ: لَيْتَ الحمامَ -وهو الستُّ والستُّونَ - لها، مُضافًا إليه نِصفُهُ فقط، وهو ثلاثٌ وثلاثونَ حَمامةً، فيكونُ العَددُ تِسْعًا وتِسْعِينَ حَمامةً، فإذا أَضَفْتَ إلى ذلك حَمامَتَها يَكُونُ مئةً.

على كُلِّ حالٍ: الشَّاهدُ مِن هذا أنَّ (لَيْتَ) إذا اتَّصَلَتْ بها (مَا) الكافَّةُ فيَجُوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ.

وعلى ذلك لو رَأَيْتَ رَجُلًا كَتَبَ: (إِنَّمَا زَيدٌ قَائِمٌ) فماذا تقولُ؟

⁽۱) البيت من البسيط، وهو لزرقاء اليهامة، انظر المستقصى في أمثال العرب (۱/ ۲۰)، ولسان العرب (حمم).

الجوابُ: تقولُ: صوابٌ، ولو كَتَبَ آخَرُ: (إِنَّمَا زَيدًا قَائِمٌ) فهذا خطأُ؛ لأنَّ (مَا) إذا دَخَلَتْ على (إِنَّ) وغيرِها من الأدواتِ كَفَّتْهَا عن العملِ إلَّا (لَيْتَ) ففيها الوجهانِ.



١٨٨- وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى مَنْصُوبِ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «جَائِزٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و «رَفْعُ» مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ وُجوبًا على رأي البَصْريِّينَ، ويجوزُ على رأي غيرِ البَصْريِّينَ، ويجوزُ على رأي غيرِ البصريِّينَ الَّذين يُجَوِّزونَ الاستغناءَ بالمَرْفوعِ، وإنْ لم يَعْتَمِدْ على استفهامٍ أو نَفْي يَجُوزُ أن نَجْعَلَ (جَائِزٌ) مُبتَدأً، و(رَفْعُ) فاعلًا أغنى عن الحَبَرِ؛ لقولِ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ: فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ).

لكِنْ لماذا لا نجعلُ (جَائِزٌ) مُبتَدأً، و(رَفْعُ) خَبرًا؟ الجوابُ: لسَببيْنِ:

السَّبَبُ الأَوَّلُ: أَنَّ (رَفْعُكَ) مَعْرِفةٌ؛ لأنَّها مُضافةٌ إلى ضَميرٍ، و(جَائِزٌ) نَكِرةٌ، ولا يُخْبَرُ بالمعرفةِ عن النَّكِرةِ.

السَّبَبُ الثَّاني: أنَّ الخَبَرَ مَحُكُومٌ به، والمُبتَدأَ مَحُكُومٌ عليه، تقول: (زَيدٌ جَالِسٌ) فَـ(زَيدٌ) مَحُكُومٌ به على (زَيْدٍ)، وهنا المحكومُ عليه هو الرَّفعُ، يعني: الرَّفْعُ جَائِزٌ.

إِذَنْ: (جَائِزٌ) يَتَعَيَّنُ أَن تَكُونَ خَبِرًا مُقَدَّمًا من حيثُ المعنَى ومن حيثُ اللَّفظُ.

و «مَعْطُوفًا» مَفْعولٌ به لـ (رَفْعُ)؛ لأنَّ (رَفْعُ) مَصدرٌ مُضافٌ إلى فاعلِهِ، فالعاملُ المَصْدرُ، يعني: وجَائِزٌ أَنْ تَرْفَعَ مَعْطُوفًا، و(عَلَى مَنْصُوبِ) جارٌ وتجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (مَعْطُوفًا).

قُولُهُ: «بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا» أي: بعد أن تَسْتَكْمِلَ (إِنَّ) اسمَها وخبرَها. و«بَعْدَ» ظَرفٌ مُتعلِّقٌ بـ(رَفْعُ).

أي: يجوزُ رَفعُ المعطوفِ على مَنْصوبِ (إِنَّ) إذا استَكْمَلَتِ الاسمَ والخَبَرَ، يعني: جاءَ الاسمُ والخَبَرُ.

وقولُه رَحْمَهُ اللهُ: «وَجَائِزٌ رَفْعُكَ» يعني: جائزٌ لغة، وليس شَرْعًا، فإذا عَطَفْتَ على (إِنَّ) واسمِها وخبرِها فتَرْفَعُ المعطوف، ويجوزُ أن تَنْصِب، بل هو أَوْلَى؛ لأنَّ قولَهُ: (وَجَائِزٌ رَفْعُكَ) يَدُلُّ على أن الأصلَ فيه المنعُ، فكلمةُ (جَائِزٌ) لا تَعْنِي أَنَّه الأَوْلَى، بل الأَوْلَى هو النَّصبُ؛ لأنَّ النَّصبَ هو الأصلُ.

مثالُ ذلك: (إِنَّ زَيدًا قائمٌ وعَمْرًا) يجوزُ لك في (عَمْرٍو) وجهانِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: (وَعَمْرًا) بالنَّصبِ؛ لأنَّه مَعْطوفٌ على اسمِ (إِنَّ)، والمعطوفُ على المنصوبِ مَنْصوبٌ، ولا إشْكالَ في ذلك.

الوَجْهُ النَّانِي: و(عَمْرُو) بالرَّفع، فـ(عَمْرُو) مَعْطُوفٌ على (زَيْدًا)، و(زَيْدًا) مَنْصُوبٌ بـ(إِنَّ)، واستَكْمَلَتْ (إِنَّ) اسمَها، وخبرُها بالرَّفع، فعلى أيِّ شيءٍ يكونُ مَعْطُوفًا? قيل: إنَّه مَعْطُوفٌ على محَلِّ (إنَّ) واسْمِها؛ لأنَّ مَلَّها المُبتَدأُ، وقيل: إنَّهُ مَعْطُوفٌ على محَلِّ اسمِ (إِنَّ)؛ لأنَّ محلَّهُ في الأصلِ الرَّفعُ، فأصلُهُ مُبتَدأُ، وقيل: إنَّه مُبتَدأُ وخبرُهُ مَحْدُوفٌ، دلَّ عليه ما قبلَهُ، والتَّقْديرُ: (وَعَمْرُو قَائِمٌ)، فيكونُ العطفُ هنا عطفَ جُملةٍ على جُملةٍ، وهذا التَقديرُ: (عمرُو قَائِمٌ) أحسنُ من التَقديرِ بـ(عَمرُو كذلك)؛ لأنَّ الأصلَ في الخبرَ أَنْ يكونَ مُفْرَدًا، لا أنْ يكونَ جُملةً ولا شِبْهَ جُملةٍ، فنقولُ: التَّقديرُ: (وعمرُو قَائِمٌ).

وعلى وَجْهِ الرَّفعِ جاءَ قولُهُ تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓ َ ثُنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ۗ وَرَسُولُهُ ﴾ [التوبة: ٣] برفع (وَرَسُولُهُ) وهذه القراءةُ تُوافِقُ القاعدةَ.

وهناك قِراءةٌ أخرى شاذَّةٌ بكسرِ (وَرَسُولِهِ) يقولونَ: إنَّ أعرابيًّا سَمِعَ قارئًا يَقْرَأُ: (أَنَّ اللهُ بَرِيءٌ مِنَ المُشْرِكِينَ وَرَسُولِهِ) بكسرِ (رَسُولِهِ) فقالَ: (إنْ كانَ اللهُ قَد بَرِئَ من رسولِهِ فأنا بَرِيءٌ من رسولِهِ)؛ لأنَّ هذا ظاهرُ اللَّفظِ أنَّ اللهَ بريءٌ من المُشْرِكينَ -يعني- ومِن رسولِهِ.

وهذه القراءة إذا صحّت خرّجُوها على العطفِ بالمُجاورة، ويُسمُّونها التَّبعيَّة بالمُجاورة، وبعضُهم يقولُ: إنَّها قَسَمٌ، فاللهُ أَقْسَمَ برسولِه، يعني: (ورَسُولِهِ أَنَّهُ بَرِيءٌ منهم) ويكونُ المُقْسَمُ عليه مَخْذوفًا، ولكنِّي لا أظُنُّ صِحَّة هذه القراءة، بل هي شاذَّة، لا حُجَّة فيها، إنَّها مسألةُ المُجاورة هي -في الحقيقة عبارةٌ عن نَافقاءِ يَرْبوع، إذا ضَاقَتْ عليهم الجِيلُ قالوا: مُجاورةٌ، و «الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ» (أ) قالوا: مُحورة ومنه قولُ العربِ: (هَذَا جُحْرُ ضَبِّ حَرِبٍ) والصَّوابُ: (خَرِبٌ)؛ لأنَّه وصفٌ للجُحْرِ، وليسَ وصفًا للضَّبِّ، قالوا: نعم، ولكنَّه جُرُورٌ بالمُجاورة؛ لأنَّه جَاوَرَ (ضَبِّ)، و(ضَبِّ) بَحْرورٌ، فَجُرَّ من أجلِ المُجاورةِ لَفُظًا، وإلَّا فمَحَلُّهُ الرَّفعُ.

قالوا: ومنَ المُجاورةِ -أيضًا - قولُه تعالى: (وَامْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلِكُمْ) [المائدة:٦] بكسرِ (وَأَرْجُلِكُمْ) وهي قِراءةٌ سَبْعيَّةٌ، نقولُ: هذه ليسَتْ منَ المُجاورةِ، بل هي مَعْطوفةٌ على (بِرُءُوسِكُمْ)، ولكنَّ الآيةَ الكريمةَ ذَكَرَتْ أنَّ للرِّجْلِ حالَ

⁽۱) أخرجه البخاري: كتاب الحيل، باب في الهبة والشفعة، برقم (٦٩٧٧). والصقب: القرب والملاصقة. النهاية صقب.

غَسْلٍ وحالَ مَسْحٍ، والسُّنَّةُ بَيَّنَتْ-أيضًا- متى تكونُ حالُ الغَسْلِ، ومتى تكونُ حالُ الغَسْلِ، ومتى تكونُ حالُ المَسْح.

وقولُهُ: «بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا» يُفْهَمُ منه أَنَّكَ لو عَطَفْتَ على مَنْصوبِ (إِنَّ) قبل الاستِكْمالِ فإنَّ الرَّفعَ لا يجوزُ، بل يَتَعَيَّنُ النَّصبُ، مثالُه: (إِنَّ زيدًا وعَمْرًا في المسجدِ)، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (إِنَّ زيدًا وعَمْرُو في المسجدِ)؛ لأنَّهَا لم تَسْتَكمِلْ مَعْمولَيْهَا، فيجِبُ أَنْ تقولَ: (عَمْرًا) مَعْطوفٌ على اسمِ (إِنَّ) وهو (زَيْدًا) والمعطوفُ على المنصوبِ مَنْصُوبٌ، وتقولُ: (في المسجدِ) خَبَرُ (إِنَّ).

وتقول: (إنَّ زَيْدًا وعَمْرًا قَائِمَانِ) ولا تَقُلْ: (إِنَّ زَيدًا وعَمْرٌو قَائِمَانِ) وذلك لأنَّها لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمولَيْهَا، ومثلُه أيضًا: إذا قلت: (إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ ومُوسَى) لأنَّها لم تَسْتَكْمِلْ مَعْمولَيْهَا، ومثلُه أيضًا: إذا قلت: (إِنَّ زَيدًا قَائِمٌ ومُوسَى) جازَ الوَجْهانِ في (مُوسَى) معَ أنَّ (مُوسَى) لم تَتَغَيَّرْ صُورَتُهُ؛ لأَنَّه مُعْتَلُّ، فهو بفتحةٍ مُقدَّرةٍ أو ضمَّةٍ مقدَّرةٍ، وإذا قُلتَ: (إنَّ زَيدًا ومُوسَى قائمانِ)، فـ(مُوسَى) في محلِّ نصبِ وُجوبًا؛ لأنَّ (إنَّ) لم تَسْتكمِلْ مَعْمولَيْهَا.

وبعضُهم يقولُ: يجوزُ الرَّفعُ حتَّى قبلَ الاستكهالِ، واستدلُّوا على ذلك بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُ اللَّهِ وَالْيَوْمِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّ اللَّذِينَ ءَامَنُ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ وَالْيَوْمِ اللَّهِ وَاللَّهِ وَالْمَوْمِ اللَّهُ وَاللَّهِ وَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالْمُؤْمُ وَاللَّهُ وَالْ

وأمَّا (النَّصَارَى) فلم يَتَبَيَّنْ مَحَلُّها من الإعرابِ، هل هي مَعْطوفةٌ على (الصَّابِئُونَ) أو مَعْطوفةٌ على (الَّذِينَ آمَنُوا)؟ لكِنْ ما حُجَّةُ الَّذين يَمْنَعونَ مِن

جوازِ الرَّفعِ قبلَ استكمالِ الخَبَرِ؟

يَقُولُونَ: إِنَّ الْخَبَرَ مَحْدُوفٌ مِنَ الجُملةِ الأُولى ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ هَادُواْ وَالصَّدِغُونَ وَالنَّصَرَىٰ مَنْ ءَامَرَ عِلْقَهِ وَالْيَوْمِ الْلَاخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَاخَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ وَالصَّدِغُونَ وَالنَّصَرَىٰ مَنْ ءَامَرَ فِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْلَاخِرِ وَعَمِلَ صَلِحًا فَلَاخَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] هكذا خَرَّجوهُ؛ ولهذا يَقُولُونَ: (حُجَّةُ النَّحُويِّ كَنَافِقَاءِ النَّانِيَ).

ولكنَّنا نقولُ: (الصَّابِئُونَ) مَعْطُوفَةٌ على مَحَلِّ اسم (إنَّ) أو على مَحَلَّ (إنَّ) واسمِها؛ لأنَّ أصلَها الرَّفعُ. ونَسْلَمُ من هذا، أمَّا أن نَقُولَ: (الصَّابِئُونَ) خَبَرُها ﴿ مَنْ ءَامَنَ بِأَللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ ﴾، وخَبَرُ ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ ﴾ مَحْذُوكٌ منَ الجُملةِ الأُولَى قبلَ قولِهِ: ﴿وَٱلصَّائِئُونَ ﴾ فهذا يعني أنَّنا حَذَفْنَا شيئًا قبلَ أَنْ نَعْرِفَ تَقْدِيرَهُ، وكذلك إذا جَعَلْنا ﴿مَنْ ءَامَنَ عَامَنَ وَالْيَوْمِ ٱلْآخِرِ...﴾ خَبرًا لقولِهِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّابِئُونَ وَٱلنَّصَارَىٰ ﴾ وخَبَرَ (الصَّابِئُونَ) مَحْذُوفًا يكونُ الكلامُ رَكِيكًا أيضًا، ويكونُ تقديرُ الكلام: (إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى مَنْ آمَنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ)؛ فإنَّ هذا يكونُ رَكِيكًا يُنَزَّهُ القرآنُ عنه، لكِنْ إذا قُلْنا: (الصَّابِئُونَ) مَعْطوفةٌ على عَلِّ اسم (إِنَّ) زالَ الإشكالُ، وهذا مَذْهَبُ الكِسَائِيِّ -رَحِمهُ اللهُ تعالى- إمام أهل الكوفةِ، وطَريقَتُنا -كما قَـرَّرْنَا سابقًا- فيها يَخْتلِفُ فيه النَّحْوِيُّونَ أَنْ نَتَّبعَ الأسهلَ.

إِذَنْ: قولُهُ: (الصَّابِئُونَ) بالرَّفعِ لأحدِ ثَلاثةِ وُجوهٍ: الوَّجْهُ الأُوَّلُ: أَنَّهَا مَعْطوفةٌ على مَحَلِّ اسمِ (إنَّ).

الوَجْهُ الثاني: أنَّهَا مُبتَدأً، والخَبَرُ مَعْذُوفٌ، وخَبَرُ ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَذِينَ ءَامَنُواْ وَالَذِينَ ءَامَنُواْ وَالَذِينَ ءَامَنُواْ وَالَذِينَ ءَامَنُواْ وَالْذِينَ عَالَى: ﴿مَنْ ءَامَنَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَلِاحًا فَلَا خَوْثُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَغْزَنُونَ ﴾ [المائدة: ٦٩] ويكونُ قولُهُ: (الصَّابِئُونَ) جملةً مُعترضةً خَبرُها مَخْذُوفٌ، والتَّقْديرُ: (والصَّابِئُونَ كَذَلِكَ) أو (والصَّابِئُونَ والنَّصَارَى كَذَلِكَ)؛ لأَنَنَا لا نَعْلَمُ هل (النَّصَارَى) مَنْصوبةٌ أو مَرْفوعةٌ.

الوَجْهُ الثَّالَثُ: أَنَّ قُولَهُ تَعَالَى: ﴿مَنْ ءَامَرَ إِلَيَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَا خَوْفُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَغْزَنُونَ ﴾ خبرٌ لقولِه: ﴿وَالصَّائِئُونَ وَالنَّصَرَىٰ ﴾ ويكونُ حَذْفُ هذا الحَبَرِ منَ الجُمْلَةِ الأُولَى لدَلالةِ الثَّاني عليه.

إِذَنْ: أَفادَنا المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي هذا البيتِ أَنَّ مِن خَصَائِصِ (إِنَّ) أَنَّه يجوزُ إذا عَطَفْتَ على اسمِها بعدَ استكمالِ مَعْمولَيْهَا أَن تَجْعَلَهُ مَرْفوعًا أَو مَنْصوبًا، وهل مثلُها غيرُها؟ بَيَّنَ ذلك فقال:



١٨٩- وَأُلْحِقَتْ بِـ (إِنَّ) (لكِـنَّ) و(أَنِّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَـأَنّ)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَأُلْحِقَتْ» فِعلٌ مَبْنِيٌّ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعلُهُ، فمنِ الَّذي أَلْحُقَ (لَكِنَّ) و(أَنَّ) بـ(إنَّ)؟

الجوابُ: العربُ؛ لأنَهم همُ الَّذين يُعْتَمَدُ عليهم في إعْرابِ الكَلِماتِ. «بِإِنَّ» جَارٌ و مَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (أُلْحِقَتْ).

و «لَكِنَّ» نائبُ فاعلِ (أُلِحْقَتْ) مع أنَّها حَرفٌ؛ لأنَّ المقصودَ لَفْظُهُ. و «أَنَّ» مَعْطوفةٌ على (لَكِنَّ).

قولُهُ: «وَأُلْحِقَتْ بِـ(إِنَّ) (لَكِنَّ) و(أَنَّ)» يعني أَنَّ المعطوفَ على اسمِ (لَكنَّ) وعلى اسم (أَنَّ) بعدَ استكهالِ الحَبَرِ يجوزُ فيه الوجهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ، كها جازَ في مَعْطوفِ (إِنَّ). مثالُهُ في (لَكِنَّ): (ما انْطَلَقَ عَلِيٌّ لكنَّ زَيدًا مُنطَلِقٌ وعَمْرٌو)، فهنا يجوزُ في (عَمْرٌو) الوَجْهانِ: الرَّفعُ (وعَمْرٌو)، والنَّصبُ (وعَمْرًا).

مثالُه في (أنَّ) (عَلِمْتُ أنَّ زيدًا مُنطلِقٌ وعَمْرٌو) يجوزُ الوَجْهانِ في (عَمْرٌو) فيَجوزُ: (وعمرٌو) ويجوزُ: (وعَمْرًا).

قولُهُ: «مِنْ دُونِ» (دون) هنا بمعنى: (سِوى) أي: (سِوَى لَيْتَ، وَلَعَلَّ، وَكَأَنَّ) لا تُلْحَقُ بـ(إِنَّ) في جَوازِ

الرَّفع، بل يجبُ النَّصبُ؛ لأَنَّنا إذا رَفَعْنا المعطوفَ على اسمِها زالَ المعنى الَّذي في (لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ) للتَّشْبيهِ. (لَيْتَ، ولَعَلَّ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ) للتَّشْبيهِ.

مثالُ ذلك في (لَيْتَ) تقولُ: (لَيْتَ زَيدًا قائمٌ وعَمْرًا) وهنا لا يجوزُ رَفْعُ (عَمْرًا)؛ لأنَّك إذا قلتَ: (وعَمْرًا) أَثْبَتَّ أَنَّك -أيضًا- تَتَمنَّى قيامَ عَمرِو، لكنْ لو رَفَعْتَ وقلتَ: (وعَمْرٌو) صارَ معناهُ: (وعَمرٌو قائمٌ) فـ(عمرٌو) هنا مُبتَدأً، وإذا جَعَلْتَهُ مُبتَداً قَطَعْتَهُ عَمَّا سَبَقَ، فلا يَدْخلُهُ التَّمنِّي، فلم نَسْتَفِدْ أَنَّك تَتَمَنَّى قيامَهُ، بل استَفَدْنا أَنَّك أَثْبَتَّ قيامَهُ، فلمَّا كانَ المعنى يَزولُ عند الرَّفع، قالوا: إنَّه لا يجوزُ أَنْ يكونَ المعطوفُ -هنا- مَرْ فوعًا؛ إذ لو كان مَرْ فوعًا لَدَلَّتْ كُلُّ واحدةٍ من الجُملتينِ على معنَّى لم تَدُلَّ عليه الأُخْرى، والأصلُ في العطفِ الاشتراك، لا الافتراقُ. وكذلك في (لَعَلَّ) تقولُ: (لَعَلَّ الدَّرسَ يَسِيرٌ والتَّطْبيقَ) بنصب المَعْطُوفِ (التَّطْبِيقَ) ولا يجوزُ الرَّفعُ، فأنتَ ترجو أنْ يكونَ الدَّرسُ يَسِيرًا والتَّطْبِيقُ يَسيرًا؛ ولهذا يَجِبُ أَنْ تقولَ: (والتَّطْبِيقَ) حتَّى تَفْهَمَ أَنَّ التَّطْبِيقَ داخلٌ في ضِمْن التَّرجِّي، لكنْ لو قُلْتَ: (لَعَلَّ الدرسَ يَسيرٌ والتطبيقُ) لصارَ المعنى: (والتَّطبيقُ يَسيرٌ) فلم يدخُلْ تحتَ الرَّجاءِ، بل حُكِمَ بأنَّه يَسِيرٌ، فليَّا اخْتَلَفَ المعنى بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، قُلْنا: يجبُ أَنْ يَتَحَلَّى المعطوفُ بحِليةِ المعطوفِ عليه ليُشارِكَهُ في المعنى، فتَقولُ: (لَعَلَّ الدَّرْسَ يَسيرٌ والتَّطبيقَ). ومثلُهُ -أيضًا- قولُك: (لَعَلَّ زَيدًا قائمٌ وعَمْرًا) بالنَّصبِ، ولا يَصِحُّ (وعَمْرُو) بالرَّفع؛ لأنَّك لو قلتَ ذلك لم يَتَبَيَّنْ لنا أنَّه داخلٌ في الرَّجاءِ الَّذي تَعَلَّقَ بـ(زَيدٍ). وكذلك في (كَأَنَّ) تقولُ: (كَأَنَّ زَيدًا في الكَرَم بَحْرٌ وعَمْرًا) بالنَّصبِ؛ لأجلِ أَنْ تُشَبِّهَ (عَمْرًا) بالكَرَم كما شَبَّهْتَ زَيدًا، لكنْ لو قلتَ: (وعَمرٌو) بالرَّفع لصارَ المعنى أنَّه كَريمٌ، فتكونُ قد أَثْبَتَ وما شَبَّهْتَ، فيَختلِفُ المعنى، ومثلُ ذلك لو قلتَ: (كَأَنَّ زيدًا أَسَدٌ وعمرٌو) قلتَ: (كَأَنَّ زيدًا أَسَدٌ وعمرٌو) فلا يَسْتَقِيمُ؛ لأَنَّنا لا نَدْرِي هل أنتَ تريدُ (كَأَنَّ زَيدًا أسدٌ وعَمرٌو قِطٌ أو عَمرٌو أسدٌ).

والخلاصةُ الآنَ: أنَّ المعطوفَ على اسمِ (إنَّ) إِنْ كان قبلَ الخَبَرِ وَجَبَ النَّصبُ في ثلاثِ أدواتٍ، النَّصبُ في جَميعِ الأدواتِ، وإِنْ كانَ بعدَ الخَبَرِ وجَبَ النَّصبُ في ثلاثِ أدواتٍ، وجازَ الوجهانِ في ثلاثِ أدواتٍ، فيَجِبُ النَّصبُ في (لَيْتَ، ولَعَلَّ، وكَأَنَّ) ويجوزُ الوجهانِ في (إنَّ، وأَنَّ، ولَكِنَّ).



-۱۹۰ وَخُفِّفَتْ (إِنَّ) فَقَلَّ العَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ العَمَلُ وَتَلْزَمُ اللَّمُ إِذَا مَا تُهْمَلُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَخُفِّفَتْ» (خُفِّفَ) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والتَّاءُ للتأنيثِ. و النَّاءُ للتأنيثِ. و النَّاءُ للتأنيثِ. و النَّاءُ الفاعلِ باعْتِبارِ لَفْظِها.

و «فَقَلَّ» (الفاءُ) عاطفةٌ، وهي مُفرِّعةٌ على ما سَبَقَ أو سَبَبِيَّةٌ.

و «العَمَلُ» (أل) هذه للعَهْدِ الذِّهْنِيِّ، أي: فَقَلَّ عَمَلُها، فـ(أل) هنا نائبةٌ مَنابَ الضَّميرِ، و(العَمَلُ) فاعلٌ.

قولُهُ: «اللَّامُ» تَحتمِلُ أَنْ تكونَ (أَل) للجنسِ، وتَحتمِلُ أَنْ تكونَ للعَهْدِ، فَإِنْ قُلْنا: إِنَّمَا للعَهدِ. فاللَّامُ هنا لامُ الابْتِداءِ الَّتي تَدْخُلُ على خَبرِ (إِنَّ)، وإِنْ قُلْنا: للجنسِ، فاللَّامُ هنا لامٌ جَديدةٌ، استُجْلِبَتْ للفَرقِ بينَ (إِنِ) النَّافيةِ، و(إِنِ) للخَفَّفةِ، وعلى كُلِّ حالٍ: فاللَّامُ فاعلٌ، و(إذا) شَرْطِيَّةٌ، و(مَا) زائدةٌ؛ لأنَّمَا وَقَعَتْ بعدَ (إِذَا) وقد قيلَ:

يَا طَالِبًا خُـذْ فَائِـدَهْ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِـدَهْ

و «تُهْمَلُ» فعلٌ مضارعٌ، وهو مَبْنِيٌّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، ونائبُ الفاعلِ ضَميرٌ مُسْتَتِرٌ يَعودُ على (إِنَّ).

قولُهُ: «خُفِّفَتْ إِنَّ» مَن الَّذي خفَّفها؟ خفَّفها العربُ، لا النَّحْوِيُّونَ؛ لأنَّ النَّحْوِيِّونَ؛ لأنَّ النَّحْويِّينَ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتصَرَّفوا في اللَّغةِ العربيَّةِ، فهم يُحلِّلونَ اللَّغةَ العَربيَّة،

ولكن لا يَتَصرَّ فونَ فيها، فالمُخَفِّفُ هم العربُ، والتخفيفُ ضدُّ التشديدِ، فبَدَلَ أَنْ يُقَالَ: (إِنَّ) يُقَال: (إِنَّ).

وقولُهُ: «فَقَلَّ العَمَلُ» أي: قَلَّ عملُها، ويعني هذا: وكَثْرَ إهمالُها، فنَستفيدُ من ذلك أنَّه إذا خُفِّفَتْ (إِنَّ) جازَ فيها وجهانِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: الإعمالُ، وهو الأقلُّ.

الوَجْهُ الثَّانِي: الإهمالُ، وهو الأكثرُ.

فَإِنْ أُعْمِلَتْ فالأمرُ ظاهرٌ، تقولُ: (إِنْ زيدًا قَائِمٌ) كَقُولِكَ: (إِنَّ زيدًا قَائِمٌ). قَائِمٌ).

قولُهُ: «وَتَلْزَمُ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ» يعني: يُؤْتَى باللَّامِ وُجوبًا إذا أُهْمِلَت، تقولُ: (إِنْ زَيدٌ لَقَائِمٌ)، أمَّا إذا أُعْمِلَت فلا تَلْزَمُ، لكنْ لماذا تَلْزَمُ اللَّامُ إذا أُهْمِلَت، ولا تَلْزَمُ إذا أُعْمِلَت؟

الجوابُ: لأنَّ لُزومَ اللَّامِ من أجلِ الفرقِ بينها وبينَ (إِنِ) النَّافيةِ، فإذا أَعْمِلَتْ زَالَ اللَّبْسُ، مثالُ ذلك: إذا قلتَ: (إِنْ زيدٌ قَائِمٌ) هل أنتَ الآن تُثْبِتُ قيامَه أو تَنْفِي قيامَه ؟ لا نَدْرِي، فيَحْتَمِلُ أَنَّك تُثْبِتُ قيامَهُ مُؤَكِّدًا بـ(إِنْ)، ويحتملُ أَنَّك تَنْفِي قيامَهُ، ويكونُ المعنى: (مَا زَيْدٌ قَائِمٌ)، لكنْ إذا قلتَ: (إِنْ زَيدٌ إلَّا قَائِمٌ) تَعَيَّن أَنْ تكونَ نافيةً.

أُمَّا إذا قلتَ: (إِنْ زَيدًا قَائِمٌ) فإنَّك تُشِتُ، ولا إشْكالَ؛ لأنَّ (إِنِ) النافيةَ لا تَنْصِبُ الْمُبتَدأَ، ففي المثالِ الأولِ يجبُ أَنْ تأتيَ باللَّامِ فَتَقُولَ: (إِنْ زَيدٌ لَقَائِمٌ)؛ لأجلِ أَنْ تُفرِّقَ بينَ (إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) المُخفَّفةِ، ووَجْهُ ذلك أَنَّ (إِنِ) النافيةَ

لا تأتي معَها اللَّامُ؛ لأنَّ اللَّامَ للتَّوكيدِ، و(إنِ) النَّافيةُ للنَّفْيِ، فلا يُمكِنُ أَنْ تأتيَ اللَّامُ مع (إنِ) النَّافيةِ.

إِذَنِ: اللَّامُ –هنا– هي اللَّامُ الفارقةُ، التي تُفَرِّقُ بينَ (إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) الْمُخفَّفة.

واختَلَفَ النَّحْويُّونَ في هذه اللامِ، هل هي لامُ الابْتِداءِ، أم هي لامٌ أُخرى جَديدةٌ فارِقةٌ ؟

في ذلك خلافٌ، ويَظْهَرُ أثرُ هذا الخلافِ في نحوِ قولِ النَّبِيِّ عَلَيْهَ الْمُعْلَا إِنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا (أ) إذا قُلْنا: إنَّمَا لامُ الابْتِداءِ، تَعَيَّنَ كسرُ همزةِ (إِنْ)؛ لأنَّ الفعلَ يَصِيرُ مُعَلَّقًا، وقد سَبَقَ لنا أنَّه من مُوجِباتِ الكسرِ، وإذا جعلناها لامًا جَديدةً، فإنَّ وُجودَها كعَدَمِها، وعلى هذا يجبُ فتحُ الهَمْزةِ «قَدْ عَلِمْنَا أَنْ كُنْتَ لَمُؤْمِنًا» هذا هو الفَرقُ، وهذا الفَرقُ لا يجتاجُ أَنْ نَعْتَنِيَ به بكثرةٍ.

فَأَفَادَنَا المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ فِي الشَّطِرِ الأَوَّلُ أَنَّ (إِنَّ) إِذَا خُفِّفَتْ جَازِ إعمالُها وإهمالُها، وأفادَنَا فِي الشَّطِرِ الثَّانِي أَنَّهَا إِذَا أُهْمِلَت وَجَبَ اقترانُ خَبرِها باللَّامِ، وتُسَمَّى اللَّامَ الفارقة؛ لأنَّها تُفَرِّقُ بِينَ (إِنِ) النَّافيةِ و(إِنِ) المُخَفَّفةِ، ثُمَّ هل هي لامُ الابْتِداءِ أو لامٌ جديدةٌ؟ على خلافٍ، لا يُمِمُّ؛ لأَنَّه لا طائلَ تحتَهُ، فاللَّامُ تَلْزَمُ إِذَا أُهْمِلَتْ، أَمَّا إِذَا أُعْمِلَت فلا تَلْزَمُ؛ لأَنَّه لا يحصُلُ الْتِباسُ بينَها وبين (إِنِ) النَّافيةِ. النَّافيةِ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب من لم يتوضأ إلا من الغشي المثقل، برقم (١٨٤).

١٩١- وَرُبَّا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا

الشَّرحُ

قولُهُ: «رُبَّمَا» يَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ للتكثيرِ، ويَحْتَمِلُ أَنْ تكونَ للتَّقليلِ.

و «اسْتُغْنِيَ عَنْهَا» أي: عن اللَّامِ.

و «اسْتُغْنِيَ» فِعلٌ ماضِ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

و (عَنْهَا) جَارٌّ وَبَحْرُورٌ مَحَلُّ نائبِ الفاعلِ.

قولُهُ: «إِنْ بَدَا * مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدَا» (إِنْ) شَرْطيَّةٌ، و(بَدَا) فعلُ الشَّرطِ بمعنَى: ظَهَرَ، (مَا) فاعلُ (بَدَا) و(نَاطِقٌ) مُبتَدأً، وجُملةُ (أَرَادَهُ) خَبرُ المُبْتَدأِ، ومُعْتَمِدَا) حالٌ من فاعلِ (أَرَادَهُ).

والمعنَى: رُبَّها اسْتُغْنِيَ عن اللَّامِ فلم تَأْتِ اللَّامُ معَ الإهمالِ إذا اتَّضَحَ المعنى؛ لأَنَّنا إِنَّها أَوْجَبنا الإِتيانَ باللَّامِ؛ خَوْفًا منِ اشتباهِ المعنى، فإذا تَبيَّنَ المعنى واتَّضَحَ فإنَّه لا يَجِبُ الإِتيانُ باللَّامِ، لكِنْ بأيِّ شيءٍ يَتَّضِحُ المعنَى؟

الجوابُ: بالقَرِينةِ، والقَرينةُ إمَّا مَعْنويَّةٌ أَو لَفْظيَّةٌ، مثالُ القَرينةِ المَعْنويَّةِ:

أَنَا ابْنُ أَبَاةِ الضَّيْم مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ (١)

⁽١) البيت من الطويل، وهو للطِّرِماح الحكم بن حكيم في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٨٩)، والتصريح (١/ ٣٢٧).

(أُبُاقِ) جَمْعُ (آبِ) وهو المُمْتَنِعُ، يعني: أنا منَ المُمْتَنِعِينَ الذين لا يَرْضَوْنَ بالضَّيْم من آلِ مَالِكٍ.

الشَّاهدُ قولُهُ: (وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ) (إِنْ) هنا مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، وهي هنا مُهْملةٌ، وليسَ في خَبرِها اللَّامُ، لكِنْ كيف لا يكونُ في خَبرِها اللَّامُ وهي مُهْملةٌ؟ نقول: لأنَّ المعنَى واضحٌ، فلو جَعَلْتَ (إِنْ) بمعنَى (مَا) لَتَنَاقَضَ أَوَّلُ الكلامِ وآخِرُهُ، فهو في أَوَّلِ الكلامِ يَفْتَخِرُ بأَنَّهُ مِن آلِ مالكِ، فإذا قال: (وإنْ مَالكُ كَانَتْ كِرَامَ المَعَادِنِ) يعني: وأنَّما ليستْ كريمةَ المَعادِنِ، فهذا قَدحٌ في آلِ مالِكِ.

إِذَنْ: يَتَعِيَّنُ أَنَّ (إِنْ) هنا مُخَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ.

ومثلُ ذلك أيضًا لو قُلْتَ: (أنا طَالبُ عِلْم، وإنْ طالبُ العِلْمِ مَحْمودُ) فـ(إِنْ) هنا نُحُفَّفَةُ، وهي هنا مُهْمَلَةُ، ومعَ ذلك لا تَلْزَمُ اللَّامُ؛ لوُجودِ القرينةِ؛ إذ كيف يقولُ عن نفسِهِ: إنَّه طالبُ علمٍ. ثُمَّ يَقُولُ: (وَمَا طالبُ العِلْمِ مَحْمودُ)؟!

ولو قال قائلٌ: سوف أُعْمِلُ (إنْ) في قَوْلِي: (إِنْ مُوسَى فَاهِمٌ) وتكون (إِنْ) خُفَّفَةً من الثَّقيلةِ، و(مُوسَى) اسمَها، نقولُ هنا: لا يجوزُ حتَّى لو أَعْمَلْتَهَا؛ لأنَّ الفتحة لا تَظْهَرُ على (مُوسَى) فيكونُ قولُ ابنِ مالِكِ رَحْمَهُ اللَّهُ: (إِذَا مَا تُهْمَلُ) مُقَيَّدًا بِهَا إذا كانت تَظْهَرُ علامةُ الإعرابِ على الاسمِ، أمَّا إذا كانتْ لا تَظْهَرُ، فإنَّه لا يَتَبَيَّنُ حتَّى لو أَعْمَلْتَهَا.

وكذلك أيضًا إذا كانَ اسمُها مُثَنَّى ولَزِمْنَا فيه لغةُ مَنْ يُلْزِمُونَهُ الألفَ مُطْلَقًا، فلا بُدَّ مِنَ اللَّامِ؛ لِعَدَمِ الاتِّضاحِ، وكذلك إذا كانَ الاسمُ مَبْنيًّا، فلا بُدَّ مِنَ اللَّام.

والحقيقةُ أنَّ هذه الصُّورَ وإن كانتْ تَبْدو للإنسانِ وكأنَّ ابنَ مالكِ لم يَذْكُرْهَا، لكنَّه ذَكَرَها جذا البيتِ.

ومعلومٌ أنَّ ما لا تَظْهَرُ عليه الحَركاتُ لا يُدْرَى ما أرادهُ النَّاطقُ، وكذلك إذا كانَ مَبْنيًّا، وكذلك إذا كانَ إعرابُهُ لا يَخْتَلِفُ فيه المَرْفوعُ والمَنْصوبُ.

ومثالُ القَرِينةِ اللَّفْظيَّةِ قولُك: (إِنْ مُوسَى فاهمٌ وعَمْرًا) فهذا يَدُلُّ على أنَّها عاملةٌ الآنَ، وكذلك قولُ الشَّاعِرِ:

إِنِ الْحَقُّ لَا يَخْفَى عَلَى ذِي بَصِيرَةٍ وَإِنْ هُوَ لَـمْ يَعْدَمْ خِلَافَ مُعَانِدِ (')
(إنْ) هنا مُحُفَّفةٌ من الثَّقيلةِ للإثباتِ، وليست نافيةً؛ لأنَّه لا يَصِتُّ أَنْ تقولَ: (مَا الْحَقُّ لا يَخْفَى على ذِي بَصِيرَةٍ)؛ لأنَّ (لَا) نافيةٌ، و(مَا) نافيةٌ، ولا يَجْتَمِعُ نافيانِ على حُكْم واحدٍ للتضادِّ؛ ولهذا يَعْتَبِرُ العُلهاءُ هذه قرينةً لَفْظيَّةً.

والخلاصةُ الآنَ: أنَّ العربَ يُخَفِّفونَ (إنَّ) الَّتِي للتَّوكيدِ، وحينَاذِ يجوزُ إعمالُها، ويجوزُ إهمالُها، والأكثرُ الإهمالُ، وإذا أُهْمِلَتْ يجبُ اقترانُ خَبرِها باللَّامِ ما لم يَظْهَرِ المعنَى، فإن ظَهَرَ المعنَى لقرينةٍ مَعْنويَّةٍ أو لَفْظيَّةٍ جازَ حذفُ اللَّامِ، وجاز ذِكْرُها، وهذا شيءٌ واضحٌ؛ لأنَّ المقصودَ من الكلامِ وتَرْكيبِهِ هو فَهْمُ المعنَى.

⁽١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الأشموني (١/ ٢٨٩).

۱۹۲- وَالفِعْلُ إِنْ لَـمْ يَـكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالبًا بِـ (إِنْ) ذِي مُوصَلَا

قولُهُ: «الفِعْلُ» مُبتَدأٌ، وخبرُهُ جملةُ الشَّرطِ (إِنْ لَمْ يَكُ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بـ(إِنْ) ذِي مُوصَلَا).

و«إِنْ» شَرْطيَّةٌ.

و «لَمُ» حرفُ جَزْمٍ.

و «يَكُ» فعلٌ مضارعٌ مجزومٌ بـ (لَمْ)؛ لأنَّها المُباشِرةُ، وهو فِعلُ الشَّرطِ.

و«نَاسِخًا» خبرُ يَكُنْ.

قولُهُ: «فَلَا تُلْفِيهِ» أي: فلا تَجِدُهُ غالبًا، ومَعْلومٌ أنَّ (لَا) نافيةٌ.

و «تُلْفِي» فِعلٌ مُضارعٌ، أي: تَجِدُهُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾ [يوسف:٢٥] أي: وَجَدَا، والفاعلُ مُستِيرٌ، تقديرُهُ: (أَنْتَ) و(الهاءُ) مَفْعُولُ أَوَّلُ.

و «غالبًا» مَنْصوبٌ على نَزْعِ الخافضِ، يعني: في الغالبِ.

«بِإِنْ ذِي» المُشارُ إليه (إِنِ) المُخفَّفةُ منَ الثَّقيلةِ، والباءُ حَرفُ جَرِّ، و(إِنْ) جَرْورةٌ بالباءِ باعتبارِ اللَّفظِ، و(ذِي) صِفةٌ، لـ(إِنْ) والجَارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّتُنْ بِـ(مُوصَلًا).

و «مُوصَلًا» مَفْعُولٌ ثانٍ لـ(تُلْفِي).

سَبَقَ أَنَّ (إِنِ) الْمُخفَّفَةَ إذا كانتْ داخلةً على اسمٍ فإنَّها قـد تَعْمَلُ، وقـد تُمْمَلُ، والإهمالُ أكثرُ، وأنَّه إذا أُهْمِلَتْ ولم يَتَّضِحِ المعنَّى وَجَبَ اقترانُ خَبرِها باللَّام.

مثالُ ذلك: (إِنْ زِيدٌ لَقَائِمٌ) ومثالُه في القرآنِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه:٦٣] وهل يَلِيها الفعلُ؟

الجوابُ: نعم، يَليها الفِعلُ، لكنَّ هذا الفعلَ لا يكونُ -في الغالبِ- إلَّا ناسخًا مثل: (كَانَ) وأخواتِها، و(كَادَ) و(وَجَدَ) وما أشْبَهَ ذلكَ.

وأمَّا غيرُ النَّاسِخِ فلا يلي (إِنْ)، ولكِنْ (في الغَالِبِ)؛ لقولِهِ: (غَالِبًا)، وهذا يَدُلُّ على أنَّه قد يَلِيها، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَـمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْتَعَمِّدِ(١)

قولُهُ: «شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا»، أي: (إِنَّكَ قَتَلْتَ مُسْلِمًا) وهذا قليلٌ، والأكثرُ ألَّا يَلِيَها إلَّا الفعلُ النَّاسخُ، ويُحَفِّفُ دُخولَها على الفعلِ غيرِ النَّاسخِ في هذا البيتِ وُجودُ اللَّامِ؛ لأنَّه لو قال: (إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا) لأَوْهَمَ أَنْ تكونَ نافيةً في هذا البيتِ وُجودُ اللَّامِ؛ لأَنَّه لو قال: (إِنْ قَتَلْتَ مُسْلِمًا) لأَوْهَمَ أَنْ تكونَ نافيةً أو شَرْطيَّةً، لكِنْ إذا قال: (إِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا) هنا تَعَيَّنَ أَنْ تكونَ (إِنْ) هنا مُحَفَّفةً من الثَّقيلةِ.

ومثلُ ذلك أيضًا قولُ بعضِ العربِ: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لَهَمُهُ فَا اللَّامِ، والفِعلُ هنا لَهِيَهُ) فَرَإِنْ) فِي: (إِنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ) مُحُفَّفَةٌ، بدليلِ دُخولِ اللَّامِ، والفِعلُ هنا غيرُ ناسخٍ، يعني: إِنَّ الذي يَجْعَلُكَ زَيْنًا نَفْسُكَ، و(إِنْ) فِي: (إِنْ يَشِينُكَ لَهِيَهُ) مِثْلُها مُحُفَّفَةٌ مِنَ الثَّقيلةِ، وليسَتْ نافيةً لوُجودِ اللَّامِ، وهنا لا نَجعَلُ (إِنْ) شَرْطِيَّةً؛ لأَنْ الكلامَ لا يَسْتقِيمُ أيضًا.

ودخول (إِنِ) المُخَفَّفةِ على الفعلِ غيرِ الناسخِ هذا من النَّادِرِ، ولو اقتُصِرَ فيه على السَّماعِ لَكَانَ أَوْلَى، بمعنَى أَنَّنا لا نَقِيسُ عليه، ولا يأتي الإنسانُ من نفسِهِ بمثلِ هذا التركيبِ.

⁽۱) البيت من الكامل، وهو لعاتكة بنت زيد العدوية، انظر خزانة الأدب (۱۰/٣٧٨)، وشرح الشواهد للعيني (۱/ ٢٩٠)، والتصريح للأزهري (۱/ ٣٢٨)، ويُنْسَب لأسهاء بنت أبي بكر، انظر العقد الفريد (٣/ ٢٧٧).

١٩٣ - وَإِنْ تُخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وإِنْ» (إنْ) شَرْطِيَّةُ.

و "تُخَفَّفْ" فِعلُ الشَّرطِ، وهو مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

و ﴿أَنَّ ﴾ نائبُ الفاعِلِ؛ لأنَّ المقصودَ لَفْظُها.

«فَاسْمُها» (الفاءُ) رابطةٌ للجوابِ، و(اسْمُ) مُبتَدأٌ، وهو مُضافٌ إلى الهاءِ.

و «اسْتَكَنَّ» بمعنَى اخْتَفَى، وجُمْلةُ (اسْتَكَنَّ) خبرُ (اسْمُ)، والجُمْلةُ من اسمِها وخَبرِها في مَحَلِّ جَزم، جوابُ الشَّرطِ.

قولُهُ: «الخَبَرَ» مَفْعولٌ به أوَّل مُقدَّمٌ لِقَوْلِه: (اجْعَلْ)، وفاعِلُهُ ضَميرٌ مُستَبَرٌ وُجوبًا، تقديرُهُ: (أنتَ).

و (جُمْلَةً) مَفْعُولُ ثانٍ؛ لأنَّ (اجْعَلْ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، يعني: اجْعَل الخَبَرَ جُملةً من بعدِ (أَنَّ).

قولُهُ: «وَإِنْ ثَخَفَّفْ أَنَّ» وقولُه هناك: «وَخُفِّفَتْ إِنَّ» اختلافُ التَّعْبيرِ يُشْبِهُ اختلافَ التَّعْبيرِ يُشْبِهُ اختلافَ الاستعمالِ، بمعنى أنَّ هناك (إِنْ) ثَبَتَ تَخْفِيفُها، وهنا: إِنْ ثُخَفَّفْ فلها حُكْمٌ، وهو: (فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ)، و(اسْتَكَنَّ) أي: حُذِفَ.

قولُهُ: «وَإِنْ ثَخَفَّفْ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ» معناه أنَّ (أَنَّ) يَجُوزُ أن تُخَفَّفَ مع بَقاءِ عَملِها، والمُخَفِّفُ لها هم العَربُ، وفي حالِ التَّخفيفِ يَجِبُ حَذفُ اسمِها؛

ولذا قال: (اسْمُهَا اسْتَكُنَّ) وهلِ اسمُها المحذوفُ هو ضَميرُ الشَّأنِ؟

الجوابُ: لم يَذْكُر أَنَّه يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ ضميرَ الشَّأَنِ، وهو كذلك ليسَ بشرطٍ على القَولِ الرَّاجِحِ، فاسمُها قد يكونُ ضَميرَ الشَّأْنِ، وقد يكونُ غيرَ ضميرِ الشَّأْنِ. الشَّأْنِ.

مثالُ ذلك: (عَلِمْتُ أَنْ زِيدٌ قَائِمٌ)، فـ(أَنْ) مُخَفَّفَةٌ منَ الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ مَحْدُوفٌ، و(زيدٌ) مُبتَدأٌ، و(قَائِمٌ) خبرُ المُبتَدأِ، والجُمْلةُ في مَحَلِّ رَفعِ خبرِ (أَنْ)، فاسمُها هنا ضَميرُ الشَّأنِ.

وقد يكونُ غيرَ ضَميرِ الشَّأْنِ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدَّ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، نُقَدِّرُ اسمَ (أَنْ) (وَنَعْلَمَ أَنَّك قَدْ صَدَقْتَنَا) وقال بعضُهم: يَجِبُ أن يكونَ اسمُها ضَميرَ الشَّأْنِ، بمعنَى أن نُقَدِّرَ: (وَنَعْلَمَ أَنَّهُ -أي: الشَّأْنُ-قَدْ صَدَقْتَنَا).

ولكنْ ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللهُ أُوضَحُ وأسهل، وهو قولُ الجُمهورِ؛ ولهذا يقولُ: (اسْمُهَا اسْتَكَنّ) ولم يَقُل: (اسمُها ضَميرُ الشَّأنِ).

وقولُهُ: «فَاسْمُهَا اسْتَكَنّ» هذه العبارةُ فيها تَساهُلُ؛ لأنَّ ظاهرَها أنَّ الاسمَ مُستتِرٌ بـ(أَنَّ) وهذا غلطٌ؛ لأنَّ (أنَّ) حرفٌ لا تَتَحَمَّلُ الضَّميرَ، هذا من وَجْهٍ، ومن وَجْهٍ آخرَ: اسمُ (أنَّ) مَنْصوبٌ، وهل المنصوبُ يَسْتِرُ ؟

الجوابُ: لا يُوجدُ ضَميرٌ مُستتِرٌ وهو مَنْصوبٌ في الدُّنيا كُلِّها، فالذي يَسْتتِرُ هو الضَّميرُ المَنْصوبَ هو الضَّميرُ المَنْطوبَ الطَّميرَ المَنْصوبَ لا يُمْكِنُ أَن يَسْتتِرَ.

فصارَ في كلامِه رَحْمَهُ ٱللَّهُ نَظُرٌ من وَجْهَيْنِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أنَّه لا اسْتِتارَ في الحَرْفِ.

الوَجْهُ الثَّاني: لا اسْتِتارَ لضميرِ مَنْصوبٍ، بل الاستتارُ للضَّميرِ المَرفوعِ، أمَّا المَنْصوبُ فيُحْذَفُ.

وحينَئذِ نقولُ: مُرادُ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللّهُ بقولِه: (اسْتكنّ) يعني: حُذِفَ. وجَعَلَهُ مُسْتَكِنًّا؛ لأنّه لم يَظْهَرْ، فهو مَحْذوفٌ، فكأنّه مُستَتِرٌ.

وإلَّا فَنَعْلَمُ -والعلمُ عندَ اللهِ - أنَّ ابنَ مالكِ لا يَخْفَى عليه أنَّ الحُروفَ ليستْ مَحَلَّا لاستتارِ الضَّمائرِ فيها، ونَعْلَمُ -أيضًا - أنَّه يَعْلَمُ أنَّ الذي يَسْتَبِرُ إنَّما هو ضَمِيرُ الرَّفع، وهذا وَاضِحٌ لا يُشْكِلُ، وحينئذٍ يكونُ قولُهُ: (اسْتكنّ) بمعنى: حُذِف، وليَّا حُذِف ولم يَكُنْ مَوْجُودًا صَارَ كالمُسْتَبِر.

لكِنْ ما الذي أَوْجَبَ لابنِ مالكِ أَنْ يُعَبِّرَ بكلمةِ: (اسْتَكَنَّ) مع هذا الاحتمالِ؟ نَقولُ: ضَرورةُ الشِّعرِ، والحَرِيريُّ رَحَمُهُ اللَّهُ وَصَفَ الشِّعرَ بأَنَّهُ صَلِفٌ في قولِهِ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفْ (١)

وهذا صحيحٌ، حتَّى إنَّ بعضَ العلماءِ يقولُ: يجوزُ في ضَرورةِ الشَّعرِ أَنْ يُرْفَعَ المَنْصوبُ، ويُنْصَبُ المَرْفوعُ، وكذلك يُنْصَبُ المَجْرورُ ويُرْفَعُ المَجرورُ، يعني: يَجْعلونَ الشِّعْرَ -كما قال الحَرِيريُّ رَحْمَهُ اللَّهُ- صَلِفًا، لا يَسْتطيعُ أَحَدُّ أَنْ يَغْلِبَهُ.

⁽١) البيت موجود في : شرح الملحة (ص:٢٧٨) له.

قولُهُ: «وَالْحَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ» لَمَّا بَيَّنَ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ أَنَّ اسمَ (أَنَّ) إذا خُفِّفَتْ يُحْذَفُ، فهاذا يكونُ خَبَرُها؟ قال: الخَبَرُ يكونُ جُملةً، لكِنْ هل هذه الجُمْلةُ اسميَّةُ أو فِعْليَّةٌ؟

الجوابُ: اسميَّةُ أو فعليَّةُ؛ لأنَّ المؤلِّفَ أطْلَقَ.

تقولُ مثلاً: (عَلِمْتُ أَنْ زِيدٌ قَائِمٌ) (أَنْ) مُحَقَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، واسمُها ضَميرُ الشَّأْنِ مَحْدُوفٌ، و(زيدٌ) مُبتَدأً، و(قَائِمٌ) خبرُ المُبتَدأِ، والجُملةُ في مَحلِّ رفعِ خبرِ (أَنْ)، والخَبرُ هنا جُمْلةٌ اسميَّةٌ.

وقال اللهُ تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل:٢٠] فـ(أَنْ) مُحَقَّفَةٌ منَ الثَّقيلةِ، واسمُها ضميرُ الشَّأْنِ مَحْذُوفٌ، أو اسمُها مَحْذُوفٌ تقديرُهُ: (أَنَّكُمْ) على رأي ابنِ مالكِ، وجملةُ (سَيَكُونُ) خَبَرُ (أَنِ) المُخفَّفةِ من الثَّقيلةِ، والجُملةُ هنا فِعْليَّةٌ.

وفُهِمَ من قولِهِ: «وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ أَنْ» أَنَّه إذا ذُكِرَ الاسمُ فإنَّه لا يَجِبُ أن يكونَ الخَبَرُ جَلَةً، بل قد يكونُ مُفْردًا، ولكنِ الاسمُ هل يُذْكَرُ أم لا؟ يقولُ: (اسْمُهَا اسْتَكَنَّ) لكنَّهُ قد وَرَدَ مَذْكُورًا في الشِّعْرِ، ومن ذلكَ قولُ الشَّاعِر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَّ أُفْتُ وَهَبَّتْ شَهَالَا أَفَدُ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالمُرْمِلُونَ إِذَا اغْبَرَا أُفْتُ وَهَبَّتْ شَهَالَا أَنْ الْمُعَالَا اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽۱) البيت من المتقارب، وهو لجنوب أخت عمرو ذي الكلب، انظر خزانة الأدب (۱۰/ ٣٨٤)، وشرح الشواهد للعيني (۱/ ۲۹۱)، والتصريح للأزهري (۱/ ٣٣٠).

هذا البيتُ فيه شاهدانِ:

الشَّاهِدُ الأَوَّلُ قُولُهُ: (بِأَنْكَ رَبِيعٌ) فهنا ذَكَرَ اسمَ (أَنِ) المُخفَّفةِ منَ النَّقيلةِ، وهو الكافُ، في: (بِأَنْكَ) وجاءَ الخَبَرُ –وهو (رَبِيعٌ)– مفردًا وليس جملةً، أمَّا قولُه: (وَغَيْثٌ مَرِيعٌ) فهذا مَعْطوفٌ على الخَبرِ.

الشَّاهِدُ الثَّانِي قُـولُهُ: (وَأَنْكَ هُنَاكَ تَكُـونُ الثِّـمَالَا) جاءَ الخَبَرُ جملةً، وهو قولُه: (تَكُـونُ الثِّـمَاكَ) ومن ذلك -أيضًا- قولُه: (تَكُـونُ الثَّـمَاكَ) ومن ذلك -أيضًا- قولُ الشَّاعر:

فَكُوْ أَنْكِ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتِنِي طَلَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ (١)

الشَّاهِـدُ قـولُهُ: (فَلَـوْ أَنْكِ) فهنا وُجِدَ اسمُ (أَنِ) المُخَفَّفَةِ من الثَّقيلةِ، ولم يُحْذَفْ.

إِذَنْ: تُخَفَّفُ (أَنَّ) -وهذا هو الحرفُ الثاني ممَّا يُحَفَّفُ من هذه الحُروفِ السِّتَّةِ - والمُخَفِّفُ لها العربُ، وإذا خُفِّفَتْ وَجَبَ حَذَفُ اسمِها، ولا يُذْكَرُ السِّتَا إذا إلَّا نادرًا، ويَجِبُ أَنْ يكونَ خَبرُها جملةً، ولا يكونُ مُفردًا إلَّا قليلًا، ولاسِيَّا إذا ذُكِرَ الاسمُ صارتْ تُشْبِهُ المُشدَّدةَ في أَنَّه يكونُ لها خبرٌ مُفردٌ كَالمُشدَّدة.

⁽۱) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في خزانة الأدب (٥/٤٢٦)، ولسان العرب (حرر)، وشرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩٠).

١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْ لَا وَلَـمْ يَكُنْ دُعَا وَلَـمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُـمْتَنِعَا
 ١٩٥ - فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ بِـ (قَدْ) أَوْ نَفْي اوْ تَنْفِيسٍ، اوْ (لَوْ) وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَإِنْ يَكُنْ» أي: الخَبَرُ.

«فِعْلًا» خَبَرُ (يَكُنْ) الَّتِي اسْتَثَرَ اسمُها.

«وَلَمْ يَكُنْ» أَيِ: الفعلُ، و(لَمْ) جَازِمةٌ، و(يَكُنْ) فعلٌ مُضارعٌ بَجْزومٌ بـ (لَمْ)، واسمُها مُستتِرٌ جَوازًا تقديرُهُ: (هُوَ).

و «دُعَا» خبرُ (يَكُنْ)، وأصلُهُ مَهْموزٌ (دُعَاءً)، لكن حُذِفَتِ الهَمْزةُ من أجلِ الرَّوِيِّ.

قولُهُ: «وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعًا» (يَكُنْ) فعلٌ مضارعٌ بَجْزُومٌ بـ(لَمْ)، و(تَصْرِيفُهُ) اسمُ (يَكُنْ)، و(ثُمُتَنِعًا) خَبرُها.

قولُهُ: «فَالْأَحْسَنُ» (الفاءُ) واقعةٌ في جوابِ الشَّرطِ المُصَدَّرِ بـ(إِنْ)، و(الأَحْسَنُ) مُبْتدأً، و(الفَصْلُ) خبرُ المُبْتَدأِ، ويجوزُ العكسُ، أي: يجوزُ أنْ تَجْعَلَ (الفَصْلُ) مُبتَدأً، و(الأَحْسَنُ) خَبرًا مُقَدَّمًا، ولكنَّ الأحسنَ أنْ تَجْعَلَ (الأَحْسَنُ) مُبتَدأً، و(الفَصْلُ) خبرَ المُبتَدأَ؛ لئلَّا تَفْصِلَ بينَ المُتعلِّقِ والمُتعلَّقِ بفَاصِلٍ أَجْنَبِيِّ، و(بِقَدْ) جَارُّ وَبَحْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(الفَصْلُ)، و(نَفْيٍ) مَعْطوفٌ عليه، (أَوْ تَنْفِيسٍ) كذلك، (أَوْ لَوْ) كذلك.

قُولُهُ: «قَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ» (قَلِيلٌ) خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، و(ذِكْرُ) مُبْتدأٌ مُؤَخَّرٌ، أي: ذِكْرُ (لَوْ) قَلِيلٌ.

سَبَقَ أَنَّ المؤلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ قَالَ: (وَالْخَبَرَ اجْعَلْ جُمْلَةً) وذَكَرْنا أَنَّ هذه الجُمْلة قد تكونُ اسميَّةً، كَقُولِكَ: (عَلِمْتُ أَنْ زَيدٌ قَائِمٌ)(١)، وقد تكونُ جُمْلةً فِعْليَّةً، كقولِهِ تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مِّرَضَىٰ ﴾ [المزمل: ٢٠]، والخَبَرُ إِنْ كَان جُمْلةً فعليَّةً فعليَّةً فعليَّةً فعليَّةً فعليَّةً الله مُتصرِّفٌ وليس للدُّعاءِ فالأحسنُ أَنْ يُفْصَلَ بين (أَنِ) المُخَفَّفةِ وخَبَرِها بواحدٍ من أمورٍ أربعةٍ، كها قال المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ.

فعندَنا -الآنَ- ثَلاثةُ مُحْتَرَزَاتٍ:

الأَوَّلُ: أن يكونَ فعلًا؛ لقولِه: (وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا) أي: وإِنْ يَكُنِ الخَبرُ فِعلًا، وهذه العبارةُ فيها تَجُوُّزُ وتَسامُحٌ؛ لأنَّ الفعلَ لا يكونُ خَبرًا، بل الذي يَكُونُ خَبرًا هو الجُمْلةُ الفِعْليَّةُ، ويَدُلُّ لذلك أنَّه قال قبلَ هذا البيتِ: (وَالخَبرَ اجْعَلْ جُمْلَةً)، ومعلومٌ أنَّ الفعلَ نفسَهُ ليسَ بجُملةٍ.

الثَّانِي: أَنْ يكونَ خَبَرًا لا دُعاءً؛ لقولِهِ: (وَلَمْ يَكُنْ دُعَا) فإِنْ كان الفعلُ فعلَ دُعاءٍ، فإنَّه لا يُفْصَلُ، ومثَّلوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ وَٱلْخَنِسَةَ أَنَّ عَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَ وَعَاءٍ، فإِنَّه لا يُفْصَلُ، ومثَّلوا لذلك بقولِهِ تعالى: ﴿ وَٱلْخَنِسَةَ أَنَّ عَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَا ﴾ [النور: ٩] في قِراءَةِ مَنْ قَرَأ: (غَضِبَ) بصيغةِ الفعلِ الماضي وتَسْكينِ نُونِ عَلَيْهُ وهو فعلٌ ماضٍ، لكنَّه أُرِيدَ به الدُّعاءُ، فهي تَدْعُو على نفسِها بالغَضَبِ إِنْ (أَنْ) وهو فعلٌ ماضٍ، لكنَّه أُرِيدَ به الدُّعاءُ، فهي تَدْعُو على نفسِها بالغَضَبِ إِنْ كان زَوْجُها من الصَّادِقِينَ؛ ولهذا لم يُفْصَلْ بين الخَبَرِ وبينَ (أَنْ) بفَاصِلِ.

⁽١) وفي هذه الحال لم يحتج إلى فاصل بين (أَنْ) وخبرِها، إلَّا إذا قُصِدَ النَّفيُ، فيُفْصَل بينهما بحرفِ النَّفي، كقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَن لَآ إِلَهَ إِلَّا هُوَّ فَهَلَ أَنتُهُ مُّسَلِمُونَ ﴾ [هود:١٤]. شرح ابن عقيل (١/ ٣٥٣).

الثَّالِث: أَنْ يكونَ مُتصَرِّفًا لا جَامِدًا؛ لقولِهِ: (وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَا) فإنْ كان الفعل جامدًا مثل: (عَسَى) و(لَيْسَ) و(نِعْمَ) فإنَّه لا يُفْصَلُ، مثالُ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ وَأَن لَيْسَ لِلْإِنسَنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم: ٣٩]، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَأَن عَسَىٰ أَن عَسَىٰ أَن يَكُونَ قَدِ اُقْتُرَبَ أَجَلُهُم ﴾ [الأعراف: ١٨٥]، فهنا (لَيْسَ) فِعلٌ جامدٌ، و(عَسَى) فِعلٌ جامدٌ أيضًا؛ ولهذا لم يُفْصَلُ بينَها وبينَ هذا الفعلِ بفاصلِ منَ الفواصِلِ.

إِذَنْ: إذا كانَ خَبَرُ (أَنِ) المُخَفَّفةِ من الثَّقيلةِ جُملةً فِعليَّةً فعلُها مُتصرِّفٌ، وليسَ للدُّعاءِ فالأحسنُ أنْ يُفْصَلَ بينَ (أَنْ) وخبرِها بفاصلٍ، وهذا الفاصلُ أحَدُ أربعةِ أشياءَ:

الأُوَّل: (قَدْ) كقولِهِ تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَ نَا ﴾ [المائدة:١١].

الثاني: (النَّفْيُ) كقولِهِ تعالى: (وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ) [المائدة: ٧١] على قِراءَةِ الرَّفْعِ، فهذا نَفْيٌ بـ(لَا) وهنا فُصِلَ بـ(لَا) النَّافيةِ، وكقولِهِ تعالى: ﴿عَلِمَ أَن لَن تَحْصُوهُ ﴾ [الزمل: ٢٠] فالجُملةُ الفِعْليَّةُ فُصِلَتْ بنَفْيٍ، وهو (لَنْ)، واسمُ (أَنْ) مَحْدُوفٌ، ولكنْ هل هو ضَمِيرُ الشَّأْنِ أو غيرُ ضميرِ الشَّأْنِ؟

الجوابُ: على رأي ابنِ مالكِ رَحَهُ اللهُ اسمُها ليسَ ضميرَ الشَّانِ؛ لأنَّه متى أَمْكَنَ أَنْ يكونَ، أمَّا إذا لم يُمْكِنْ أَمْكَنَ أَنْ يكونَ، أمَّا إذا لم يُمْكِنْ فيكونُ ضميرَ الشَّانِ، فهنا على رأي ابنِ مالكِ يَصِحُّ أَنْ نُقَدِّرَهُ غيرَ ضَميرِ الشَّانِ، فيكونُ ضميرَ الشَّانِ، فهنا على رأي ابنِ مالكِ يَصِحُّ أَنْ نُقَدِّرَهُ غيرَ ضَميرِ الشَّانِ، أي في ضَميرِ الشَّانِ لا بُدَّ منَ أي في ضَميرِ الشَّانِ لا بُدَّ منَ التَّشديدِ؛ إذْ إنَّه يَصْعُبُ النَّطْقُ بغيرِ التشديدِ.

الثَّالِث: (التَّنْفِيسُ) ويُرِيدُ به شَيْئَيْنِ: (السِّينَ، وسَوْفَ) فمثالُ (السِّينِ)

قولُه سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مِّرَضَىٰ ﴾ [المزمل:٢٠]، ومثالُ (سَوْف) قولُ الشَّاعر:

وَاعْلَــمْ فَعِلْــمُ المَــرْءِ يَنْفَعُــهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُـلُّ مَا قُـدِرَا(١) وتقولُ مثلًا: (عَلِمْتُ أَنْ سَوْفَ يَقومُ زَيدٌ).

الرَّابِع: (لَوْ) كقولِهِ تعالى: ﴿وَالَوِ ٱسْتَقَنْمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُم مَّاةً عَدَقًا﴾ [الجن:١٦]، ف (أَنْ) هنا مُحَقَّفةٌ من الثَّقيلةِ، واسمُها مَحَدُوفٌ، ولكِنْ هل تُقدِّرُهُ ضميرَ الشَّانِ أو لا؟ عندَ ابنِ مالكِ يَجوزُ أَنْ تُقدِّرَهُ غيرَ ضميرِ الشَّانِ، والتَّقْديرُ: (وأَنَّهُ أَي الشَّانِ أو لا؟ عندَ ابنِ مالكِ يَجوزُ أَنْ تُقدِّرُهُ غيرَ ضميرَ الشَّانِ: (وأَنَّهُ أَي: (وأَنَّهُ أَي الطَّرِيقةِ) وعلى رأي غيرِه يُقدَّرُ ضَميرَ الشَّانِ: (وأَنَّهُ أَي: الشَّانُ: (وأَنَّهُ أَي الطَّرِيقةِ)، وجملةُ: ﴿السَّتَقَنْمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُم ﴾ خبرُها.

وقولُهُ: «وَقَلِيلٌ ذِكْرُ لَوْ» هل معناه: قليلٌ الفَصْلُ بها، أو معناه: قليلٌ ذِكْرُهَا مِنَ النَّحْوِيِّينَ؟

الجوابُ: قليلٌ ذِكْرُهَا مِنَ النَّحْويِّينَ، يعني أَنَّ أَكثرَ النَّحْويِّينَ لَم يَذْكُروا الفصلَ بـ(قَدْ) أو بالنَّفي، أو بالتَّنْفيسِ، ولا يَذْكُرونَ (لَوْ) مع أَنَّه ثابتٌ في القُرآنِ.

وعُلِمَ من تَعْبيرِ المُؤلِّفِ بالأحسنِ في قولِهِ: «فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ» أنَّ هذا ليسَ بوَاجِبِ.

⁽١) البيت من الرجز، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (١/ ٢٩٢)، ومغني اللبيب (٢/ ٤٤).

وعلى هذا لو قال قائلٌ: (عَلِمْتُ أَنْ يَقُومُ زَيدٌ) لكانَ جائزًا، لكنّه خلافُ الأحسنِ؛ ولذا قال ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللّهُ: (فَالأَحْسَنُ الفَصْلُ) ومثلُهُ أيضًا يَجوزُ: (عَلِمْتُ أَنْ يَرْجِعُ زَيدٌ من السَّفرِ) لكنّه خلافُ الأحسنِ، والأحسنُ أَنْ تقولَ: (عَلِمْتُ أَنْ سوفَ يَرْجِعُ زَيدٌ من السَّفرِ)، أو: (عَلِمْتُ أَنْ سوفَ يَرْجِعُ زَيدٌ من السَّفرِ) قَد قَامَ زَيدٌ)، ولو قلتَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زَيدٌ)، ولو قلتَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زَيدٌ)، ولو قلتَ: (عَلِمْتُ أَنْ قَدْ قَامَ زَيدٌ) فهو عندَ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ جائزٌ، لكنّه خلافُ الأحسنِ، ومثلُهُ: (عَلِمْتُ أَنْ سافَرَ زَيدٌ) فهذا صَحيحٌ، ولكنّه خلافُ الأحسنِ، والأحسنُ أَنْ تقولَ: بل يَجِبُ الفصلُ، وهذا قولُ ابنِ هشامِ رَحَمُهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ يَجِبُ الفصلُ، وهذا قولُ ابنِ هشامِ رَحَمُهُ اللّهُ اللّهُ يَجِبُ الفصلُ، وهذا قولُ ابنِ هشامِ رَحَمُهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ يَجِبُ الفصلُ، وهذا قولُ ابنِ هشامِ وإذا لم يَرِدْ إلّا مَفْصولًا، وما شَذَّ وإذا لم يَرِدْ إلّا مَفْصولًا كان مُقْتضاهُ أَنَّ اللّهُ العربية تُوجِبُ الفصلَ، وما شَذَّ فهو نادرٌ.

وأمَّا قولُ الشَّاعرِ:

عَلِمُ وا أَنْ يُؤَمَّلُ ونَ فَجَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَم سُؤْلِ(١)

فهذا على غيرِ الأحسنِ عندَ ابنِ مالكِ؛ لأنَّ الخَبَرَ جملةٌ فعليَّةٌ، فعلُها مُتصرِّفٌ غيرُ دعاءٍ، فلم يأتِ بفاصلٍ بين (أَنْ) وجُملةِ الخَبَرِ، ولو فَصَلَ لقالَ: (أَنْ قَدْ يُؤَمَّلُونَ) أو: (سَيُؤَمَّلُونَ) أو: (سَوْفَ يُؤَمَّلُونَ).

وابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ رأيه أرجحُ عندنا؛ لأنَّه أسهلُ، وهذه هي القاعدةُ التي نَمْشِي عليها، وهي أنَّ ما كان أسهلَ في النَّحْوِ فهو أَوْلَى، ثُمَّ إنَّ في القُرآنِ

⁽١) قال محمد محيي الدين عبد الحميد: هذا البيت من الشواهد التي لا يعلم قائلها. انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٣٨٨).

ما يَشْهَدُ على عَدَمِ الوجوبِ، وذلك في قولِه تعالى: ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على قراءةِ الرَّفْعِ، فـ(أَنْ) هنا مُخَفَّفةٌ من الثَّقيلةِ، و(يُتِمُّ) فعلٌ مُضارعٌ مَرْ فوعٌ، والجُمْلةُ الفِعْليَّةُ في مَحلِّ رَفعِ على أنَّها خبرُ (أَنْ)، واسمُها مَحْذوفٌ، أي: (لَمِنْ أَرَادَ أَنَّه يُتِمُّ الرَّضَاعَة) وهذا على قِراءةِ الرَّفْعِ، أمَّا على قِراءةِ النَّصبِ: ﴿يُتِمَّ ﴾ فلا تكونُ (أَنْ) مُحُفَّفةً، بل تكونُ مَصْدريَّةً، تَنْصِبُ الفعلَ المُضارع، وحينتَذِ فلا شاهدَ فيها.

إِذَنْ تَبَيَّنَ لنا مِمَّا سَبَقَ هذه القواعدُ:

الأُولَى: جوازُ تخفيفِ (أَنَّ) لقولِهِ: (وَإِنْ تُخَفَّفْ أَنَّ).

الثَّانِيَةُ: وُجوبُ حَذفِ اسْمِها؛ لقولِهِ: (فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ).

الثَّالِثَةُ: لا يَجِبُ أَنْ يكونَ الاسمُ ضميرَ الشَّأْنِ، وهذا مَأْخوذٌ من إطْلاقِ الْمُولِّفِ الْمُولِّفِ الْمُعَلِّ الْمُتَكَنَّ) ولم يَشْترِطْ في الاسمِ أَنْ يكونَ ضميرَ الشَّأْنِ. الشَّأْنِ.

فعلى هذا نقولُ: إنَّ اسمَها المحذوفَ قد يكونُ ضميرَ الشَّأْنِ، وقد يكونُ ضميرَ الشَّأْنِ، وقد يكونُ ضميرَ الثَّأَمِ؛ لأنَّ أصلَ اللجوءِ إلى ضميرِ الشَّأْنِ للضَّرورةِ، مثل المَيْتةِ تأكلُها إذا اضْطُرِرْتَ إليها، أمَّا إذا وَجَدْنَا مَرْجِعًا للضَّميرِ يَسْتقِلُّ به الكلامُ فالوَاجِبُ أَنْ نُقَدِّرَ هذا الضَّمِيرَ.

الرَّابِعَةُ: يكونُ خَبرُها جُملةً.

الخَامِسَةُ: الجُمْلَةُ قَـد تكـونُ اسْمَيَّةً أَو فِعْلَيَّةً، وإذا كانت اسْمَيَّةً فإنَّها لا تَقْتَرِنُ بشيءٍ، وإذا كانتْ فِعْلَيَّةً فإنَّ الأحسنَ –على رأي ابنِ مالكِ– أَنْ يُفْصَلَ

بينَها وبينَ الجُملةِ بواحدِ مِن أُمورِ أَربعةِ: (قَـدُ) أو (نَفْيِ) أو (تَنْفِيسٍ) أَوْ (لَـوْ) إِلَّا إذا كانت الجُمْلةُ الفعليةُ فِعْلُها الدُّعاءُ، أو كانَ الفعلُ جامدًا، فإنَّه لا يُفْصَلُ بينَها.

وهذه القواعدُ قد وَرَدَ خَرْمُهَا في اللُّغةِ العربيةِ كما سَبَقَ.

١٩٦- وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فَنُوي مَنْصُوبُهَا، وثَابِتًا أَيْضًا رُوِي

الشَّرحُ

قولُهُ: «خُفِّفَتْ» فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، والتَّاءُ للتأنيثِ. و لكَّأَنَّ» نَائِبُ الفاعِل.

و «أَيْضًا» مَصدرٌ عاملُهُ مَحْذُوفٌ تَقْديرُهُ: (آضَ) فهي من آضَ يَئِيضُ أَيْضًا، و(آضَ) بمعنى: (رَجَعَ) فيكونُ (أَيْضًا) بمعنى (رُجوعٍ)، ومَعْنَى الكلامِ إذا جاءتْ (أيضًا) فيه: أي رُجوعًا إلى ما سَبَقَ.

و «فَنُوِي» (الفاءُ) حرف عَطف، و (نُوِي) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِها لم يُسَمَّ فاعلُهُ. و «مَنْصُوبُ» نائبُ الفاعل، وهو مُضافٌ إلى (ها).

قولُهُ: «وثَابِتًا أَيْضًا رُوِي» (الواوُ) حرفُ عطفٍ، و(ثَابِتًا) حالٌ مُقَدَّمةٌ مِن نائبِ الفاعلِ في (رُوِي) و(أَيْضًا) نقولُ في إعرابِها كما قُلْنا في أُختِها السَّابقةِ، و(رُوِي) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيُّ لِما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ، تقديرُهُ: (هو).

وقولُهُ: «كَأَنَّ» معناها التَّشْبيهُ أو الظنُّ، فإذا دَخَلَتْ على جامدٍ فهي للتَّشْبيهِ، وإذا دَخَلَتْ على مُشتقِّ فهي للظنِّ، تقولُ مثلًا: (كَأَنَّكَ فَاهِمٌ) معناها هنا الظنُّ، أي: (أَظُنُّ أَنَّكَ فَاهِمٌ) وتقولُ: (كَأَنَّ وَجْهَكَ بَدرٌ) فهذا تَشْبيهُ، ومِن ذلكَ قولُ الشَّاعرِ:

كَأَنَّكَ شَـمْسٌ وَالـمُلُوكُ كَوَاكِبٌ إِذَا طَلَعَتْ لَـمْ يَبْدُ مِنْهُنَّ كَوْكَبُ(١)

قولُهُ: «وَخُفِّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا» أي: كما خُفِّفَتْ (إِنَّ) وكما خُفِّفَتْ (أَنَّ) فيُقالُ: (كَأَنْ) والمُخَفِّفُ لها هم العَرَبُ، وهذا هو الحرفُ الثَّالثُ مِمَّا يُحَفَّفُ من هذهِ الحروفِ السَّتَّةِ.

قولُهُ: «فَنُوِي مَنْصُوبُهَا» أي: حُذِف، ولا يُمْكِن أَنْ نقولَ: إنَّه مُستتِرٌ؛ لأنَّ ضَائرَ النَّفعِ، وأيضًا الذي ضائرَ النَّصبِ لا يُمْكِنُ أَنْ تَسْتتِرَ، فالذي يَسْتتِرُ هو ضميرُ الرَّفعِ، وأيضًا الذي يَكُونُ فيه الاستتارُ هو الفِعْلُ وما اشْتُقَ منه، أمَّا الحروفُ فليستْ مَحَلَّا للاسْتِتارِ، إذَنْ: يَجِبُ أَن نقولَ: معنى (نُوِي) أي: حُذِفَ وقُدِّرَ.

وإذا جَاءَتْ مُحَقَّفَةً فإنَّ اسْمَها يكونُ مَحْدُوفًا، وخبرَها يكونُ جُملةً، ولم يَذْكُرِ المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللهُ خَبَرِها شيئًا منَ الشُّروطِ، وكأنَّهُ يأتي جملةً بدونِ شرطٍ ولا قَيْدٍ، قال اللهُ تَبَارَكَوَتَعَالَ: ﴿فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَمْ تَغْنَ بِالْأَمْسِ ﴾ [يونس:٢٤] ف ﴿كَأَن ﴾ حرفُ تَشْبيهٍ مُحَفَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، تَنْصِبُ المُبتَدأَ وتَرْفَعُ الحَبَرَ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ حَرفُ تَشْبيهٍ مُحَقَّفَةٌ من الثَّقيلةِ، تَنْصِبُ المُبتَدأَ وتَرْفَعُ الحَبَرَ، واسمُها ضميرُ الشَّأنِ عَدُوفٌ، والتَّقْديرُ: (كَأَنَّهُ) أي: الشَّأنُ، وهذا على غير رأي ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ السَّانُ، وهذا على غير رأي ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ السَّاقُ، فعلى رأيه يكونُ التَّقديرُ: (كَأَنَّهَا الشَّأنِ، يقولُ: الضَّميرُ هو ما دلَّ عليه السِّياقُ، فعلى رأيهِ يكونُ التَّقديرُ: (كَأَنَّهَا السَّانُ، وهو أنَّه لا يُقَدَّرُ ضَميرُ الشَّأنِ إلَّا عندَ التَّعَذُر، وجملةُ: ﴿لَمُ مَعْنَ بِالأَمْسِ ﴾ خبرُها.

⁽١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (١/٣٠٧). وجنح الليل: أوله. النهاية جنح.

وقولُهُ: «وثَابِتًا أَيْضًا رُوِي» معناه أنَّه قد رُوِيَ عن العَرَبِ بقاءُ اسْمِها وعدمُ حذفِهِ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

وَصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ كَانَ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ (١)

الشَّاهِدُ قُولُه: (كَأَنْ ثَدْيَيْهِ) فإنَّ (ثَدْيَيْهِ) هنا مَنْصوبةٌ؛ لأنَّهَا اسمُ (كَأَنِ) الشَّاهِدُ قُولُه: (كَأَنْ ثَدْيَاهُ) وعلى هذه الرِّوايةِ تكونُ (كَأَنْ) مُهمَلةً، إلَّا على الْخَةِ مَن يُلْزِمُ المُثَنَّى الألِفَ مُطْلَقًا، فيكونُ فيه احْتِهالٌ، لكنَّ اللَّغةَ المَشْهورةَ عندَ العربِ أنَّ المُثنَّى يُنْصَبُ بالياءِ.

وهناك شاهدٌ -أيضًا- من كـلامِ العربِ على وُجودِ مَنْصوبِها، وهو قـولُ الشَّاعر:

وَيَوْمًا تُوَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسَّمِ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمْ (٢)

(تَعْطُو) أي: تَنْظُرُ، و(وَارِقِ السَّلَمِ) أي: إلى السَّلَمِ المُورِقِ، والسَّلَمُ نَوْعٌ منَ الشَّجَرِ.

الشاهدُ قـولُه: (كَأَنْ ظَبْيَـةً) ويُرْوَى: (كَأَنْ ظَبْيَـةٌ)؛ أمَّا على رِوايةِ الرَّفعِ فهي كها قالَ المُؤَلِّفُ: (يُنْوَى مَنْصُوبُهَا) وأمَّا على رِوَايةِ النَّصبِ فهي على وُجودِ اسمِها.

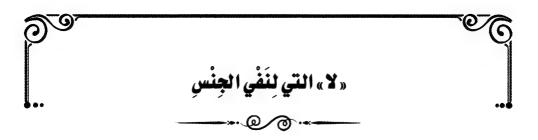
⁽۱) البيت من الهزج، وهو غير منسوب في الكتاب (۲/ ١٣٥)، وخزانة الأدب (۱/ ٤٠١)، وشرح الشواهد للعيني (۱/ ٢٩٣).

⁽٢) البيت من الطويل، وهو لعلباء بن أرقم اليشكري في التصريح (١/ ٣٣٣)، ولكعب بن أرقم في لسان العرب (قسم)، ولابن صريم اليشكري في الكتاب (٢/ ١٣٤)، وانظر خزانة الأدب (١/ ١٣٤).

على كُلِّ حالٍ: (كَأَنَّ) تُخَفَّفُ في اللَّغةِ العربيَّةِ، وإذا خُفِّفَتْ فإنَّ اسمَها يكونُ دائيًا مذكورًا، وهذه القاعدةُ مأخوذةٌ من البيتِ، ورُبَّما يُذْكَر اسمُها، وهذا مأخوذٌ من قولِهِ: (وَثَابِتًا أَيْضًا رُوِي).

وأمَّا (لَعَلَّ) فلم تَرِدْ مُحُفَّفة، وأمَّا (لَيْتَ) فهي مخفَّفةٌ غيرُ مشدَّدةٍ أصلًا، وأمَّا (لَكِنَّ) إذا خُفِّفَتْ فإنَّها تكونُ مهملةً، أي: مُجُرَّدَ حَرفِ عطفٍ فقط، مثل: (مَا قَامَ زيدٌ لَكِنْ عَمْرٌو).





لمَّا ذَكَرَ الأفعالَ النَّاسِخةَ وهي (كَانَ) وأخواتُها، ذكرَ بعدَها الحروفَ النَّاسِخةَ التي تَعْمَلُ عملَ (كَانَ) وأخواتِها، وهي: (مَا) و(إِنْ) و(لَا) المُشَبَّهاتِ بـ(لَيْسَ) ولمَّا ذكرَ الحروفَ النَّاسِخةَ التي تَعْمَلُ نَصْبَ الاسمِ ورَفْعَ الخَبْرِ، ذَكَرَ بَعْدَها هذه الحروفَ التي تَعْمَلُ هذا العمل، وإنْ كانتْ تَحْتلِفُ عنها بعضَ الشَّيءِ؛ ولذا فهذا من حُسْنِ تَرْتيبِ المُؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ.

قولُهُ: «لَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ» نقولُ: (لَا) النَّافيةُ للجنسِ.

وخَرَج بقولِهِ: (لَا الَّتِي لِنَهْي الجِنْسِ) (لَا) النَّافيةُ لغيرِ الجنسِ، و(لَا) النَّاهيةُ، و(لَا) الزَّائدةُ، و(لَا) بمعنى (غَيْرِ) فمثلًا إذا قُلْتَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ هِثَىٰءٍ مِّنْ عِلْمِهِ وَ (لَا) الزَّائدةُ، و(لَا) بمعنى (غَيْرِ) فهذه نافيةٌ مُجرَّدةٌ، وإذا قلتَ: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ هِنَا البيتِ) فهذه -أيضًا- نافيةٌ، لكنَّها ليستْ للجنسِ، وإذا قلتَ: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلشَّالِينَ ﴾ [الفاتحة:٧] يقولونَ: هذه زائدةٌ للتَّوكيدِ، وعلى ذلكَ لو قُلْتَ: ﴿غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم والضَّالِينَ) لصَحَ ذلك، تقولُ: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ) أي بمعنى (غَيْرِ المَغْضُوبِ عليهم والضَّالِينَ) لصَحَ ذلك، تقولُ: (جِئْتُ بِلَا زَادٍ) أي بمعنى (غَيْرِ).

قولُهُ: «لَا الَّتِي لِنَفْيِ الجِنْسِ» يعني: لنفي جِنْسِ مَدْخُولِها، وتكونُ في ذلك نَصَّا في العُمومِ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (لا رَجُلَ في البَيْتِ) فالمعنى: لا يُوجَدُ هذا الجنسُ في البيتِ، لا وَاحِدُ، ولا اثنانِ، ولا أَكْثَرُ، فهي تَنْفِي الجِنْسَ؛ ولهذا قالوا: إنَّها نصُّ

في العُموم، بخلافِ ما إذا قُلْتَ: (لا رَجُلٌ في البَيتِ) فإنَّه ليس نصَّا في العُموم؛ إذ يَحْتَمِلُ أنَّ المعنى: (لا رَجُلٌ واحدٌ في البيتِ)، أمَّا إذا قلتَ: (لا رَجُلَ في البيتِ) فلا يُمْكِنُ أَنْ تقولَ: (بل رَجُلانِ) أمَّا: (لا رَجُلٌ في البيتِ)، فيَصِحُّ أَنْ تقولَ: (بل فلا يُمْكِنُ أَنْ تقولَ: (بل رَجُلانِ) أمَّا: (لا رَجُلانِ) إذَنْ ولا يَصِحُ أَنْ تقولَ للواحدِ رَجُلانِ) إذَنْ: (لا) لنفي الجنسِ، أي: لنفي جِنْسِ مدخولِها الشَّامِلِ للواحدِ والمُتعدِّدِ، فهذا هو معناها، وأمَّا عَمَلُها فقال رَحَهُ أللَهُ:

١٩٧ - عَمَلَ (إِنَّ) اجْعَلْ لِـ (لَا) فِي نَكِـرَهْ مُفْـرَدَةً جَاءَتْـكَ أَوْ مُكَـرَّرَهْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «عَمَلَ» مَفْعولٌ به مُقَدَّمٌ لـ(اجْعَلْ) وهو مُضافٌ إلى (إنَّ) باعتبارِ لَفْظِها.

و «اجْعَلْ» فعلُ أمرٍ.

و ﴿لِلَّا ﴾ جَارٌّ وَمَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(اجْعَلْ).

و ﴿ فِي نَكِرَهُ ﴾ جَارٌ وَجَمْرُورٌ -أيضًا- مُتَعلِّقٌ بـ(الجُعَلْ)، والتَّقديرُ: اجْعَلْ عَمَلَ (إِنَّ) لـ(لَا) فِي النَّكِرةِ.

يعني: أنَّ (لَا) النَّافيةَ للجنسِ تَعْمَلُ عملَ (إِنَّ) في النَّكِراتِ خاصَّةً، ولم يُقَيِّدِ المُؤلِّفُ النَّكِرةَ بالاسمِ أو الحَبرِ، بل قال: (فِي نَكِرَهُ) فيَشْمَلُ المَعْمُولَيْنِ: (الاسْمَ والحَبَرَ) جَميعًا، فلا بُدَّ أنْ يكونَ مَعْمولاها نَكِرَتَيْنِ، إِذَنْ: هي لا تَعْمَلُ في المعارفِ؛ ولهذا قالوا: إنَّ قولَ القائلِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) لا يُمْكِنُ أن نَجْعَلَ لفظَ الجلالةِ خَبرَ (لَا)؛ لأنَّ (لَا) لا تعملُ إلَّا في النَّكِراتِ، ولفظُ الجلالةِ (اللهُ) مَعْرِفَةٌ؛ ولهذا هم يُعَلِّطُونَ مَنْ يُعْرِبُهُ خبرًا لـ(لَا)، لكنْ نجعلُهُ بَدَلًا من خبر (لَا) المحذوفِ، والتَّقديرُ: (لَا إِلَهَ حَقُّ إِلَّا اللهُ)، وإِنْ كان بعضُ النَّحْوِيِّينَ أعْرَبَها خَبرًا لـ(لَا)؛ لأنِّي رَأَيْتُ في رسالةٍ صغيرةٍ في إعرابِ (لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ) ذُكِرَ فيها سِتَّةُ أقوالٍ، منها: أَنْ يَجْعَلُوا (إلَّا) أَداةَ حَصْرٍ، و(اللهُ) لفظُ الجلالةِ خَبرَ (لَا)، لكنَّ المشهورَ عندَ النَّحويِّينَ أنَّها لا تَعْمَلُ في المعارفِ كها سَبَقَ.

إِذَنْ: لابُدَّ أَن يكونَ اسمُها وخَبَرُها نَكِرَتَيْنِ، مثالُ ذلك: (لا رَجُلَ قَائِمٌ) فلابُدَّ أَنْ يكونَ هكذا، وإلَّا لم يَصِحَّ، وعلى ذلك لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (لا زَيْدَ قائمٌ)؛ لأنَّ (زَيْدَ) مَعْرِفةٌ، لكنْ أَوْرَدوا على ذلكَ قولَ عُمَرَ رَضَالِللَهُ عَنْهُ وهو عربيٌّ عُلتَجُّ بقولِهِ؛ حَيْثُ قال: (قَضِيَّةٌ، وَلَا أَبَا حَسَنٍ لَها)، يعني عَليَّ بنَ أبي طالبٍ رَضَالِللَهُ عَنْهُ، فقيلَ في الرَّدِ على هذا:

قالوا: المرادُ (ولا مُسَمَّى بهذا الاسمِ) و(مُسَمَّى) نكرةٌ، ولكنَّ هذا ليسَ بصحيحٍ أيضًا؛ لأنَّ عمرَ رَضَالِكُ عَنهُ لا يُرِيدُ (لا مُسَمَّى بهذا الاسْمِ)، وإنَّما يُريدُ عليَّ، عليَّ بنَ أبي طالبِ رَضَالِكُ عَنهُ، ولكنَّهم أجابوا بجوابِ آخرَ، قالوا: إنَّه يُريدُ عليًا، لكنْ على سبيلِ الشُّيوعِ، أي: جنسُ عليِّ؛ ولهذا لم يَقُل: (وَلا أَبَا الحَسَنِ لَها) بل لكنْ على سبيلِ الشُّيوعِ، أي: جنسُ عليِّ؛ ولهذا لم يَقُل: (وَلا أَبَا الحَسَنِ لَها) بل قال: (وَلا أَبَا حَسَنٍ لَها)، فهو لم يُردِ الحصرَ أو التَّعْيِينَ أو التَّشخيصَ، وإنَّما أرادَ الشمولَ، كأنَّهُ يقولُ: (ولا عَليَّ منَ النَّاسِ يَحُلُّها، ويقومُ بها) وهذا أحسنُ من قَوْلِنا: (ولا مُسَمَّى بهذا الاسمِ)؛ لأنَّ المُسمَّى بهذا الاسمِ كثيرٌ.

إِذَنِ: الشَّرطُ الأَوَّلُ مِن شُروطِ عَمَلِها: أَنْ يكونَ مَعْمولاها نَكِرَتَيْنِ، فلا تَعْمَلُ إلَّا في النَّكِراتِ.

قولُهُ: «مُفْرَدَةً» حالٌ من فَاعِلِ (جَاءَتْكَ) المُسْتَتِرِ.

«مُكَرَّرَهْ» مَعْطوفةٌ على (مُفْرَدَةً).

والمعنى: سواءٌ جَاءتْكَ (لَا) مُفْردةً أو جَاءَتْكَ مُكَرَّرَةً فإنَّهَا تَعْمَلُ، والمُرادُ بالمُفْردةِ هنا ما لم تُكرَّرْ، ونَفْهَمُ هذا من قولِهِ: (أَوْ مُكرَّرَهُ)؛ لأنَّ هذه قَسِيمٌ لها.

مثالُ المُفردةِ: (لَا رَجُلَ قائمٌ)، و(لَا رَجُلَ في البيتِ).

مثالُ الْمُكَرَّرةِ: (لا رَجُلَ في البيتِ ولا امْرَأَةَ)، و(لا امْرَأَةَ) أي: في البيتِ، فهي تَعْمَلُ، سواءٌ كُرِّرتْ أم لم تُكرَّرْ.

وفي هذا البيتِ لم يَذْكُرِ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ في الحقيقةِ إِلَّا أَنْ يكونَ مَعْمُولاها نَكِرَتَيْنِ، وهل هناك شُروطٌ أُخرى؟

الجوابُ: نعم، ومِن هذه الشُّروطِ: التَّرتيبُ، بأَنْ يكونَ الحَبَرُ بعدَ الاسمِ، ومنَ الشُّروط أيضًا: ألَّا يُفْصَلَ بينَها وبينَ اسمِها بفاصلٍ، سواءٌ كان هذا الفاصلُ هو الحَبَرَ أو معمولَ الحَبَرِ أو غيرَهما، فلابُدَّ أَنْ يكونَ اسمُها مواليًا لها؛ لأنَّا في الحقيقةِ مُركَّبَةٌ معه، وإذا كانتْ مُركَّبَةً، فالمُرَكَّبُ لا يَنْفَصِلُ عَمَّا رُكِّبَ معه.

فأفادَنا رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ (لَا) تَعْمَلُ في النَّكِرَاتِ، وأَنَّهَا تَعْمَلُ مُفْرِدةً، وتَعْمَلُ مُكرَّرةً، وسيأتي -إِنْ شاءَ اللهُ- حُكْمُ عَمَلِها إذا كانتْ مُكرَّرةً.

١٩٨ - فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهُ وَبَعْدَ ذَاكَ السِخَبَرَ اذْكُور رَافِعَهُ
 الشَّرحُ

قولُهُ: «فَانْصِبْ» (الفاءُ) للتَّفريعِ.

«انْصِبْ» فعلُ أمرٍ، يعني: فبعدَ أن عَرَفْتَ أنَّها تعملُ عملَ (إنَّ) فانْصِبْ بها. و «مُضَافًا» مَفْعولُ (انْصِبْ).

و «مُضَارِعَهُ» (مُضَارِعَ) مَعْطوفٌ على (مُضَافًا) وهو مُضافٌ، و(الهاءُ) مُضافٌ إليه.

قولُهُ: «وَبَعْدَ» ظَرفٌ مُضافٌ إلى (ذَاكَ)، و(الكافُ) حَرفُ خِطابِ.

و (الخَبَرَ) فيه إشْكالٌ في نَصْبِهِ؛ لأنَّ الذي يأتي بعدَ اسمِ الإشارةِ يكونُ تابعًا له في الإعرابِ، فتكونُ على ذلك (وَبَعْدَ ذَاكَ الخَبَرِ) لكنَّنا نقولُ: (الخَبَرَ) هنا ليس له تَعلُّقُ باسمِ الإشارةِ، يعني: واذكر الخَبَرَ بعد ذاك، فهو مَفْعولٌ مُقَدَّمُ لـ (اذْكُرْ) والظَّرفُ في قولِه: (بَعْدَ ذَاكَ) مُتعلِّقٌ بقولِهِ: (اذْكُرْ)، و(رَافِعَهُ) حالُ، يعني: حالَ كونِها رافعة له، وليستِ الهاءُ ضَميرًا، بل الهاءُ تاءُ التَّانيثِ، وتقديرُ الكلامِ: واذكرِ الخبرَ بعدَ ذاك، أي: بعدَ الاسمِ رافعة له، يعني: حالَ كونِ (لا) رافعة له.

قولُهُ: «فَانْصِبْ بِهَا مُضَافًا اوْ مُضَارِعَهْ» يعني: إذا دَخَلَتْ على مُضافٍ وَجَبَ نَصْبُهُ أيضًا.

مثالُ المُضافِ: (لَا صاحبَ كَرَمٍ مَمْقُوتٌ) فـ(صَاحِبَ) هنا نَكِرةٌ؛ لأنها أَضِيفَتْ إِلَى نَكِرةٍ لا نَسْتَفِيدُ إِلَّا التَّخصيصَ فقط، أُضِيفَتْ إِلى نَكِرةٍ لا نَسْتَفِيدُ إِلَّا التَّخصيصَ فقط، إِذَنْ: هي نَكِرةٌ؛ ولهذا عَمِلَتْ (لا) فيها، ونقولُ في الإعرابِ: (لا) نافيةٌ للجنسِ، و(صاحبَ) اسمُها مَنْصوبٌ بها، وعَلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، و(صَاحِبَ) مُضافٌ، و(كَرَمٍ) مَجْرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جرِّه كسرةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، آخرِه، و(مَعْقُوتٌ) خبرُ (لا) مَرْفوعٌ بها، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، ومثلُه أيضًا: (لَا غُلامَ رَجُلٍ قائمٌ).

والمُرادُ بقولِه: (أو مُضَارِعَهُ) أي: مُشَابِهَ المُضافِ، ومُشَابِهُ المضافِ ما تَعَلَّقَ به شيءٌ من عَمَامِ معناهُ، بمعنى أنَّ ما بعدَهُ يكونُ مُتعلِّقًا به من حيثُ المعنى، كما يَتَعَلَّقُ المُضافُ إليه بالمُضافِ؛ ولهذا سُمِّيَ مُشَابِمًا للمُضافِ.

تقولُ مثلًا: (لا قبيحًا فِعلُهُ مُحْمودُ)؛ فـ(قبيحًا) غيرُ مُضافٍ، لكِنْ تَعلَّق به شيءٌ من مَام معناهُ، وهو (فِعلُهُ)؛ لأنَّ (فِعلُ) فاعلُّ لـ(قبيحًا)، و(مُحْمودُ) خبرُ (لا) شيءٌ من مَام معناهُ، وهو (فِعلُهُ)؛ لأنَّ تقولَ: (لا رَاكِبًا سيارةً مَوجودُ) وكقولِهم: وقد يَكُونُ اللَّعلِّة مَنْصوبًا، مثل أنْ تقولَ: (لا رَاكِبًا سيارةً مَوجودُ) وكقولِهم: (لا طَالِعًا جَبلًا حاضرٌ)؛ فـ(طَالِعًا) غيرُ مُضافةٍ، والدَّليلُ عَلَى أنَّها غيرُ مُضافةٍ أنَّها مُنوَّنةٌ، لكن تَعلَّق بها شيءٌ من تمام معناها، وهو (جَبلًا) المَفْعولُ، فالمَفْعولُ هو الذي خَصَّصها؛ لأنِّي لو قُلْتُ: (لا طَالِعًا حاضرٌ) لم تَصِرْ مُخَصَّمة، فإذا قلتَ: (لا طَالِعًا حاضرٌ) لم تَصِرْ مُخَصَّمة، فإذا قلتَ: (لا طَالِعًا جبلًا) تَخصَّصَ بطالعِ الجبلِ، و(طَالعٌ) بمعنى (صاعدٍ) ومن قلل الجبازِينَ الآنَ إذا أرادوا أَنْ يقولوا للإنسانِ: (ارْقَ) قالوا: (اطْلُعُ)؛ ولهذا قولِ الجِجازِينِ الآنَ إذا أرادوا أَنْ يقولوا للإنسانِ: (ارْقَ) قالوا: (اطْلُعُ)؛ ولهذا إذا دَعاكَ أَحَدٌ من أهلِ الجِجازِ إلى بيتِه، واسْتَأَذَنْتَ عليه، وقال لك: (اطْلُعُ) لا تَغْضَبْ، وهذا قد وقَعَ من رجلِ لا يَعْرِفُ لُغَتَهم، قال له: اطْلُعْ. فانصَرَفَ لا تَغْضَبْ، وهذا قد وقَعَ من رجلِ لا يَعْرِفُ لُغَتَهم، قال له: اطْلُعْ. فانصَرَفَ

الرَّجلُ، ولَمَّا عاتَبَه فيها بعدُ وقال له: لِمَ انْصَرَفْتَ؟ قال: لأَنَّك قلتَ لي: (اطْلُعْ) وهذا معناهُ: (اخْرُجْ) فقال: لا، بل (اطْلُعْ) عندَنا يعني: اصْعَدِ الدَّرَجَ.

المهمُّ أنَّ قولَك: (لَا طَالِعًا جَبَلًا حاضرٌ) هذا شَبيهٌ بالمضافِ؛ لأنَّه تَعَلَّقَ به شيءٌ من تَمَامِ معناهُ، وهنا المُتعلِّقُ مَنْصوبٌ.

وقد يكونُ مَجْرورًا مثل: (لا مُطالِعًا للكتابِ حاضرٌ)؛ فإِنَّ (للكتابِ) جَارُّ ومَجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(مُطَالِعًا)، ومثلُهُ أيضًا: (لا صَاحِبًا للفَاسِقِ مَوْجودٌ) يَصِحُّ؛ لأَنَّهُ تَعَلَّقَ به شَيْءٌ من تَمَام معناهُ، وهو الجَارُّ والمَجْرورُ.

فَالْمُهِمُّ أَنَّ مَعْنَى قَـولِهِ: (أَوْ مُضَارِعَهُ) أَي: مُشَابِهَ ، ونُعَرِّفُ الْمُشَابِهَ بأَنَّه: ما تعلَق به شيءٌ من تَمَامِ معناهُ، فيكونُ له به تَعَلَّقُ، إمَّا بالرَّفعِ، وإمَّا بالنَّصْبِ، وإمَّا بالنَّصْبِ، وإمَّا بالجَرِّ.

قالوا: إمَّا بالعطفِ مثلُ أَنْ تُسَمِّي رَجُلًا أَو ولَدَكَ: (ثلاثةً وعِشْرِينَ) فتقولُ: (قام ثلاثةٌ وعِشْرِينَ، ومَرَرْتُ بثلاثةٍ وعِشْرِينَ) فتقولُ إذا دخَلَتْ عليه (لَا) (لا ثلاثةً وعِشْرِينَ حاضرٌ) بنصب (ثلاثةً)؛ لأَنَّهُ لا يَتِمُّ معناها إلَّا بالعطفِ، ولو قُلْتُ: (لَا ثَلاثةً) ما عَرَفْتُ أَنَّه ولدي، فإذا قلتُ: (لَا ثَلاثةً وعِشْرِينَ) عَرَفْتُ أَنَّه ولدي، فإذا قلتُ: (لَا ثَلاثةً وعِشْرِينَ) عَرَفْتُ أَنَّه ولدي، إذَنْ: لا بُدَّ من ذِكْرِ (العِشْرِينَ).

وقولُهُ: «بَعْدَ ذَاكَ الحَبَرَ اذْكُوْ رَافِعَهْ» يَدُلُّ على أَنَّه لا بُدَّ منَ التَّرْتيبِ بينَ اسمِ (لَا) وخَبَرِها، فيُذْكَرُ الحَبَرُ بعدَ الاسمِ، ولا يُذْكَرُ الحَبَرُ قبلَ الاسمِ، فلا يَصِتُّ أَنْ تقولَ: (لَا فِي البيتِ رجلَ) بل لا بُدَّ من التَّرتيبِ.

وقولُهُ: «رَافِعَهْ» يَدُلُّ على أنَّ (لا) النَّافيةَ للجنسِ تَعْمَلُ في الْمُبَدَأِ والْحَبَرِ

كما تَعَمَلُ (إِنَّ) وأَخَوَاتُهَا، وأنَّ رفعَ اسمِها ليسَ رَفْعًا مَبْنِيًّا على الأصلِ، بل هو رَفْعٌ جديدٌ حَدَثَ بدُخولِ (لَا) النَّافيةِ، فـ(لَا) هي الرَّافعةُ، إِذَنْ: نقولُ: (لَا) نافيةٌ للجنسِ تَنْصِبُ الاسمَ وتَرْفعُ الخَبَرَ، ولكنَّها لا تَنْصِبُهُ إلَّا إذا كانَ مُضافًا أو شَبِيهًا بالمضافِ.

الخلاصةُ الآنَ: أنَّ (لَا) النَّافيةَ للجنسِ تَعْمَلُ عملَ (إنَّ)، وعلى هذا يكونُ اسمُ (لا) النافيةِ للجنسِ مَنْصوبًا في مَوْضعَيْنِ:

المَوْضِعُ الأَوَّلُ: إذا كانَ مُضافًا.

المَوْضِعُ الثَّانِي: إذا كانَ شَبِيهًا بالمُضافِ.



١٩٩- وَرَكِّب الْمُفْــرَدَ فَاتِحِّــا، كَـــ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَرَكِّبِ» فعلُ أمرٍ. و«المُفْرَدَ» مَفْعولُ (رَكِّب).

و ﴿فَاتِحًا ﴾ حالٌ من فاعِلِ (رَكِّبِ) يعني: حالَ كونِك فَاتِحًا.

قولُهُ: «كَـ(لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ)» يعني: كهذا المثالِ؛ ولهذا نُعْرِبُ هذه الجُمْلةَ فنقولُ: (الكَـافُ) حرفُ جرِّ، و(لَا حَوْلَ وَلَا قُـوَّةَ) اسمٌ مَجْرُورٌ بالكـافِ؛ لأنَّ المقصودَ بقولِهِ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) كهذا المثالِ، فالمقصودُ لَفْظُها.

قولُهُ: «وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا» المرادُ بالمُفْردِ ما ليسَ مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمضافِ، وبهذا نَعرِفُ أنَّ للنَّحْويِّينَ اصْطِلاحًا في كلِّ بابٍ بِحَسَبِهِ، فالمفردُ في بابِ الإعرابِ ما ليس مُثَنَّى ولا جَمْعًا، والمُفْردُ في بابِ المُبتَدأِ والخَبَرِ ما ليسَ جملةً ولا شِبْهَ جملةٍ، والمفردُ هنا وفي باب النِّداءِ: ما ليس مُضافًا ولا شَبِيهًا بالمُضافِ.

قولُهُ: «وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا» أي: رَكِّبُهُ مع (لَا) كما تُركَّبُ (عَشْرٌ) مع العددِ قبلَها، تقولُ: ثلاثةَ عَشَرَ، وتقولُ: (لَا رَجُلَ في البيتِ)؛ فـ(لَا) نافيةٌ للجنسِ، و(رَجُلَ) اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ، ولا تَقُل: مَنْصوبٌ بها، بل قل: اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ؛ ولذا لا يَجوزُ أن تقولَ: (لا رَجُلًا في البيتِ)؛ لأنَّه يَجِبُ أن يُبْنَى على الفتحِ.

وقولُهُ: (وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فَاتِحًا) هذا فيه قُصورٌ؛ لأنَّ المُفْردَ قد يكونُ مَبْنِيًّا على الفَتْح، وقد يكونُ مَبْنِيًّا على الكسر؛ ولذا تَعْبِيرُ غيرِهِ الفَتْح، وقد يكونُ مَبْنِيًّا على الكسر؛ ولذا تَعْبِيرُ غيرِهِ من النَّحْويِّينَ: (يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به) ثَخَلَّصْنَا من النَّحْويِّينَ: (يُبْنَى على ما يُنْصَبُ به) ثَخَلَّصْنَا من هذا الإشكالِ، ولكِنْ عُذْرُ المُؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّ النَّظْمَ قد يُعَسِّفُ (١) الإنسان، فلا يَسْتطِيعُ أَنْ يَأْتِيَ بكُلِّ ما يُرِيدُ؛ ولهذا سمَّاهُ الحَرِيريُّ رَحَمَهُ اللَّهُ في المُلْحةِ (الصَّلِف) قال رَحَهُ اللَّهُ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِفُ (١) فَيَ عَرِفُ (١) فَقي الحقيقةِ أَنَّ الشَّاعرَ قد لا يَتَأتَّى له أَن يَنْطِقَ بكُلِّ شيءٍ.

على أنَّه قد يَقُولُ قَائِلُ: لَعَلَّ ابنَ مالكٍ يَرَى أَنَّه حتَّى الذي يُنْصَبُ بالياءِ تُقَدَّرُ عليه الفتحةُ، فيُقالُ: مَبْنِيٌّ على الفتحةِ المقدَّرةِ على الياءِ. وقد سَبَقَ في بابِ الإعرابِ أَنَّ ابنَ عقيلٍ رَحْمَهُ اللهُ ذَهَبَ إلى أَنَّ جَمَعَ المُذَكَّرِ السَّالمِ يُعْرَبُ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على الياءِ، وضمَّةٍ مقدَّرةٍ على الواوِ، وقال: إنَّ هذا رأيُ سِيبَويْهِ، واسْتَشْهَدَ بقولِ الشَّاعِرِ:

إِذَا قَالَـتْ حَـذَامِ فَصَـدِّقُوهَا فَالَتْ حَذَامِ اللَّوْلُ مَا قَالَتْ حَذَامِ (٣) وقلنا: لا نقبلُ هذا، نعم إذا قالت حَذَامِ فَصَدِّقُوهَا، لكن لا نُصَدِّقُ شيئًا

⁽١) أي: يُتْعِبُ، انظر القاموس المحيط عسف.

⁽٢) البيت موجود في : شرح الملحة (ص:٢٧٨) له.

⁽٣) البيت للَجَيْم بن صعب كما في لسان العرب (رقش)، وشرح الشواهد للعيني (٣/٢٦٨)، والتصريح بمضمون التوضيح (٣/٣٤٦)، ويُنْسَب لوُشَيْم بن طارق كما في لسان العرب (نصت).

يخالفُهُ النَّاسُ، وكان أبو حَيَّانَ وهو بمصرَ يَمْدَحُ شيخَ الإسلامِ وهو في الشَّامِ؛ لأَنَّه من مُعاصِرِيهِ، فكان يَمْدَحُهُ مَدْحًا عظيهًا، ويقولُ فيه:

قَامَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي نَصْرِ شِرْعَتِنَا مَقَامَ سَيِّدِ تَيْمٍ إِذْ عَصَتْ مُضَرُ (١)

وسيِّدُ تَيْمٍ هو أبو بكرٍ في يَوْمِ الرِّدَّةِ، فهو يقولُ: ابنُ تَيْميَّةَ قام فينا مَقامَ أبي بَكْرٍ في يَوْمِ الرِّدَّةِ، ولقد قَدِمَ شيخُ الإسلامِ مصرَ، وحَصَلَ بينَه وبينَ أبي حيَّانَ مُناظرةٌ في مَسائلَ نَحْويَّةٍ، قال أبو حيَّانَ: «نَاظَرْتُهُ في شَيْءٍ منَ العَرَبيَّةِ، فذكَرْتُ لَهُ كَلامَ سِيبَوَيْهِ فَي أي النَّحوِ، ولا كانَ لَهُ كَلامَ سِيبَوَيْهِ فَي النَّحوِ، ولا كانَ مَعْصُومًا، بل أَخْطأ في الكتابِ في ثَمَانِينَ مَوْضِعًا ما تَفْهَمُها أنتَ»(٢).

الحَاصِلُ لنا أَنَّهُ قد يقولُ قائلٌ: إنَّ ابنَ مالكٍ لعلَّهُ يَرَى أنَّ جَمعَ المُذَكَّرِ السَّالِمَ يُبْنَى على الفتحِ المُقدَّرِ على الياءِ، ويكونُ كلامُهُ مُطَّردًا، لكن يَرِدُ عليه جمعُ المؤنَّثِ السَّالمُ، فإنَّ جمعَ المُؤنَّثِ السَّالمَ يَجُوزُ بِناؤُه على الكسرِ، وهم جَوَّزوا فيه البناءَ على الفتح؛ لأنَّ الفتحة أخفُ من الكسرةِ، فجَوَّزوها، وأنشدوا قولَ الشَّاعرِ:

لا سَابِغَاتَ، وَلَا جَاْوَاءَ بَاسِلَةً تَقِي الْمُنُونَ لَدَى اسْتِيفَاءِ آجَالِ^(٣) والشَّاهدُ قولُهُ: (لَا سَابِغَاتَ).

قُولُهُ: «لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ» أي: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، وَهنا خبرُ (لَا) الأُولى مَخْذُوفٌ دَّلَ عليه ما بعدَهُ، أي: (لَا حَوْلَ إِلَّا بِاللهِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ) وهي

⁽١) البيت من البسيط، انظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر (١/ ٤٨).

⁽٢) انظر: البدر الطالع للشوكاني (١/ ٦٣)، وانظر: الرد الوافر لابن ناصر الدين (ص:٦٥).

⁽٣) البيت من البسيط، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/٩).

الآنَ مُكَرَّرةٌ وليستْ مُفْردةً، ولنَقْتَصِر على المِثالِ الأُوَّلِ: (لَا حَوْلَ إِلَّا بِاللهِ) فنقولُ: (لا) نافيةٌ للجنسِ، و(حَوْلَ) اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نَصبٍ بها، و(إِلَّا) أداةُ حَصْرٍ، و(بِاللهِ) جَارُّ وتَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بِمَحْذوفٍ خبرُ (لَا)، وهل يُبْنَى خبرُها كاسمِها؟

الجوابُ: خبرُها غيرُ مَبْنِيِّ، بل مُعْرَبٌ؛ ولهذا نَقُولُ: (لا رَجُلَ قَائِمٌ)، ولا نقولُ: (لا رَجُلَ قَائِمُ) بل نُنوِّنُهُ؛ لأنَّه مُعْرَبٌ.



199- (.....) وَالثَّانِ اجْعَلَا

٢٠٠- مَرْ فُوعًا اوْ مَنْصُوبًا اوْ مُرَكَّبَا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا

الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿ وَالثَّانِ اجْعَلَا ﴾ (الثَّاني) مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ لـ (اجْعَلَا)، والألفُ في قولِهِ: (اجْعَلَا) يجوزُ أَنْ تكونَ للإطلاقِ، ويَجوزُ أَنْ تكونَ بدلًا عن نُونِ التَّوكيدِ.

فإن كانَتْ للإطلاقِ فلا إشكالَ، ولكنَّها في الواقع بَدَلُ عن نُونِ التَّوكيدِ، والدَّليلُ على ذلك أنَّ الفعلَ معَها مَبْنِيٌّ على الفتحِ، ف (اجْعَلَ) فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، ف (اجْعَلَ) فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ، فيتَعَيَّنُ أَنْ تكونَ الألفُ هنا عِوضًا عن نُونِ التَّوكيدِ الحَقيفةِ؛ لأنَّ نونَ التَّوكيدِ الحَقيفة يجوزُ أَنْ نُبْدِلَها بألفٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَسَفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ نونَ التَّوكيدِ الحَقيفة يجوزُ أَنْ نُبْدِلَها بألفٍ، كقولِهِ تعالى: ﴿لَسَفَعًا بِالنَاصِيَةِ ﴾ [العلن:١٥] بالوَقْفِ على ﴿لَسَفَعًا ﴾، وكها قالَ ابنُ مالكٍ في الألفيَّةِ: (كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ: قِفَا).

«مَرْفُوعًا» مَفْعُولٌ ثانٍ لـ(اجْعَلْ) والمَفْعُولُ الأوَّلُ مَخْذُوفٌ، والتَّقديرُ: (اجْعَلَنْهُ مَرْفُوعًا، أَوْ مَنْصُوبًا، أَوْ مُرَكَّبًا).

أَفَادَنَا الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّكَ إِذَا قَلْتَ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ) فَإِنَّكَ تَبْنِي الأَوَّلَ على الفَتِحِ على الفتحِ مُرَكَّبًا معَ (لَا) وسببُ بنائِهِ واضحٌ، وهو التَّركيبُ، وإذا بُنِيَ على الفتحِ فإنَّ الثَّانِيَ يجوزُ لكَ فيه ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّل: الرَّفْعُ، فنَقولُ: (لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةٌ).

الثَّانِي: النَّصْبُ، فنَقُولُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً).

الثَّالث: التَّرْكيبُ، فنَقولُ: (لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ).

لكِنْ مَا وَجْهُ الرَّفِعِ، ومَا وَجْهُ النَّصِبِ، ومَا وَجْهُ البناءِ؟

الجوابُ: وجهُ الرَّفعِ أنَّه مَعْطوفٌ على مَكِّلِ (لَا) واسمِها، أو على مَكِّلِ اسمِها، يعني أَنَّ اسمَها في الأصلِ كان مُبتَدأً، إِذَنْ: وجهُ الرَّفعِ على إهمالِ الثَّاني، وتكونُ (قُوَّةٌ) مُبتَدأً.

وجهُ النَّصبِ: أنَّ (لَا) الثَّانيةَ غيرُ عاملةٍ، وأنَّ ما بعدها مَعْطوفٌ على مَحَلِّ اسمِ (لَا) الأُولَى، فـ(حَوْلَ) اسمُ (لَا) مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ، و(قُوَّةً) بالنَّصبِ مَعْطوفةٌ على مَحَلِّ اسمِ (لَا) الأُولَى.

«أو مُرَكَّبًا» أي: يكونُ مُسْتَقِلًا تَركَّبَ معَ (لَا) الثانيةِ، ويَصِيرُ العطفُ هنا ليسَ عطفَ مُفردٍ على مُفردٍ، ولكنَّه عطفُ جملةٍ على جملةٍ، ف (لَا قُوَّةً) كلُّها بِرُمَّتِها مَعْطوفةٌ على جُملةٍ: (لَا حَوْلَ)، فيكونُ عَطْفَ جملةٍ على جملةٍ، وتكونُ بِرُمَّتِها مَعْطوفةٌ على جُملةٍ: (لَا حَوْلَ)، فيكونُ عَطْفَ جملةٍ على جملةٍ، وتكونُ الثانيةُ: (قُوَّةً) مُرَكَّبةً معَ (لَا)، فنقولُ في الإعرابِ: (الواوُ) حرفُ عطفٍ، و(لا) نافيةٌ للجنسِ، و(قُوَّةً) اسمُها مَبْنِيٌّ على الفتحِ في مَحلِّ نصبٍ، والعطفُ هنا عطفُ جملةٍ على حملةٍ على جملةٍ على حملةٍ على جملةٍ على جملةٍ على حملةٍ على جملةٍ على حملةٍ عملك عملةٍ عملةٍ عملةٍ عملةٍ عملك عملةٍ عملك عملةٍ عملك عملة عملك عملةٍ ع

ويجوزُ لكَ في الأوَّلِ وجهٌ آخرُ، وهو الرَّفعُ، فإذا رَفَعْتَ فإنَّكَ لا تَنْصِبُ الثَّانِيَ؛ ولذا قال: (وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا)، ويَبْقَى معنا الرَّفعُ والتَّركيبُ.

قولُهُ: «وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا» هل أنتَ بالخِيَارِ في الأوَّلِ؟ الجوابُ: نعم، أنتَ بالخِيَارِ في الأوَّلِ، فإن شِئْتَ بَنَيْتَ على الفتحِ، وإن شِئْتَ رَفَعْتَ، فإذا رَفَعْتَ أُوَّلًا فإنَّك لا تَنْصِبُ الثَّانِيَ؛ لعَدَم وُجودِ السَّببِ.

فإذا رَفَعْتَ أَوَّلًا، وقلتَ: (لَا حَوْلٌ) فرفعتَ -وسببُ الرَّفعِ إلغاءُ (لَا)-فتقولُ: (لَا) نافيةٌ، ولا تعملُ، و(حَوْلٌ) مُبتَدأٌ.

ما الذي يَجوزُ من ثلاثةٍ إذا امْتَنَعَ النَّصْبُ؟

الجوابُ: يجوزُ الرَّفعُ، فتقولُ: (لَا حَوْلٌ ولَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ) فتكونُ أَلْغَيْتَ (لَا) في الأُولى وفي الثانيةِ.

ويجوزُ البناءُ على الفتحِ، تقولُ: (لَا حَوْلُ وَلَا قُوَّةَ) فتكونُ أَلْغَيْتَ (لَا) في الأولى، وأَعْمَلْتَهَا في الثانيةِ، فجَعَلْتَ (لَا) الثَّانيةَ مُستقلَّةً عن الأُولى، واسمُها مُفردٌ، فيكونُ مَبْنِيًّا على الفتح.

وأمَّا النَّصِبُ فلا يجوزُ، فلا تَقُلْ: (لَا حَوْلُ وَلَا قُوَّةً)؛ لأنَّ أصلَ جوازِ النَّصبِ فيها إذا بُنِيَ الأوَّلُ على الفتحِ، ويكونُ العطفُ على المَحَلِّ لفظًا، وأمَّا هنا فاسمُ (لَا) مَرْفوعٌ، فلا يُمْكِنُ أن تَعْطِفَ عليه مَنْصوبًا.

فاسمُها هنا لا يكونُ في مَحَلِّ النَّصبِ، بل يَصِيرُ مَرْفوعًا مُبتَدأً، وهي مُلغاةٌ، أو عاملةٌ عَمَلَ (لَيْسَ)، وعلى الوجهَيْنِ فلا مَحَلَّ للنَّصبِ.

إِذَنْ: إِذَا كَانَ كُلُّ مِنهِما مُفْرِدًا فِيَجُوزُ فِي الأَوَّلِ وَجَهَانِ: البِنَاءُ والرَّفَعُ، ولا يَجُوزُ النَّصِبُ، وعلى ذلكَ لو قال قَائِلُ: (لَا حَوْلًا وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ)، قُلنا: (كَوْلًا) خَطَأٌ، والصَّوابُ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً إِلَّا بِاللهِ).

وخُلاصةُ الكلام الآنَ: أنَّه يجوزُ لك في (لا) وجهانِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: الإعمالُ، فيكونُ الأَوَّلُ مَبْنِيًّا، والأَوَّلُ لا يَكُونُ مَبْنِيًّا إلَّا وهو مفردٌ، فإذا كانَ الأَوَّلُ مَبْنِيًّا جازَ في الثَّاني ثلاثةُ أوجهٍ: الرَّفعُ، والنَّصبُ، والبناءُ (التَّركيبُ).

الوَجْهُ الثاني: الإهمالُ، فيكونُ الأوَّلُ غيرَ مَبْنِيٍّ، ويكونُ مَرْفوعًا فقط، وحينَئذٍ يجوزُ النَّصبُ؛ لعَدمِ وجودِ مُقْتَضِيهِ.

أحوالُ اسم (لا) معَ العطفِ:

إذا عُطِفَ على (لا) النَّافيةِ للجنسِ واسمِها فتَمَّ حالاتٌ:

الحالُ الأُولى: أَنْ يكونَ كلُّ منَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه مُفْرَدًا، فيَجوزُ فيها خمسةُ أوجهِ:

- الأوَّلُ: بناءُ الاسْمَيْنِ معًا للتَّركيبِ معَ (لا) مثل: (لا حَوْلَ ولا قُـوَّةَ إلا باللهِ).
- الثَّاني: بناءُ الأوَّلِ، ونصبُ الثَّاني عطفًا على مَحَلِّ اسمِ (لا) مثلُ: (لا حَولَ ولا قُوَّةً إلا باللهِ).
- الثَّالثُ: بناءُ الأوَّلِ، ورفعُ الثَّاني عطفًا على مَحَلِّ (لا) واسمِها، مثل:
 (لا حَوْلَ ولا قُوَّةٌ إلا باللهِ).
- الرَّابعُ: رفعُ الأوَّلِ والثَّاني إلغاءً لعَمَلِها أو إجراءً لهما مُجُرَى (ليسَ) مثل:
 (لا حَولٌ ولا قُوةٌ إلا باللهِ).

- الخامس: رفعُ الأوَّلِ وبناءُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِـرٌ ممَّا سَبَقَ، مثل:
 (لا حَوْلُ ولا قُوةَ إلا باللهِ).
- الحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يكونَ المعطوفُ عليه غيرَ مُفْرَدٍ، والمعطوفُ مُفْرَدًا، فيَجوزُ فيهما خمسةُ أوجهِ أيضًا:
- الأوَّل: نصبُ الاسمينِ معًا؛ لكوْنِ الأوَّلِ غيرَ مُفْرَدٍ، والثَّاني مَعْطوفًا عليه، مثل: (لا ماءَ شُرْبِ ولا طَعامًا هنا).
- الثّاني: نصبُ الأوَّلِ وبناءُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ عمَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماء شُرْبِ ولا طَعامَ هنا).
- الثَّالثُ: نصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مَّا سَبَقَ، مثل:
 (لا ماءَ شُرْبِ ولا طَعامٌ هنا).
- الرَّابِعُ: رفعُ الأوَّلِ وبناءُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماءُ شُرْب ولا طعامَ هنا).
- الخامس: رفعُ الأوَّلِ والثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ ممَّا سَبَقَ، مثل: (لا ماءُ شُرْبِ ولا طَعامٌ هنا).
- الحالُ الثَّالثةُ: أَنْ يكونَ المعطوفُ عليه مُفْرَدًا، والمعطوفُ غيرَ مُفْرَدٍ، فيجوزُ فيجوزُ فيها أربعةُ أوجهٍ:
- الأوَّلُ: بناءُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ ممَّا سَبَقَ، مثل:
 (لا طَعامَ ولا ماءَ شُرْبِ هنا).

- الثّاني: بناءُ الأوّلِ ورفعُ الثّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ ممّاً سَبَقَ، مثل: (لا طَعامَ ولا ماءُ شُرْبِ هنا).
- الثَّالثُ: رفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مَّا سَبَقَ، مثل:
 (لا طَعامٌ ولا ماءَ شُرْبِ هنا).
- الرَّابِعُ: رفعُ الأوَّلِ والثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ ممَّا سَبَقَ، مثل: (لا طَعامٌ ولا ماءُ شُرْبِ هنا).

الحالُ الرَّابعةُ: أَنْ يكونَ كلُّ من المعطوفِ والمعطوفِ عليه غيرَ مُفْرَدٍ، فيجوزُ فيهما أرْبَعةُ أوجهٍ أيضًا:

- الأوَّلُ: نصبُ الاسميْنِ معًا، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ ممَّا سَبَقَ، مثل: (لا كِتابَ نَحْوِ ولا كتابَ بلاغةٍ عندي).
- الثّاني: رفعُ الاسْمَيْنِ معًا، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ ممَّا سَبَقَ، مثل: (لا كتابُ نحو ولا كتابُ بلاغةٍ عندي).
- الثَّالثُ: نصبُ الأوَّلِ ورفعُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِرٌ مَّا سَبَقَ، مثل:
 (لا كتابَ نحو ولا كتابُ بلاغةٍ عندي).
- الرَّابعُ: رفعُ الأوَّلِ ونصبُ الثَّاني، وتَوْجِيهُهُما ظاهِـرٌ مَّا سَبَقَ، مثل:
 (لا كتابُ نحو ولا كتابَ بلاغةٍ عندي).
- تنبيه: لا فرقَ فيما سَبَقَ بين تَكْرارِ (لا) وعدمِ تَكْرارِها، إلا أَنَّه يَمْتَنِعُ بناءُ الثَّاني إذا لم تُكَرَّرْ.

٢٠١ وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيً يَلِي فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ الشَّرحُ

قُولُهُ: «مُفْرَدًا» مَفْعُولٌ به مُقدَّمٌ لقولِهِ: (فَافْتَحْ أَوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ).

«نَعْتًا» بَدلٌ مِن (مُفْرَدًا).

و ﴿لَبْنِيِّ» جَازٌ ومَجْروزٌ مُتعلِّقٌ بـ(نَعْتًا).

و «يَلِي» أي: يليه، يعني: يلي ذلك المَفْرَدُ.

و ﴿ فَافْتَحْ ﴾ (الفاءُ) هذه زائدةٌ لتحسينِ اللَّفظ، وأصلُ الكلامِ: (وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِبَيْنِيِّ يَلِي افْتَحْ) فمِثْلُ هذا يُسمُّونَهُ زائدًا لتحسينِ اللَّفظِ.

«افْتَحْ» فعلُ أمرٍ، ومعناه: ابنِهِ على الفتحِ، وسَبَقَ لنا أن الأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: ابْنِهِ على ما يُنْصَبُ به كالنَّصب.

قولُهُ: «أَوِ انْصِبَنْ» (أو) للتَّخْييرِ.

و «انْصِبَنْ» مَعْطوفٌ على (افْتَحْ).

و «أو » للتَّخْيِيرِ أيضًا.

و «ارْفَعْ» مَعْطوفٌ على (افْتَحْ).

و «تَعْدِلِ» جُزِمَتْ على أنَّها جوابٌ لفعـلِ الأمرِ، وهـو قـولُهُ: (افْتَحْ) وما عُطِفَ عليه.

واخْتَلَفَ المُعْرِبُونَ فِي مثلِ هذا التَّرْكيبِ: هل يكونُ هذا مَجْزُومًا على أنَّه جوابُ الأمرِ، أو مَجْزُومًا على أنَّه جوابٌ لشرطٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (إِنْ تَفْعَلْ تَعْدِلُ)؟ الأمرِ، أو مَجْزُومًا على أنَّه جوابٌ لشرطٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (إِنْ تَفْعَلْ تَعْدِلُ)؟

لدينا قاعدةٌ مُهِمَّةٌ وهي: أنَّه إذا دار الكلامُ بينَ الحذفِ وعدمِهِ، فالأصلُ عَدَمُهُ.

إِذَنْ: يكونُ الإعرابُ على الأحسنِ: أَنْ تكونَ جَوابًا للأمرِ في قولِهِ: (افْتَحْ) وما عُطِفَ عليه.

معنى البيتِ: إذا وَلِيَ المَبْنِيَّ نعتُ مُفردٌ جازَ لك فيه ثلاثةُ أَوْجُهِ: الفتحُ، والنَّصْبُ، والرَّفْعُ، وقد اشترطَ المؤلِّفُ في هذا النَّعتِ أَنْ يكونَ مُفرَدًا مواليًا للمنعوتِ، كأنَّهُ يقولُ: إذا وُصِفَ اسمُ (لَا) وهو مفردٌ، ولم يُفْصَلْ بينه وبينَ وَصْفِه بفاصلٍ، جازَ في الوصفِ ثلاثةُ أوجهِ: البناءُ، والنَّصبُ، والرَّفعُ، إِذَنْ: عندنا النَّعتُ والمنعوتُ كلاهما مفردٌ، وفَهِمنا أنَّ النَّعتَ مفردٌ من قولِهِ: (وَمُفْرَدًا نَعْتًا) وفَهِمنا أنَّ المنعوتَ مفردٌ أيضًا من قولِهِ: (لَلَبْنِيِّ يَلِي)؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يكونَ مَبْنِيًّا إلَّا وهو مفردٌ، إِذَنِ: النَّعتُ والمنعوتُ كلاهما مفردٌ، والنَّعتُ ما للمَنْعوتِ، فلم يُفْصَلْ بينَهما بفاصلِ.

مثالُهُ: (لا رجلَ ظَريفَ في البيتِ)؛ فكلمةُ (رَجُلَ) مُفرَدٌ مَبْنِيُّ، و(ظَرِيفَ) نعتٌ مُفردٌ، والنَّعتُ هنا وَلِيَ المنعوتَ ولم يَفْصِلْ بينَهما فاصلُ، إِذَنْ: يَنطبِقُ على كلامِ المُؤلِّفِ، فالنَّعتُ مفردٌ، والمنعوتُ مَبْنِيٌّ، ولا فاصلَ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ، وحينتاذٍ يجوزُ لك في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ:

الأَوَّل: البناءُ، فتقولُ: (لا رجلَ ظريفَ في البيتِ) ووجهُ البناءِ أنَّه مُركَّبٌ معَ اسمِ (لَا).

الثَّاني: النَّصبُ، فتقولُ: (لا رجلَ ظريفًا في البيتِ) ووجهُ النَّصبِ أنَّه وصفٌ لَحَلِّ اسم (لَا) في مَحَلِّهِ.

الثَّالَث: الرَّفعُ (لا رجلَ ظريفٌ في البيتِ) ووجهُ الرَّفعِ أَنَّه نعتُ رُوعِيَ به مَحَلُّ (لَا) واسمِها؛ لأنَّ مَحَلَّهما الرَّفعُ، فـ(لَا) واسمُها الأصلُ فيهما أنَّهما في مكانِ المُبتَدأِ.

مثالُ ذلك أيضًا: (لَا رَجَلَ قَائَمًا فِي البيتِ) فـ(رَجَلَ) مُفْرِدٌ مَبْنِيٌّ، وهذا هو قولُه: (لَمُفْرَدًا) و(يَلِي) فهما مُتواليانِ، فلا يُوجَدُ بينَهما فاصلُ، و(في البيتِ) هو الحَبَرُ، وفي الإعرابِ تقولُ: (لَا) نافيةٌ للجنسِ، ورَجِلَ) اسمُها، و(قَائِمًا) صفةٌ لـ(رجلَ)، و(في البيتِ) جَارٌ وبحُرُورٌ خبرُ (لَا)، و(قَائِمًا) يجوزُ فيها ثلاثةُ أوجه: النَّصبُ، فتقولُ: (قائمًا) والرَّفعُ فتقولُ: (قَائِمًا) والرَّفعُ فتقولُ: (قَائِمًا) والبياءُ فتقولُ: (قَائمًا)

ونحنُ الآنَ عندَما نَتَكَلَّمُ على هذه الأوجهِ في هذه المسألةِ وفيها قبلَها نَتَبعُ النَّحْويِّينَ في ذلك، والشَّواهدُ على هذه التَّفصيلات قليلةٌ في اللُّغة العربيَّةِ، لكِنْ يَقُولُونَ: (إذا تَعَذَّرَ النَّصُّ جَازَ القِيَاسُ) وجازَ الاجتهادُ، وإلَّا لو تَدَبَّرْتَ كلامَ العربِ لوجدتَ الشَّواهدَ على هذا قليلةً جدًّا، لكِنْ هم يَقِيسُونَ على قواعدَ أَصَّلُوها.

الخلاصةُ الآنَ: إذا نُعِتَ اسمُ (لَا) وهو مَبْنِيٌّ جازَ في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، بشرطِ أن يكونَ النَّعتُ ممَّا يُبْنَى، وألَّا يُفْصَلَ بينَه وبينَ المَنْعوتِ، فإذا اختلَّ شرطٌ من هذين الشَّرطَينِ بفاصلِ فهاذا يقولُ ابنُ مالكِ؟

٢٠٢- وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ المَفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ الشَّرحُ

قُولُهُ: «غَيْرَ» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ لـ (تَبْنِ) وهو مُضافٌ إلى (مَا) المَوصولةِ.

و «يَلِي» فعلٌ مُضارعٌ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ، والجُمْلة صلةُ المَوْصولِ لا مَحَلَّ لها من الإعْرابِ، والعائدُ مَحْذوفٌ، والتَّقديرُ: (مَا يَلِيهِ).

و «غَيْرَ» مَعْطوفٌ على (غَيْرَ) الأُولى، وهي مُضافةٌ إلى (المُفْرَدِ).

و «لا) ناهيةٌ.

و «تَبْنِ» فعلٌ مُضارعٌ مجزومٌ بـ (لا) الناهيةِ، وعَلامةُ جزمِهِ حَذفُ الياءِ، والكَسرةُ قبلَها دَليلٌ عليها، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ).

قولُهُ: «وَانْصِبْهُ» (الواوُ) حَرفُ عطفٍ، و(انْصِبْ) فعلُ أمرٍ، و(الهاءُ) ضميرٌ مَفْعولٌ به، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ).

«أُو» للتَّنويع.

و «الرَّفْعَ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لقولِهِ: (اقْصِدِ).

و «اقْصِدِ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الشُّكونِ، وحُرِّكَ بالكسرِ من أجلِ الرَّوِيِّ.

قولُهُ: «وَغَيْرَ مَا يَلِي...لَا تَبْنِ» يعني: إذا فُصِلَ بينَ النَّعتِ والمنعوتِ بفاصلِ فإنَّه يَمْتَنِعُ البناءُ، وبذلك يَبْقَى النَّصبُ والرَّفعُ، لكِنْ لماذا يَمْتَنِعُ البناءُ؟

الجواب: لأنَّ البناءَ من أجلِ التَّركيبِ معَ (لَا) واسمِها، وإذا فُصِلَ بينَهما بفاصلٍ تَعنَّر نعتُ التَّركيب، مثل أَنْ تقولَ: (لا رجلَ في البيتِ ظريفٌ) فـ (ظريفٌ) نعتٌ لـ (رجلَ) وهو مُفردٌ، والمنعوتُ مُفْردٌ مَبْنِيٌّ، فالآنَ تمَّتِ الشروطُ، ولم يَبْقَ إلَّا شرطٌ واحدٌ، وهو عدمُ الفصلِ بينَهما، وهذا الشَّرطُ غيرُ مَوْجودٍ، فقد وُجِدَ الفصلُ، فهاذا يجوزُ في النَّعتِ؟ يقول:

(لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) يعني: يجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ، فتقولُ: (لا رجلَ في البيتِ ظريفًا) ولا يجوزُ البناءُ، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (لَا رجلَ في البيتِ ظريفًا).

ومثلُ ذلك أيضًا أَنْ تقولَ: (لا رجلَ في البيتِ قَائِمًا) فهذا صحيحٌ، وتقول: (لا رجلَ في البيتِ الله وأمَّا قولُكَ: (لا رجلَ في البيتِ قَائِمٌ) فهذا صحيحٌ أيضًا، وأمَّا قولُكَ: (لا رجلَ في البيتِ قَائِمٌ) فهذا لا يجوزُ.

قولُهُ: «وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ» يعني: وكذلك إذا كان النَّعتُ غيرَ مفردٍ فلا تَبْنِهِ؟ لأَنَّه إذا كان غيرَ مفردٍ فلا يُبْنَى مع (لَا)، فإذا كان نعتًا فمِن بابِ أَوْلى، ولكِنْ ماذا نَصْنَعُ؟ قال: (انْصِبْهُ، أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) يعني: يجوزُ فيه وجهانِ: الرَّفعُ والنَّصبُ.

مثالُ غيرِ المُفردِ: (لا رجلَ صاحبَ علمٍ مَمْقُوتٌ)؛ فـ(صَاحِبَ عِلْمٍ) صِفةٌ لـ (رجلَ علمٍ مَمْقُوتٌ) كما جازَ لـ (رجلَ صاحبُ علمٍ مَمْقُوتٌ) كما جازَ النَّصِث.

(لَا رجلَ حاملَ كتابٍ حاضرٌ) ما الذي يجوزُ في (حاملَ)؟ يجوزُ الرَّفعُ

والنَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ؛ لأنَّه ليس بمفردٍ؛ إذ هو مُضافٌ؛ ولهذا قال: (وَغَيْرَ المُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ).

ومثله أيضًا: (لا رجلَ طالعًا جَبلًا حاضرٌ) فيجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ، ففي الرَّفعِ تقولُ: (لا رجلَ طالعًا الرَّفعِ تقولُ: (لا رجلَ طالعًا جبلًا حاضرٌ) وفي النَّصبِ تقولُ: (لا رجلَ طالعًا جبلًا حاضرٌ) فهذا جبلًا حاضرٌ) ولا يَصِحُّ البناءُ، فلو قلتَ: (لا رجلَ طالعَ جبلًا حاضرٌ) فهذا غيرُ صحيحٍ؛ لأنَّه قال: (لَا تَبْنِ) وهذا غيرُ مفردٍ؛ لأنَّه مُشَبَّهُ بالمضافِ، فلا يجوزُ بناؤُه على الفتحِ، ف (طالعٌ) غيرُ مفردٍ، فقد تَعلَّق به شيءٌ من تمامِ معناهُ؛ لأنَّك لو قلتَ: (طالعٌ) فقط، لا ندري هل هو طالعٌ شجرةً أو طالعٌ دَرَجًا، أو طالعٌ جبلًا؟ فإذا قلتَ: (جَبلًا) عَرَفْنا المعنى.

وكذلك إذا كان المنعوتُ غيرَ مُفردٍ فإنَّه يجوزُ الوَجْهانِ فقط، مثالُهُ: (لَا غلامَ رجلٍ ظريفٌ حاضرٌ) فهنا اسمُ (لَا) غيرُ مفردٍ، وعلى ذلك (ظريفٌ) يَصِحُّ فيها وجهان: النَّصبُ والرَّفعُ، النَّصبُ على أنَّه نعتٌ لمنصوبٍ مَحَلَّا، والرَّفعُ على أنَّه نعتٌ لمَحَلِّ (لَا) واسمِها.

الخلاصةُ الآنَ: أنه إذا كان اسمُ (لا) مَبْنيًّا جاز في النَّعتِ بعدَهُ ثلاثةُ أوجهِ: الأوَّلُ: البناءُ على الفتح أو الياءِ أو الكسرِ.

والثاني: النَّصبُ.

والثالثُ: الرَّفعُ.

وهذا بشرطَيْنِ اثنين فقط، وهما: أَنْ يكونَ النَّعتُ مفردًا، وألَّا يُفْصَلَ بينَهُ وبينَ المنعوتِ بفاصلِ، لكِنْ لماذا قُلنا: بشرطَيْنِ. وفي الأوَّل قُلنا: بثلاثةِ شُروطٍ؟ والجوابُ: قلنا ذلك لأنَّ المسألة اختلَفَتْ، أو لأنَّ هذا من بابِ النَّسخِ؛ لأنَّه لا نسخَ في النَّحوِ، لكِنْ كنَّا في الأوَّلِ نقولُ: (إذا نُعِتَ اسمُ لَا) أمَّا الآنَ فنقولُ: (إذا نُعِتَ المبنيُّ) فسَقَطَ الشَّرطُ الأوَّلُ؛ لأنَّ موضعَ الحكمِ -الآنَ- هو المبنيُّ، فلا حاجةَ إلى أَنْ نقولَ: ثلاثةُ شُروطٍ.

وإنِ اختلَّ شرطٌ واحدٌ فإنَّه يجوزُ وجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، ووجهُ النَّصبِ أَنَّه نَعتٌ لَمَحلِّ (لا) واسمِها؛ لأنَّ (لَا) واسمَها؛ لأنَّ (لَا) واسمَها الأصلُ فيهما أنَّها في مكانِ المُبتَدأِ المَرْفوع.

تنبية: إذا كُرِّرَتْ (لا) النَّافيةُ للجنسِ ثلاثَ مراتٍ مثل: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةً وَلَا قُدْرَةَ إِلَّا بِاللهِ)؛ فكلمةُ (قُدْرةَ) إذا كانتْ مَعْطوفةً على الأوَّلِ، وكان الأوَّلُ مَبْنِيًّا جازَ فيها وَجْهانِ، ولا تَعْطِفْ على مَبْنِيًّا جازَ فيها وَجْهانِ، ولا تَعْطِفْ على الثَّاني، وهو (قُوَّة)؛ لأنَّ المشهورَ أنَّ العطفَ يكونُ على الأوَّلِ، إلَّا إذا أَهْمَلْتَ الأوَّلَ، وأَعْمَلْتَ الثَّاني، وأردْتَ أن تَعْطِفَ على الثَّاني فتقولَ: (لَا حَوْلُ ولَا قَوَّةَ اللَّوَّلِ، ولا تَعْطِفَ على الثَّاني فتقولَ: (لَا حَوْلُ ولَا قَوَّةَ ولَا قُدْرَةً)؛ لأنَّك إذا عَطَفْتَ على الأوَّلِ امْتَنَعَ النَّصِبُ، وهذا بحَسَبِ ما يُرِيدُ المُتكلِّمُ.

٢٠٣- وَالعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) احْكُمَا لَهُ بِهَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى

الشَّرحُ

قولُهُ: «العَطْفُ» مُبتَدأً.

وقولُهُ: «احْكُمَا» الجُمْلةُ من الفعلِ والفاعلِ خبرُ (العَطْفِ)، يعني: والعطفُ احْكُمْ له، والألفُ في قولِه: (احْكُمَا) يجوزُ أن تكونَ للإطلاقِ، ويجوزُ أنْ تكونَ للإطلاقِ، ويجوزُ أنْ تكونَ للتَّوكيدِ، وأصلُها: (احْكُمَنْ) كما قال ابنُ مالكِ: (وَأَبْدِلَنْهَا -أي: نونَ التَّوكيدِ الخفيفة - بَعْدَ فَتْحٍ أَلِفَا... وَقْفًا كَمَا تَقُولُ في قِفَنْ: قِفَا) وجملةُ: (إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرُ لا) جملةٌ اعتراضيَّةٌ.

قولُهُ: «بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى» (بِمَا) جَارٌّ وَبَحْرُورٌ مُتعلِّـ قُ بقولِهِ: (احْكُمَا).

وقولُهُ: «بِيَما» (مَا) اسمٌ مَوْصولٌ.

و «لِلنَّعْتِ» جَارُّ و يَجْرورُ مُتعلِّقُ بمحذوفٍ، صلةُ المُوْصولِ، و يجوزُ أَنْ يكونَ (لِلنَّعْتِ) مُتعلِّقًا بـ (انْتَمَى) أي: (بِمَا انْتَمَى لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ) وهو أَوْلَى مِن أَنْ نقولَ: إنَّه مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ؛ لأنَّه إذا دارَ الأمرُ بينَ الحذفِ وعدمِهِ، فالأخذُ بعَدَمِهِ أَوْلَى.

قولُهُ: «ذِي الفَصْلِ» يعني: الذي فُصِلَ بينَه وبينَ المَنعوتِ.

و «انْتَمَى» يعني: انْتَسَب، وهنا أتى بقولِهِ: (ذِي الفَصْلِ) كَأَنَّه يُشِيرُ إلى المتناعِ البناءِ على الفتحِ بأنَّه فُصِلَ بينَه وبينَ الأوَّلِ بحرفِ عطفٍ.

يَقُولُ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إذا عَطَفْتَ على (لَا) واسمِها فإمَّا أن تَتَكَرَّرَ (لَا) وإلَّهُ وَلَا قُوَّةً وإمَّا ألَّا تَتَكَرَّرَ، فإنْ تَكَرَّرتْ (لَا) فقد سَبَقَ الحكمُ في قولِهِ: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)، وسَبَقَ أَنَّهَا إذا تَكَرَّرتْ جازَ في الأوَّلِ وجهانِ، وفي الثاني ثلاثةُ أوجهٍ، فيجوزُ في الأوَّلِ وجهانِ، وفي الثاني ثلاثةُ أوجهٍ، فيجوزُ في الثَّاني: الرَّفعُ والنَّصبُ والبناءُ، إلَّا إذا رَفَعْتَ الأوَّلُ فلا تَنْصِبِ الثَّانِيَ، وهذا قد تمَّ الكلامُ عليه من قَبْلُ.

لكن إذا حَصَلَ العطفُ ولم تتكرَّرْ(لًا)

مِثْل أن تقولَ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةً إِلَّا بِاللهِ) يجوزُ في (قُوَّةً) وجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، ويَمْتنِعُ البناءُ، فيَجوزُ: (لَا حَوْلَ وقُوَّةً إِلَّا بِاللهِ) ويجوزُ: (لا حَوْلَ وقُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ)، لكنْ ما وجهُهما؟

الجوابُ: وَجُهُهما ظاهرٌ، أمَّا النَّصِبُ فإنَّه عَطفٌ على محَلِّ اسمِ (لَا)؛ لأنَّ مَحُلُهُ النَّصِبُ، وأمَّا الرَّفعُ فهو عطفٌ على محَلِّ (لَا) واسمِها، ولا يجوزُ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا باللهِ)؛ لأنَّهُ يقولُ: (احْكُمْ له بِمَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصْلِ انْتَمَى)، والنَّعتُ المفصولُ يَجوزُ فيه وَجُهانِ: أحَدُهما النَّصِبُ، والثَّاني الرَّفعُ، لكِنْ لماذا لا يجوزُ المناءُ، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (لَا حَوْلَ وَقُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)؟ لأنَّه لمَّا جاءَ حَرفُ العطفِ المتنعَ التَّركيبُ، والتَّركيبُ إنَّها يجوزُ إذا لم يكن ثَمَّ عطفٌ، لكِنْ لمَّا جاء حرفُ العطفِ المتنعَ التَّركيبُ، والتَّركيبُ إنَّها يجوزُ إذا لم يكن ثَمَّ عطفٌ، لكِنْ لمَّا جاء حرفُ العطفِ المُتنعَ التَّركيبُ، لكِنْ لماذا جازَ معَ وُجودِ حرفِ العطفِ فيها إذا تكرَّرتُ العطفِ المُتنعَ التَركيبُ، لكِنْ لماذا جازَ معَ وُجودِ حرفِ العطفِ فيها إذا تكرَّرتْ

الجوابُ: لأنَّ المعطوفَ يكونُ مُستقِلًا عن الأوَّلِ، تُركَّبُ (لَا) الثانيةُ مع السمِها، تقولُ مثلًا: (لَا حَوْلَ ولَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ).

فصار الفرقُ بينَهما أنَّه إذا تَكرَّرتْ (لَا) فإنَّ الاسمَ الثانِيَ الذي في (لَا) الثانيةِ يكونُ مستقِلًا عن العطفِ على ما سَبَقَ، ويكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ، وليس عطفَ مُفْردٍ على مفردٍ، أمَّا هنا فإنَّه عطفُ مفردٍ، والعطفُ يَمْتَنِعُ مع التَّركيبِ؛ فلهذا إذا لم تَتكرَّرْ نقولُ بجوازِ وجهَيْنِ فقط: هما النَّصبُ والرَّفعُ.

ومثله أيضًا قولُك: (لا كريمَ وَجَبَانٌ في البيتِ)، يقولُ المؤلِّف: (احْكُمْ لَهُ بِهَا لِلنَّعْتِ ذِي الفَصلِ أَنَّه يجوزُ فيه النَّصبُ والرَّفعُ؛ لقولِهِ: (وَغَيْرَ مَا يَلِي وغيْرَ المُفْرَدِ... لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) والرَّفعُ؛ لقولِهِ: (وَغَيْرَ مَا يَلِي وغيْرَ المُفْرَدِ... لَا تَبْنِ وَانْصِبْهُ، أَوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ) فعلى هذا تقول: (لا كريمَ وجبانَ) بالفتح، والعلَّةُ واضحةٌ؛ لأنَّه إذا جاءَتْ واوُ العطفِ امْتَنَعَ التَّركيبُ؛ لوُجودِ الفاصلِ بحرفِ العطفِ، والعطفُ يَقْتَضِي المُغايَرة، فلم يَبْقَ عندنا إلَّا النَّصبُ والرَّفعُ، فتقولُ: (لا كريمَ وجبانً في البيتِ)؛ أمَّا على النَّصبِ فهو (لا كريمَ وجبانٌ في البيتِ)؛ أمَّا على النَّصبِ فهو مَعْطوفٌ على حَلِّ اللهِ والسَمِها؛ لأنَّ عَلَى عَلَ الرَّفعِ فهو مَعْطوفٌ على حَلِّ (لَا) واسمِها؛ لأنَّ عَلَى الرَّفعُ على الرَّفعُ على الرَّفعِ فهو مَعْطوفٌ على حَلِّ (لَا) واسمِها؛ لأنَّ عَلَى الرَّفعُ على الرَّفعُ على الابْتِداءِ.

والخلاصةُ أَنْ نقولَ: إذا عُطفَ على اسمِ (لَا) فلذلك حالانِ:

الحالُ الأُولَى: مع التَّكرارِ، وقد سَبَقَ بيانُ الأوْجُهِ فيه.

الحالُ الثَّانيةُ: معَ عَدَمِ التَّكرارِ، ويجوزُ فيها وجهانِ: النَّصبُ والرَّفعُ، ويَمْتَنِعُ منه شيءٌ واحدٌ وهو البناءُ فقط، لكِنِ اسمُ (لَا) ما حُكْمُهُ؟

الجوابُ: الاسم يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ الكلامَ الآنَ على المعطوفِ، وأمَّا اسمُ (لَا) فهو مُفْرَدٌ، والمفردُ مَعْروفٌ أنَّه يُبْنَى على الفتحِ تَرْكيبًا مع (لَا)، ولا تُهْمَلُ

(لا) في هذه الحالِ، يعني: لا نَرْفَعُ اسمَها؛ لأنَّها إِنَّها تُهْمَلُ مع التَّكرارِ، وحينَئذِ نقولُ: (لَا كريمَ وَجَبَانٌ في البيت)، فهذا صحيحٌ، أمَّا: (لَا كريمٌ وَجَبَانٌ في البيتِ) فهذا أمَّا: (لَا كريمٌ وجَبَانَ في البيتِ) فهذا خطأٌ أيضًا.

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مُفردٍ (١) فلا يجوزُ إلَّا الرَّفعُ والنَّصبُ، فإذا قلتَ: (لا رجلَ وصاحبَ علم في البيتِ) فهذا -أيضًا- يَصِحُّ؛ لأنَّ (صَاحِبَ عِلْمٍ) هنا ليستْ مُرَكَّبةً؛ لأنَّ التَّركيبَ يمتنعُ هنا، وإنَّما هي مُضافةٌ، وحُذِفَ التَّنوينُ لا لأجل التَّركيبِ، ولكن لأجل الإضافةِ.

⁽١) سواء تكرَّرت (لَا) نحو: (لا رجلَ ولَا غلامَ امرأةٍ) أو لم تتكرَّر كما مَثْلَ الشَّارحُ رَحَمَهُ أللَّهُ.

٢٠٤ وَأَعْطِ (لَا) مَعْ هَمْ زَةِ اسْتِفْهَامِ
 الشَّرحُ

قولُهُ: «وَأَعْطِ لا» (أَعْطِ) فعلُ أمرٍ.

و «لَا» مَفْعُولٌ أَوَّلُ؛ لأنَّ (أَعْطِ) مِن أَخُواتِ (كَسَا).

و «مَعْ» ظرف مكانٍ، لكنَّه بُنِيَ على السُّكونِ، وهذا قليلٌ، كما قال ابنُ مالكِ: (وَمَعَ مَعْ فِيها قَلِيلٌ).

وقوله: «مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهَامِ» أي: مع الهَمْزةِ التي للاستِفْهام.

قولُهُ: «مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الاسْتِفْهامِ» (ما) اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَلِّ نصبِ مَفْعولٍ ثانٍ لـ(أَعْطِ).

و «تَسْتَحِقُّ» صلةُ المَوْصولِ.

و «دُونَ» ظرفٌ.

و «الاسْتِفْهَامِ» مُضافٌ إليه.

يعني: إذا دخلَتْ همزةُ الاستفهامِ على (لا) النَّافيةِ للجنسِ فإنَّ عملَها باقٍ، فلا يَبْطُلُ عملُها، يعني: كأنَّ الاستفهامَ لم يكن مَوْجودًا، فإذا قلتَ: (لا رجلَ في البيتِ؟) فأنت الآنَ في البيتِ؟) فأنت الآنَ تَستفهِمُ سائلًا المُخاطَب، كأنَّك تقولُ له: (أتقولُ: لَا رجلَ في البيتِ؟) هذا هو المعنى.

فالاستفهامُ -الآن- عائدٌ إلى النَّفيِ، يعني: هل تَنفي أن يكونَ في البيتِ رجلٌ؟

أمَّا إذا كان الاستفهامُ للتَّمَنِّي فظاهرُ كلامِ المؤلِّف رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّ الاسمَ يُبْنَى معها أيضًا، فتقولُ: (أَلَا عَشَاءَ عندك؟) هذه -أيضًا- لنفي الجنسِ، يعني: هل أنت تنفي أَنْ يكونَ عندك عَشَاءٌ؟

وقال بعضُ النَّحْويِّينَ: إذا دخلَتْ عليها همزةُ الاستفهامِ التي للتَّمنِي فإنَّها لا تَبْقَى على عَمَلِها، بل تَنصِبُ اسمَها مُطلَقًا، ولا تحتاجُ إلى خَبر، وتكونُ هنا بمنزلةِ الفعلِ، كأنَّك تقولُ: (أَمَّنَى عَشَاءً)، فقولُك: (أَلَا عَشَاءً عندَك؟) يعني: أتمنَّى عشاءً، ومثل ذلك قولُك: (أَلَا ماءً باردًا)، فهنا لا يريدُ الاستفهامَ عن النَّفي، ولكِنْ يريدُ التَّمنِّي، كأنَّه يقولُ: أتمنَّى ماءً باردًا، فيجعلونَ (أَلا) هنا مُركَّبةً من الهَمْزةِ ومن (لا)، ويجعلونها نائبةً منابَ الفعلِ، و(ماءً) مَفْعولًا به.

ومَثَّلُوا لذلك -أيضًا- بقولِهم: (أَلَا مَاءَ مَاءَ باردًا)(١).

ولكنَّ الصَّحيحَ ما مَشَى عليه ابنُ مالكٍ أنَّ حُكْمَها باقٍ، سواءٌ كان الاستفهامُ للاستخبارِ، أو للتَّوبيخِ، أو للتَّمَنِّي، أو لأيِّ شيءٍ يكونُ، المُهِمُّ أنَّ الهَمْزةَ لا تُؤَثِّر فيها شيئًا بالنسبةِ للعَمَلِ، فجميعُ ما تَقَدَّمَ من الأقسامِ والتَّفصيلاتِ في عَمَلِها ثابتٌ لها مع وجودِ الهَمْزةِ.

⁽١) كلمةُ (مَاء) الثَّانية نعتُ للأولى مَبْنِيَّةٌ على الفتح؛ لأنَّها بمنزلةِ المركَّب المزجي مع اسم (لَا)، ويَمْتَنِعُ رفعُها عند سِيبَوَيْهِ، ويجوزُ رفعُها عند المازني، ويَتَعَيَّنُ تنوينُ (باردًا)؛ لأنَّ العربَ لم تركِّب أربعةَ أشياء. انظر: حاشية الخضري (١/ ٣٣٠).

٢٠٥ وَشَاعَ فِي ذَا البَابِ إِسْقَاطُ اللَّحَبَرْ إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ الشَّرحُ

قولُهُ: «شَاعَ» فعلٌ ماضٍ.

«فِي ذَا البَابِ» مُتعلِّقٌ به.

و «إِسْقَاطُ» فاعلٌ.

و «الخَبَرُ» مُضافٌ إليه.

قولُهُ: «إِذَا الْمُرَادُ» (إِذا) شَرطيَّةٌ.

و «الْمُرَادُ» في إعرابِهِ ثلاثةُ أقوالٍ:

القولُ الأَوَّلُ: إنَّه فاعلٌ مُقَدَّمٌ، وفعلُه: (ظَهَرْ)، وعلى هذا القولِ يكونُ فيه دليلٌ على جوازِ تَقَدُّمِ الفاعلِ.

القولُ الثَّانِي: إنَّه مُبتَدأٌ، وخبرُهُ: (ظَهَرْ) وعلى هذا القولُ يكونُ فيه دليلٌ على جوازِ إضافةِ (إذا) إلى الجُمل الاسميَّةِ.

القولُ الثَّالِثُ: إنَّه فاعلُ لفعلِ مَحذوفٍ، يُفَسِّرُ هذا الفعلَ ما بعدَهُ، وهو (ظَهَرْ).

والأخيرُ قولُ البَصْريِّينَ، والأوَّلُ قولُ الكُوفِيِّينَ، وهو الرَّاجِحُ حَسَبَ القاعدةِ؛ لأنَّه هو الأيسرُ.

وله أمثلةٌ في القرآنِ، منها قولُهُ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآهُ ٱنشَقَّتْ ﴾، فـ ﴿ٱلسَّمَآءُ ﴾ على

رأي البَصْريِّينَ فاعلُ لفعلِ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (إِذَا انْشَقَّتِ السَّمَاءُ).

وعلى قولِ الكُوفِيِّينَ مُبتَدأٌ، و(انْشَقَّ) فعلٌ ماض، والتَّاءُ للتأنيثِ، والفاعلُ مُستبِرٌ، وجملةُ: ﴿اَنشَقَتْ ﴿ حَبرُ الْمُبْتَدأِ، وعلى الوَجْهِ الثَّانِي لهم فـ﴿اَلسَّمَاهُ ﴾: فاعلٌ مُقَدَّمٌ، و(انْشَقَّ) فعلٌ ماضٍ، والتاءُ للتأنيثِ، وفاعلُهُ: ﴿الشَّمَاءُ ﴾ مُقَدَّمٌ.

ولو قيل بأنَّ الأصحَّ من هذه الأقوالِ أنَّ ما يلي (إذا) هو المُبتَدأُ، وما بعدَهُ خبرٌ للمُبْتَدأِ. لكان أوْجَهَ ولأنَّ هذا يَسْتَلْزِمُ أَنْ تكونَ الجُمْلةُ مُؤَكَّدةً وإِذْ إِنَّ المُبتَدأَ صار في جملةِ الحَبَرِ فاعلًا، فكأنَّ الفعلَ أُسْنِدَ إلى فاعلِهِ مَرَّتَيْنِ، فيكونُ هذا أبلغَ. قولُهُ: «شَاعَ» أي: كَثُرَ وانْتَشَرَ.

و ﴿ فِي ذَا الْبَابِ » المشارُ إليه هو بابُ (لا) النَّافيةِ للجنسِ.

و ﴿إِسْقَاطُ الخَبَرُ » فاعلُ شَاعَ، وإسقاطُه بمعنى: حَذْفِهِ، يعني: أَنَّه كَثُرَ إسقاطُ الخَبَرِ في بابِ (لا) النَّافيةِ للجنسِ، لكِنْ بشَرْطِ (إِذَا الْمُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) يعني: إذا ظَهَرَ المرادُ مع سقوطِهِ.

مثال ذلك أَنْ يُقالَ: (هل في البيتِ مِن رَجلٍ؟) فتقول: (لا رجل) أي: (في البيتِ)، وكما يقولُ مَنْ يَعودُ المريضَ: (لَا بَأْسَ) يعني: (لا بَأْسَ عليك)، وكما يقولُ المُفْتِي لَمَن سألَهُ: (لَا حَرَجَ)، أي: عليك، كقولِ النَّبيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وقد سُئِلَ في التَّقديمِ والتَّأخيرِ في مناسكِ الحَجِّ يومَ العيدِ، قال: (لَا حَرَجَ»(١)، يعنى: (لَا حَرَجَ عليك).

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب الفتيا وهو واقف على الدابة، برقم (٨٣). وأخرجه مسلم: كتاب الحج، باب من حلق قبل النحر، برقم (١٣٠٦).

وعُلِمَ من قولِه: (إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرْ) أَنَّه إذا لم يَظْهَر المعنى فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ، مثل أَنْ تقولَ: (لا رجلَ) هل المعنى: (لا رجلَ موجودٌ)، أو (لا رجلَ في البيتِ)، أو (لا رجلَ مريضٌ)، أو (لا رجلَ صحيحٌ)، أو (لا رجلَ قائمٌ)، أو (لا رجلَ فاهمٌ)، أم ماذا؟ فإذا كُنَّا لا نَعْلَمُ ما المحذوفُ امتَنَعَ الحذفُ.

وعلى ذلك إذا كنتَ تريدُ أن تَنْفِيَ شيئًا نَفْيًا مقيَّدًا بأَنْ تقولَ: (لَا رَجَلَ فِي المُسجِدِ) فلا يجوزُ أن تَحْذِفَ (في المُسجِدِ)؛ لأنَّ هناك فَرْقًا بينَ أن تقولَ: (لَا رَجَلَ) حيث نَفَيْتَ وَجُودَهُ مُطلقًا، وبين أَنْ تقولَ: (لا رَجَلَ في المسجدِ)، فإذا قلتَ: (لَا رَجَلَ وَ المسجدِ)، هل ظَهَرَ المرادُ أو لم يَظْهَرْ؟ الجوابُ: لم يَظْهَرْ.

فإذا كان النَّفْيُ مُسَلَّطًا على شيءٍ مُعَيَّنٍ فإنَّه لا يجوزُ حَذفُ ذلك الشَّيءِ المُعَيَّنِ؛ لأنَّ المرادَ لا يَظْهَرُ به؛ ولهذا قَيَّدَ المؤلفُ هذه المسألةَ بقولِهِ: (إِذَا المُرَادُ مَعْ سُقُوطِهِ ظَهَرٌ).

وهذه المسألةُ مأخوذةٌ من قاعدةٍ سَبَقَتْ لنا في بابِ المُبتَداِ والحَبَرِ في قولِ ابنِ مالكِ: (وَحَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، فهذه قاعدةٌ عامَّةٌ في كُلِّ شيءٍ، فكُلُّ ما يُعْلَمُ فحذفُه جائزٌ، فكُلُّ شيءٍ يُعْلَمُ من أخبارٍ وأحوالٍ وأوصافٍ وموصوفاتٍ فحَذْفُه جَائِزٌ، وكُلُّ ما لا يُعْلَمُ فحذفُه مُتَنِعٌ؛ لأنَّ المُرادَ بالكلامِ بيانُ المعنى، فإذا استقامتِ الدَّلالةُ على المعنى فإنَّه يَجُوزُ حينتَذِ أن يُحْذَفَ اللَّفظُ، ولوكان رُكْنًا في الجُملةِ، فإن لم يُعْلَمُ فإنَّ الحذف يَمْتَنِعُ.

ظنٌ واخسواتها

الذي مرَّ علينا في نواسخِ المُبتَداِ والخَبرِ قِسهان: أحدُهما يَرْفَعُ المُبتَداَ ويَنْصِبُ الحَبرَ، والثَّاني يَنْصِبُ المُبتَداَ ويَرْفعُ الحَبرَ. فالذي يَرْفعُ المُبتَداَ ويَنْصِبُ الحَبرَ: والذي يَرْفعُ المُبتَداَ ويَنْصِبُ الحَبرَ فهذه (كَانَ) وأخواتُها، و(أفعالُ المُقارَبةِ) فهذه كُلُّها عَمَلُها واحدٌ، تَرْفعُ المُبتَداَ وتَنْصِبُ الحَبرَ. والذي يَنصِبُ المُبتَداَ ويَرْفعُ الحَبرَ هو (إنَّ وأخواتُها، و(آلا) الَّتي لنَفْيِ الجنسِ، إذَنْ: هذه النَّواسخُ صارَتْ خَسةً: ثلاثةٌ تَرْفَعُ المُبتَداً وتَنْصِبُ الحَبرَ، وهي: (كَانَ) وأخواتُها، و(كادَ) وأخواتُها وركادَ) وأخواتُها وركادَ وأخواتُها ويرْفعانِ المُبتَداً ويَنْصِبُ المُقارَبة - و(مَا) وأخواتُها. واثنان يَنْصِبانِ المُبتَداً ويَرْفعانِ المُبتَدانِ المُبتَدانِ المُبتَداً ويَرْفعانِ الحَبرَ، وهما: (إنَّ) وأخواتُها، و(آلا) التي لنَفْي الجِنْسِ.

لمَّا فرَغَ من ذلك أتى بالقِسمِ الثَّالثِ من النَّواسخِ، وهو الَّذي يَنْسَخُ المُبتَدأَ والخَبَرَ فينْصِبُهما، وهو (ظَنَّ) وأخواتُها، تقول: (زَيْدٌ قَائِمٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ (ظَنَّ) قُلْتَ: (ظَنَنْتُ زَيْدٌ قَائِمٌ)، فهي تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ أَصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ.

وليسَ عندنا قسمٌ رابعٌ يَرْفَعُ المُبتَداَّ والخَبَرَ؛ لأنَّه إذا بَقِيَ المُبتَداُّ والخَبرُ على رَفْعِها لم يَكُن هناك ناسخٌ.

قولُهُ: «ظَنَّ وَأَخَوَاتُهَا» (أَخَوَاتُهَا) أي: مُشارِكَاتُها في العَمَلِ كما قيلَ في (كَانَ) وأخواتِها.

٢٠٦- انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ جُزْأَيِ ابْتِدَا

أَعْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَـدَا)

٢٠٧- (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَـدّ)

(حَجَا) (دَرَى) وَ (جَعَلَ) اللَّذْ كـ (اعْتَقَدْ)

۲۰۸- وَ(هَبُ) (تَعَلَّمُ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «انْصِبْ» فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وُجُوبًا تقديرُه: (أنتَ).

و «جُزْأَي» مَفْعولُ (انْصِبْ) مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نَصْبِهِ الياءُ؛ لأنَّه مُثَنَّى.

و «بِفِعْلِ القَلْبِ» مُتَعَلِّقٌ بـ (انْصِبْ).

قولُهُ: «أَعْنِي» أي: أَقْصِدُ وأُريدُ، و(رَأَى، خَالَ، عَلِمْتُ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبْتُ) كُلُّ هذه مَعْطوفاتٌ بإسْقاطِ حَرفِ العطفِ.

قولُهُ: «انْصِبْ بِفِعْلِ القَلْبِ» فعلُ القلبِ هو الذي يَتَعَلَّقُ بالقلبِ، وليس له دخلٌ بالجَوارِح، أمَّا الأفعالُ التي تَغْتَصُّ بالجوارِحِ فهي أفعالُ جَوَارِحَ، مثلُ: (ضَرَبْتُ إِيدِي)، فهذا فعلُ جارحةٍ، وليسَ فعلَ قلبٍ، ومثل: (أَبْصَرْتُ) فعلُ جارحةٍ، وليسَ فعلَ قلبٍ، ومثل: (أَبْصَرْتُ) فعلُ جارحةٍ، وليسَ فعلَ قلبٍ، ومثل ذلك: (شَمَمْتُ، وأَكَلْتُ، ولَبِسْتُ) فهذه أفعالٌ تَغْتَصُّ بالجوارِح، أمَّا فعلُ القلبِ فهو الذي يَتَعَلَّقُ بالقلبِ،

وليسَ له دخلٌ بالجوارح، وأفعالُ القلوبِ كثيرةٌ، منها المَحَبَّةُ، والكراهةُ، والبُغْضُ، والبُغْضُ، والبُغْضُ، والعداوةُ، والحُوفُ، والرَّجاءُ، وغيرُ ذلك، فهل مُرَادُه بِفِعْلِ القَلْبِ هنا جميعُ أفعالِ القلوبِ؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّه قال: (أَعْنِي رَأَى) وهذا هو فائدةُ قولِهِ: (أَعْنِي رَأَى) أَنَّه ليس كُلُّ فِعلِ قلبيِّ يَنصِبُ الْمُبَدَأَ والخَبَرَ، بل هي أفعالُ خاصَّةٌ.

وقولُهُ: «جُزْاَيِ ابْتِدَا» فيه تَجَوُّزُ؛ لأنَّ الابْتِداءَ أمرٌ مَعْنويٌّ، والمُبتَدأُ والحَبَرُ أمرٌ لَفْظِيُّ، والمرادُ بقولِهِ: (جُزْاَيِ ابْتِدَا) أي: جُزْاَيْ جملةٍ ذاتِ ابْتِداءِ، وهي المُبتَدأُ والحَبَرُ.

وقولُهُ: «أَعْنِي (رَأَى)» أي: أعني مِن أَفْعالِ القلوبِ ما سَأَذْكُرُهُ، ومنها (رَأَى).

والمرادُ بـ (رَأَى) هنا (رَأَى) التي بمعنى (عَلِمَ)، لا التي بمعنى (أَبْصَرَ)؛ لأنَّ التي بمعنى (أَبْصَرَ) لأنَّ المرادُ التي بمعنى (أَبْصَرَ) ليسَتْ من أفعالِ القلوبِ، بل من أفعالِ الجوارح، إِذَنِ: المرادُ (رَأَى) الَّتي بمعنى (ظَنَّ)؛ لأنَّ (رَأَى) تكونُ للظنِّ وتكونُ للظنِّ وتكونُ للغلِّم، واجتمعا في قولِه تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ, بَعِيدًا ﴿ وَمَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج:٦-٧] (يَرَوْنَهُ) الأُولَى أي: يَظُنُّونَهُ، أي: يَظُنُّونَ هذا اليومَ بَعيدًا، وهو يومُ القيامةِ، ﴿وَنَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾ أي: نَعْلَمُهُ.

ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَ كُلِّ شَيْءٍ مُحَاوَلَةً، وَأَكْثَرَهُمْ جُنُودَا(١)

⁽١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٩).

وتُطْلَقُ (رَأَى) على مَعْنَى آخرَ غيرِ فعلِ القلبِ، وهي (رَأَى) البَصَريَّةُ، فتنصِبُ مَفْعولًا واحدًا، تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) أي: بعيني، فهذه تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًا ﴾ [الانعام:٧٦]، ف(رَأَى) هنا بَصَرِيَّةٌ، لا تحتاجُ إلى تَكْميلٍ، فتنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا، وكقولِهِ تعالى أيضًا: ﴿إِذْ رَءَا نَارًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُنُوا ﴾ [طه:١٠]، ف(رَأَى) هنا بمعنى (أَبْصَرَ)، فهذه لا تَنْصِبُ مَفْعولًا بالقُلوبِ.

وتُطْلَقُ بمعنى (أَصَابَ) تقولُ: (رَأَيْتُ زَيْدًا) أي: ضَرَبْتُهُ على رِئَتِهِ. وهل (رَأَيْتُ) تَتَصَرَّفُ؟

الجوابُ: نعم، تَتَصرَّفُ، فتكونُ فعلًا مَاضِيًا، وتكونُ فعلًا مُضارِعًا، وتكونُ فعلًا مُضارِعًا، وتكونُ فعلَ أمرٍ، وتكونُ اسمَ فاعلٍ، واسمَ مَفْعولٍ، وهي على عَمَلِها مهما تَصَرَّفَتْ، فتكون فِعلًا ماضيًا كما لو قلتَ: (رَأَيْتُ زَيدًا فاهمًا) أي: ظَنَنْتُهُ فاهمًا، أو عَلِمْتُهُ فاهمًا، وتكون فعلَ أمرٍ، مثل: (رَ زَيدًا حاضرًا)، (رَ) فعلُ أمْرٍ بمعنى (ظُنَّ)، يعني: ظُنَّهُ حاضرًا، و(رَ) كلمةٌ على حرفٍ واحدٍ، مثل: (قِ) فِعلُ أمْرٍ، (قِنَا عَذَابَ النَّارِ)، فهي فِعلُ دعاءٍ، وهي أيضًا على حرفٍ واحدٍ، ومثل: (فِ) تقولُ: (فِ بالوَعْدِ)، فهي حَرفٌ واحدٌ، وهي فِعلُ أمرٍ.

فكُلُّ فِعْلٍ يكونُ أَوَّلُه حرفَ علَّةٍ، وآخِرُهُ حرفَ علَّةٍ وهو ثُلاثيٌّ، فإنَّهُ يُحْذَفُ أَوَّلُهُ وآخِرُهُ، وهو فِعلُ أَمرٍ.

قولُهُ: «خَالَ» أيضًا مِن أفعالِ القلوبِ، تقولُ: (خِلْتُ الطَّالبَ فاهمًا)، وهي بمعنَى (ظَنَّ)، وكأنَّها –واللهُ أعلمُ– من الخيالِ؛ لأنَّ الخيالَ ظَنَّ، وليس يَقِينًا، ومضارعُ (خَالَ) يَخَالُ، كـ(خَافَ) يَخَافُ.

قولُهُ: «عَلِمْتُ» أيضًا تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، وهي بمعنى: (اعْتَقَدْتُ هذا الشَّيءَ)، فهو عِلمُ يقينٍ، وليسَ علمَ عِرْفانٍ، كها سيأتي بأنَّ عِلْمَ العِرْفانِ إنَّها يَنْصِبُ مَفْعُولًا واحدًا، مثالُ ذلك: (عَلِمْتُ زيدًا كَريهًا) يعني: اعتقدتُهُ وعَلِمْتُهُ عِلْمًا يَقِينًا أَنَّه كريمٌ.

قولُهُ: «وَجَدَ» تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ أيضًا، كقولهِ تعالى: ﴿إِنَّا وَجَدُنَا ءَابَاءَنَا عَلَى الْمَخِهِ الزخرف:٢٢]، ويُحْتَمِلُ ألّا تكونَ الآيةُ من الوِجْدانِ القَلْبِيِّ، بل منَ الوُجُودِ، أي: مِن وَجَدَ الشَّيءَ يَجِدُهُ، ومُثَّلَ لها عندي في الشَّرِ بقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّا عَلِمْنَاهُ صَابِرًا)، ومن ذلك أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَهُمُ إِذَ ظُلْمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسَتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ وَوَلَوْ أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ ثَانٍ، و(رَحِيمًا ﴾ [النساء: ٢٤]، ف(الله) مَفْعولٌ أوَّلُ، و(تَوَّابًا) مَفْعولٌ ثانٍ، و(رَحِيمًا) مَفْعولٌ ثانٍ، فعلى هذا نقولُ: (وَجَدَ) الَّتي بمعنى (عَلِمَ) تَنْصِبُ وَرُحِيمًا أَوْلُهُمْ الْبَدَأُ والْخَبَرُ.

أمَّا (وَجَدَ) الَّتي بمعنى (لَقِي) مثلُ قولِك: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ)، أو قولِك: (وَجَدْتُ الضَّالَّةَ)، أو قولِك: (وَجَدْتُ الْقَطَةُ)، فهذه تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا؛ لأنَّما ليسَتْ من أفعالِ القلوبِ، بل هي مِن وَجَدَ الشَّيءَ وِجْدَانًا.

وكذلك (وَجَدَ) الَّتي بمعنى (حَزِنَ) مثلُ قولِك: (وَجَدْتُ على زَيدٍ) فهي من الخُزْنِ، أو من الغَضبِ، فهذه لا تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، بل هي فعلٌ لازمٌ.

قولُهُ: «ظَنَّ» من أفعالِ القلوبِ، وهي أُمُّ البابِ، (ظَنَّ) تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصُلُهما الْمُبَدَّأُ والحَبَرُ، تقولُ مثلًا: (الحَرُّ شديدٌ)، فـ(الحَرُّ) مُبتَدأٌ، و(شديدٌ) خبرٌ، وإذا أَدْخَلْتَ عليها (ظَنَّ) تقولُ: (ظَنَنْتُ الحَرَّ شَديدًا)، كقولِك: (ظَنَنْتُ

زَيدًا قَائِمًا)، ويُطْلَقُ الظَنُّ على الرُّجحانِ، وهو الأكثرُ، وقد يُطْلَقُ على اليَقينِ، كها في قولِه تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَهُم مُّلَقُوا رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ رَجِعُونَ ﴾ [البقرة:٢١]، وتُطْلَقُ بمعنى التُّهَمَّةِ، كقولِك: (ظَنَنْتُ زَيدًا)، يعني: (اتَّهَمْتُهُ)، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا هُوَعَلَى ٱلْفَيْتِ بِضَنِينِ ﴾ [التكوير:٢٤] على القراءةِ بالظَّاءِ: (بظنينٍ) أي: بمُتَّهَم.

قولُهُ: «حَسِبْتُ» (حَسِبَ) أيضًا من أفعالِ القُلوبِ، وهي بمعنَى (ظَنَّ) تقولُ: (حَسِبْتُ زَيْدًا فَاهِمًا)، فهي نَصَبَتْ مَفعولَيْنِ أصلُهما المُبتَدأُ والحَبَرُ: (زَيدٌ فاهِمٌ)، فهي نَصَبَتْ (فَاهِمٌ) ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ فاهِمٌ)، فهي نَصَبَتْ (زَيدٌ) ونَصَبَتْ (فَاهِمٌ) ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿أَحَسِبَ النَّاسُ أَن يُتْرَكُوا أَن يَقُولُوا ءَامَنَا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾ [العنكبوت: ٢]؛ ف (أَحَسِبَ) هنا من أفعالِ القُلوبِ؛ لأنَّما بمعنى: أظنَّ النَّاسُ أن يُتْرَكُوا ؟

وتُطْلَقُ بمعنى (العِلْم) كقولِ الشَّاعرِ:

حَسِبْتُ التَّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِحَارَةٍ رَبَاحًا إِذَا مَا المَرْءُ أَصْبَحَ ثَاقِلًا(١) فَرَحَسِبْتُ التَّقَى وَالجُودَ خَيْرَ تِجَارَةٍ) أي: عَلِمْتُهُما خيرَ تِجارةٍ.

قولُهُ: «زَعَمْتُ» (زَعَمَ) يعني: اعْتَقَدَ الشَّيءَ على خلافِ ما هو عليه، وهي من أفعالِ القُلوبِ الدَّالَّةِ على الظنِّ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا، وَلَسْتُ بِشَيْخِ إِنَّا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبَا(٢)

⁽۱) البيت من الطويل، وهو لِلَبِيدِ بن رَبيعة العامري، انظر لسان العرب (ثقل)، شرح الشواهد للعيني (۲/ ۲۱)، والتصريح (۱/ ۳۶۲).

⁽٢) البيت من الخفيف، وهو لأبي أُميَّة الحنفي، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٢)، والتصريح (٢/ ٣٦).

وتأتي أيضًا بمعنى (عَلِمَ) تقولُ: (زَعَمْتُ العلمَ نافعًا) أي: عَلِمْتُهُ، وأصلُه: (العلمُ نافعٌ).

قولُهُ: «مَعَ عَدّ» يعني: (مَعَ عَدَّ)، لكنَّهُ خفَّفها لوَزْنِ البيتِ، و(عَدَّ) لها مَعْنيانِ: أحدهما: أن تكونَ منَ العَدَدِ، كها في قولِك: (عَدَدْتُ الدَّراهِمَ)، فهذه لا تَنْصِبُ إلَّا مَفْعولًا واحدًا.

والثَّاني: أَنْ تكونَ بمعنى (اعْتَبَرْتُ هذا الشَّيءَ في ظنِّي كذا وكذا) مثل: (عَدَدْتُ زَيدًا صَديقًا)، وأصلُها: (زَيدٌ صَديقٌ)، فإذا أَدْخَلْتَ (عَدَّ) عليها نَصَبْتَ الجُزْأَينِ: اللُبتَدأَ والحَبَرَ، وتقولُ: (عَدَدْتُ مُحَمَّدًا رَفيقًا) أي: اعْتَقَدْتُهُ في قلبي أَنَّه رَفيقٌ، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

فَلَا تَعْدُدِ الْمَوْلَى شَرِيكَ فِي الغِنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكُ كَ فِي العُدْمِ (١)

ف (لَا تَعْدُدِ) أي: لا تَحْسَب، و (المَوْلَى) يعني: الصَّديقَ والنَّاصِرَ، فمَنْ يُشارِكُكَ إذا كنتَ غَنِيًّا هذا ليس بمَوْلَى؛ لأنَّه إنَّما يَنْفَعُ نفسَهُ.

قولُهُ: «حَجَا» بمعنى (ظَنَّ) تقولُ مثلًا: (حَجَوْتُ هذا الإِبْريقَ صُفْرًا)، يعني: ظَنَنْتُه ذَهَبًا، وعلى يعني: ظَنَنْتُه ذَهَبًا، وعلى هذا فَقِسْ، ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ:

قَدْ كُنْتُ أَحْجُو أَبَا عَمْرِو أَخَا ثِقَةٍ حَتَّى أَلَمَّتْ بِنَا يَوْمًا مُلِمَّاتُ (٢)

⁽١) البيت من الطويل، وهو للنعمان بن بَشير الأنصاري رَسَحُالِلَهُ عَنْهُا انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٢)، والتصريح (١/ ٣٦٠).

⁽٢) البيت من البسيط، وهو لِتَمِيمِ بن مُقْبِلٍ، وقيل: لأبي شِبْل الأعرابيِّ، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣). والتصريح (١/ ٣٦٠).

فهو في وقتِ الرَّخَاءِ أخو ثِقَةٍ، ولمَّا أَلَّتْ به الْمُلِمَّاتُ لم يكن أَخَا ثِقَةٍ.

قولُهُ: «دَرَى» أيضًا تنصِبُ مَفْعُولَيْنِ أصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ، وهي من أفعالِ القلوبِ، تقولُ: (دَرَيْتُ زَيدًا عالمًا)، أي: عَلِمْتُه عالمًا، ومنه قولُ الشَّاعرِ:

دُرِيتَ الوَفِيَّ العَهْدَ يَا عُرْوَ فَاغْتَبِطْ فَالْ الْعَالِمَ الْوَفَاءِ حَمِيدُ (١)

قولُهُ: «وَجَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ»؛ (اللَّذْ) لُغةٌ في (الَّذي)، ولكنْ ثُخْذَفُ الياءُ في بعضِ اللَّغاتِ، و(اللَّذْ) مَكْتوبةٌ بلامَيْنِ، مع أنَّ (الَّذِي) تُكْتَبُ بلامٍ واحدةٍ، وهذا يَدُلُّ على أنَّه إذا سَقَطَتِ الياءُ من (الَّذِي) فإنها تُكْتَبُ بلامَيْنِ، مثل إذا كانت مُمَنَّى يَدُلُّ على أنَّه إذا سَقَطَتِ الياءُ من (الَّذِي) فإنها تُكْتَبُ بلامَيْنِ، مثل إذا كانت مُمَنَّى كـ(اللَّذَانِ) و(اللَّتَانِ) فإنها تُكْتَبُ بلامَيْنِ، أمَّا إذا كانت جَمْعًا مثل: (الَّذِينَ) فتُكْتَبُ بلام واحدةٍ.

وقولُهُ: «اللَّذْ كَاعْتَقَدْ» احترازٌ من (جَعَلَ) التي بمعنى (صَيَّرَ) والتي بمعنى (صَيَّرَ) والتي بمعنى (خَلَقَ) و(أَوْجَدَ)، فالَّتي بمعنى: صَيَّرَ ليست من أفعالِ القلوبِ، ولكنَّها مِن أفعالِ التَّصْيِيرِ، والَّتي بمعنى: (خَلَقَ) لا تَنْصِبُ إلَّا مَفْعولًا واحدًا، مثالُها قولُهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿ وَجَعَلَ الظَّامَتِ وَالنَّورَ ﴾ [الأنعام:١]، ف(جَعَلَ) هنا بمعنى خَلَقَ وأَوْجَدَ.

ومثالُ (جَعَلَ) التَّصْييريَّةِ قولُك: (جَعَلْتُ القُطْنَ فِراشًا)، أي: صَيَّرْتُهُ، و(جَعَلْتُ القُطْنَ فِراشًا)، أي: صَيَّرْتُهُ، وما أشْبَهَ ذلك، و(جَعَلَ) الَّتي من أفْعالِ التَّصْيِيرِ تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أيضًا.

⁽١) البيت من الطويل، وهو غير منسوب في شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٣)، ولا في التصريح بمضمون التوضيح (١/ ٣٥٩).

مثالُ (جَعَلَ اللَّذُ كَاعْتَقَد) قولُهُ تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا ٱلْمَكَيِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَدُ الرَّحْمَنِ إِنَاثًا ﴾ [الزخرف:١٩]، هذه لا تَصْلُحُ بمعنى: الخَلْقِ، ولا تَصْلُحُ بمعنى: النَّصييرِ، وإنَّمَا هي بمعنى: الاعْتِقادِ، يعني: اعْتَقَدوا أنَّ الملائكة إناثُ، وتقولُ مثلًا: (جَعَلْتُ المَطَرَ غَزِيرًا)، وهنا هل معناها (صَيَّرْتُ)؟

الجوابُ: لا؛ لأنَّ الذي جعلَ المطرَ غَزيرًا هو اللهُ، لكن معناها: اعتقدتُهُ وظَنَنْتُهُ غَزيرًا، فـ(جَعَلَ اللَّذْ كَاعْتَقَدْ) تَنْصِبُ -أيضًا- مَفْعولَيْنِ أصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ؛ لأنَّ (المطرَ غَزِيرًا) أصْلُهُما قبلَ أَنْ تَدْخُلَ عليهما (جَعَلَ): (المطرُ غزيرٌ) مُبتَدأٌ وخبرٌ.

قولُهُ: "وَهَبْ النّبِي هِي فعلُ أَمْرٍ مِن (وَهَبَ يَهَبُ) فليسَتْ مِن هذا البابِ، فتقولُ: وأمَّا (هَبْ) التي هي فعلُ أمرٍ مِن (وَهَبَ يَهَبُ) فليسَتْ مِن هذا البابِ، فتقولُ: (هَبْنِي (هَبْ زِيدًا ثَوْبًا)، ف (هَبْ) هنا مِن بابِ (كَسَا) و (أَعْطَى)، لكنْ إذا قلتَ: (هَبْنِي صَدِيقًا)، فهذا هو الفعلُ المرادُ في كلامِ المُؤلِّفِ، فإنَّها هنا بمعنى (قَدِّرْنِي في قلبِكَ صَدِيقًا لكَ)، ومن ذلك قولُك: (هَبْ زَيدًا عاليًا) يعني: قدِّر أَنَّه عالمٌ، فيُقالُ فيها: (هَبْ) فعلُ أمرٍ يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُها المُبتَدأُ والخَبَرُ، و (زَيدًا) هو مَفعولُها الأَوَّلُ، و (عَالِيًا) مَفْعولُها الثَّاني.

مثالُ ذلك قولُ الشَّاعرِ:

فَقُلْتُ: أَجِرْنِي أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي الْمَرَأُ هَالِكَا(١)

⁽۱) البيت من المتقارب، وهو لابن هَمَّام السَّلُولِي، انظر لسان العرب (وهب)، وشرح الشواهد للعيني (۲/ ۲۶)، والتصريح بمضمون التوضيح (۱/ ۳۲۱).

والشَّاهدُ قولُه: (وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأً هَالِكًا).

وتأتي كثيرًا في كلام العلماءِ مَوْصولة بـ(أَنَّ) مثل: (هَبْ أَنَّ الأَمرَ كذا وكذا)، فقيل: إنَّ هذا من خَنِ العُلماءِ، ومِمَّن ذهَبَ إليه الحَرِيرِيُّ -رحِمَهُ اللهُ تعالى - حيث قال: «ويقولون: هَبْ أَنِّي فَعَلْتُ، وهَبْ أَنَّه فَعَلَ، والصَّوابُ إلحاقُ الضَّمِيرِ التُصلِ به، فيُقالُ: هَبْنِي فَعَلْتُ وهَبْهُ فَعَلَ ((). ولكن أُورِدَ على هذا القولِ ما يُذْكَرُ عن عمرَ رَحَالَةُ في قِصَّةِ الحِمَارِيَّةِ، أَنَهم قالوا له: «هَبْ أَنَّ أَبانا كان حِمارًا» (())، ولم يقولوا: (هَبْ أَبَانا كان حِمارًا).

وعلى كُلِّ حالٍ: هي شائعةٌ في كلامِ الفُقهاءِ رَمَهُ اللهُ أَنْ تَقْتَرِنَ (هَبْ) بـ(أَنَّ)؛ فَيُقَالُ: (هَبْ أَنَّ الأَمرَ كذا)، لكِنْ لو أَرَدْنا أَنْ نأتي بالأفصحِ لقُلنا: (هَبِ الأَمرَ كذا)، فنكون سَلَكْنَا الأصلح، واختَصَرْنا الكلامَ بحذفِ (أَنَّ).

قولُهُ: «تَعَلَّمْ» ليس المرادُ بذلك (تَعَلَّمِ العلمَ)، ف(تَعَلَّمْ) من العلمِ، مثالُها قولُ الشَّاعر:

تَعَلَّمْ فَلَيْسَ المَرْءُ يُولَدُ عَالِمًا وَلَيْسَ أَخُو عِلْم كَمَنْ هُوَ جَاهِلٌ (٢)

وهذه وإِنْ كان لها مَفْعولٌ مَحْذوفٌ لكن ليس عُمدةً، لكنَّ المرادَ (تَعَلَّمُ) بمعنى (اعْلَمْ) تقولُ: (تَعَلَّمِ اللهَ قادرًا) يعني: (اعْلَمْ أَنَّ اللهَ قادرٌ)، فهذه تَنْصِبُ -أيضًا - مَفْعولَيْنِ أصلُهما المُبتَدأُ والحَبَرُ، وتقولُ مثلًا: (تَعَلَّمْ زَيدًا صَديقًا)

⁽١) انظر درة الغواص في أوهام الخواص (ص:٣٦).

⁽٢) انظر المغنى لابن قدامة (٧/ ٢٢).

⁽٣) البيت من الطويل، وقد أنشده عمر رَسَجَالِلَهُ عَنْهُ انظر المستطرف في كلِّ فنِّ مستظرف (ص٤٥:)، والعقد الفريد (ص٤٥٠).

يعني: (اعْلَمْه صَديقًا لكَ)، ومن ذلك قولُ الشَّاعرِ:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ (١)

الشَّاهِدُ قُولُه: (تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) يعني: اعْلَمْ بأنَّ شفاءَ النَّفسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا) يعني: اعْلَمْ بأنَّ شفاءَ النَّفسِ قَهِرُ عدُوِّها، فَ(تَعَلَّمُ) هنا من أفعالِ القلوبِ، وتحتاجُ إلى تكميلٍ وُجوبًا.

فالأفعالُ التي ذَكَرْناها هي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ، هَبْ، تَعَلَّمْ) ثلاثة عَشَرَ فعلًا، هذه كُلُها من أفعالِ القُلوبِ، لا أفعالِ الجوارحِ، وكُلُها تَنصِبُ مَفْعولَيْنِ أصلُها المُبتَدأُ والحَبَرُ، لكِنْ القُلوبِ، لا أفعالِ الجوارحِ، وكُلُها تَنصِبُ مَفْعولَيْنِ أصلُها المُبتَدأُ والحَبَرُ، لكِنْ بالنسبة للعلمِ والظنِّ: منها ما يُفِيدُ العلمَ، ومنها ما يُفِيدُ الظنَّ، واللَّذي يُفِيدُ العلمَ قد يُفِيدُ الظنَّ أيضًا، لكن يكونُ الظنَّ قد يُفِيدُ الظنِّ أيضًا، لكن يكونُ أرجحَ في العلمِ، فتكونُ الأقسامُ أربعةً:

الأوَّل: ما يُفِيدُ العلمَ يَقينًا.

الثاني: ما يُفِيدُ الظَّنَّ.

الثَّالِث: ما يُفِيدُ الظنَّ في الأصلِ، وقد يُفِيدُ العلمَ في الفرع.

الرَّابع: ما يُفِيدُ العلمَ في الأصلِ، والظنَّ في الفرعِ.

وهذا يُعْلَمُ من السِّياقِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ بَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۚ وَنَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج:٦-٧] فهم يَرَوْنَهُ ظَنَّا، ﴿وَنَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾ أي: يَقينًا وعليًا، و(حَسِبَ) الأصلُ

⁽۱) البيت من الطويل، وهو لزياد بن سَيَّار في خزانة الأدب (۹/ ۱۲۹)، وشرح الشواهد للعيني (۲/ ۲۶).

فيها أنَّها بمعنى الظَّنِّ، مثل قولِهِ تعالى: ﴿وَيَعْسَبُونَ أَنَهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَذِبُونَ ﴾ [المجادلة: ١٨] لكِنْ تأتي بمعنى العِلْمِ مثلها ذكرْنا من قولِ الشَّاعرِ: (حَسِبْتُ التُّقَى وَالْجُودَ خَيْرَ يَجَارَةٍ)، فالمُهِمُّ: أنَّ الَّذي يُعَيِّنُ ذلك هو السِّياقُ.

٢٠٨ - وَالَّتِي كَ (صَيَّرَا) أَيْضًا بِهَا انْصِبْ مُبْتَدًا وَخَبَرا

الشَّرحُ

قولُهُ: «الَّتِي» مُبتَدأً.

و «كَصَيَّر» جَارُّ وجُرُورٌ، لكِنْ (صَيَّر) فعلٌ، وقُصِدَ لَفْظُهُ؛ فلهذا دَخَلَتْ عليه الكاف، أي: والَّتي كهذا الفعلِ، والجَارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صلةُ المَوْصولِ. و «أَيْضًا» مَصْدرٌ حُذِفَ منه العاملُ وُجوبًا، وهو مِن آضَ إذا رَجَعَ، كـ(بَاعَ يبيعُ بَيْعًا) تقولُ: (آضَتِ الشَّمسُ صَفْراءَ) يعنى: رَجَعَتْ صَفراءَ.

و ﴿ بِهَا ﴾ جَارٌّ و مَجْرُورٌ متعلِّقٌ بـ (انْصِبْ).

و «انْصِبْ» فعلُ أمرٍ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أَنْتَ).

و «مُبْتَدًا» مَفْعولٌ به.

«وخَبَرَا» مَعْطُوفٌ عليه، وجملةُ (انْصِبْ بِهَا) خبرُ (الَّتِي).

يقولُ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالَّتِي) أي: والأَفْعالُ الَّتِي كَـ(صَيِّرُ) أي: الَّتِي بمعنى (صَيِّرُ) انْصِبْ بها مُبتَداً وخبرًا، فتَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ عُمْدَتَيْنِ أَصْلُهما الْمُبتَدأُ والخَبَرُ، فكُلُّ فعلٍ بمعنى (صَيِّرُ) فإنَّهُ يُنْصَبُ به الْمُبتَدأُ والخَبَرُ، مثل: (صَيَّرُ) (التَّخَذَ) و(رَدَّ) و(جَعَلَ)(ا).

⁽١) ومنها أيضًا: (وَهَبَ) كقولك: (وَهَبَنِي اللهُ فِدَاكَ)، أي: صَيَّرني، و(تَخِذَ) كقراءة من قرأ قولَه تعالى: (لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا)، بتخفيفِ التَّاءِ، وكسر الخاء، و(تَرَكَ) كقولِه تعالى: ﴿وَرَكُنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَهِذِ يَمُوجُ فِ بَنْضِ﴾ [الكهف:٩٩]، ولذا عدَّها بعضُهم سبعةً. انظر شرح ابن عَقيل (١/ ٣٩١).

مثالُ (صَيَّر): (صَيَّرْتُ الحديدَ بابًا) أي: (حَوَّلْتُهُ وجَعَلْتُهُ)، وتقول: (صَيَّرْتُ الطِّينَ إِبْرِيقًا).

مثالُ (اتَّخَذَ): (اتَّخَذْتُ فُلانًا صديقًا) أي: (صَيَّرْتُهُ)، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللهُ إِبْرَهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء:١٢٥] أي: صَيَّرَهُ خَليلًا له، فهي نَصَبَتْ مُبتَدأً وخَبرًا.

مثالُ (رَدَّ): قولُ الشَّاعرِ:

فَرَدَّ شُعُـورَهُنَّ السُّودَ بِيضًا وَرَدَّ وُجُوهَهُنَّ البِيضَ سُودَا^(۱) الشَّاهدُ قولُهُ: (فَرَدَّ) أي: صَيَّرَ.

فَ (رَدَّ) الَّتِي بِمعنى (صَيَّرَ) تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، وإِلَّا فإنَّها تَنصِبُ مَفْعولًا واحدًا، مثل: (رَدَدْتُ الضَّالَّةَ).

مثالُ (جَعَلَنَاكُمْ) أي: صَيَّرْنَاكم، ومثالُه أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ جَعَلَالُكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾ [البقرة:١٤٣]، فرجَعَلْنَاكُمْ) أي: صَيَّرْنَاكم، ومثالُه أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ جَعَلَ اللَّكَالِلَةُ الْكَعْبَةُ الْبَيْتُ الحرامُ الْحَرَامَ قِينَمًا لِلنَّاسِ ﴾ [المائدة:٩٧] أصلُها قبل دخولِ (جَعَلَ) (الكعبةُ البيتُ الحرامُ قيامٌ للنَّاسِ)، فلمَّا أَذْخَلْنَا عليها (جَعَلَ) نَصَبَتِ المُبتَداً والخَبرَ، فصارَتْ: ﴿ جَعَلَ اللهُ النَّاسِ)، فلمَّا أَذْخَلْنَا عليها (جَعَلَ) نَصَبَتِ المُبتَداً والخَبرَ، فصارَتْ: ﴿ جَعَلَ اللهُ اللهُ النَّيْتَ الْحَرَامَ قِينَمًا لِلنَّاسِ ﴾، ومثلُ ذلك -أيضًا -: قولُك: (جَعَلَنِي اللهُ فيلاءَ رَسُولِ اللهِ ﷺ)، وقولُك: (جَعَلْتُ الثوبَ قَميصًا) أي: صَيَّرتُهُ، وأصلُ الجُمْلةِ قبلَ دُخولِ الفعلِ عليها: (الثَّوبُ قميصٌ)، لكن لمَّا دَخَلَتْ (جَعَلَ) المُحْبَرَ، فصارتِ الجُمْلةُ: (جَعَلْتُ الثَّوبَ قميصًا).

إِذَنْ: كُلُّ فعلِ بمعنى (صَيَّرَ) دخل على مُبتَداأٍ وخبرٍ، فإنَّه يَنْصِبُها.

⁽١) البيت من الوافر، وهو لعبد الله بن الزَّبِير الأُسَدِيِّ، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٦).

٢٠٩ وَخُصَ بِالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا

مِنْ قَبْلِ (هَبْ) وَالأَمْرَ (هَبْ) قَدْ أُلْزِمَا

۲۱۰- كَذَا (تَعَلَّمْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «خُصَّ» يجوزُ أَنْ يكونَ فعلَ أمرٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ فِعلًا مَاضِيًا مَبْنِيًّا لِي لِم يُسَمَّ فاعلُهُ؛ لأنَّ (خُصَّ) صالحةٌ للصِّيغَتَيْنِ، كما تقولُ: (رُدَّ)، فهي صالحةٌ لفعلِ الأمرِ، وصالحةٌ للماضي الَّذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ، و(خُصَّ) أي: (أنتَ) هذا إذا جَعَلْنا (خُصَّ) فعلَ أمرٍ، أمَّا إذا جَعَلْناها فِعْلًا ماضيًا لِما لم يُسَمَّ فاعلُهُ، فنائبُ الفاعلِ قولُهُ: (مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ)، وعلى التَّقديرِ الأوَّلِ تكونُ (مَا) مَفْعولًا به.

إِذَنْ: كلُّ فِعْلِ بمعنى (صَيَّرَ) فإنه يُنْصَبُ به الْمُتَدأُ والْحَبَرُ.

قولُهُ: «وَخُصَّ بالتَّعْلِيقِ وَالإِلْغَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبْ)» الَّذي قبل (هَبْ) (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّةُ) فصارَتْ أَحَدَ عَشَرَ فعلًا يَخْتَصُّ بالتَّعليقِ والإلغاءِ، لكِنْ ما معنى التَّعليقِ والإلغاءِ، لكِنْ ما معنى التَّعليقِ والإلغاءِ؟

التَّعليقُ: إبطالُ عَمَلِها لَفظًا لا معنَّى، والإلْغاءُ: إبطالُ عملِها لَفظًا ومَعْنَى، معنَى ذلك: أننا إذا علَّقناهُ، نقولُ: الجُمْلةُ في مَحَلِّ نصبِ سدَّ مَسَدَّ مَفْعولَيْ (ظَنَّ) مثلًا.

أمَّا الإلغاءُ: فإنَّ الجُمْلةَ تكونُ مَرْفوعةً، ولا نقولُ: إنَّها في مَحَلِّ نصبٍ، فالتَّعليقُ: إبطالُ عَمَلِها لفظًا لا مَحَلَّا، والإلغاءُ: إبطالُ عَمَلِها لفظًا ومَحَلَّا، وفي الشرح عَبَّرَ بالمعنى، لكنَّ التَّعبيرَ بالمَحَلِّ أَوْضَحُ. والَّذي يَجوزُ تعليقُه وإلغاؤُه ما كان قبلَ (هَبْ) وهي: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّةُ) هذه كلَّها يجوزُ تَعْليقُها وإلْغاؤُها.

مثالُ ذلك في الإلْغاءِ: تقولُ: (زَيْدٌ قَائِمٌ ظَنَنْتُ)، وفي الإغرابِ تقولُ: (زَيدٌ) مُبتَدأً، و(قَائِمٌ) خبرُهُ، و(ظَننْتُ) مُلْغاةٌ، فوُجودُها كالعَدَمِ، فتقولُ: (ظَنَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، فإذا جاءتْكَ ظننتُ، تقولُ: أين مَفْعولَاها؟ فتقولُ: (ظَنَنْتُ) مُلْغاةٌ.

أَمَّا التعليقُ فمثل: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ) تقولُ: (ظَنَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، واللَّامُ: لامُ الابْتِداءِ، و(زَيدٌ) مُبتَدأً، و(قَائِمٌ) خبرُ المُبتَدأِ، والجُمْلةُ من المُبتَدأِ والحَبرِ في محلً نصبِ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعوليْ (ظنَّ).

إِذَنْ: (ظنَّ) عَمِلَت في المَحَلِّ ولم تَعْمَلْ في اللَّفظِ؛ لوُجودِ مَانِعٍ، وهو اللَّامُ.

فعندنا الآنَ سببٌ للعملِ، وعندنا مانِعٌ للعملِ؛ ولذلك لا بُدَّ أَنْ يكونَ في التَّعليقِ مانعٌ يَمْنَعُ مِنَ العملِ، فمثلًا: (ظَنَنْتُ لَزَيْدٌ قائمٌ) فـ(ظَنَنْتُ) تَطْلُبُ (زَيْدٌ) وتَطْلُبُ (قَائِمٌ) وتطلبُ منها النَّصبَ، ولكنَّ (اللَّامَ) معَها سيفٌ يَمْنَعُ من نُفوذِ تأثيرِ (ظَنَّ) عليها، لكِنْ لمَّا كانت (ظنَّ) في مَرْكَزِ القوَّةِ صَارَتْ تَعْمَلُ في المَحَلِّ، ولمَا وُجِدَ المانعُ مَنَعَ العَمَلَ في اللَّفْظِ.

إِذَنِ: الإلغاءُ إبطالُ عَمَلِها لفظًا ومَحَلَّا، والتَّعليقُ: إبطالُ عَمَلِها لفظًا لا مَحَلَّا، ولا بُدَّ من وُجودِ مانعِ يَمْنَعُ منَ العَمَلِ في اللَّفظِ.

وقولُهُ: «مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ» الَّذي قبل (هَبْ): (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّةُ) فهذه إحدى عَشْرَةَ أداةً، يجوزُ فيه التَّعليقُ والإلغاءُ، وأمَّا الَّذي بعدَها فلا يجوزُ فيه تعليقٌ ولا إلغاءٌ.

إِذَنْ: جَمِيعُ أَفَعَالِ التَّصْيِيرِ لَا يَدْخُلُهَا الْإِلْغَاءُ ولَا التَّعَلَيْقُ؛ لأَنَّهَا دَاخَلَةٌ في مَفْهُومِ قُولِهِ: (مَا مِنْ قَبْلِ هَبْ)، وهذه مِن خَصائِصِ الصِّيَغِ الأُولَى الإِحدَى عَشْرَةَ، وهي أَنَّه يجوزُ فيها التَّعليقُ والإلغاءُ.

قولُهُ: ﴿وَالْأَمْرَ (هَبُ) قَدْ أُلْزِمَا » مَفْعُولُ ثَانٍ مُقَدَّمٌ لـ(أُلْزِمَا) ، و(هَبُ) مُبتَدأً، و(قَدْ) حرفُ تَحْقيقٍ ، و(أُلْزِمَ) فعلُ ماضٍ ، والجُمْلةُ خبرُ (هَبُ) ، ونائبُ الفاعلِ هو مَحَلُّ المَفْعُولِ الأوَّلِ ، وتَقْديرُ الكلامِ على تَرتيبِهِ الطَّبيعيِّ : (وَهَبْ قَدْ أُلْزِمَ هُو مَكُلُّ المَفْعُولِ الأوَّلِ ، وتَقْديرُ الكلامِ على تَرتيبِهِ الطَّبيعيِّ : (وَهَبْ قَدْ أُلْزِمَ الأَمْرِ) يعني أنَّ (هَبْ) من أفعالِ القُلوبِ لازمٌ للأمرِ ، فلا يأتي إلا بصيغةِ الأمرِ ، فلا يأتي إلا بصيغةِ الأمرِ ، فلا يأتي إلا بصيغةِ الأمرِ ، فلا يأتي أنَّ (هَبْ) من أفعالِ القُلوبِ لازمٌ للأمرِ ، فلا يأتي إلا بصيغةِ الأمرِ ، فلا يأتي إلا بصيغةِ الأمرِ ، فلا يأتي مُضارِعًا ، ولا يأتي ماضيًا ، ولا يأتي اسمَ فاعلٍ ، ولا اسمَ مَفْعُولٍ ، ولا جميعَ المُشتقَّاتِ ؛ ولذا لو قُلْتَ : (وَهَبَ زَيدًا قائمًا) لم يَصِحَّ ، لكِنْ لو قلتَ : (هَبْ زَيدًا قائمًا) فإنَّه يَصِحُّ .

وقولُهُ: «كَذَا تَعَلَّمْ» يعني: قد أُلْزِمَ الأمرَ، فلا يَأْتِي مُضارِعًا، ولا يَأْتِي ماضيًا، ولا اسمَ مَفْعولٍ، ولا مصدرًا.

ف(تَعَلَّمْ) يَجِبُ أَنْ يكونَ فعلَ أمرٍ في هذا البابِ خاصَّةً، ومن ذلك قولُ الشَّاعر:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفٍ فِي التَّحَيُّلِ وَالمَكْرِ (١)

⁽۱) سبق عزوه (ص:۱۳۷).

الشَّاهدُ قـولُه: (شِفَاءَ) و(قَهْـرَ)؛ فـ(تَعَلَّمْ) نَصَبَتِ الْمُبَدَأَ والخَبَرَ على أنَّها مَفْعولانِ لها؛ لأنَّ أصلَ الكلام: (شِفَاءُ النَّفْسِ قَهْرُ عَدُوِّهَا).

وهذا صحيحٌ، فلا تُشْفَى نفسُكَ إلَّا بقَهرِ عَدُوِّكَ، كها قال تعالى: ﴿وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمِ مُثَوِّمِنِينَ ﴾ [التوبة:١٤].

لَكِنْ إِذَا قَالَ لَنَا قَائَلٌ: كَيْفُ تَقُولُونَ: (تَعَلَّمْ) تَلْزُمُ فَعَلَ الْأَمْرِ؟ مَعَ أَنَّنَا نَجَدُ (تَعَلَّمُ وَمُتَعَلِّمُ وَمُتَعَلِّمُ ؟).

الجواب: المقصودُ في هذا البابِ، فلا تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ أَصْلُهما المُبتَدأُ والحَبَرُ إِلَّا إذا كانت بلفظِ الأَمْرِ.

إِذَنْ: تُعْتَبَرُ (هَبُ) و(تَعَلَّمُ) بالنسبةِ لهذا البابِ من الجوامدِ، وليسَتا منَ الْمُتَصَرِّ فاتِ.

فصار عندنا فعلانِ لازمانِ للأمرِ هما: (هَبْ) و(تَعَلَّمْ).



-۲۱۰ وَلِغَيْرِ المَاضِ مِنْ سِوَاهُمَا اجْعَلْ كُلَّ مَا لَـهُ زُكِنْ السَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلِغَيْرِ الْهَاضِ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتعَلِّقٌ بمحذوفٍ، المَفْعولُ الثَّاني لـ(اجْعَلْ).

و «كُلَّ» مَفْعُولُ (اجْعَلْ)، و(اجْعَلِ) الَّتي معنا من أَفْعَالِ التَّصْيِيرِ، يعني: (صَيِّرُ ما لسواهُما لغَيرِ الماضي كُلَّ ما لهُ زُكِنْ).

و «كُلَّ » مَفْعُولُ أُوَّلُ.

و ﴿لِغَيْرِ الْمَاضِ» مَفْعُولٌ ثانٍ.

و «مَا» مَوْصولةٌ.

و «زُكِنْ » فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُه.

و «لَهُ» متعلِّقٌ به، والجُمْلةُ صلةُ المَوْصولِ، و (زُكِنْ) بمعنى (عُلِمَ).

قولُهُ: «سِوَاهُمَا» أي: سِوى (هَبْ) و(تَعَلَّمْ)، فيَدْخُلُ فيها: (رَأَى، خَالَ، عَلِمَ، وَجَدَ، ظَنَّ، حَسِبَ، زَعَمَ، عَدَّ، حَجَا، دَرَى، جَعَلَ الاعتقاديَّةُ)، فهذه أَحَدَ عَشَرَ فعلًا يجوزُ فيها أَنْ تَكونَ ماضيًا، وأَنْ تَكونَ مُضارِعًا، وأَنْ تَكونَ فعلَ أمرٍ، وأَنْ تكونَ اسمَ فاعلٍ، وأَنْ تكونَ اسمَ مَفْعولٍ، وأَنْ تكونَ مصدرًا، اللهِمُّ أَنَّه يُعْعَلُ لغيرِ الماضي ما كانَ للماضي.

فأَفادَنا الْمُؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- بهذا أنَّ جميعَ أفعالِ القلوبِ وأفعالِ التَّصْيِيرِ

تَتَصَرَّفُ إلى المضارعِ والأمرِ، واسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفْعولِ، وغيرِ ذلك، إلا (هَبْ) و(تَعَلَّمْ)؛ فتقولُ في الماضي: (ظَنَنْتُ زَيدًا فاهمًا)، وفي المضارع: (أَظُنَّ زَيدًا فاهمًا)، وفي المنسرةِ فاعلهُ: زيدًا فاهمًا)، وفي الماضي المَبْنِيِّ لِما لم يُسَمَّ فاعلهُ: (ظُنَّ زَيْدًا فاهمًا)، واسمِ الفاعلِ نحوُ: (أنا ظانُّ زيدًا فاهمًا)، واسمِ المَفْعولِ نحوُ: (زيدًا فاهمًا)، واسمِ المَفْعولِ نحوُ: (زيدًا فاهمًا)، ومثلهُ: (زادُ المُسْتَقْنِعِ مَظْنونٌ قِراءتُهُ نافِعةً)، ونائبُ الفاعلِ هنا هو المَفْعولُ الأوَّلُ.

وهل اسمُ الفاعلِ (رَادُّ) من (رَدَّ) هل يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ؟

الجوابُ: فيه تفصيلٌ، فإِنْ كان اسمُ الفاعلِ (رَادُّ) مِن (رَدَّ) الَّتي من أفعالِ التَّصْيِيرِ فإنَّها تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا.

ومثالُ (رَأَى): قولُ الشَّاعرِ:

رَأَيْتُ اللهَ أَكْبَرَهُمْ جُنُودَا اللهَ أَكْبَرَهُمْ جُنُودَا اللهَ أَكْبَرَهُمْ جُنُودَا اللهَ

هذا ماض، وتقولُ مثلًا: (فلانٌ يَرَى العِلْمَ نافعًا) هذا مضارعٌ، وهذا يَصْلُحُ؛ لأنَّه يقولُ: (اجْعَلْ مَا لِغَيْرِ المَاضِي مِثْلَ مَا للمَاضِي)، و(رَ زَيْدًا قائيًًا) تَصْلُحُ أيضًا، فـ(رَ) فعلُ أمرٍ من حرفٍ واحدٍ، (زَيدًا) مَفْعولٌ أوَّلُ، و(قَائيًًا) مَفْعولٌ ثانٍ، وفي القرآنِ: ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّادِ ﴾ [البقرة:٢٠١]، فـ(قِ) فعلُ أمرٍ على حرفٍ واحدٍ.

مثالُ اسمِ الفاعلِ أَنْ تقولَ: (أنا راءٍ زَيدًا قائمًا)، فالذي نَصَبَ (زَيدًا قائمًا) هو اسمُ الفاعلِ (رَاءٍ)، وتقولُ: (زَيدٌ مَرْئِيٌّ قائمًا)، فـ(مَرْئِيٌّ) اسمُ مَفْعولٍ، ونائبُ

⁽١) البيت من الوافر، وهو لخداش بن زهير، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٩).

الفاعلِ مُستتِرٌ هو المَفْعولُ الأوَّلُ، و(قَائِمًا) هو المَفْعولُ الثَّانِي.

وتقولُ: (يُعْجِبُني ظَنِّي زَيْدًا قائمًا)، فـ(ظَنِّي) مَصدرٌ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ أَوَّلُ، و(قَائِمًا) مَفْعولٌ ثانٍ.

على كُلِّ حالٍ: تَبَيَّنَ أَنَّ أَحَدَ عَشَرَ فِعلَّا وهي ما قبلَ (هَبُ) تَتَصَرَّفُ إلى ماضٍ، ومضارعٍ، وأمرٍ، واسمِ فاعلٍ، واسمِ مَفْعولٍ، ومَصْدرٍ، وفي كُلِّ هذه التَّصرُّ فاتِ عَمَلُها لا يَختلِفُ، فهي تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ.

فصارتِ الآنَ جميعُ الأفعالِ القَلْبيَّةِ والتَّصْيِريَّةِ تَتَصرَّفُ إلَّا (هَبْ وتَعَلَّمْ)، وما تصرَّفَ فله حُكْمُ المَاضِي.



٢١١- وَجَــوِّزِ الإِلْغَـاءَ لَا فِي الاِبْتِــدَا

الشَّرحُ

قولُه: «جَوِّزِ» فعلُ أمرٍ.

«الإِلْغَاءَ» مَفْعولٌ به.

و ﴿ لَا ﴾ نافيةٌ.

و ﴿ فِي الاَبْتِدَا ﴾ جَارٌ و جَوْرُورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديرُهُ: (لَا تُجَوِّرُهُ فِي الاَبْتِداءِ) ويجوزُ أَنْ يكونَ مُتَعلِّقًا بـ (جَوِّرْ).

لمَّا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ الأفعالَ الَّتي يَجُوزُ فيها الإلغاءُ والتَّعْلِيقُ بَيَّنَ حُكمَ الإلْغاءِ وحكمَ التَّعليقِ، وما مَوضِعُ الإلغاءِ، وما مَوْضِعُ التَّعليقِ.

قولُهُ: «جَوِّزِ الإِلْغَاءَ» هو إبطالُ العملِ لفظًا ومَحَلَّا، لكنِ استَثْنَى رَحْمَهُٱللَّهُ الابْتِداءَ؛ ولذا قال: (لَا فِي الابْتِدَا) أي: فلا تُجُوِّزِ الإلغاءَ.

يعني: إذا وَقَعَ الفعلُ في الابْتِداءِ فلا تُجُوِّزِ الإلغاءَ، وإِنْ وَقَعَ في غَيْرِ الابْتِداءِ فإنَّه يَجوزُ الإلغاءُ.

فإذا قال قائلٌ: وهل هناكَ شيءٌ غيرُ الابْتِداءِ؟

قلنا: نعَمْ، فالفعلُ أحيانًا يَقَعُ في الابْتِداءِ، وأحيانًا في الوسطِ، وأحيانًا في الآخِرِ، فإِنْ وَقَعَ في الابْتِداءِ فالإلغاءُ مَمْنوعٌ، مثل أَنْ تقولَ: (ظَنَنْتُ زيدٌ قائمٌ) هذا مَمْنوعٌ؛ لأنَّ الفعلَ وقَعَ في الابْتِداءِ، وإِنْ وَقَعَ في الوَسَطِ جازَ الوَجْهانِ:

الإعمالُ والإلغاءُ، تقولُ في الإعمالِ: (زَيدًا ظَنَنْتُ قائمًا) و(زَيدٌ ظَنَنْتُ قَائمًا) أي: (زيدٌ ظَنَنْتُهُ)، وسيأتينا أنَّه يَجوزُ حذفُ المَفْعولَيْنِ أو أَحَدِهما معَ الدَّليلِ، فيكونُ هذا صَحيحًا، ويكونُ المَفْعولُ الأوَّلُ مَحْدُوفًا، وتقولُ في الإلغاءِ: (زَيدٌ ظَنَنْتُ قائمٌ، وإنْ وَقَعَ في الآخِرِ فكذلك يجوزُ الإلغاءُ، فتقولُ: (زَيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ) فصارت الأحوالُ ثلاثةً:

الحالُ الأُولَى: أَنْ يَتَقَدَّمَ الفعلُ، فيَمْتَنِعُ الإلغاءُ.

الحالُ الثَّانيةُ: أن يَتَوَسَّطَ الفعلُ، فيَجوزُ الوَجْهانِ على السَّواءِ.

الحالُ الثَّالثةُ: أَنْ يَتَأَخَّرَ الفعلُ، فيَجُوزُ الوَجْهانِ، والإِلْغاءُ أَرْجَحُ؛ لضَعْفِها بِالتَّأَخُّرِ.

وقال الكُوفيُّونَ: يجوزُ الإلغاءُ وإِنْ كانَ الفعلُ سَابِقًا، فإذا قلتَ: (ظَنَنْتُ زِيدٌ قائمٌ) فهو جائزٌ عند الكُوفِيِّينَ، وقد وَرَدَ هذا في كلام العربِ.

والأرجحُ -حَسَبَ القاعدةِ الَّتي قرَّرناها- الأَسْهَلُ، وعلى هذا فإذا قَرَأَ أحدٌ منكم الآنَ عَلَيَّ كتابًا، وقال: (وإنْ ظنَّ المَطَرُ غزيرٌ فَلْيَحْمَدِ اللهُ) نَقولُ: إِذَنْ: أنت كُوفِيٌّ، أمَّا البَصْرِيُّ فلا يُجُوِّزُ هذا.

وإِنْ ورَدَ مِن كلامِ العَرَبِ ما يَدُلُّ على الإلْغاءِ مع تَقَدُّمِ الفعلِ، فالبَصْرِيُّونَ قالوا: نُؤَوِّلُ، ولا بأسَ بالتَّحريفِ في هذا المَوْضِع؛ من أَجْلِ أَنْ نُصَحِّحَ القاعدةَ.

وَانْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ، أَوْ لَامَ ابْتِدَا

-711

٢١٢- فِي مُسوهِم إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «انْوِ» بمعنى (قَدِّرْ) أي: قَدِّرْ ضَمِيرَ الشَّأْنِ أَو لَامَ ابْتِداءٍ فِي مُوهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ، يعني: إذا وُجِدَ مِن كلامِ العربِ ما يَقْتضِي إلغاءَها مع التَّقدُّمِ فَانْوِ ضميرَ الشَّأْنِ، مثالُهُ قولُ الشَّاعِرِ:

كَذَاكَ أُدِّبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكُ الشِّيمَةِ الأَدَبُ(١)

وهذا كلامٌ عَربِيٌّ، ولو كانَ غيرَ عَرَبِيٍّ قُلْنا: خطأٌ، ويجِبُ أَنْ يُقالَ: (أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الأَدَبَ) قالوا: إِذَنْ: لا نَستطِيعُ أَنْ نقولَ للعربيِّ: (أَخْطَأْتَ)؛ لأَنَّ كلامَ العربِ في النَّحوِ بمنزلةِ الدَّليلِ في الأحكامِ الشَّرعيَّةِ، فإذا جاءَ الكلامُ منَ العربِ مُخَالفًا لِهَا أَصَّلْنَاه وَجَبَ تأويلُهُ، فنقولُ: قَدِّرْ إِمَّا ضَمِيرَ الشَّأْنِ أو لَامَ ابْتِدَاءٍ.

فإذا قَدَّرْتَ ضميرَ الشَّأَنِ صار الفعلُ عاملًا، فيكونُ المَفْعولُ الأوَّلُ مَحْدُوفًا، وهو ضميرُ الشَّأْنِ، تقديرُهُ: (وَجَدْتُهُ) والجُمْلةُ منَ المُبتَدأِ والحَبرِ في مَحَلِّ نصبِ مَفْعولِ ثانٍ لـ(وَجَدَ).

⁽١) البيت من البسيط، وهو منسوب لبعض الفزاريين في ديوان الحماسة (٢/ ١٨)، وشرح الشواهد للعيني (٢/ ٢٩)، والتصريح للأزهري (١/ ٣٧٥).

وإنْ قَدَّرْتَ لامَ ابْتِداءِ، فإنَّ الفعلَ يكونُ مُعَلَّقًا عن العملِ بلامِ الابْتِداءِ، والتَّقْديرُ: (وَجَدْتُ لَمَلَاكُ الشِّيمةِ الأَدَبُ)، ونقولُ في الإعرابِ: (وَجَدْتُ): (وَجَدَنُ) (وَجَدَ) فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ مَفْعوليْنِ، و(التَّاءُ) فاعلٌ، و(لَمِلَاكُ): (اللَّامُ) لامُ الابْتِداءِ، (مِلَاكُ) مُبتَدأٌ، و(الأَدَبُ) خبرُهُ، واللامُ عَلَقَتْ عَمَلَ (وَجَدَ)، فالجُمْلةُ كُلُها في محَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعوليْ (وَجَدَ).

لكِنْ أصحابُنا الكُوفِيُّونَ ذَوُو اليُسْرِ والسُّهولةِ قالوا: لا بأسَ أن تُلغَى ولو تَقَدَّمتْ، فيَجوزُ أَنْ تقولَ: (ظَنَنْتُ زَيدٌ قائمٌ)، ولا حاجة لإضهارِ لام ابْتِداءِ، أو إضهارِ ضميرِ الشَّأْنِ؛ لأنَّ المقصودَ نسبةُ الظنِّ إلى مَدْلولِ الخَبَرِ فقط، ولا حاجة أَنْ نُسَلِّطَهُ على الجُمْلةِ، ونقولُ: (ظَنَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(زَيدٌ) مُبتَدأٌ، و(قَائِمٌ) خبرُ المُبتَدأُ، وهذا أيسرُ وأسهلُ، وليس ببعيدٍ، كما لو سَألَكَ سائلٌ فقال: (أَظنَنْتُ زَيدًا قائمًا؟) فقلتَ: (ظَنَنْتُ).

وقولُهم هذا هو الرَّاجحُ عندنا، والقاعدةُ عندنا -كما سَبَقَ- أنَّ كُلَّ قولٍ أَسْهَلَ فهو أرجحُ؛ لأنَّه لا يحتاجُ إلى تَقْديرٍ، ولا إلى عَملِ.



- 414

وَالْتَزِم التَّعْلِيقَ قَبْلَ نَفْي (مَا)

٢١٣- وَ(إِنْ) وَ(لَا) لَامُ الْبِيدَاءِ أَوْ قَسَمْ

كَـذَا وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَـهُ انْحَـتَمْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «الْتَزِمِ» فعلُ أمرٍ.

و «التَّعْلِيقَ» مَفْعُولٌ به.

و «قَبْلَ » ظَرفٌ، وهو مُتعلِّقٌ بـ (الْتَزِم).

و «نَفْيِ» مُضافٌ إليه، و (نَفْيِ) مُضافٌ.

و «مَا» مُضافٌ إليه مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ جرِّ.

«وَإِنْ» (الواوُ) حرفُ عطفٍ، و(إِنْ) مَعْطوفةٌ على (مَا) يعني: (وَقَبْلَ نَفْيِ إِنْ).

و ﴿ وَلَا ﴾ يعني (وَقَبْلَ نَفْيِ لَا) وعلى هذا تَكونُ (إِنْ) مَعْطُوفةً على (مَا)، و (لَا) مَعْطُوفةً على (مَا).

و «لَامُ» مُبتَدأً.

و «ابْتِدَاءِ» مُضافٌ إليه.

و «قَسَمْ» مَعْطوفةٌ على (ابْتِدَاءٍ) يعني: (أَوْ لَامُ قَسَم).

و «كَذَا» أي: كَـ (مَا) وَ (إِنْ) و (لَا) أي: أَنَّ لَامَ الاَبْتِداءِ ولَامَ القَسَمِ يَجِبُ فيهما التَّعليقُ.

قولُهُ: «وَالاسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ انْحَتَمْ» (الاسْتِفْهَامُ) مُبتَدأٌ، و(ذَا) مُبتَدأٌ ثانٍ، و(لَهُ) جَارُّ وبَحْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(انْحَتَمْ)، وجملةُ (انْحَتَمْ) خبرُ الْمُبتَدأِ الثَّاني، والجُمْلةُ منَ الْمُبتَدأِ الثاني وخَبَرِهِ خَبرُ الْمُبتَدأِ الأَوَّلِ.

قولُهُ: «الْتَزِمِ التَّعْلِيقَ» فعلُ أمرٍ، وفي الإلغاءِ قال: (جَوِّزِ الإِلْغَاءَ)، وهذا هو الفرقُ الثَّاني بينَ التَّعليقِ والإلغاء، فبينَها فرقٌ في حدِّ ذاتِها، وبينَها فرقٌ في عَمَلِها، فالتَّعليقُ واجبٌ، والإلغاءُ جائزٌ.

والمعنى: التَزِمِ التَّعليقَ وهو إبطالُ العَمَلِ لفظًا لا مَحَلَّ -أي: فيها قبلَ (هَبْ وَتَعَلَّمْ) - قبلَ هذه الأمورِ، وهي: نَفْيُ (مَا) ونَفْيُ (إِنْ) ونَفْيُ (لَا) و(لَامُ الابْتِداءِ) و(لَامُ الاستِفْهامُ)، فالتَّعليقُ لازمٌ في سِتَّةِ مَواضِعَ، وهي:

المَوْضِعُ الأَوَّل: قبلَ نَفْيِ (مَا) يعني: إذا اتَّصَلَتْ (مَا) النَّافيةُ في جُزْأَيِ المُبتَداِ والحَبَرِ وَجَبَ التَّعليقُ، مثالُهُ: ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَتَوُلاَ مِ يَنطِقُونَ ﴾ [الانبياء:٦٥]، ف (عَلِمَ) فعلُ ماضٍ يَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ: المَفْعُولُ الأَوَّلُ هو المُبتَدأُ، والمَفْعُولُ الثَّاني هو الحَبَرُ، و(التاعُ) فاعلٌ، و(مَا) نافيةٌ، و(هؤلاء) اسمُ (مَا)؛ لأنَّها حِجَازيَّةٌ، وجملةُ ﴿ يَنطِقُونَ ﴾ خَبرُ (مَا)، ومعلومٌ أنَّ جملة: ﴿ مَا هَتَوُلاَ مِ يَنطِقُونَ ﴾ جملةٌ خَبرِيَّةٌ، لكنَّ العاملَ تَسَلَّطَ عليها مَحَلًا لا لَفْظًا، فنقولُ: جملةُ ﴿ مَا هَتُولاَ مِ يَنطِقُونَ ﴾ في الكنَّ العاملَ تَسَلَّطَ عليها مَحَلًا لا لَفْظًا، فنقولُ: جملةُ ﴿ مَا هَتُولاَ مِ يَنطِقُونَ ﴾ في الكنَّ العاملَ تَسَلَّطَ عليها مَكلًا لا لَفْظًا، فنقولُ: جملةُ ﴿ مَا هَتُولاَ مِ يَنطِقُونَ ﴾ في الكنَّ العاملَ تَسَلَّطَ عليها مَكلًا لا لَفْظًا، فنقولُ: جملةً أَنْ مَا هَتُولاَ مِ يَنطِقُونَ ﴾ في المَن سَدَّتُ مَسَدَّ مَفْعُولِيْ (عَلِمَ).

ومثلُه قولُهُ تعالى: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَمُمْ مِن تَجِيصٍ ﴾ [نصلت: ٤٨] لولا (مَا) لكانَ (طَّنُّوا لهم تَجِيصًا) لكِنْ جاءَتْ (مَا) و(ظَنَّ) تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أصلُهما الْمُبَدأُ والحَبَرُ، فنقولُ في إعرابِ: ﴿وَظَنُّواْ مَا لَمُمْ مِن تَجِيصٍ ﴾ (ظَنَّ) فعلٌ ماضٍ يَنْصِبُ جُزْأًي الْمُبَدَأِ والحَبَرِ، و(الواوُ) فاعلٌ، و(ما) نافيةٌ، (لهم) جَارُّ وتجُرُورٌ خبرٌ

مُقَدَّمٌ، و(مِن) حرف جرِّ زائدٌ إعرابًا، و(تجيصٍ) مُبتَدأٌ مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخِرِه مَنَعَ من ظُهورِها اشتغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ حَرْفِ الجَرِّ الزائدِ.

إِذَنْ: يجبُ التَّعليقُ هنا، فلو قال قائلٌ: لو قلتَ في الإعرابِ: (ما) نافيةٌ، و(لهم) جَارٌ وجَرْورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، مَفْعولُ (ظَنَّ) الأَوَّلُ، و(مِن) حرفُ جرِّ زائلٌ، و(جَيصٍ) مَفْعولُها النَّاني مَنْصوبٌ بها، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ مقدَّرةٌ على آخرِهَا مَنَعَ من ظهورِها اشتغالُ المَحلِّ بحركةِ حرفِ الجرِّ الزائدِ، نقولُ: لا؛ لأنَّ (ما) النَّافيةَ تَمْنَعُ تَسَلُّطَ ما قَبْلَها على ما بَعْدَها، فـ(مَا) النَّافيةُ حَجابٌ مَنِيعٌ، فلا يُمْكِنُ أَنْ يَعْمَلَ ما قبلَها فيها بَعْدَها؛ ولهذا نقولُ: منَ الفُروقِ بينَ التَّعليقِ فينَ الإَنْعاءِ وجودُ مانع يَمْنَعُ العَمَلَ.

وتقولُ: (ظَنَنْتُ مَا زَيدٌ قائمٌ) أي: (ظَنَنْتُ انتفاءَ قيامِ زيدٍ)، فنقولُ: (ظَنَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مَا) نافيةٌ، و(زيدٌ) مُبتَدأٌ، و(قَائِمٌ) خبرُهُ، إِلَّا على لُغةِ الحِجازِيِّينَ فنقولُ: (ظَنَنْتُ مَا زَيدٌ قائمًا).

المَوْضِع الثَّاني: قبلَ نَفْيِ (إِنْ) فـ(إِنِ) النَّافيةُ -لا الشَّرطيَّةُ-كذلك تُعَلَّقُ معَها هذه الأفعال، كقولِهِ تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ إِن لِيَثْتُمْ إِلَا قَلِيلا ﴾ [الإسراء:٥٢] أي: (وتَظُنُّونَ مِن الْمِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا) ومعلومٌ أنَّ (تَظُنُّونَ) مُتَصرِّفٌ من (ظَنَّ)، فهو يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، ولكنَّ هذا الفعلَ مُعَلَّقٌ؛ لدخولِ (إِنْ) على جُزْ أي الجُملةِ الخَبَريَّةِ.

وتقول: (ظَنَنْتُ إِنْ زَيدٌ قائمٌ) يعني: (ظَنَنْتُ مَا زَيدٌ قائمٌ).

المَوْضِعُ الثَّالِثُ: قبلَ نَفْيِ (لَا) فإذا جاءَ الفعلُ قبلَ (لَا) النَّافيةِ وَجَبَ التَّعليقُ، تقولُ: (عَلِمْتُ لَا زَيْدٌ قَائِمٌ ولَا عَمْرٌو) فـ(عَلِمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لَا)

نافيةٌ، و(زَيدٌ) مُبتَدأٌ، و(قَائِمٌ) خبرُ المُبتَدأِ، (وَلَا): (الواوُ) حرفُ عطفٍ، و(لَا) نافيةٌ، و(عَمْرُو) مُبتَدأٌ، والخَبَرُ مَحْدُوفٌ، والتَّقْديرُ: (وَلَا عمرُ و قَائِمٌ)، وإنْ شِئْتَ فَقُلْ: إنَّه مَعْطُوفٌ على (لَا زَيدٌ)، والجُمْلةُ منَ المُبتَدأِ والحَبَرِ في محَلِّ نَصْبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (ظَنَّ).

المَوضِعُ الرَّابِعُ: قبلَ لامِ الابْتِداءِ، يعني: إذا اقْترنَتِ الجُمْلةُ الْحَبَرَيَّةُ الواقعةُ في سياقِ هذه الأفعالِ بـ (لامِ الابْتِداءِ)، فإنَّ لامَ الابْتِداءِ تُوجِبُ تعليقَ الفعلِ.

مثالُ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اَشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنَ خَلَقٍ ﴾ [البقرة:١٠٢]، وفي الإعرابِ تقولُ: (عَلِمَ) فعلٌ ماضٍ، و(الواوُ) فاعلٌ، و(اللَّامُ) لامُ الابْتِداءِ، و(مَنِ) اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في محلِّ رفع مُبتَداً، و(اشْتَرَاهُ) فعلٌ، ومَفْعولٌ به، والفاعلُ مُستتِرٌ، والجُمْلةُ صلةُ المَوْصولِ، لا محلَّ لها من الإعرابِ، و(مَا) نافيةٌ، و(لَهُ) خبرٌ مُقدَّمٌ، و(مِنْ) حَرْفُ جَرِّ، والجُمْلةُ من المُبتَداأِ والحَبَرِ خبرُ (مَنْ)، والجُمْلةُ مِن (مَنْ) وخبرِها في محلِّ نصبِ سَدَّتْ مَسَدَّ مَسَدَّ مَفْعوليْ (عَلِمَ).

وتَقول: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنطلِقٌ) ولا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (عَلِمْتُ لَزَيْدًا مُنْطَلِقًا)، فـ(عَلِمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(اللَّامُ) لامُ الابْتِداءِ، و(زيدٌ) مُبتَدأٌ، و(مُنْطَلِقٌ) خبرُهُ، والجُمْلةُ في مَحَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعولِيْ (عَلِمَ).

المَوْضِعُ الخَامِسُ: قبلَ لامِ القَسَمِ، فقولُه: (أَوْ قَسَمْ) يعني: لامَ القَسَمِ، فإذا وُجِدَتْ هذه الأفعالُ قبلَ لامِ القَسَمِ، مثلُ أَنْ تَقولَ: (عَلِمْتُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا وَجِدَتْ هذه الأفعالُ قبلَ لامِ القَسَمِ، مثلُ أَنْ تَقولَ: (عَلِمْتُ لَأَفْعَلَنَّ كَذَا)، ف(اللَّامُ) هنا ليسَتْ لامَ الانْتِداء؛ لأنَّها لم تَدخُلْ على مُبتَداأٍ، ولكنَّها دخلَتْ على جملةٍ فعليَّةٍ، فهي لامٌ مُوطِّئةٌ للقَسَمِ، و(أَفْعَلَنَّ) فعلٌ مُضارعٌ مَبْنِيٌّ دخلَتْ على جملةٍ فعليَّةٍ، فهي لامٌ مُوطِّئةٌ للقَسَمِ، و(أَفْعَلَنَّ) فعلٌ مُضارعٌ مَبْنِيًّ

على الفتحِ في مَحَلِّ رفعٍ لاتِّصالِه بنُونِ التَّوكيدِ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ يقولُ:

وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرِيَا مِنْ نُونِ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ ومِنْ وَاجْمُلةُ الفِعْليَّةُ كُلُها في مَحَلِّ نصبٍ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعوليْ (عَلِمَ). ومن ذلك -أيضًا- قولُ الشَّاعرِ:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَ مَنِيَّتِي إِنَّ المَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا(١)

الشَّاهدُ قولُه: (لَتَأْتِيَنَّ)؛ ولهذا لا يُمْكِنُ أَنْ نقولَ: إِنَّ جَملةَ (تَأْتِيَنَّ) في مَحَلِّ نصبٍ على أَنَّها مَفْعولٌ، وأَنَّ الفعلَ سُلِّطَ عليها، بل نقولُ: الجُمْلةُ من الفعلِ والفاعلِ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعولَيْ (عَلِمَ)؛ لأَنَّك لو قلتَ: إِنَّ الجُمْلةَ في محلِّ نَصبٍ احْتَجْتَ إلى المَفْعولِ الثَّاني، ولكِنْ لا نحتاجُ إليه؛ لأَنَّ العملَ الآنَ عُلِّقَ.

المُوْضِعُ السَّادِسُ: قبلَ الاستفهامِ، يعني إذا وقعتِ الجُمْلةُ الَّتي بعد هذه الأفعالِ استفهامًا فإضًا تُعَلَّقُ، فإذا أتى اسمُ استفهامٍ أو حرفُ استفهامٍ (٢) بعدَ هذه الأفعالِ فإنَّهُ يُعَلِّقُهَا عن العملِ.

تقولُ: (عَلِمْتُ أَيْنَ زِيدٌ) يعني: (عَلِمْتُ نِسْبَةَ مَكَانِهِ)؛ ولهذا لو قلتَ: (عَلِمْتُ أَيْنَ زِيدٌ) معناها بدون استفهام: (عَلِمْتُ مَكَانَ زِيدٍ)، فـ(عَلِمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أَيْنَ) اسمُ استفهام، وهي خبرُ المُبتَدأِ مُقَدَّمٌ، و(زَيدٌ) مُبتَدأٌ مُؤخَّرٌ، والجُمْلةُ في مَكلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسدَّ مَفْعوليْ (عَلِمَ).

⁽١) البيت من الكامل، وهو لِلَبِيد بن رَبِيعةَ في الكتاب (٣/ ١٠٩)، وخزانة الأدب (٩/ ١٦١).

⁽٢) وهناك صورة ثالثة غير اسم الاستفهام وأداة الاستفهام وهي أن يكون أحد المفعولين مضافًا إلى اسم استفهام نحو: (علِمتُ غلامُ أيَّهم أبوك). انظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٠٠).

وتقولُ مثلًا: (عَلِمْتُ أَيْنَ يكونُ زَيدٌ) فـ(عَلِمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أَيْنَ) ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في محَلِّ نصبٍ، ولا نقولُ: هو المَفْعولُ الأوَّلُ؛ لأَنَّه اسمُ استفهام، والاستفهامُ له الصَّدارةُ، وإذا كان له الصَّدارةُ فلا يُمكِنُ أن يَعْمَلَ فيه ما قبلَهُ؛ لأَنَّه لو عَمِلَ فيه لكانتِ الصدارةُ للعاملِ، فإذا جاءَ اسمُ استفهام وجَبَ أَنْ يُعلِّقُ هذه الأفعالَ عن العملِ، فـ(أَيْنَ) -وهو ظرفٌ - خَبَرُ (يكونُ) مُقَدَّمُ، و(زَيدٌ) اسمُها مُؤَخَّرٌ، وجملةُ (يَكونُ) واسمُها وخَبرُها في محَلِّ نصبِ سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (عَلِمَ).

ومثلُها قولُك: (هل تَعْلَمُ متى يَأْتِي زَيدٌ؟) فـ(تَعْلَمُ) فعلٌ مُضارعٌ، و(مَتَى) اسمُ استفهام مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ على أنَّه ظرفُ زَمانٍ، و(يَأْتِي) فِعـلٌ، و(زَيدٌ) فاعلٌ، وجملةُ (يَأْتِي زَيدٌ) في مَحَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفْعُولَيْ (تَعْلَمُ).

وكذلك لو قلت: (عَلِمْتُ أَزَيْدٌ عندَكَ أَمْ عمرُو؟) فنقول: الهَمْزةُ للاستفهام، و(زَيْدٌ) مُبتَدأٌ، و(عندَك) ظَرفٌ، خبرٌ، و(أَمْ) حَرفُ عطفٍ، و(عمرٌو) مَعْطوفٌ على (زَيْدٌ)، والجُمْلةُ الَّتي دَخَلَت عليها همزةُ الاستفهام في محَلِّ نصبٍ، سَدَّتْ مَسَدَّ مَفعوليْ (عَلِمَ)، ومثالُ ذلك أَنْ تَقولَ: (عَلِمْتُ أَفَهِمَ الطَّلَبَةُ أَم لم يَفْهَمُوا؟) نقولُ: (الهَمْزةُ) للاستفهام، و(فهِمَ) فعلٌ، و(الطَّلبةُ) فاعلٌ، والجُمْلةُ في محَلِّ نصبٍ، سَدَّت مَسَدَّ مَفعوليْ (عَلِمَ).

٢١٤- لِعِلْمِ عِرْفَانٍ وَظَنِّ ثُهَمَهُ تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدِ مُلْتَزَمَهُ الْعَرْمَهُ الْعَرْمَهُ السَّرَّحُ الشَّرَحُ الشَّحُ الشَّرَحُ الشَّرَحُ الشَّرَحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَحِ السَّرَحُ السَاسِمِ السَّرَحُ السَّلَمُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَاسِمُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَاسِمُ السَّرَحُ السَّرَحُ الْعَلَمُ السَاسِمُ السَلَمُ السَاسِمُ السَّرَحُ السَاسِمُ السَاسِيّعِ السَلَمُ السَاسِمُ السَاسِمِ السَاسِمُ السَاسِمُ السَاسِمُ السَاسِ

قولُهُ: «لِعِلْمِ عِرْفَانٍ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ لـ (تَعْدِيَةٌ).

و «تَعْدِيَةٌ » مُبتَدأٌ، وهو نَكِرةٌ، وسَوَّغَ الابْتِداءَ بها وهي نَكِرةٌ تَأْخيرُها.

قولُهُ: «لِعِلْمِ عِرْفَانٍ... تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ» يعني: العِلْمُ الَّذي بمعنى المَعْرفةِ يَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا، فيُلْتَزَمُ أَنْ يَتعدَّى لواحدٍ لا لاثنيْن، بخلافِ العِلْمِ الَّذي بمعنى الظَّنِّ كَمَا سَبَق، مثالُ ذلك: تقولُ: (عَلِمْتُ زيدًا) بمعنى: عَرَفْتُهُ، و(عَلِمْتُ النَّحْوَ) أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَاللّهُ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمّهَا يَكُمُ لاتَعْلَمُونَ النَّحْوَ) أي: عَرَفْتُهُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَاللّهَ أَخْرَجَكُم مِّنْ بُطُونِ أُمّها يَكُمُ لاتَعْلَمُونَ النَّعُونَ النَّعْدَى النَّهُ وَمَنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَاللّه اللهِ مَنْصِبْ إلَّا مَفْعولًا واحدًا، تقولُ: ﴿ وَاللّهُ اللهِ تَنْصِبْ إلَّا مَفْعولًا واحدًا، تقولُ: ﴿ وَاللّهُ فَافِيّةٌ، و ﴿ مَلْمُونَ ﴾ : فعلُ مضارعٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ثُبوتُ النُّونِ، و(الواوُ) فاعلٌ، و ﴿ شَيْنَا ﴾ : مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نَصْبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ.

وتكونُ (عَلِمَ) لازمةً إذا كانت بمعنى (صَارَ أَعْلَمَ) تقولُ: (عَلِمَ زَيدٌ) أي: صَارَ أَعْلَمَ، والأَعْلَمُ: مُنْشَقُّ الشَّفَةِ العُلْيَا، بعضُ النَّاسِ -عافانا اللهُ وإيَّاكم-تكونُ شَفَتُهُ العُلْيا مُنْشَقَّةً، ويُسَمَّى هذا أَعْلَمَ، وبهذا تَبَيَّنَ أَنَّ (عَلِمَ) إذا كانتُ بمعنى (الظَّنِّ) أو بمعنى (اليَقينِ) فإنَّها تنصِبُ مَفعولَيْنِ أَصْلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ، وإذا كانت بمعنى (العِرْفانِ) فإنَّها تنصِبُ مَفعولًا واحدًا، وإذا كانت بمعنى الصِّفةِ -أي: بمعنى صار أَعْلَمَ - فهي لازمةٌ.

المُهِمُّ من كلام ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ عرَفْنا أنَّ العِلْمَ يأتي بمعنَى المعرفةِ، وهو كذلك، لكنَّ المعرفة تختصُّ بالمَحْسوساتِ، وتكونُ بعدَ التِباسِ، وتَصْلُحُ للظنِّ واليَقينِ؛ ولهذا قال العلماءُ في العَقيدةِ: (لا يَجوزُ أن يُوصَفُ اللهُ بأنَّهُ عارفٌ، ويَجوزُ أن يُوصَفُ اللهُ بأنَّهُ عارفٌ، ويَجوزُ أن يُوصَفَ اللهُ بأنَّهُ عارفٌ، ويَجوزُ أن يُوصَفَ بأنَّه عَالِمٌ) وذلك للفُروقِ الثلاثةِ التي ذَكَرْنَاهَا.

فإِنْ قال قائلٌ: كيف تقولُ: لا يجوزُ أن يُوصَفَ اللهُ تعالى بأنَّهُ عارفٌ مع أنَّ رسولَ اللهِ عَلَيْهِ قال في الحديثِ الصَّحيحِ: «تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِفْكَ فِي الشِّدَةِ» (١٠)؟

فالجوابُ: أنَّ المعرفةَ هنا بمعنى العِنايةِ، يعني: يَعْتَنِ بك؛ وذلك لأنَّها للهُ كانت المعرفةَ الَّتي بمعنى العِلْمِ لكانَ اللهُ يعلمُهُ سواءٌ تَعَرَّفَ إليه أم لم يَتَعَرَّفْ.

قولُهُ: «وَظَنِّ تُهَمَهُ * تَعْدِيَةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزَمَهُ» يعني: وكذلك (ظَنَّ الَّتِي بمعنى (اتَّهَمَ) يُلْتَزَمُ أَن تَتَعَدَّى لواحدٍ لا لاثنَيْنِ، تقولُ مثلًا: (ظَنَنْتُ زَيْدًا) أي: اتَّهَمْتُهُ، وليس المعنى: (ظَنَنْتُه قَائِمًا، أو قاعدًا، أو عَالِمًا، أو جاهلًا)، بل (ظَنَنْتُهُ أي: (اتَّهَمْتُهُ) منَ (التُهمَةِ)، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿وَمَاهُوعَلَ ٱلْغَيْبِ بِضَنِينِ﴾ [التكوير: ٢٤] على القراءة بالظَّاء: (بظَنِينٍ) أي: بمُتَهمٍ، يعني: النَّبِيَ عَيْكَةٍ، فهذه بمعنى التُهمَة، فلا تَنْصِبُ إلَّا مَفْعولًا واحدًا.

أما (ضَنَّ بالمالِ) فليست من هذا البابِ، فهي لازمةٌ، فهي بالضادِ أختِ الصَّادِ، فـ(ضَنَّ به) أي: بَخِلَ به، فعلى هذا (ظَنَّ) تكونُ لليَقِينِ والرُّجْحانِ، كما تَقَدَّمَ، وتكونُ بمعنَى (التُّهَمَةِ).

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، برقم (١/ ٣٠٧).

فإذا كانَتْ لليَقينِ والرُّجْحَانِ فإنَّهَا تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، وإذا كانت للتُّهَمَةِ فإنَّها تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا.

و (ظَنَّ) تَأْتِي لليَقينِ كثيرًا، كقولِهِ تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة:٤٦]، وقولِهِ: ﴿وَظُنُّواْ أَن لَامَلْجَا مِن ٱللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾ [التوبة:١١٨]، وأمثلتُها كثيرةٌ.

لكِنْ لماذا نصَّ على (عَلِمَ) و(ظَنَّ) مع أنَّ أفعالَ البابِ كُلَّها قد تَتَعدَّى لواحدٍ فقط بحَسَبِ مَعانِيها.

الجوابُ: نصَّ على ذلك لأنَّ (عَلِمَ) و(ظَنَّ) هما أصلُ هذه الأفعالِ؛ إِذْ إِنَّ (عَلِمَ) لليَقينِ، و(ظَنَّ) للرُّجْحانِ، وأفعالُ هذا البابِ ما عدا أفعالَ التَّصْييرِ تدورُ على الظَّنِّ وعلى الرُّجحانِ، وإلَّا فغيرُها مِن أفعالِ البابِ -أيضًا- يُسْتَعْمَلُ مُتعدِّيًا لواحدٍ بحَسَبِ المعنى الَّذي جاء به، تقولُ مثلًا: (حَسِبَ زيدٌ المالَ) يعني: عَدَّهُ، وتقولُ: (وَجَدْتُ الضَّالَةَ) يعني: لَقِيتُها، فهي هنا تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا.

وتقولُ: (وَجَدَ زَيدٌ على فلانٍ) يعني: (حَقَدَ عليه) أو (غَضِبَ عليه) أو (خَضِبَ عليه) أو (حَزِنَ عليه).

المهمُّ: أنَّ جَمِيعَ أفعالِ البابِ قد تُسْتَعْمَلُ مُتعدِّيةً لواحدٍ أو تُسْتَعْمَلُ لازمةً، ولكنَّ المؤلفَ ذَكرَ هذا لأنَّ (عَلِمَ) و(ظَنَّ) هما الأصلُ في أفعالِ القلوبِ، فـ(عَلِمَ) لليقينِ، و(ظَنَّ) للرُّجحانِ.

وبهذا نَعرِفُ أَنَّ (عَلِمَ) تَأْتِي بمعنى (عَرَفَ) فلا تَنْصِبُ إلَّا مَفْعولًا واحدًا، وأنَّ (ظَنَّ) تأتي بمعنى (اتَّهَمَ) فلا تَنْصِبُ إلَّا مَفْعولًا واحدًا.

٢١٥ - وَلِـ (رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ (عَلِمَ) طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ مِـ نْ قَبْلُ انْتَمَى الشَّرحُ

قُولُهُ: ﴿وَلِـ(رَأَى) الرُّؤْيَا انْمِ مَا لِـ(عَلِـمَا)﴾ لِـ(رَأَى الرُّؤْيَا) مُتعلِّقٌ بقولِهِ: (انْمِ) أي: انْسُبْ، و(لِـعَلِـمَا) مُتعلِّقٌ بـ(انْتَمَى) و(طَالِبَ مَفْعُولَيْنِ) حالٌ مِنْ (عَلِمَ)، والألفُ في (عَلِـمَا) لإطْلاقِ الرَّويِّ.

وقولُهُ: «مِنْ قَبْلُ انْتَمَى» أي: انْتَسَبَ من قَبْلُ؛ لأَنَّه ذَكَرَ عِلْمَ العِرْفانِ، و(عَلِمَ) الَّتِي بمعنَى (عَرَفَ) لا تَنْصِبُ إلَّا مَفْعولًا واحدًا، فاحتاجَ أَنْ يُقَيِّدَها بقولِهِ: (مِنْ قَبْلُ) أي: العِلمُ الَّذي بمعنَى الظَّنِّ أو بمعنَى اليَقينِ، فهذه تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ. والمعنى: انْم لـ(رَأَى) الرُّؤيا ما انْتَمَى لـ(عَلِمَ). إِذَنْ: (لِعَلِمَ) مُتعلِّقٌ بـ(انْتَمَى).

فإذا قال قائلٌ: هل يجوزُ الفصلُ بينَ الاسم المَوْصولِ وصلتِهِ؟ قُلنا: نعم، يَجوزُ؛ لأنَّ هذا ليسَ بأجنبيِّ؛ إِذْ إِنَّ (لِعَلِمَ) مَفْعولُ (انْتَمَى) الَّذي هو صِلةُ المَوصولِ، والفصلُ بينَ المَوْصولِ وصلتِهِ بغيرِ أجنبيِّ جائزٌ، لكنَّ الفصلَ بينَ المَوْصولِ وصلتِهِ بغيرِ أجنبيٍّ جائزٌ، لكنَّ الفصلَ بينَ المَوْصولِ وصلتِهِ بأجنبيٍّ هذا لا يجوزُ إلَّا نادرًا، ومنه قولُ الشَّاعرِ للذِّئبِ الذي رافقَهُ في سفرهِ:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَـخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِئْبُ يَصْطَحِبَانِ(١)

⁽۱) البيت من الطويل، وهو للفرزدق، انظر الكامل في اللغة والأدب للمبرد (۹۸/۱)، وخزانة الأدب للبغدادي (۳/ ۱۱۱).

فهو لمَّا قدَّم عَشَاءَهُ جعَلَ يُخاطِبُ هذا الذئبَ بها سَبَقَ، فالأجنبيُّ (يا ذَئْبُ) والمعروفُ أن يُقَالَ: (نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَصْطَحِبَانِ يَا ذِئْبُ)، لكِنْ لعلَّ الَّذي حَمَلَهُ على ذلك الضَّرورةُ.

قولُهُ: «رَأَى الرُّؤْيَا» يعنى: رأى الَّتي منَ الرُّؤيا في المَنامِ، يقالُ لها: رُؤْيَا، بالأَلفِ، والتي في اليَقَظةِ يُقَالَ لها: (رُؤْيةٌ) بالتَّاءِ.

وقولُهُ: «مِنْ قَبْلُ» أي: مِن قَبل (عَلِمَ) الَّتي للعِرفانِ، والمرادُ (عَلِمَ) الأُولى الَّتي تَنْصِبُ مَفْعوليْنِ.

ف(رَأَى) الَّتي منَ الرُّؤيا تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، والرُّؤيا هي ما يراهُ الإنسانُ في منامهِ، وهي ثلاثةُ أقسام:

رُؤْيـا حَقِّ منَ اللهِ، وحُلُمٌ منَ الشَّيْطـانِ، وحديثُ نَفـس، حيث يكـونُ الإنسانُ دائمًا مَشْغولَ البالِ في شيءٍ، ثم يَجِدُهُ في مَنامِهِ، فمِن كَثْرةِ ذِكْرِهِ يَحْلُمُ به في المَنام.

فالرُّؤيا من اللهِ، والحُمُّمُ منَ الشَّيْطانِ، وحديثُ النَّفسِ منَ الواقعِ، ولكنَّ النَّفسِ منَ الواقعِ، ولكنَّ النَّبِيَّ ﷺ أخبَرَنا بأنَّنا إذا رأينا ما نَكْرَهُ ألَّا نُخْبِرَ به أحدًا، وأَنْ نَستعِيذَ باللهِ منَ شَرِّ الشَّيطانِ، وأنَّنا بالتزام ذلك لا يَضُرُّنا ما رَأَيْناهُ.

وهذه الطَّريقُ إذا سَلَكَها الإنسانُ استراحَ واستفادَ فائدةً عظيمةً، وإلَّا فكثيرًا ما يَرَى الإنسانُ في مَنامِهِ أشياءَ تُزْعِجُهُ في نفسِهِ أو في صَاحِبِهِ أو في مُجتمعِه، ولكنَّ الطريقَ إلى الفكاكِ منها هو أنَّ الإنسانَ يَتَعَوَّذُ باللهِ من شرِّها ومن شرِّ الشيطانِ، ولا يُخْبرُ بها أحدًا.

اللهِمُّ: أنَّ (رَأَى) الحُلُميَّةَ تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، مثالُ ذلك قولُهُ تعالى في سورةِ يوسفَ: ﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَثَأَبَتِ إِنِّ رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَكُو كُبًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْنُهُمْ لِي سَنْجِدِينَ ﴾ [يوسف:٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ يَنْجِدِينَ ﴾ [يوسف:٤]، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عَجَافُ ﴾ [يوسف:٤٤]، ف(رَأَى) الرُّؤْيَا تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ.

ومثالُه أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّجْنَ فَتَيَانِ ۚ قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّ آرَىنِيَ أَعْصِرُ خَمْرًا ۗ وَقَالَ ٱلْآخِرُ إِنِي آرَدِنِي آَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبُرُا تَأْكُلُ ٱلطَّلِيرُ مِنْهُ ﴾ [يوسف:٣٦]، فالرُّؤيا هنا مَناميَّةٌ، فـ(الياءُ) في (أَرَانِي) مَفْعولُها الأَوَّلُ، وجملةُ (أَحْمِلُ) مَفْعولُها الثاني.

وكذلك ﴿أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ الياءُ مَفْعُولُهَا الأَوَّلُ، و(أَعْصِرُ) مَفْعُولُهَا الثاني.

ومن ذلك أيضًا قولُ الشَّاعرِ:

أَبُ و حَنَشٍ يُورِّقُني، وَطَلْقٌ وَعَدَّالٌ، وَآوِنَدَة أَثَدَالًا أَرَاهُمُ مُ دُفْقَتِي حَتَّى إِذَا مَا تَجَافَى اللَّيْلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالًا إِذَا أَنَا كَالَّذِي يَحْرِي لِورْدٍ إِلَى آلٍ فَلَمْ يُدْرِكْ بِلَالًا اللَّالَا الْأَلْدُ لُو اللَّالُةُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللْمُولِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللِّهُ اللللللْ

يقول: بالليلِ أَحْلُمُ بهم وأستانسُ، وأقولُ: الحَمْدُ للهِ الَّذي رَدَّ عَلَيَّ رَبْعِي، ولكِنْ إذا انْطَوَى الليلُ وانخَزَلَ إذا أنا كالَّذي يَجْرِي لِوِرْدٍ إلى آلٍ، (الآلُ) السَّرابُ، فلم يُدْرِك بِلَالًا.

⁽١) البيت من الوافر، وهو لابن أحمر، انظر الكتاب (٢/ ٢٧٠)، ولسان العرب (حنش).

الشَّاهدُ قولُه: (أَرَاهُمْ رُفْقَتِي) فهنا نَصَبَ مَفْعولَيْنِ بـ(رَأَى) الحُلُميَّةِ الَّتي هيَ المَنَامُ.

وتقولُ: (رَأَيْتُ فِي المَنَامِ رِجلًا يَأْكُلُ تَمْرًا) هذه أيضًا حُلُميَّةٌ، إِذَنْ: تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ، أَحَدُهما المُبتَدأُ والآخَرُ الحَبَرُ؛ لأنَّه أَحالَنا على المَفْعُولَيْنِ اللَّذَيْنِ تَنْصِبُهما (عَلِمَ) اليَقِينيَّةُ والظَّنِيةُ.



٢١٦- وَلَا تُصِرِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلَا» (لَا) ناهيةٌ؛ ولهذا جُزِمَ الفعلُ بعدَها، وعَلامةُ الجزمِ السُّكونُ، وأصلُ (تُجِزْ) (تُجِيزُ) فَحُذِفَتِ الياءُ؛ لالتقاءِ السَّاكنَيْنِ، والقاعدةُ فيها إذا التقَى ساكنانِ ما أشارَ إليه بعضُهم حيثُ قال:

إِنْ سَاكِنَانِ التَقَيَا اكْسِرْ مَا سَبَقْ وَإِنْ يَكُنْ لِينًا فَحَذْفُهُ اسْتَحَقّ (١) فالياءُ حرفُ لِينِ سَاكِنُ، والزَّايُ ساكنةٌ، فتُحْذَفُ الياءُ.

و «سُقُوطَ» مَفْعولُ (تُجِزْ).

و «مَفْعُولَيْنِ» مُضافٌ إليه.

و «مَفْعُولِ» مَعْطوفٌ عليه.

يقولُ رَحَمُهُ اللّهُ: لا تُجِزْ حَذْفَ المَفْعولِ الواحدِ، أو المَفعولَيْنِ في باب (ظَنَّ) وأخواتِها إِلَّا بدليلٍ، وهذا الحكمُ في الحقيقةِ فَردٌ من أفرادِ القاعدةِ العامَّةِ، وهي: (حَذْفُ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ)، فإذا دَلَّ الدليلُ على الحذفِ جازَ، وإن لم يُوجَدْ فلا تُجِزْهُ، و(لَا) هنا ناهيةٌ؛ ولهذا جَزَمَتِ الفعل، والأصلُ في النَّهْيِ التَّحريمُ، إذَنْ: يَحْرُمُ إسقاطُ مَفْعولٍ أو مَفعولَيْنِ بدُونِ دليلٍ، ولكِنْ هل هذا يَحْرُمُ شرعًا أو يَحْرُمُ لغةً؟

⁽١) البيت لابن مالك، انظر مقدمة حاشية الصبان على شرح الأشموني (١/ ٢٠١).

الجوابُ: يَحْرُمُ لُغةً طبعًا، إِذَنْ: مَمْنوعٌ لغةً أن تُسْقِطَ مَفْعولًا أو مَفعولَيْنِ هنا إلَّا بدليل.

فلو قُلْتَ: (ظَنَنْتُ الطَّالَبَ فَاهِمًا)؛ فـ(الطَّالِبَ) مَفْعولٌ أَوَّلُ، و(فَاهِمًا) مَفْعولٌ ثانٍ، لو قال قائلٌ: (ظَنَنْتُ الطَّالَبَ) فلا يَصِحُّ، لأننا لا نَدري: ماذا ظننتَهُ؟ وكذلك لـو قـال: (ظَنَنْتُ فَاهِمًا) بسُقوطِ المَفْعولِ الأوَّلِ، فلا يَصِحُّ أيضًا؛ لأنَّنا لا نَعْرفُ مَن الَّذي ظَنَنْتُهُ فَاهِمًا؟

لكِنْ لو قيلَ لك: (ماذا ظَنَنْتَ الطَّالبَ؟) فقلتَ: (ظَنَنْتُ فاهمًا) فهنا يَصِحُّ، فهنا حَذَفْنا المَفْعولَ الأولَ؛ لأنَّه دلَّ عليه الاستفهامُ.

وتقول: (مَن الَّذي ظَنَنْتُهُ فَاهِمًا؟) فتقول: (ظَنَنْتُ الطالبَ) أي: (ظَنَنْتُ الطَّالبَ فَاهِمًا). الطَّالبَ فَاهِمًا).

إذا قال لك قَائِلٌ: (مَنْ ظَنَنْتَهُ قَائِمًا؟) فقلتَ: (ظَنَنْتُ زَيدًا) فالَّذي حُذِفَ هُو المَفْعُولُ الثَّانِ، وهو (قَائِمًا) وإذا قيلَ لكَ: (ماذا تَظُنُّ زَيدًا؟) فقلتَ: (أَظُنُّ قَائِمًا). قائمًا) يعني: (أَظُنُّ زَيدًا قائمًا).

ومثالُ حَذْفِ المَفْعُولَيْنِ جَمِيعًا لو قال لك قائلٌ: (أَتَظُنُّ زيدًا قائمًا؟) فقلتَ: (أَظُنُّ) يعني: (أَظُنُّ زَيدًا قائمًا).

ومثالُ حذفِ المَفْعولَيْن -أيضًا- قولُ الشَّاعر:

بِأَيِّ كِتَابٍ أَمْ بِأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ وَتَحْسَبُ(١)

⁽١) البيت من الطويل، وهو للكميت بن زيد، انظر خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٦٠).

قولُه: (تَرَى حُبَّهُمْ عَارًا عَلَيَّ) استكمَلَ(تَرَى) المَفعولَيْنِ، فـ(حُبَّ) هو المَفْعولُ الأَوَّلُ، و(عارًا) هو المَفْعولُ الثاني.

وقولُه: (تَحْسَبُ) أي: (تَحْسَبُ حُبَّهُمْ عَارًا) بحذفِ المَفْعوليْنِ.

ومن ذلك قولُ الشَّاعِرِ:

وَلَقَد نَزَلْتِ فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ السَّمُحِبِّ الأَكْرَمِ (١)

أي: (فَلَا تَظُنِّي غَيْرَهُ وَاقِعًا) فالمَفْعولُ الأَوَّلُ هو (غَيْرَهُ)، والمَفْعولُ الثَّاني مَحْذوفٌ.

وقال بعضُ النَّحْوِيِّينَ: يجوزُ أَن يُحْذَفَ المَفْعولانِ بدونِ دليلٍ، فتقول مثلاً: (ظَنَنْتُ) لَمِن سألَكَ: تُقابلُ شَخْصًا؟ فيَصِيرُ هنا المقصودُ الإخبارَ عمَّا في ضَميرِكَ بقطع النَّظَرِ عن نِسْبةِ الظنِّ لِمَنْ؟ فه (ظَنَنْتُ) يعني: وقَعَ في قلبي ظَنَّ، ولكنَّ هذا في الواقع ليسَ من هذا البابِ؛ لأنَّ الَّذينَ أجازوهُ اشْتَبه عليهم الأمرُ؛ لأنَّ هذا البابَ فيه نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، فقولُك: (ظَنَنْتُ الطَّالبَ فَاهِمًا) فهذا نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ، أمَّا (ظَنَنْتُ الطَّالبَ فَاهِمًا) فهذا البابِ، فالصَّوابُ ما مَشَى عليه المُؤلِّفُ، وهو أنَّه ممنوعٌ منعًا باتًا أَن يُحْذَفَ أحدُ المَفْعوليْنِ أو المَفْعولانِ معًا إلَّا بوُجودِ دليلٍ، هذا إذا قُصِدَ النسبةُ إلى شيءٍ، أمَّا إذا قُصِدَ أو المَفْعولانِ معًا إلَّا بوُجودِ دليلٍ، هذا إذا قُصِدَ النسبةُ إلى شيءٍ، أمَّا إذا قُصِدَ فلا يَتَطَلَّب مَفْعولاً في الحقيقةِ.

⁽۱) البيت من الكامل، وهو لعنترة بن شداد العبسي، انظر أدب الكاتب (ص:٦١٣)، وخزانة الأدب (٩/ ١٣٦).

أو مثلًا تقول: (عَلِمْتُ) بمعنى: (صِرْتُ ذَا عِلْم) لا تحتاج إلى مَفعولَيْنِ، لكِنْ فِي الحالِ الَّتي يُقْصَدُ بها نسبةُ شيءٍ إلى شيءٍ فلاَّبُدَّ من وُجودِ المَفعولَيْنِ، ولا يُحْذَفُ واحدٌ منهما إلَّا بدليلِ.

والخلاصةُ: أنَّه يجوزُ حَذْفُ أحدِ المَفْعولَيْنِ، أو حَذْفُ المَفْعولَيْنِ معًا، كُلُّ ذلك بعدَ وُجودِ الدَّليلِ، فإنْ لم يُوجَدْ دليلٌ فإنَّه لا يجوزُ الحذفُ؛ لأنَّه إذا حُذِفَ بدونِ دليلٍ حَصَلَ في الكلامِ الْتِبَاسُ، ولم يُفِدِ الفائدةَ المَطْلوبةَ.



٢١٧ - وَكَ (تَظُنُّ) اجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَهُ يَنْفَصِلِ
 ٢١٨ - بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُـحْتَمَلْ

الشَّرحُ

قُولُهُ: «كَ تَظُنُّ» المَفْعُولُ الثَّاني لـ(اجْعَلْ) مُقَدَّمًا.

و «تَقُولُ» المَفْعولُ الأوَّلُ، وتقديرُ الكلامِ: (اجْعَلْ (تَقُولُ) كَ تَظُنُّ).

قولُهُ: «إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ» هذه جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ فيها (وَلِيَ)، وأمَّا جوابُ الشَّرطِ فقيلَ: إنَّه لا حاجةَ للجوابِ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وقيلَ: إنَّ الجوابَ مَحْذُوفٌ، دَلَّ عليه ما قبلَهُ، يعني: (إِنْ وَلِيَ مُسْتَفْهَمًا بِهِ فَاجْعَلْهُ كَتَقُولُ).

قولُهُ: «كَ تَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ» أصلُ مادَّةِ (تَقُولُ) أَنَهَا لا تَنْصِبُ، وإنَّما يَأْتِي مَقولُها جَلةً؛ ولهذا تُكْسَرُ همزةُ (إِنَّ) بعدَها، كما قال تعالى: ﴿قَالَ إِنِي عَبْدُ اللَّهِ ﴾ [مريم: ٣٠] هذا الأصلُ، وتقولُ: (قُلْتُ: زيدٌ قَائِمٌ) ولا تَقُل: (قُلْتُ: زيدًا قَائمًا) فما دامَ المرادُ بها القولَ فإنَّها لا تَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، بل تَنْصِبُ الجُملةَ على أنَّها مَقولُ القولِ.

لكِنْ قد تَأْتِي بمعنى (الظَّنِّ) فإذا جاءت بمعنى (الظَّنِّ) عَمِلَتْ عملَ (ظَنَّ) كما قال المُؤلِّفُ: (وكَ تَظُنُّ اجْعَلْ تَقُولُ) ولكِنْ هذا بشُروطٍ.

أُولًا: هل (تقولُ) فعلٌ ماضٍ أو مُضارعٌ؟ الجوابُ: فعلٌ مُضارعٌ.

ثانيًا: هل هو مُضارعٌ للمُتكلِّم أو المُخاطَبِ أو الغَائِبِ؟

الجوابُ: للمُخاطَبِ، وإن كانت تَصْلُحُ للمُؤنَّثةِ الغائبةِ، كما تقول: (هندُّ تقولُ)، لكِنْ ليسَ هذا هو المرادَ، بل المرادُ للمُخاطَبِ.

وهل هي للمُفْردِ أو للمُنَنَّى أو للجَمعِ؟ الجواب: هي للمُفردِ، لكنَّ الإفرادَ ليس مُعتبرًا، وكذلك التَّثنيةُ والجَمْعُ.

ثَالثًا: نَجِدُ أَنَّ الفعلَ وقَعَ بعدَ استِفْهامٍ.

رابعًا: نَجِدُ عَدَمَ وُجودِ فاصلِ بينَ الفعلِ وبينَ الاستِفْهام.

فالشُّروطُ إِذَنْ أربعةٌ، وهيَ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أَنْ يكونَ الفعلُ (تَقُولُ) مُضارِعًا.

الشَّرطُ الثَّاني: أَنْ يكونَ للمُخاطَبِ.

الشَّرطُ الثَّالثُ: أَنْ يَقَعَ بعدَ استفهام، سواءٌ كانَ الاستفهامُ حَرْفيًّا أو اسميًّا، فإنْ لم يَقَعْ بعدَ الاستفهام فإنَّه لا يَعْمَلُ عَمَلَ (تَظُنُّ).

الشَّرطُ الرَّابعُ: أَنْ يكونَ الاستفهامُ مُتَّصلًا بـ (تَقُولُ)؛ ولـذا فإنَّه قـال: (وَلَمْ يَنْفَصِلْ)، والضَّميرُ في (يَنْفَصِلْ) يعودُ على الفعلِ المضارعِ (تَقُولُ) أي: لم يَنْفَصِلْ عنِ الاستِفْهامِ.

فإن كانَ مُنْفَصِلًا بظرفٍ، أو ما يُشْبِهُ الظرفَ، وهو الجَارُّ والمَجْرورُ، لم يَبْطُلِ العَمَلُ؛ لأنَّهم يَتوسَّعونَ في الظَّرفِ والجارِّ والمَجْرورِ ما لا يَتَوسَّعونَ في غيرِه، وكذلك إن كان الفاصلُ بعملٍ، يعني: عَمَلِ للمَفْعولِ الثَّاني فإنَّه لا يَضُرُّ، وإِنْ كان

بغيرِ ذلك فإنَّه يَبْطُلُ العملُ.

إِذَنْ: (تَقُولُ) تكونُ بمنزلةِ (تَظُنُّ) في أنَّما تَنْصِبُ مَفْعُولَيْنِ أَصلُهما الْمُبَتَدأُ والْحَبَرُ، وتكونُ في معناها أيضًا، إِذَنْ: تَكُونُ في معناها وفي عَمَلِها وذلك بالشُّروطِ الأرْبَعةِ.

مثالُ ذلك: (أتقولُ زَيدًا مُنْطَلِقًا) بمعنى: (أَتَظُنُّ زَيدًا مُنْطَلِقًا؟) ولو أرَدْتَ القولَ لكانَ صوابُ العبارةِ: (أتقولُ: زَيدٌ مُنطَلِقٌ؟)، لكنَّك أنت الآنَ تُرِيدُ أَنْ تَسَالُهُ: هل يَظُنُّ هذا أو لا؟ فتقولُ: (أَتَقُولُ زَيدًا مُنْطَلِقًا؟) يعني: أتَظُنَّهُ مُنطَلِقًا، فهذا تمَّتْ به الشُّروطُ.

ومثلُ ذلك: (هل تَقولُ زَيدًا مُنْطَلِقًا؟) يعني: (هل تَظُنُّ زَيدًا مُنطَلِقًا؟) وبعبارةٍ عَامِّيَّةٍ دارجةٍ: (هل تَعْتَقِدُ زَيدًا مُنْطَلِقًا؟) أمَّا إذا أَردْتَ: (هَلْ تقولُ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ؟) يعني: هل تقولُ هذه الجُمْلة؟ فهي لا تَنْصِبُ؛ لأنَّها لم تُسلَّطْ على مُنْطَلِقًا؟) أجزائِها، إنَّها سُلِّطَتْ على الجُمْلةِ كُلِّها، لكنَّ الكلامَ: (هل تقولُ زَيدًا مُنْطَلِقًا؟) بمعنى: هل تَظُنُّ وتَعتقِدُ زَيدًا مُنطَلِقًا، لا أَنَّك تَنْطِقُ بكلمةِ (زَيدٌ مُنْطَلِقٌ)، أمَّا إذا كنتَ تُرِيدُ أَنْ تَنْطِقَ بهذه الكلمةِ فإنَّها ليسَتْ من هذا البابِ. وهنا أداةُ استفهام حَرفيَّةٌ.

ومثل ذلك قولُ الشَّاعرِ:

مَتَى تَقُولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلْنَ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا ؟ (١)

⁽۱) البيت من الرجز، وهو لـهُدْبة بن خشرم، انظر الشعر والشعراء لابن قتيبة (۱/ ١٤٧)، ولسان العرب (قول).

قولُهُ: «القُلُصَ» جمع قَلُ وصٍ، يعني: البَعيرَ بصِفَةٍ مُعَيَّنةٍ، وليس المعنى: متى تَنْطِقُ بهذا الكلامِ؟ بل المعنى: متى تَظُنُّ أَنَّ القُلُصَ الرَّواسِمَ يَحْمِلْنَ أُمَّ قاسمٍ والقاسِمَ؟

وعلى ذلك لو قلتَ: (أيقولُ محمَّدٌ: عَمْرًا مُنْطَلِقًا؟) فلا يَصِحُّ؛ لأنَّ الفعلَ ليس للمُخاطَبِ، ولو قلتَ: (أَقُلْتَ زَيدًا مُنْطَلِقًا؟) لا يَصِحُّ أيضًا؛ لأنَّ الفعلَ هنا ماض، والشَّرطُ أَنْ يكونَ الفعلُ مُضارِعًا.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿وَلَا نَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ ٱللّهِ آمَوَاتُ ﴾ [البقرة:١٥٤] فـ (أَمُواتُ) هنا بالرَّفع، فـ (تَقُولُ) هنا فعلُ مضارعٌ وللمُخاطَب، لكنَّها ما سُبِقَتْ باستِفْهامٍ ؛ ولهذا جاءَتْ في الآيةِ الكريمةِ: ﴿أَمْوَاتُ أَبُلُ أَخَيَا مُ وَلَكِن لَا تَشْعُرُونَ ﴾ البقرة:١٥٤].

قولُهُ: «وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُخْتَمَلْ» هذه جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ (فَصَلْتَ).

و الْحُتَمَلُ ، جوابُ الشَّرطِ، واسمُ الإشارةِ (ذِي) يعودُ إلى الظَّرفِ وشِبْهِهِ والعَمَلِ، يعني: إن فَصَلْتَ ببعضِ هذه الي: بواحدِ منها فإنَّه يُحْتَمَلُ ولا يُبْطَلُ عَمَلُها.

مثالُ الفصلِ بظرفٍ قولُكَ: (أَعِنْدَكَ تقولُ زَيدًا جالِسًا؟) فهذا صحيحٌ؛ لأنَّه انْفَصَلَ بظَرفٍ.

مثالُ الفصلِ بشِبْهِ الظَّرْفِ وهو الجَارِّ والمَجْرورِ قولُكَ: (أَفِي البَيْتِ تقولُ زَيدًا جالسًا؟) فصحيحٌ أيضًا؛ لأنَّه انفصل بجارٍّ ومَجْرورٍ. مثالُ الفصلِ بالعَمَلِ قولُك: (أَطَعَامَك تَقولُ زَيدًا آكلًا؟) فهذا صحيحٌ؛ لأنَّه انفصلَ بالمَعْمولِ، والمَعْمولُ ليسَ أَجْنَبيًّا من العاملِ؛ فلهذا ساغَ الفصلُ به، والمعنى: (أَتَظُنُّ زَيدًا آكِلًا طَعامَكَ؟).



٢١٩ - وَأُجْرِيَ القَوْلُ كَظَنَّ مُطْلَقَا عِنْدَ سُلَيْمٍ، نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا) الشَّرحُ

قولُهُ: «مُطْلَقَا» يعني: بدونِ شَرْطٍ، أي: لا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَقَدَّمَهُ استِفْهامٌ، ولا أَنْ يكونَ بلفظِ المضارع، ولا للمُخاطَبِ، ولا بأيِّ لفظٍ كَانَ، وهذا عند سُلَيْم، وسُلَيْمٌ طائفةٌ من العربِ، فتقول: (قلتُ زَيدًا مُنطَلِقًا) أي: ظَنَنْتُ، وتقولُ: (قُل ذَا مُشْفِقًا) أي: (ظُنَّ ذَا مُشْفِقًا).

فقولُهُ: «قُلْ ذَا مُشْفِقًا» نقولُ في إعرابِهِ: (قُلْ) فعلُ أمرٍ، و(ذَا) مَفْعولُهَا الأَوَّلُ، و(مُشْفِقًا) مَفْعولُها الثَّاني، فأُجْرِيَ القولُ هنا كَالظَّنِّ مُطلقًا، أي: بدُونِ شروطٍ.

وهل نقولُ هنا: إنَّنا نختارُ الأيسرَ الذي هو لغةُ سُلَيْمٍ كما لو اختلف النَّحْويُّونَ في مسألةٍ فالقاعدةُ عندَنا في بابِ النَّحوِ أَنْ نختارَ الأسهلَ، هل هذه مثلُها؟

الجوابُ: لا، ليست مِثْلَها؛ لأنَّ هذا لُغةٌ، وهذه لُغةٌ، فلغةُ سُلَيْمٍ مُستقِلَّةٌ، ولغةُ البَقيَّةِ مُستقِلَّةٌ، فلا يجوزُ أَنْ نَختارَ هذا عن هذا، إلَّا إذا أَرَدْنا أن نَختارَ لغةَ سُلَيْمٍ، فهذا لا بأسَ، لكِنْ من حيثُ النَّظَرُ سنختارُ لغةَ الأكثرِ، ونقولُ: إنَّ القولَ لا يُجْرَى مُجْرَى الظَّنِّ إلَّا بالشُّروطِ الَّتي ذَكَرَها المُؤلِّفُ.

وعلى ذلك نأخُذُ بالأَفْصَحِ عندَ العَرَبِ، سواءٌ كانَ أشدَّ أم أخفَّ؛ لأَنَنا نُرِيدُ اللَّغةَ الفُصْحَى، والأوَّلُ هو الأَفْصَحُ؛ لأَنَّه هو لغةُ قريشٍ وسائرِ العَرَبِ،

لكِنْ سُلَيْمٌ يقولونَ: إِنَّ ما جاءَ بمعنى الظَّنِ فله حُكْمُهُ، فإذا جاء القولُ بمعنى الظَّنِ فله حُكْمُهُ مُطلقًا، فيقولونَ مثلًا: (لا تَقُل فُلانًا شَهِيدًا) يعني: لا تَظُنَّهُ، (لا تَقُل فُلانًا شَهِيدًا) يعني: لا تَظُنَّهُ، (لا تَقُل فُلانًا شَهِيدًا) كذلك؛ لأنهم لا يَشْتَرِطونَ في إجراءِ القول مُجْرَى الظَّنِ شُروطًا، فمتى ما وُجِدَتْ (قال) بمعنى لا يَشْتَرِطونَ في إجراءِ القول مُجْرَى الظَّنِ شُروطًا، فمتى ما وُجِدَتْ (قال) بمعنى (ظَنَّ) فإنَّها تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ بأيِّ شيءٍ كانَ، بلفظِ الماضي، أو المُضارع، أو الأمرِ، مَسبوقةٍ، مُتَصِلًا بها المَفْعولانِ، أو غَيْرَ مُتَّصِليْنِ، المُهِمُّ مَسْبوقةً، مُتَّصِلًا بها المَفْعولانِ، أو غَيْرَ مُتَّصِليْنِ، المُهِمُّ أَنَّ القولَ أُجْرِيَ كَظَنِّ مُطْلقًا عندَ سُليمٍ، نحو: (قُل ذا مُشْفِقًا).

إِذَنْ: نَأْخُذُ من هذهِ الأبياتِ قَوَاعِدَ:

القاعدةُ الأُولَى: يُجْرَى القولُ مُجُرَى الظَّنِّ عندَ العربِ بشروطٍ أربعةٍ: أَنْ يَكُونَ بَلْفِظِ الْمُضارعِ، وأن يَكُونَ للمُخاطَبِ، وأن يَكُونَ مَسْبوقًا باستفهامٍ، تَالِيًا للأداةِ الاستفهاميَّةِ إلَّا أن يُفْصَلَ بظَرفٍ أو شِبْهِهِ أو عَمَلِ.

القاعدةُ الثانيةُ: تَرَى سُلَيْمٌ -وهم قَومٌ منَ العَرَبِ- أَنَّ القَولَ يُجْرَى مُجُرَى الطَّنِّ إذا كانَ بمعنى الظَّنِّ مُطلقًا، ويَنْصِبُ المَفْعولَيْنِ مُطْلقًا.



اعْلَمُ وأرى

قولُهُ: «أَعْلَمَ وَأَرَى» هذا عنوانُ باب، وهو في الحقيقةِ كالفَصْلِ لها سَبَقَ؛ لأَنَه مُتعَلِّقٌ به تَعَلُّقًا مُباشِرًا، و(أَعْلَمَ) فعلٌ ماضٍ، و(أَرَى) فعلٌ ماضٍ أيضًا، ومعنى (أَرَى) أي: أَرَى غيرَهُ، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰكِهِ مَرُوبُ كُمُ ٱلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الروم:٢٤]، فـ(يُرِي) فعلٌ مُضارعٌ، مَاضيهِ (أَرَى)، وذكرَ (أَعْلَمَ) و(أَرَى)؛ لأنهما يُفِيدانِ العلمَ؛ لأنَّ (ظَنَّ) لا تَأْتي في هذا البابِ.

و(أَعْلَمَ) أَصْلُها (عَلِمَ) دَخَلَتْ عليها همزةُ التَّعْديةِ، فصارَتْ (أَعْلَمَ) تقولُ: (عَلِمَ زَيدٌ عَمْرًا قائمًا) يعني: أنَّ زيدًا عَلِمَ أنَّ عَمْرًا قَائِمٌ، فتدخُلُ عليه الهَمْزةُ، فتقولُ: (أَعْلَمَ الرَّجُلُ زَيدًا عَمْرًا قَائِمًا)؛ فـ(زَيْدٌ) الَّذي كانَ في الأَوَّلِ مَرْفوعًا صارَ الآنَ مَنْصوبًا؛ لدُخولِ هَمزةِ التَّعْديةِ؛ ولهذا قالَ:

الشَّرحُ

قُولُهُ: «إِلَى ثَلَاثَةٍ» جَارٌّ وَجَعْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَدَّوْا). و«رَأَى» مَفْعُولُ (عَدَّوْا).

وَ «عَلِمَ» مَعْطوفٌ عليه، فإذا قال إنسانٌ: كيف يكونُ مَفْعولًا وهو فِعْلُ؟

قُلنا: لأنَّ المَقْصودَ اللَّفظُ.

قولُهُ: «عَدَّوْا» يَحْتمِلُ أَنْ يكونَ المرادُ النَّحْويِّينَ، ويَحْتمِلُ أَنْ يكونَ المرادُ النَّحْويِّينَ، ويَحْتمِلُ أَنْ يكونَ المرادُ العَرب، والأَوْلَى هنا العَربُ؛ لأنَّ الحديثَ عن لِسانِهم، و(عَدَّوْا) أي: جَعَلوها تَتَعدَّى.

قولُهُ: "إِذَا صَارَا" الضَّميرُ يعودُ إلى (رَأَى) و (عَلِمَ).

قولُهُ: «إِذَا صَارَا أَرَى وأَعْلَمَا» شَرطٌ لقولِهِ: (عَدَّوْا) أَي: يُعَدُّونهما إلى ثَلاثةٍ بشرطِ أَنْ يكونَا (أَرَى) و(أَعْلَمَ).

سَبَقَ قَوْلُنا: (عَلِمَ زَيدٌ عَمْرًا قائمًا) نقولُ في الإعرابِ: (عَلِمَ) فعلٌ ماضٍ، و(زيدٌ) فاعلٌ، (وعَمْرًا) مَفْعولٌ أوَّلُ، و(قَائِمًا) مَفْعولٌ ثانٍ.

فإذا حَوَّلتَ (عَلِمَ) إلى (أَعْلَمَ) تقولُ: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا قَائِمًا) فالفِعْلُ تَعَدَّى إلى ثَلاثةِ مَفاعِيلَ، فصارَ الفاعلُ في المثالِ الأولِ مَفْعولًا من أَجْلِ التَّعْديةِ.

وعلى ذلك نقولُ في الإعرابِ:

(أَعْلَمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أَعْلَمَ) تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفاعِيلَ، و(زَيدًا) مَفْعُولُها الأُوَّلُ مَنْصُوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ على آخِرِهِ، (عَمْرًا) مَفْعُولُها الثَّاني، مَنْصُوبٌ بها، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ على آخِرِهِ، (قائبًا) مَفْعُولُها الثَّالَثُ مَنْصُوبٌ بها، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ على آخِرِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (أَعْلَمْتُ عَمْرًا النَّحْوَ مُفِيدًا) ونقولُ في إعرابِهِ مِثْلَ إعرابِ المثالِ الأولِ، فـ(أَعْلَمْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(عَمْرًا) المَفْعولُ الأَوَّلُ، و(النَّحْوَ) المَفْعولُ الثَّاني، و(مُفِيدًا) المَفْعولُ الثَّالثُ. و(أَرَى) كذلك، تقول: (رَأَى زَيْدٌ عَمْرًا قَائِيًا) رَآهُ يعني: عَلِمَهُ، وليسَ أَبْصَرَهُ بعينِهِ، كقولِهِ تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ, بَعِيدًا ﴿ وَنَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾ [المعارج:٦-٧]، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تُعَدِّيهُ إلى ثَلاثةٍ تقولُ: (أَرَيْتُ زَيدًا عَمْرًا قَائِيًا)، فهي الآنَ تَعَدَّتْ إلى ثَلاثةٍ مَفاعِيلَ.

ويَلْحَقُ بذلك (رَأَى) الحُلُمِيَّةُ، ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيدَلا ﴾ [الأنفال: ٢٣]، فالفعلُ نَصَبَ ثَلاثةَ مَفَاعِيلَ: الأَوَّلُ: الكافُ، والثَّاني: الهاءُ، والثَّالثُ: قَليلًا.



٢٢١- وَمَا لِفَعُولِيْ (عَلِمْتُ) مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حُقِّقًا الشَّرحُ

قولُهُ: «مَا» مُبتَدأُ؛ لأنَّها اسمٌ مَوْصولٌ، والتَّقديرُ: والَّذي لَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطْلقًا –أي: مِن كُلِّ الأَحْكامِ– يكونُ للثَّاني والثَّالثِ أيضًا حُقِّقَا، وجملةُ (حُقِّقًا) خبرُ المَوْصولِ (مَا).

يعني أنَّ ما ثَبَتَ لَمْعُولَيْ (عَلِمْتُ) في جميعِ الأحوالِ يَثْبُتُ للثَّاني والثَّالثِ، وقد سَبَقَ أنَّ لها أَحْكامًا خَسةً، وهي: أنَّ أصلَها المُبتَدأُ والخَبَرُ، وأنَّهُ يَجوزُ معَها الإلغاءُ والتَّعليقُ، ويجوزُ حَذْفُ مَفْعُولَيْهَا معًا، أو حَذْفُ أحدِهِما بدليلٍ، فشَبَ هنا للثَّاني والثَّالثِ من الأحكام ما ثَبَتَ لَمَفْعُولَيْ (عَلِمَ) و(رَأَى).

فمثلًا قَـوْلُنا: (أَعْلَمْتُ زَيْدًا لَعَمْرٌو مُنْطَلِـقٌ) هذا تَعْلِيقٌ باللامِ، وقولُنا: (أَعْلَمْتُ عَمْرًا لازَيْدٌ حاضرٌ) هذا تَعليقٌ قبلَ نَفْي (لا).

إِذَنْ: جَمِيعُ مَا يَثْبُتُ للأُوَّلِ وَالثَّانِي مِن مَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) يَثْبُتُ للثَّانِي وَالثَّالَثِ مِن مَفْعُولَيْ (أَعْلَمَ) و(أَرَى).

إِذَنْ: عَرَفْنا الحُكْمَ في بَيْتيْنِ من خِلالِ قاعدتَيْنِ:

القاعدةُ الأُولى: تَتَعدَّى (رَأَى) و (عَلِمَ) إلى ثَلاثةِ مَفاعِيلَ إذا دَخَلَتْ عليها الهَمْزةُ.

القاعدةُ الثانيةُ: كُلُّ ما يَثْبُتُ منَ الأَحْكامِ للمَفْعولِ الأَوَّلِ والثَّاني في (رَأَى) و(عَلِمَ) يَثْبُتُ للمَفْعولِ الثَّاني والثَّالثِ في (أَرَى) و(أَعْلَمَ).

فتقولُ مثلًا: (أَعْلَمْتُ زَيدًا عَمْرًا مُنْطلقًا)، فهذا صَحِيحٌ، وتقولُ: (زَيدًا عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ أَعْلَمْتُ)، فهذا يَجُوزُ الإلْغاءُ؛ لأنَّ (أَعْلَمَ) تأخَّرَتْ، أو تقولُ: (عَمْرٌو مُنْطَلِقٌ أَعْلَمْتُ زَيْدًا)، فهذا يجوزُ وهو إِلْغاءٌ أيضًا.

وهلِ المَفْعولُ الأوَّلُ تَثْبُتُ له أَحْكامُ مَفْعُولَيْ (ظَنَّ) وأَخَوَاتِها؟

الجوابُ: لا، وذلك لأنَّ الأوَّلَ ليس عُمدةً، بخلافِ الثَّاني والثَّالثِ فإنَّ أَصْلَهما المُبتَدأُ والخَرُ.



٢٢٢- وَإِنْ تَعَـدَّيَا لِوَاحِدٍ بِلَا هَمْ زٍ فَلاثْنَدُنِ بِهِ تَوَصَّلَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ» جَملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ (تَعَدَّيَا)، وجوابُ الشَّرطِ: (فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوَصَّلًا)، لكِنْ هلِ الجوابُ كلمةُ (تَوَصَّلًا) أو (فَلاثْنَيْنِ)؟ الشَّرطِ: (فَلاثْنَيْنِ) مُتعلِّقٌ بـ(تَوَصَّلًا). الجوابُ؛ لأنَّ قولَهُ: (فَلاثْنَيْنِ) مُتعلِّقٌ بـ(تَوَصَّلًا). وقولُهُ: (فَلاثْنَيْنِ) مُتعلِّقٌ بـ(تَوَصَّلًا). وقولُهُ: «فَلا هَمْنَ» الماءُ حوفُ حرِّ، لكنْ (لَا) حوفٌ، وحوفُ الحرِّ لا يَدْخُلُ.

وقولُهُ: «بِلَا هَمْزٍ» الباءُ حرفُ جرِّ، لكِنْ (لَا) حرفٌ، وحرفُ الجرِّ لا يَدْخُلُ إِلَّا على اسمٍ، فها الجوابُ؟

قال بعضُهم: إنَّ (لَا) هنا بمعنى (غيرٍ) أي: بغيرِ همزٍ، ونُقِلَتْ حَرَكَةُ إعْرابِها لِهَا بعدَها؛ لتَعَذُّرِ ظُهورِ الحركةِ عليها، وعليه فنقولُ: (الباءُ) حَرفُ جرِّ، و(لَا) اسمٌ بمعنى (غيرٍ) مَجرورٌ بالباءِ، ونُقِلَتْ حَرَكَةُ إعْرابِهِ إلى ما بعدَهُ؛ لتَعَذُّرِ ظُهورِ الحَرَكةِ عليه.

قُولُهُ: «وَإِنْ تَعَدَّيَا» الضَّميرُ يعودُ على (رَأَى) و(عَلِمَ) قُولُهُ: (فَلاثْنَيْنِ به) أي: بالهَمْزِ.

قولُهُ: «تَوَصَّلَا» أي: (رَأَى) و(عَلِمَ) يعني: يَتَوصَّلانِ بالهَمْزِ إلى مَفعولَيْنِ إِنْ تَعَدَّيا بدونِهِ إلى مَفْعولٍ واحدٍ.

ف (عَلِمَ) و (رَأَى) إذا تَعَدَّيا لواحدٍ، ثُمَّ دخلَتْ عليهما الهَمْزةُ تَعَدَّيَا لاثْنَيْنِ؟ لأنَّ هذه الهَمْزةَ تُسَمَّى همزةَ التَّعْديةِ؛ حيثُ إنَّها تُعَدِّي الفعلَ إلى ما لم يَتَعَدَّ إليه من قبل. ف (عَلِمَ) تَتعدَّى إلى مَفْعولِ واحدِ إذا كانَتْ لـ (عِلْمِ عِرْفَانٍ) أي: إذا كانت بمعنى (عَرَفَ)، فتَتعدَّى إلى مَفْعولِ واحدٍ، تقولُ: (عَلِمْتُ المسألةَ)، يعني: عَرَفْتُهَا، فهنا تَعَدَّتْ لواحدٍ، فإذا أَدْخَلْتَ عليها الهَمْزةَ تقولُ: (أَعْلَمْتُ زَيدًا المسألة)، فهنا تَعَدَّتْ إلى اثنيْنِ، هذانِ الاثنانِ ليسَ أصلُهما المُبتَدأَ والخَبرَ كما سيأتي.

(رَأَى) أَيضًا تَتَعدَّى لواحدٍ إذا كانَتْ بمعنَى (أَبْصَرَ) يعني: (رَأَى بعينِهِ) تقولُ: تقولُ: (رَأَيْتُ القمرَ كَسَفَ النَّجْمَ)، وإذا أَردْتَ أَنْ تُعَدِّيَهُ إلى اثنَيْنِ تقولُ: (أَرَيْتُ زَيدًا القَمَرَ كَسَفَ النَّجمَ).

ومثل ذلك أيضًا: (رَأَى زَيدٌ عَمْرًا)، فـ(رَأَى) هنا بَصَرِيَّةٌ، تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا، فإذا أَدْخَلْتَ عليها الهَمْزةَ تقولُ: (أَرَيْتُ زَيدًا عَمْرًا)، يَعني: (جَعَلتُهُ يَنْظُرُ إليه)، فهي هنا نَصَبَتْ مَفْعولَيْنِ؛ لأنَّهَا كانَتْ قبلَ الهَمْزةِ تَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا، فإذا أَدْخَلْتَ عليها الهَمْزةَ نَصَبَتْ مَفْعولَيْنِ.

وهذا هو شأنُ الهَمْزةِ، فَ (قَرَأَ) مثلًا يَتَعَدَّى لواحدٍ، تقولُ: (قَرَأْتُ الكتابَ)، فإذا أَدْخَلْتَ عليه الهَمْزةَ تقولُ: (أَقْرَأْتُ زَيدًا الكتابَ)، فَتَعَدَّى إلى مَفْعوليْنِ، وقد يَتَعَدَّى إلى مَفْعولي واحدٍ إذا كان لازمًا، مثالُهُ: إذا قلتَ: (فَهِمَ زَيدًا). فهذا لازمٌ، فإذا أَدْخَلْتَ عليه الهَمْزةَ تقولُ: (أَفْهَمْتُ زَيدًا).

٢٢٣ - وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا) فَهْ وَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «الثَّانِ» مُبتَدأُّ، والحَبَرُ قُولُه: (كَثَانِي).

و «اثْنَيْ» مُضافٌ.

و «كسًا» مُضافٌ إليه.

لكنْ كيف يَصِحُّ أَنْ يُضْافَ إليه وهو فعلٌ؟

الجوابُ: لأنَّ المقصودَ لَفْظُهُ، فكأنَّه قالَ: (كَثَانِي اثْنَيْ هَذَا اللَّفظِ).

قولُهُ: «فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا» الجُمْلَةُ هنا خَبَرَيَّةٌ، فالضَّميرُ (هوَ) مُبتَدأٌ، و(ذُو ائْتِسَا) خَبرُ الْمُبتَدأِ.

قولُهُ: ﴿وَالثَّانِ مِنْهُمَا﴾ أي: مَفْعُولًا (عَلِمَ) و(رَأَى) إذا تَعَدَّيَا بالهَمْزةِ لاثْنَيْنِ الثَّانِي منها كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا)، استَفَدْنا مِن كلامِ المُؤلّفِ مَسْألتَينِ: مَقِيسٌ ومَقِيسٌ عليه، المَقِيسُ هو المَفْعُولُ الثَّانِي مِن (أَعْلَمَ وأَرَى) إذا تَعَدَّيا لواحدٍ، ثُمَّ تَعَدَّيَا بالهَمْزةِ إلى اثْنَيْنِ، والمَقِيسُ عليه المَفْعُولُ الثَّانِي في (كَسَا)، و(كَسَا) هذا يُعَبِّرُ عنه النّحُويُّونَ بـ(كَسَا وأَعْطَى) فهذانِ يَنْصِبانِ مَفْعُولَيْنِ ليسَ أَصْلُها المُبتَدأَ والحَبَرَ، تقولُ: (كَسَوْتُ زَيدًا جُبَّةً)، فالمَفْعُولُ الأَوَّلُ (زَيدًا)، والمَفْعُولُ الثّانِي: (جُبَّةً)، فلا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ حَقيقةً: (النَّانِي عَنْ الأَوَّلِ، وفي قولِك: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا قَلَمًا)، و(زَيدٌ جُبَّةٌ)، فلا يَصِحُّ أَنْ يُحُونَ بَالثَّانِي عَنْ الأَوَّلِ، وفي قولِك: (أَعْطَيْتُ زَيْدًا قَلَمًا)،

نَصَبْتَ مَفعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهما المُبتَدأَ والحَبَرَ، بدليلِ أَنَّك لـو قلتَ: (زَيْدٌ قَلـمٌ) فلا يَستقِيمُ.

وكذلك لا يَصِحُّ الإِخْبارُ بالمَفْعولِ الثَّاني لـ(عَلِمَ) و(رَأَى) إذا تَعَدَّيَا إلى مَفْعولَينِ بسببِ دُخولِ همزةِ التَّعديةِ عليها، مثالُهُ: (أَعْلَمْتُ زَيدًا المَسْأَلةَ)، فالثَّاني منها كَثَانِي اثْنَيْ (كَسَا)، يعني: ليسَ أصلُهُ خَبَرًا؛ ولهذا لو قلتَ: (زَيدٌ المسأَلةُ) فلا يَستقِيمُ.

قُولُهُ: «فَهُوَ» أي: المَفْعُولُ الثَّانِي مِن مَفْعُولِيْ (أَرَى) و(أَعْلَمَ). و «بِهِ» أي: بالثَّانِي مِن مَفْعُولِيْ (كَسَا).

و «ائتِسَا» أي: اقِتْداء، يعني: أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ المَفْعولِ الثَّاني مِن مَفْعولَيْ (كَسَا) في جَمِيعِ الأَحْكامِ، ومنَ الأَحْكامِ أنَّه ليسَ أَصْلُهما المُبتَداً والحَبَرَ كما سَبقَ، ومنَ الأَحْكامِ أنَّه ليسَ أَصْلُهما المُبتَداً والحَبَرَ كما سَبقَ، ومنَ الأَحْكامِ أنَّه يجوزُ الحَذفُ بلا دليلِ (۱)، فلو قلتَ مثلًا: (كَسَوْتُ زَيدًا جُبَّةً)، فهذا يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، لكنَّ هذَيْنِ المَفْعولَيْنِ ليسا بعُمدةٍ؛ ولهذا لو حَذَفْتَ الثَّانيَ وقلتَ: (كَسَوْتُ جُبَّةً)، لصَحَّ وقلتَ: (كَسَوْتُ جُبَّةً)، لصَحَّ أيضًا، ولو حَذَفْتَ الأوَّلُ وقلتَ: (كَسَوْتُ جُبَّةً)، لصَحَّ أيضًا، ولو حَذَفْتَ الأوَّلُ وقلتَ: (لَكَسَوْتُ جُبَةً)، للعنى مثلًا: كَسَوْتُ واحدًا منَ الثَّاني ثَوْبًا.

مثالُ الحذفِ مع (أَعْطَى) قولُهُ تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَأَنْقَىٰ ﴾ [الليل:٥]؛ فالمَفْعولُ الأَوَّلُ للفعلِ (أَعْطَى) مَحْذوفٌ، والمَفْعولُ الثَّاني كذلك مَحْذوفٌ، وأمَّا قولُه: (وَاتَّقَى) فهنا حُذِفَ مَفْعولٌ واحدٌ، يعني: (وَاتَّقَى رَبَّهُ).

⁽١) مثالُ حذفِها مع (أَعْلَم): (أَعْلَمْتُ)، ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّلِ: (أَعْلَمْتُ زيدًا)، ومثالُ حذفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني: (أَعْلَمْتُ الـحَقَّ)، و(أَرَى) مثلها أيضًا.

إِذَنْ: يُمكِنُ أَنْ يُحُذَفَ المَفْعُولُ الأَوَّلُ والمَفْعُولُ الثَّانِي ولو بلا دَليلِ؛ لأَنَّ المقصودَ وصفُ الفاعلِ الَّذي دلَّ عليه الفعلُ فقطْ أنَّه مُعْطِ، وأنَّه كَاسٍ، بغَضِّ النَّظَرِ عن مُتَعَلَّقِهِ، وما أشْبَهَ ذلك؛ فلهذا تُجِيزُ اللَّغةُ العربيَّةُ الحذفَ بلا دليلِ.

وقولُهُ: «فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا»، هذا الشَّطرُ تكميلٌ لَمَضْمونِ الشَّطرِ الشَّطرِ الشَّطرِ الأَوَّلِ؛ إِذْ إِنَّ الأُوَّلَ يُغْنِي عنه، فلو قالَ: (وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا) لكان العمومُ يَقْتضِي أَنْ يكونَ مُساوِيًا له في كُلِّ حكمٍ، لكنَّهُ أَكَّدَ ذلك في قولِهِ: (فَهْوَ بِهِ العمومُ يَقْتضِي أَنْ يكونَ مُساوِيًا له في كُلِّ حكمٍ، لكنَّهُ أَكَّدَ ذلك في قولِهِ: (فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكمٍ ذُو اثْتِسَا).



٢٢٤- وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبًّا) (أَخْـبَرَا) (حَـدَّثَ) (أَنْبَأً) كَـذَاكَ (خَـبَّرَا)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «كَأْرَى» جَارٌّ ونَجُرُورٌ مُتعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، خَبرٌ مُقَدَّمٌ.

و «السَّابقِ» صفةٌ له.

و «نَبًّا» مُبتَدأُ مع أنَّه فِعْلُ؛ لأنَّ المقصودَ لَفظُهُ.

و «أَخْبَرَ» مَعْطوفٌ على (نَبَّا) بحذفِ حَرْفِ العطفِ من أجلِ النَّظمِ، و (حَدَّثَ) و (أَنْبَأَ) مثلُها مَعْطوفةٌ لكِنْ بحذفِ حرفِ العَطْفِ لأَجْلِ النَّظم.

قولُهُ: «كَذَاكَ خَبَّرَا»؛ (كَذَاكَ) خَبرٌ مُقَدَّمٌ، و(خَبَّرَا) مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، والمَقْصودُ لَفظُهُ.

ذَكَرَ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ خمسةَ أفعالٍ كَـ(أَرَى) وهي: (نَبَّأَ، أَخْبَرَ، حَدَّثَ، أَنْبَأَ، خَبَّر).

قولُهُ: «وَكَـ(أَرَى) السَّابِقِ» أي: الَّذي يَتَعدَّى إلى ثلاثةِ مَفَاعِيلَ، وليسَ المرادُ الذي يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ، وهو قولُهُ: (وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدِ بِلاَ هَمْزِ ...)، فهذه خسةُ أفعالٍ، وعندنا (أَرَى) و(أَعْلَمَ) فصارَتْ سَبْعةً، كُلُها تَنْصِبُ ثَلاثة مَفاعيلَ، الثَّاني والثَّالثُ أصلُها المُبتَدأُ والخَبَرُ، فتقولُ: (أَخْبَرْتُ زَيدًا عَمْرًا قائمًا)، فهذه نَصَبَتْ ثَلاثة مَفاعيلَ، الأوَّلُ فَضْلَةٌ، والثَّاني والثَّالثُ عُمْدةٌ.

ومثالُ (حَدَّثَ) (حَدَّثُتُ زَيدًا عَمْرًا قادمًا)؛ فالثَّاني والثَّالثُ عُمدةٌ، والأُوَّلُ فَضْلَةٌ.

ومثالُ (أَنْبَأَ): (أَنْبَأْتُ زَيدًا عَمْرًا مُجتهدًا).

و (خَبَّرَ) كـ (أَخْبَرَ) تقولُ: (خَبَّرْتُ زَيدًا عَمْرًا فَاهِمًا).

و(نَبَّأ) أيضًا مثلُ (أَنْبَأَ) تقولُ: (نَبَّأْتُ مُحَمَّدًا العِلْمَ نافعًا)، وتقولُ: (نَبَّأْتُ زَيدًا عَمْرًا قائِيًا)؛ فـ(نَبَّأْتُ) فِعلٌ وفاعلٌ، و(زَيدًا) مَفْعولُهُ الأوَّلُ، و(عَمْرًا) مَفْعولُهُ الثَّاني، و(قَائِيًا) مَفْعولُهُ الثَّالثُ.

و(أَنْبَأَ) عندَنا مثلُ (نَبَّأَ)، و(أَخْبَرَ) مثلُ (خَبَّرَ)، لكنَّ (خَبَّرَ) و(نَبَّأَ) بالتَّضعيف، و(أَنْبَأَ) و(أَخْبَرَ) بالهَمْزة، والهَمْزةُ أو التَّضعيفُ دائيًا ما يُعَدِّيانِ الأفعالَ، فإنْ كان الفعلُ لازمًا يَجْعلانِهِ مُتَعَدِّيًا، وإِنْ كان مُتَعَدِّيًا لواحدٍ يجعلانِهِ مُتَعَدِّيًا لاثنينِ، وإِنْ كان مُتَعَدِّيًا لواحدٍ يجعلانِهِ مُتَعَدِّيًا لاثنينِ وإِنْ كان مُتَعَدِّيًا لواحدٍ يجعلانِهِ مُتَعَدِّيًا لاثنينِ عَجْعلانِهِ مُتَعَدِّيًا لثلاثةٍ، فإذا بُنِيَ الفِعْلُ لِيَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ صارَ الَّذي يَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا لا يَنْصِبُ شيئًا، والَّذي يَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ يَنْصِبُ مَفْعولًا واحدًا لا يَنْصِبُ مَفاعِيلَ يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ.

وكذلكَ إذا حُوِّلَ الفعلُ إلى (فَعَلَ وافْتَعَلَ) مثل: (كَسَرْتُهُ فَانْكَسَرَ)؛ فـ(كَسَرَ) يَتَعَدَّى إلى مَفْعولِ واحدٍ، و(انْكَسَرَ) لازمٌ، ومثلُ ذلك أيضًا: (حَكَرْتُهُ فَاحْتَكَرَ)، فاللَّغةُ العربيَّةُ فيها بعضُ الكلماتِ تَجْعَلُ الفعلَ يَتَعَدَّى، وبَعْضُها بالعكسِ حَسَبَ ما هو مَعْروفٌ.

المهمُّ: أنَّ هذه الأفعالَ الخمسةَ تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفاعِيلَ: الأوَّلُ منها فَضْلَةٌ، والثَّانِ والثَّالثُ عمدةٌ.

ولو قلتَ: (أَخْبَرْتُ زَيدًا) دون أَنْ تُرِيدَ أَنَّكَ أَخْبَرْتَهُ بشيءٍ، فهل تَنْصِبُ ثَلاثةَ مَفاعيلَ؟

الجواب: لا، وكذلك (رَأَيْتُ زَيدًا) لا تَنْصِبُ ثلاثةَ مفاعيلَ، فهي كما سَبَقَ في (رَأَى).

وبعضهم يقولُ: «هذه الأَفْعالُ الخَمْسةُ لا تَتَعَدَّى إلى ثَلاثةِ مَفاعيلَ مُصَرَّحٍ بها، وهيَ مَبْنِيَّةٌ لَمِفْعولٍ» (١) كقولِهِ:

نُبُّنُّتُ زُرْعَةَ وَالسَّفَاهَةُ كَاسْمِهَا يُهْدِي إِليَّ غَرَائِبَ الأَشْعَارِ (٢)

⁽١) ذكره الخضري في شرحه على ابن عقيل (١/ ٣١٤) بقوله: «كما قال شيخ الإسلام»، وذكر محمد محيي الدين في تحقيقه لابن عقيل (٢/ ٧٣) أن القائل هو زكريا الأنصاري، قلت: وهو مراد الخضري بشيخ الإسلام.

⁽٢) البيت من الكامل، وهو للنابغة الذبياني، انظر خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٣٦٩)، وانظر: شرح ابن عقيل (١/ ٤٥٦).



الفاعلُ في اللَّغةِ العربيَّةِ: كُلُّ مَنْ وقَعَ منه فعلٌ، فإذا قلتَ: (زَيدٌ قَائِمٌ) فـ(زَيدٌ) في اللَّغةِ العربيَّةِ فاعلُّ لأَنَّه وقَعَ منه الفعلُ، لكنِ الفاعلُ في الاصطلاحِ بخلافِ ذلك، ومثلُه: (أَكلَ الرَّجُلُ) فـ(الرَّجُلُ) فاعلٌ؛ لأَنَّه وقَعَ منه الفعلُ، وكذلك إذا كان قائمًا به، فإذا قيلَ: (مَاتَ الرَّجُلُ)، فهذا الفعلُ قائمٌ به، وليسَ واقعًا منه، لكنَّهُ في الاصطلاحِ بخلافِ ذلك؛ ولذا قالَ:

٢٢٥- الفَاعِلُ الَّذِي كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى زَيْدُ مُنِيرًا وَجُهُهُ، نِعْمَ الفَتَى)

الشَّرحُ

قولُهُ: «الفَاعِلُ» مُبتَدأً.

و «الَّذِي» خَبرُهُ.

و «كَمَرْفُوعَيْ» شبهُ جملةٍ، هو صلةُ المَوْصولِ، مُتعلِّقٌ بمحذوفِ تَقديرُهُ: (الَّذِي كَانَ).

قولُهُ: «كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى * زَيْـدٌ مُنيرًا وَجْهُـهُ، نِعْمَ الفَتَى)» كُلُّه بَجْرورٌ بالإضافةِ، أي: إضافةِ (مَرْفُوعَيْ) إليهِ؛ لأنَّ المرادَ به المثالُ، فهو بمنزلةِ المُفْردِ.

ذكرَ المُؤلِّفُ ثلاثةَ أمثلةٍ:

الأُوَّل: (أَتَى زَيْدٌ) فالفاعلُ (زَيْدٌ)، وعاملُهُ فِعلٌ.

الثَّاني: (مُنِيرًا وَجْهُهُ)؛ فـ(وَجْهُهُ) هنا فاعلٌ، وعامِلُه (مُنِيرًا) اسمٌ، فـ(مُنِيرًا) اسمُ فـ(مُنِيرًا) اسمُ فاعلِ، وليس فِعْلًا.

الثَّالثُ: (نِعْمَ الفَتَى)؛ فـ(الفَتَى) فاعلٌ، وفاعلُه فِعلٌ، لكنَّهُ جامدٌ.

ففَهِ منا مِن كلامِ المُؤلِّفِ أَنَّ الفاعلَ في الاصطلاحِ: كُلُّ اسمٍ مَرفوعٍ بفعلٍ -واقعٍ منه، أو قائمٍ به- أو شِبْهِهِ سابقٍ عليه، وهذا التَّعريفُ أخذناهُ منَ المِثالِ؛ لأنَّ (زَيْدٌ) سَبَقَهُ فِعلٌ مَرْفوعٌ، و(وَجْهُ) فاعلٌ مَسْبوقٌ بشِبْهِ الفِعْلِ، وليسَ بفِعْلٍ، فكُلُّ اسمٍ مَرْفوع مَسبوقٍ بفِعْلٍ أو شِبْهِهِ فهو فاعلٌ في الاصْطِلاح.

وقولُنا: (كُلُّ اسْمٍ) يَشْمَلُ الاسمَ الصَّريحَ والاسمَ المُؤَوَّلَ، فالاسمُ الصَّريحُ مثل أَنْ تَقولَ: (يُعْجِبُني أَنْ تَفْهَمَ)، والمُؤوَّلُ مثلُ أَنْ تَقولَ: (يُعْجِبُني أَنْ تَفْهَمَ)، فهذا مُؤَوَّلُ بمَصْدرِ؛ لأَنَّ (أَنْ تَفْهَم) فعلٌ، لكنَّه مُؤوَّلُ بالمَصْدرِ.

فتَبَيَّنَ لنا أنَّ الفاعلَ يكونُ اسمًا صريحًا، ويكونُ اسمًا مُؤَوَّلًا، وابنُ مالكِ لم يَتَعرَّضْ لذلكَ، لكنَّهُ مَعْروفٌ.

فالفعلُ مثلُ أَنْ تقولَ: (قَامَ زَيدٌ)؛ فـ(زَيدٌ) فاعلٌ، ومثل: (نِعْمَ الفَتَى)؛ فالعملُ فعلٌ، وشِبْهُ الفعلِ كقولِك: (أَقَائِمٌ زِيدٌ)؛ فـ(زَيدٌ) فاعلٌ، والعاملُ شِبْهُ الفعلِ (اسمُ الفاعِلِ)، وكما مثَّلَ المُؤلِّفُ بقولِهِ: (زَيْدٌ مُنِيرًا وَجْهُهُ).

ف(وَجْهُهُ) هنا فاعلُ (مُنيرًا)، فالعاملُ هنا وصفٌ، وليس فِعْلًا.

لكنَّه رَحْمَهُ اللَّهُ عَبَّر بـ (مُنِيرًا وَجْهُهُ)؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّه لا فرقَ بينَ أن يكونَ العاملُ فعلًا أو شِبْهَ فعلٍ، وعَبَّرَ بـ (نِعْمَ الفَتَى)؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّه لا فرقَ بينَ الجامِدِ والمُتصرِّفِ؛ لأنَّ أو شِبْهَ فعلٍ، وعَبَّرَ بـ (نِعْمَ الفَتَى)؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّه لا فرقَ بينَ الجامِدِ والمُتصرِّفِ؛ لأنَّ

(نِعْمَ) فعلٌ جامدٌ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتصرَّفَ، فلا تقولُ: (يَنْعَمُ) ولا: (يُنْعِمُ)، بل هي (نِعْمَ)، هكذا ورَدَتْ.

وبهذا تَبَيَّنَ من قولِ الْمُؤلِّفِ: «كَمَرْفُوعَيْ: أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجُهُهُ، نِعْمَ الْفَتَى» أَنَّه يُشِيرُ إلى ما كانَ مَرْفوعًا بفعلٍ، وما كانَ مَرْفوعًا باسمٍ، فهم كَمَرْفُوعَيْ: (أَتَى * زَيْدٌ مُنِيرًا وَجُهُهُ).

و(نِعْمَ الفَتَى) هذا تكميلُ لِما رُفِعَ بالفعلِ، أي: بما كانَ عامِلُهُ فِعْلًا، إلَّا أَنَّه يُفَرَّقُ بِينَ قولِهِ: (أَتَى زَيْدٌ)، بأنَّ (نِعْمَ الفَتَى) فِعْلُها جامدٌ، وراتَى زَيْدٌ)، بأنَّ (نِعْمَ الفَتَى) فِعْلُها جامدٌ، و(أَتَى زَيْدٌ) مُتصَرِّفٌ، والمُهِمُّ: أنَّ الفاعلَ هو الَّذي يَقَعُ بعدَ الفعلِ أو ما كانَ بمعناهُ مَرْ فوعًا به، وعَرَّفهُ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هنا بالمثالِ لا بالحقيقةِ.

ويُسْتَفَادُ من هذا البيتِ قاعدةٌ، وهي: أنَّ الفاعلَ حُكْمُهُ الرَّفعُ، وهذا مأخوذٌ من قولِه: (كَمَرْفُوعَيْ) فالفاعلُ حُكْمُه الرَّفعُ، فلا يُمْكِنُ أَنْ تَنْصِبَ الفاعلَ أبدًا، وعلى هذا لو قال واحدٌ: (جَاءَ الرَّجلَ)، قُلنا له: هذا خطأٌ، والصَّحيحُ أَنْ تَقولَ: (جاءَ الرَّجلُ)؛ لأنَّ (الرَّجلُ) فاعلٌ، والفاعلُ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مَرْفوعًا، وتقولُ: (خَلَقَ اللهُ السَّمَواتِ)؛ لأنَّه فاعلُ، فيَجِبُ وتقولُ: (خَلَقَ اللهُ السَّمَواتِ)؛ لأنَّه فاعلُ، فيَجِبُ أن يُرْفَعَ.

يقولونَ: إنَّه إذا تَعَيَّنَ الفاعلُ جازَ أن يكونَ مَنْصوبًا، مثل قولِهم: (خَرَقَ الثَّوبُ المِسْهَارَ)، فالخارقُ هو المِسْهَارُ، وهو مَنْصوبٌ، والثَّوبُ مَخْروقٌ، وهو مَرْفوعٌ، فقالوا: إذا تَعَيَّنَ الفاعلُ جازَ أَنْ يكونَ مَنْصوبًا، وأَنْ يكونَ المَفْعولُ مَرْفوعًا، ومَثَّلُوا بهذا المثالِ، ولكنَّنا نقولُ: إن صَحَّ أنَّ العربَ نَطَقُوا بهذه الجُملةِ

على هذا الوَجْهِ فَإِنَّهُ يُعْتَبَرُ شَاذًا، واستَدَلُّوا -أيضًا- بقولِهِ تعالى: (إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءَ) [فاطر: ٢٨]، وقالوا: إِنَّ هذه قراءةٌ، أي: قراءةُ الرَّفع، وقالوا: (اللهُ) لفظُ الجلالةِ مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِه، و(العُلَمَاءَ) فاعلٌ مَرْ فوعٌ بضَمَّةٍ مقدَّرةٍ على آخرِه، والقراءةُ الصَّحيحةُ: ﴿إِنَّمَا يَغْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَةُ الْهُ الْعُلَمَةُ اللهُ الْعُلَمَةُ اللهُ مِنْ عَبَادِهِ الْقُلْمَةُ الْهُ الْعُلَمَةُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

أَهَابُكِ إِجْلَالًا وَمَا بِكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ وَلَكِنْ مِلْءُ عَيْنٍ حَبِيبُهَا (١) وهذا تأويلٌ بعيدٌ، والصَّوابُ أنَّ هذِه القراءة من أَصْلِها غيرُ صحيحةٍ. إذَنِ: الحُكْمُ الأوَّلُ أنَّ الفاعلَ مَرْفوعٌ، ومَن نَصَبَهُ فقد أَخْطأً.

⁽١) البيت من الطويل، وهو لنصيب، انظر: سمط اللآلئ (١/١١٤).

٣٢٦- وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلُ، فَإِنْ ظَهَرْ فَهْوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَتَرْ الْسَتَرَحُ الْسَتَرَعُ الْسَتَرَحُ الْسَتَرَاءُ اللَّهُ اللّ

قولُهُ: «بَعْدَ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

«فَاعِلٌ» مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ.

قُولُهُ: «فَإِنْ ظَهَرْ * فَهُوَ » أي: فهو الفاعِلُ، وقد تَبَيَّنَ.

«وإِلَّا» يعني: وإِلَّا يَظْهَرْ.

«فَضَمِيرٌ اسْتَتَرْ» أي: فهو ضَمِيرٌ مُسْتَرِّ.

قولُهُ: «وَبَعْدَ فِعْلِ فَاعِلٌ» استَفَدْنا من هذا فائِدَتَينِ:

الفائدةُ الأُولَى: أنَّ كُلَّ فعلِ لا بُدَّ له من فاعلٍ، وهذه قاعدةٌ نَحْويَّةٌ مَنطقيَّةٌ، فالأثرُ يَدُلُّ على الفاعلِ.

إِذَنْ: كُلُّ فعلِ لا بُدَّ له من فاعلٍ، لكِنْ لا يكونُ فاعِلَا اصطلاحًا إلَّا إذا وَقَعَ بعدَ الفعلِ، فإذا قلتَ: (أَنَيْدٌ قائمٌ؟)، ف(زيدٌ) فاعلٌ، وإذا قلتَ: (أَزَيْدٌ قائمٌ؟)، فليس (زيدٌ) فاعلًا، بل هو مُبتَدأٌ، وفي (قَائِمٌ) ضَمِيرٌ مُستتِرٌ يعودُ على (زَيْدٌ) إذَنْ: لابُدَّ لكُلِّ فعلِ من فاعلٍ.

الفائدةُ الثانيةُ: أنَّ الفاعِلَ يَكُونُ بعدَ الفعلِ، فالفاعلُ لا يَسبِقُ الفعلَ، مثالُه: (قَامَ الرَّجُلُ) فـ(الرَّجُلُ) فاعلٌ، ولا تَقُلِ: (الرَّجُلُ قَامَ)، على أنَّ (الرَّجُلُ) فاعلٌ، و(قَامَ) وهذه الفائدةُ مأخوذةٌ من قولِهِ: (بَعْدَ فِعْلِ)، فاعلٌ، و(قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وهذه الفائدةُ مأخوذةٌ من قولِهِ: (بَعْدَ فِعْلِ)،

فلا يَجوزُ أَنْ يَتقدَّمَ الفاعلُ على الفعلِ، وهو مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ، واختارَ الكُوفِيُّونَ جوازَ تقديمِهِ، وقالوا: إنَّه يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيدٌ قَامَ)، ويكون: (زَيدٌ) فاعلًا مُقَدَّمًا، و(قَامَ) فِعْلًا ماضيًا لا مَحَلَّ له منَ الإِعْرابِ، وفاعلُهُ (زَيدٌ) المُتَقَدِّمُ.

ويجوزُ أَنْ تقولَ: (الرَّجُلانِ قَامَ) على أَنَّ (الرَّجُلانِ) فاعلٌ مُقَدَّمٌ، و(قَامَ) فعلٌ مُؤَخَّرٌ، وتَظْهَرُ فائدةُ الحَلافِ في هذا المثالِ الثاني، يقولُ البَصْريُّونَ: إنَّك تقولُ: (الرَّجُلانِ قَامَا) وُجوبًا؛ لأجلِ أَنْ يُطابِقَ الخَبَرُ المُبتَدأَ، ولا يجوزُ: (الرَّجُلانِ قَامَ)، فهُم يَرَوْنَ أَنَّ هذا التَّركيبَ غيرُ صحيحٍ، أمَّا الكُوفِيُّونَ فيرَوْنَ أَنَّ هذا التَّركيبَ عيرُ صحيحٍ، أمَّا الكُوفِيُّونَ فيرَوْنَ أَنَّ هذا التَّركيبَ عيرُ صحيحٍ، أمَّا الكُوفِيُّونَ فيرَوْنَ أَنَّ هذا التَّركيبَ صحيحٌ، وأنَّ (الرَّجُلانِ) فاعلُ مُقَدَّمٌ، وكلامُ الكُوفِيِّنَ أسهلُ، وهو على القاعدةِ الَّتِي أصَّلناها يُؤْخَذُ به، لا سِيبًا إذا وَلِيَ الاسمُ أداةً لا يَلِيها إلَّا فعلٌ، فإنَّهُ هنا يَتَرَجَّحُ بقوةٍ مَذْهَبُ الكُوفِيِّنَ، كقولِه تعالى: ﴿إذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنفَطَرَتُ ﴾ فإنَّذَه هنا يَتَرَجَّحُ بقوةٍ مَذْهَبُ الكُوفِيِّينَ، كقولِه تعالى: ﴿إذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنفَطَرَتُ ﴾ [الانفطار:١]، وكقولِه تعالى: ﴿إذَا ٱلسَّمَاءُ ٱنشَقَتْ ﴾ [الانشقاق:١]، فعندنا –هنا– ثلاثةُ أوجُهِ في الإعرابِ:

الوَجْهُ الأَوَّلُ: أَنْ تقولَ: (السَّماءُ) مُبتَدأً، وجملةُ (انفَطَرَتْ) خَبرُ المُبتَدأِ.

الوَجْهُ الثاني: أَنْ تقولَ: (السَّمَاءُ) فاعلٌ مُقدَّمٌ، و(انفَطَرَتْ) فعلُهُ، وهذا مَذْهَبُ الكُوفِيِّنَ، والبَصْرِيُّونَ يَمْنَعونَ الوجهَ الأوَّلَ؛ لأنَّهم يقولون: (إذا) مِن أَدواتِ الشَّرطِ لا يليها إلَّا فعلٌ، فلا يُمْكِنُ أَنْ تَجْعَلَ (السَّمَاءُ) مُبْتَدَأً.

الوَجْهُ الثَّالِثُ: أَنَّ (السَّمَاءُ) فاعلُ لفعلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ مَا بِعدَهُ، ولا تَجْعَلُها فاعِلًا لـ(انفَطَرَتْ)؛ لأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أن يكونَ بعدَ الفعلِ، والتَّقديرُ: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ)، هذا هو الَّذي يَتَعَيَّنُ بالإعرابِ عندَ البَصْريِّينَ، و(انفَطَرَتْ) الثانية جُمْلةٌ مُفَسِّرةٌ لا محَلَّ لها منَ الإعْرابِ، ولا يُمكِنُ أَنْ تُجْمَعَ معَ المُفَسِّرِ، بعض بمعنى أنَّه لا يمكنُ أَنْ تقولَ: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ)، وأمَّا تقديرُ بعض المُعْرِبِينَ بأنَّه: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) فليسَ بصحيح، بل التَّقديرُ: (إِذَا انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) انْفَطَرَتِ السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ) صارت (انفَطَرَتِ السَّمَاءُ) الثانيةُ جَوابًا للشَّرطِ، وهذا ليسَ له معنى.

إِذَنْ: مَذْهَبُ البَصْرِيِّينَ أَنَّ الفاعلَ لا يكونُ إلَّا بعدَ الفعلِ مُطلَقًا، وما وَرَدَ مُوهِمًا خلافَ ذلك، فإنَّه إمَّا أن يكونَ مُبتَداً إِنْ صَلَحَ، أو يكونَ فاعلًا لفِعلٍ مَحْذوفٍ، لكِن متَى يكونُ مُبتَداً ويَصْلُحُ؟

الجوابُ: إذا قلتَ: (الرَّجُلُ قَامَ)، فهنا يَجْعَلُونَ (الرَّجُلُ) مُبتَدأً، وجملةَ (قَامَ) خبرَ المُبتَدأِ، لكِنْ أحيانًا يَمْتَنِعُ، مثل لو قلتَ: (الرَّجُلُ قَامَ أبوهُ)، فلا يُمكِنُ أَنْ تُعْرِبَ (الرَّجُلُ) على أَنَّه فاعلُ مُقَدَّمٌ، بل يَتعيَّنُ أَنْ يكونَ (الرَّجُلُ) مُبتَدأً.

ومثالُ ذلك أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة:٦]، هم لا يَجْعلونَ (أَحَدُّ) مُبتَدأً؛ لأنَّ (إِنِ) الشَّرطيَّةَ لا يَليها إلَّا فعلُ، فيَجْعلونَ (أَحَدُّ) فاعلًا لفعلِ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَهُ.

لكنَّنا نقولُ: القولُ الرَّاجِحُ مذهَبُ الكُوفِيِّينَ، وهو أَنَّه يَصِحُّ أَن يُجْعَلَ فَاعلًا مُقَدَّمًا، ولا مانِعَ، وهذا لا شَكَّ أسهلُ، وما ذَهَبَ إليه البَصْرِيُّونَ أقربُ إلى القواعدِ.

إذا قال قائلٌ: نُريدُ مثالًا يَظْهَـرُ فيه أثرُ الخلافِ؟ نقولُ: نعَمْ، تقولُ على مذهب الكُوفِيِّينَ: (الرَّجُلَانِ قَامَ)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا) بالألِفِ،

إلا على لُغةِ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ)، وعلى رأي البَصْريِّينَ تقولُ: (الرَّجُلَانِ قَامَا) وُجوبًا.

إِذَنِ: الكُوفِيُّونَ يَمْنعونَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا)، والبَصْرِيُّونَ يُوجِبُونَ: (الرَّجُلَانِ قَامَا)، فالكُوفِيُّون يقولونَ: (الرَّجُلَانِ) فاعلُ مَرْفوعٌ، و(قَامَ) فعلُ ماض، والفعلُ يَجِبُ توحيدُهُ. والبَصْرِيُّونَ يقولونَ: (الرَّجُلَان) مُبتَدأً، و(قَامَا) خبرُهُ، والحَبَرُ يَجِبُ أَنْ يكونَ مُطابقًا للمُبْتَدأً.

إِذَنِ: الرَّاجِحُ فِي قولِهِ تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ أَنَّ (أَحَدٌ) يجوزُ أَنْ يكونَ فاعِلَا مُقَدَّمًا، والتَّقديرُ: (وَإِنِ استَجَارَكَ أَحَدٌ مِنَ المُشْرِكِينَ السَّبَجَارَكَ)، وهذا رأي الكُوفِيِّينَ، وهناك مَنْ يَرَى أَنَّ الأدواتِ الشَّرطيَّةَ لا يُشْتَرَطُ أَنْ تدخُلَ على الجُمْلةِ الفعليَّةِ، وأَنَّه يجوزُ أَنْ تكونَ الجُمْلةُ اسميَّةً إذا أُخبِرَ عنها بفعل، وعلى هذا يَرَوْنَ أَنَّ (أَحَدٌ) مُبتَدأً.

لكِنْ لو قال قائلٌ: أيُّهما أقدمُ مِن حيثُ الترتيبُ الفعلُ أو الفاعلُ؟

الجواب: الفاعل؛ لأنَّ الفعلَ وَصْفٌ يقومُ به أو فعلٌ يفعلُهُ، فهو مُتقَدِّمٌ، لكنْ لا عِبْرةَ بذلك.

قولُهُ: «فَإِنْ ظَهَرْ * فَهْوَ» الضَّميرُ يعودُ على الفاعلِ، فهو مِثْل ما يُقَالُ: (إِنْ ظَهَرَ فَذَاكَ)، وهل نحتاجُ إلى خبرِ هنا أو لا نحتاجُ؟ يعني: هل هو مُبتَدأٌ والخَبَرُ عَدْدوفٌ؟ أو نقولُ: مثلُ هذا التعبيرِ في اللَّغةِ العَربيَّةِ لا يحتاجُ إلى ذِكْرِ الخَبرِ؟

على قاعدةٍ ذكرَها ابنُ القَيِّمِ رَحَمَهُ اللَّهُ فِي «التِّبيانِ فِي أَقسامِ القرآنِ» أَنَّه لا يُحْتَاجُ أَنْ نُقَدِّر. أَنْ نُقَدِّر. عَمْدُوفًا؛ لأنَّ هذا مَعْلُومٌ، وعلى رأي عَامَّةِ النَّحْويِّينَ: يَجِبُ أَنْ نُقَدِّر.

يقولُ: (فَإِنْ طَهَرَ فَهُوَ المطلوبُ)، وهذه جملةٌ شرطيَّةٌ.

قولُهُ: «وإِلَّا فضَمِيرٌ اسْتَتَرْ» (وإِلَّا) أصلُها: (وَإِنْ لَا)، وحُذِفَ فعلُ الشَّرطِ؛ لوُجودِ ما يَدُلُّ عليه، والتَّقديرُ: (وإِلَّا يَظْهَرْ فضَمِيرٌ)، و(الفاءُ) رابطةٌ للجوابِ.

و ﴿ضَمِيرٌ ﴾ خبرٌ لمبتدأٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (فهو ضَميرٌ).

«اسْتَتَرْ» هذه الجُمْلةُ صفةٌ لـ(ضَمِيرٌ)؛ لأنَّ الجملَ بعدَ النكراتِ نعوتٌ، وبعدَ المعارفِ أحوالُ.

إِذَنْ: فإِنْ ظَهَرَ فهوَ المطلوب، أو فهو واضحٌ، مثل: (قام الرَّجُلُ)، (ماتَ السَّبُعُ)؛ فالفاعلُ (الرَّجُلُ) و(السَّبُعُ)، وإِلَّا يَظْهَرْ فهو ضَمِيرٌ اسْتَتَرَ، يعني: فالفاعلُ ضَميرٌ اسْتَتَرَ، بمعنى: اخْتَفَى، مثالُ ذلك لو قلتَ: (الرَّجُلُ قَامَ)، فهنا لا نَجِدُ أمامَنا فاعلًا ظاهرًا، فنقولُ: (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جوازًا، تقديرُهُ: (هو).

والاستِتارُ إمَّا أَنْ يكونَ وُجوبًا، وإمَّا أَنْ يكونَ جَوازًا، فيكونُ وُجوبًا إذا كانَ تقديرُهُ: إذا كانَ تقديرُهُ: إذا كانَ تقديرُهُ: (أنا) أو (نحنُ) أو (أنتَ)، ويكون مُستتِرًا جَوازًا إذا كان تقديرُهُ: (هوَ) أو (هيَ)، وقيلَ: إنَّه مُستتِرٌ وُجوبًا مطلقًا؛ لأنَّك إذا قلتَ: (قَامَ هو) مثلًا، وأَظْهَرْتَ الضَّميرَ، لم يَكُن هذا الضَمِيرُ فاعلًا، بل توكيدًا، ولكنَّ المشهورَ الأوَّلُ.

الْمُهِمُّ: أَنَّه لا بُدَّ لكُلِّ فعلٍ من فاعلٍ، فإِنْ ظَهَرَ فهو ظاهرٌ، وإِنْ لم يَظْهَرْ فإنَّهُ يكونُ ضَمِيرًا مُستتِرًا.

وهل يُحْذَفُ الفاعلُ أو لا؟

الجوابُ: ظاهرُ كلامِ ابنِ مالكِ: أنّه لا يُخذَفُ؛ لأنّه إمّا مَذْكورٌ، وإمّا ضَميرٌ، فلا يُحْذَفُ، ولكِنْ سيَأْتِي أنّه في بعضِ الأحيانِ يُحْذَفُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْ فَلَا يُحْذَفُ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْ فَعَلِهِ، فِي مَسْغَبَةِ ﴿ اللهد:١٤-١٥، فإنّ (إِطْعَامٌ) مصدرٌ عاملٌ عَمَلَ فعلِهِ، ولا يَقْبَلُ تحمُّلَ الضَّميرِ؛ لأنّه مَصْدَرٌ، وليسَ هنا فاعلٌ، فإذَنِ: الفاعِلُ مَحْدُوفٌ، ولكنّ الجوابَ على هذا أنّه ليّا كانَ الفاعلُ هنا في صورةِ غيرِ العُمْدةِ - لأنّ تقديرَ الفاعلِ هنا: (أو إطعامُهُ في يَومٍ ذِي مَسْغَبةٍ يَتيبًا)، ف (إطعامُ) مُضافٌ، و(الهاءُ) في عَلِّ جرّ مُضافٍ إليه، وليسَ المَجْرورُ عُمْدةً - صَحَّ أَنْ يُحْذَفَ، وأمّا الفاعلُ الذي هو عُمْدةٌ فإنّه لا يُمْكِنُ حَذْفُهُ.

فتَبَيَّنَ جِذَا أَنَّه إِذَا قُدِّرَ وُجُودُ فَاعَلٍ مَحَذُوفٍ فَإِنَّه لَا يَخْرُجُ عَن كَلَامِ ابنِ مالكٍ؛ لأَنَّه لَا يَخْرُجُ بصورةِ العُمدةِ، فيَجُوز حَذْفُهُ، (وإلَّا فَضَميرٌ اسْتَتَرَ).



٧٢٧- وَجَـرِّدِ الفِعْـلَ إِذَا مَـا أُسْـنِدَا لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَـ(فَازَ الشَّهَدَا)
الشَّرحُ

قولُهُ: «جَرِّدِ» فعلُ أمرٍ.

«إِذَا مَا أُسْنِدَا» (مَا) هنا زائدةٌ؛ لأنَّما أتَتْ بعدَ (إذا)، ومن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُواْ هُمُ يَغْفِرُونَ ﴾ [الشورى:٣٧] أَيْ: إذا غَضِبوا، وقد قيلَ:

يَا طَالِبًا خُدْ فَائِدَهُ بَعْدَ (إِذَا) (مَا) زَائِدَهُ

وزيادةُ (مَا) أحدُ المَحامِلِ العَشَرةِ الَّتِي تَأْتِي إليها (مَا)، وقد جُمِعَتْ في يُتَيْنِ:

مَحَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَلِيمٍ مِنَ الشَّعْرِ سَخَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَلِيمٍ مِنَ الشَّعْرِ سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفِّ، وَنَفْيٍ، زِيدَ تَعْظِيمُ مَصْدَرِ

فهذه مَحَامِلُ (مَا)؛ لها عَشَرَةُ معانِ ذُكِرَتْ في البيتِ، منها الزِّيادةُ، ومن ضَوابطِ الزِّيادةِ أَنْ تَأْتِيَ (مَا) بعدَ (إِذَا)، وهنا (إِذَا مَا أُسْنِدَا) أي: إذا أُسْنِدَ.

قولُهُ: «وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا * لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْع» أي: جَرِّدْهُ مِن علامةِ التَّثْنيةِ أو مِن علامةِ الجَمعِ، فإذا أُسْنِدَ الفعلُ لاثنينِ كَـ(قَامَ الرَّجُلَانِ) فجَرِّدْهُ مِن علامةِ الجَمعِ، كَـ(فَازَ الشُّهَدَاءُ)، وهذه هي اللَّغة المشهورةُ الَّتي جاءَ علامةِ التَّثْنيةِ أو الجمعِ، كَـ(فَازَ الشُّهَدَاءُ)، وهذه هي اللَّغة المشهورةُ الَّتي جاءَ جاء القرآنُ، أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى اثنيْنِ أو جَمْعٍ وجَبَ تجريدُهُ منَ الضَّميرِ، كما أنَّه

إذا أُسْنِدَ إلى واحدٍ فإنَّه لا يحتاجُ إلى ضَميرٍ، مثلُ أَنْ تقولَ: (قَامَ الرَّجُلُ)، فإِنْ أُسْنِدَ إلى مُثَنَّى أُسْنِدَ إلى مُثَنَّى أُسْنِدَ إلى مُثَنَّى أُو جَمعِ فإنَّه يُجَرَّدُ.

المُهِمُّ: أنَّ هذا هو المشهورُ من لُغةِ العربِ، وبه نَزَلَ القرآنُ الكريمُ.

فإِنْ قال قائلٌ: كيفَ تُجِيبونَ عن قولِ اللهِ تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُواْ وَصَمَّواْ كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة:٧١]؟

نقول: لا نُسَلِّمُ أَنَّ قولَهُ: (كَثِيرٌ) فاعلٌ، بل هو بَدَلُ بعضٍ من كُلِّ؛ لأنَّ قولَه: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَعَمُوا ﴾ للعُموم، و ﴿ صَحَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ أَخْرَجَ البعض، فهو في الحقيقةِ بَدَلٌ منَ الواوِ، ونحملُهُ على ذلك وُجوبًا؛ لأنَّ القرآنَ إِنَّمَا نَزَلَ باللَّغةِ الفُصْحَى، واللَّغةُ الفُصْحَى لا يَتَحَمَّلُ الفعلُ فيها ضميرَ اثنينِ أو ضَمِيرَ جَمْعٍ.

٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا)
 وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِر - بَعْدُ - مُسْنَدُ

الشَّرحُ

قُولُهُ: «الْفِعْلُ» مُبتَدأً.

و «بَعْدُ» بالبِناءِ على الضَّمِّ؛ لأَنَّه حُذِفَ المضافُ إليه، ونُوِيَ معناهُ، و(بَعْدُ) أي: بعدَ ذكرهِ.

و «مُسْنَدُ » خبرُ المُبتَدأِ.

قولُهُ: «وَقَدْ يُقَالُ» الَّذي يقولُهُ همُ العَربُ؛ لأَنّنا نَتَكَلَّمُ عنِ اللَّغةِ العربيَّةِ، فالعربُ يَحْكمونَ ولا يُحْكَمُ عليهم، يعني: قد يَقولُ بعضُ العربِ: (سَعِدَا الرَّجُلانِ)، و(سَعِدُوا القَومُ).

قولُهُ: ﴿وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ -بَعْدُ - مُسْنَدُ ﴾ معناه: أَنَّهُ قد يُسْنَدُ الفعلُ إلى ظاهرٍ (اثنينِ) أو (جمع) ، وتلحقُهُ علامةُ التَّثنيةِ أو الجمع ، فيُقالُ: (سَعِدَا الشَّهيدانِ) و (سَعِدَا رَجُلانِ) ، وأنا أحببتُ التَّمثيلَ بـ (سَعِدَا رَجُلانِ) ، دونَ (سَعِدَا الرَّجُلانِ) ؛ لأَنَّهُ في (سَعِدَا الرَّجُلانِ) تَسْقُطُ الألِفُ من أجلِ الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ويُقَالُ: (سَعِدُوا لِأَنَّهُ في (سَعِدَا الرَّجُلانِ) تَسْقُطُ الألِفُ من أجلِ الْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ، ويُقَالُ: (سَعِدُوا رِجالُ أَفْنُوا أَعْهارَهُمْ في طَاعةِ اللهِ) ، وهذا مَوْجودٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، ويُعَبِّرُ عنه النَّخويُّونَ بقولِ القائلِ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) ، فهذا رجلٌ تَعِبَ من البَرَاغيثِ النَّرَاغِيثُ النَّيْعَ عَلَى عِسْمِهِ وتَقُرُصُهُ وتُؤْذِيهِ ، فجَعَلَ يقولُ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) ، فهذا رجلٌ تَعِبَ من البَرَاغِيثُ) ، فهذا رجلٌ تَعِبَ من البَرَاغِيثُ التَّي تَصْعَدُ على جِسْمِهِ وتَقُرُصُهُ وتُؤْذِيهِ ، فجَعَلَ يقولُ: (أَكَلُونِي البَرَاغِيثُ) ، فهذا رجلٌ تَعبَ من البَرَاغِيثُ) ، فهذا رأَكُلُ) فعلُ ماضٍ ، و(الواوُ) علامةُ الجمع ، ولا تُعْرَبُ فاعلًا ، فهي لغةٌ ، فـ(أَكُلُ) فعلُ ماضٍ ، و(الواوُ) علامةُ الجمع ، ولا تُعْرَبُ فاعلًا ، بل تقولُ: (الواوُ) علامةُ الجمع ، كما تقولُ: (التَّاءُ) علامةُ التَّأنيثِ ، و(النُونُ) ، بل تقولُ: (الواوُ) علامةُ الجمع ، كما تقولُ: (التَّاءُ) علامةُ التَّأنيثِ ، و(النُونُ)

للوِقايةِ، و(الياءُ) مَفْعولٌ بهِ، و(البراغيثُ) فاعلٌ، وكذلكَ لو قالَ: (أَكَلُوكَ البَراغيثُ) فهي نفسُ اللَّغةِ، واللَّغةُ الفُصْحَى في التَّرْكيبِ أَنْ تقولَ: (أَكَلَنِي البَراغيثُ)، و(أَكَلَنِي البَراغيثُ)، ولا تَأْتِي بعَلامةِ الجَمع.

وفي إعرابِ قَوْلِنا: (سَعِدُوا رِجالٌ)، نقول: (سَعِدَ) فعلٌ ماضٍ، و(الواوُ) علامةُ الجمعِ، و(رِجالٌ) فاعلٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، وهذا على هذه اللَّغةِ، وعلى اللَّغةِ الفُصْحَى تقولُ كها سبقَ: (سَعِدَ رَجُلانِ)، و(سَعِدَ رِجالٌ).

وأَفادَنا الْمُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ بِقُولِهِ: (وَقَدْ يُقَالُ) أَنَّهَا لَغَةٌ ضعيفةٌ؛ لأَنَّ (قَدْ) تُفيدُ التَّقليلَ.

وهذه اللَّغةُ قالَ بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّهَا مَوْجودةٌ في القرآنِ في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى اللَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلَ هَنذَا إِلَّا بَشَرُ مِثْلُكُمُ ﴾ [الأنبياء:٣]، ف (الواوُ) علامةٌ على الجمع، و (النَّجْوَى) مَفْعولٌ به، و (الَّذِينَ ظَلَموا) فاعلٌ، والأصلُ: (وَأَسَرَّ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا) وقالوا: أيضًا في سورةِ المائدةِ: ﴿عَمُواْ وَصَمَّوا كَثِيرٌ النَّهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١]، والأصل: (عَمِيَ وصَمَّ كثيرٌ منهُمْ)، فجاءتِ (الواوُ) علامةً على الجمع.

وقالوا: أيضًا جاءً في الحديثِ عن الرَّسولِ ﷺ: «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ»^(۱)، والأصلُ: (يَتَعَاقَبُ فيكُمْ مَلائِكةٌ) بدونِ الواوِ، فأتَى بالواوِ، وهي علامةُ الجمع.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب قول الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿ نَعَرُجُ ٱلْمَلَتِيكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ ﴾ [المعارج:٤]، برقم (٦٩٩٢).

إِذَنْ: هذهِ اللَّغةُ تُعْتَبَرُ لُغةً فُصْحَى، ولكنَّها قليلةٌ؛ لأَنّنا لو تَدَبَّرنا أكثرَ ما جاءَ في القرآنِ، وأكثرَ ما جاءَ في السُّنَّةِ، وأكثرَ ما جاءَ في كلامِ العربِ لوَجَدْنا أنَّ الفعلَ إذا أُسْنِدَ إلى مُثنَّى أو جَمْعٍ يُجَرَّدُ مِن علامةِ التَّثْنيةِ والجمع، وهذا واضحٌ لا إشكالَ فيهِ، وهو كثيرٌ في القرآنِ الكريم، والحديثِ النَّبويِّ، وفي كلامِ العربِ، فإذَنْ: يكونُ الكثيرُ هو التَّجريدَ، والقليلُ عَدَمَ التَّجريدِ.

وظاهرُ كلامِ ابنِ مالكِ هذا التَّخريجُ، أنَّه قد يُقَالُ، ولكنَّهُ قَليلٌ.

والَّذِينَ قالوا بِأَنَّه لا يُوجَدُ لا في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ التَّعبيرُ بهذه اللُّغةِ، فهذه اللَّغةُ مَعْروفةٌ عندَ العربِ، يعني: كلُّ هذه القَبيلةِ أو هذه الجَهاعةِ إذا تكلَّمَتْ لا يُفْرِدونَ الفعلَ أبدًا، يقولونَ: (قالوا الرِّجالُ)، (قالوا النَّاسُ)، بدَلَ: (قالَ الرِّجالُ)، و(قال النَّاسُ)، فهم لا يُفْرِدونَ، ودائها الفعلُ عندَهم على هذهِ اللَّغةِ.

هذا هو سَبَبُ كونِها لُغةً مُستقِلَّةً. قالوا: ولا يُوجَدُ في القُرآنِ ولا في السُّنَّةِ ما يَشْهَدُ لهذه اللُّغةِ، وخرَّجُوا الآيتَيْنِ والحديثَ على ما يَأْتِي:

فقالوا مثلًا في قولِه تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَامُوا ﴾ [الأنبياء:٣]: إنَّه على التَّقديمِ والتَّاخيرِ، أي: (الَّذِينَ) مُبتَدأٌ مُوَخَّرٌ، (وَأَسَرُّوا) خَبرُ مُقَدَّمٌ، ومَعْلومٌ أنَّه يَجوزُ أَنْ يَتقَدَّمَ الحَبَرُ وَلو كان جُملةً فعليَّةً، يَعني: (والَّذِينَ ظَلَموا أَسَرُّوا النَّجْوَى)، وقالوا: إنَّنا إذا خرَّجْناهُ على هذا كأنَّ الجُمْلةَ كُرِّرَت مرَّتَيْنِ؛ لأنَّها أتَتْ مُبتَدأً، ثُمَّ أُسْنِدَتْ إلى الفعل مَرَّة، ومَرَّة ثانيةً إلى ضمير المُبتَدأِ، فكأنَّ الفعل أُسْنِدَ مرَّتَيْنِ، فأَسْنِدَ مرَّتَيْنِ، فأَسْنِدَ القيامَ إلى زيدٍ، فإذا قلتَ: (الَّذِينَ ظَلَمُوا أَسَرُّوا النَّجْوَى) أضَفْتَ الإسرارَ إليهم مرَّتَيْنِ: مرَّةً باعْتِبارِ أنَّه فعلُ أُسْنِدَ إلى الفاعل، وهذا أَقْوَى.

وهناكَ تخريجٌ آخرُ، قالوا: ﴿وَأَسَرُواْ ٱلنَّجْوَى ﴾ هنا مَرْجِعُ الضَّميرِ ما يُتَحَدَّثُ عنه، يعني: ما يُفْهَمُ من السِّياقِ، ثُمَّ جاءَتِ ﴿ الَّذِينَ ظَامُواْ ﴾ عطف بيانٍ، فالواوُ فاعلُ، وليسَتْ علامة جمع فقط، والضَّميرُ هنا مُبْهَمٌ ﴿ الَّذِينَ ظَامُواْ ﴾ مُفَسِّرٌ له زائدًا صفة، وهي الظَّلْمُ، فيكونُ فيه الإبهامُ أوَّلا، ثُمَّ التَّفْصيلُ، ثانيًا يكونُ فيه فائدةٌ وهي رسوخُ هذا الوصفِ في الذِّهنِ، ثُمَّ زيادةُ الصِّفةِ؛ لأنَّ التَّفصيلَ بعدَ الإجمالِ يُوجِبُ الرُّسوخَ، فلو قلتُ لكُمْ مثلًا: (واللهِ جَاءَني شَيْءُ اليومَ)، فإنَّكم تَتَسُوّفُونَ يُوجِبُ الرُّسوخَ، فلو قلتُ لكُمْ مثلًا: (واللهِ جَاءَني شَيْءُ اليومَ)، فإنَّكم تَتَسُوّفُونَ للشَّيءِ الذي جاءَ، أمَّا لو قلتُ: (جَاءَني اليومَ سيارةُ) أو: (جَاءَني اليَوْمَ مُسْتَفْتِ) أو ما أشْبَهَ ذلك لم تَنتَبِهُوا، لكنَّ الإبهامَ يَبعلَ النَّفسَ تَتَحَرَّكُ إلى الوصولِ إلى مَعْرِفةِ هذا المُبْهَمِ، ثُمَّ يأتي التَّفصيلُ فيكُسِبُها قوَّةً، وهذا الأخيرُ أقوَى.

وكذلك -أيضًا أُسْنِدَ الفعلُ إلى الجميع في ﴿عَمُواْ وَصَعَوُا وَصَعَوُا صَحِيْرٌ مِنْهُم ﴾ قالوا: أيضًا أُسْنِدَ الفعلُ إلى الجميع في ﴿عَمُواْ وَصَعُواْ ﴾، ولكِنْ ليسَ المرادُ الجميع، بل المرادُ كثيرٌ منهم، لكنَّ الأكثرَ له حُكْمُ الكُلِّ؛ فلذلكَ أَسْنَدَ العَمَى والصَّمَمَ إليهم جميعًا، ثُمَّ بَيَّنَ كَعَيْقَةَ الواقع، وهو أَنَّ الَّذينَ عَمُوا وصَمُّوا كثيرٌ منهم.

أمَّا الحديثُ فقالوا: إنَّ أصلَ الحديثِ: «إنَّ للهِ ملَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ، مَلَائِكَةً بِالنَّهُارِ» (١) فيكونُ هذا تفصيلًا، وليسَت بالفاعلِ، ولكنَّ هذا الجوابَ في الحقيقة لِللهِ بمُسَلَّم؛ لأنَّ رواية البخاريِّ السَّابقة لَفْظُها: «يَتَعَاقَبُونَ فيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» (١) فليس فيها: (إنَّ للهِ مَلَائِكَةٌ)، وعمومًا فيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ» (١) فليس فيها: (إنَّ للهِ مَلَائِكَةً)، وعمومًا نحنُ لا نُنْكِرُ أنَّهَا لغةٌ، لكِنْ كونُها قد جاءَتْ في القُرآنِ وفي السُّنَةِ فهذا بَعيدُ؛

⁽١) أخرجه أحمد برقم (٧٤٨٣).

⁽۲) سبق تخریجه (ص:۲۰۲).

لأنَّهَا لُغةٌ غيرُ مَشْهورةٍ، والمانعُ مِن عَدَمِ وُجودها في القُرآنِ أنَّ القرآنَ الكريمَ على لُغةِ قُريشٍ الَّتِي تَمْنَعُ هذا، وما دام له مَخْرُجٌ حتَّى يكونَ باللَّغةِ الفُصْحَى في كُلِّ جُمَلِهِ وكلهاتِهِ فهذا هو الواجبُ؛ ولِذا فلا يَنبغي أَنْ نَحْمِلَ القرآنَ الكريمَ على هذه اللَّغيَّةِ القَليلةِ؛ لأنَّه إنَّما يُحْمَلُ على اللَّغةِ الفُصْحَى؛ لأنَّه بلِسانِ عَرَبيِّ مُبينٍ.

ولو أنَّني صَحَّحْتُ ورقةَ إجابةِ طالبٍ كَتَبَ: (قَالُوا الْمُسْلِمونَ كَذا وكَذا، وقالوا الكُفَّارُ كَذا وكَذا، هل أعتبرُ هذا خطأً أم صَوَابًا؟

الجوابُ: أعتبرُهُ خطأً، فإنِ احتجَّ عليَّ وقالَ: هذه لغةُ بعضِ العربِ، وأنا مِن هؤلاء البعضِ. أقولُ له: أنت مِن هؤلاءِ البعضِ فأنتَ معذورٌ باجتهادِكَ، لكِنْ أنا منَ البعضِ الآخرِ، فلا بُدَّ أن أُصَحِّحَ على ما أَعْتَقِدُهُ، ولا يَجوزُ أَنْ أَحْكُمَ بها لا أَعْتَقِدُ.

ولو أنَّنا تتبَّعْنا الرُّخَصَ، وكُلَّما غَلِطَ شخصٌ قال: هذه لغةٌ، لارْتبَكَ الناسُ، فبدلًا مِنْ أن يقولَ: (اللهُ أكبرُ)، يَقولُ: (اللهُ وكبرُ) على لُغةٍ، وبدلًا مِن أَنْ يقولَ: (آمينَ)، يقولُ: (آمينَ)، يقولُ: (آمينَ)، ويَحْتَجُّ بأنَّ هذه لغةٌ، فلا نقبلُ من كُلِّ واحدٍ أَنْ يقولَ: إنِّي على اللَّغةِ الفُلانيَّةِ؛ ولذلك نَرْجِعُ إلى اللَّغةِ الأمِّ لُغةِ العَرَبِ الفُصْحَى الَّذي جَما القرآنُ.

٢٢٩ وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلُ أُضْمِرًا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) في جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟) الشَّرحُ

قولُهُ: «الفَاعِلَ» مَفْعولٌ به مُقَدَّمٌ.

«فِعْلٌ» فاعلٌ مُؤَخَّرٌ، وجملةُ (أُضْمِرَ) صفةٌ لـ(فِعْلٌ)؛ لأنَّ الجُمَلَ بعد النَّكراتِ صِفاتٌ، وبعدَ المعارفِ أَحْوَالُ.

قُولُهُ: «كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟)» إذا سألكَ سائلٌ فقالَ: (مَنْ قَرَأَ؟) فقلتَ: (زيدٌ) فهو فاعلٌ لفعلِ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (قَرَأَ زَيْدٌ).

يقولُ بعضُ أَصْحابِ الحَواشي: لو قال ابنُ مالكِ:

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلَ مُلِي خُلِفًا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ وَفَى؟)

لكانَ أَوْفَى وأَحْسَنَ؛ لأنَّ الفعلَ لا يُضْمَرُ، فالأسهاءُ هيَ الَّتي تُضْمَرُ، وأمَّا الفعلِ الفعلِ فيُقَالُ فيه: حُذِف. تقولُ مثلًا: مَنْصوبٌ بفعلٍ مَحْذوفٍ، ولا تَقُلْ: (بفعلٍ مُضْمَرٍ).

فنقول: ما دام الأمرُ مَعْلومًا عند النَّحْويِّينَ، وابنُ مالكِ لا يَخْفَى عليه مثلُ ذلك، وجَبَ أَنْ يُحْمَلَ كلامُهُ على ما هو مَعْروفٌ، والإنسانُ بَشَرٌ، فأحيانًا تَغيبُ عنه الكلمةُ المُناسبةُ، ويَأْتِي بالكلمةِ غير المناسبةِ، وهذا شيءٌ مُشَاهَدٌ، وابنُ مالكِ رَحَهُ اللّهُ أَرادَ هنا المعنى، وهو أنَّه أَرادَ بـ (أُضْمِرَ) أي: حُذِف، فهو أرادَ المعنى، وهذا ظاهرٌ.

وقالوا: فيه نظرٌ -أيضًا- من جهةٍ أُخْرَى، فإذا قلتَ: مَنْ قَرأ؟ فالجوابُ: (زَيدٌ) يَعني: (القارئُ زَيدٌ)، فيَقْتَضِي أَنْ يكونَ (زَيدٌ) خَبَرًا لِبُبْتَدَأٍ مَحْدُوفٍ؛ لأَنَّ الجوابَ يكونُ مُطابقًا للسُّؤَالِ.

لكِنْ نحنُ نقولُ: إنَّ مثلَ هذا يَنْبَغِي أن يُتَسَامَحَ فيه، وإلَّا فحقيقةً إنَّ (مَنْ قرأ؟) مُصَدَّرً باسم، فكانَ يَنْبغِي أن يكونَ الجوابُ مُصَدَّرًا باسم. ولو قلتَ: (أَقَرَأَ قَارِئٌ؟) فقيلَ: (زَيْدٌ) يعني: (قَرَأَ زَيْدٌ) فهذا يكونُ صَحيحًا، فالفعلُ مَحْذوفٌ والفاعلُ مَوْجودٌ.

قولُهُ: «مَنْ قَرَا» هل هيَ مِن: (مَنْ قَرَأَ الكِتابَ؟) أو مِن: (مَنْ قَرَى الضَّيفَ؟).

الجوابُ: تَخْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مِن: (مَنْ قَرَى الضَّيفَ؟)، وحينَئذٍ إذا قُلنا: (رَيْدٌ)، فالمعنى أَنَّ زَيدًا كريمٌ يَقْرِي الضُّيوف، وإذا قُلنا: مِن (قَرَأَ يَقْرَأُ)، وحُذِفَتِ الهَمْزةُ تَخْفيفًا أو لِمُناسبةِ الرَّوِيِّ. فإنَّهُ منَ القِراءةِ، وأيُّهما أنسبُ في حالِ الطَّالب؟

الجوابُ: أَنْ تكونَ منَ القِراءةِ، فإذا قالَ لك إنسانٌ: (مَنْ قَرَأَ؟) فقلتَ: (رَبِدٌ)، والتَّقديرُ: (قَرَأَ زَيدٌ)؛ لأنِّي أقولُ لك: (مَنْ قَرَأَ؟)، ولستُ أقولُ: (مَنِ القَارِئُ؟). فالجوابُ يكونُ مُطابقًا للسُّؤَالِ، فيكونُ التَّقديرُ: (قَرَأَ زَيدٌ).

قُولُهُ: «وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فَعْلٌ أُضْمِرًا» معناهُ: قد يَكُونُ الَّذي رَفَعَ الفَاعلَ فعلًا غيرَ مذكورٍ، و(أُضْمِرَا) أي: حُذِفَ، مثالُهُ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَا؟) فَ فَرَزَيْدٌ) فَاعَلُ لَفعلِ مَحْذُوفٍ تقديرُهُ: (قَرَأً). وهناك أيضًا فواعلُ لأفعالٍ مَحْذُوفةٍ

غير الَّتي ذكرَها المُؤلِّفُ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة:٦]، وكقولِهِ تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَتْ ﴾ [الانشقاق:١]، ولم يَذْكُرْها المُؤلِّفُ؛ لأنَّ مثلَ هاتَيْنِ الآيتَيْنِ قد ذُكِرَ فيهما الفعل، لكنَّهُ مُؤَخَّرُ، فكأنَّ الآيتَيْنِ فيهما ما يَدُلُّ على المَحْذوفِ، وهو هذا الفعلُ المَذْكورُ، وسَبَقَ أَنَّ الصَّوابَ فيهما أَنَّه يجوزُ أَنْ يكونَ الفاعلُ مُقَدَّمًا وأَنْ يكونَ مُبتَدأً والفعلُ بعدَهُ خبرَهُ كما سَبَقَ.

وخلاصةُ القاعدةِ: أنَّه يجوزُ أن يُحْذَفَ الفعلُ ويَبْقَى الفاعلُ.



٢٣٠ وَتَاءُ تَأْنِيتٍ تَلِي السَمَاضِي إِذَا كَانَ لِأَنْثَى كَ (أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى) الشَّرحُ

قولُهُ: «تَاءُ تَأْنِيثٍ» مُبتَدأٌ، وجملةُ (تَلِي) خبرُ المُبتَدأِ، والفاعلُ مُستَتِرٌ تقديرُهُ: (هي).

و «المَاضِي» مَفْعولُ (تَلِي) و (المَاضِي) هنا بسكونِ الياءِ، معَ أنَّ الوَاجِبَ فَتْحُها؛ لأنَّ (المَاضِي) مَنْقوصٌ، والمنقوصُ تَظْهَرُ عليه الفتحةُ، لكنَّهُ سَكَّنها مِن أَجْلِ مُراعاةِ وَزْنِ البيتِ.

و ﴿إِذَا كَانَ ﴾ أي: الفعلُ لأَنْثَى، و (إِذَا كَانَ) شرطٌ، ولكنَّه غيرُ جازمٍ.

قولُهُ: «كَ أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى» الكافُ: حرفُ جَرِّ، و(أَبَتْ)؛ (أَبَى) فعلٌ ماضٍ، و(التاءُ) علامةُ التَّانيثِ، و(هِنْدُ) فاعلٌ مَرْفوعٌ وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهِرةُ، و(هِنْدُ) يجوزُ فيها وجهانِ: الصَّرفُ؛ لأنَّهَا ثلاثيُّ ساكنُ الوَسَطِ، ويجوزُ فيها عَدَمُهُ، والمنعُ منَ الصَّرفِ أحقُّ؛ ولذا يقولُ ابنُ مالكِ: (وَالمَنْعُ أَحَقُّ).

و «الأذَى» مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ بفتحةٍ مقدَّرةٍ على الألِفِ، منَعَ من ظُهورِها التَّعَذُّرُ، والمثالُ كُلُّهُ مَجْرورٌ بالكافِ، أي: كهَذا المثالِ.

انتقَلَ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ إلى مسألةٍ وهيَ: هل يُؤنَّثُ عاملُ الفاعلِ أو لا؟ الجوابُ: إن كانَ الفاعلُ مُذَكَّرًا فإنَّ الفعلَ لا يُؤنَّثُ، وإن كانَ مُؤَنَّثًا فإنَّ

الفعلَ يُؤنَّثُ، كقولِ الْمُؤلِّفِ: (أَبَتْ هِنْدُ الأَذَى)، وتقولُ في المُذكَّرِ: (أَبَى زَيدٌ الأَذَى)، وتقولُ: (قَامَ هِندُ). ولا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (قَامَ هِندُ).

إِذَنْ: إذا كَانَ الفعلُ مَاضِيًا فإنَّ تاءَ التَّأنيثِ تَلِي المَاضِيَ، تقولُ: (ضَرَبَتْ هِنْدُ)، أو (قَامَتْ هِنْدُ)، فإن كان الفعلُ مُضارِعًا فإنَّ تاءَ التَّأنيثِ لا تَليهِ، وإنَّما تَسْبِقُهُ، تقولُ مثلًا: (تَضْرِبُ هندُ القَوْمَ)، و(تُكْرِمُ هندُ القَوْمَ)، فتاءُ المُضارَعةِ كتاءِ التَّأنيثِ في الماضي، وعلى ذلك تقولُ: (تَقومُ هِندُ)، ولا يجوزُ أَنْ تقولَ: (يَقُومُ هندُ)، لكنَّ كلامَ المُؤلِّفِ هنا في تاءِ التأنيثِ الَّتِي في آخرِ الفعلِ؛ لأنَّ الفعلَ إذا اتَّصَلَتْ به التَّاءُ صارَ لمُؤنَّثِ.

قولُهُ: ﴿وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا * كَانَ لِأَنْثَى » يعني: تاءُ التَّأْنيثِ تَلِي الفِعلَ الماضيَ إذا كانَ لأَنْثَى من ذاوتِ الفَرْجِ منَ الآدَمِيِّينَ أو غَيْرِهم، مثل (هِنْدَ)، فـ (هندُ) من ذواتِ العَقْلِ والفَرْجِ، واتِّصالُها بالماضي قد يكونُ واجبًا، وقد يكونُ غيرَ واجبٍ كما سيَأتي.

٧٣١- وَإِنَّا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرِ مُتَّصِلٍ أَوْ مُفْهِمٍ ذَاتَ حِرِ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَإِنَّهَا تَلْزَمُ» الفاعِلُ التاءُ.

و «فِعْلَ» مَفْعولٌ به.

و «مُتَّصِلِ» صفةٌ لـ (مُضْمَرِ).

قُولُهُ: «تَلْزَمُ» الضَّميرُ يَعودُ على تاءِ التَّأنيثِ.

قولُهُ: «فِعْلَ مُضْمَرِ» أي: فِعْلَ مُضْمَرٍ لأُنْثَى، يعني: فاعِلُهُ ضَميرٌ مُسْتَتِرٌ لأُنْثى.

قولُهُ: «مُتَّصِلٍ» احترازُ منَ الضَّميرِ غيرِ الْتَّصلِ، مثلُ أَنْ تقولَ: (مَا قَامَ إِلَّا هي)، فإنَّهُ هنا لا يَلْزَمُ التَّأنيثُ، إِنَّمَا تَلْزَمُ التَّاءُ فِعلَ مُضْمَرٍ مُتَّصِلٍ.

قولُهُ: «مُفْهِمٍ» يعني: أو فعلٍ مُفْهِمٍ ذاتَ حِرِ، و(ذَاتَ) بمعنى (صَاحِبَةٍ) و(الحِرُ) هو الفَرْجُ، ومنه ما جاءَ في حَديثِ أبي مالِكِ الأَشْعَرِيِّ رَضَيَلِيَّهُ عَنهُ: قالَ رسولُ صَلَّلِتَهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ: «لَيَكُونَنَّ أَقُوامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ وَالحَرِيرَ وَالحَمْرَ وَالحَمْرَ وَالْمَعَازِفَ هُواللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَسَلَمَ الْمَعَازِفَ هُواللهُ مَا الضَّرْجُ، ويقولُ النَّحْويُّونَ: إنَّ أصلَه (حِرْحُ)، وحُذِفَتِ اللهُ اعْتِباطًا؛ لأنَّه لا يُمكِنُ وحُذِفَتِ اللهُ مُعْرَبٌ أَقَلُ مِن ثَلاثةِ أَحْرُفٍ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ فيه حَرفٌ مَحْدُوفٌ؛ أَنْ يكونَ فيه حَرفٌ مَحْدُوفٌ؛

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر، برقم (٥٩٠٥) مُعَلَّقًا.

ولهذا (يَدُّ) أَصْلُها (يَدْيُّ)، أمَّا غيرُ المُعْرَبِ فيَصِحُّ، مثل: (هوَ) و(هيَ) و(نا)، المُهِمُّ: أَنَّهُم إذا وَجَدوا شيئًا أقلَّ مِن ثَلاثةِ أَحْرُفٍ قَدَّروهُ، ثُمَّ قالوا: حُذِفَ اعْتِباطًا، مثلُ قَولِ الفُقهاءِ رَحَهُمُ اللَّهُ: (هذا شُرِعَ تَعَبُّدًا)، وذلك إذا عَجَزوا عن مَعْرِفةِ الحِكْمةِ، وقَوْلُهم: (تَعَبُّدًا) هذا مَعْقولُ، فقد لا نَدْرِي الحِكْمةَ مِن بعضِ العِباداتِ.

لكنَّ قولَهم: (حُذِفَ اعْتِباطًا)، هذا ليسَ بِمُسَلَّمٍ، لكِنْ على كُلِّ حالٍ: نحنُ نَتَّبِعُهم في هذا الأمرِ.

أَفادَنا الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّ تاءَ التَّأْنيثِ الَّتِي تَلِي الماضيَ تجبُ في حالَيْنِ:

الحالُ الأُولَى: إذا كان الفاعلُ ضَميرًا مُؤَنَّنًا مُتَّصِلًا، مثالُ ذلكَ تقولُ: (هِنْدُ قَامَتْ)، وتقولُ أيضًا: (المَرْأَتانِ قامَتَا) وُجوبًا؛ (هِنْدُ قَامَتْ)، فيَجِبُ أَنْ تقولَ: (قَامَتْ)، وتقولُ أيضًا: (المَرْأَتانِ قامَتَا) وُجوبًا؛ لأَنَّه رَفَعَ ضَمِيرًا مُتَّصِلًا، وتقولُ: (الشَّمسُ طَلَعَتْ)، فيَجِبُ أَنْ تقولَ: (طَلَعَتْ)؛ لأَنَّهُ رفَعَ هنا ضَميرًا مُتَّصلًا، ومَعْلُومٌ أَنَّ المُسْتَتِرَ في حُكمِ المُتَّصِلِ وأكثرَ.

الحالُ النَّانيةُ: إذا كانَ الفاعلُ اسْمًا ظاهرًا حَقيقيَّ التَّأنيثِ، مُتَّصِلًا بعامِلِهِ، والمُؤنَّثُ الحَقيقيُّ هو الَّذي له فَرْجٌ، سواءٌ مِنَ الآدَمِيَّاتِ أو مِن غيرِ الآدَمِيَّاتِ، والمُؤنَّثُ الحَقيقيُّ هو الَّذي له فَرْجٌ، سواءٌ مِنَ الآدَمِيَّاتِ أو مِن غيرِ الآدَمِيَّاتِ، تقولُ مثلًا: (قَامَتْ هِندُ)، فيَجِبُ التَّأنيثُ؛ لأنَّ (هِنْدُ) مِن ذَوَاتِ الفَرْجِ، فهيَ مُؤنَّثُ حَقيقيُّ، وتقولُ: (قَامَتِ النَّاقةُ)؛ لأنَّ النَّاقةَ مُؤنَّثُ حَقيقيُّ، ومثلُ ذلكَ: (وَلَدَتِ النَّاقةُ)، وتقولُ: (بَاضَتِ الدَّجَاجةُ) مع ذلكَ: (وَلَدَتِ النَّاقةُ)، وتقولُ: (بَاضَتِ الدَّجَاجةُ) مع أنَّ الدَّجاجةَ ليست عاقِلًا؛ ولهذا الإنسانُ البَليدُ يُضْرَبُ به المثلُ، تقولُ: (فُلانُ النَّاقةَ لَيْتُ النَّانِ اللَّهُ المَلْ، تقولُ: (فُلانُ البَليدُ يُضْرَبُ به المثلُ، تقولُ: (فُلانُ

دَجاجةٌ مَا يَفْهَمُ)، لَكِنْ لَمَّا كَانَ لَهَا فَرْجٌ فَيَجِبُ أَنْ تَقُولَ: (بَاضَتِ الدَّجاجةُ)، ولو قلت: (بَاضَ الدَّجاجةُ) لكانَ خَطأً، ومثلُ ذلك أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمُلَةٌ ﴾ [النمل:١٨]، فيَجِبُ التأنيثُ، على ما جاءَ في القُرآنِ، وسيَأْتِي -إِنْ شاءَ اللهُ-مسألةُ النَّملةِ، وأَنَّه قد يُرَادُ بها الجِنْسُ، وقد يُرَادُ بها الشَّخصُ بِعَيْنِهِ، فيكونُ فيها اخْتِلافٌ.

لكِنْ إذا قلتَ: (انْكَسَرَ البَيْضةُ) فيَصِحُّ؛ لأنَّ الْمُؤلِّفَ يقولُ: (أَوْ مُفْهِم ذَاتَ حِرِ)، والبَيْضةُ لَيْسَتْ كذلك، فيَجُوزُ (انْكَسَرَ البَيْضَةُ)، ولكنَّها بالتَّأنيثِ أَفُّصَحُ، بناءً على قولِهِ: (وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي المَاضِي إِذَا * كَانَ لِأَنْثَى).

والمؤنّثُ الحقيقيُّ إذا كانَ مُمَيَّزًا بينَ مُذَكَّرِهِ ومُؤَنَّدِهِ وَجَبَتْ فيه التَّاءُ في المُؤنَّثِ، وذلك مثل: (الأَنَاسِيِّ) وهُم بنو آدم، فإنَّه يُفَرَّقُ بينَ المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ، فالذَّكَرُ ذَكَرٌ، والأُنْثَى أُنْثَى، تقولُ مثلًا: (قَامَ الرَّجُلُ)، و(قَامَتِ المَرْأَةُ)، و(قَامَ زَيْدٌ)، و(قَامَتْ زَيْنَبُ)، مع أنَّ (زَيْنَبُ) ليسَ فيها تَأْنيثُ لَفْظيُّ، لكنَّ تَأْنيثها مَعْنَويُّ.

إِذَنْ: مُقْتَضَى كلامِ ابنِ مالكٍ أنَّ تاءَ التَّأنيثِ تَلي الماضيَ جَوازًا إلَّا في الحالَيْنِ السَّابِقتَيْنِ.

وهُنا مسألةٌ نُحِبُّ أَنْ نُنَبِّهَ عليها، وهي أَنَّ الْمُؤَنَّثَ الحقيقيَّ الَّذي لا يُفَرَّقُ بينَه وبينَ مُذكَّرِهِ إِنْ كَانَ مُجُرَّدًا مِنَ التاءِ فإنَّه يَجِبُ التَّذكيرُ، فإذا قلتَ: (أَتَى البُرْغُوثُ)، لا تَقُلْ: (أَتَتُ)؛ لأَنَّهُ لا يُمَيَّزُ بينَ مُذَكَّرِهِ ومُؤَنَّثِهِ، وإِنْ كَانَ فيه التاءُ فإنَّهُ يُجِبُ أَنْ يُقَالَ معها: (قَالَتْ نَمْلَةٌ)، ولا يُقَالُ: فإنَّهُ يَجِبُ أَنْ يُقَالَ معها: (قَالَتْ نَمْلَةٌ)، ولا يُقَالُ:

(قَالَ نَمْلَةٌ)؛ لأَنَّه لا يُفَرَّقُ بين مُذَكَّرِهِ ومُؤَنَّفِهِ، ومِن هُنا يُعْلَمُ أَنَّ مَنِ اسْتَدَلَّ على أَنْ فَمْلَةَ سُلَيهانَ كانت أُنْفَى في قولِهِ تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل:١٨]، إنَّها اسْتَدَلَّ على ذلك بتأنيثِ الفِعلِ، وليسَ عندَه دَليلٌ؛ لأنَّهُ منَ المَعْروفِ أَنَّ أسهاءَ الأجْناسِ اللَّهِي لا يُفَرَّقُ بينَها وبينَ مُذَكَّرِها بالتّاءِ وفيها التّاءُ يَجِبُ فيها التّانيثُ اتّباعًا للَّفظِ، وابنُ مالكٍ حرَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى لم يُفَصِّلُ هذا التّفْصيلَ معَ أَنَّهُ يَجِبُ هذا التّفْصيلَ معَ أَنَّهُ يَجِبُ هذا التّفْصيلَ .



٢٣٢- وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ) الشَّحُ

قولُهُ: «قَدْ» للتَّقليلِ؛ لأنَّها دَخَلَتْ على فِعلِ مُضارِع، ويقولونَ: إنَّ (قَدْ) إذا دَخَلَتْ على مُضارِعٍ فهي للتَّقْليلِ، إذا دَخَلَتْ على مُضارِعٍ فهي للتَّقْليلِ، وإذا دَخَلَتْ على مُضارِعٍ فهي للتَّقْليلِ، وهذا في الأغْلَبِ، وإلَّا فقد تَدْخُلُ على المُضارِعِ وهي للتَّحْقيقِ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿قَدْيَعَلَوْ اللَّهِ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللَّهُ اللللللْمُ الللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللْ

و «الفَصْلُ» فاعلُ (يُبِيحُ)، و (تَرْكَ) مَفْعولُهُ.

قولُهُ: «نَحْوِ: (أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)»؛ (نَحْوِ) مُضافٌ، و(أَتَى القَاضِيَ بِنْتُ الوَاقِفِ)»؛ (نَحْوِ هذا المثالِ)، فالجُمْلةُ بِنْتُ الوَاقِفِ) مُضافٌ إليه؛ لأنَّه على سبيلِ تَقْديرِ: (نَحْوِ هذا المثالِ)، فالجُمْلةُ كُلُّها في موضعِ جرِّ، وأمَّا إعرابُها تَفْصيلًا فنقولُ: (أَتَى) فعلٌ ماضٍ، و(القَاضِيَ) مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ، و(بِنْتُ) فاعلٌ مُؤَخَّرٌ، وهي مُضافةٌ إلى (الوَاقِفِ).

قولُهُ: «وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ»؛ (قَدْ) للتَّقليلِ، و(يُبِيحُ) بمعنى (يُجِيزُ)، و(الفَصْلُ) يعني: الفَصْلُ بينَ الفِعلِ والفاعلِ قد يُجِيزُ تَرْكَ التاء، مثالُ ذلك: (أَتَتْ بِنْتُ الوَاقِفِ القَاضِيَ)، في هذا المثالِ يَجِبُ تأنيثُ الفعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ مُؤَنَّثُ حَقيقيٌّ مُتَّصلٌ، فإذا فُصِلَ يقولُ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ)، والأفضلُ ألَّا تُحْذَف، مثالُ الفصلِ: (أتى القَاضِيَ بنتُ الواقِفِ)، فرالقَاضِيَ بنتُ الواقِفِ)، فرالقَاضِيَ هنا مَفْعولُ فَصَلَ بينَ الفعلِ والفاعلِ، فيَجوزُ (أتَتِ القاضيَ بِنتُ الواقِفِ)، وهو الأرْجَحُ، ويَجوزُ: (أتَى القاضيَ بِنتُ الواقِفِ).

ولو قلتَ: (ضَرَبَتْ هِندُ غُلامَها)، فهنا يَتَعَيَّنُ التَّأنيثُ؛ لأنَّ الفاعلَ مُؤنَّثُ حَقيقيٌّ مُتَّصلٌ.

فإذا قلت: (ضَرَبَتْ غُلامَها هِندُ)، فلا يَجِبُ التَّأنيثُ، بل يَجوزُ أَنْ تقولَ: (ضَرَبَ غُلامَها هِندُ)، وهو مَرْجوحٌ، أو (ضَرَبَتْ غُلامَها هِندُ)، وهو الأرْجَحُ، وقُلنا: إنَّهُ الأرْجَحُ كما يُفِيدُهُ كلامُ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ في قولِهِ: (وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ)، ومثلُهُ: (خَرَجَتْ مِنَ البَيتِ هِندُ) لا يجبُ التَّأنيثُ للفصلِ، فيَجوزُ: (خَرَجَ مِنَ البَيتِ هِندُ). النَّبتِ هِندُ).

إِذَنْ: إذا كانَ الفاعلُ مُؤَنَّتًا حَقيقيًّا، وفُصِلَ بينَه وبينَ الفعلِ بالمَعْمولِ جازَ تَذْكيرُهُ وتَأْنيثُهُ، والتَّأْنيثُ أَرْجَحُ.



٣٣٣- وَالْحَذْفُ مَعْ فَصْلٍ بِـ (إِلَّا) فُضِّلًا كَـ (مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «الحَذْفُ» مُبتَدأً.

و «مَعْ» ظَرف مَكانٍ.

و «فَصْلِ » مُضافٌ إليهِ.

و «بِإِلَّا»جَارُّ وَبَحْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (فَصْلٍ)، وجملةُ (فُضِّلًا) خبرُ المُبتَدأِ، والألِفُ في (فُضِّلًا) للإطْلاقِ.

قولُهُ: (كَـ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا)»؛ (الكافُ) حَرفُ جَرِّ، و(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا) جَلَةٌ بَجْرورةٌ بـ(الكافِ)، وعَلامةُ جَرِّها كَسْرةٌ مُقَدَّرةٌ على الخرِها مَنَعَ مِن ظُهورِها الجِكايةُ، وإنَّها دَخَلَتِ الكافُ على جملةٍ؛ لأنَّها بمعنَى المُفْرَدِ؛ إِذْ إِنَّ التَّقديرَ: (كهذا المِثالِ)، أمَّا إعْرابُها تَفْصيلًا فنقولُ: (مَا) نافيةٌ، و(زَكا) فعلُ ماضٍ، و(إلَّا) أداةُ حصرٍ، و(فَتَاةُ) فاعلُ (زَكا)، و(فَتَاةُ) مُضافٌ، و(ابْنِ) مُضافٌ، و(ابْنِ) مُضافٌ إليه.

لمَّا ذَكَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّه إذا فُصِلَ بِينَ الفعلِ والْمُؤَنَّثِ الحقيقيِّ بفاصلِ جازَ تَرْكُ التَّأْنيثِ، ولكنَّ التَّأْنيثِ، استَثْنَى حالًا واحدةً، وهي: إذا كانَ الفَصلُ بـ(إِلَّا)، فهُنا الأفضلُ تَرْكُ التَّأْنيثِ، مثالُهُ: (مَا زَكَا إِلَّا فَتَاهُ ابْنِ العَلَا)؛ فـ(فَتاةُ) مُؤنَّثُ حَقيقيٌّ، وهي فاعلٌ، وفِعْلُها (زَكَا)، والفعلُ الآنَ مَفْصولٌ بينهُ وبينَ الفاعلِ

بـ (إِلَّا)، فلـو مَشَيْنا على البيتِ الأوَّلِ لقُلنا: التَّأنيثُ أَوْلَى منَ التَّذْكيرِ فنقـولُ: (مَا زَكَتْ)؛ لأَنَّهُ يقولُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ)، وهذا فَصْلٌ، لكنَّهُ استثنَى فقالَ: إذا كانَ الفَصْلُ بـ (إِلَّا) فالحذفُ أولَى.

وظاهرُ كلامِهِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (فُضِّلًا) أَنَّهُ يجوزُ أَنْ يُؤَنَّثَ، فتقولَ (مَا زَكَتْ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا)؛ لأنَّ التَّفْضيلَ لا يَدُلُّ على الوُجوبِ، وتقولُ أيضًا: (ما قامَ إلَّا هِندُ)، و(ما قامَتْ إلَّا هِندُ)، والأوَّلُ أصَتُّ وأفصَحُ.

وذهَبَ ابنُ هِشَامٍ -وهو مَذْهَبُ الجُمْهورِ - إلى وُجُوبِ التَّذْكيرِ وعدمِ جَوَازِ التَّأْنيثِ إذا كانَ الفصلُ بـ(إِلَّا)، فتقولُ: (مَا قَامَ إِلَّا هِندُ)، ولا يجوزُ: (مَا قَامَتْ إِلَّا هِندُ)، بلِ الفاعلُ (ما قامَتْ إلَّا هِندُ)، قالوا: لأنَّ الفاعلُ ليسَ هو الَّذي بعدَ (إِلَّا)، بلِ الفاعلُ عُذُوفٌ، والتَّقْديرُ في المثالِ الأوَّلِ: (مَا زَكَا أَحَدٌ إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ العَلَا)؛ فـ(فَتَاةُ) بَدُلُ منَ الفاعلِ، وليسَتْ هي الفاعلَ، وإنَّما قدَّرنا ذلكَ؛ لأَجْلِ أَنْ يَصِحَّ النَّفيُ، والتَّقْديرُ في المثالِ الثَّاني: (مَا قَامَ أَحَدٌ إِلَّا هِنْدُ).

فإِنْ قالَ قائلٌ: إنَّهُ يَسوغُ أَنْ أقولَ: (مَا قَامَتْ إِلَّا هِندُ) أي: (ما قَامَتِ امرأةٌ)، ولا أُقَدِّرُ: (ما قَامَ أحدٌ)؟

فالجوابُ: أنَّك لو قلتَ وقَدَّرْتَ: (مَا قَامَ أحدٌ) أي: (مَا قَامَ لا مِنَ الرِّجالِ ولا منَ النِّساءِ إلَّا هِندُ)، بخلافِ ما لو قَدَّرْتَ: (ما قامَتِ امْرَأَةٌ)، كُنَّا لم ننفِ قيامَ الرِّجالِ، والمرادُ نَفْيُ القيامِ للرِّجالِ وللنِّساءِ، والتَّقْديرُ الأوَّلُ أَعمُّ.

وإذا كانَ الكلامُ على هذا التَّقديرِ فالواجبُ التَّذكيرُ، فإذا جاءَنا طالبُ علم وقالَ: (مَا زَكَتْ إِلَّا فَتاةُ ابْنِ العَلَا)، أو (ما قَامَتْ إلَّا هِندُ)، قُلنا: هذا خَطأٌ،

فقالَ: أنا على مَذْهبِ ابنِ مالكٍ، وهذا جائزٌ، لا بَأْسَ بهِ، فلا نَسْتَطيعُ أَنْ نُغَلِّطَهُ ما دامَ هذا رأيَ ابنِ مالكٍ، وهو مَشْهورٌ مِن أئمَّةِ النَّحوِ.

وإِنْ كُنَّا نقولُ: لا حاجة لِها قالوهُ، ولا بأسَ أَنْ نقولَ: (مَا زَكَا)؛ (ما) نافيةٌ، و(زَكَا) فعلٌ ماضٍ، و(فَتَاةُ) فاعلٌ، وحينئذ يكونُ الحذفُ هنا مُفَضَّلًا وليسَ بواجِبٍ، وعلى ذلكَ فالَّذي نَرَى ما ذَهَبَ إليه ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ أَنَّه يجوزُ تأنيثُ الفعلِ معَ الفصلِ بـ(إلَّا)، ولكنَّ الأرْجَحَ التَّذكيرُ، ومِثْلُها الفصلُ بـ(سِوَى) و(غير) تقولُ: (مَا قامَ غيرُ هِندَ).



٢٣٤- وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ، وَمَعْ ضَمِيرِ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ الْمَجَادِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ الْمَتَّامُ الشَّحُ

قولُهُ: «وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ» يَعني: قد ثُعْذَفُ التَّاءُ معَ وُجوبِ التَّأنيثِ بلا فصل، يَعني: قد تقولُ: (قال هِندُ)، فإذا وَرَدَ في كلامِ العربِ: (قالَ هِندُ) فلا بُدَّ أَنْ نُؤَوِّلَ (هِندُ) بشَخصٍ، كَأَنَّكَ قلتَ: (قالَ شَخصٌ)، وحكى هِندُ) فلا بُدَّ أَنْ نُؤوِّلَ (هِندُ) بشَخصٍ، كَأَنَّكَ قلتَ: (قالَ شَخصٌ)، وحكى سِيبَوَيْهِ: (قالَ فُلانهُ)، و(فُلانهُ) مُؤنَّثُ حَقيقيٌّ، وليسَ بَجَازِيًّا، ومعَ ذلك ذُكِر، لكنَّ هذا نادرٌ وقليلٌ جدًّا، ولولا أنَّه وَرَدَ عن العَرَبِ لقُلنا: إنَّهُ غَلطٌ وخطأُ، وهُم لم يَذْكُروا إلَّا مثالًا واحدًا، وهو قَوْلُهم: (قالَ فُلانَهُ)، لكِنْ لو صَحَّ ذلكَ فيننبُغِي أَنْ نُؤوِّلَ (فُلانهُ) بـ(شَخصٍ)، أمَّا أَنْ يُذَكَّرَ الفِعلُ مع كونِ الفاعلِ فيننبُغِي أَنْ نُؤوِّلَ (فُلانهُ) بـ(شَخصٍ)، أمَّا أَنْ يُذَكَّرَ الفِعلُ مع كونِ الفاعلِ مُؤنَّتُا تَأْنيثًا حَقيقيًّا فهذا يَبْعُدُ أَنْ يُوجَدُ في اللَّغةِ العربيَّةِ، لكِنْ معَ ذلكَ يقولُ ابنُ مالكِ: (وَالحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلٍ).

والغريبُ أنَّك إذا قَارَنْتَ قولَهُ: (وَقَدْ يُبِيحُ الفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ) بقولِه: (وَالْحَدْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَصْلِ) لوَجَدْتَ فَرْقًا عَظيمًا؛ لأنَّ الأخيرَ مِن أنْدَرِ النَّادرِ.

قولُهُ: «وَمَعْ * ضَمِيرِ ذِي المَجَازِ فِي شِعْرٍ وَقَعْ» يَعني: والحذفُ معَ ضَميرِ المُؤنَّثِ المَجازِيِّ شِعْرٍ مَعَ أَنَّ ضَميرَ المؤنَّثِ يَجِبُ فيهِ التَّأنيثُ، كها قال: (وَإِنَّهَا تَلْزَمُ فِعْلَ مُضْمَرٍ)، ولو كانَ جَازِيًّا، فإذا كانَ الفاعلُ ضَميرًا وَجَبَ تَأْنيثُ الفِعْلِ ولو كانَ الجَنْ وَقَعَ فِي الشِّعْرِ أَنَّه إذا كانَ الضَّميرُ لَنَّ الضَّميرُ لَوْنَتْ جَازِيًّا، لكِنْ وَقَعَ فِي الشِّعْرِ أَنَّه إذا كانَ الضَّميرُ لِمُؤنَّثِ جَازِيًّا، لكِنْ وَقَعَ فِي الشِّعْرِ أَنَّه إذا كانَ الضَّميرُ لِمُؤنَّثِ جَازِيًّا، ومنه قولُ الشَّاعِرِ:

فَلَا مُزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَـلَ إِبْقَالَـهَا(١)

والأصلُ: (أَبْقَلَتْ إِبْقَالَهَا)، لكِنْ حُذِفَتْ معَ ضَميرِ المجازِ مِن أَجلِ ضَرورةِ الشَّعرِ، والشَّعرُ كما وَصَفَه الحَريريُّ في المُلْحَةِ أَنَّه صَلِفٌ، يُجْبِرُ الإنسانَ على ما يُريدُ الشِّعرُ لا على ما يُريدُ الإنسانُ، قالَ في المُلْحةِ:

وَجَائِزٌ فِي صَنْعَةِ الشِّعْرِ الصَّلِفْ أَنْ يَصْرِفَ الشَّاعِرُ مَا لَا يَنْصَرِف (١)

⁽۱) البيت من المتقارب، وهو لعامر بن جُوَيْن الطائي كها في الكتاب (۲/ ٤٦)، ولسان العرب (أرض)، وشرح الشواهد للعيني (۲/ ٥٣)، والتصريح (١/ ٤٠٧).

⁽٢) البيت موجود في : شرح الملحة (ص:٢٧٨) له.

٢٣٥ - وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كَالتَّاءِ مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ الشَّرحُ

«التَّاءُ» مُبتَدأً.

«مَعْ جَمْعِ» حالٌ منها.

و «سِوَى السَّالِمِ» صفةٌ لـ (جَمْعٍ)، و (كَالتَّاءِ) خَبرُ المُبتَدأِ.

قولُهُ: «مَعْ إِحْدَى اللَّبِنْ» أَيْ: معَ واحدةِ اللَّبِنِ، وهي (لَبِنَةٌ)، كلَبِنَةِ الطِّينِ مثلًا، وهي مُؤَنَّتُةٌ تَأْنيثًا مَجازِيًّا.

يقولُ رَحْمَهُ اللَّهُ: إِنَّ التَّاءَ مِعَ الجُمُوعِ - فِي غيرِ المُذَكَّرِ السَّالِمِ - كالتَّاءِ مِعَ مَجَازِيِّ التَّأْنيثِ، والتَّاءُ مِعَ مَجَازِيِّ التَّأْنيثِ جَائِزةٌ، وليست واجبةً، فيَجوزُ التَّأْنيثُ، ويجوزُ التَّأْنيثُ، وتقولُ: (طَلَعَ الشَّمسُ)، وتقولُ: (طَلَعَ الشَّمسُ)، وتقولُ: (طَلَعَ الشَّمسُ)، وتقولُ: (حُمِلَ اللَّبِنَةُ)؛ لأنَّ التَّأْنيثَ مَجَازِيُّ، يَجوزُ فيهِ التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ، وتقولُ: (حُمِلَ اللَّبِنَةُ)؛ لأنَّ التَّأْنيثَ مَجَازِيُّ، يَجوزُ فيهِ التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ، وتقولُ: (حُمِلَ اللَّبِنَةُ)، ويجوزُ: (حُمِّبَ الجُمْلةُ).

إِذَنْ: إذا كانَ الفاعلُ جمعًا -سِوى جَمعِ المُذَكَّرِ السَّالمِ- فإنَّه يَجوزُ تَذْكيرُ الفعلِ وتأنيثُهُ، سواءٌ كانَ ذلكَ الجَمعُ لمُذَكَّرٍ أو لمُؤنَّثٍ حَقيقيٍّ أو لمُؤنَّثٍ مَجَازِيٍّ.

فالجُموعُ سَبْعةُ أقسامٍ:

الأُوَّلُ: جمعُ اللَّذَكِّرِ السَّالِمُ.

الثَّاني: جمعُ تَكْسيرٍ لمُِذَكَّرٍ.

الثَّالِثُ: جمعُ تَكْسيرِ لُؤنَّثٍ حَقيقيٍّ.

الرَّابِعُ: جمعُ تَكْسيرٍ لمُؤنَّثٍ مَجازيٍّ.

الخَامِسُ: اسمُ الجَمْع.

السَّادِسُ: الجمعُ السَّالِمُ لُمُؤنَّثٍ غَيرِ حَقيقيٍّ.

السَّابِعُ: الجمعُ السَّالِمُ لُؤنَّثٍ حَقيقيٍّ.

وعلى ذلكَ فهذه الأقسامُ قسمٌ منها يَجِبُ فيه التَّذكيرُ، وهو جَمعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ، والباقي يَجوزُ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ.

إِذَنِ: القِسمُ الأوَّلُ وهو جَمْعُ المُذَكَّرِ السَّالِمُ يجبُ فيه التَّذْكيرُ.

وهذا أَخْرَجَهُ المؤلِّفُ بقولِهِ: (سِوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ) وهوَ: الَّذي سَلِمَ فيه بناءُ المُفرَدِ مع جَمْعِهِ، يَعني: تَجْمَعُهُ ولا يَتَغَيَّرُ المُفرَدُ.

فمثلًا: (اللَّسْلِمُونَ) جَمعُ مُذَكَّرِ سالمٌ (١)، فتقول: (جاءَ اللَّسْلِمونَ)، ولا تَقُلْ: (جاءَتِ اللَّسْلِمونَ)؛ لأنَّه جَمعُ مُذَكَّرِ سالِمٌ، ومِن ذلكَ قولُهُ تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [المؤمنون:١]، فيَجِبُ التَّذكيرُ؛ لأنَّ الفاعلَ (المُؤْمِنُونَ) جَمعُ مُذكَّرِ سالمٌ.

لكِنْ يَرِدُ على هذا قولُهُ تعالى: ﴿ اَمَنتُ أَنَّهُ لَآ إِلَهَ إِلَا ٱلَّذِى ٓ اَمَنتُ بِهِ عَبُوا إِسْرَهُ يلَ ﴾ [يونس: ٩٠]، فورَدَتْ (آمَنَتْ) مُؤنَّتُهُ معَ الفصلِ، والمعروفُ أَنَّ (بَنُو) تُعْرَبُ إِعْرابَ جَمعِ المُذَكِّرِ السَّالِمِ، فهي مَرْفوعةٌ بالواوِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ، فها الجوابُ؟ الجوابُ على ذلكَ أنَّهم يقولونَ: إنَّ (بنو) مُكسَّرٌ، لكنَّهُ مُلْحَقٌ بجمعِ المذكَّرِ السَّالِمِ إعْرابًا،

⁽١) من رأى أن كلمة سالم صفة لجمع، جعلها تبعًا لها في الإعراب، ومن رأى أنها صفة لمذكر جعلها مجرورةً مثلها، وكذلك جمع المؤنث السالم.

وإلّا فهو جمعُ تكسير، وإذا كانَ جَمْعَ تكسيرِ فإنّه يدخُلُ في قولِ المؤلّفِ: (مَعْ جَمْعِ)، إِذَنْ: يجوزُ أَنْ يُوَنَّثَ معَها، وعلى جَمْعٍ)، إِذَنْ: يجوزُ أَنْ يُوَنَّثَ معَها، وعلى ذلك يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (قَدِمَ بنو فُلانٍ)، و(قَدِمَتْ بنو فُلانٍ)؛ لأنَّ ابنَ مالكِ يقولُ: (سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ)، كلمةُ (بنونَ) جمعُ (ابنٍ)، و(بنونَ) جَمعُ مُكسَّرٌ، وليسَت جمعَ مُذكَّرِ ساليًا، إِذَنْ: لا يَدْخُلُ في كلام ابنِ مالكِ؛ لأنَّ ابنَ مالِكِ وليسَت جمعَ مُذكَّرِ ساليًا، إِذَنْ: لا يَدْخُلُ في كلام ابنِ مالكِ؛ لأنَّ ابنَ مالِكِ وَيَهُ لَيْ فيهِ وَلِيسَت جمعَ مُذكَّرِ ساليًا، إِذَنْ: لا يَدْخُلُ في كلام ابنِ مالكِ، لأنَّ ابنَ مالِكِ وَيَهُ اللّهُ هو الَّذي تَمَّيَعُ فيهِ التَاءُ، والباقِي يجوزُ فيه الوَجْهانِ.

القسمُ النَّاني: جمعُ تَكْسيرِ لَمُذَكَّرِ، مثالُهُ: (قالَ الرِّجالُ)، ويجوزُ: (قالتِ الرِّجالُ)، فيَجوزُ فيهِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ؛ لأَنَّه مُكَسَّرٌ، ومِنه قولُهُ تعالى: ﴿قَالَتِ الرِّجالُ)، فيَجوزُ فيهِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ؛ لأَنَّه مُكَسَّرٌ لِلُذَكَّرِ، لكنَّه أُنِّثَ باعتبارِ الْأَعْرَابُ ﴾ جمعٌ مُكسَّرٌ لِلُذَكَّرِ، لكنَّه أُنِّثَ باعتبارِ الجماعةِ؛ لأنَّ الجمعَ جماعةٌ؛ فلهذا أُنِّثَ؛ ولذا يجوزُ في غيرِ القرآنِ أَنْ تَقولَ: (قالَ المَاعَدُ؛ لأَنَّهُ جَمْعٍ).

القِسْمُ الثَّالِثُ: جَمعُ تَكْسِيرٍ لُؤَنَّثِ حَقيقيٍّ، وهذا يجوزُ فيهِ الوَجْهانِ أيضًا: التَّذكيرُ والتَّأنيثُ، مثالُهُ: (زَيْنَبُ) فَجَمْعُها: (زَيَانِبُ)، ومنه قولُ النَّبِيِّ عَلَيْهُ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ، مثالُهُ: (زَيْنَبُ)، فقال: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟»(١)، ف (زَيْنَبُ) جَمْعُها للَّا قِيلَ لهُ: (إِنَّ عَلَى البَابِ زَيْنَبَ)، فقال: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟»(١)، ف (زَيْنَبَاتُ)، تقولُ (زَيانِبُ)، وهذا جَمعُ تكسيرٍ لُؤنَّثِ، وليسَ جَمْعًا سَالِيًا؛ إِذِ السَّالمُ (زَيْنَبَاتُ)، تقولُ مثلًا: (جَاءَ الزَّيَانِبُ)؛ لأنَّه جمعُ تكسيرٍ، ومثلُ ذلكَ (هند) إذا جُمِعَتْ جمعَ تكسيرٍ (هُنودُ)، وليس جَمعًا ساليًا (هِنْداتُ)، تقولُ مثلًا: (جاءَتِ الهُنودُ) يَعني: النِّسَاءَ المُسَمَّياتِ بالهُنودِ، وتقولُ: (جاءَ الهُنودُ).

⁽١) أخرجه البخاي: كتاب الزكاة، باب الزكاة على الأقارب، برقم (١٣٩٣).

القِسْمُ الرَّابِعُ: جَمعُ تَكْسيرٍ لِمُؤَنَّثٍ مَجَازِيٍّ، مثلُ: (نَوافِذَ) جَمعِ (نافِذةٍ) تقولُ مثلًا: (انْفَتَحَتِ النَّوافِذُ) وتقولُ: (انْفَتَحَ النَّوافِذُ).

القِسْمُ الْحَامِسُ: اسمُ الجَمعِ.

القِسْمُ السَّادِسُ: الجَمعُ السَّالَمُ لِمُؤَنَّثِ غَيرِ حَقيقيٍّ، مثلُ: (حُجُراتٍ) جَمعِ (حُجْرةٍ) تقولُ مثلًا: (بُنِيَتِ الحُجُراتُ)، وتقولُ: (بُنِيَ الحُجُراتُ)، وتقولُ: (الْهَدَمَ الحُجُراتُ)، وهذا واضحٌ أنَّه يجوزُ التأنيثُ والتَّذكيرُ؛ الحُجُراتُ)، وهذا واضحٌ أنَّه يجوزُ التأنيثُ والتَّذكيرُ؛ لأنَّ أصلَهُ -وهو المُفْرَدُ- يجوزُ فيهِ التَّذْكيرُ والتَّأْنيثُ.

القِسْمُ السَّابِعُ: جَمعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمُ، مثلُ (اللَّسْلَمَاتِ) يَجُوزُ أَنْ تقولَ: (قالتِ اللَّسْلِمَاتُ)، و(قالَ اللَّسْلِمَاتُ) على رأي ابنِ مالِكِ؛ لأنَّ هذا جَمعُ مُؤَنَّثِ سالِمٌ، فيَجوزُ فيهِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ؛ لأنَّ المُؤلِّفَ يقولُ: (مَعْ جَمْعٍ سِوَى السَّالِمِ مِنْ * مُذَكَّرٍ).

والصَّحيحُ أنَّ الجمعَ السَّالِمَ حُكْمُهُ حُكْمُهُ مُفردِهِ، فإِنْ جازَ في مُفرَدِهِ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ في والتَّأنيثُ في مُفردِهِ وَجَبَ التَّأنيثُ في الجَمْع، وإِنْ وَجَبَ التَّأنيثُ في الجَمْع، وإِنْ وَجَبَ التَّأنيثُ في الجَمْع، وإِنْ وَجَبَ التَّذْكيرُ وجَبَ التَّذْكيرُ في الجَمْع.

وعلى هذا فجَمعُ الْمُؤَنَّثِ السَّالَمُ حَقيقيُّ التَّأْنيثِ، يَجِبُ فيه التَّأْنيثُ، فتقولُ: (قَامَ الْمُسْلِماتُ)، وهذا القولُ الرَّاجحُ هوَ (قَامَ الْمُسْلِماتُ)، وهذا القولُ الرَّاجحُ هوَ الَّذي اختارَهُ ابنُ هِشامِ رَحَمُ اللَّهُ على أنَّ تأنيثَ الجَمعِ مَبْنِيٌّ على تَأْنيثِ المُفرَدِ، فا وَجَبَ تأنيثُهُ مُفرَدًا وجَبَ فا وَجَبَ تَذْكيرُهُ مُفْرَدًا وجَبَ تَذْكيرُهُ مُفْرَدًا وجَبَ تَذْكيرُهُ مَفْرَدًا وجَبَ تَذْكيرُهُ جَعًا، وما وجَبَ تَذْكيرُهُ مُفْرَدًا وجَبَ تَذْكيرُهُ مَعًا، وهذا مُقْتَضى القياسِ، حتَّى إنَّ ابنَ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ لمَّا ذكرَ أنَّ جعَ

المُذَكَّرِ السَّالِمَ يجبُ فيهِ التَّذكيرُ، نقولُ لهُ: وجَمعُ المؤنَّثِ السَّالِمُ يَجِبُ فيه التَّأنيثُ إذا كان مُؤَنَّثُهُ حَقيقيًّا.

وذَهَبَ بعضُ العلماءِ إلى أنَّ كُلَّ جمعٍ يجوزُ فيه التَّذكيرُ والتَّأنيثُ حتَّى السَّالمُ مِن هذا وهذا، ومنهُ قولُ الزَّخُشَرِيِّ:

إِنَّ قَـوْمِي تَـجَمَّعُوا وَبِقَـتْلِي تَـحَدَّثُوا لَا أُبُـالِي بِجَمْعِهِم كُـلُّ جَمْعٍ مُؤَنَّتُ ثُ(١)

وإذا كانَ الجمعُ مُؤَنَّتًا لا يَفْعلونَ شيئًا، فالمرأةُ ليسَت أهْلًا للقِتالِ.

الشَّاهدُ قولُهُ: (كُلُّ جَمْعِ مُؤَنَّثُ)، فيُقالُ: ما وجهُ هذا القولِ إذا قلتَ مثلًا: (قالتِ المُسْلِمونَ)؟ يكونُ وَجْهُ هذا القولِ أنَّك تُؤَوِّلُ (المُسلمونَ) الَّذي هوَ جَمْعٌ - تُؤَوِّلُهُ بـ(جماعةٍ) فـ(قالتِ المُسلمونَ) أي: (قالَتْ جَماعةُ المُسلمينَ).

ومنهُ ما جاءَ في بعضِ النُّسَخِ في العَقيدةِ الوَاسطيَّةِ قولُ شَيخِ الإسْلامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحَهُ اللَّهُ: «فلا عُدولَ لأهلِ السُّنَّةِ والجَمَاعةِ عمَّا جاءَتْ بهِ المُرْسلونَ»(٢). ف(المُرْسلونَ) جمعُ مذكَّرِ سالِمٌ، ومعَ ذلكَ وقَعَتْ بالتَّأنيثِ.

لكِنْ منَ المَعلومِ أنَّ كلامَ ابنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لا يُخْتَجُّ بهِ في اللُّغةِ العربيَّة؛ لأنَّه بعدَ تَغَيُّر اللُّغةِ بأزمنةٍ مُتطاولةٍ، لكنَّنا نَذْكُرُهُ استِئْناسًا فقَطْ لا احْتِجاجًا.

على كُلِّ حالٍ: يَجِبُ أَنْ نَعْلَمَ أَنَّ جَمِيعَ الجُمُوعِ يجوزُ في فِعْلِها التَّذكيرُ والتأنيثُ إلَّا واحدًا -على رأي ابنِ مالكِ- وهو جمعُ المذكَّرِ السَّالِمُ، فإنَّه يَتَعَيَّنُ فيه التَّذْكيرُ،

⁽١) انظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني (٢/ ٣٧).

⁽٢) العقيدة الواسطية (ص: ٨).

وعلى ذلكَ فابنُ مالكٍ يَرى رأيَ الجُمهورِ في جَمعِ المذكَّرِ السَّالمِ، وهوَ وُجوبُ التَّذكيرِهِ، ولا يَخمعِ المؤنَّثِ السَّالِمِ؛ حيثُ يَرى جَوازَ تَذْكيرِهِ، وأنَّ تأنيثَهُ ليس بواجِبِ.

والصَّحيحُ أَنَّه يُسْتَثْنَى شيءٌ آخَرُ، وهو جمعُ المؤنَّثِ السَّالِمُ حقيقيُّ التَّأنيثِ، فإنَّه يجبُ فيه التَّأنيثُ، وهذا هوَ القولُ الرَّاجحُ في هذهِ المسألةِ؛ لأنَّه يَجِبُ إذا ذكَّرْنا في المُذَكَّرِ أَنْ نُؤَنِّثَ في المُؤَنَّثِ.

سكتَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ عن المُثنَّى؛ لأنَّه قالَ: (وَالتَّاءُ مَعْ جَمْعٍ)، لكِنْ ماذا معَ المُثنَّى؟ المُثنَّى؟

الجوابُ: الْمُثَنَّى يَتُبَعُ الْمُورَ، فالمُثَنَّى كالْمُفَرِدِ تمامًا، فتقولُ مثلًا: (قامَ الرَّجُلانِ)، وتقولُ: ولا يجوزُ أبدًا بأيِّ حالٍ منَ الأَحْوالِ أَنْ تقولَ: (قامَتِ الرَّجُلانِ)، وتقولُ: (قامتِ المَرْأَتانِ)، ولا يَجوزُ (قامَ المَرْأَتانِ)؛ لأنَّ هذا مُؤَنَّثُ حَقيقيٌّ يجبُ تأنيثُ مُفرَدِهِ، فيجبُ تأنيثُ المُثَنَّى، وتقولُ مثلًا: (شَرَدَ البَعِيرانِ)، ولا يجوزُ (شَرَدَتِ البَعِيرانِ)؛ لأَنَّنا ذَكَرْنا -كها سبقَ- أَنَّهُ إذا كانَ يُفَرَّقُ بينَه وبينَ مُذَكَّرِهِ بالتَّاءِ فهوَ على حَسَبِ الحالِ مُذَكَّرُ ومُؤَنَّثُ، وإذا كانَ لا يُفرَّقُ فإنَّهُ يَجِبُ التَّذْكيرُ.

٧٣٦ - وَالْحَذْفَ فِي (نِعْمَ الفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الصِحِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَالْحَذْفَ» بالنَّصبِ يَتعيَّنُ؛ لأَنَّهُ مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لقولِهِ: (اسْتَحْسَنُوا). «فِي» حرفُ جرِّ.

و «نِعْمَ الفَتَاةُ» مَجْرورٌ بـ (فِي) وعَلامةُ جرِّهِ كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

و «اسْتَحْسَنُوا» فعلٌ وفاعلٌ، والمَفْعولُ مُقدَّمٌ.

قولُهُ: «نِعْمَ الفَتَاةُ» الفاعلُ فيه مُؤَنَّثُ حَقيقيٌّ، ومُقْتَضَى القاعدةِ السَّابقةِ وُجوبُ التَّأْنيثِ؛ لأَنَّهُ مُؤَنَّثُ حَقيقيٌّ مُتَّصِلٌ بفعلِهِ، أي: بدونِ فاصلٍ، فكانَ مُقْتضَى ذلكَ أَنْ يُقَالَ: (نِعْمَ الفَتَاةُ هِندُ) لكنَّهمُ استَحْسَنوا أَنْ يُقالَ: (نِعْمَ الفَتَاةُ).

وكلامُ ابنِ مالكِ رَحْمَهُ اللهُ يُوهِمُ أَنَّ قُولَكَ: (نِعْمَ الْفَتَاةُ) أحسنُ مِن قَولِكَ: (نِعْمَ الْفَتَاةُ) أحسنُ مِن قَولِكَ: «اسْتَحْسَنُوا» يعني: رَأَوْهُ حَسَنًا، لكِنْ يُجَابُ عنهُ بأنَّهم رَأَوْهُ حَسَنًا لا أَحْسَنَ؛ لأَنَّه لا شكَّ أَنَّ الأحْسَنَ هو التَّأنيثُ حتَّى في المجازِ: «نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ» (١)، ويكونُ معنى قولِهِ: (اسْتَحْسَنُوا) أي: أنَّه سائعٌ غيرُ منوعٍ، والأحسنُ أن يُقَالَ: (نِعْمَ الفَتَاةُ هندُ)، لكِنْ يجوزُ أَنْ تقولَ: (نِعْمَ الفتاةُ)، منوعٍ، والأحسنُ أن يُقَالَ: (نِعْمَ الفَتَاةُ هندُ)، لكِنْ يجوزُ أَنْ تقولَ: (نِعْمَ الفتاةُ)،

⁽١) أخرجه مالك: كتاب الصلاة في رمضان، باب ما جاء في قيام رمضان، برقم (٢٤٩).

وعلى هذا فأَخْقُوهُ بالمُستَثْنَياتِ السَّابقةِ، يُسْتَثْنَى منَ المُؤنَّثِ الحَقيقيِّ ما إذا قُصِدَ به الجنسُ، وذلك في نحوِ: (نِعْمَ الفَتَاةُ).

قولُهُ: ﴿لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيه بَيِّنُ ﴾ لمَّا كان قولُهُ: (نِعْمَ الفَتَاةُ) خلافَ القاعدةِ احْتَاجَ اللَّوْلَفُ أَنْ يُعَلِّلُ -معَ أَنَّ الكِتَابَ مُحْتَصَرٌ - فقالَ: (لِأَنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ)، فـ(الفَتَاةُ) جِنسٌ، ولمَّا كان القَصدُ بالفَتاةِ الجِنْسَ صارَ تَذْكيرُ الفعلِ معَها جائِزًا؛ إِذْ إِنَّه ليسَ المَقْصودُ به النَّوعَ أو الشَّخصَ، والدَّليلُ أَنَّهُ لا يُقْصَدُ بهِ الشَّخصُ أَنَّه لا بُدَّ أَنْ تأتيَ بالمَخْصوصِ، فتقولَ مثلًا: (نِعْمَ الفَتَاةُ هِنْدُ).

ومِثْلُها -أيضًا- (بِئْسَ) تقولُ: (بِئْسَ الفَتَاةُ)، وتقولُ: (بِئْسَتِ الفَتَاةُ)، فلمَّا لَمْ يُقْصَدِ الشَّخصُ جازَ التَّذكيرُ والتَّأنيثُ.

إِذَنْ: (نِعْمَ) و(بِئْسَ) يَجوزُ في فاعِلِهما التَّأنيثُ، ويجوزُ التَّذْكيرُ؛ لأنَّ المَقْصودَ الْجِنسُ، والتَّأْنيثُ أَرْجَحُ.

٣٣٧- وَالأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلًا وَالأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا الشَّحُ

قولُهُ: "وَالْأَصْلُ فِي الفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلًا" أي: يَتَّصِلَ بعامِلِهِ، ويكونَ بعدَهُ، ويكونَ الفعلُ هو المُقَدَّمَ، ثُمَّ يليهِ الفاعلُ، فتقولُ: (رَكِبَ الرجُلُ السَّيَّارة)، هذا الأصلُ، ووجهُ ذلك أنَّ الفاعلَ هو الَّذي قامَ بالفِعلُ، فكانَ أحقَّ بالولاءِ منَ المُفعولِ به الَّذي وقَعَ عليهِ الفِعلُ، كأنْ تقولَ: (قَامَ فلانٌ) أو أنَّ الفعلَ وصفٌ المَفْعولِ به الَّذي وقَعَ عليهِ الفِعلُ، كأنْ تقولَ: (قَامَ فلانٌ) أو أنَّ الفعلَ وصفٌ قائمٌ بالفاعلِ؛ فلذلكَ كانَ مُباشِرًا له، كأنْ تقولَ: (مَاتَ فُلانٌ) فهذا وصفٌ قائمٌ به، فليًا كان الفعلُ وَصْفًا قائمًا بالفاعلِ أو واقعًا منهُ كانَ الأَجْدَرُ أَنْ يكونَ الفاعلُ مُتَّصِلًا.

ووجهٌ آخَرُ: أنَّ الفاعلَ مُلتصِقٌ بالفعلِ كجزءٍ منهُ؛ ولهذا يَتَغيَّرُ الفعلُ بهِ، فمثلًا: (ضَرَبْتُ)، والجماعةُ يَقولونَ: (ضَرَبْتُ)، والجماعةُ يَقولونَ: (ضَرَبْنَا)، فيَتغيَّرُ الفعلُ، ويُقَالُ عنِ الجماعةِ الغَائِبِينَ: (ضَرَبُوا)، فتَجِدُ أنَّ الفعلَ يَتأثَّرُ.

إِذَنْ: ما دامَ أَنَّ الفاعلَ مُتَّصِلٌ بالفعلِ وكأنَّهُ جُزءٌ منهُ، بدَليلِ أَنَّهُ يَتَغَيَّرُ بهِ، فإنَّ الأصلَ أَنْ يَتَّصِلَ بهِ ولا يُفْصَلَ بينَهما بفاصِلِ.

وفُهِمَ مِن قولِ الْمُؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالْأَصْلُ) أَنَّه قد يكونُ الأمرُ على خلافِ الأصلِ، وقد صَرَّحَ بهِ في البيتِ الَّذي يَليهِ في قولِهِ: (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ). قولُهُ: ﴿وَالْأَصْلُ فِي المَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا ﴾ أي: يَنْفَصِلَ عنِ العامِلِ؛ لأَنَّهُ يُحَالُ بينَ الفعلِ والمَفْعولِ بالفاعلِ، مثالُهُ على الأصلِ: (رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيَّارةَ)، و(اشْتَرَى الرَّجُلُ البَيْتَ)، و(فَهِمَ الطَّالِبُ الدَّرْسَ) هذا هوَ الأصلُ، والعلَّةُ سَبَقَتْ.

ففي المثالِ الأخيرِ (فَهِمَ) فِعلٌ ماضٍ، و(الطَّالِبُ) فاعلٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، و(الدَّرْسَ) مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ.

إِذَنِ: الأصلُ: الفعلُ، ثُمَّ الفاعلُ، ثُمَّ المَفعولُ.



٢٣٨ - وَقَدْ يُسجَاءُ بِخِللافِ الأَصْلِ وَقَدْ يَسجِي المَفْعُ ولُ قَبْلَ الفِعْلِ الشَّرحُ

قولُهُ: (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلافِ الأَصْلِ» أي: فيُؤَخَّرُ الفاعلُ ويُقَدَّمُ المَفْعولُ، فإذا قُلْتَ: (أَكُلَ الْخَبْزَ مُحَمَّدٌ) فقَدْ أتيتَ بالمَفْعولِ قبلَ الفاعلِ، وهذا على لغةِ: (خَرَقَ الثَّوبَ المِسْمَارُ).

وإذا قلتَ: (رَكِبَ الرَّجُلُ السَّيَّارةَ) فهذا هوَ الأصلُ، أمَّا (رَكِبَ السَّيَّارةَ الرَّجُلُ) فهذا بخلافِ الأصلِ، وهو جائزٌ وكثيرٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ؛ ولهذا قالَ: (وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الأَصْلِ).

و «قَدْ» هُنا للتَّحقيق، وليسَتْ للتَّقليلِ، وذلكَ كثيرٌ، وإِنْ دَخَلَتْ على المُضارعِ كانَتْ في الغالبِ للتَّقليلِ، ولكِنْ قد تَأْتي للتَّحْقيقِ، كقولِهِ تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُرُ ﴾ [الأحزاب:١٨]؛ وذلك لأنَّ نجِيتَها على خلافِ الأصلِ قد يكونُ واجبًا في بعضِ الأحيانِ، كها سيُذْكَرُ فيها بعدُ.

قُولُهُ: «وَقَدْ يَجِي المَفْعُولُ قَبْلَ الفِعْلِ» وهذا كثيرٌ أيضًا، تقولُ مثلًا: (السَّيَّارةَ رَكِبَ الرَّجُلُ)، فهُنا قُدِّمَ المَفْعولُ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وهل يُقَدَّمُ الفاعلُ؟

نقولُ: سبَقَ في كلامِ المؤلِّفِ في قولِهِ: «وَبَعْدَ فِعْلِ فَاعِلٌ»، وأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وذَكَرْنا في ذلكَ خِلافًا.

وإذا قلتَ: (البَيتَ اشْتَرَى زَيدٌ) فهذا يَصِحُّ، وهنا قدَّمْنَا المَفْعولَ على الفعلِ، وتقولُ مثلًا: (الخُبْزَ أَكَلْتُ)، ومثلُهُ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ﴾ [الأعراف:٣٠]، وقولُهُ تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَسْتُعِينُ ﴾ [الفانحة:٥]؛ فمَفْعولُ: (نَعْبُدُ) هو (إِيَّاكَ)، ومَفْعولُ (نَسْتَعِينُ) أيضًا (إِيَّاكَ)، فهُنا أَتَى المَفْعولُ قبلَ الفِعلِ.



٢٣٩ وَأَخِّرِ اللَّهْ عُـولَ إِنْ لَـبْسٌ حُـذِرْ أَوْ أُضْوِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِـرْ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَأُخِّرِ المَفْعُولَ» أي: عنِ الفعلِ والفاعلِ.

«إِنْ لَبْسٌ» أي: اشْتِباهٌ.

«حُذِرْ» أي: خِيفَ.

يعني: يَجِبُ تَأْخِيرُ المَفْعُولِ إذا خِيفَ مِن تَقديمِهِ اللَّبسُ؛ وذلكَ لأَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يكونَ الكلامُ مُوهِمًا؛ إِذْ إِنَّ الكلامَ تَعْبِيرٌ عَمَّا فِي النَّفْسِ، فيجبُ أَنْ يكونَ بَيِّنًا واضحًا، فإذا وُجِدَ إيهامٌ في الكلامِ فإنَّه لا يجوزُ، بل يَجِبُ أَنْ يَتَبَيَّنَ الأمرُ.

إِذَنْ: إِذَا خِيفَ الأَشْتِبَاهُ فَإِنَّه يجبُ التَّرتيبُ، والأَشْتِبَاهُ يكونُ فيما إِذَا كَانَا مُعْرَبَيْنِ إِعْرَابًا مُقَدَّرًا، الفَاعلُ والمَفْعولُ به مَبْنِيَّيْنِ؛ لأَنَّ المَبْنِيَّ لا يَتَغَيَّرُ، أَو إِذَا كَانَا مُعْرَبَيْنِ إِعْرَابًا مُقَدَّرًا، فإذَا قَلْتَ: (ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى)، فهنا الفاعلُ (مُوسَى)، و(عِيسَى) هوَ المَفْعولُ بهِ، فلو أَرَدْتَ أَنْ تقولَ: (ضَرَبَ عِيسَى مُوسَى) بتَقْديم (عِيسَى) على أنَّه هوَ المَفْعولُ، قُلنا: لا يَجُوزُ؛ لأَنَّه يَلتبِسُ مَنِ الفاعلُ ومَنِ المَفْعولُ؛ لأَنَّك إِذَا قَدَّمْتَهُ لا تُوجَدُ فيهِ علامةٌ ظاهرةٌ، فلا تُوجَدُ فيهِ -مثلًا - ضمَّةٌ أَو فَتْحةٌ، فها دامَ ليسَ فيهِ عَلامةٌ ظاهرةٌ فيَجِبُ أَنْ يكونَ تَرْتيبُ الكلام على الأصلِ.

أَمَّا إذا لم يكنِ التِباسُ مثلُ أَنْ تقولَ: (أكلَ الكُمَّثْرَى مُوسَى) فهذا جائزٌ، مع أَنَّ الإعرابَ مُقَدَّرٌ؛ لعَدمِ الالْتِباسِ؛ لأنَّ (الكُمَّثْرَى) لا يُمْكِنُ أَنْ تَأْكُلَ

(موسَى)، وإنَّمَا الَّذي يَأْكُلُها (مُوسَى)، فإذا أُمِنَ اللَّبْسُ فلا بأسَ، أمَّا إذا خِيفَ اللَّبسُ فلا يجوزُ.

فإذا قالَ قائلٌ: لماذا لا يَجوزُ؟

نقولُ: لأنَّ المقصودَ بالألْفاظِ المَعانِي، فإذا كانتِ الألفاظُ تُخِلُّ بإدْراكِ المَعْنَى وَجَبَ أَنْ تُرَتَّبَ على وَجْهِ لا التِباسَ فيهِ، وهذا ظاهرٌ.

وإذا قلتَ: (أَكْرَمَ هَذا ذاكَ) فيَجِبُ التَّرتيبُ، إِذَنْ: نُعْرِبُ (هَذا) على أنَّها فاعلٌ، و(ذَاكَ) على أنَّها مَفْعولٌ بهِ.

وإذا قلتَ: (تَزَوَّجَ هذا هذِهِ) يجوزُ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (تَزَوَّجَ هذهِ هَذا) عُلِمَ أَنَّ (هَذهِ) مَفْعولٌ مُقَدَّمٌ؛ لأنَّها لو كانَت هي الفاعلَ لوَجَبَ تَأْنيثُ الفِعْلِ، فتقولُ: (تَزَوَّجَتْ هَذهِ هَذا)، فاللَّهِمُّ: أَنَّه إذا خِيفَ اللَّبسُ وَجَبَ الرُّجوعُ إلى الأصلِ، وإِنْ لم يُخَفِ اللَّبسُ جازَ التَّقديمُ والتَّأخيرُ.

لكِنْ لو قالَ: (أَنَا أُرِيدُ أَنْ أُقَدِّمَ المَفْعُولَ بِهِ عَلَى الفِعْلِ) فأقولَ: (عيسَى ضَرَبَ موسَى) نقولُ: لا يجوزُ؛ لأنَّه يَخْتَمِلُ أن يَكُونَ (عِيسَى) مُبتَدأً وليسَ مَفْعُولًا بِهِ.

فإِنْ قلتَ: (عِيسَى ضَرَبَهُ موسَى) فهذا صَحيحٌ، والمَفْعولُ به هُنا ليسَ (عِيسَى)، بل هوَ الضَّميرُ في (ضَرَبَ)، وهذا من بابِ الاشْتِغالِ، وبابُ الاشتعالِ في مثلِ هذا التَّرْكيبِ الأَوْلَى أَنْ نُعْرِبَ الأَوَّلَ مُبتَدأً؛ لأَنَّه لا داعيَ لتَرجُّحِ النَّصبِ.

وعليهِ فيكونُ قولُهُ: «وَأَخِّرِ المَفْعُولَ» أي: عنِ الفاعلِ وعنِ الفعلِ، إِذَنْ:

يَجِبُ أَنْ يُؤخَّرَ المَفْعولُ عنِ الفاعلِ وعنِ الفعلِ إذا خِيفَ اللَّبسُ.

لكِنْ لو قالَ قائلٌ: إذا كانَ المُتكلِّمُ يُريدُ الإِلْباسَ؛ لأنَّ لهُ غَرَضًا فهَلْ يَجوزُ؟

يعني: مثلًا واحدٌ يُخاطِبُهُ يقولُ لهُ: لماذا يَضْرِبُ موسَى عيسَى؟ لأنَّ عيسَى قريبٌ لهُ، وموسَى مُتَعَدِّ عليهِ، فقلتُ أنا: (ضَرَبَ عيسَى موسَى) نِيَتِي أنا أنَّ الضَّارِبَ (موسَى)، وهو سيَفْهَمُ أنَّ الضَّارِبَ (عيسَى)؛ لأنَّه مُقَدَّمٌ، فالإنسانُ إذا قَصَدَ الإلْباسَ والتَّورية فلا بأسَ بهِ، لكنَّ الأصلَ عدمُ ذلكَ؛ ولهذا يُقالُ: إنَّهُ تَنازَعَ سُنِيٌّ وشِيعِيٌّ: أيُّها أفضلُ أبو بكرٍ أو عليٌّ؟ فتخاصا إلى ابنِ الجَوْزيِّ (۱)، فقلَ تَنازَعَ سُنِيٌّ وشِيعِيٌّ: أيُّها أفضلُ أبو بكرٍ أو عليٌّ؟ فتخاصا إلى ابنِ الجَوْزيِّ (۱)، فقلَ تَنازَعَ سُنِيٌّ وشِيعِيُّ: أيُّها أفضلُ اللهِ بكرٍ أو عليٌّ؟ فتخاصا إلى النِ الجَوْزيِّ (۱)، فقلَ لذَهبَ الرَّجلانِ يَتَخاصانِ، كُلُّ واحدٍ يقولُ: الضَّميرُ يعودُ على صاحِبِهِ، أيُّها الآنَ أفضلُ؟ فهلِ المرادُ بـ(أَفْضَلُهُها) مَن يقولُ: الضَّميرُ يعودُ على صاحِبِهِ، أيُّها الآنَ أفضلُ؟ فهلِ المرادُ بـ(أَفْضَلُهُها) مَن كانتِ ابْنَتُهُ تَخْتَهُ هل المُرادُ ابْنَهُ الرَّسُولِ عَلَيْ الرَّجُلِ؟ هذا مُوهِمٌ، يَخْتَمِلُ مَنْ كانَتِ ابْنَهُ الرَّجلِ؟ هذا مُوهِمٌ، يَخْتَمِلُ مَنْ كانَتِ ابْنَهُ الرَّعُلِ؟ وَيَخْتَمِلُ مَنْ كانَتِ ابْنَهُ الرَّعُلِ على المُولِ أَمْ ابْنَهُ الرَّجلِ؟ هذا مُوهِمٌ، يَخْتَمِلُ مَنْ كانَ المعنَى الأوَّلُ الرَّسُولِ عَيْقِهُ، إِنْ كانَ المعنَى الأخيرَ، فـ(عليٌّ) أفضلُ، وإِنْ كانَ المعنَى الأوَّلَ فـ(أبو بكرٍ) أفضلُ، وإِنْ كانَ المعنَى الأحيرَ، فـ(عليٌّ) أفضلُ، وإِنْ كانَ المعنَى الأوَلُ

فالحاصلُ: أنَّ العربَ لها غرضٌ بالإِلْباسِ أحيانًا، فإذا كانَ المُتكلِّمُ يُريدُ أَنْ يُلْبِسَ على السَّامع فلا حَرَجَ أَنْ يُقَدِّمَ ولو معَ الإيهامِ.

قولُهُ: «أُضْمِرَ الفَاعِلُ غَيْرَ مُنْحَصِرٌ» أي: إذا كانَ الفاعلُ ضَميرًا مُتَّصلًا غيرَ مَحْصورٍ، فإنَّه يَجِبُ أَنْ يُؤخَّرَ المَفْعولُ، وهذهِ هي الحالُ الثانيةُ، مثلُ أَنْ تقولَ:

⁽١) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عبيد الله بن عبد الله بن حمادى ابن أحمد بن محمد بن جعفر الجوزي. ترجمته في وفيات الأعيان (٣/ ١٤٠).

⁽٢) انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٤١).

(أَكْرَمْتُ زِيدًا)؛ فـ(التَّاءُ) فاعلٌ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ بهِ، فهُنا لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمَ زَيدًا تُ) مثلًا؛ لأنَّ الفاعلَ ضَميرٌ، ولا يُمكِنُ أَنْ يَنْفَصِلَ الضَّميرُ المُتَّصِلُ عن فعلِهِ.

فإِنْ أُضْمِرَ الفاعلُ وهو ضَميرٌ مُنفَصِلٌ مثلُ أَنْ تقولَ: (ضَرَبَ زَيْدًا هيَ) على أَنْ تَبْعَلَ (هيَ) هيَ الفاعلَ، فإنّه لا يجوزُ؛ لأنّه إذا أُضْمِرَ وهو غيرُ محْصورِ فإنّه يمْ تَنِعُ، لكِنْ إِنْ كانَ مَصْورًا مثلُ أَنْ تقولَ: (مَا أَكْرَمَ زَيْدًا إِلَّا أَنَا) أو (إلّا هيَ)، فإنّه لا بأسَ بهِ؛ ولهذا قالَ: «أَوْ أُضْمِرَ الفَاعِلُ» أي: كانَ ضَميرًا غيرَ مُنْحَصِرٍ.

فَعُلِمَ من قولِهِ: «غَيْرَ مُنْحَصِرٌ» أَنَّه إذا كانَ ضَميرًا مُنحَصِرًا فلا بأسَ أَنْ يُقَدَّمَ المَفْعولُ ويَتَأَخَّرَ الفاعِلُ.



٧٤٠ وَمَا بِـ (إِلَّا) أَوْ بِــ (إِنَّمَا) انْحَصَــرْ أَخِّرْ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّهَا) انْحَصَرْ أَخِّرْ» أي: أَخِّرْهُ، سواءٌ كانَ فاعِلَّا أَمْ مَفْعولًا بهِ.

القاعدةُ أَنَّه إذا كانَ هناكَ حَصرٌ فلا بُدَّ مِن مَحْصورِ ومَحْصورِ فيهِ، والحصرُ يكونُ بـ(إلَّا)، ويكونُ بـ(إنَّمَا)، والَّذي يَلي (إلَّا) هو المحصورُ فيهِ، والَّذي يَلي (إلَّا) هو المحصورُ هوَ (الضَّربُ) (إنَّمَا ضَرَبْتُ زَيدًا)، فالمَحْصورُ هوَ (الضَّربُ) فـ (الضَّربُ) عَصورٌ في (زَيدٍ)، وتقولُ مثلًا: (مَا قَامَ إلَّا زيدٌ)، فالمَحْصورُ فيهِ هو (زَيدٌ).

يقولُ المؤلِّفُ: ما انْحَصَرَ بـ(إِلَّا) أو بـ(إِنَّمَا) فإنَّه يجبُ أَنْ يُؤَخَّرَ، سواءٌ كانَ مَفْعولًا أَمْ فاعلًا.

مثالُ المَفْعولِ: (ما ضَرَبَ زيدٌ إلَّا عَمْرًا) يَجِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ؛ لأَنَّه مَحْصورٌ برالِّلًا)، وكذلكَ إذا قلتَ: (إِنَّها ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا)، فهذا بمعنَى: (ما ضَرَبَ زَيدٌ إلَّا عَمْرًا)، فيجبُ أَنْ يُؤخَّرَ المَحْصورُ فيهِ؛ لأَنَّك لو قدَّمْتَ الْتَبَسَ المَحْصورُ فيهِ بالمَحْصورِ.

وتقولُ في الفاعلِ: (إِنَّمَا أَكَلَ الكُمَّثْرَى زَيدٌ)، فيَجِبُ أَنْ يُؤخَّرَ (زَيدٌ)، وتقولُ: (مَا ضَرَبَ زَيدًا إِلَّا أَنَا)، فيَتعيَّنُ أَنْ يُؤخَّرَ الفاعلُ إِلَّا على أساسِ الشَّطْرِ الثَّاني كما سيَأْتِي.

وتقولُ: (إنَّمَا ضَرَبَ زَيدًا أَنَا) إذا أردتَ أَنْ تَحْصُرَ ضَرْبَ زيدٍ بكَ، فيَجِبُ وجوبًا تَأْخيرُ المَحْصورِ فيهِ؛ ولهذا قالَ: (ومَا بِـ(إلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّمَا) انْحَصَرْ * أَخِّرْ) فهذا -أيضًا- منَ المَواضِع الَّتي يَجِبُ فيها تأخيرُ الفاعلِ أو المَفْعولِ.

فإذا قلتَ: (إنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا)، فالمحصورُ (زَيدٌ)، والمَحْصورُ فيهِ (عَمْرٌو)؛ لأنَّك تقولُ: (ما ضَرَبَ زَيْدٌ إلَّا عَمْرًا)، فالمحصورُ فيهِ يجبُ أن يَكونَ الأخيرَ، لكِنْ لو كانَ بالعكسِ فقلتَ: (إنَّمَا ضَرَبَ زَيدًا عَمْرٌو)، فيُؤَخَّرُ (عَمْرٌو) معَ أنَّه هو الفاعلُ؛ لأنَّه مَحْصورٌ فيهِ.

والفرقُ بين قولِكَ: (إنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيدٌ)، و(إِنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا) فَرقٌ ظاهرٌ، فرإِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيدٌ) معناه أَنْ يكونَ المحصورُ فيهِ هوَ الأخيرَ، يعني: (ما ضَرَبَ عَمْرًا إلَّا زَيدٌ) وإذا عَكَسْتَ فقُلْتَ: (إنَّمَا ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا)، فمعناهُ أَنَّ زيدًا لم يَضْرِبْ إلَّا عَمْرًا، فبينَهما فرقٌ.

والخلاصةُ الَّتي تُبيِّنُ لكَ المعنَى أنَّ (إِنَّمَا) يَليها المَحْصورُ، و(إِلَّا) يَليها المَحْصورُ فيهِ.

فإذا كانَ هناكَ حَصرٌ فإنَّه يَجِبُ تأخيرُ المَحْصورِ فيهِ؛ ولهذا قالَ: (وَمَا بِـ(إِلَّا) أَوْ بِـ(إِنَّهَا) انْحَصَرْ * أَخِّرْ)، هذا ما ذَهَبَ إليهِ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ ٱللَّهُ في التَّسويةِ بينَ الحَصْرِ بـ(إنَّها) والحَصْرِ بـ(إلَّا).

وقالَ بعضُ أهلِ العلم: إنَّ ما حُصِرَ بـ(إلَّا) يجوزُ تقديمُهُ؛ لأَنَّ ما يَلِي (إلَّا) فهوَ المحصورُ فيهِ، سواءٌ تَقَدَّمَ أو تأخَر، فيجوزُ أَنْ تقولَ: (ما ضَرَبَ إلَّا زَيدًا عَمرُو)، فهُنا قدَّمْنا المَحْصورَ فيهِ، وهو جائزٌ، بخلافِ (إنَّها) لأنَّه يقعُ الاشْتِباهُ على كُلِّ حالٍ.

وهذا القولُ أصحُّ مِن قولِ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ وهو أَنَّه يجوزُ التَّقديمُ سواءٌ كانَ فاعلًا أَمْ مَفْعولًا إذا كانَ الحصرُ بـ(إلَّا) لزَوالِ اللَّبسِ.

قولُهُ: «وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ» يعني: إذا عَلِمْنا المحصورَ فيهِ فإنَّه يجوزُ سَنْقُهُ.

وقولُهُ: «وَقَدْ يَسْبِقُ» ظاهرُهُ أَنَّه يعودُ على المَحْصورِ بـ (إِنَّمَا) والمَحْصورِ بـ (إِنَّمَا) لا يُمكِنُ ظُهورُ القَصْدِ فيهِ ؛ بـ (إلَّا)، ولكنَّه ليسَ كذلكَ؛ إِذْ إنَّ المَحْصورَ بـ (إنَّمَا) لا يُمكِنُ ظُهورُ القَصْدِ فيهِ ؛ ولهذا قالوا في قولِهِ: (وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) هذا خَصْوصٌ بما إذا كانَ الحصرُ بـ (إلَّا) ؛ فلهذا لا يمكنُ أَنْ يُحْمَلَ إلَّا على المَحْصورِ بـ (إلَّا) فقط، تقولُ: (مَا ضَرَبَ إلَّا زَيدًا عَمْرُو) أي: مَا ضَرَبَ عَمْرُ و إلَّا زيدًا.

هُنا قدَّمنا المَحْصورَ فيهِ؛ لأنَّه يَتبيَّنُ؛ إِذْ إِنَّ المَحْصورَ فيهِ يَقَعُ بعدَ (إلَّا) سواءٌ تقدَّمَتْ أو تأخَرَتْ، لكِنْ لو قلتَ: (إِنَّمَا ضَرَبَ عَمْرًا زَيدٌ) لا يَتبيَّنُ أَنَّ عَمْرًا هو المَحْصورُ فيهِ، بل يَتبيَّنُ العكشُ؛ لأنَّه يُمكِنُ أَنْ يكونَ التَّالِي لـ(إِنَّمَا) مَحْصورًا فيهِ، وعلى هذا فقولُهُ: (وَقَدْ يَسْبِقُ) هذا خاصٌّ بـ(إلَّا).

٧٤١- وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ) وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

قولُهُ: «وَشَاعَ» يعني: كَثُرَ.

«خَافَ رَبَّهُ عُمَرْ» المثالُ يَدُلُّ على الحُكْمِ، لكِنْ ما الَّذي في هذهِ الجُمْلةِ؟

الجوابُ: تَقْديمُ المَفْعولِ بهِ حاملًا لضَميرِ الفاعلِ الْمُؤَخَّرِ، فـ(رَبَّ) مَفْعولُ (خَافَ) مُقَدَّمٌ، وهو مُضافٌ إلى الهاءِ، والهاءُ تعودُ إلى (عُمَرُ)، و(عُمَرُ) فاعلٌ مُؤَخَّرٌ، فالمَفْعولُ بهِ فيهِ ضَميرٌ يَعودُ على الفاعلِ.

ومنَ المَعلومِ أَنَّ مِنَ القَواعدِ المُقرَّرةِ أَنَّ الضَّميرَ لا يَعودُ على مُتأخِّرٍ، وهُنا الضَّميرُ في (رَبَّهُ) يعودُ على (عُمَرْ)، و(عُمَرْ) مُتأخِّرٌ عنهُ، ولا يجوزُ، ولكنَّنا نقولُ: (عُمَرْ) هنا مُتأخِّرٌ لَفْظًا، لكنَّهُ مُتَقَدِّمٌ رُثْبَةً؛ ولهذا جازَ أَنْ يَعودَ الضَّميرُ عليه وهو مُتأخِّرٌ؛ لأَنَّ رُثْبَتَهُ التَّقَدُّمُ؛ لأَنَّهُ فاعلٌ، والفاعلُ هوَ الَّذي يَلِي الفِعْلَ، فَرُثْبَتُهُ التَّقَدُّمُ؛ وهو مُتأخِّرٌ؛ لأَنَّ رُثْبَتَهُ التَّقَدُّمُ؛ لأَنَّهُ فاعلٌ، والفاعلُ هوَ الَّذي يَلِي الفِعْلَ، فَرُثْبَتُهُ التَّقَدُّمُ؛ وهو التَّقَدُّمُ؛ ولهذا جازَ، وهذا شائعٌ كثيرًا في اللَّغةِ العربيَّةِ، وليسَ فيهِ مَعْذورٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ عِنْ فَرُسَى ﴾ [طه: ١٧]، فالآنَ (مُوسَى) مُتأخِّرٌ وهوَ الفَاعلُ، (فِي نَفْسِهِ) فيها ضَميرٌ يعودُ على (مُوسَى)، لكِنْ لا بأسَ بهِ؛ لأَنَّ (مُوسَى) مُتَقَدِّمٌ رُثْبَةً؛ ولهذا جازَ أَنْ يعودَ الضَّميرُ إليهِ.

قولُهُ: «وَشَذَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)» الشُّذوذُ معناهُ: الحُروجُ عنِ القاعدةِ، لَكِنْ لماذا شَذَّ؟

الجوابُ: لأنَّ الضَّميرَ فيهِ عادَ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبةً، فـ(زَانَ) فعلُ ماضٍ، و(نَوْرُهُ) فاعلٌ، وهو مُضافٌ إلى الضَّميرِ، و(الشَّجَرْ) مَفْعولٌ بهِ، والضَّميرُ في (نَوْرُهُ) يعودُ إلى (الشَّجَرْ) و(الشَّجَرْ) مُتأخِّرٌ لَفْظًا ورُتبةً، أمَّا لَفْظًا فظاهرٌ، وأمَّا رُتْبةً فلأنَّهُ مَفْعولٌ بهِ، والمَفْعولُ بهِ رُتْبتُهُ التَّاخيرُ عنِ الفاعلِ، فإذا حَوَّلْتَ هذا المثالَ إلى مثالٍ شائعٍ تقولُ: (زَانَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ) يَعني: أنَّ النَّوْرَ –وهو الزَّهرُ - زَنَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ) يَعني: أنَّ النَّوْرَ –وهو الزَّهرُ - زَنَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ) يَعني: أنَّ النَّوْرَ –وهو الزَّهرُ - زَنَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ) يَعني: أنَّ النَّوْرَ –وهو الزَّهرُ - زَنَ الشَّجَرَ نَوْرُهُ اللَّهُ وَلَا الشَّجَرَ وَجَعَلَه حَسَنًا جميلًا.

إِذَنِ: الضَّميرُ في (نَوْرُهُ) عادَ على (الشَّجَرْ)، وهو مُتأخِّرٌ لَفظًا ورُتْبةً، وهذا يُعْتَبَرُ شاذًّا؛ لأَنَّهُ لا يَجوزُ في اللَّغةِ العربيَّةِ عَودُ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا ورُتبةً، فإنْ وُجِدَ فإنَّهُ شاذًّ، ومِنْه قولُ الشَّاعِرِ:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ عَنْ كِبَرٍ وَحُسْنِ فِعْلِ كَمَا يُحْزَى سِنِمَّادُ (١)

(سِنِيَّارُ) هذا رَجلٌ يُقَالُ: إنَّه بَنَى قَصْرًا عَظيمًا للنَّعمَانِ لا يُوجَدُ له نَظِيرٌ، يُسَمَّى الحُوَرْنَقَ، ولمَّا انْتَهى مِن بنائِهِ خافَ النَّعمانُ أَنْ يَبْنِيَ مثلَهُ لغيرِهِ، فأَمَرَ بهِ، فصُعِدَ به على هذا القَصرِ، ثُمَّ أُلْقِيَ على الأرضِ مِن على السَّطح، فهاتَ.

وهذا الجزاءُ مِن أَسْوَأِ الجَزاءاتِ، فهذا الشَّاعرُ يَدْعو على أَبِي الغِيلانِ، فهذا يقولُ: أَسَأَلُ اللهَ أَنْ يَجْزِيَ أَبا الغِيلانِ بَنُوهُ عن كِبَر وحُسْنِ فِعْلٍ، يَعني: أَنَّه كَبيرٌ وحُسْنِ فِعْلٍ، يَعني: أَنَّه كَبيرٌ وحُسْنِ أَلَى اللّهَ اللهُ يَجْزُونَهُ كَمَا وَحُسْنٌ إليهم، والكبيرُ مَحَلُّ الرَّافَةِ، والمُحْسِنُ مَحَلُّ المُكافأةِ، وعيالُهُ يَجْزُونَهُ كَمَا يُجْزَى سِنِيَّارُ، أي: يَصْعَدُونَ به ثُمَّ يُلقُونَه مِن فوقُ.

⁽١) البيت من البسيط، وقد نسبه محمد محيي الدين عبد الحميد في شرح ابن عقيل (٢/ ١٠٩) لسليط ابن سعد. وانظر الأغاني للأصبهاني (١/ ١٥٨)، وخزانة الأدب للبغداي (١/ ٩٨، ١٠٣).

الشَّاهدُ قولُه: (جَزَى بَنُوهُ أَبَا الغِيلَانِ)؛ فـ(بَنُوهُ) فاعلٌ، وفيه ضَميرٌ يَعودُ على المَفْعولِ (أَبَا الغِيلَانِ)، وهو مُتأخِّرٌ لَفْظًا ورُتبةً، وهذا يُعْتَبَرُ شَاذًّا.

ومِن ذلكَ على الأصلِ قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذِ ٱبْتَالَىۤ إِبْرَهِءَ رَئَهُۥ بِكَلِمَكَ ۗ [البقرة:١٢٨]. فـ(إِبْرَاهِيمَ) مَفْعولٌ به مُقدَّمٌ، و(رَبُّ) فاعلٌ مُؤخَّرٌ.

وخلاصةُ هذا البحثِ أنَّه يَجِبُ تأخيرُ المَحْصورِ فيهِ بـ(إِلَّا) وبـ(إِنَّمَا) إلَّا على القولِ الثَّاني أنَّ المحصورَ بـ(إِلَّا) لا يجبُ تأخيرُهُ؛ لأنَّ المعنَى ظاهرٌ، سواءٌ قُدِّمَ أو أُخِّرَ.

البحثُ الثَّاني: أنَّه يجوزُ تَقْديمُ المَفْعولِ به المُتحمِّلِ لضَميرِ الفاعلِ؛ لأنَّ الضَّميرَ هنا يَعودُ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا لا رُتْبةً، ولا يَجوزُ تَقْديمُ الفاعلِ المُتحمِّلِ لضَميرِ المَفْعولِ؛ لأَنَّه يَلْزَمُ منه عَوْدُ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبةً، وهذا شاذٌ، أي: خارجٌ عنِ القاعدةِ.



النَّائِبُ عنِ الفَاعِلِ النَّائِبُ عنِ الفَاعِلِ النَّائِبُ عنِ الفَاعِلِ النَّائِبُ عن الفَاعِلِ الفَاعِلِ النَّائِبُ عن الفَاعِلِ الفَاعِلِ النَّائِبُ عن الفَاعِلِ النَّائِبُ عن الفَاعِلِ النَّائِبُ عن الفَاعِلِ النَّائِبُ عن الفَاعِلِ الفَاعِلِي الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِي الفَاعِلِ الفَاعِلِي الفَاعِلِ الفَاعِلِ الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَ الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَ الفَاعِلَ الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَ الفَاعِلَيْعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَّ المَاعِلِي الفَاعِلَيْعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَ الفَاعِلَ الفَاعِلَ الفَاعِلَ الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَّ الفَاعِلَيْعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلِي الفَاعِلَ ا

قولُهُ: «النَّائِبُ عَنِ الفَاعِلِ» هذا تَرْتيبٌ حَسَنٌ حين ذَكَرَ أُوَّلًا الفاعلَ، ثُمَّ ذَكَرَ النَّائبَ عنهُ.

والنَّائِبُ عنِ الفاعلِ هوَ المَفْعولُ بهِ إذا حُذِفَ الفاعلُ، لكِنْ يَلْزَمُ على ذلكَ تَغْيِيرُ صيغةِ الفعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ أصلٌ، والنَّائِبَ فَرعٌ، فلا بُدَّ أَنْ يُبْنَى للنَّائِبِ بَيْتُ آخَرُ غيرُ البيتِ الأوَّلِ، فالأوَّلُ لهُ قَصْرٌ مَشِيدٌ، فلم يَتَغَيَّرُ فيهِ شيءٌ، أمَّا هذا فلا بُدَّ أَنْ يكونَ بَيتُهُ مُتَغَيِّرًا عن بَيتِ الأوَّلِ، وذلك بتَغْيِيرِ صيغةِ الفعلِ.

ثُمَّ إِنَّ النَّائبَ عِنِ الفاعلِ -وهو المَفْعولُ بِهِ- إِذَا خُذِفَ الفاعلُ يكونُ لأَغْراضٍ كَثيرةٍ لا يَذْكُرها النَّحْويُّونَ؛ لأنَّ هذا ليسَ مِن شَأْنِهم، وإنَّها يَذكُرُها أَهْلُ البَلاغةِ، وهذه الأَغْراضُ كَثيرةٌ، وتكونُ حَسَبَ السِّياقِ، فمِن هذهِ الأَغْراضِ:
الأَغْراضِ:

أَنَّه قد يُحْذَفُ للعلمِ بهِ، أي لأنَّه مَعْروفٌ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٨]، فمعلومٌ مَنِ الخالقُ.

وقد يُحْذَفُ -أيضًا- للاختصارِ، فبَدَلًا مِن أَنْ تقولَ: (أَكَلَ الرَّجُلُ الطَّعامَ)، تقولُ: (أَكُلَ الرَّجُلُ الطَّعامَ)، تقولُ: (أُكِلَ الطَّعامُ)، فالأخيرُ أَخْصَرُ، معَ أَنَّه تَحْصُلُ الفَائِدَةُ، فافْرِضْ أَنَّ رَجُلَيْنِ حَضَرَا إلى هذا المجلسِ يُرِيدانِ الأكلَ، فحينَما جاءا وَجَدَا الطَّعامَ مَأْكُولًا، فهل لهما غَرضٌ في أَنْ أقولَ: (أَكُلَ الرَّجُلُ الطَّعامَ؟) الجوابُ: لا.

فإذا قلتَ: (أُكِلَ الطَّعامُ)، حَصَلَ الغرضُ، يَعني: لا يَتشَوَّفونَ للآكِلِ، سواءٌ أَكَلَهُ رجلٌ أمِ امرأةٌ أمْ حيوانٌ، وهذا المَقْصودُ، وهوَ الاخْتَصارُ، ولا يَفوتُ هنا أيُّ غرضِ بحذفِ الفاعلِ.

كذلكَ أيضًا: قد يُخذَفُ الفاعلُ للجهلِ بهِ، مثالُ هذا: لمَّا جئتُ وجَدتُ أَنَّ الطَّعامُ اللهُ وَأَنَا لا أَدري مَنِ الَّذي أَكَلَهُ؟ فأقولُ: (أُكِلَ الطَّعامُ)؛ لأنِّي لا أَقْدِرُ أَنْ أقولَ: (أَكَلَهُ زَيدٌ)، ولا (أَكَلَتُهُ فُلانةُ)، ولا (أَكَلَهُ الحِمارُ) إِذَنْ: فأنا لجَهْلي بهذا الأمرِ أقولُ: (أُكِلَ الطَّعامُ).

ومِنَ الأغراضِ السَّترُ على الفاعلِ بأَنْ أَحْذِفَهُ، وأُقِيمَ المَفْعولَ مُقَامَهُ؛ سَترًا عليه، رَجُلٌ دخَلَ البيتَ اسمُهُ خالدٌ، وسَرَقَ البَيْتَ، فبَدَلًا مِن أَنْ أقولَ: (سَرَقَ خَالدٌ البَيْتَ)، وِنَذْ: هناكَ غَرضٌ وهوَ السَّترُ عليهِ. عليهِ.

وكذلكَ -أيضًا- يُحْذَفُ الفاعلُ لكراهةِ إسنادِ الفعلِ إليهِ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَأَنَّا لَا نَدْرِى ٓ أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾ [الجن:١٠]، والَّذي أرادَهُ هو اللهُ سُبْحَانهُ وَتَعَالَى، وليًّا أرادَ الخيرَ قالَ: ﴿ أَمْ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾.

وذَكَرُوا مِن جُملةِ ذلكَ -أيضًا- تحقيرَ الفاعلِ، ومَثَّلُوا لهُ بقولِهم: (قُتِلَ عُمَرُ رَخَالِلُهُ عَنْهُ)، ولم يقولوا: (قَتَلَ أَبو لُؤلؤةَ عُمَرَ بنَ الخَطَّابِ)، لم يقولوا ذلكَ؛ تَحْقيرًا له.

وهناكَ أغراضٌ أخرَى تُفْهَمُ منَ السِّياقِ، فالأغراضُ السَّابقةُ ليسَت للحَصْرِ، بل إنَّما هيَ لفَتْحِ البابِ، وإلَّا فالأغْراضُ كَثيرةٌ.

فَالْمُهِمُّ أَنَّ هَنَاكَ أَسْبَابًا تُوجِبُ أَنْ يُحْذَفَ الفَاعلُ وأَنْ يقومَ المَفْعولُ به مَقَامَهُ، فإذا حُذِفَ الفَاعلُ وأُقِيمَ المَفْعولُ به مُقَامَهُ، فإذا نَصْنَعُ؟ هل يُعْطَى حُكْمَ الفاعلِ؛ لأنَّه نائبُهُ، أو تَحْدُثُ له أَحْكامٌ جَديدةٌ؟



لبيانِ ذلك قال رَحْمَهُ أَللَهُ:

٧٤٢- يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيهَا لَهُ، كَرْنِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «يَنُوبُ» فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ.

و «مَفْعُولٌ» فاعلٌ.

و «عَنْ فَاعِل» جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (يَنوُبُ).

و ﴿فِيهَا ﴾ جارٌّ و مَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (يَنُوبُ) أيضًا.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ للعُموم.

و ﴿ لَهُ ﴾ جارٌ و بَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، تَقْديرُهُ: (ثَبَتَ) أي: فيها ثَبَتَ له، والجُمْلةُ صلةُ المَوْصولِ.

قولُهُ: «كَـ(نِيلَ)» الكافُ حَرفُ جرِّ.

و «نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ» مَجْرورةٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرِّها كَسْرةٌ مُقَدَّرةٌ مَنَعَ من ظُهورِها الحكايةُ، وإنَّها دخلتِ الكافُ هُنا على الجُمْلةِ؛ لأنَّ المرادَ بها المُفْرَدُ؛ إِذْ إلنَّ المرادَ بقولِهِ: «كَـ(نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ)» أي: كهذا المثالِ.

قولُهُ: «يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلِ فِيهَا لَهُ» أي: في كُلِّ ما ثَبَتَ لهُ، فيكونُ مَرْفوعًا؛ لأنَّ الفاعلَ مَرْفوعٌ، كذلكَ يُرْفَعُ بفعلٍ مُضْمَرٍ، تقولُ مثلًا: (ما الَّذي شُرِقَ منَ البَيتِ؟) فَيُقَالُ: (الطَّعامُ)، فهنا رُفِعَ بفعلٍ مَحْذوفٍ، وإذا أُسْنِدَ الفعلُ اللهِ اثنَيْنِ أو جَماعةٍ يُجَرَّدُ الفعلُ، تقولُ مثلًا: (ضُرِبَ الرَّجُلانِ)، و(ضُرِبَ الرِّجالُ)،

ولا نقولُ: (ضُرِبَا الرَّجُلانِ)؛ لأنَّه قالَ في الفاعِلِ: (وَجَرِّدِ الفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَ لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعِ).

وكذلك يُؤنَّثُ الفعلُ معه وُجوبًا أو جَوازًا على حَسَبِ ما جاءَ في الفاعلِ. وهل يَلي الفعلَ في الأصلِ أَمْ يُفْصَلُ بينَه وبينَ الفعلِ؟

الجوابُ: يَليهِ كالفاعل.

المهمُّ: أنَّ جميعَ الأَحْكامِ السَّابقةِ في الفاعلِ تُنْقَلُ إلى نائبِ الفاعلِ، لكِنْ لا بُدَّ مِن تَغْييرِ الفعلِ، كما سَيَذْكُرُه المؤلِّفُ رَحَمُهُ ٱللَّهُ.

فقولُهُ: «نِيلَ خَيْرُ نَائِلِ» أصلُها: (نَالَ الرَّجلُ خيرَ نَائِلِ) لكِنْ حُذِفَ الفاعلُ، فلمَّا حُذِفَ الفاعلُ، فلمَّا حُذِفَ الفاعلُ أُقِيمَ المَفْعولُ به مُقَامَهُ، فصارَ: (نِيلَ خَيْرُ نَائِلٍ).

وأمَّا الإعْرابُ التَّفْصيلِيُّ لها فتقول: (نِيل) فعلٌ ماضٍ مَبْنِيُّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وقولُنا: (مَبْنِيُّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ) أَحْسَنُ مِن قَوْلِنا: (مَبْنِيُّ للمَجْهولِ)؛ فاعمُّ؛ إِذْ إِنَّ حَذْفَ الفاعلِ قد يكونُ للجَهلِ بهِ، وقد يكونُ للسَّترِ عليه، أو غيرِ ذلك، فكونُ الفاعلِ جَهُولًا هو أحدُ الأغراضِ الَّتي يُبْنَى مِن أَجْلِها الفعلُ لِهَا للمع يُسَمَّ فاعِلُهُ، يعمَّ فاعِلُهُ) يَعمُّ كُلَّ الأغراضِ؛ ولهذا كانَ قولُنا: (مَبْنِيٌّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ) أدقَّ مِن قولِنا: (مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ)، وإِنْ كانَ قولُنا: (مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ)، وإِنْ كانَ مَنْ قالَ: (إِنَّهُ مَبْنِيٌ للمَجْهولِ)، راعَى الأخْصَرَ، فالمبنيُّ أخصرُ مِن قولِنا: (لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ). و(خَيْرُ) نائبُ فاعلِ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِه، و(خَيْرُ) مُضافٌ إليهِ.

ثُمَّ قال مُبَيِّنًا تغييرَ صيغةِ الفعلِ الَّذي بُنِيَ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ:

٢٤٣- فَأَوَّلَ الْفِعْلِ اضْمُمَنْ، وَالـمُتَّصِلْ بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلْ) الشَّرحُ

قُولُهُ: «فأُوَّلَ» مَفعولٌ مُقدَّمٌ، وهو مُضافٌ إلى الفعلِ.

و «اضْمُمَنْ» (اضْمُمْ) فعلُ أمرٍ، والنُّونُ السَّاكنةُ للتوكيدِ؛ ولهذا بُنِيَ فِعلُ الأَمرِ معَها على الفتحِ، لكنَّ نونَ التَّوكيدِ هنا نونٌ خَفيفةٌ، وهناكَ نونٌ ثَقيلةٌ مُشدَّدةٌ، وقدِ اجتَمَعَ النُّونانِ في قولِهِ تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّنعِينَ ﴾ أمشدَّدةٌ، وقدِ اجتَمَعَ النُّونانِ في قولِهِ تعالى: ﴿لَيُسْجَنَنَ وَلَيَكُونَا مِنَ الصَّنعِينَ ﴾ [يوسف:٣٢].

والفاعلُ مُسْتتِرٌ وُجوبًا، تقديرُه: (أَنْتَ).

قولُهُ: «وَالمُتَّصِلُ» الواوُ حرفُ عَطفٍ، وهو مِن بابِ عَطفِ الجُمْلةِ على الجُمْلةِ.

و «الْمُتَّصِلْ» مَفْعولٌ مقدَّمٌ لـ (اكْسِرْ) مَنْصوبٌ بفَتحةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها مُراعاةُ الرَّوِيِّ، يَعني: آخرَ الشَّطْرِ.

و ﴿ بِالآخِرِ » جارٌّ وَنَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ (المُتَّصِلُ).

و «اكْسِرْ » فِعلُ أمرٍ مَبْنِيُّ على الشُّكونِ، وفاعلُهُ مُسْتَتِرُ وُجوبًا، تَقْديرُهُ: (أَنْتَ).

و ﴿فِي مُضِيٍّ » جارُّ و مَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ (اكْسِرْ). و «كَـ (وُصِلْ) » الكافُ حَرفُ جرِّ. و ﴿ وُصِلْ ﴾ اسمٌ بَجُرورٌ بالكافِ، وعَلامةُ جرِّهِ كَسْرَةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

قولُهُ: «فَأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ» أَوَّلَ الفعلِ اضْمُمْ، سواءٌ كانَ مَاضِيًا أَمْ مُضارِعًا، أَمَّا الأمرُ فلا يَتأتَّى؛ لأَنَّه لا يُبْنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ، تقولُ: (فُهِمَ الدَّرسُ)، و(يُفْهَمُ الدَّرسُ)، وتقولُ: (أُكْرِمَ زَيدٌ)، و(يُكْرَمُ زَيدٌ).

إِذَنْ: قولُهُ: «فأَوَّلَ الفِعْلِ اضْمُمَنْ» يَشْمَلُ الماضيَ والمُضارِعَ، ويشملُ المبدوءَ بحرفٍ صَحيحٍ، والمبدوءَ بالهَمْزةِ، مثل: (أُخْتِيرَ) تقولُ مثلًا: (أُخْتِيرَ يومُ الثَّلاثاءِ يومًا للعُطلةِ).

لكِنْ يَرِدُ على هذا قولُهُ تعالى: ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ﴾ [الزمر:٧٥]، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَجِأْىٓ ءَ يَوْمَ بِنِهِ بِجَهَنَّمَ ﴾ [الفجر: ٢٣]، وقولُنا: (قِيلَ القَولُ الحقُّ)، و(بِيعَ المتاعُ)، وأشباهُ ذلكَ، فإنَّ الفعلَ هنا لم يُضَمَّ أوَّلُهُ؟

والجوابُ أَنْ يُقَالَ: كُسِرَ أَوَّلُ الفعلِ -هنا- لعلَّةٍ تَصْريفيَّةٍ، فمثلًا: (بِيعَ) أَصْلُها (بُيعَ) ولهذا يقولُ بعضُ العربِ: (بُوعَ) مكانَ: (بِيعَ)، ومنه قـولُهم: (لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فاشْتَرَيْتُ)، وسيَأتي -إنْ شاءَ اللهُ- ذِكْرُه في كلامِ ابنِ مالكِ نفسِهِ.

إِذَنْ: أَوَّلُ الفعلِ مَضْمومٌ على كُلِّ حالٍ، سواءٌ كانَ ماضيًا أَمْ مُضارعًا، وأَمَّا آخِرُ الفعلِ ففي المضارعِ مُعْرَبٌ، وفي الماضي مَبْنِيٌّ على ما هوَ عليهِ، فلا يَختلِفُ، أَمَّا ما قبلَ الآخِرِ فيَختلِفُ، ففي الماضي يُكْسَرُ؛ ولهذا قالَ: «وَالمُتَّصِلْ * بِالآخِرِ اكْسِرْ فِي مُضِيٍّ كَـ(وُصِلَ)» فالمتَّصلُ بالآخِرِ هنا الصَّادُ.

فبدلاً مِن أَنْ يُقَالَ: (وَصَلَ) يُقَالُ: (وُصِلَ)؛ فَيُضَمُّ أَوَّلُهُ، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِهِ، لكِنْ هل (وُصِلَ) منَ الوُصولِ أو منَ الوَصْل؟

الجوابُ: يَحتمِلُ أَنَّه منَ الوُصولِ، تقولُ مثلًا: (وَصَلَ إلى البَلَدِ)، ويَحتمِلُ أَنَّه منَ الوَصْل كما لو قلتَ: (وَصَلَ رَحِمَهُ).

المهمُّ: أنَّ الفعلَ الماضيَ في حالِ بنائِهِ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعلُهُ فإنَّه يُضَمُّ أوَّلُهُ، ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِهِ.

ومثلُ ذلكَ -أيضًا- قولُ اللهِ تعالى: ﴿فَيْلَ الْإِنسَنُ مَاۤ أَكْفَرُهُ ﴿ [عبس:١٧]، ومثلُهُ: (ضُرِبَ زَيدٌ)، و(أُكِلَ الطَّعامُ)، و(أُخِذَ المالُ)، وعلى هذا فقِسْ.



٢٤٤- وَاجْعَلْـهُ مِـنْ مُضَـارِعٍ مُنْفَتِحَـا كَـ(يَنْتَحِي) المَقُولِ فِيهِ: (يُنْتَحَى) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَاجْعَلْهُ» فعلُ أمرٍ بمعنَى (صَيِّرْ)، فيَنْصِبُ مَفْعولَيْنِ، وفاعلُه مُسْتَتِرٌ وُجوبًا، تقديرُهُ: (أنتَ)، و(الهاءُ) ضَميرٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نصبِ مَفْعولِهِ الأَوَّلِ.

و «مِنْ مُضَارِعِ» جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (اجْعَلْ).

و «مُنْفَتِحَا» مَفْعولٌ ثانٍ لـ(اجْعَلْ).

قولُهُ: «كَ(يَنْتَحِي)» الكافُ حرفُ جرِّ.

و «يَنْتَحِي» اسمٌ مَجْرورٌ بالكافِ؛ لأنَّه مُؤَوَّلُ بقولِكَ: (كهذا المثالِ)، وعَلامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ المُقدَّرةُ على آخِرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

و «المَقُولِ» صفةٌ لـ (يَنْتَحِي) وصفةُ المَجْرورِ مَجْرورةٌ.

و «فِيهِ» جارٌّ وَجَرْورٌ مُتعلِّقٌ بـ (المَقُولِ)؛ لأنَّه اسمُ مَفْعولٍ يَعْمَلُ عملَ فعلِهِ.

و "يُنْتَحَى " مَقولُ القولِ، وأين القولُ؟

الجوابُ: (المَقُولِ) و(يُنْتَكَى) مَقُولُ القَولِ مَرْفُوعٌ؛ لأَنَّه نائبُ فاعلٍ.

قولُهُ: «وَاجْعَلْهُ» الضَّميرُ يعودُ على المتَّصلِ بالآخِرِ، وهو ما قبلَ الآخِرِ.

قولُهُ: «مِنْ مُضَارِع» أي: مِن فِعلٍ مُضارِع.

قولُهُ: «يَنْتَحِي» أي: يَمِيلُ.

و «المَقُولِ فِيهِ» أي: إذا بُنِيَ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فـ (يَنْتَحِي) بكسرِ الحاءِ إذا بُنِيَ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ يكونُ (يُنْتَحَى).

إِذَنْ: (يَنْتَحِي) فعلٌ مُضارعٌ مَبْنِيٌّ للفاعلِ، أوَّلُه مَفتوحٌ، وما قبلَ آخِرِهِ مَكْسورٌ، فإذا بَنَيْتَهُ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فتقولُ: (يُنْتَكَى)، فَضَمَمْتَ الأوَّلَ، وفَتَحْتَ ما قبلَ الآخِرِ، ومثلُ ذلكَ أيضًا: (يُقْرَأُ الكِتابُ).

ولو قلتَ: (يُكرِمُ زَيدًا) فليسَ بخطأٍ؛ لأنَّ المعنى: (يُكرِمُ الرَّجُلُ زَيدًا)، لكِنْ كيفَ صحَّ أَنْ نقولَ: (يُكرِمُ)، ولم نَجْعَلْهُ مَبْنيًّا لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ؟

الجوابُ: لأنَّ ما قبلَ الآخِرِ غيرُ مفتوحٍ، والمُضارعُ لا بُدَّ أن يُضَمَّ أوَّلُهُ ويُفْتَحَ ما قبلَ آخِرِهِ، وإلَّا لم يكُنْ مَبْنيًّا لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

إِذَنِ: القاعدةُ في المُضارِعِ إذا بُنِيَ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ: أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ، ويُفْتَحَ ما قبلَ آخِرِهِ، ولو كانَ ما قبلَ آخِرِهِ مَكْسورًا، وفي الماضِي أَنْ يُضَمَّ أَوَّلُهُ، ويُكْسَرَ ما قبلَ آخِرِهِ، ولو كانَ ما قبلَ آخِرِهِ مَفْتوحًا.



٧٤٥ - وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمُطَاوَعَة كَالأَوَّلِ اجْعَلْهُ بِلَا مُنَازَعَهُ

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَالثَّانِي» مَنْصوبٌ على الاشْتِغالِ؛ وذلكَ لأنَّ (اجْعَلْ) اشتَغَلَ بضميرهِ عَن نَصْبِهِ المُباشِرِ، والاشْتِغالُ -كما هو مَعْلومٌ - أَنْ يَتقدَّمَ مَعْمولُ ويَشْتغِلَ عاملُهُ بضميرِهِ عنهُ؛ ولهذا سُمِّي اشْتِغالًا، فلو كانَتِ الهاءُ غيرَ مَوْجودةٍ لقُلنا: إنَّ (الثَّانِيّ) مَفْعولٌ لـ(اجْعَلْ)، لا لفعل مَحْذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَهُ.

و «التَّالِيَ» صفةٌ لـ (الثَّانِيَ) مَنْصوبةٌ أيضًا، ويجوزُ أَنْ تقولَ: (والثَّانِي التَّالِي) بالرَّفع، يعني: غيرَ مَنْصوبِ، لكنَّ الرَّاجحَ النَّصبُ، ويُرجِّحُهُ أمرانِ:

الأمرُ الأولُ: أنَّ الفعلَ طلبٌ، والطَّلبُ يَترجَّحُ به النَّصبُ.

الأمرُ الثَّاني: أنَّه مَعْطوفٌ على جُمَلٍ فِعْليَّةٍ، فيترجَّحُ النَّصبُ.

و «تَا» مَفْعولٌ لـ (التَّالِي)؛ لأنَّ (التَّالِي) اسمُ فاعلِ مُحَلَّى بـ (أل).

و «تَا» مُضافٌ.

و «المُطَاوَعَهُ» مَجْرورٌ بالإضافةِ.

قُولُهُ: «كَالأُوَّلِ» جارُّ وَنَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(اجْعَلْ).

و «اجْعَلْ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ، وفاعلُهُ مُستَرِّ وُجوبًا تَقْديرُهُ: (أَنْتَ)، و(الهاءُ) مَفْعولٌ أَوَّلُ لـ(اجْعَلْ)، والمَفْعولُ الثَّاني: (كَالأَوَّلِ).

و «بلًا» الباءُ حرفُ جرِّ.

و ﴿ لَا ﴾ اسمٌ بَجْرورٌ بالباءِ، ولكِنْ نُقِلَ إعرابُهُ للاسمِ الَّذي بعدَهُ؛ لأنَّ (لَا) صُورَتُها صورةُ الحَرفِ، فلا تُؤثِّرُ فيها العواملُ، ولو أنَّ أحدًا منَ النَّاسِ قالَ: إنَّنا سنَجْعَلُ (لَا) اسمًا، ويكونُ مُضافًا إلى (مُنَازَعَهُ)؛ لأنَّ (لَا) هُنا بمعنَى (غيرِ)، أي: (بغيرِ مُنازَعةٍ) لو قال أحدٌ بذلك لم يكن قولُهُ بَعيدًا، لكنَّ المشهورَ الأوَّلُ.

قولُهُ: «المُطَاوَعَهْ» مَصْدَرُ (طَاوَعَ يُطَاوِعُ مُطَاوَعَةً)، ومعنى المُطَاوَعَةِ: الانْقيادُ، والمُطَّوَّعُ يُسَمَّى مُطَّوَّعًا؛ لأنَّه مُنقادٌ لطاعةِ اللهِ.

أمَّا (تاءُ المُطاوَعَةِ) فهي الَّتي تكونُ في فعلٍ مُطاوعٍ لِهَا سَبَقَ، أي: مُتأثِّرٍ به، تقولُ: (عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)؛ فالتَّاءُ هنا تاءُ مُطاوَعةٍ، وتقولُ أيضًا: (نَحَيْتُهُ فَتَنَحَّى)، وأمثلتُه كثيرةٌ.

ف (الثَّانِيَ) أي: الحرف الثَّانيَ الَّذي يَتلو تاءَ المُطاوعةِ (اجْعَلْهُ كَالأَوَّلِ) أي: اجْعَلْهُ مَضْمومًا؛ لأنَّ الأوَّلَ يكونُ مَضْمومًا.

مثالُ ذلكَ: (تَعَلَّمَ) إذا بَنَيْتَهُ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ تَقُولُ: (تُعُلِّمَ)، وهنا نَضُمُّ أُولَ الفعلِ، وهو (التَّاءُ)، ونَكْسِرُ اللَّامَ؛ لأنَّ ما قبلَ الآخِرِ في الماضي يكونُ مَكْسورًا، والعينُ -وهيَ الَّتِي تَلِي تاءَ المطاوَعةِ- نَضُمُّها كالأوَّلِ، فنقولُ: (تُعُلِّمَ).

ومثلُ ذلكَ: (كَسَّرْتُهُ فَتَكَسَّر) نقولُ في بنائِه لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: (تُكُسِّر).

مثلُ ذلكَ: (تَكَبَّرَ عنِ الحَقِّ) تَبْنيهِ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ فتقولُ: (تُكُبِّرَ عنِ الحقِّ)، ومثلُه: (تُدُحْرِجَ على البِساطِ).

قوله «بِلَا مُنَازَعَهْ» هلِ المرادُ بِلَا مُنَازَعَةٍ بينَ النَّحْويِّينَ أو بينَ أهلِ اللُّغةِ؟ الجوابُ: بلا مُنازَعةٍ بينَ النَّحويِّينَ، وبينَ أهلِ اللُّغةِ أيضًا، فلا أظُنُّ في لُغةِ العَربِ مَنْ يُخَالِفُ في ذلكَ.



٧٤٦- وَثَالِثَ الَّـذِي بِهَمْـزِ الوَصْـلِ كَـالأَوَّلِ اجْعَلَنَّـهُ كَــ(اسْتُحْلِي) الشَّرحُ

قولُهُ: «وَثَالِثَ» مَفْعولٌ لفعلٍ مَحْذوفٍ، وهو مِن بابِ الاشْتِغالِ.

و «ثَالِثَ» مُضافٌ.

و «الَّذِي» مُضافٌ إليهِ.

و ﴿ بِهَمْزِ ﴾ جارٌّ وتجُرورٌ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ صلةِ المَوْصولِ

و ﴿بِهَمْزِ » مُضافٌ.

و «الوَصْل» مُضافٌ إليهِ.

قولُهُ: «كَالأَوَّكِ» جارُّ ومَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْدُوفٍ، مَفْعولٌ ثَانٍ لـ(اجْعَلْ).

و «اجْعَلَنَّهُ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتح؛ لاتِّصالِه بنونِ التَّوكيدِ، و (النُّونُ) حرفُ تَوكيدٍ، و (الهاءُ) ضَميرٌ متَّصِلٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحَلِّ نَصبٍ، المَفْعولُ الأَوَّلُ لـ(اجْعَلَنَّهُ).

و«كَاسْتُحْلِي» جارٌّ ونجُرورٌ.

يقولُ رَحَمُهُ اللَّهُ: كُلُّ فعلٍ ماضٍ ابتَدَأَ بهمزةِ الوصلِ فَثَالِثُهُ كَالأُوَّلِ، يَعني: أَنَّه مَضْمومٌ، مثل: (اسْتُحْلِي) فهذا مَبْدوءٌ بهمزةِ وَصْلٍ، وثالِثُهُ التَّاءُ؛ ولهذا ضُمَّتْ، و(اسْتُحْلِي) أَصْلُها: (اسْتَحْلَى) أي: صارَ حُلْوًا. وتقولُ في (اسْتَغْفَرَ): (اسْتُغْفِرَ)، وفي (انْتَقَمَ): (انْتُقِمَ)، وفي (اطَّرَدَ): (اطُّرِدَ)، وفي (اسْتُغْفِرَ)، وفي (اصْطَفَى): (اصْطُفِيَ)، وفي (ارْتَقَى): (اطُّرِدَ)، وفي (انْجَبَرَ): (انْجُبِرَ)، وعلى هذا فقِسْ، فكُلُّ مَبْدوءِ بهمزةِ وصلٍ فإنَّه يُضَمُّ ثالثُهُ، فيُجْعَلُ كالأوَّلِ.

.....

٧٤٧- وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلَّ عَيْنًا، وَضَمُّ جَا كَـ(بُوعَ) فَاحْتُمِلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَاكْسِرْ» فعلُ أمرٍ.

و«أُو» للتَّخييرِ.

و «اشْمِمْ» فعلُ أمرٍ.

و «فَا» مَفْعولٌ، لكِنْ هل هيَ مَفْعولُ (اشْمِمْ) أو مَفْعولُ (اكْسِرْ)؟

الجوابُ: هنا تَنَازَعَ فيه (اكْسِرْ) و(اشْمِمْ)، وإذا تَنازَعَ عَامِلانِ فإنَّ النَّحْويِّينَ اختلفوا هل يكونُ العاملُ الثانِي هو العاملَ لُباشَرتِهِ، أوِ الأوَّلَ لسَبْقِهِ؟

الجوابُ: على قُولينِ، قالَ ابنُ مالكِ:

وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهُ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ وَالْثَانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهُ وَالْحَتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ وَالْثَانِ الْحَدَى الْحَد

و «ثُلَاثِيِّ» مُضافٌ إليهِ.

و «أُعِلّ » فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ. و «عَيْنًا » تمييزٌ .

قُولُهُ: «وَضَمُّ» مُبتَدأً، وجملةُ (جَا) خَبرُهُ.

و «كَـ (بُوعَ)» جارٌّ ونجُرورٌ.

و ﴿فَاحْتُمِلْ ﴾ مَعْطُوفٌ على (ضَمٌّ).

قولُهُ: «اكْسِرْ أَوَ» (أو) للتَّخييرِ، يَعني: اكْسِرْ كَسْرةً خالصةً.

«أَوَ اشْمِمْ» يَعني: شَرِّكِ الكسرَ مع الضَّمِّ، يَعني: اجْعَلِ الحَرَكةَ بينَ الكَسْرةِ والضَّمِّ.

قولُهُ: ﴿وَاكْسِرْ أَوَ اشْمِمْ (فَا) ثُلَاثِيٍّ أُعِلِّ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا﴾ هذه ثلاثةُ أوجهٍ فيها إذا كان ثُلاثيًا مُعَلَّ العينِ، ومعنى (مُعَلِّ العينِ) أي: أنَّ عينَهُ حَرفُ علَّةٍ، والعينُ هي الثَّانيةُ مِن تَرْكيبِ الفِعلِ؛ لأنَّ الصَّرفِيِّينَ اصْطَلَحوا على أنْ يَجْعلوا (فَعَلَ) هي اليزانَ.

فَالْحَرِفُ الْأَوَّلُ هُوَ الَّذِي يُقَابِلُ الفَاءَ، والحرفُ الثَّاني هُوَ الَّذِي يُقَابِلُ العَينَ، والحَرفُ الثَّالِثُ هُوَ الَّذِي يُقابِلُ اللَّامَ.

يقولُ رَحِمَهُ اللهُ: إذا كانَ الفِعلُ ثُلاثيًّا وعَينُهُ حَرْفَ علَّةٍ فعندَ بنائِه لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ فلكَ فيهِ ثلاثةُ أَوجُهِ:

الأَوَّلُ: الكسرُ الخالصُ، وهوَ الأكثرُ.

الثَّاني: الضمُّ الخالصُ، وهوَ قَليلٌ.

الثَّالثُ: الإشمامُ، أي: بينَ الضَّمِّ الخالصِ والكسرِ الخالصِ.

لكِنْ أَشَارَ رَحَمُهُ اللهُ بقولِهِ: (فَاحْتُمِلْ) إلى أَنَّ الثَّالثَ ضَعيفٌ، لكنَّهُ احْتُمِلَ، أي: أُجِيزَ؛ لوُرودِهِ فِي اللُّغةِ العربيَّةِ.

مثالُ الفعلِ الثلاثيِّ المُعَلِّ العينِ بالواوِ: (قالَ)؛ لأنَّ (قالَ) أَصْلُها: (قَوَلَ)

بدليلِ المُضارعِ (يَقُولُ) بالواوِ، فإذا أَرَدْنا أَنْ نَبْنِيهُ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ فلكَ فيهِ ثَلاثةُ أُوجُهِ:

الوجهُ الأوَّلُ: الكسرُ الخالصُ، أي: أنَّك تَكْسِرُ أوَّلَهُ كَسرًا خالصًا، وعلى حَسَبِ القاعدةِ السَّابقةِ فإنَّك تقولُ: (قُولَ)؛ لأنَّ الماضيَ يُضَمُّ أوَّلُه ويُكْسَرُ ما قبلَ آخرِهِ، لكنَّ هذا مُسْتَثْقَلُ؛ لأنَّ ظُهورَ الحَركاتِ على الواوِ ثَقيلٌ، فهاذا نَصْنَعُ؟

الجوابُ: نَنْقُلُ حركةَ الواوِ -وهيَ الكَسْرُ - إلى ما قَبْلَها، فيكونُ (قِوْلَ) وهذا -أيضًا - مُسْتَثْقَلُ؛ لأنَّ الواوَ وَقَعَتْ بعدَ الكَسْرةِ، إِذَنْ: حَوِّلِ (الواوَ) إلى (ياءٍ) فقُلْ: (قِيلَ)، ولا أظُنُّ بَدَوِيًّا من العَربِ تحتَ شَجرةٍ يَعرِفُ كيفيةَ هذا التَّصريفِ، فلو قلتَ لهُ: كيف صارَتْ هكذا: (قِيلَ)؟ لقالَ: أنا لا أعْرِفُ إلاً (قِيلَ).

لكنَّ النَّحْويِّينَ يُرِيدُونُ أَنْ يُنَزِّلُوا الألفاظَ على القواعِدِ المَعْرُوفَةِ تَمْرِينًا للطالبِ، وإلَّا فمِنَ المَعْلُومِ أَنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يقولَ أحدٌ: (قُولَ) ولا أن يقولَ: (قُولَ) بل يقولُ: (قِيلَ) بكُلِّ سُهُولَةٍ.

الوجهُ الثَّاني: الإشهامُ، وهو أَنْ تَأْتِيَ بحركةٍ بينَ الضَّمَّةِ والكسرةِ، فتَجْعَلُ للضمَّةِ ثُلُثًا، وللكسرةِ ثُلُثينِ مُشاعًا.

وعلى كُلِّ حالٍ: أنا أُخبِرُكُم عن شَيْخِنا عبدِ الرَّحنِ بنِ سَعْدِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ كانَ يُدَرِّسُ لَنا في هذا البابِ، ولم نَعْرِفْ كُلُّنا لا نحنُ ولا هو أَنْ نَنْطِقَ بالإشمامِ؛ لأَنَّه صَعبٌ جدًّا، لكِنْ لعلَ العربَ الَّذينَ أَلِفُوا هذه اللَّهْجةَ تَسْهُلُ عليهِم؛ ولهذا في بعضِ جِهاتِ المملكةِ يَتكلَّمونَ بلَهْجةٍ لا نَستطِيعُ أَنْ نَتكلَّمَ بها، وهيَ عندَهم سَهْلةٌ، وهذا شيءٌ مَعْروفٌ.

الوجهُ الثَّالثُ: الضمُّ الخالص، فنقولُ في (قَالَ): (قُولَ).

ومثالُ الفعلِ الثُّلاثيِّ المُعلِّ العينِ بالياءِ: (بَاعَ) فإذا أَرَدْنا أَنْ نَبْنِيَه لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، قُلنا فيه ثلاثةَ أوجهٍ:

الوجهُ الأَوَّلُ: الكسرُ الخالص، فتقولُ: (بيعَ).

الوجهُ الثاني: الضمُّ الخالص، فتقولُ: (بُوعَ) مع أنَّ العينَ يَائيَّةُ (بَاعَ يَبِيعُ)، فلهاذا كانت واوًا؟

الجوابُ: لأنَّما وَقَعَتْ بعدَ ضمِّ لا بُدَّ منه؛ إِذْ إِنَّ هذا الضَّمَّ هو الَّذي يُفَرِّقُ بِينَ البناءِ للفاعلِ والبناءِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، فالضَّمَّةُ لا بُدَّ منها، ولا يُناسِبُها إلَّا الواوُ؛ ولهذا نقولُ: (بُوعَ).

الوجهُ الثَّالِثُ: الإشْمامُ.

قولُهُ: «وَضَمُّ جَا» أي: جاءَ عنِ العربِ، ومنهُ قولُ الشَّاعرِ:

لَيْتَ، وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتُ؟ لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ(١)

يعني: أنَّ (لَيْتَ) لا تَنْفَعُ، وهذا كقولِ الرسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَهُ وَالسَّلاَمُ: «فلا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وكَذَا. ولكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ وَمَا شَاءَ فَعَلَ؛ فَإِنَّ (لَوْ) تَفْتَحُ

⁽١) البيت من الرجز، وينسب لرؤبة بن العجاج، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ٦٣)، والتصريح (١/ ٤٣٨)، وقال العيني: «ولم يثبت» اه.

عَمَلَ الشَّيْطَانِ»^(۱).

وقائلُ هذا البيتِ شاعرٌ جاهليٌّ يَعْرِفُ أَنَّ التَّمنِّي لا يُفِيدُ، وفي المَثَلِ العامِّيِّ عندنا: (التَّمَنِّي رَأْسُ مَالِ المَفَالِيسِ). والمعنى: أَنَّ المُفْلِسَ الَّذي ليسَ عندَه شيءٌ رأسُ مَالِهِ التَّمَنِّي.

الشَّاهدُ قولُ الشَّاعرِ: (بُوعَ)، واللُّغةُ المَشْهورةُ: (بِيعَ).

فكونُ الشَّاعرِ عَدَلَ عن (بِيعَ) إلى (بُوعَ) معَ أَنَّ وَزْنَ البيتِ لا يَختلِفُ، يَدُلُّ على أَنَّ هذه لُغةٌ؛ ولهذا قالَ: «ضَمُّ جَا كَـ(بُوعَ)»، لكِنْ هذهِ اللَّغةُ ضعيفةٌ باعتبارِ اللَّغةِ الكثيرةِ الفُصْحَى.



⁽١) أخرجه مسلم: كتاب القدر، باب في الأمر بالقوة وترك العجز والاستعانة بالله وتفويض المقادير، برقم (٢٦٦٤).

٧٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُعِتَنَبْ وَمَا لِـ (بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبّ)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَإِنْ» (إِنْ) شَرْطيَّةُ، وفعلُ الشَّرطِ قُولُهُ: (خِيفَ).

و «بِشَكْلِ» جازٌّ ومَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(خِيفَ).

و «لَبْسٌ» نائبُ فاعلِ.

و «يُجْتَنَبْ» جوابُ الشَّرطِ، أي: يُجْتَنَبُ الشَّكلُ، فلا يُنْطَقُ بهِ.

قولُهُ: «وَمَا» (الواوُ) للاستئنافِ.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ بمعنى: (الَّذِي).

و ﴿لِـ (بَاعَ) » جازٌ وتجُرُورٌ باعتبارِ اللَّفظِ (بَاعَ)، والجازُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ هو صلةُ المَوْصولِ في قولِهِ: (مَا).

و «قَدْ» حَرفُ تَقْليلٍ؛ لأنَّ ذلكَ هو الأصلُ فيها إذا دخَلَتْ (قَدْ) على الفعلِ المُضارع.

و «يُرَى» فعلٌ مُضارعٌ مَبْنِيٌّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ونائبُ الفاعلِ مُستِرِّ يعودُ على (مَا).

و (لِنَحْوِ) جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يُرَى).

و «نَحْوِ» مُضافٌ.

و «حَبَّ» مُضافٌ إليهِ، والجُمْلةُ مِن (قَدْ يُرَى) خبرُ (مَا) المُوْصولةِ.

قولُهُ: «وَإِنْ بِشَكْلٍ خِيفَ لَبْسُ يُجْتَنَبْ» المعنَى: أنَّه إذا جازَتِ الأوجهُ الثَّلاثةُ -وهيَ الكسرُ والإشمامُ والضمُّ- وخِيفَ اللَّبْسُ بالشَّكلِ، فإنَّ الوجهَ الَّذي يكونُ فيهِ اللَّبْسُ يُجْتَنَبُ.

وقولُهُ: «خِيفَ» يَصْلُحُ أَن يَكُونَ مِثَالًا، فَ(خِيفَ) مِن (خَافَ) وهو فعلٌ ثُلاثِيٌّ مُعَلُّ العينِ، وإذا أَسْنَدْتَهُ إلى تاءِ الفاعلِ، تقولُ للرجُلِ: (خِفْتَ) يعني: أَنَّك خِفْتَ من النَّاسِ؛ لأَنَّك جبانٌ، وإذا بَنَيْتَهُ إلى ما لم يُسَمَّ فاعلُه فيَجوزُ فيهِ ثَلاثةُ أُوجُهِ: الكسرُ، والإشهامُ، والضمُّ، فعلَى الكسرِ تقولُ: (خِيفَ)، فإذا أَسْنَدْتَ الفعلَ (خِيفَ) إلى (التَّاءِ) تقولُ: (خِفْتَ)، يعني: أَنَّ النَّاسَ خافوكَ، فهنا وَقَعَ اللَّبْسُ بينَه وبينَ الفعلِ المَبْنِيِّ للمَعْلومِ المُسْنَدِ للفاعلِ، فإذا قلتَ: (يا فُلانُ خِفْتَ)، فيَحْدُثُ النَّسُ.

إِذَنْ: نقولُ بالضمِّ: (خُفْتَ) أو بالإشهام، وعلى هذا فالفرقُ بينَ كونِ الخوفِ واقعًا منهُ أو واقعًا عليه أنَّك إذا قلتَ: (خُفْتَ) فالخوفُ واقعٌ منهُ، يعني: أنَّ النَّاسَ يخافونَهُ، وإذا قلتَ: (خِفْتَ) فالخوفُ واقعٌ عليه، يَعني: أنَّه هو الَّذي يخافُ النَّاسَ.

ومثلُه أيضًا: (سَامَ يَسُومُ) إذا بُنِيَ للفاعلِ، يكونُ: (سُمْتُ)، وإذا بُنِيَ للمَفْعولِ واتَّصَلَ بالتَّاءِ، فيجوزُ فيه الضمُّ والكسرُ والإشهامُ، فيَجوزُ أن تقولَ: (سُمْتُ)، لكنْ إذا قُلنا: (سُمْتُ) اشْتَبَهَ المَّنِيُّ للفاعلِ بالمَبْنِيِّ للمَفْعولِ، فيَتعيَّنُ الكَسْرُ أو الإشهامُ، فإذا أسنَدْناهُ إلى نائبِ الفاعلِ نقولُ: (سِمْتُ)، يعني: نُخاطِبُ العبدَ فنقولُ: (أنت مَسْيُومٌ) أو الإشهامُ.

ومثلُه أيضًا: (بَاعَ) إذا اتَّصَلَ بالفاعلِ يصيرُ (بِعْتَ)، وإذا بُنِيَ للمَفْعولِ واتَّصَلَ بالتاءِ، فيجوزُ أَنْ تقولَ: (بِعْتَ) فهُنا يَشتبِهُ المبنيُّ للفاعلِ بالمبنيِّ للمَفْعولِ، فيتعيَّنُ الضمُّ أو الإشمامُ، فتقولُ: (بُعْتَ)؛ لأنَّك لو كَسَرْتَ لالْتَبَسَ الفاعلُ بنائبِ الفاعلِ.

والفرقُ في المعنى يَتَّضِحُ مِن هذا المثالِ، فلو سَأَلْتَ عبدًا مُكاتَبًا، فقلتَ له: (هل بِعْتَ؟) فيكونُ له: (هل بِعْتَ؟) فيكونُ المعنى: أنَّك تَسْأَلُهُ هل باعَ شيئًا مِن متاعِهِ؟

وخلاصةُ هذا الشَّطرِ: أنَّه إذا كانَ الفعلُ ثُلاثيًّا مُعَلَّ العينِ جازَ في أوَّلِهِ ثلاثةُ أوجهٍ: الضمُّ، والكسرُ، والإشمامُ، إلَّا إذا خِيفَ التِباسُ الفاعلِ بنائبِ الفاعلِ إذا كُسِرَ فإنَّه يَمْتَنِعُ الكَسْرُ، وإذا خِيفَ التِباسُ الفاعلِ بنائبِ الفاعلِ إذا ضُمَّ فإنَّه يَمتَنِعُ الكَسْرُ، وإذا خِيفَ التِباسُ الفاعلِ بنائبِ الفاعلِ إذا ضُمَّ فإنَّه يَمتنِعُ الضَّمُّ.

ونَأْخِذُ مِن هذه القاعدةِ ومِن غَيْرِها منَ القواعدِ الَّتي مرَّت والَّتي سَتمُرُّ أَنَّ أَهمَّ شيءٍ في الكلامِ هو المعنى؛ ولذلك إذا خِيفَ الالتباسُ وجَبَ تحويلُ الصِّيغةِ إلى صيغةٍ لا يَحْصُلُ بها الالتباسُ.

قولُهُ: ﴿وَمَا لِـ(بَاعَ) قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ) »، معناهُ أَنَّ الَّذِي ثَبَتَ لـ(بَاعَ) منَ الأوجُهِ الثلاثةِ -وهيَ الكسرُ والإشمامُ والضمُّ - قد يُرَى لنَحْوِ: (حَبَّ) أي: من كُلِّ فعلٍ ثُلَاثِيٍّ مُشَدَّدٍ، كـ(حَبَّ)، و(شَدَّ)، وما أَشْبَهَهُما، فيجوزُ فيهِ ما ذَكَرَه المؤلِّفُ مِنَ الكسرِ والضمِّ والإشمام.

فتقولُ إذا أردتَ أَنْ تُخْبِرَ أَنَّ زيدًا مَحْبُوبٌ، تقولُ: (حِبَّ زَيدٌ) أي: صارَ مَحْبُوبًا، وتقولُ: (حُبَّ زيدٌ)، وإنْ شِئْتَ أَشْمَمْتَ.

ففي قولِنا: (حُبَّ زَيدً) لا يَمْتنِعُ ضمُّ الحاءِ؛ لأنَّه لا يَحْصُلُ اللَّبْسُ، وذلكَ أَنَّ زَيدًا سوفَ يكونُ مَرْفوعًا إذا كانَ نائبَ فاعلٍ، أمَّا لو قلتَ: (حِبَّ عيسَى)، فهنا يَمْتنِعُ ضمُّ الحاءِ؛ لئلا يُفْهَمَ أَنَّه فعلُ أمرٍ، فتقولُ: (حِبَّ عيسَى)، حتَّى نَعْرِفَ فهنا يَمْتنِعُ ضمُّ الحاءِ؛ لئلا يُفْهَمَ أَنَّه فعلُ أمرٍ، فتقولُ: (حِبَّ عيسَى)، حتَّى نَعْرِفَ أَنَّ المَعْنَى أَنَّ عيسَى عَبُوبٌ، وليس مَأْمورًا بِحُبِّهِ، وإلَّا فالأصلُ أَنَّ (حَبَّ) يُقَالُ فيه عندَ بنائِه لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ: (حُبَّ زَيدٌ)، وكذلكَ (شُدَّ الحَبلُ) هذا هو الأصلُ، لكِنْ قد يُعَامَلُ مُعامَلةَ الفعلِ الثلاثِيِّ المُعَلِّ عينهُ، وهو في لُغةِ العربِ، لكِنْ على اللَّغةِ الفرعِ، فالأصلُ أَنْ يُقالَ: (حُبَّ).

فإِنْ قَالَ قَائِلُ: (حُبَّ) قد يَشْتِبهُ بِالمَصْدرِ، كَمَا فِي قولِه تَعَالى: ﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾ [العادبات: ٨]، أي: لَمَجَبَّةِ الخيرِ، قُلنا: يُعَيِّنُ المعنَى السِّياقُ.

٧٤٩- وَمَا لِفَا (بَاعَ) لِـمَا العَيْنُ تَلِي فِي (اخْتَارَ) وَ(انْقَادَ) وَشِبْهِ يَـنْجَلِي الْخَيلِ الْخِيلِ الْخَيلِ الْخِيلِ الْخَيلِ الْخَيلِ الْخَيلِ الْخِيلِ الْخَيلِ الْمُعِيلِ الْمُعِيلِي الْعَلِيلِي الْخَيلِ الْمُعِلِي الْعَلِيلِ الْمُعِلِي الْعَلِيلِي الْعَلِيلِ الْعَلِيلِ الْعَلِيلِي الْعَلِيلِي الْعَلِيلِ الْعَلِيلِي الْعَلِيلِيِيِيِيِيِيِيلِي الْعَلِيلِيلِ

قوله: «وَمَا» (مَا) مُبتَدأً.

و ﴿ لِفَا ﴾ جارٌّ و مَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ ، صلةُ المَوْصولِ.

و «فَا» مُضافٌّ.

و «بَاعَ» مُضافٌ إليهِ باعْتِبارِ اللَّفظِ.

و ﴿لِهَا ﴾ اللَّامُ حرفُ جرٍّ.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ.

و (لِمَ) جارٌّ و مَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ، خبرُ المُبتَدأِ.

و «العَيْنُ» مُبتَدأً.

و «تَلِي» فعلٌ مضارعٌ، والجُمْلةُ خبرُ المُبتَدأِ لـ (العَيْنُ)، والجُمْلةُ منَ المُبتَدأِ والحَبَرِ صلةُ المؤصولِ، أعنى: (مَا) الثانية.

قولُهُ: ﴿فِي (اخْتَارَ) ﴿ (فِي) حرفُ جرٍّ.

و «اخْتَارَ» اسمٌ مَجْرورٌ باعتبارِ اللَّفظِ، وهو مُتعلِّقٌ بـ(تَلِي).

«وَانْقَادَ» مَعْطوفٌ عليهِ.

«وَشِبْهِ» مَعْطوفٌ عليهِ أيضًا.

و «يَنْجَلِي» فعلٌ مضارعٌ، والجُمْلةُ وصفٌ لـ (شِبْدٍ).

قولُهُ: «وَمَا لِفَا (بَاعَ)»؛ (فَا بَاعَ) هي الباءُ، وقد سَبَقَ أنَّ فيها ثلاثةَ أوجهٍ، وهي الكسرِ والضمِّ، والضمُّ والضمُّ الخالص، فتقول: (بيع)، والإشمامُ بين الكسرِ والضمِّ، والضمُّ الخالص، فتقول: (بُوعَ).

قُولُهُ: «لِمَا العَيْنُ تَلِي» والَّذي تَلِيهِ العينُ هوَ الَّذي قبلَ العَينِ.

قولُهُ: «يَنْجَلِي» أي: يَتَّضِحُ.

والمعنى: أنَّ ما ثَبَتَ لفاءِ (بَاعَ) منَ الأَوْجُهِ الثلاثةِ يَثْبُتُ للَّذي تَليهِ العَينُ في (اخْتَارَ)، و(انْقَادَ)، والَّذي تَليهِ العينُ هو ما قبلَ العينِ.

فالفعلُ (اخْتَارَ) إذا حوَّلناهُ إلى الميزانِ يكونُ على وزنِ (افْتَعَلَ)، والَّذي تَليهِ العينُ (التَّاءُ)، إذَنْ: يَجوزُ في (التَّاءِ) ثلاثةُ أوجهٍ.

الأَوَّلُ: الكسرُ، فتقولُ مثلًا: (اخْتِيرَ المتاعُ، واخْتِيرَ المكانُ، واخْتِيرَ الزَّمانُ، واخْتِيرَ الزَّمانُ، واخْتِيرَ الرَّجلُ).

الثَّاني: الإشهام.

الثَّالثُ: الضَّمُّ الخالصُ، تقولُ: (اخْتُورَ)، لكِنْ هذا قليلٌ؛ ولذلكَ نحنُ عندَما نَتكلَّمُ في (اختارَ) نقولُ: (اخْتِيرَ المَتاعُ)، ويَجوزُ: (اخْتُورَ)، لكن في ظنِّي لو تكلَّمتَ عندَ العامَّةِ فقلتَ: (اخْتُورَ) فإنَّهم سيقولونَ: هذه لغةٌ غيرُ عربيَّةٍ؛ لأنَّها قليلةٌ.

و (انْقَادَ) مثلُه، فتقول: (انْقَادَ الجَملُ لقائدِهِ)، فإذا حَوَّلْتَهُ إلى فعلٍ مَبْنِيٍّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، تقولُ: (انْقِيدَ للقائِدِ) بالكسرِ، أو بالإشهامِ بينَ الضمِّ والكسرِ، أو بالإشهامِ بينَ الضمِّ والكسرِ، أو بالضمِّ الخالصِ، فتقولُ: (انْقُودَ للقائدِ).



انتَهَى الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ مِن صِيغِ الفِعْلِ المَبْنِيِّ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ثُمَّ انتقَلَ رَحَمَهُ اللَّهُ لِيَّا فَرَغَ مِنَ الأَوَّلِ إلى: هَلْ ينوبُ غيرُ المَفْعولِ بهِ عنِ الفاعلِ؟ لأنَّ الكلامَ في نيابةِ المَفْعولِ به عنِ الفاعلِ، كما قالَ في أوَّل البابِ: (يَنُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ).

فَهَلْ يَنُوبُ غَيْرُ الْمُفْعُولِ بِهِ؟

قَالَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

٧٥٠- وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ اوْ مِنْ مَصْدَرِ أَوْ حَرْفِ جَرِّ بِنِيَابَةٍ حَرِيّ

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَقَابِلٌ» مُبتَدأً، وسَوَّغَ الابْتِداءَ به الوصف، أي: (قَابِلٌ مِن كَذا).

و «مِنْ ظَرْفٍ» جارٌّ ونَجُرورٌ.

و «اوْ » حرفُ عطفٍ.

و (مِنْ مَصْدَرِ » مَعْطوفٌ على (مِنْ ظَرْفٍ) بإعادةِ العاملِ.

قولُهُ: «أَوْ حَرْفِ جَرِّ» مَعْطوفٌ على (ظَرْفٍ).

و ﴿بِنِيَابَةٍ ﴾ جارٌّ ونجُرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (حَرِيّ).

و «حَرِيّ» خبرُ المُبتَداِ (قَابِلٌ).

يَعني: أَنَّ القابلَ منَ الظَّرفِ، أو المَصْدرِ، أو حَرفِ الجِرِّ حَرِيُّ بالنِّيابةِ عَنِ الفَاعلِ . الفَاعلِ عَنِ الفَاعلِ .

فَبَيَّنَ المؤلفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذا البيتِ أَنَّه قد ينوبُ عنِ المَفْعولِ به ثلاثةُ أشياءَ:

الأَوَّلُ: الظَّرفُ، سواءٌ كانَ زَمانًا أو مَكانًا.

والثَّاني: المَصْدرُ.

والثَّالثُ: الجارُّ والمَجْرورُ.

لكنَّه اشتَرَطَ أَنْ تكونَ قابلةً للنِّيابةِ عنِ الفاعلِ، والقابلُ للنِّيابةِ عنِ الفاعلِ هو الَّذي لم يَلْزَمْ صيغةً واحدةً، فإِنْ لَزِمَ صيغةً واحدةً فإنَّه لا يُمكنُ أَنْ يكونَ نائبًا عنِ الفاعلِ؛ لأنَّه لو نابَ عنِ الفاعلِ لتَحَوَّلَ منَ اللُّزومِ إلى الجوازِ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ قابلًا، ولا بُدَّ –أيضًا – أَنْ يكونَ مُخَصَّصًا بشيءٍ منَ المُخَصِّصاتِ.

فمثلًا بعضُ الظُّروفِ لا يُمكِنُ أَنْ تكونَ نائبةً عنِ الفاعلِ؛ لأنَّها لا تَتَحوَّلُ عنِ الظَّرفيَّةِ لم يَصِحَّ أَنْ تَكونَ نائبَةً عنِ الظَّرفيَّةِ لم يَصِحَّ أَنْ تَكونَ نائبَةً عنِ الفاعلِ.

مثالُ الظَّرفِ الَّذي يَتحوَّلُ عنِ الظرفيَّةِ كَلَمَةُ (يَومٍ)، فَكَلَمَةُ (يَومٍ) تَتحوَّلُ عنِ الظرفيَّةِ عَلَمةُ (يَومٍ)، فَكَلَمَةُ (يَومٍ) تَتحوَّلُ عنِ الظرفيَّةِ، والدَّليلُ أَنَّها وَرَدَتِ اسمًا لـ(إِنَّ) مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج:٤٧]، وجاءَتْ مَفْعولًا بهِ كَما في قولِهِ تعالى: ﴿يَكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّورَةً كَما في ﴿يَخَافُونَ يَوْمًا نَنَقَلُّ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَكُرُ ﴾ [النور:٣٧]، وجاءَتْ مَجْرورةً كما في قولِهِ تعالى: ﴿لِيَوْمٍ عَظِيمٍ ﴾ [المطففين:٥].

إِذَنْ: يَصِحُّ أَن يَنوبَ عنِ الفاعلِ، فيُقَالَ مثلًا: (صِيمَ يومُ الخميسِ)، ويكونُ (يومُ) هنا نائبًا عنِ الفاعل.

وكلمةُ (مَكَانٍ) هل يَصِحُّ أن تَنوبَ عنِ الفاعلِ؟

الجوابُ: نعَمْ؛ لأنَّها ظَرفٌ يَتصرَّفُ عنِ الظَّرفِ، فتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وغيرَ ظرفٍ، فتُسْتَعْمَلُ ظَرْفًا وغيرَ ظرفٍ، فتقولُ: (سافَرْتُ إلى ظرفٍ، فتقولُ: (سافَرْتُ إلى مَكانَ زيدٍ)، فهذه ظرفٌ، وتقولُ: (سافَرْتُ إلى مَكانٍ بعيدٍ) كما قالَ تعالى: ﴿يُنَادَوْنَ مِن مَكَانٍ بَعِيدٍ ﴾ [نصلت:٤٤]، فتَحوَّلَ حالانَ عيدٍ) كما قالَ تعالى: ﴿يُنَادَوْنَ مِن مَكَانٍ بعيدٍ ﴾ [نصلت:٤٤]، فتَحوَّلَ حالانَ عنِ الظَّرفِ إلى الجارِّ والمَجْرورِ، وعلى هذا يَصِحُّ أن يُقَالَ: (اشْتُرِيَ مَكانٌ بعيدٌ)، ويكونَ نائبًا عنِ الفاعلِ.

كذلكَ المَصْدَرُ إِنْ كانَ يَتحوَّلُ عنِ المَصْدريَّةِ جازَ أَنْ يَنوبَ، وإِنْ كانَ لا يَتحوَّلُ لم يَجُزْ أَنْ يَنوبَ.

فكلمةُ (سُبْحَانَ) يَقُولونَ: إنَّهَا ملازمةٌ للنَّصبِ على المَصْدريَّةِ، أو على المَفْدريَّةِ، أو على المَفْعوليَّةِ المُطْلَقَةِ، فلا يُمكِنُ أَنْ تنوبَ عنِ الفاعلِ؛ لأنَّهَا لا تَتَحوَّلُ عَن حالٍ واحدةٍ، فلو قلتَ مثلاً: (سُبِّحَانَ اللهِ) لكانَ هذا غيرَ جائزٍ؛ لأنَّ (سُبْحَانَ) لا تَتَحوَّلُ عنِ المَصْدرِ أو عنِ المَفْعوليَّةِ المُطْلَقَةِ.

ومثالُ المَصْدرِ لو قلتَ: (شُرِبَ شُرْبٌ كَثيرٌ)، فيَجوزُ؛ لأنَّ (شُرْبٌ) تَتَحوَّلُ عنِ المَصْدريَّةِ إلى أن تكونَ فاعلًا أو مَفْعولًا به، أو مَجْرورًا أو مُبتَدأً، لكِنْ (سُبْحَانَ) لا يُمكِنُ أَنْ تَتَغيَّرَ عمَّا كانَتْ عليْهِ.

كذلكَ حَرفُ الجرِّ معَ مَجْرورِهِ، فمِن حُروفِ الجرِّ ما لا يَتحوَّلُ عَن حالِهِ، مثلُ حُروفِ الجرِّ ما لا يَتحوَّلُ عَن حالِهِ، مثلُ حُروفِ القَسَمِ لا يُمكِنُ أَنْ يَقَعَ نائبَ فاعلِ؛ لأنَّه لأَنَّه لا يَتَحَوَّلُ عنِ خُتُصُّ بالقَسَمِ، فلو قلتَ: (حُلِفَ وَاللهِ)، لكان هذا غيرَ سائغٍ؛ لأنَّه لا يَتَحَوَّلُ عنِ القَسَمِ. القَسَم.

لكِنْ لو قلتَ: (مُرَّ بزَيدٍ)، فهذا جارُّ وبَجْرورٌ، يجوزُ أَنْ ينوبَ عنِ الفاعلِ؛ لأَنَّه يَتحوَّلُ عَن هذهِ الصيغةِ، حتَّى إنَّهم يقولونَ: لو حُذِفَ حَرفُ الجرِّ لنُصِبَ على حدِّ قولِ الشَّاعرِ:

تَــمُرُّونَ الــدِّيَارَ وَلَــمْ تَعُوجُـوا كَلَامُكُــمُ عَــلِيَّ إِذَنْ حَــرَامُ(١)

وقالَ اللهُ تَعالى: ﴿ يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ بِسِيمَهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَسِى وَٱلْأَقَدَامِ ﴾ [الرحن: ٤١]، فهُنا نائبُ الفاعلِ: ﴿ بِٱلنَّوْمِي ﴾.

⁽١) البيت من الوافر، وهو منسوب لجرير، انظر الكامل في اللغة والأدب (١/ ٥٠).

٢٥١- وَلَا يَنُوبُ بَعْضُ هَـذِي إِنْ وُجِـدْ فِي اللَّفْـظِ مَفْعُـولٌ بِـهِ وَقَـدْ يَـرِدْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلَا يَنُوبُ» (يَنُوبُ) فعلٌ مضارعٌ مَنْفِيٌّ بـ(لا).

و «بَعْضُ» فاعلٌ.

و «بَعْضُ» مُضافٌ.

و «هَذِي» مُضافٌ إليهِ.

و ﴿إِنْ وُجِدْ ﴾ جملةٌ شَرْطيَّةٌ ، أداةُ الشَّرطِ فيها (إِنْ) ، وفعلُ الشَّرطِ فيها (وُجِدْ) ، لكِنْ أينَ جَوابُ الشَّرطِ؟

قيلَ: إِنَّ جَوابَ الشَّرطِ لا يُحْتَاجُ إليهِ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وقيلَ: إِنَّهُ عَدْوفٌ، دَلَّ عليهِ ما قبلَهُ، وعلى هذا فالتَّقدِيرُ: (إِنْ وُجِدَ فَلَا يَنُوبُ)، لكنَّ القولَ الأُوَّلَ أحسنُ، وهو الَّذي اختارَهُ ابنُ القَيِّمِ رَحَمَهُ اللَّهُ وهو أَنَّ في مثلِ هذا التَّركيبِ لا يُحْتَاجُ إلى جَوابٍ؛ وذلكَ لأنَّ النَّفسَ لا تَتشوَّفُ إلى الجوابِ، وإذا كانت لا تَتشوَّفُ إلى الجوابِ، وإذا كانت لا تَتشوَّفُ إلى جَوابٍ؛ وذلكَ لأنَّ النَّفسَ لا تَتشوَّفُ إلى الجوابِ، وإذا كانت لا تَتشوَّفُ إلى وَجودِ ما يَدُلُّ عليهِ لا تَتشوَّفُ إلى اللهِ فلا حاجةَ أَنْ نُقَدِّرَهُ، ثُمَّ إنَّك إِنْ قَدَّرْتَهُ معَ وُجودِ ما يَدُلُّ عليهِ بَنَ الدَّالِ والمَدْلُولِ، وإِنْ قَدَّرْتَهُ معَ حذفِهِ فاتَ مَقْصودُ الَّذي رَكَّبَ الكلامَ على هذا الوجهِ.

و «مَفْعُولٌ بِهِ» نائبُ فاعلِ لـ(وُجِدَ).

قولُهُ: «وَقَدْ يَرِدْ» (قَدْ) للتَّقليلِ؛ لأنَّها دَخَلَتْ على فِعلٍ مُضارعٍ، أمَّا إذا دَخَلَت على فعلٍ ماضٍ فهي للتَّحقيقِ، إلَّا أنَّها قد تَرِدُ للتَّحقيقِ معَ الفعلِ المضارعِ،

كقولِ اللهِ تعالى: ﴿قَدْيَعَلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُرٌ ﴾ [الأحزاب:١٨]، فـ ﴿يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾ جملةٌ فِعليَّةٌ مُؤكَّدةٌ بـ (قَدْ).

و «يَرِدْ» فعلٌ مضارعٌ مَرْفوعٌ، وفاعِلُهُ مُستتِرٌ جَوازًا، تقديرُهُ: (هو).

يَعني: إذا وُجِدَ في اللَّفظِ مَفْعولٌ بهِ فإنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَنوبَ شيءٌ مِن هذهِ الثَّلاثةِ عنِ الفاعل.

مثالُ ذلك: (ضُرِبَ زَيدٌ ضَربًا شَديدًا يَوْمَ الجُمُعةِ أَمَامَ الأَميرِ في دارِهِ)، فهذهِ ثلاثةُ أشياءَ يَجوزُ أَنْ تَنُوبَ عنِ الفاعلِ، فـ(ضَرْبًا) مصدرٌ، و(يومَ) ظرفُ زمانٍ، و(أمامَ) ظرفُ مكانٍ، و(في دارِ) جارٌ ومَجْرورٌ، لكِنْ لا يجوزُ أَنْ تُنِيبَ واحدًا مِن هذهِ الثلاثةِ؛ لوُجودِ المَفْعولِ بهِ، وهو (زَيدٌ).

فالآنَ الضَّربُ وقَعَ على (زَيدٌ)، فإذا وُجِدَ مَفْعولٌ بهِ في اللَّفظِ فإنَّه لا يجوزُ العدولُ عنهُ، وكذلكَ إذا قلتَ: (ضُرِبَ في البيتِ زَيدٌ)، فلا يَصِتُّ أَنْ يكونَ (في البيتِ) نائبَ فاعل؛ لوجودِ المَفْعولِ بهِ، فإذا وُجِدَ المَفْعولُ بهِ فلا يَنوبُ غيرُهُ عنهُ؛ لأنَّه هو الأصلُ، فهوَ الَّذي وقَعَ عليهِ الفعلُ.

لكنَّهُ قالَ: (وَقَدْ يَرِدْ) أي: عنِ العربِ، و(قَدْ) هُنا للتَّقليلِ، ومعلومٌ أنَّ العربَ يَحْكُمونَ على العربِ، وذَكَرُوا لهذا العربَ يَحْكُمونَ على العربِ، وذَكَرُوا لهذا بَيْتًا وهو قولُ الشَّاعر:

لَــمْ يُعْـنَ بِالعَلْيَـاءِ إِلَّا سَــيِّدَا وَلَا شَفَى ذَا الغَيِّ إِلَّا ذُو هُـدَى(١)

⁽١) البيت من الرجز، وقال محمد محيي الدين عبد الحميد في حاشيته على شرح ابن عقيل: نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج. انظر شرح ابن عقيل (٢/ ١٢٢).

الشَّاهدُ قولُه: (لَمْ يُعْنَ بِالعَلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدَا)، فالمَفْعولُ بهِ في هذا الشَّطرِ قولُهُ: (سَيِّدَا) و(بِالعَلْيَاءِ) جارُّ وبَحْرُورٌ، ومعَ ذلك نُصِبَ (سَيِّدَا) الَّذي هو المَفْعولُ به، فيكونُ (بِالعَلْيَاءِ) نائبَ الفاعلِ، مع أنَّه جارُّ وبَحْرُورٌ، لكنَّ هذا نادرٌ؛ لأنَّهُ متَى أمكنَ أَنْ يُسَلَّطَ الفعلُ على المَفْعولِ بهِ فإنَّه لا يُعْدَلُ عنهُ.

٢٥٢ - وَبِاتُّفَاقٍ قَدْ يَنُوبُ الثَّانِ مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيهَا التِبَاسُهُ أُمِنْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَبِاتِّفَاقٍ» مُتعلِّقُ بـ(يَنُوبُ).

و «الثَّانِ» فاعلُ (يَنُوبُ) مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِهِ، منَعَ مِن ظهورِها الثِّقلُ على الياءِ المحذوفةِ، وإِنْ شئتَ فقُلْ: على الياءِ المحذوفةِ؛ لإقامةِ الوزنِ.

و «قَدْ يَنُوبُ» الظَّاهرُ أنَّ (قَدْ) هنا للتَّقليلِ.

و «يَنُوبُ» فعلٌ مضارعٌ.

قولُهُ: «مِنْ بَابِ» مُتعلِّقُ بمحذوفٍ، حالٌ مِنَ (الثَّانِ) يَعني: الثَّاني حالَ كونِهِ مِن باب (كَسَا).

و «بَابِ» مُضافٌ.

و «كسا» مُضافٌ إليهِ باعتبارِ اللَّفظِ.

و ﴿فِيهَا ﴾ جازٌ وتَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَنُوبُ).

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ جرِّ.

و «الْتِبَاسُ» مُبتَدأً.

و «أُمِنَ» خبرُهُ، والجُمْلةُ صلةُ المَوْصولِ لا مَحَلَّ لها مِنَ الإعْرابِ.

قولُهُ: «بِاتِّفَاقٍ» ظاهرُهُ بينَ النُّحاةِ، وأنَّ النَّحْويِّينَ مُتَّفِقونَ على جَوازِ نيابةِ

الثَّاني مِن بابِ (كَسَا) إذا أُمِنَ اللَّبْسُ، فإِنْ لم يُؤْمَنِ اللَّبْسُ فإنَّه لا يجوزُ، مثالُ ذلك: (كُسِيَ زَيدٌ جُبَّةً)، فالمَفْعولُ الثَّاني هوَ (جُبَّةً)، والَّذي دلَّ أَنَّه المَفْعولُ الثَّاني أنَّ المَفْعولَ الأَّاني في المعنى فَيُقَدَّمُ، فيكونُ (زَيدٌ) أنَّ المَفْعولَ الأَوَّلَ هوَ لابسُ الجُبَّةِ، فهوَ الفاعلُ في المعنى فَيُقَدَّمُ، فيكونُ (زَيدٌ) نائبَ الفاعلِ، و(جُبَّةً) المَفْعولَ الثَّانيَ، ولكَ أَنْ تقولَ: (كُسِيَ زَيدًا جُبَّةٌ)، وهذا باتِّفاقٍ، هكذا قالَ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ.

وقولُهُ: «فِيهَا الْتِبَاسُهُ أُمِنْ» يَدُلُّ على أنَّه إِنْ وُجِدَ الْتِباسُ فإنَّه لا يجوزُ، فإذا قلتَ: (مُلِّكَ زَيدًا عَمرُو)؛ لأنَّه يَخْتَلِفُ، قلتَ: (مُلِّكَ زَيدًا عَمرُو)؛ لأنَّه يَخْتَلِفُ، ففي العبارةِ الأُولَى: (مُلِّكَ زَيدٌ عَمْرًا) الرَّقيقُ هو عَمْرُو، فإذا قلتَ: (مُلِّكَ زَيدًا عَمرُو) أَوْهَمَ أَنَّ الرَّقيقَ هو (زَيدٌ)؛ فلذلكَ يَمتنِعُ هنا أَنْ يَنُوبَ الثَّاني عنِ الفاعلِ؛ لأنَّه يَلْتِبسُ.



٢٥٣ - فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «فِي بَابِ (ظَنَّ)» أَيِ: الَّذي يَنْصِبُ مَفعولَيْنِ أَصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ، بخلافِ (كَسَا) الَّتي تَنْصِبُ مَفعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهما المُبتَدأَ والخَبَرَ.

قولُهُ: «وَأَرَى» (أَرَى) هُنا ليسَتْ فِعلًا مُضارِعًا، بل هيَ فعلٌ ماضٍ، والمرادُ بها (أَرَى) الَّتي تَنْصِبُ ثلاثةَ مَفَاعِيلَ، هذا مرادُ ابنِ مالكٍ رَحِمَهُٱللَّهُ.

قولُهُ: ﴿فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) المَنْعُ اشْتَهَوْ » ذَكَرَ هُنا في هذا الشَّطرِ أَنَّ الفعلَ إذا تَعَدَّى لَفْعولَيْنِ أصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ كبابِ (ظنَّ)، أو إلى ثَلاثةِ مَفاعِيلَ كبابِ (أَرَى) فلا يجوزُ أَنْ يَتحوَّلَ العملُ إلى الثَّاني في بابِ (ظَنَّ)، أو إلى الثَّاني والثَّالي في بابِ (ظَنَّ)، أو إلى الثَّاني والثَّالثِ في بابِ (أَرَى)، بل يَتَعيَّنُ أَنْ يكونَ الأوَّلُ نائبَ الفاعلِ.

مثالُ ذلكَ: (أُعْلِمَ زَيدٌ عَمْرًا قَائِمًا)؛ فنائبُ الفاعلِ هوَ (زَيْدٌ)، والنَّحويُّونَ مَنَعوا أَنْ يكونَ نائبُ الفاعلِ هوَ الثَّانيَ أوِ الثَّالثَ.

ومثالُه أيضًا: (أُعْلِمَ زَيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجًا)، ولا يجوزُ إقامةُ الثَّاني، فلا تَقُلْ: (أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ (أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجًا)، ولا إقامةُ الثالثِ فتقولَ: (أُعْلِمَ زيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ).

ومثالُه في (ظُنَّ): (ظُنَّ زَيدٌ قَائِمًا)، ولا يجوزُ: (ظُنَّ زَيدًا قَائِمٌ).

وقولُهُ: «فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) المَنْعُ اشْتَهَرْ » المنعُ هو قولُ الجمهورِ.

قولُهُ: «وَلَا أَرَى مَنْعًا إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ» ابنُ مالكِ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى - يَرَى جوازَ ذلك، وأَنَّه لا يَتَعَيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ، لكِنْ (إِذَا القَصْدُ ظَهَرْ)، وعلى ذلك فيصِحُ أَنْ تقولَ: (أُعْلِمَ زَيدًا فَرَسَكَ مُسْرَجٌ)، ويجوزُ أَنْ تقولَ في (ظُنَّ زَيدٌ مُنْطَلِقًا): (ظُنَّ زَيدًا مُنْطَلِقً)، وهذا على كلامِ ابنِ مالكِ، لكِنْ لا يجوزُ أَنْ تقولَ في (ظُنَّ زَيدٌ عَمْرًا): (ظُنَّ زَيدًا عَمرٌو)؛ لأَنَّك إذا قلتَ: (ظُنَّ زَيدًا عَمرٌو) فأيُّها الَّذي ظُنَّ الآخَرَ؟

الجوابُ: عَمرٌو هوَ الَّذي ظُنَّ أَنَّه زَيدٌ، وأنت تُريدُ أَنَّ زَيدًا هوَ الَّذي ظُنَّ أَنَّه عَمرٌو، فإذا كنتَ تُريدُ هذا فقُلْ: (ظُنَّ زَيدٌ عَمْرًا)، ولا يجوزُ أَنْ تَقولَ: (ظُنَّ زَيدٌ عَمْرًا)، ولا يجوزُ أَنْ تَقولَ: (ظُنَّ زَيدًا عمرٌو، فإذا كنتَ ثُريدًا هوَ الَّذي ظُنَّ أَنَّه عَمرٌو.

أمَّا (ظُنَّ زَيدٌ مُنطَلِقًا) فيَجوزُ أَنْ تقولَ فيهِ: (ظُنَّ زَيدًا مُنطلِقٌ) هذا على كلامِ ابنِ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ لكنَّ كلامَ الجمهورِ أَسَدُّ؛ لأَنَّك إذا قلتَ: (ظُنَّ زَيدًا مُنطلِقٌ)، فيكونُ الكلامُ رَكِيكًا جِدًّا؛ لأَنَّك لو حَوَّلْتَهُ فقلتَ: (ظُنَّ مُنطلِقٌ زَيدًا) لكانَ رَكيكًا.

فالظَّاهرُ أنَّ ما ذَهَبَ إليهِ الجمهورُ هوَ الصَّحيحُ، وهو أنَّه لا يجوزُ في بابِ (ظَنَّ) و(أَرَى) أَنْ يَتَحوَّلَ العملُ إلى الثَّاني في بابِ (ظَنَّ)، أو الثَّاني والثَّالثِ في بابِ (أَرَى)، بل يَتَعيَّنُ أَنْ يَكونَ الأوَّلُ هو نائبَ الفاعلِ؛ لأنَّ المعنَى يَتغيَّرُ، بخلافِ (كَسَا) و(أَعْطَى)، فالآخِرُ فيهما ظاهِرٌ.

٢٥٤ - وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِا عُلِّقَا بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَـهُ مُحَقَّقَا النَّرِحُ النَّصْبُ لَـهُ مُحَقَّقَا الشَّرحُ

قولُه «وَمَا» مُبْتَدَأً أَوَّلُ.

وقولُهُ: «النَّصْبُ» مُبْتَدَأُ ثَانٍ.

و «لَهُ» جارٌ وَبَحْرُورٌ مُتعلِّقٌ بِمَحذُوفٍ، خَبَرُ الْمُبتَداِ الثَّاني، والجُمْلَةُ مِنَ الْمُبتَداِ الثَّاني وخبرِهِ في مَحَلِّ رفع خبرِ الْمُبتَداِ الأوَّلِ.

والمعنَى: ما سِوَى النَّائبِ عنِ الفاعلِ مِمَّا تَعَلَّقَ بالفعلِ فإنَّه مَنْصوبٌ على كُلِّ حالٍ، فتقولُ: (ظُنَّ زَيْدٌ مُنْطَلِقًا)، و(أُرِيَ زَيدٌ عَمْرًا قائبًا).

اشْتِفَالُ العامِلِ عَنِ الْعَمُولِ

قولُهُ: «اشْتِغَالُ العَامِلِ عَنِ المَعْمُولِ» العاملُ يَشْمَلُ الفعلَ واسمَ الفاعلِ وكُلَّ ما يَعْمَلُ، وهو يَعْمَلُ الرَّفْعَ والنَّصْبَ وما أَشْبَهَ ذلكَ، وأمَّا المَعْمولُ فهوَ المَفْعولُ، ومعناهُ أنَّ العاملَ يَشْتغِلُ عنِ المَعْمولِ بشيءٍ آخَرَ يَشْغَلُهُ عنهُ، وذلكَ أنَّ الفِعْلَ بالنسبةِ للمَفْعولِ لهُ حالاتٌ:

الحالُ الأُولى: أَنْ يَنْصِبَهُ معَ تَقدُّمِهِ عليهِ، مثلُ: (ضَرَبْتُ زيدًا)؛ فـ(زَيدًا) مَفْعولُ (ضَرَبَ)، عاملٌ فيه النَّصْبَ.

الحالُ الثانيةُ: أَنْ يَتقَدَّمَ المَعْمولُ عنِ العاملِ ولا يَشْغَلُهُ عنه شيءٌ، مثلُ: (زَيدًا ضَرَبْتُ)، فالفعلُ لم يُشْغَلْ، ومثل: (إيَّاكَ نَعْبُدُ)؛ فـ(إيَّاكَ) مَفْعولُ (نَعْبُدُ) مُتقَدِّمٌ عليه.

الحالُ الثالثةُ: أَنْ يَتقدَّمَ المَعْمولُ عنِ العاملِ، ويَشْتَغِلَ العاملُ بضميرِ المَعْمولِ، وهذا هوَ البابُ الَّذي نحنُ فيهِ، مثلُ: (زَيدًا ضَرِبْتُهُ)، فالفعلُ الآنَ مَشْغولٌ بضميرِ المَعْمولِ، وهذا ما يُسَمَّى بـ(بابِ الاشْتِغالِ).

ومعنى (اشْتِغالِ العَامِلِ عنِ المَعْمولِ) أَنْ يكونَ العاملُ مُشتغِلًا بمعمولٍ آخرَ يعودُ على ما سَبَقَ، وذلكَ أَنَّ الفعلَ لا يُمكِنُ أَن يَتسلَّطَ على شَيْئَيْنِ، فلا يُوجَدُ فاعلانِ لفعلٍ واحدٍ إذا كانا بمعنى واحدٍ، فمثلًا: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ)؛ لا يُمكِنُ أَنْ يكونَ (ضَرَبَ) عاملًا في (زَيدٌ)، وفي الضَّميرِ، لكِنْ

يمكنُ أَنْ يَنْصِبَ الفعلُ مَفْعُولَيْنِ، كُلُّ واحدٍ منها غيرُ الآخرِ، كما مرَّ علينا في (ظَنَّ) وأخواتِها، وغيرِ ذلكَ.

المهمُّ: أنَّ اشتغالَ العاملِ عنِ المَعْمولِ يكونُ إمَّا باشتغالِ العاملِ بضميرِ المَعْمولِ، وإمَّا بشيءٍ مُضافٍ إلى ضميرِ المَعْمولِ، فإذا قلتَ: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ)، فهنا العامِلُ مُشتغِلٌ بضميرِ المَعْمولِ، وإذا قلتَ: (زَيدٌ ضَرَبْتُ غُلاَمَهُ)، فهنا العامِلُ مُشتغِلٌ بمضافٍ إلى ضميرِ المَعْمولِ، وكلامُ ابنِ مالكِ يَشْمَلُ هذا وهذا.



٢٥٥ إنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلْ عَنْهُ بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ
 ٢٥٦ فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ أُضْمِرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِهَ الْهِرَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «إِنْ» (إِنْ) شَرْطيَّةٌ.

و «مُضْمَرُ» فاعلٌ مُقَدَّمٌ على فاعلِهِ على رأي الكُوفِيِّينَ، أو مُبتَدأٌ وما بعدَهُ خبرُهُ، وأمَّا على رأي البَصْرِيِّينَ يكونُ قولُهُ: (مُضْمَرُ) فاعلٌ لفعلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَهُ.

قولُهُ: «بِنَصْبِ لَفْظِهِ أَوِ المَحَلّ» المعنَى: أنَّه قد يكونُ هذا الفعلُ المَشْغولُ يَنْصِبُ اللَّفظُ أَو يَنْصِبُ المَحَلَّ، وهذا ما مَشَى عليه الشَّارحُ، فالنَّصبُ لَفظًا كالهاءِ في قولِكَ: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ)، ومَحَلَّا كالهاءِ في نحوِ: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، فهذا احتمالُ لَمْنَى البيتِ.

ويَحْتَمِلُ أَنَّ هذا الفعلَ المَشْغُولَ اشْتَغَلَ عَن نَصْبِ لفظِ الاسمِ المُشْتَغَلِ عنهُ، أو عَن نَصْبِ مَحْلِهِ، وعلى هذا تكونُ الباءُ في قولِهِ: (بِنَصْبِ لَفْظِهِ) بمعنى (عَنْ)، أيْ: عن نَصْبِ لفظِهِ أو مَحَلِّهِ، فإِنْ كانَ مُعْرَبًا فهو نَصبٌ، مثالُهُ: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ)، وإِنْ كان مَبْنِيًّا على الفتحِ في مَحَلِّ نصبٍ، أو مَبْنِيًّا على الشَّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ، أو مَبْنِيًّا على الشَّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ، مثالُهُ: (هذا الرَّجُلَ ضَرَبْتُهُ) ولهذا نقولُ: (ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيًّ على الشَّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ، مثالُهُ: (هذا الرَّجُلَ ضَرَبْتُهُ) ولهذا نقولُ: (ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيًّ على الشَّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ.

وقد سبَقتِ الأقوالُ الثلاثةُ في مثلِ هذا التَّركيبِ، وأنَّ مِنَ العُلماءِ مَنْ قالَ: إنَّ لا بُدَّ أَنْ نُقَدِّرَ فعلًا، ومِنهم مَنْ قالَ: إنَّ أدواتِ الشَّرطِ تدخلُ على الأسماءِ، ومنهم مَنْ قالَ: إنَّه يَجوزُ تقديمُ الفاعلِ.

و «فِعْلًا» مَفْعولٌ لـ (شَغَلَ).

و «شَغَلَ» مُفَسِّرٌ للفعلِ المحذوفِ، والتَّقديرُ: (إِنْ شَغَلَ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلًا) أي: عَن هذا السَّابِقِ، يَعني: شَغَلَهُ عنهُ.

قولُهُ: «فَالسَّابِقَ» مَفْعولٌ بهِ لفعلٍ مَحْذُوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَهُ، ولا نقولُ: إنَّه مَفْعولٌ لِهَا بعدَهُ؛ لأنَّ ما بعدَهُ مَشْغولٌ عنهُ بضَميرِهِ.

و «انْصِبْهُ» فعلُ أمرٍ، و (الهاءُ) مَفْعولٌ بهِ.

و «بِفِعْلٍ » مُتعلِّقٌ بـ (انْصِبْ).

و «أُضْمِرَا» فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وجملةُ (أُضْمِرَا) صفةٌ لـ (فِعْلِ).

و «حَتُمًا» مُتعلِّقُ بـ (أُضْمِرَا) أي: إِضْهارًا حتمًا -أي: واجبًا- فهو مَصْدرٌ في موضع الصِّفةِ، و(أُضْمِرَا) بمعنَى: (حُذِفَ)، وابنُ مالكٍ يَستعمِلُ الإضمارَ بمعنَى الحذفِ، وقد سَبَقَ في بابِ الفاعل قولُهُ:

وَيَرْفَحُ الفَاعِلَ فِعْلَ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟) وَيُرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلَ أُضْمِرَا كَمِثْلِ (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ قَرَا؟) وقُلنا: إنَّ بعضَ المُحَشِّينَ قالَ: لو قالَ:

وَيَرْفَعُ الفَاعِلَ فِعْلُ خُلِفًا كَمِثْلِ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ (مَنْ وَفَى؟)

لكانَ أَحْسَنَ؛ لأنَّ إطْلاقَ الإضْمارِ على الحَذْفِ تَجَوُّزُ، لكنَّ ابنَ مالكِ يَستعمِلُ الإضهارَ بمعنى الحذفِ، والألفُ في قولِهِ: (أُضْمِرَا) للإطْلاقِ؛ ولذا لَوْ قالَ هُنا:

فَالسَّابِقَ انْصِبْهُ بِفِعْلٍ حُذِفًا حَتْمًا مُوَافِتٍ لِهَا قَدْ عُرِفَا لَاسْتَقَامَ الكلامُ.

و «مُوَافِقٍ» صفةٌ لـ (فِعْلِ).

و (لِمَا قَدْ أُظْهِرَا) أَيْ: للفعلِ الظَّاهرِ.

ومعنى البيتِ: أنَّه يَجِبُ أَنْ يكونَ الفعلُ الَّذي يَنْصِبُ المَشْغولَ عنهُ مَحْدُوفًا حتمًا؛ لأَنَّهُ لا يُجْمَعُ بينَ المُفَسِّرِ والمُفَسِّرِ، وعلى هذا إذا قلتَ: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ)، قُلْنا: (زَيدًا) مَفْعولُ لفعلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَهُ؛ ولهذا يَجِبُ أن يكونَ الفعلُ الَّذي ينْصِبُ المَشْغولَ عنهُ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ وأَنْ يكونَ مُوافقًا للفعلِ الظَّاهرِ، إمَّا لَفْظًا يَنْصِبُ المَشْغولَ عنهُ مَحْدُوفًا حتمًا، وأنْ يكونَ مُوافقًا للفعلِ الظَّاهرِ، إمَّا لَفْظًا ومَعْنَى، كقولِ المؤلفِ: (فالسَّابِقَ انْصِبْهُ)، فـ(السَّابِقَ) مَفْعولُ لفعلٍ مَحْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ قُولُهُ: (انْصِبْهُ).

فالمؤلِّفُ أَتَى بهذا البيتِ وفيه اشتغالٌ، فـ(السَّابِقَ انْصِبْهُ) أصلُهُ: (انْصِبِ السَّابِقَ) فقُدِّمَ المَعْمولُ، واشتغَلَ الفعلُ بضميرِه، وكذلكَ قولُكَ: (زَيدًا ضَرَبْتُهُ)؛ نقولُ: (زَيْدًا) مَفْعولُ لفعلٍ مَحْذوفٍ تقديرُهُ: (ضَرَبْتُ)، ولا يَصِتُّ أَنْ تقولَ: مَفْعولُ لفعلٍ مَحْذوفٍ تقديرُهُ: (أَهَنْتُ)؛ لأنَّ ابنَ مالكِ يقولُ: (مُوافِقٍ لِهَا قَدْ أُظْهِرَا)، فإذا كان الفعلُ المَوْجودُ (ضَرَبَ) فالفِعْلُ المُقَدَّرُ مثلُهُ (ضَرَبَ)، وإذا قلتَ: (طَعَامَكَ أَكُلْتُهُ) فالتَّقديرُ يكونُ: (أَكَلْتُ طَعَامَكَ)، ولا يَصِحُّ أَنْ تَقولَ: قولَ:

(أَتْلَفْتُ طَعَامَكَ)؛ لأنَّه لا بُدَّ أن يكونَ الفعلُ المُضْمَرُ مُطابِقًا أو مُوافِقًا، كما قالَ: (لِهَا قَدْ أُظْهِرَا).

أَوْ أَنْ يَكُونَ مُوافِقًا لَهُ فِي المُعنَى، كَقُولِك: (زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ)، والتَّقديرُ: (جَاوَزْتُ زَيْدًا مَرَرْتُ بِهِ) أَو أَنْ يَكُونَ غيرَ مُوافِقِ لَفظًا ومَعْنَى، ولكنَّه لازمٌ للمذكورِ، كأَنْ يَكُونَ واقعًا على مُلابسِهِ، فمثلًا: (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ) لا نقولُ: إنَّ التَّقديرَ: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، هذا لا يُمكِنُ؛ لأنَّ الضَّرْبَ وقَعَ على الأخِ، لكِنْ في ضربِ الأخِ إهانةٌ لأخيهِ؛ ولهذا قالوا: نُقَدِّرُ في (زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ). أَخَاهُ): (أَهَنْتُ زَيْدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ).

وحينَما نقول: (زيدٌ أَكْرَمْتُه) نَجِدُ الفعلَ انْشَغَلَ عن نَصْبِ (زَيْدٍ) الَّذي سَبَقَهُ بضميرِه، ولولا هذا الضَّميرُ لوَجَبَ أَنْ تقولَ: (زَيدًا أَكْرَمْتُ)؛ لأَنَّه مَفْعولٌ به مُقَدَّمٌ، لكِنْ لَمَّا اشْتَغَلَ الفعلُ تَغَيَّرَ الحُكْمُ، فهَلِ الأَوْلَى أَنْ نَرْفَعَ (زَيدًا) أو نَنْصِبَهُ؟

الجوابُ: نقولُ: في ذلكَ تفصيلُ ذكرَهُ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ فتارةً يَتَرَجَّحُ الرَّفعُ، وتارةً يَتَرَجَّحُ الرَّفعُ، وتارةً يَجِبُ النَّصبُ، وتارةً يجوزُ النَّصبُ، وتارةً يجوزُ الوَجْهانِ على السَّواءِ، وهذا يُشْبِهُ بعضَ المسائلِ الفِقْهِيَّةِ الَّتِي تَجْرِي فيها الأحكامُ الخمسةُ، لكِنْ في قولي: (زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ) ما الرَّاجِحُ؟

الجوابُ: الرَّفعُ؛ لأنَّه لا مُوجِبَ لتَرجُّحِ النَّصبِ، فيكونُ الإعرابُ (زَيدٌ) مُبتَدأٌ مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ الظَّاهرةُ، و(ضَرَبْتُهُ) فعلٌ وفاعلٌ ومَفْعولٌ به، والجُمْلةُ في مَلِّ رفعِ خبرِ المُبتَدأِ، وهَلْ قولُهُ: (انْصِبْهُ) جَوازًا أو وُجوبًا؟ الجوابُ: جَوازًا.

ثُمَّ بَيَّنَ رَحِمَهُ ٱللَّهُ حُكْمَ النَّصبِ فقالَ:

٢٥٧- وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالفِعْلِ كَـ (إِنْ) وَ (حَيْثُمَا)

الشَّرحُ

قوله: «وَالنَّصْبُ» مُبتَدأً.

و ﴿ حَتْمٌ ۗ ا خَبِرُهُ.

و ﴿ إِنْ تَلَا ﴾ جملةٌ شرطيَّةٌ، فعلُ الشَّرطِ فيها (تَلَا)، وجَوابُ الشَّرطِ مَحْذوفٌ، دَّلَ عليهِ ما قبلَهُ على رأيِ الجُمهورِ، والصَّوابُ أنَّ هذا التَّركيبَ لا يَحتاجُ إلى جَوابِ؛ لأنَّه مَفْهومٌ منَ السِّياقِ.

و «السَّابِقُ» فاعلُّ لـ(تَلَا).

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَفْعولٌ بهِ، وجملةُ (يَخْتَصُّ) صلةُ المَوْصولِ.

و «بِالفِعْلِ» جارُّ ونَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ (يَخْتَصُّ).

قولْهُ: «كَـ(إِنْ)» الكافُ حَرفُ جرِّ.

و«إِنِ» اسمٌ مَجْرورٌ.

و (حَيْثُهَا) مَعْطوفٌ عليهِ.

والمعنَى أَنَّه يَتعيَّنُ النَّصِبُ إذا تَلا السَّابِقُ -وهو الاسمُ المُتقدِّمُ على الفعلِ - ما يَخْتَصُّ بالفعلِ ، لكنَّهُ مَثَّلَ ما يَخْتَصُّ بالفعلِ ، لكنَّهُ مَثَّلَ براإِنْ) ؛ لأنَّها اسمٌ ، فكأنَّهُ يقولُ: لا فرقَ بينَ أَنْ تكونَ أداةُ الشَّرطِ اسمًا أو حَرفًا.

مثالُهُ: إذا قلتَ: (إِنْ زَيدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ) فَهُنا يَتعيَّنُ النَّصِبُ؛ لأنَّ (زَيدًا) تَلا ما يَخْتَصُّ بالفعلِ، وهي (إِنِ) الشَّرطيَّةُ، ولو قلتَ: (إِنْ زِيدٌ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ)، قُلنا: هذا غَلَطُ، ولا يَصِحُّ؛ لأنَّه إذا تَلا أداةً تَخْتَصُّ بالفعلِ لَزِمَ أَنْ نُقَدِّرَ ذلكَ الفعلَ بينَ (إِنِ) الشَّرطيَّةِ وبينَ الاسمِ المَشْغولِ عنهُ، ويكونُ الاسمُ المَوْجودُ مَفْعولًا بهِ.

ومِثْلُ ذلكَ -أيضًا- لو قلتَ: (إِنْ زَيْدًا لَقِيتَهُ فَسَلِّمْ عليهِ)، فالمَشْغولُ (لَقِيتَ)، والمَشْغولُ بهِ: (الهاءُ) في (لَقِيتَهُ)، والمَشْغولُ عنهُ: (زَيْدًا).

ولو قلتَ: (حَيْثُمَا زَيدًا لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ)، فهذا صحيحٌ، ولو قلتَ: (حَيْثُمَا زَيدٌ لَقِيتَهُ فَأَكْرِمْهُ)، فهذا خطأٌ؛ لأنَّ (حَيْثُمَا) أداةُ شرطٍ تَخْتَصُّ بالأفْعالِ، إِذَنْ: يَتَعَيَّنُ النَّصبُ.

ومثلُ ذلكَ لو قلتَ: (إِذَا سَيَّارةً رَكِبْتَها فَسَمِّ الله) يجبُ النَّصبُ؛ لأنَّ (إِذَا) شَرْطيَّةٌ تَخْتَصُّ بالأَفْعالِ.

إِذَنْ: إذا تَلا المَشْغُولُ عنهُ ما يَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ وَجَبَ النَّصِبُ، وما يَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ وَجَبَ النَّصِبُ، وما يَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ مِثْلُ أَدواتِ الشَّرِطِ، وكذلكَ أدواتُ التَّحضيضِ، مثلُ: (هَلَّا)؛ لأنَّهَا تَخْتَصُّ بِالأَفْعَالِ.

٢٥٨ - وَإِنْ تَكَ السَّابِقُ مَا بِالابْتِدَ يَخْتَصُّ فَالرَّفْعَ التَزِمْهُ أَبَدَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَإِنْ» (إِنْ) شَرطيَّةٌ.

و«تَلَا» فعلٌ ماضٍ.

و «السَّابِقُ» فاعلُّ.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على الشَّكونِ في مَحَلِّ نصبِ مَفْعولٍ بهِ.

و «بالا بْتِدَا» جازٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (يَـخْتَصُّ).

و «يَخْتَصُّ» فعلٌ مُضارعٌ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ جَوازًا تقديرُهُ: (هوَ)، والجُمْلةُ صلةُ المَوْصولِ.

قولُهُ: «فَالرَّفْعَ» مَفْعولٌ بهِ لفعلٍ مَحْذوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَهُ، ووَجَبَ رَبْطُهُ بالفاءِ؛ لأنَّ الجُمْلةَ طَلَبيَّةُ، وجَوابُ الشَّرطِ إذا كانَ طَلَبيًّا تَعَيَّنَ اقْتِرانُهُ بالفاءِ.

و «الْتَزِمْهُ» فعلُ أمرٍ، و (الهاءُ) مَفْعولٌ بهِ.

و «أَبَدَا» ظَرف زَمانٍ للمُستَقْبَلِ.

والمعنى: إذا تَلا السَّابِقُ -والسَّابِقُ هوَ الاسمُ المَشْغولُ عنهُ- ما بالابْتِداءِ يَخْتَصُّ وَجَبَ الرَّفعُ، وهذا عكسُ الأوَّلِ.

وعلى هذا إذا تَلا السَّابِقُ ما يَخْتَصُّ بالفعلِ وَجَبَ النَّصبُ، وإِنْ تَلا ما يَخْتَصُّ بالاسم وَجَبَ الرَّفعُ؛ لأنَّ التَّقديرَ حَسَبَ ما يَقْتضيهِ ذلكَ العامِلُ. مثالُه: (إِذَا) الفُجَائيَّةُ، فهيَ لا يَليها إلَّا اسمٌ، تقولُ: (خَرَجْتُ فإذا زَيدٌ يَضْرِبُه عَمْرُو)، فـ(إذا) فُجائيَّةٌ، يَعني: (فَاجَأَنِي ضَرْبُ عَمْرٍو زَيْدًا)، فتقولُ: (فَإِذَا زَيدٌ يَضْرِبُه عَمْرُو)؛ لأنَّ (إِذَا) (فَإِذَا زَيدًا يَضْرِبُه عَمَرُو)؛ لأنَّ (إِذَا) الفُجائيَّة تَخْتَصُ بالاسم، و(زَيدٌ) في قولِك: (فَإِذَا زَيدٌ يَضْرِبُهُ عَمرُو) تكونُ مُبتَدأً، وجملة (يَضْرِبُهُ) خَبرُ المُبتَدأُ.

أمَّا لو حَذَفْنا (إذا) وقُلنا: (زَيدٌ يَضْرِبُهُ عَمرٌو) جازَ أَنْ نَنْصِبَ (زَيْدٌ) فجازَ أَنْ نَنْصِبَ (زَيْدٌ) فجازَ أَنْ نقولَ: (زَيدًا يَضْرِبُهُ عَمرٌو)، وإنْ كان مَرْجوحًا، لكِنْ إذا جاءَتْ (إِذَا) تَعَيَّنَ الرَّفعُ؛ لأنَّ (إذا) الفُجائيَّةَ لا تَدخُلُ إلَّا على الجُملِ الاسميَّةِ.

ومثالُه أيضًا: (خَرَجْتُ فَإِذَا الأسدُ يَقْتُلُه عَمْرٌو)؛ فـ(إذا) الفُجائيَّةُ لا يَقَعُ بعدَها إلَّا مُبتَدأً، وعلى هذا لا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (خَرَجْتُ فَإِذَا الأَسَدَ يَقْتُلُهُ عَمرُو).

ومثلُه أيضًا: (جِئْتُ فإذا الطَّالَبُ يُدرِّسُهُ المُعَلِّمُ)، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (فإذا الطَّالَبَ)؛ لأنَّ المَشْغولَ عنهُ جاءَ بعدَ ما يَخْتَصُّ بالابْتِداءِ.

٢٥٩- كَذَا إِذَا الفِعْلُ تَكَامَا لَـمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُ ولَا لِـمَا بَعْدُ وُجِدْ الفَعْلُ تَكَامَا لَـمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُ ولَا لِـمَا بَعْدُ وُجِدْ الشَّرحُ

قولُهُ: «كَذَا إِذَا الفِعْلُ» يعني: كذا يَجِبُ الرَّفعُ إذا الفعلُ تلا، والمرادُ بالفعلِ، أي: المَشْغولِ، و(الفِعْلُ) نُعْرِبُها على أنَّها مُبتَدأٌ على رأي، أو فاعلٌ مُقَدَّمٌ على رأي، أو فاعلٌ مُقَدَّمٌ على رأي، أو فاعلٌ لفعلِ حَنْدوفٍ على رأي.

قولُهُ: «تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ» أي: تَلا الَّذي لم يَرِدْ.

قولُهُ: «مَا قَبْلُ» أي: ما قبلَهُ.

قولُهُ: «مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وُجِدْ» أي: لِمَا بعدَهُ.

وهذا البيتُ في الواقع فيهِ شيءٌ منَ الرَّكاكةِ، بل هذا البيتُ في الواقعِ فيهِ تعقيدٌ، اللهِمُّ أنَّ المعنَى: أنَّ الفعلَ إذا تَلا أداةً لا يَعْمَلُ ما بَعْدَها فيها قبلَها وَجَبَ الرَّفعُ، لماذا؟

الجوابُ: لأنَّ ما بَعْدَها لا يُمكِنُ أَنْ يَتَسلَّطَ على ما قَبْلَها، ومِن ذلكَ أدواتُ الاستِفْهام، فلا يَعْمَلُ ما بَعْدَها فيها قَبْلَها؛ لأنَّ أداة الاستِفْهام لها صدرُ الكلام، فلو عَمِلَ ما بَعْدَها فيها قَبْلَها لم يَكُن لها الصَّدارةُ؛ لأنَّه سبَقَها مَعْمولُ ما بَعْدَها، فمثلًا نقولُ: (زَيدٌ هل يُكرِمُهَ أُخوهُ) ف(زَيدٌ) الآنَ وقعَتْ قبلَ أداةٍ لا يَعْمَلُ ما بَعْدَها فيها قَبْلَها؛ لأنَّها استِفْهامٌ بـ(هَلْ).

ولو قلتَ: (زَيدًا هَلْ يُكرِمُهُ أَخُوهُ؟) فلا يَجوزُ؛ لأنَّ ما بعدَ (هَلْ) لا يَعْمَلُ فيها قبلَها، إِذَنْ: لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَسلَّطَ الفعلُ بعدَها على الاسم الَّذي قبلَها.

وتقولُ مثلًا: (زَيدٌ هَلْ رَأَيْتَهُ؟) فالمَشْغولُ هوَ الفعلُ (رَأَى) وانْشغَلَ بضميرِ اسمٍ سابقٍ، وهو (الهاءُ) في (رَأَيْتَهُ) لكنَّ قبلَ هذا الفعلِ أداةٌ لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيما قبلَها، وهي (هَلِ) الاستفهاميَّةُ، وعلى هذا فنقولُ: (زَيدٌ) مُبتَدأُ، وجملةُ: (هَلْ رَأَيْتَهُ؟) خبرُ المُبتَدأِ، ولا يَجُوزُ أن نَقُولَ: (زَيدًا هَلْ رَأَيْتَهُ؟).

ومثلُه أيضًا: (زَيدٌ أَرَأَيْتَهُ؟) برفع (زَيدٌ) ولا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (زَيدًا أَرَأَيْتَهُ)، إِذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يَتَسلَّطَ الفعلُ الَّذي بَعْدَها على الاسم الَّذي قَبْلَها.

كذلكَ أيضًا يقولونَ: (مَا) النَّافيةُ لا يَعمَلُ ما بعدَها فيها قبلَها، فلو قلتَ: (زَيْدًا ما رَأَيْتُهُ) لم يَصِحَّ؛ لأنَّ ما بعدَ (مَا) النَّافيةِ لا يَعْمَلُ فيها قَبْلَها، وعلى هذا فَيَتَعيَّنُ أَنْ تقولَ: (زَيدٌ ما رَأَيْتُهُ).

إِذَنْ: يَتَعَيَّنُ رَفْعُ الاسمِ المَشْغُولِ عنهُ في مَوضعَيْنِ:

الموضعُ الأُوَّلُ: إذا تَلا الاسمَ المَشْغولَ عنهُ أداةٌ تَخْتَصُّ بالابْتِداءِ.

الموضعُ الثَّاني: إذا تَلا الفِعلُ المَشْغولُ -لا الاسمُ المَشْغولُ عنهُ- أداةً لا يَعْمَلُ ما بعدَها فيها قَبْلَها.



·٢٦٠ وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ وَبَعْدَ مَا إِيلاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَاخْتِيرَ» فِعْلُ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلْهُ.

و «نَصْبٌ» نائبُ فاعلِ.

و «قَبْلَ » ظَرفٌ مُتعلِّقٌ بـ (اخْتِيرَ)، وهو مُضافٌ إلى فعل.

و «ذِي» صفةٌ لـ (فِعْلِ)، لكِنْ لماذا كانت بالياءِ؟

الجوابُ: لأنَّها منَ الأسماءِ السِّتَّةِ.

و «ذِي» مُضافٌ.

و «طَلَبْ» مُضافٌ إليهِ.

قولُهُ: «وَبَعْدَ» مُتعلِّقٌ بـ(اخْتِيرَ).

ومعنى «وَاخْتِيرَ نَصْبٌ... بَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ» أي: بعدَ الَّذي غَلَبَ إيلاؤُهُ الِفْعلَ.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ، وهو في مَحَلِّ جرٍّ؛ لأنَّه مُضافٌّ إليهِ.

و ﴿ إِيلَاقُهُ ﴾ مُبتَدأً ، وهو مُضافٌ إلى الضَّميرِ.

و «غَلَبْ» فعلٌ ماض، وفاعِلُهُ ضَميرٌ مُستتِرٌ يعودُ على (إِيَلاءٍ).

و «الفِعْلَ» مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ، والَّذي نَصَبَهُ (إِيلَاءٌ)؛ لأنَّ التَّقديرَ: (وَبَعْدَ مَا غَلَبَ إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ).

قولُهُ: "وَاخْتِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبْ هذا هو الموضعُ الأَوَّلُ، والَّذي اختارَ هم النَّحْويُّونَ بِناءً على ما جاءَ عنِ العَرَبِ؛ لأنَّ الَّذي يَصُوغُ الكلامَ على الوَجْهِ العَرَبِيِّ همُ العَرَبُ، فالعَرَبُ إذا جاءَ المَشْغولُ عنهُ قبلَ فعلٍ ذِي طلبٍ، قالوهُ بوَجْهَينِ: بالرَّفع أو بالنَّصبِ، ولكنَّهم يُرجِّحونَ النَّصبَ.

مثالُهُ: (زَيدًا اضْرِبْهُ)، و(ضَيْفَكَ أَكْرِمْهُ)، ويجوزُ أَنْ يُقَالَ: (زَيدٌ اضْرِبْهُ)، و(ضَيْفُكَ أَكْرِمْهُ).

وقولُهُ: «ذِي طَلَبِ» يَشْمَلُ ما وَقَعَ بلفظِ الأمرِ أو بلفظِ النَّهْيِ، مثل: (النَّمَّامَ لا تُطِعْهُ)، لكنَّ المُرجَّحَ النَّصبُ، ومثالُ ذلكَ أيضًا قولُك: (زَيدًا لا تُمِنْهُ)، ويجوزُ: (زَيْدٌ لا تُمِنْهُ).

فإذا قالَ قائلٌ: لماذا تُرجِّحونَ النَّصبَ؟

الجوابُ: قُلنا: لقُوَّةِ الطَّلبِ، فإنَّ الفعلَ الَّذي بعدَهُ طالبُ لهُ، بخلافِ قولِك: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ) فهذا خَبرٌ، فليسَ في الفعلِ قُوَّةٌ تُرجِّحُ أَنْ يكونَ المَشْغولُ عنهُ مَنْصوبًا، فعلى هذا نقولُ: الرَّاجحُ النَّصبُ؛ لقُوَّةِ طَلَبِ الفِعْلِ للمَفْعولِ، ولنَتَفادَى وقوعَ الجُمْلةِ الطَّلَبيَّةِ خَبرًا.

قولُهُ: «بَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الفِعْلَ غَلَبْ» هذا هو الموضعُ الثانِي، وهو إذا وقَعَ الاسمُ المَشْغُولُ عنهُ بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أَنْ يَليَها فعلٌ، فإنَّه يُخْتَارُ النَّصِبُ، ومَثَّلُوا للسمُ المَشْغُولُ عنهُ بعدَ أداةٍ يَغْلِبُ أَنْ يَليَها فعلٌ، فإنَّه يُخْتَارُ النَّصِبُ، ومَثَلُ أَنْ تقولَ: (أَزَيْدًا لَقِيتَهُ؟) ويجوزُ: (أَزَيْدٌ لَقِيتَهُ؟) لذلكَ بهمزةِ الاستفهامِ، مثل أَنْ تقولَ: (أَزَيْدًا لَقِيتَهُ؟) ويجوزُ: (أَزَيْدٌ لَقِيتَهُ؟) لذلكَ بهمزةِ الأستفهامِ، ووجهُ التَّرجيحِ أنَّ هذهِ الأداة في الغالبِ لا يَليها إلَّا فعلُ، فكانَ المُقدَّرُ فعلًا يَنْصِبُ هذا الاسمَ المَشْغُولَ عنهُ.

٢٦١- وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَصْلٍ عَلَى مَعْمُ ولِ فِعْلٍ مُسْتَقِرِّ أَوَّلَا الشَّرحُ

قولُهُ: «وَبَعْدَ» (الواوُ) حَرفُ عَطفٍ.

و «بَعْدَ» ظَرفٌ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعَلامةُ نَصْبِهِ الفتحةُ الظَّاهرةُ، وهوَ مُضافٌ إلى (عَاطِفٍ).

و «بِلَا» (الباءُ) حَرفُ جَرِّ.

و ﴿ لَا ﴾ حَرفٌ لا يُمْكِنُ أَنْ يقعَ عليهِ الإعْرابُ، فَنُقِلَ إعرابُهُ إلى ما بعدَهُ ؛ ولهذا لا نقولُ: إنَّ العملَ تعدَّاها إلى ما بعدَها؛ لأنَّها حَرفٌ لا يَتَسلَّطُ عليهِ العاملُ.

وقالَ بعضُ المُعْرِبِينَ: إنَّ (لَا) هُنا بمعنَى (غَيْرِ)، وعلى هذا فـ(الباءُ) حرفُ جرِّ، و(لَا) اسمٌ مَجْرورٌ اعتبارًا بمَعناها، مَبْنِيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ جرِّ، وتكونُ مُضافةً إلى (فَصْلِ)، وهذا يَرِدُ كثيرًا في الكلامِ.

و «عَلَى» حرفُ جَرِّ.

و «مَعْمُولِ» اسمٌ مَجْرورٌ بـ (عَلَى)، وهو مُتعلِّقٌ بـ (عَاطِفٍ).

و «مَعْمُولِ» مُضافٌ.

و«فِعْلِ» مُضافٌ إليهِ.

و «مُسْتَقِرِّ» صفةٌ لـ (فِعْل).

و «أَوَّلَا» ظرفُ مَكانٍ، ويجوزُ أَنْ يكونَ ظَرْفَ زَمانٍ.

المعنى: إذا وقع الاسمُ المَشْغولُ عنهُ بعدَ حرفِ عطفٍ على معمولِ فعلٍ سابقٍ فإنَّه يَتَرجَّحُ النَّصبُ، وهذا هو الموضعُ الثالثُ، مثالُ ذلكَ: (ضَرَبْتُ زيدًا، وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ)، فجملةُ: (ضَرَبْتُ زيدًا) جملةٌ ليسَ فيها اشتغالٌ، وجملةُ: (وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ) فيها اشْتِغالٌ؛ حيثُ اشْتَغَلَ الفعلُ (أَكْرَمَ) بضَميرِ (عَمْرًا)، فيَجوزُ في (عَمْرُو) الوَجْهانِ: (وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ)، ويجوزُ: (وعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ)، لكنَّ الرَّاجحَ: (وعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ)، لاذا؟

الجوابُ: لأنَّك إذا نصبتَهُ فقَدْ جَعَلْتَ الجُمْلةَ فِعْليَّةً، وهي أنسبُ للجُملةِ التَّي سَبَقَتْهَا فِعْليَّةٌ.

ف (ضَرَبْتُ زيدًا) يُعَيِّنُ: (وأَكْرَمْتُ عَمْرًا) فَهُنا يَتَرَجَّحُ النَّصبُ؛ لأَنَّه لَمَّا عُطِفَ على جُملةٍ فِعْلَيَّةٍ كَانَ يَنْبَغِي أَنْ يكونَ الْمُقَدَّرُ فِعْلًا؛ لتَتشابَهَ الجُملَتانِ: المَعْطوفةُ والمَعْطوفةُ والمَعْطوف عَلَيْها، وتقول: (عَمْرًا) مَفْعولٌ بهِ لفعلٍ مَحْذوفٍ، والتَّقديرُ: (أَكْرَمْتُ عَمْرًا).

ويجوزُ أَنْ تقولَ: (وعَمْرُو أَكْرَمْتُهُ) بَرَفْعِ (عَمْرُو) إِذْ إِنَّه يجوزُ أَن تَعْطِفَ جَملةً اسميَّةً على جملةً طفت أَكْرَمْتُهُ) جملةً اسميَّةً على جملةٍ فعليَّةٍ، فعلى هذا تقولُ: (عَمْرُو) مُبتَدأً، وجملةُ (أَكْرَمْتُهُ) خبرُ المُبتَدأِ.

ولهذا نَقولُ: إنَّك إذا نَطَقْتَ بقولِكَ: (جاءَ زَيدٌ، وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، فهذا جائزٌ، لكنَّ الأَوْلَى: (وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ)؛ لأنَّ عطفَ الجُمْلةِ الفعليَّةِ على الجُمْلةِ الفِعْليَّةِ أَكُورَمْتُهُ)؛ لأنَّ عطفَ الجُمْلةِ الفعليَّةِ؛ للتَّناسُبِ. أَوْلَى مِن عَطْفِ الجُملةِ الاسميَّةِ على الجُملةِ الفعليَّةِ؛ للتَّناسُبِ.

ومِن ذلكَ أيضًا قولُهُ تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْئِدِ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴿ وَالْأَرْضَ وَالْأَرْضَ الْمَنْهَا فَنِعْمَ الْمَنْهِدُونَ ﴾ [الذاريات:٤٧-٤١]، يَتَرَجَّحُ بِنَصْبِ (السَّمَاءِ) و(الْأَرْضِ)؛ لأنَّهُمَا مَعْطُوفتانِ على أَفْعالٍ.

وقولُهُ: «بِلَا فَصْلِ» احترازٌ مِمَّا لو فُصِلَ، فإذا فُصِلَ فالأرجحُ الرَّفْعُ، مثلُ أَنْ تقولَ: (عَمْرُو) لا يكونُ أَنْ تقولَ: (عَمْرُو) لا يكونُ مَعْطوفًا على ما سَبَقَ؛ لوُجودِ الفصل بـ(أَمَّا).



٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا المَعْطُوفُ فِعْلًا مُسخْبَرًا بِهِ عَنِ اسْم فَاعْطِفَنْ مُسخَيَّرًا

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَإِنْ» (إِنْ) شَرْطِيَّةٌ.

و «تَلَا» فعلٌ ماضٍ، وهو فعلُ الشَّرطِ في مَحَلِّ جزمٍ.

و «المَعْطُوفُ» فاعلٌ.

و «فِعْلًا» مَفْعولٌ لـ (تَلَا).

و «مُخْبَرًا» صفةٌ لهُ.

و «بِهِ» جارٌّ ونَجُرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(مُخْبَرَا).

و «عَنِ اسْم» جازٌّ وبَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بهِ أيضًا.

قولُهُ: «فَاعْطِفَنْ» (الفاءُ) حَرفٌ رابطٌ لجوابِ الشَّرطِ.

و «اعْطِفَنْ» فِعلُ أمرٍ مُؤَكَّدٌ بنُونِ التَّوكيدِ، وعلى هذا فهوَ مَبْنِيُّ على الفَتْحِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا، تَقْديرُهُ: (أنتَ).

و «مُخَيِّرًا» حالٌ منَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (اعْطِفَنْ)، يَعني: حالَ كَونِك مُخَيَّرًا بينَ الرَّفع والنَّصبِ.

قولُهُ: «إِنْ تَلَا المَعْطُوفُ» يَعني به: الاسمَ المَشْغولَ عنهُ.

قولُهُ: «فِعْلًا نُخْبَرَا بِهِ عَنِ اسْمِ» يعني: جملةً فِعْليَّةً نُخْبَرًا بها عنِ اسمٍ.

قُولُهُ: «فَاعْطِفَنْ مُحَيِّرًا» يَعني: فإنَّه يَستَوي الرَّفعُ والنَّصبُ.

معنى البيتِ: أنَّ الاسمَ المَشْغولَ عنهُ إذا وَقَعَ بعدَ عاطفِ على فِعْلِ مُخْبَرِ بهِ عن البيتِ: أنَّ الاسمَ الرَّفعُ والنَّصبُ.

مثالُ ذلكَ: قالَ قائلٌ: (زَيدٌ أَكْرَمْتُهُ، وعَمْرٌو أَهَنْتُهُ)، فقالَ الثَّاني: (زَيْــدٌ أَكْرَمْتُهُ، وعَمْرًا أَهَنْتُهُ)، أيُّمها أرجحُ؟

الجوابُ: هُما سواءٌ؛ لأنَّ الجُمْلةَ الأُولَى تَضَمَّنَتْ جُمْلتيْنِ: جُملةً ابْتِدائيَّةً، وهيَ الجُمْلةُ الصُّغْرى الواقعةُ خَبَرًا، فإنْ رَاعَيْتَ أَصلَ الجُمْلةُ الكُبْرَى، وجملةً فعليَّةً، وهيَ الجُمْلةُ الصُّغْرى الواقعةُ خَبَرًا، فإنْ رَاعَيْتَ رَاعَيْتَ أَصلَ الجُمْلةِ تَرَجَّحَ الرَّفعُ؛ لأنَّها جملةٌ مُبْتَدَأَةٌ بالابْتِداءِ، وإن رَاعَيْتَ عَجُزَ الجُمْلةِ، وهيَ الجُمْلةُ الصُّغْرى الَّتي هيَ الحَبَرُ فهيَ جملةٌ فِعْليَّةٌ، تَرَجَّحَ النَّصبُ في العطفِ عليَّةً، الأَنْ عَجُزَ الجُمْلةِ جملةٌ فعليَّةٌ.

ولو قلتَ: (زَيدٌ أَبوهُ قائِمٌ، وعَمْرٌو ضَرَبْتُهُ) أَيُّها أرجحُ الرَّفعُ أوِ النَّصبُ؟ الجوابُ: الرَّفعُ أرجحُ؛ لأنَّ الجُمْلةَ في صَدْرِها وعَجُزِها جملةٌ اسميَّةٌ، فليسَ هناكَ فعلٌ يُرجِّحُ النَّصبَ.

ومثالُ ذلكَ أيضًا: (زَيدٌ قَامَ، وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)؛ فـ(زَيدٌ) مُبتَدأً، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ، والجُمْلةُ خبرٌ، (وعَمرٌو أَكْرَمْتُهُ) يجوزُ فيها: (وعَمْرًا أَكْرِمتُهُ)، ويجوزُ: (وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ)، على السَّواءِ، بدونِ تَرْجيحٍ؛ لأَنَّك إذا عَطَفْتَ بالواوِ على الجُمْلةِ الأُولَى باعْتِبارِ جَمِيعِ الجُمْلةِ تَرَجَّحَ الرَّفعُ؛ لأَنَّك إذا عَطَفْتَهَا باعْتِبارِ أصلِ الجُمْلةِ فالجُمْلةُ ابتدائيَّةٌ، مُبتَدأٌ بمُبْتَدأٍ، وإنْ عَطَفْتَ باعْتِبارِ عَجُزِ الجُمْلةِ وهي الجُمْلةِ فالجُمْلةِ فعلٌ، وقد تَقَدَّمَ أَنَّك إذا عَطَفْتَ على الفعلِ فإنَّه يَترجَّحُ

النَّصبُ، فهنا إِنْ راعَيْنا صَدْرَ الجُمْلةِ رَجَّحْنا الرَّفعَ، وإِنْ راعَيْنا عَجُزَها رَجَّحْنا النَّصب، ولَنا أَنْ نُراعِيَ الصدرَ؛ ولهذا يَجوزُ الرَّفْعُ والنَّصبُ على السَّواءِ.

وفي المثالِ السَّابِقِ: (زَيدٌ قَامَ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ) نقولُ: (زَيدٌ) مُبتَدأٌ مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهرةٌ على آخرِهِ، و(قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلهُ ضَميرٌ مُستتِرٌ، تقديرُه: (هوَ) والجُمْلةُ منَ الفعلِ والفاعلِ في محَلِّ رفع خَبرٍ، و(وعَمْرًا) الواوُ: حرفُ عطفٍ، و(عَمْرًا) مَفْعولٌ به لفعلٍ محْدُوفٍ يُفَسِّرُهُ ما بعدَه، والتَّقديرُ: (وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا) و(أَكْرَمْتُهُ) فعلٌ وفاعلٌ ومَفْعولٌ بهِ.

لكِنْ لو قلتَ: (جَاءَ زَيدٌ، وعَمْرٌو أَكْرَمْتُهُ) يَترجَّحُ النَّصبُ، ولو قلتَ: (زَيدٌ قَامَ، وعَمرٌو أَكْرَمْتُهُ) (زَيدٌ قَامَ، وعَمرٌو أَكْرَمْتُهُ) وَيَرَجَّحُ الرَّفعُ، أمَّا إذا قلتَ: (زَيدٌ قَامَ، وعَمرٌو أَكْرَمْتُهُ) فَهُنا يَجوزُ الوجهانِ؛ لأَنَّك إمَّا أَنْ تُراعِيَ صدرَ الجُمْلةِ، وإمَّا أَنْ تُراعِيَ عَجُزَها.

وقولُهُ: «فِعْلَا مُحْبَرَا» فيهِ تَسامحُ؛ لأنَّ المُحْبَرَ به هوَ الجُمْلةُ، وليسَ الفعلَ؛ ولهذا لو قلتَ: (زَيدٌ يَقومُ)، فلا تقُلْ: (يَقومُ) خبرُ (زَيدٌ)، بل تُعْرِبُ الجُمْلةَ مُستقِلَّةً، ثُمَّ تقولُ: والجُمْلةُ خبرُ (زَيدٌ)، لكِنْ قد يُعْتَذَرُ عنِ المؤلِّفِ بأنَّه عَبَرَ عنِ المُحُمْلةِ بالفعلِ الواقعِ خَبرًا؛ إشارةً إلى وِجْهةِ النَّصبِ، لكنَّ هذا العُذْرَ قد يَنْفَعُ وقد لا يَنْفَعُ.

....

٣٦٣- وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ فَهَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَـمْ يُبَحْ السَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَعْ» يَقتضي إِذَنْ أَنَّ المرجِّحاتِ أَو المُوجِباتِ للرَّفع والنَّصبِ مَحْدُودةٌ أَو مَعْدُودةٌ؟

الجوابُ: مَعْدودةٌ؛ ولهذا جعَلَ الأصلَ هوَ الرَّفعَ، وعليهِ فتقولُ: يَجِبُ النَّصبُ في كذا، ويَستوِي الأَمْرانِ في كذا، وما عدا ذلكَ يَتَرجَّحُ الرَّفعُ.

ووَجْهُ ذلكَ أَنَّ العاملَ مَشْغُولٌ، والمَشْغُولُ لا يُشْغَلُ؛ فلهذا تَرجَّحَ الرَّفعُ لسَببَيْنِ:

السَّبِّ الأَوَّلُ: أَنَّه الأصل، ولأنَّ الرَّفعَ لا يَحتاجُ إلى تَقْديرٍ، فمثلًا: (زَيدٌ) مُبتَدأُ، والجُمْلةُ الَّتي بعدَه خبرُ المُبتَدأِ.

السَّبِبُ الثَّاني: أنَّ العاملَ مَشْغولٌ.

قولُهُ: «فَهَا أُبِيحَ افْعَلْ، وَدَعْ مَا لَمْ يُبَعْ» يَعني: لَوْ قالَ قائلٌ: ما الفائدةُ مِن هذا الشَّطر؟

الجوابُ: في الحقيقةِ هذا الشَّطرُ يَصْلُحُ أَنْ يكونَ في مَنْظُومةِ فقهٍ، لا في مَنْظُومةِ نَصْبُهُ لا تَرْفَعُهُ، مَنْظومةِ نَحْوٍ، لكنَّ المعنَى الَّذي يُريدُهُ المُؤلِّفُ أَنَّ ما وَجَبَ نَصبُهُ لا تَرْفَعُهُ، وما وَجَبَ رَفْعُهُ لا تَنْصِبْهُ، فما أُبِيحَ افْعَلْ، ودَعْ ما لم يُبَحْ.

وأمَّا ما تَرجَّحَ رفعُهُ أو نَصْبُهُ فإنَّه لا لومَ عليكَ إذا رَفَعْتَ في موضع يَتَرَجَّحُ فيهِ النَّصِبُ، أو إذا نَصَبْتَ في موضع يَتَرَجَّحُ فيهِ الرَّفعُ، فهُنا الشَّطرُ لَهُ فائدةٌ، يعني: لا تَظُنَّ أَنَّنا إذا قُلْنا بتَرْجيحِ النَّصبِ فإنَّ النَّصْبَ واجبُ، ويكونُ الرَّافعُ لاحنًا، أو إذا قُلنا بتَرْجيحِ الرَّفع يكونُ الرَّفعُ واجبًا، ويكونُ النَّاصبُ لاحنًا، لا تَظُنَّ هذا، ولكِنْ (مَا أُبِيحَ افْعَلْ وَدَعْ مَا لَمْ يُبَعْ).

إِذَنْ: هذا الشَّطرُ ليسَ مُجَرَّدَ تكميلٍ، لكِنْ كأنَّه يقولُ: ما جازَ فَافْعَلْهُ، ولا تُبَالِ بِمَنِ اعْتَرَضَ عليكَ، وما لَم يُبَحْ فدَعْهُ ولا تُبَالِ بِمَنْ ناقَضَكَ، وقالَ: كيفَ يَمْتنِعُ كذا ويجوزُ كذا؟

فكأنّه يقولُ: الْزَمْ هذه القَواعِدَ، ولا يُهِمَّنَكَ أحدٌ، وهذا أَوْلَى مِن أَنْ نقولَ: إِنَّ هذا الشَّطرَ لا فائدةَ منهُ، وإنَّه تحصيلُ حاصلٍ، لكنّنا نقولُ: ليسَ تحصيلَ حاصلٍ أبدًا، بل هذا هوَ السَّببُ أنَّ ما أُبِيحَ فافْعَلْهُ، ولا تُبَالِ بِمَنْ عَارضَكَ، وما لم يُبَحْ فاتْرُكْهُ، ولا تُبَالِ بِمَنْ ناقَضَكَ.

إِذَنِ: الأصلُ هوَ تَرجُّحُ الرَّفعِ، إلَّا إذا وُجِدَ سببٌ؛ ولهذا وُجوبُ النَّصبِ ووجوبُ النَّصبِ ووجوبُ الرَّفعِ وتَرْجيحُ أحدِهما لا بُدَّ له مِن سَببٍ، فصارَ الأصلُ هوَ تَرَجُّحَ الرَّفع.

٢٦٤- وَفَصْلُ مَشْغُولٍ بِحَرْفِ جَرِّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَصْلٍ يَحْرِي الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَفَصْلُ» مُبتَدأُ، وهو مُضافٌ إلى (مَشْغُولٍ).

و «بِحَرْفِ» جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (مَشْغُولٍ).

قولُهُ: «أَوْ بِإِضَافَةٍ» مَعْطوفٌ على (حَرْفِ جَرِّ) يَعني: أو مَشْغولِ بإضافةٍ.

و«كَوَصْلِ» جارُّ ونَجُرورٌ.

و ﴿ يَجْرِي ﴾ فعلٌ مضارعٌ، وهو خبرُ قولِهِ: (فَصْلُ).

والمعنَى: أنَّ المَشْغُولَ -الَّذي هوَ الفِعْلُ- إذا فُصِلَ عنِ الشَّاغِلِ بحرفِ جرِّ، فهوَ كما لوِ اتَّصلَ به الشَّاغُلُ، فعندَنا مَشْغُولُ، ومَشْغُولُ عنهُ، وشاغُلُ، فإذا فُصِلَ المَشْغُولُ عن الشَّاغِلِ بحرفِ جرِّ فهوَ كما لو اتَّصَلَ بهِ.

مثالُ ذلكَ: (زَيدٌ ضَرَبْتُهُ) هل فُصِلَ الآنَ بينَ الفعلِ والشَّاغلِ؟

الجوابُ: لم يُفْصَلُ إلَّا بالفاعلِ الَّذي هوَ كجُزءِ منَ الجُملةِ، فإذا فَصَلْتَ بحَرفِ جرِّ ، لكنَّ هذا الفصلَ بحَرفِ جرِّ ، لكنَّ هذا الفصلَ بحَرفِ الجرِّ كلا فَصْلِ ، يَعني أنَّه لا يَضُرُّ ، فكأنَّه لم يُفْصَلْ.

ومثالُ الفصلِ بالإضافةِ قولُك: (زَيدٌ دَخَلْتُ بِيتَهُ)، فالضَّميرُ في الاسمِ السَّابقِ هوَ (الهاءُ) في قولِك: (بَيْتَهُ)، فهُنا فُصِلَ بإضافةٍ بينَ الفعلِ المَشْغولِ وبينَ الضَّابِي هوَ (الهاءُ) في قولِك: (بَيْتَهُ)، فهُنا فُصِلَ بإلإضافةِ كالوَصْلِ، فكأنَّه وُصِلَ، يَعني: الضَّميرِ الشَّاغلِ، نقولُ: هذا الفصلُ بالإضافةِ كالوَصْلِ، فكأنَّه وُصِلَ، يَعني:

كَأَنَّ الضَّميرَ الَّذي في الاسم المضافِ إليهِ صارَ كأنَّهُ متَّصِلٌ بالفعلِ.

فإذا قلتَ: (زيدٌ اضْرِبْهُ)، فما الرَّاجِحُ؟

الجوابُ: يَتَرجَّحُ النَّصبُ؛ لأَنَّه فعلُ طلبٍ، وإذا قلتَ: (زَيدٌ امرُرْ بهِ)، أيضًا يَتَرجَّحُ النَّصبُ؛ لأنَّ الفصلَ هُنا بحرفِ الجِرِّ كالوصلِ، وعلى هذا فنقولُ: (زَيدٌ امرُرْ به) أَرْجَحُ مِن: (زَيدٌ امرُرْ به).

كذلكَ أيضًا إذا قلتَ: (زَيدٌ مَرَرْتُ به) يجوزُ الوجهانِ، والرَّفعُ أرجحُ؛ فرزيدٌ مَرَرْتُ به) الْأَنَّه ليسَ هناكَ سببٌ يَقْتضِي فرزيدٌ مَرَرْتُ به)؛ لأَنَّه ليسَ هناكَ سببٌ يَقْتضِي خلافَ ذلك، فلا يُوجَدُ سببٌ لوُجوبِ النَّصبِ، ولا لوجوبِ الرَّفعِ، ولا يَتَرجَّحُ النَّصبُ، ولا تَساوِي الأمرينِ، وقد قالَ ابنُ مالكِ: (وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحْ).

ف (زَيدٌ) مُبتَدأٌ، وجملةُ (مَرَرْتُ به) خبرُهُ، لكِنْ إذا قلتَ: (زَيدًا مَرَرْتُ بهِ)، فإنَّهُ يجوزُ، لكِنْ ماذا تُقَدِّرُ؟ هل تُقَدِّرُ الفعلَ الَّذي فُسِّرَ بالثَّاني؟

الجوابُ: نُقَدِّرُ فِعْلًا مِن معنَى: (مَرَرْتُ) فنقولُ: (جَاوَزْتُ زَيدًا).

كذلكَ -أيضًا- إذا فُصِلَ المَشْغولُ عنِ الشَّاغلِ بمضافٍ، فهوَ كما لو اتَّصَلَ بهِ، فتقولُ: (زَيدٌ ارْكَبْ سَيَّارتَهُ)، فما الرَّاجحُ؟

الجواب: الرَّاجحُ النَّصبُ؛ لأنَّ المَشْغولَ فعلُ طلبٍ، فقولُك: (زَيدًا ارْكَبْ سَيَّارَتَهُ). سَيَّارَتَهُ).

ولو قلتَ: (زَيدٌ أَكْرَمْتُ غُلامَهُ) فيجوزُ الوَجْهانِ، والرَّاجِحُ الرَّفعُ.

ومثلُه قولُكَ: (زَيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ) فيجوزُ الوَجْهانِ، والرَّاجِحُ الرَّفعُ، وهو (زيدٌ ضَرَبْتُ أَخَاهُ) ولا إشْكالَ هُنا؛ لأَنّنا لَسْنا بحاجةٍ إلى تَقْديرِ فِعلٍ؛ إِذْ إِنَّ (زَيدًا (زَيدًا مُبْتَدَأٌ، وجملةُ: (ضَرَبْتُ أَخَاهُ) خبرُهُ، لكِنْ إذا نَصَبْنَا (زَيدًا) وقُلنا: (زَيدًا ضَرَبْتُ أَخاهُ) فلا يُمكِنُ أَنْ نُقَدِّرَ: (ضَرَبْتُ زَيدًا)؛ لأَنَّ زَيدًا ما ضُرِبَ، بلِ المَضْروبُ أَخوهُ، ولكِنْ نُقَدِّرُ معنى مُناسِبًا، فنقولُ: (أَغْضَبْتُ زَيدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، لكِنْ لماذا يكونُ الضَّربُ سَببًا بالنِّسبةِ إلى زَيدٍ؟

قد نُقَدِّرُ: (أَغْضَبْتُ زَيدًا) إِنْ رأيناهُ غَضْبانَ، وقد نُقَدِّرُ: (أَهَنْتُ) إذا رَأْينا الرَّجُلَ لم يَغْضَبْ لكنَّهُ أُهِينَ.

وقد نقولُ: (سَرَرْتُ زَيدًا)، إذا عَرَفنا أَنَّنا لَمَّا ضَرَبْنا أَخاهُ فَرِحَ، مثلُ أَنْ يَكُونَ أَخُوهُ هذا لا يُصَلِّي معَ الجماعةِ، فجاءتِ الهيئةُ –الجِسْبَةُ– فضَرَبوهُ حتَّى يُصَلِّي، إِذَنْ: في هذه الحالِ لا نُقَدِّرُ: (أَهَنْتُ زَيدًا)، ولا (أَغْضَبْتُ زيدًا)، بل يُصَلِّي، إِذَنْ: في هذه الحالِ لا نُقَدِّرُ: (أَهَنْتُ زَيدًا)، ولا (أَغْضَبْتُ زيدًا)، بل نُقَدِّرُ: (سَرَرْتُ زَيدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)، لكنَّ هذا التقديرَ الأخيرَ لا بُدَّ له مِن قَرينةٍ؛ لأَنَّ هذا مِنَ الأُمورِ البَعيدةِ.

على كُلِّ حالٍ: إذا تعدَّى الفعلُ إلى حَرفِ جرِّ، أو صارَ مُسَلَّطًا على شيءٍ مُضافٍ إلى ضميرٍ مُشْتَغَلٍ عنهُ، قد تُقَدِّرُ منَ الفعلِ وقد لا تُقَدِّرُ من الفعلِ، إنَّما تُقَدِّرُهُ مِنَ المعنَى المُناسِبِ على حَسَبِ الحالِ.

ونقولُ في إعْرابِ: (زَيدًا ضَرَبْتُ أَخَاهُ)؛ (زَيدًا) مَفْعولٌ به لِفِعْلِ مَحْدُوفٍ تقديرُهُ: (أَهَنْتُ)، أو (أَفْرَحْتُ) على حَسَبِ السِّياقِ، و(ضَرَبْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(أَخَا) مَفْعولٌ به مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نصبِهِ الألِفُ، و(أَخَا) مُضافٌ، و(الهاءُ) ضميرٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَلِّ جرِّ بالإضافةِ.

القاعدةُ في هذا البيتِ: إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ المَشْغولِ وضميرِ المَشْغولِ عنهُ بحرفِ جرِّ، أو فُصِلَ باسم بإضافةٍ، فإنَّ ذلكَ كالوَصْلِ، يَعني: لا يُؤثِّرُ فيها سَبقَ مِن حُكْمِ وُجوبِ الرَّفعِ، أو وُجوبِ النَّصبِ... إلى آخِرِ ذلكَ.

إِذَنِ: استَفَدْنا مِن هذا أنَّ الشَّاغلَ لا فرقَ بينَ أن يَكونَ متَّصلًا بالمَشْغولِ أو مَفْصولًا بحرفِ جرِّ، أو بإضافةٍ.



٣٦٥- وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلْ بِالفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «سَوِّ» فعلُ أمرٍ.

و ﴿ فِي ذَا البَابِ » أي: في هذا البابِ، مُتعلِّقٌ بـ (سَوِّ).

و «وَصْفًا» مَفْعولُ (سَوِّ).

و «ذَا عَمَلْ » صفةٌ لـ (وَصْفًا).

و«بِالفِعْلِ» مُتعلِّقٌ بـ(سَوِّ).

قولُهُ: «إِنْ» (إِنْ) شَرْطيَّةٌ.

و ﴿لَمْ ﴾ جازمةٌ.

و«يَكُ» مَجْزومٌ بـ(لَمْ) أو بـ(إِنْ)؟

الجوابُ: بـ (لَمْ)؛ لأنَّه الْمَباشِرُ.

و «مَانِعٌ» اسمُ (يَكُنْ) ويجوزُ أَنْ يكونَ فاعِلًا، فإِنْ كانَ اسمَ (يَكُنْ) فجملةُ (حَصَلْ) حفةٌ (حَصَلْ) حفةٌ لـ (حَصَلْ) حفةٌ لـ (مَانِعٌ). لـ (مَانِعٌ).

قولُهُ: «وَسَوِّ فِي ذَا البَابِ وَصْفًا» أي: سَوِّ بالفعل وَصْفًا.

قولُهُ: «فِي ذَا البَابِ» أي: بابِ الاشْتِغالِ.

معنى البيت: أنَّ الوصفَ العاملَ يكونُ كالفعلِ، يَعني أنَّ ما سَبَقَ منَ الأَحْوالِ الْحَمسةِ إذا كانَ المَشْغولُ فِعلَّا فإنَّها كذلكَ تَثْبُتُ فيها إذا كانَ المَشْغولُ وصفًا، لكنَّ المُؤلِّفَ اشْتَرَطَ أَنْ يكونَ وَصْفًا ذَا عَمَلِ؛ احترازًا ممَّا إذا كانَ وَصْفًا ليسَ لهُ عَمَلٌ، واشترَطَ شَرْطًا آخَرَ: (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ)، فإن وُجِدَ مانعٌ فإنَّهُ ليسَ لهُ عَمَلٌ، واشترَطَ شَرْطًا آخَرَ: (إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ)، فإن وُجِدَ مانعٌ فإنَّهُ لا يَعملُ فيها قبلَهُ ولو كانَ وَصْفًا عاملًا.

فاسمُ الفاعلِ - مثلًا - وصفٌ عاملٌ، لكنَّهُ لا يَعمَـلُ إلَّا إذا كانَ للحالِ أو المُسْتَقْبَلِ، فإنْ كانَ للماضي فلا يَعْمَلُ، تقولُ مثلًا: (زَيدٌ أنا ضَارِبُهُ غَدًا)؛ فـ (ضاربٌ) اسمُ فاعلٍ عاملٌ؛ لأنَّه للمُسْتَقْبَلِ، فيَجوزُ أَنْ تقولَ: (زيدٌ أنا ضَارِبُهُ غَدًا)، ويجوزُ: (زَيدًا أنا ضارِبُهُ غَدًا).

وإذا قلتَ: (زَيدٌ أنا ضاربُهُ الآنَ) يَعمَلُ؛ لأنَّه حاضرٌ، وإذا قلتَ: (زَيدٌ أنا ضاربُهُ اليومَ) يجوزُ أيضًا؛ لأنَّ (اليومَ) للحاضِر.

أمَّا إذا قلتَ: (زَيدٌ أنا ضارِبُهُ أَمْسِ) فهذا غيرُ عاملٍ، فهنا يجبُ الرَّفعُ؛ لأنَّ الوَصْفَ غَيرُ عاملٍ، وإذا كانَ الوَصْفُ لا يَعْمَلُ فإنَّه لا يَعمَلُ فيها سبَقَ، فتقولُ: (زَيدٌ أنا ضَارِبُهُ) مُبْتَدأٌ وخبرٌ، والجُمْلةُ خَبرُ (زَيدٌ).

قولُ المُؤلِّفِ: «إِنْ لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ» مَفهومُه إِنْ حَصَلَ مانعٌ فإنَّهُ لا يَعمَلُ فيها قبلَهُ؛ فيها قبلَهُ؛ والمانعُ مثلًا (أل)، ف(أل) إذا اقترَنَتْ بالوَصْفِ فإنَّهُ لا يَعمَلُ فيها قبلَهُ؛ لأنَّ (أل) اسمٌ مَوْصولٌ، والاسمُ المَوْصولُ لا يعملُ ما بعدَهُ فيها قبلَهُ، فتقولُ: (زَيدٌ أنا الضَّارِبُهُ غدًا)، فالآن الوَصْفُ للمُسْتَقْبَلِ، وهو عاملٌ أيضًا، لكِنْ وُجِدَ

فيهِ مانعٌ يَمنَعُ مِن تسلُّطِهِ على ما سَبَقَهُ، والمانِعُ هو (أل)؛ لأنَّ ما بعدَها لا يَعمَلُ فيها قبلَها، وعلى هذا فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيدًا أنا الضَّاربُهُ)؛ لأنَّ المُؤلِّفَ يقولُ: (إِن لَمْ يَكُ مَانِعٌ حَصَلْ)، وهنا حَصَلَ المانعُ.

وكذلكَ مِنَ الموانِعِ أَنْ يَقترِنَ الوصفُ بأدواتِ الاستفهامِ، مِثل: (زَيدٌ هل أَنا ضارِبُهُ غَدًا؟) فهُنا لا يجوزُ أَنْ تَنْصِبَ (زَيدٌ).

معَ أنَّ الوصفَ هنا عاملٌ، لكِنْ وُجِدَ فيه مانعٌ، وهو أداةُ الاستفهام؛ فإنَّ ما بعدَ أداةِ الاستفهامِ لا يَعمَلُ فيها قبلَها؛ لأنَّه لو عَمِلَ فيها قَبْلَها لَزِمَ مِنْه ألَّا يكونَ للاسْتِفْهامِ السَّيفْهامُ له صَدْرُ الكلام، وعلى هذا إذا اقْتَرَنَ الوَصْفُ بلاسْتِفْهامِ فإنَّه يَمتنِعُ النَّصبُ في الاسمِ المَشْغولِ عنهُ؛ لأنَّ الوَصْفَ حينئذٍ وُجِدَ فيهِ مانعٌ يَمْنَعُ مِن تَسَلُّطِهِ على ما سَبقَهُ.

والحاصلُ: أنَّ ما يَعْمَلُ عملَ الفعلِ فإنَّه يَجْرِي مَجْرَى الفعلِ ما لم يُوجَدْ مانعٌ.



٢٦٦- وَعُلْقَةٌ خَاصِلَةٌ بِتَابِعِ كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ الوَاقِعِ السَّرِحُ السَّرِحُ الشَّرِحُ

قولُهُ: «وَعُلْقَةٌ» بمعنى: عَلَاقَةٍ، وهي مُبْتَدأٌ، وسَوَّغَ الابْتِداءَ بها وهي نَكِرةٌ الوصفُ؛ حيثُ قال: (حَاصِلَةٌ).

و (بِتَابِع) جازٌّ وَنَجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(حَاصِلَةٌ).

قُولُهُ: «كَعُلْقَةٍ» الجَارُّ والمَجْرورُ خبرُ (عُلْقَةٌ) الأُولَى.

و «بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ» مُتعلِّقٌ بـ (بعُلْقَةٌ).

تَقَدَّمَ أَنَّكَ إذا قلتَ: (زَيدٌ أَكْرَمْتُ غُلامَهُ) فهَلْ أنتَ أَكْرَمْتَ زَيدًا؟ الجوابُ: لا، فإنَّما أَكْرَمْتَ الغلام، لكنَّ ارْتِباطَ الغُلامِ بـ(زَيْدٌ) صار سَبَبِيًّا، مثلُ: (زَيدٌ قائمٌ أَبوهُ)، فالقيامُ منَ الأبِ معَ أَنَّه صفةٌ لـ(زَيْدٌ) فالسَّببِيُّ هو الَّذي يكونُ له صِلةٌ بما يُتَحَدَّثُ عنهُ، سواءٌ كان مَشْغولًا أو مُبتَدأً.

يَعني أَنَّ التَّعلُّق -وهو ضميرُ المَشْغولِ عنهُ- إذا كانَ بتابعٍ فإنَّه كالتَّعلُّقِ بنفسِ الاسم، فمثلا تقولُ: (زَيدًا رَأَيْتُ رَجُلاً يُحَبُّهُ) نَجِدُ الآنَ ضميرَ المَشْغولِ عنه لم يَتَّصِلُ بالفعلِ؛ لأَنَّه لم يَقُل: (رَأَيْتُهُ)، ولم يَتَّصِلْ باسمٍ عاملٍ فيهِ الفعلُ كما في: (أَكْرَمْتُ أَخَاهُ)، وإنَّما اتَّصلَ بصفةٍ للاسمِ الَّذي عَمِلَ فيهِ الفعلُ، والصِّفةُ تابعةُ للمَوْصوفِ.

فالآنَ الضَّميرُ تَعلَّقَ بصفةٍ بالاسم الَّذي تسلَّطَ عليهِ المَشْغولُ.

كذلكَ أيضًا تقولُ: (زَيدًا أَكْرَمْتُ رَجُلًا في دارِهِ)، فالعُلْقَةُ الحاصلةُ في قولِهِ: (فِي دَارِهِ)؛ لأنَّ (في دارِهِ) جارُّ وتَجْرُورٌ صفةٌ لـ(رَجُلًا).

إِذَنْ: متى كانَ ضميرُ المَشْغولِ عنهُ مُتَّصلًا بالفعلِ، أو باسمٍ تَسلَّطَ عليهِ الفعلُ، في كُلِّ الفعلُ، أو بتابع -ومنهُ الصفةُ- يَتَّصِلُ بالاسمِ الَّذي تَسلَّطَ عليهِ الفعلُ، في كُلِّ هذه الأمورِ الثَّلاثةِ فإنَّه يكونُ كالعُلْقَةِ بنفسِ الاسمِ الواقع، والاسمُ الواقعُ هو المَشْغولُ عنهُ.

ولولا أنَّنا نقولُ هذا لقُلنا: إنَّه لا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيدًا أَكْرِمْ رَجُلًا يُحِبُّهُ)، لو قلتَ: (زَيْدًا أَكْرِمْ رَجُلًا يُحِبُّهُ)، وقلنا: إنَّ العُلْقَةَ الحاصلةَ بتابعِ ليست كَعُلْقَةٍ بِنَفْسِ الاسْمِ الوَاقِعِ، لقُلنا: يَجِبُ أَنْ نقولَ: (زَيْدٌ أَكْرِمْ رَجُلًا يُحِبُّهُ).

وهذا البيتُ يُشْبِهُ ما سَبَقَ أنَّ فصلَ المَشْغولِ بحرفِ جرِّ أو بإضافةٍ كالوصلِ، وهذا ليسَ مفصولًا بحرفِ جرِّ، ولا بإضافةٍ، ولكنَّه مَشْغولٌ بأَجْنبِيٍّ موصوفٍ، ولم يَتسلَّطْ عليهِ الفعلُ.

فصارَ معنَى كلام المُؤلِّفِ: أنَّ ضميرَ المَشْغولِ عنهُ مُعْتَبَرٌ، سواءٌ اتَّصَلَ بالفعلِ المَشْغولِ، أو بالاسمِ الَّذي يَليهِ، فإنَّ العُلْقَةَ الحاصلةَ بالتابع كالعُلْقَةِ بنفسِ الاسمِ الواقعِ.

تَعَدِّي الفِعْلِ ولُزومُهُ ...

قولُهُ: «تَعَدِّي الفِعْلِ وَلُزُومُهُ» (لُزُومُهُ) هُنا بالضَّمِّ؛ لأنَّها مَعْطُوفَةٌ على (تَعَدِّي)، ولا يجوزُ الكسرُ؛ لأنَّنا لـو كَسَرْناها لكانت مَعْطُوفةً على (الفِعْلِ)، ويصيرُ التَّقديرُ: (تَعَدِّي الفِعْلِ وَتَعَدِّي لُزُومِهِ)، وهذا لا يَستقِيمُ، بل هي (تَعَدِّي الفعلِ الفَعْلِ وَلُزُومُهُ)، أو (بابُ تعدِّي الفعلِ الفعلِ ولُزُومُهُ)، أو (بابُ تعدِّي الفعلِ ولُزُومِهِ).

الفعلُ يَنْقَسِمُ إلى قِسميْنِ: مُتَعَدِّ، وهو الَّذي يَنْصِبُ المَفْعولَ بدونِ واسطةٍ، مثالُه: (الباتُ أَغْلَقْتُهُ).

ولازمٌ: وهو ما لا يَنْصِبُ المَفْعولَ بهِ، بل قد يَتعدَّى إليهِ بواسطةٍ.

فإذا قلتَ: (عَظُمَ زَيدٌ) فالفعلُ هنا لازمٌ، وإذا قلتَ: (عَلَا زَيدٌ) فلازمٌ أيضًا، والفعلُ هنا منَ العُلُوِّ؛ فهو يَتعدَّى بحرفِ الجرِّ (عَلَى) كما تقولُ: (عَلَا على السَّطحِ)، ومثلُه: (اقْشَعَرَّ) فهذا فعلٌ لازمٌ، كما في قولِك: (اقْشَعَرَّ منَ البَرْدِ)، وكما في قولِه تعالى: ﴿نَقْشَعِرُ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ﴾ [الزمر: ٢٣].

وستَأْتِي ضوابطُ يَذْكُرُها المؤلِّفُ للفعلِ اللَّازِم والفعلِ المتعدِّي.

فإذَنِ: الفعلُ يَنْقَسِمُ إلى قِسمَيْنِ؛ ولهذا حَصَرَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ الترجمةَ في هذينِ، فقالَ: هذينِ، فقالَ:

٧٦٧ - عَلَامَةُ الفِعْلِ الـمُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «عَلَامَةُ» مُبتَدأً، وهو مُضافٌ إلى (الفِعْلِ).

و «المُعَدَّى» صفةٌ لـ (الفِعْلِ).

و «أَنْ» مَصْدَرِيَّةٌ، والفعلُ الَّذي نَصَبَتْهُ في تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ، خَبرُ اللُبتَدأِ، وهوَ قولُهُ: (عَلَامَةُ)، فيكونُ تَقْديرُ الكلام: (عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى وَصْلُكَ بِهِ...).

قولُهُ: «هَا» مَفْعُولُ (تَصِلُ) مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِهِ مَنَعَ مِن ظُهُورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بها يُناسِبُ القافية.

و «هَا» مُضافٌّ.

و «غَيْرِ» مُضافٌ إليهِ.

و«غَيْرِ» مُضافٌ.

و «مَصْدَرٍ» مُضافٌ إليهِ.

و «بِهِ» جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (تَصِلُ).

و «نَحْوُ» خَبرٌ لُمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (ذَلِك نَحْوُ عَمِلْ).

قولُهُ: «عَلَامَةُ الفِعْلِ المُعَدَّى أَنْ تَصِلْ (هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ بِهِ» يَعني أَنَّ علامةَ

الفعلِ المُتعدِّي أَنْ يَتَّصِلَ به هاءُ غيرِ المَصْدرِ، أي: أَنْ يَتَّصِلَ به ضَميرُ المَفْعولِ بهِ.

مثالُهُ: (عَمِلَ)، فـ(عَمِلَ) فِعْلٌ مُتَعَدِّ، والدَّليلُ أَنَّك تَصِلُ بهِ هاءَ غيرِ المَصْدرِ، فتقولُ مثلًا: (الخيرُ عَمِلَهُ فُلانٌ)، ومثلُهُ: (سَمِعَ) فهو فِعْلٌ مُتَعَدِّ؛ لأَنَّهُ يَصِتُّ أَنْ تَصِلَ به هاءَ الضَّميرِ، فتقولُ: (سَمِعَهُ).

ومثلُه الفعلُ: (قَرَأً) فهو فِعْلُ مُتَعَدِّ؛ ولهذا اتَّصَلَتْ بهِ هاءُ غيرِ المَصْدرِ، كَمَا في قولِكَ: (الكِتابُ قَرَأَهُ مُحَمَّدٌ)، ومثلُهُ: (دَخَلَ) فهو فِعْلُ مُتَعَدِّ؛ لأَنَّهُ يَقبَلُ اللهُ تعالى: ﴿وَمَن دَخَلَهُ؛كَانَ ءَامِنَا﴾ [آل عمران: ٩٧].

لَكَنَّ الفَعلَ (جاءً) في قولِك: (جَاءَ زَيدٌ) هَلْ هُوَ لازمٌ أُو مُتَعَدِّ؟

الجوابُ: هو لازمٌ ومُتَعَدِّ، فإذا قلتَ: (جَاءَ زَيدٌ) بمعنى: (قَدِمَ) فهوَ لازمٌ، وإذا قَرَأْتَ قولَ اللهِ تعالى: ﴿أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء:٩٠]، فهذا مُتَعَدِّ، وكقولِهِ ومثلُهُ قولُهُ تعالى: ﴿ ثُو كَاءَهُم مَّا كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ [الشعراء:٢٠٦] مُتَعَدِّ، وكقولِهِ تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُم مَّا كَانُواْ يُوعَدُونَ ﴾ [الشعراء:٢٠٦] فهوَ فِعْلُ تعالى: ﴿ وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمَرٌ مِنَ ٱلْأَمِّنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِ عَ النساء: ٨٣] فهوَ فِعْلُ مُتَعَدِّ، إِذَنْ: هذا صالِحٌ لأَنْ يَكُونَ مُتَعَدِّيًا، وأَنْ يكونَ لازِمًا.

قولُهُ: «(هَا) غَيْرِ مَصْدَرٍ» يُخْرِجُ هاءَ المَصْدرِ، فإنَّها تَتَّصِلُ بالفعلِ ولو لازمًا، مثل: (القيامُ قُمْتُهُ)، و(القُعودُ قَعَدتُهُ)، و(الكلامُ تكلَّمْتُهُ)، وهَلُمَّ جرَّا، ف(هاءُ) الدَّالةُ على المَصْدرِ لا تَدُلُّ على أنَّ الفِعْلَ مُتَعَدِّ؛ وذلكَ لأنَّ الفعلَ اللَّازمَ يُصَاغُ منه المَصْدرُ كما يُصَاغُ منَ الفِعْلِ المُتَعَدِّي، فضَميرُ هذا المَصْدرِ لا يَدُلُّ على أنَّ الفِعْلَ مُتَعَدِّ. مُتَعَدِّ. مُتَعَدِّ.

والعلَامةُ السَّابقةُ عَلامةٌ واضحةٌ في كلامِ الْمُؤلِّفِ، وهناكَ -أيضًا- عَلامةٌ

أُخرَى، وهي أَنْ يَصِحَّ منهُ صياغةُ اسمِ المَفْعولِ بدونِ حرفِ جرِّ، هذا في الفعلِ المُتَعَدِّي.

مِثل: (قُتِلَ الرَّجِلُ)؛ فـ(قُتِلَ) اسمُ المَفْعولِ منهُ: (مَقْتولُ)، إِذَنْ: هو فِعْلُ مُتَعَدِّ؛ لأَنَّه يَصِحُّ صوغُ اسمِ المَفْعولِ منهُ بدونِ حاجةٍ إلى حَرفِ جرِّ، ومثلهُ أيضًا الفِعلُ: (ضَرَبَ)، فاسمُ المَفْعولِ منهُ: (مَضْرُوبٌ)، إِذَنْ: (ضَرَبَ) فِعلُ مُتَعَدِّ؛ لأَنَّهُ مَصوغٌ منهُ اسمُ مَفْعولِ غيرُ مُتَعَدِّ بحَرفِ جرِّ، ومثلُ ذلكَ أيضًا: (حَمِد) يُصَاغُ منهُ اسمُ المَفْعولِ (مَحْمُودُ)، إِذَنْ: هو مُتَعَدِّ، ومِثلُهُ: (أَتَى) فاسمُ المَفْعولِ منه أسمُ المَفْعولِ (مَحْمُودُ)، إِذَنْ: هو مُتَعَدِّ، ومِثلُهُ: (أَتَى) فاسمُ المَفْعولِ منه ولهُ تعالى: ﴿إِنّهُ رَكَانَ وَعَدُهُ مَأْلِياً﴾ [مريم: ٢٦]، وتقولُ: (أَتَاها أَمْرُنا لَيُطِّ أَو نَهَارًا) بخلافِ (عَظُمَ) لا يَصِحُّ أَنْ يُصَاغَ منهُ اسمُ المَفْعولِ، إِذَنْ: هو لازمٌ، ومثلُ ذلكَ (صَعِد) لا يَصِحُّ صوغُ اسمِ المَفْعولِ منهُ، فلا تَقُلْ: (مَصْعُودُ) الأَرْمُ وصَلْتَ به حَرفَ جرِّ، مثل: (مَصْعُودٌ به)، أو (مَصْعُودٌ إليه)، أو ما أَشْبَهَ ذلكَ.

إِذَنِ: الفعلُ المُتعدِّي لهُ عَلامَتَانِ:

العَلامةُ الأُولى: أَنْ تَتَّصِلَ به هاءُ غيرِ المَصْدرِ.

العَلامةُ الثَّانيةُ: أَنْ يَصِحَّ أَنْ يُصَاغَ منهُ اسمُ المَفْعولِ بدونِ واسطةٍ.

٢٦٨- فَانْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَـمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ)
 الشَّرحُ

قولُهُ: «فَانْصِبْ» الفاءُ للتَّفريع.

و «انْصِبْ» فعلُ أمرٍ.

و «بِهِ» أي: بالفعل المُتَعَدِّي، جارٌ وجَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (انْصِبْ).

و «مَفْعُولَهُ» مَفْعُولٌ بهِ لـ (انْصِبْ)، وهوَ مُضافٌ إلى الضَّميرِ.

و ﴿إِنْ ﴾ شَرْطيَّةٌ.

و «لَمْ» حَرفُ نَفْي وجَزم وقَلْبٍ.

و «يَنُبْ» فعلٌ مُضارعٌ بَجْزُومٌ بـ (لَمْ)، والجُمْلةُ في مَحَلِّ جَزِم، فعلُ الشَّرطِ.

قولُهُ: «عَنْ فَاعِلٍ» جارٌ وَبَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بـ(يَنُبْ)، وهذه الجُمْلةُ شَرطيَّةُ، وجَوابُ الشَّرطِ فيها مَحْذُوفٌ، دلَّ عليهِ ما سَبَقَ على المشهورِ عندَ النَّحْويِّينَ، والتَّقديرُ: (إِنْ لَمْ يَنُبْ عَنْ فَاعِلٍ فَانْصِبْ بِهِ)، ولكنَّنا نَقولُ: لا حاجةَ إلى هَذا.

وقيلَ: إنَّ الشَّرطَ في مثلِ هذا التَّركيبِ لا يَخْتاجُ إلى جَوابٍ أَصْلًا، لا مُقدَّرًا ولا مَذْكورًا؛ للعِلْم بهِ.

و «نَحْوُ» خَبرٌ لُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، والتَّقديرُ: (ذلكَ نَحْوُ).

و «تَكَبَّرْتُ» فعلٌ وفاعلٌ.

و «الكُتُبْ» مَفْعولٌ بهِ مَنْصوبٌ بفَتْحَةٍ مُقدَّرةٍ على آخرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها اشْتِغالُ المَحَلِّ بها يُناسِبُ القافية.

و «نَحْوُ » مُضافٌ.

و «تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ» مُضافٌ إليهِ مَجْرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ الْمُسْرةُ الْمُقدَّرةُ على آخرِهِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

قولُهُ: «فَانْصِبْ بِهِ» أي: بالفعلِ المُتَعَدِّي.

قولُهُ: «مَفْعُولَهُ» (مَفْعُولَ) هُنا مُفرَدٌ مُضافٌ، فيَعُمُّ المَفْعولَ الواحدَ والمَفْعولَيْنِ والتَّلاثةَ.

قولُهُ: ﴿إِنْ لَمْ يَنُبُ ۗ أَي: إِنْ لَم يَنُبِ المَفْعُولُ عَن فَاعَلِ، نَحُو: (تَدَبَّرْتُ الكُتُبَ)؛ فَ(تَدَبَّرُ) مُتَعَدِّ، و(الكُتُبَ) مَفْعُولٌ بِهِ، فإِنْ نَابَ عَنِ الفَاعِلِ فإنَّه يُعْطَى حُكْمَ الفَاعِلِ، فيكُونُ مَرْفُوعًا.

فأَفادَنا الْمؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ في هذا البيتِ وسابقِهِ تَعْريفَ الْمُعَدَّى، وأَفادَنا حُكْمَ اللَّعَدَّى.

فالمُعَدَّى: هو ما صَحَّ أَنْ تَصِلَ بهِ هاءُ غيرِ المَصْدرِ، وحُكْمُهُ أَنَّه يَجِبُ أَنْ نَنْصِبَ المَفْعولَ بهِ إلَّا أَنْ يَنُوبَ المَفْعولُ عنِ الفاعلِ، فإنَّه يَكونُ مَرْفوعًا، كما سَبَقَ في النَّائبِ عنِ الفاعلِ، كقولِهِ تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء:٢٨]، فالفعلُ (خُلِقَ) فِعلُ مُتَعَدِّ، و (الإِنسَانُ) نائبُ فاعلٍ، فالمَفْعولُ بهِ -هُنا- نائبٌ عنِ الفاعلِ، فأقيمَ مُقامَهُ.

مثالُ ذلكَ أيضًا إذا قلتَ: (ضَرَبْتُ زَيدًا)، فـ(زَيدًا) مَفْعولٌ بهِ لـ(ضَرَبَ)، وهذا إِنْ لم يَنُبِ المَفْعولُ عنِ الفاعِلِ، فإِنْ نابَ المَفْعولُ عنِ الفاعِلِ فإنَّك تَرْفَعُ المَفْعولُ، فلا تَقُلُ: (ضُرِبَ زَيْدًا) معَ أنَّ (زَيْدًا) مَفْعولٌ بهِ في المعنَى، بل تقولُ: (ضُرِبَ زَيدٌ) كما تَقَدَّمَ في بابِ الفاعلِ.

ومثالُه أيضًا قولُهُ: (تَكَبَّرْتُ الكُتُبَ)، فالفعلُ: (تَكَبَّرَ) فعلٌ مُتَعَدِّ، والدَّليلُ أنَّك تقولُ: (الكِتابُ مُتَكَبَّرٌ)، أو (الكِتابُ تَكَبَّرُهُ زَيدٌ)، إِذَنِ: الفعلُ (تَكَبَّرَ) مُتَعَدِّ، فإِنْ نابَ المَفْعولُ عنِ الفاعل فإنَّه يُرْفَعُ.

قولُهُ: «انْصِبْ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنُبْ» هَلْ هذا يَدُلُّ على أَنَّه لا بُدَّ مِن وُجودِ المَفعولِ؟

الجوابُ: لا، لكِنْ إذا وُجِدَ المَفْعولُ وَجَبَ نصبُهُ بالفعلِ المُتَعَدِّي، وإلَّا فقَدْ يُخْذَفُ المَفْعولُ كَمَا فِي قولِهِ تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِهِمًا فَنَاوَىٰ ﴾ [الضحى: ٦]، فالمَفْعولُ مَخْذوفٌ تقديرُهُ: (فَآوَاكَ)، وكما في قولِهِ: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًا فَهَدَىٰ ﴾ [الضحى: ٧]، وتقديرُهُ: (هَدَاكَ).

وكما في قولِهِ: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآبِلًا فَأَغَنَى ﴾ [الضحى: ٨]، وتقديرُهُ: (أَغْنَاكَ)، لكنَّ المعنى أَنَّه يَنصِبُ المَفْعولَ، سواءٌ كانَ مَذْكورًا أم مَحْذوفًا.

وفي قولِهِ تعالى: ﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَاوَىٰ ﴾ قلتُم: المَفْعولُ مَحْدُوفٌ تقديرُهُ: (فآواكَ) أَلَا يُمكِنُ أَنْ نقولَ: (فآواكَ وآوَى بِكَ) بَدَلَ مِن أَنْ كُنْتَ فَقيرًا تَحْتاجُ إلى مَنْ تَأْوِي إليه أَصْبَحْتَ أنت مَأْوًى؟

نعَمْ، هذا صحيحٌ، فمعنَى الآيةِ: (آوَاكَ وآوَى بِكَ)، وقد قالَ أبو طالبٍ في لامِيَّتِهِ المشهورةِ:

وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بِوَجْهِهِ ثِمَالُ اليَتَامَى عِصْمَةٌ لِلْأَرَامِلِ (١)

فالشَّاهدُ هُنا قولُه: (ثِمَالُ اليَتَامَى) يَعني: أَنَّه يَتَولَّى الأيتام، ويُواسِيهِم، ويَعْصِمُ الأراملَ.

إِذَنْ: (آوَى) أي: آوَاكَ وآوَى بِكَ.

والثَّانيةُ: ﴿ وَوَجَدَكَ ضَآلًا فَهَدَىٰ ﴾ يَعني: هَدَاكَ وهَدَى بِكَ، ﴿ وَوَجَدَكَ عَآبِلًا فَأَغْنَ ﴾ أي: أَغْنَاكَ وأَغْنَى بِكَ؛ ولهذا امْتَنَّ النَّبِيُّ ﷺ على الأنصارِ بهذا فقالَ: (يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفَكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ عَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللهُ بِي» (٢).

على كُلِّ حالٍ: إنَّ اللهَ تعالى آوَى النَّبِيَّ ﷺ وآوَى بهِ، وهَداهُ وهَدَى بهِ، وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَغْنِهُ وأَعْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَعْنَاهُ وأَعْنَ

فإذا قالَ قائلٌ: ما فائدةُ مَعْرفتِنا للمُتعدِّي واللَّازمِ؟

⁽۱) البيت من الطويل، انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب للنويري (۲/ ٣٠٥)، وخزانة الأدب للبغدادي (۱/ ١٨٥)، ولسان العرب، وتاج العروس (ثمل).

⁽٢) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب غزوة الطائف حديث رقم (٤٠٧٥)، ومسلم في كتاب الزكاة، باب إعطاء المؤلفة قلوبهم على الإسلام حديث رقم (١٠٦١).

قُلنا: في ذلك ثلاثُ فَوائِدَ:

الفائدةُ الأُولَى: مِن حيثُ العُمومُ أَنَّه إذا كان الفِعْلُ مُتَعَدِّيًا، ولم نَجِدِ المَفْعولَ بهِ، عَرَفْنا أَنَّه مَحْذوفٌ.

الفائدةُ الثَّانيةُ: أَنَّنا لا نُعدِّي فِعلَّا وهو لا يَتَعَدَّى، فلو جاءَنا إنسانٌ بفعلِ لازم، وجَعَلَه مُتعدِّيًا، قُلنا: هذا غَلَطٌ، وليسَ منَ اللَّغَةِ العربيَّةِ، فلو قالَ مَثَلًا: (قامَ زَيْدًا) وهو يُريدُ أَنْ يَجْعَلَ (زَيدًا) مَفْعولًا به، نقولُ: هذا ليسَ بصَحيحٍ؛ لأنَّ (قامَ) منَ الأَفْعالِ اللَّازِمةِ، أمَّا لو قالَ: (قامَ زَيْدًا) على أنَّ (زَيْدًا) فاعلُ قُلنا: هذا لَخَنٌ.

الفائدةُ الثَّالثةُ: مِن حيثُ الخُصوصُ فيها يَتعلَّقُ بأسهاءِ اللهِ، إذا كانَ الاسمُ مُتعدِّيًا لم يَتِمَّ الإيهانُ بهِ إلَّا بأمورٍ ثلاثةٍ: الاسمِ، والصِّفةِ، والأثرِ، يَعني: الحُكْمَ، وإذا كان لازمًا اكْتُفِي بالإيهانِ بالاسمِ والإيهانِ بالصفةِ، فمثلًا (الحيُّ) لازمٌ؛ لأنَّه مِن (حَيِيَ) فيَتَمُّ الإيهانُ به إذا آمنًا بالاسم والصِّفةِ الَّتي دَلَّ عليها.

أمَّا (السَّميعُ) فهو مُتَعَدِّ، فلا بُدَّ أَنْ نُؤْمِنَ بالاسمِ والصِّفةِ الَّتي دلَّ علَيْها الاسم، والأثرِ أنَّه يَسْمَعُ، فهو سَمِيعٌ بسَمْع يَسْمَعُ بهِ.

٣٦٩- وَلازِمٌ غَـيْرُ الــمُعَدَّى وَحُـتِمْ لُـزُومُ أَفْعَـالِ السَّجَايَا كَـ(نَهِمْ) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلازِمٌ» خَبَرٌ مُقَدَّمٌ.

و ﴿ غَيْرُ ﴾ مُبْتَداً مُؤخّرٌ ، يَعني : (وَغَيْرُ المُعَدَّى لَازِمٌ) هذا إعْرابٌ ، والإعرابُ النَّاني أَنْ يُقَالَ : (لَازِمٌ) مُبْتَدَأً ، و (غَيْرُ) خَبرُ المُبتَداً ؛ فإذا كنتَ تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ عَن حُكْمِ المُعَدَّى ، صارَتْ كلِمةُ (لَازِمٌ) خَبرًا مُقدَّمًا ، وإذا كنتَ تُريدُ أَنْ تُخْبِرَ ما هوَ اللَّازِمُ وتُعرِّف اللَّازِمَ ، فتكونُ (غَيْرُ المُعَدَّى) هي الخَبرُ ، ويَرِدُ على هذا التَّقديرِ أَنَّ (لَازِمٌ) نَكِرةٌ ، والابْتِداءُ بالنَّكرةِ مَمْنوعٌ ، لكِنْ يُجَابُ عنهُ بأَنَّ المقامَ التَّقسيمِ مُفِيدٌ ، فيَجوزُ أَنْ يُبْتَدَأَ بالنَّكِرةِ على قولِ الشَّاعِر:

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَاءً وَيَوْمٌ نُسَرِّ (١)

والإعْرابُ الثَّاني أحسنُ؛ لأَنَّه يُريدُ أَنَّ يُخْبِرَ عن اللَّازِمِ، لا أَنْ يُخْبِرَ عن غَيْرِ المُّعَدَّى، فَمَحَطُّ الفَائدةِ اللَّازِمُ، فالآنَ هلِ السُّؤَالُ: ما هوَ اللَّازِمُ؟ أم السُّؤَالُ: ما هوَ اللَّازِمُ؟ أم السُّؤَالُ: ما هو غيرُ المُعَدَّى؟

الجواب: ما هوَ اللَّازمُ؟ معَ أَنَّه يجوزُ، لكنَّ الأرجحَ أَنْ تَجْعَلَ (لَازِمٌ) مُبْتَدَأً، و(غَيْرُ المُعَدَّى) خَبَرَهُ.

⁽١) البيت من المتقارب، وهو للنَّمِر بن تَوْلَب. انظر الكتاب لسيبويه (١/ ٨٦).

قولُهُ: «وَحُتِمْ» الواوُ حرفُ عطفٍ، والفعلُ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

و «لُزُومُ» نائبُ فاعلِ، وهوَ مُضافٌ إلى (أَفْعَالِ).

و «أَفْعَالِ» مُضافةٌ إلى (السَّجَايَا).

و «كَـ (نَهِمْ)» جارٌ وتَجُرورٌ.

قولُهُ: «وَلازِمٌ غَيْرُ المُعَدَّى» يَعني أنَّ اللَّازِمَ منَ الأَفْعالِ هوَ غيرُ المُعَدَّى، يَعني: ما لا يَنْصِبُ المَفْعولَ بهِ، فالَّذي لا يَقْبَلُ الضَّميرَ، ولا يُصَاغُ منهُ اسمُ المَفْعولِ، فإنَّه يكونُ لازمًا، وهوَ كثيرٌ في كلامِ العربِ وكلامِ النَّاسِ.

ثُمَّ ذكر رَحْمَهُ ٱللَّهُ ضوابطَ:

الضَّابِطُ الأَوَّلُ: جَمِيعُ أفعالِ السَّجايا والطَّبائعِ تُعْتَبَرُ لازمةً؛ ولذا قالَ: (وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا).

و (السَّجَايَا) جمعُ (سَجِيَّةٍ) وهي الطَّبيعةُ، أي: الأفعالُ الدَّالَةُ على الطَّبيعةِ والانْفِعالِ، وما أشْبَهَ ذلكَ، هذه يَلْزَمُ فيها أَنْ تكونَ لازمةً؛ لأنَّ طَبيعةَ الإنسانِ، والنَّفِعالِ إليهِ الفعلُ لازمةٌ، فيَنْبغِي أَنْ يكونَ الفِعلُ أيضًا لازمًا، مثلُ: أو طَبيعةَ المضافِ إليهِ الفعلُ لازمةٌ، فينْبغي أَنْ يكونَ الفِعلُ أيضًا لازمًا، مثلُ: (نَهِمَ) والنَّهِمُ مَعناها الَّذي لا يَشْبَعُ، فهو شَديدُ الحِرْصِ على الطَّعام، ويأكلُ بأصابعِهِ الخمسةِ، ولا يَشْبعُ، ويُتابعُ بسُرعةٍ، وإذا مُدَّتِ الأَيْدي إلى الطَّعامِ كانَ أعجلَ القومِ، ف (النَّهَمُ) صفةٌ طَبِيعيَّةٌ في الإنسانِ، فمِنَ النَّاسِ مَنْ هو نَهِمُ، ومنهُم مَنْ هو غيرُ نَهِم.

إذا قلتَ: (فلانٌ شَرُفَ طَبْعًا) أي: شريفُ الطَّبعِ فهذا لازمٌ؛ لأَنَّك جَعَلْتَ الشَّرَفَ له طَبيعةً، ومثلُ ذلكَ: (نَامَ) تقولُ: (نَامَ زَيدٌ)، فـ(نَامَ) مِن أفعالِ

السَّجايا، فالنَّومُ طبيعةٌ يَعْترِي الإنسانَ، ومثلُه: (كَرُمَ) و(بَخِلَ) و(ظَرُفَ) إلى غيرِ ذلكَ.

ومثلُ ذلكَ أيضًا: (غَضِبَ)، و(سَخِطَ)، و(رَضِيَ)، وما أشْبَهَ ذلكَ، لكِنْ يَنْقَى عندَنا قولُهُ تعالى: ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسَلاَمَ دِينًا ﴾ [المائدة:٣]، ف(رَضِيَ) هُنا ليسَ منَ الرِّضا المعروفِ الَّذي هو ضِدُّ السَّخَطِ، بل (وَرَضِيتُ) في الآيةِ بمعنَى (اخْتَرْتُ)، ولهذا تَعَدَّى، أمَّا (رَضِيَ) الَّذي هو ضِدُّ السَّخَطِ ففعلٌ لازمٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿رَضِيَ اللهُ تعالى: ﴿رَضِيَ اللهُ تعالى: ﴿رَضِي اللهُ تعالى: ﴿ رَضِي اللهُ تعالى اللهُ اللهُ تعالى اللهُ اللهُ تعالى اللهُ اللهُ تعالى اللهُ تعالى اللهُ اللهُ اللهُ تعالى اللهُ اللهُ

وهل (فَهِمَ) مِن أفعالِ الطَّبِيعةِ؟

الجواب: لا، ليسَ مِن أفعالِ الطَّبيعةِ؛ ولهذا يَتعَدَّى للمَفْعولِ بهِ، فيُقَالُ: (فَهمَ الدَّرْسَ).



٧٧٠ كَذَا (افْعَلَلَ) وَالْمُضَاهِي (اقْعَنْسَسَا) وَمَا اقْتَضَي نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا

الشَّرحُ

قُولُهُ: «كَذَا» جارٌّ ونَجْرُورٌ، خبرٌ مُقَدَّمٌ.

و «افْعَلَلَّ » مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ.

و «الْمُضَاهِي» معطوفٌ عليهِ، وفيهِ ضَمِيرٌ مُسْتِرٌ فاعلٌ.

و «اقْعَنْسَسَا» مَفْعُولُ (الْمُضَاهِي).

و «مَا اقْتَضَى» مَعْطوفٌ على (افْعَلَلَّ).

و (مَا) اسمٌ مَوْصولٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ رفع.

و «اقْتَضَى » صلةُ المَوْصولِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ.

و «نَظَافَةً» مَفْعُولٌ بهِ.

«أَوْ دَنَسًا» مَعْطوفٌ عليهِ.

الضَّابطُ الثَّاني: (كَذَا افْعَلَلَ) يَعني: كلُّ فعلٍ على وزنِ (افْعَلَلَ) فهوَ لازمٌ، لا يُمكِنُ أَنْ يَتَعَدَّى للمَفْعولِ بهِ.

مثالُه: (اقْشَعَرَّ)، و(اطْمَأَنَّ)، و(اكْفَهَرَّ)، و(اضْمَحَلَّ الأمرُ)، فهيَ على وزنِ (افْعَلَلَّ) فتكونُ لازمةً، وهذهِ لا تُعتَبَرُ منَ السَّجَايا؛ ولهذا قالَ المُؤلِّفُ رَحَمُهُ ٱللَّهُ: (كَذَا افْعَلَلَّ) ولم يَقُلْ: (كَافْعَلَلَّ).

فَالْمُهِمُّ: أَنَّ كلَّ ما كانَ على وَزْنِ (افْعَلَلَّ) فهوَ لازمٌ.

الضَّابِطُ الثَّالَثُ: (وَالمُضَاهِي اقْعَنْسَسَا) أي: المُشابِهُ لهُ في الوَزْنِ، أي: الَّذي يُشبِهُ (افْعَنْلَلَ)، وكان يُمكِنُ للمؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنْ يقولَ: (وما كانَ على افْعَنْلَلَ).

فائدةٌ: يَقُولُ فِي الحاشيةِ (۱): «(اقْعَنْسَسَ البَعيرُ) إذا امْتنَعَ مِنَ الانْقِيادِ» اهـ. أي أَنى يَمْشِيَ، فهو يُشبِهُ مِن بعضِ الوُجوهِ: (تَقَاعَسَ عَنِ الشَّيءِ)، يَعني: لم يُقْدِمْ على الشَّيءِ، ولم يَمْضِ فيهِ.

مثالُه: (احْرَنْجَمَ)، (افْرَنْقَعَ)، فهيَ على وَزنِ (افْعَنْلَل)، و(احْرَنْجَمَ) يعني: اجْتَمَعَ، أمَّا (افْرَنْقَعَ) فيعني: التَّفَرُّقَ، فـ(افْرَنْقِعُوا عَنِّي) يعني: تَفَرَّقُوا عنِّي، وهذهِ مِن غَرَائبِ كلماتِ اللَّغةِ؛ ولهذا يَقولونَ في البَلَاغةِ: إنَّ هذا خِلافُ الفَصاحةِ.

مثالٌ آخَرُ: (احْرَنْبَي الدِّيكُ)، وذلك إذا انْتفَشَ للقِتَالِ.

وتَأْتِي فِي الْمُضارعِ والماضِي، مثلُ: (احْرَنْجَمَ، يَـحْرَنْجِمُ)، (اقْعَنْسَسَ، يَقْعَنْسِسُ).

فالقاعدةُ: كلُّ فعلِ على وزنِ (افْعَنْلَلَ) فإنَّهُ لازمٌ.

الضَّابطُ الرَّابعُ: (وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسَا) هذا أيضًا بابٌ واسعٌ، فكلُّ شيءٍ يدُلُّ على نظافةٍ أو دَنَسِ فهوَ لازمٌ.

مثالُه: (نَظُفَ الثوبُ) فهذا لا يُمكِنُ أَنْ يكونَ مُتَعدِّيًا؛ لأَنَّهُ يَقْتضِي نظافةً.

⁽١) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك (١/ ١٢٥).

مثالٌ آخرُ: (طَهُرَ المكانُ) هذا أيضًا لازمٌ؛ لأنَّهُ يَقتضِي نظافةً.

مثالٌ آخَرُ: (اتَّسَخَ النَّوبُ)، و(وَسِخَ النَّوبُ)، (ونَجِسَ النَّوبُ) وهذا أيضًا لازمٌ؛ لأنَّه يَقْتضِي دَنَسًا.

إِذَنْ: كلُّ ما اقْتَضَى نَظافةً أو دَنَسًا فإنَّه لازمٌ، وعلى هذا فَقِسْ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي: (نَظَّفْتُ الثَّوبَ)؟

نقول: (نَظَفْتُ) فِعلٌ منَ التَّنْظِيفِ، أي: أَنَّك جِئتَ بالماءِ وغَسلتَهُ، لكِنِ الَّذي صار نَظيفًا هوَ الثَّوبُ، فتقولُ: (نَظُفَ الثَّوبُ).

٢٧١- أَوْ عَرَضًا أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ كِ (مَدَّهُ فَامْتَدَّا) الشَّرحُ

قولُهُ: «أَوْ» حرف عطفٍ.

و (عَرَضًا) مَعْطُوفٌ على (نَظَافَةً) يَعني: أوِ اقْتَضِي عَرَضًا.

«أَوْ» حرف عطفٍ.

«طَاوَعَ» فعلٌ ماضٍ، وهو مَعْطوفٌ على جملةِ الصِّلَةِ في قولِهِ: (وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً) يَعني: وما اقْتَضَى نَظافةً، أو ما طَاوَعَ المُعَدَّى لواحِدٍ.

وقولُهُ: «المُعَدَّى» مَفْعولٌ بهِ.

و (لِوَاحِدٍ) مُتَعَلِّقٌ بـ (المُعَدَّى).

وقولُهُ: «كَمَدَّهُ فَامْتَدَّا» الكافُ حَرفُ جرٍّ.

و «مَدَّهُ فَامْتَدًا» اسمٌ بَجْرورٌ بالكافِ؛ لأنَّهُ على تقديرِ: (كهذا المِثالِ) مَنَعَ مِن ظُهورِهِ اشْتِغالُ المَحَلِّ بحَرَكةِ الحِكايَةِ.

الضَّابِطُ الخامسُ: كلُّ ما اقْتَضَى عَرَضًا، والعَرَضُ هوَ الوصفُ الَّذي يَعرِضُ للإنسانِ ويَنرُولُ، مِشل: (غَضِبَ) و(حَنِنَ) و(مَرِضَ) و(بَرِئَ) و(نَشِطَ) و(فَرِحَ) و(سَخِطَ) و(ضَحِكَ) و(بَكَى) و(شَبعَ) و(جَاعَ)؛ لأنَّ الجوعَ ليسَ بطبيعةٍ؛ لأنَّ الطَّبيعةَ تَبْقَى؛ ولهذا نقولُ: دواءُ الجوعِ الأكلُ، فهوَ مثلُ: (شَبعَ).

كذلكَ (رَضِي) و (كَرِهَ) يُمكِنُ أَنْ نَجْعَلَها مِنَ الأَعْراضِ، لكنَّها يُستخدَمانِ أَحيانًا مُتعدِّيَيْنِ إذا لم يُقْصَدْ بها العَرَضُ، مِثل: «إنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلاثًا، وَرَضِيَ لَكُمْ ثَلاثًا» (أَنَّهُ وَقَعَ في نفسِهِ الكُرْهُ، لَكُمْ ثَلاثًا» (أَنَّهُ وَقَعَ في نفسِهِ الكُرْهُ، فيُمكِنُ أَنْ نَجْعَلَهُ مِن بابِ الأَعْراضِ.

كذلكَ: (مَاتَ)، و(احْمَرَّ وَجْهُ الرَّجُلِ)، و(اخْضَرَّ الزَّرْعُ)، وأمثلتُهُ كثيرةٌ.

إِذَنْ: كلَّ ما كان يَعْرِضُ ويَزُولُ فإنَّه يكونُ لازمًا، ومرادُهُ بالعَرَضِ المعنَى القائمُ بالبَدَنِ، وليسَ الفعلَ الواقعَ منَ الإنسانِ، مثلُ: (مَرِضَ)، و(غَضِبَ)، و(حَزِنَ)، فهذهِ ليسَت مثلَ: (ضَرَبَ).

الضَّابِطُ السَّادسُ: (أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى) أَي: أَنْ يُطاوِعَ المُعدَّى لواحدٍ، ومعنَى طاوَعَهُ أَيْ: صار المُعدَّى مُؤَثِّرًا فيهِ، فيأتي نَتِيجةً عنهُ، فالمُطاوَعةُ أَنْ يكونَ هذا الفعلُ نتيجةً للفعلِ السَّابِقِ، مِثل: (مَدَّهُ فامْتَدَّ)، (شَدَّهُ فاشْتَدَّ)، (سَحَبَهُ فانْسَحَبَ)، (ضَرَبه فَانْضَربَ)، (كَسَرَهُ فَانْكَسَرَ)، (حَدَّهُ فَاحْتَدَّ)، (جَرَّهُ فَانْجَرَّ)، فانْسَحَبَ)، (ضَرَبه فَانْضَربَ)، (كَسَرَهُ فَانْكَسَرَ)، (حَدَّهُ فَاحْتَدَّ)، (جَرَّهُ فَانْجَرَّ)، ومثلُ: (نَظَّفْتُهُ فتَنَظَّفَ)، و(حَدَّرُجْتُه فَتَدَحْرَجَ)، و(كَلَّمْتُهُ فَتَكَلَّمَ)، و(عَلَّمْتُهُ فَتَعَلَّمَ)، وهذا إذا كانَ مُطاوِعًا فهو لازمٌ، أمَّا إذا كانَ مُطاوِعًا فهو لازمٌ، أمَّا إذا كانَ غيرَ مُطاوعِ مِثلَ: (تَعَلَّمَ الدَّرسَ)، فهو مُتَعَدِّ.

إِذَنْ: معنَى طَاوَعَهُ: أَيْ: صارَ نتيجةً لهُ، وصارَ الأولُ مُؤَثِّرًا فيهِ، فصارتِ الْمُطاوَعةُ عكسَ همزةِ التَّعْديةِ، فالمطاوعةُ تَنْقُصُ مَفْعولًا، والهَمْزةُ تَزِيدُ مَفْعولًا.

وقولُهُ: «أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ كـ (مَدَّهُ فَامْتَدَّا)» إذا طاوَعَ فعلًا يَتَعَدَّى

⁽١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده، في مسند أبي هريرة في الحديث رقم (٨٣١٦).

لاثنينِ فإنَّه يَتَعَدَّى لواحِدٍ.

مثالُهُ: (أَرْكَبْتُهُ الْحِهَارَ فَرَكِبَهُ)، فهنا تَعدَّى لواحدٍ؛ لأَنَّه مُطاوعٌ لفعلٍ مُتَعَدِّ لاثنينِ؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَوْ طَاوَعَ المُعَدَّى لِوَاحِدٍ) احترازًا مِمَّا إذا طاوعَ المُعدَّى لاثنينِ.

فالمُطاوعُ إِنْ طاوَعَ ما يَتَعَدَّى لواحدٍ فهوَ لازمٌ، وإِنْ طاوَعَ ما يَتَعَدَّى لاثنينِ نَصَبَ مَفْعولًا واحدًا.

مثالُهُ: (عَلَّمْتُ الطَّالبَ النَّحْوَ فَتعَلَّمَهُ)؛ فـ(عَلَّمْتُ) يَنصِبُ مَفْعولَيْنِ، أَمَّا (تَعلَّمَهُ) فينْصِبُ مَفْعولًا واحدًا.

فصارَ المُطاوعُ لِمَا يتعَدَّى لوَاحِدٍ لازمًا، والمُطاوعُ لِمَا يَتعدَّى لاثنينِ مُتَعدِّيًا لواحدٍ.

فائدةٌ: هل يُمْكِنُ أَنْ يُحُوَّلَ الفعلُ المُتعدِّي إلى لازمٍ، أو يُحَوَّلَ الفعلُ اللَّازمُ إلى مُتعدِّ؟

الجوابُ: إذا حَوَّلْتَ الفعلَ المُتعدِّيَ إلى سَجِيَّةٍ وطَبيعةٍ لهُ، مِثل: (رَحِمَ زَيدٌ الطِّفلَ)، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَجْعَلَ هذهِ الصفة كسَجِيَّةٍ له، تقولُ: (رَحِمَ فُلانٌ) بمعنى أنَّه صارَ رحيًا، فكأنَّها سَجِيَّةٌ وطَبِيعةٌ لهُ، فهنا يُحَوَّلُ المُتَعَدِّي إلى لازمٍ، ولكِنْ ليسَ كلُّ لازمٍ يَصِحُّ أَنْ يَتعدَّى، مِثل: (احْرَنْجَمَ) و(اقْشَعَرَّ).

٢٧٢- وَعَــدٌ لَازِمًا بِحَــرْفِ جَــرٌ وَإِنْ حُــذِفْ فَالنَّصْــبُ لِلمُنْجَــرِّ وَإِنْ حُــذِفْ فَالنَّصْــبُ لِلمُنْجَــرِّ وَإِنْ حُــذِفْ فَالنَّصْــبُ لِلمُنْجَــرِّ وَإِنْ حُــذِفْ فَالنَّصْــبُ لِلمُنْجَــرِ مُــرُ أَنْ) وَ(أَنْ) يَطَّــرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كــ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)
 ٢٧٣- نَقْـــكُر، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّــرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كــ(عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَعَدِّ» الواوُ حرفُ عطفٍ.

و «عَدِّ» فعلُ أمْرٍ، والفاعلُ مُستتِرٌ وُجوبًا، تقديرُهُ: أنتَ.

و ﴿ لَازِمًا » مَفْعولُ (عَدٍّ).

و «بِحَرْفِ» جارٌّ وبَجُرورٌ مُتعلِّقٌ بـ(عَدِّ)، وهو مُضافٌ إلى (جَرٍّ).

وقولْهُ: «وَإِنْ حُذِفْ» الواوُ حَرفُ عطفٍ.

و ﴿إِنْ ﴾ شَرْطيَّةً.

و « حُذِفْ » فِعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، وهو فِعْلُ الشَّرْطِ، ونائبُ الفَاعل فيهِ ضميرٌ مُستَرِّ، تقديرُهُ: هوَ.

وقولُهُ: «فَالنَّصْبُ» الفاءُ رابطةٌ للجواب.

و «النَّصْبُ» مُبْتَدأً.

و ﴿لِلمُنْجَرِّ » الجَارُّ والمَجْرُورُ خبرُ (النَّصْبِ)، والجُمْلةُ الْحَبَريَّةُ في مَحَلِّ جَزْمِ جوابِ الشَّرطِ.

وقولُهُ: «نَقْلًا» حالٌ، وصاحبُ الحالِ هوَ الضَّميرُ المُستِّرُ في مُتعلَّقِ الجارِّ والمَجْرورِ، أي: (فالنَّصبُ كائِنٌ للمُنْجَرِّ نَقلًا).

وقولُهُ: ﴿وَفِي الْحَرْفُ جَرٍّ.

و «أَنَّ» مَجْرُورٌ بـ (فِي) باعتبارِ اللَّفْظِ.

و «أَنْ» مَعْطوفةٌ عليها، والجارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بـ (يَطَّرِدُ).

وقولُهُ: «مَعْ» ظرفُ مكانٍ، وهوَ هُنا مَبْنِيٌّ على السُّكونِ مِن أَجْلِ الرَّوِيِّ، وهو مُضافٌ إلى (أَمْنِ).

و «وَأَمْنِ» مُضافٌ إلى (لَبْسٍ).

وقولُهُ: «كـ (عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا)» الكاف حرف جرٍّ.

و «عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا» كلُّها جَرْورَةٌ بحرفِ الجرِّ (الكافِ) وعَلامةُ جرِّها كَسْرةٌ مُقدَّرةٌ على الآخِرِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها الحِكايةُ.

قولُهُ: «وَعَدِّ لَازِمًا بِحَرْفِ جَرِّ» يَعني أَنَّ الفعلَ اللَّازِمَ لا يَنصِبُ المَفْعولَ بنفسِهِ، لكِنْ يُعدَّى بحرفِ جرِّ مُناسِب؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بِحَرْفِ بَفْسِهِ، لكِنْ يُعدَّى بحرفِ جرِّ مُناسِب؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بِحَرْفِ جَرِّ) ولم يَقُلْ: بـ(إلى)، ولا: بـ(مِن)، ولا: بـ(في)، ولا: بـ(عَلَى)، ولا بشيءٍ، ولكنَّهُ يُعدَّى بحرفِ الجرِّ المناسبِ لهُ، فإذا وَجَدْنا فعلًا لازمًا جازَ أَنْ نُعدِّيهُ بحرفِ الجرِّ المناسبِ لهُ وتقولُ: (فَرِحَ بالنَّجَاحِ)، فتُعدِّيهِ بحرفِ جرِّ، وهذا كثيرٌ.

وقولُهُ: «وَعَدِّ لَازِمًا» أي: عدِّ فِعْلًا أو وَصْفًا مَّا يَعْمَلُ عَمَلَ الفعلِ.

مثالُ ذلكَ: (مَرَّ) فعلٌ لازمٌ؛ ولهذا أقولُ: (مَرَرْتُ بزَيدٍ) فهُنا نُعَدِّيهِ بحرفِ

مثالٌ آخَرُ: (رَغِبَ) فعلٌ لازمٌ، ويُعَدَّى بحرفِ الجَرِّ، فيُقالُ: (رَغِبَ في كذا)، أو: (رَغِبَ عَن كذا) حسبَ الحالِ، ولا يَتعدَّى إلَّا بـ(عَنْ) أو بـ(في)، وأمَّا قولُهم: (رَغِبَ الشَّيءَ)، فعلى سبيلِ التَّجاوُزِ.

مثالٌ آخرُ: (وَصَلَ) يَقولون: إنَّ الأَصْلَ أَنَّه لَازِمٌ، لَكِنْ لَكَثْرةِ الاستعمالِ يَكُونُ مُتعدِّيًا، ومِثل: (دَخَلْتُ البَّيْتَ)، و(دَخَلْتُ المَسْجِدَ)، و(دَخَلْتُ السُّوقَ)، وما أَشْبَهَ ذلكَ؛ لأنَّ (دَخَلَ) لازمٌ.

وكلُّ فعلٍ لازمٍ فإنَّهُ يُعدَّى بحرفِ الجرِّ، هذا إذا كانَ يَصِلُ إلى المَفْعولِ بهِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ فهوَ بواسطةِ حرفِ الجرِّ فانَ لا يَصِلُ إلى المَفْعولِ بهِ بواسطةِ حرفِ الجرِّ فهوَ يَبْقَى على لُزومِهِ، مثل: (اقْعَنْسَسَ) فلا يُمكِنُ أَنْ يَتَعَدَّى، بل هوَ لازمٌ، ومثل: (نَهِمَ) وكلِّ ما قالَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ فيها سبقَ في قولِهِ: (وَحُتِمْ * لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَنَهِمْ) إلى آخِرِهِ.

وقولُهُ: «وَإِنْ حُذِفْ فَالنَّصْبُ لِلمُنْجَرِّ» يَعني إذا حُذِفَ حرفُ الجَرِّ مِنَ الفِعْلِ اللَّازِمِ فإنَّ المَجْرورَ يُنْصَبُ، لكِنْ: هَلْ هو قِيَاسيُّ؟ بمعنى: أَنَّهُ يجوزُ لُكلِّ واحدٍ أَنْ يَحْذِفَ حرفَ الجَرِّ مِمَّا تَعلَّقَ بالفعل اللَّازِم؟

نقولُ: يقولُ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ: (نَقْلًا) يَعني: أَنَّهُ سُمِعَ مِن كلامِ العربِ، ونُقِلَ مِنْ كلامِهم أَنَّهم يَحذِفونَ حرْفَ الجُرِّ مِنْ مُتعَلِّقِ الفِعْلِ اللَّازِمِ، ويَنْصِبُونَهُ، ومِنه قولُ الشَّاعرِ:

تَـمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَـمْ تَعُوجُـوا كَلَامُكُـمُ عَـلِيَّ إِذَنْ حَـرَامُ(١)

⁽١) تقدم عزوه (ص: ٢٧٤).

فقالَ: (تَـمُرُّونَ الدِّيَارَ)، والأصلُ: (تَـمُرُّونَ بِالدِّيَارِ)، لكنَّهُ حَذَفَ حَرْفَ الجِرِّ، ونَصَبَهُ، ونُعرِبُهُ فنقولُ: (تَـمُرُّونَ) فعلُ مُضَارِعٌ مَرفوعٌ بثُبوتِ النُّونِ، والواوُ فاعلٌ، (الدِّيَارَ) مَنْصوبٌ بنزعِ الخافضِ، يَعني أنَّ سببَ نصبِهِ نَزْعُ الخافضِ، ولا نقولُ: إنَّ (الدِّيَارَ) مَنْعولُ بهِ؛ لأنَّ هذا الفعلَ لازِمٌ لا يَنْصِبُ المَفْعولَ بهِ، فتكونُ (الدِّيَارَ) هُنا مَنْصوبةً بنزعِ الخافضِ، والأصلُ: (تَمُرُّونَ بِالدِّيَارِ)، فلمَّا حُذِفَ حَرفُ الجرِّ صارَتْ مَنْصوبةً، وعَلامةُ نَصْبِها فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرِهِ، وقولُه: (وَلَمْ تَعُوجُوا) لا حاجة لإعرابِهِ؛ لأنَّ الشَّاهِدَ حَصَلَ بدونِهِ.

لكِنْ: لو قلتَ: (مَرَرْتُ زَيدًا) بدلَ: (مَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فَهَلْ يَصِتُّ أَو لا؟ الجُوابُ: لا يَصِتُّ الأَمْرَ مُتوقِّفٌ على النَّقْل.

فإِنْ قلتَ: قِيَاسًا على ما وَرَدَ، فالعربُ قالوا: (مَحْرُونَ الدِّيَارَ)؟

نقولُ: إِنَّ الشَّاذَّ يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليهِ، لكنَّ لُغَتَنا العُرْفِيَّةَ تأْبَى إِلَّا أَنْ تَقِيسَ، فيَقُولُونَ: (مَرَرْتُ زَيدًا)، و(مَرَرْتُ البَيْتَ)، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فنقولُ: اللَّغَةُ العُرْفِيَّةُ لا تَحْكُمُ على اللُّغَةِ العَرَبيَّةِ.

وقولُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (فَالنَّصْبُ لِلمُنْجَرِّ نَقْلًا) ظَاهِرُهُ أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يُنْصَبَ، ولكِنْ معَ ذلكَ سُمِعَ غيرَ مَنصوبِ في قولِ الشَّاعرِ:

إِذَا قِيلَ مَنْ فِي النَّاسِ شَرُّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ (١) الشَّاهدُ في قولِه: (أَشَارَتْ كُلَيْبِ بِالْأَكُفِّ الأَصَابِعُ) يَعني: أشارَتْ إلى

⁽۱) البيت من الطويل، وهو للفرزدق كما في خزانة الأدب (۱۱۳/۹)، وشرح الشواهد للعيني (۲/۹۰)، والتصريح (۱/۶۲۱).

كُلَيبِ بِالأَكْفِّ الأَصابِعُ، فنقولُ: (كُلَيْبِ) اسمٌ بَجْرُورٌ بِحرفِ الجرِّ المَحْذُوفِ، وعَلاَمةُ جرِّه كَسْرةُ ظاهرةٌ، والتَّقديرُ: (أَشَارَتْ إلى كُلَيْب).

ولهذا طالبُ العلمِ المُبْتَدِئُ يقولُ: (كُلَيْبٍ) هو الفاعلُ، فكيفَ يُجَرُّ؟! لماذا لم يَقُلْ: (أَشَارَتْ كُلَيْبٌ)؟!

نقولُ: لأنَّ (كُلَيْبٍ) ليسَتْ مُشِيرةً، بل مُشارٌ إلَيْها، والأصابعُ هي الفاعل؛ لأنَّا هي الفاعل؛ لأنَّا هي المُشيرةُ، وعلى حسبِ المنقولِ المُطَّردِ يُقالُ: (أَشارَتْ كُلَيْبًا)، فهو مَنْصوبٌ بنزع الخافض، وعلى القِيَاسِ يُقالُ: (إلى كُلَيْبٍ).

قولُهُ: ﴿فِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطَّرِدُ» الَّذي يَطَّرِدُ هو حَذْفُ حرفِ الجرِّ، ومعنَى قولِهِ: (يَطَّرِدُ) أَنَّهُ سُمِعَ نَقْلًا، وجازَ استِعْمالًا، أي: أَنَّهُ يَنْقَاسُ بدليلِ قَوْلِهِ فِي الأَوَّلِ: (نَطَّرِدُ) أَنَّهُ سُمِعَ نَقْلًا، وجازَ استِعْمالًا، أي: أَنَّهُ يَنْقَاسُ بدليلِ قَوْلِهِ فِي الأَوَّلِ: (نَقُلًا).

وقولُهُ: «مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ» يَعني: يُشترَطُ لَجُوازِ حذْفِ حرْفِ الجُرِّ معَ (أنَّ) و(أَنْ) أَلَّا يكونَ هناك لَبْسٌ، فإِنْ كانَ هُناك لَبْسٌ امْتنَعَ حَذفُ حَرْفِ الجرِّ؛ لئلَّا يَقَعَ الْمُخاطَبُ فِي لَبْسِ.

مثالُه: (عَجِبْتُ أَن يَدُوا)، و(يَدُوا) بمعْنَى: يُعْطُوا الدِّيةَ، يَعني: عَجِبتُ مِنْ أَنْ يَدُوا، ويجوزُ أَنْ تُحْذَفَ (مِن) فتقولُ: (عَجِبتُ أَنْ يَدُوا)، وهذا باطِّرادٍ، وعلى هذا فنقولُ: (عَجِبْتُ) فِعلٌ وفَاعِلٌ، و(أَنْ) حَرفُ مَصدرٍ يَنصِبُ الفعْلَ المُضارعَ، و(يَدُوا) فعلٌ مضارعٌ مَنْصوبٌ بـ(أَنْ)، وعَلامةُ نصبِهِ حَذفُ النُّونِ، والواوُ فاعِلٌ، و(أَنْ) وما دَخَلَتْ عليهِ في تأويلِ مَصْدرٍ مَنْصوبِ بنَزْعِ الحَافِضِ، والحافضُ هُنا مَحْدُوفٌ اطِّرادًا، وتقديرُ المَصْدرِ: عَجِبْتُ مِن وَدْيهِم، وإذا أَرَدْنا والحَافضُ هُنا مَحْدُوفٌ اطِّرادًا، وتقديرُ المَصْدرِ: عَجِبْتُ مِن وَدْيهِم، وإذا أَرَدْنا

أَنْ نُقَـدِّرَ وحوَّلناهُ إلى مَصْدَرٍ صـارَ المَصْدرُ اسمًا، وعَدِمْنا (أنَّ) و(أَنْ)، وحينَئذٍ لا بُدَّ أَنْ نَذكُرَ حَرْفَ الجِرِّ.

وقولُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ «مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ» أَيِ: اشْتِباهِ وإشْكالِ، وهذا قَيْدٌ، فإِنْ خِيفَ اللَّبْسُ فإنَّه لا يجوزُ حَذْفُ حرْفِ الجَرِّ، مِثل: (رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زَيدٍ) فهلِ المعنَى: (رَغِبْتُ عِنِ الجُلوسِ إليهِ) أو: (رَغِبْتُ في الجُلوسِ إليهِ)؟

نقولُ: تَخْتَمِلُ، فأنتَ إذا خاطَبْتَ أحدًا، وقلتَ: (رَغِبْتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زَيدٍ) لا يَدْرِي: هل أنتَ ترْغَبُ الجلوسَ إليهِ، أو تَرْغَبُ عَدَمَ الجُلوسِ إليهِ؟ فإذا قلتَ: (رَغِبتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زَيدٍ؛ لأَنّه يُلْهِيني) جازَ أَنْ أَحْذِفَ حَرفَ الجرِّ؛ لأَنّهُ زالَ اللَّبْسُ بهذا التَّعْليلِ: (لأَنّه يُلْهِينِي).

وإذا قلتَ: (رَغِبْتُ فِي أَنْ أَجْلِسَ إلى زَيدٍ؛ لأنَّ جُلوسَهُ مَعْبوبٌ إليَّ)، جازَ أَنْ تقولَ: (رَغِبتُ أَنْ أَجْلِسَ إلى زَيدٍ؛ لأنَّ جلوسَهُ مَعْبُوبٌ إليَّ)، فتَحْذِفُ (فِي).

مثالٌ آخَرُ: (رَغِبْتُ أَنْ أُسافِر) هل تُخبِرُ بأنَّك راغبٌ في السَّفَرِ، أو راغبٌ عنهُ؟

الجواب: لا يُدْرَى، إِذَنْ: لا يَجوزُ أَنْ تَحَذِفَ حَرفَ الجرِّ، بل يَجِبُ أَنْ تقولَ: (رَغِبتُ في أَنْ أُسافِر)؛ لأنَّك إذا حَذَفْتَهُ أَلْبَسْتَ.

لكِنْ يَجِبُ أَنْ نَعرِفَ الفرقَ بينَ الإلباسِ والإجمالِ، فالإلباسُ: هو أَنْ يُريدَ المُتكلِّمُ العُمومَ التُكلِّمُ العُمومَ والشَّمولَ. هو أَنْ يُريدَ المُتكلِّمُ العُمومَ والشُّمولَ.

وعلى هذا فلا نقول: إنَّ في قولِهِ تعالى: ﴿وَرَغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَ ﴾ إلباسًا، بل فيه إجْمالُ وعُمومٌ ؛ لأنَّ قولَهُ: ﴿وَمَا يُتَلَى عَلَيْكُمُ فِي ٱلْكِتَبِ فِي يَتَنمَى ٱلنِسَاءَ ٱلَّتِي في الْكَتَبِ فِي يَتَنمَى ٱلنِسَاءَ ٱلَّتِي لَا يُؤْتُونَهُ ثَنَ مَا كُنِبَ لَهُنَّ وَرَغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَ ﴾ [النساء:١٢٧] يَتناولُ الرَّغبة في لا يُؤتُونَهُنَ ﴿ النساء:١٢٧] يَتناولُ الرَّغبة في نكاحِهنَّ لللهُ اللهَ لا يُقصَدُ بها أنَّ اللهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى يُلْبِسُ الأَمرَ ، ويَجْعَلُه مُشْتَبِهًا على عبادِهِ ، بل يُريدُ أَنْ يُجْمِلَ ويُعَمِّمَ ، وعلى هذا فهوَ على حَسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ.

مثالٌ آخَرُ: إذا كانَ هناكَ شخصٌ يريدُ أَنْ يُحْرِجَني في سُؤَالِي عنِ السَّفَرِ، وقال: أَتَرْغَبُ أَنْ أَحُجَّ. فهنا تأوَّلتُ؛ لأَنَّ بعضَ النَّاسِ لو قُلْتَ له: (أَرْغَبُ فَي أَنْ أَحُجَّ)، قالَ: أَنا مَعَكَ. فإذا قلتَ: (أَرْغَبُ أَنْ أَحُجَّ)، قالَ: أَنا مَعَكَ. فإذا قلتَ: (أَرْغَبُ أَنْ أَحُجَّ)، وقالَ: أنا مَعَكَ، قلتُ: أنا مُقدِّرٌ (عَنْ).

على كلِّ حالٍ: صحيحٌ أنَّ مثلَ هذهِ المسائلِ تحتاجُ إلى إنسانٍ فاهمٍ، لكنَّ التُتكلِّمَ له أَنْ يَنْوِيَ ما أَرادَ.

أُمَّا لَو قلتَ: أَنَا أَرْغَبُ أَنْ أَحُجَّ؛ لأَنَّ «الحَجُّ الْمَبُرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ»(۱)، فهذا على تقديرِ (في)، ولو قلتَ: (أَنَا أَرْغَبُ أَنْ أَحُجَّ؛ لأَنَّ الحَجَّ فيه زَحْمَةٌ وتَعَبُ، ولا يَجِدُ الإِنْسَانُ فيه خُشُوعًا)، فهُنا التَّقديرُ: (عَنْ).

فإذا دلَّتِ القَرِينةُ فليسَ فيهِ إِشْكالُ، لكِنْ إذا لم يَكُنْ فيهِ قَرينةٌ، وأنا قَصْدِي الإلباسُ على السَّائلِ تَخلُّصًا مِن شيءٍ لا أُرِيدُهُ فهذا لا بأسَ بهِ أيضًا.

⁽۱) أخرجه البخاري: أبواب العمرة، باب وجوب العمرة وفضلها، برقم (۱٦٨٣)، وأخرجه مسلم: كتاب الحج، باب في فضل الحج والعمرة ويوم عرفة برقم (١٣٤٩).

الخلاصةُ: إذا قُصِدَ به الإجمالُ أو الإلباسُ لغَرَضٍ فلا حَرَجَ، أمَّا إذا كانَ يُوجِبُ اللَّبْسَ بدونِ غَرَضٍ فهذا لا يَجوزُ في الكلامِ؛ لأنَّ الكلامَ إنَّما يُساقُ للبيانِ، وإذا كانَ فيهِ إِلْباسٌ فلا يَجوزُ.

وإذا اطَّردَ حَذَفُ حَرفِ الجِرِّ فإنَّ (أَنَّ) و(أَنْ) تُؤَوَّلُ بِمَصْدرِ، فإذا أَرَدْنا أَنْ نَقِيسَ على ما وَرَدَ عنِ العَرَبِ نقولُ: هذا المَصْدرُ مَحَلَّهُ النَّصبُ بِنَزْعِ الخافضِ، وهذا هوَ المَعروفُ.

إِذَنِ: البَحْثُ الأَوَّلُ: أنَّ الفعْلَ اللَّازِمَ يَتعدَّى إلى المَفْعولِ بهِ بحرفِ الجُرِّ.

البَحْثُ الثَّاني: إِنْ حُذِفَ حَرْفُ الجَرِّ وَجَبَ نَصْبُ المَجْرورِ، ويُقالُ: إنَّه مَنْصوبٌ بنَزْع الخافِضِ.

البَحْثُ الثَّالِثُ: حذفُ حَرفِ الجرِّ، ونصبُ المَجرورِ هل هو مُطَّرِدٌ؟

الجوابُ: في (أنَّ) و(أَنْ) مُطَّرِدٌ، وفيها سِوَى ذلِك ليسَ بِمُطَّردٍ، بل مَقْصورٌ على السَّماع.

البَحْثُ الرَّابِعُ: قد يُحذَفُ حَرفُ الجرِّ، ويَبْقَى الاسمُ مَجْرورًا غيرَ مَنْصوبٍ، وهو شاذُّ وقليلٌ.



٢٧٤ - وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعنَّى كَـ(مَنْ)

مِنْ (أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَالأَصْلُ» مُبْتَدأً.

و "سَبْقُ" خَبرُ الْمُبْتَداِ، وهو مُضافٌ إلى كَلْمَةِ (فَاعِلٍ).

وقولُهُ: «مَعْنَى» يَحتمِلُ أَنْ تكونَ حالًا أو صِفةً لـ(فَاعِلٍ) ويَحتمِلُ أَنْ تكونَ مَنْصوبةً بنَزْع الخافِضِ، أي: فاعلِ في المَعْنَى.

وقولُهُ: «كَـ(مَنْ)» جارٌّ ومَجْرُورٌ.

وقولُهُ: «مِنْ (أَلْبِسُنْ)» مُتَعلِّقٌ بالمَحْذوفِ الَّذي هوَ مُتعلَّقُ (كَمَنْ).

وقولُهُ: «أَلْبِسُنْ» الخطابُ خطابُ جمَاعَةٍ؛ لأنَّ الميمَ موجودةٌ في: (مَنْ زَارَكُمْ)، فإنْ كانوا جماعةً وجَبَ أَنْ يُقالَ: (أَلْبِسُنْ)، وإنْ كان خطابَ واحدِ والميمُ للتَّعْظيمِ تَقولُ: (أَلْبِسَنْ)، وذلكَ لأنَّ (أَلْبِسَنْ) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بنُونِ التَّوكيدِ الحَفيفَةِ، وإذا كان الفعلُ لواحِدِ واتَّصلَتْ به نونُ التَّوكيدِ وجَبَ بناؤُهُ على الفَتْحِ، وإذا كان المعلُ لا يُباشِرُهُ نُونُ التَّوكيدِ.

إِذَنْ: إِذَا قَالَ قَائِلٌ: مَا الَّذِي يَترجَّحُ: أَنْ تَكُونَ (ٱلْبِسُنْ) أَو (ٱلْبِسَنْ)؟ نقولُ: يَتَرجَّحُ (ٱلْبِسُنْ)؛ لأَنَّهُ قَالَ: (مَنْ زَارَكُمْ)، والأَصْلُ أَنَّ مِيمَ الجَهَاعَةِ للتَّعَدُّدِ، وليسَتْ للتَّعْظِيم.

وقولُهُ: «مِنْ» حَرفُ جَرٍّ.

و «أَلْبِسُنْ» إلى آخِرِ البيتِ مَجْرورٌ بـ (مِنْ)؛ لأنَّ المقصودَ المثالُ، فكأنَّهُ قالَ: مِن هَذا المثالِ.

وقولُهُ: «أَلْبِسَنْ» (أَلْبِس) فعلُ أمرٍ مَبنيٌّ على الفتح؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ، والنُّونُ حَرفُ توكيدٍ مَبنيٌّ على السُّكُونِ لا مَحَلَّ لهُ، وفاعلُ (أَلْبِس) مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ).

وقولُهُ: «مَنْ» مَفْعولٌ أوَّلُ لـ(أَلْبِس).

و «زَارَ» فعلٌ ماضٍ، والكافُ مَفْعولُ (زَارَ)، وفاعلُ (زَارَ) مُسْتَتِرٌ يعودُ على (مَنْ)، والميمُ علامةُ الجمع.

فإِنْ قيلَ: كيفَ قالَ: (مَنْ زَارَكُمْ) وهو يقولُ: (أَلْبِسَنْ) يُخاطِبُ واحدًا؟! فالجوابُ: أنَّه ذَكَرهُ بالميم الدالَّةِ على الجمع؛ تَعْظيمًا لهُ.

وقولُهُ: «نَسْجَ» مَفْعُولُ (أَلْبِس) الثَّانِي مَنْصُوبٌ بِالفَتَحَةِ الظَّاهِرةِ، وهوَ مُضافٌ.

و «الْيَمَنْ» مُضافٌ إليهِ مَجرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جَرِّه كَسْرةٌ مُقَدَّرةٌ على آخِرِهِ، مَنَعَ من ظُهورِها مُراعاةُ الرَّوِيِّ، يَعني: القافيةَ.

وعلى الوجهِ الثَّاني: (ٱلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ) أَصْلُها: (ٱلْبِسُونَنْ)، فَحُذِفَتِ النُّونُ الأُولى؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ يُبْنَى على ما يُجزَمُ به المضارعُ، وحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ، فنقولُ في (ٱلْبِسُنْ): (ٱلْبِس) فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حَذْفِ النُّونِ، والواوُ اللَّعَاذِفةُ لالتقاءِ السَّاكِنَيْنِ فاعلٌ، والنُّونُ المَوْجودةُ للتَّوكيدِ، و(مَنْ) مَفْعولٌ أوَّلُ، المَحْذوفةُ للتَّوكيدِ، و(مَنْ) مَفْعولٌ أوَّلُ،

و(نَسْجَ اليَمَنْ) مَفْعُولٌ ثانٍ.

ومعنى البيتِ: أنَّهُ إذا وُجِدَ مَفْعولانِ ليسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَداً والْحَبَرَ، وكانَ الفعلُ يَنصِبُ مَفْعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهُمَا الْمُبْتَداً والْحَبَرَ، فأيُّهما نُقَدِّمُ؟

يقولُ رَحِمَهُ اللّهُ: الأصلُ أَنْ تُقدِّمَ الفاعلَ في المعنَى -يَعني: لا في الاصْطِلاح؛ لأنَّها مَفْعولانِ، والمَفْعولُ ليسَ فاعلًا في الاصطلاحِ- وذلكَ لأنَّ الأصْلَ أنَّ الفاعلَ مُقدَّمٌ على المَفْعولِ بهِ، ثُم سيَذْكُرُ الخروجَ عنِ الأصْل.

مثالُ ذلكَ: (أَلْبِسُنْ) فهوَ فعلُ أمرٍ مِن: (أَلْبَسَ يُلْبِسُ) أَيْ: منَ الرُّبَاعيِّ، فيَنصِبُ مَفْعولَينِ، فهُنا عندَنا لَابِسٌ، ومَلبُّوسٌ، وعندَنا مُلْبِسٌ، فالمُلْبِسُ هوَ الفاعلُ حَقيقةً، واللَّابِسُ الَّذي كُسِيَ هو فاعلُ معنًى، و(نَسْجَ اليَمَنِ) مَفْعولُ بهِ.

فنقولُ: (أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ الْيَمَنْ) اللَّابِسُ هُوَ (مَنْ)، و(نَسْجَ الْيَمَنِ) مَلبوسٌ، فالفاعلُ معنًى هُوَ (نَسْجَ الْيَمَنِ)، وأمَّا الْمُلْبِسُ فلا عَلَاقَةَ لهُ في المَوضُوع؛ لأنَّه هُو فاعِلُ الفعلِ.

و يجوزُ: (أَلْبِسُنْ نَسْجَ اليَمَنِ مَنْ زَارَكُمْ)، لكنَّهُ على خلافِ الأصلِ.

وقولُهُ: «أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُمْ نَسْجَ اليَمَنْ» هذا مِن إِكْرامِ الضَّيفِ؛ لأَنَّ نَسْجَ اليَمَنِ سجٌ جَيِّدٌ وطَيِّبٌ.

مثالٌ: (أَطْعِمُنْ مَن زَارَكُم ثَرِيدًا) هذا الأصلُ، ويجوزُ: (أَطْعِمُنْ ثَريدًا مَنْ زَارَكُم)، ولا حَرَجَ في هذا؛ لأنَّ المعنَى مَفْهومٌ.

لكِنْ إذا قلتَ: (أَعْطِ زَيدًا عَمْرًا) فمَنِ المُعطَى؟

نقولُ: لا نَدْرِي، إِذَنْ: لا بُدَّ أَنْ نَقُولَ: إِنَّ الأَصْلَ أَنَّ زَيدًا هوَ الآخِذُ، وعَمْرًا هو المَأْخُوذُ؛ لأنَّ هذا هوَ الأصلُ.

فإذا قُلْتَ: (أَعْطِ زَيْدًا غُلَامَهُ عَمْرًا) فَهُنا نَقُولُ: (زَيْدٌ) هو الفاعلُ في المعنَى، ومثالُهُ لو قُلتَ: (أَعْطِ عَمْرًا غُلَامَهُ زَيْدًا) لم يَلْتَبِسْ؛ لأَنَّه واضحٌ أنَّ الآخِذَ هُو السَّيِّدُ، وليسَ هوَ الغلامَ.

مثالٌ آخَرُ: (أَلْبَسْتُ ثَوْبًا زَيدًا) وهذا جائزٌ، لكِنَّهُ خِلَافُ الأصلِ، والأصلُ: (أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثُوبًا)، ومثلُهُ: (اكْسُ زَيدًا جُبَّةً)، وهذا الأصلُ، ويجوزُ: (اكْسُ جُبَّةً زَيدًا).

مثالٌ آخَرُ: (أَعْطِ زَيدًا دِرْهُمًا)؛ فـ(زَيْدٌ دِرْهَمٌ) ليس أَصْلُها الْمُبَدَأَ والخَبَرَ، والفاعلُ في المعنى هو زَيدٌ؛ لأنَّه آخِذٌ، والدِّرْهَمَ مأخوذٌ، فنقولُ: الأصلُ: (أَعْطِ زَيْدًا). ويجوزُ: (أَعْطِ دِرْهُمًا زَيْدًا).

مثالٌ آخَرُ: (عَلِّمِ زَيْدًا الدَّرسَ)، فهُنا زيدٌ هوَ الفاعلُ في المعنَى؛ لأنَّ زَيدًا عالمٌ، والدَّرسَ مَعْلومٌ، ويجوزُ: (عَلِّمِ الدَّرْسَ زَيْدًا) وعلى هذا فَقِسْ.

إِذَنِ القاعدةُ: إذا وُجِدَ فِعلٌ يَنصِبُ مَفعولَيْنِ ليسَ أَصْلُهما الْمُبْتَداً والخَبَرَ فَإِنَّهُ يُقدَّمُ الفاعلُ في المعنَى.



٧٧٥- وَيَلْزَمُ الأَصْلُ لِسمُوجِبٍ عَرَا وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ حَتْمًا قَدْ يُرَى الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَيَلْزَمُ» الواوُ حرْفُ عَطْفٍ.

و ﴿ يَلْزَمُ ﴾ فعلٌ مُضَارِعٌ.

و «الأصلُ» فاعِلُ.

و ﴿لُوجِبٍ ، جارٌّ وَمَجَرُورٌ مُتعَلِّقٌ بـ (يَلْزَمُ).

و «عَرَا» فعلٌ ماضٍ، والجُمْلةُ في مَحَلِّ جَرِّ صِفةٍ؛ لأَنَّ الجُمَلَ بعدَ النَّكِراتِ صِفاتٌ.

وقولُهُ: «وَتَرْكُ» مُبتَدأٌ، وهوَ مُضافٌ.

و «ذَاك» (ذا) مُضافٌ إلَيهِ، والكافُ حَرفُ خِطاب.

و «الأَصْلِ » نَعْتُ لـ (ذَا).

و (حَتْمًا) حالٌ مِن نائبِ الفاعِلِ في قولِه: (يُرَى).

و «قَدُ » للتَّحقيق.

و «يُرَى» فعلٌ مُضارعٌ مَبنيٌّ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ونائِبُ الفاعِلِ مُسْتَتِرٌ، تقديرُهُ: (هو).

وقولُهُ: «وَيَلْزَمُ الأَصْلُ» هو تَقْدِيمُ الفاعلِ في المعنَى.

«لُوجِبِ عَرَا» أَيْ: وُجِدَ وحَصَلَ، مِن: (عَرَاهُ يَعْرُوهُ) مِثل: اعْتَرَى، واتَّصَلَ به، أو لَابَسَهُ، أو ما أَشْبَهَ ذلكَ، يَعني: أَنَّه قَدْ يَجِبُ الأصلُ وهوَ تَقْديمُ ما هو فاعلٌ في المعنى، فإذا وُجِدَ مُوجِبٌ لِلُزُومِ الأَصْلِ وجَبَ الالْتِزَامُ بالأصلِ، والمُوجِبُ هوَ اللَّسْ، فإذا حَصَلَ لَبْسٌ في تقديمِ ما ليسَ بفاعلٍ في المعنى فإنَّهُ يَجِبُ البَقاءُ على الأصلِ.

ومثالُهُ: إذا قُلتَ: (وَهَبْتُ زَيْدًا عَمْرًا) وَأَرَدْتَ أَن يَكُونَ المَوهُوبُ لَه عَمْرًا، فَهُنا لا يجوزُ؛ لأنَّك إذا قُلتَ: (وَهَبْتُ زَيدًا عَمْرًا) وأنت تُرِيدُ أنَّ عَمْرًا هو الموهوبُ له التَبَسَ الأَمْرُ، فظَنَّ السَّامِعُ أنَّ الموهوبَ له زَيدٌ، وأنَّ الموهوبَ عَمْرٌو، والأَمْرُ بالعكسِ.

وقولُهُ: «وَتَرْكُ ذَاكَ الأَصْلِ» أي: أَنْ نُؤخِّرَ الفاعلَ في المعنَى «حَتُمَا قَدْ يُرَى» يَعني: قد يُرَى تركُ ذاكَ الأصلِ حَتُمًا، أي: قد يَجِبُ أحيانًا أَنْ نُؤخِّرَ الفاعلَ في المعنَى، وذلك فيها إذا كانَ فيهِ ضَميرٌ يعودُ على الآخِرِ.

مثالُ ذلك: (أَلْبَسْتُ الثَّوبَ صَاحِبَهُ) فالتَّرتيبُ هُنا على خِلَافِ الأصلِ؛ لأنَّ اللَّابِسَ هوَ (صَاحِبَ)، وليسَ (الثَّوبَ)، والأصلُ أنَّ الفاعلَ معنًى هوَ الَّذي يُقَدَّمُ، فهنا يَلزمُ مُخالفةُ الأصْلِ؛ لأنَّك لو قَدَّمْتَ، فقلتَ: (أَلْبَسْتُ صَاحِبَهُ الثَّوبَ)، لعاد الضَّميرُ على مُتأخِّر لَفظًا ورُثبةً، وهذا لا يجوزُ؛ لأنَّ الضَّميرَ لا بُدَّ أَنْ يكونَ له مَرجِعٌ، والمَرجِعُ لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ حتَّى نَعرِفَ عَلى مَنْ عَادَ؛ ولهذا إذا كانَ مَرْجِعُهُ له مَرجِعٌ، والمَرجِعُ لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ حتَّى نَعرِفَ عَلى مَنْ عَادَ؛ ولهذا إذا كانَ مَرْجِعُهُ مَعْلُومًا بالعقلِ لم يَحْتَجْ إلى تَقدُّمِ المَرْجِعِ، وعَوْدُ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لفظًا ورُتبةً لا يجوزُ إلَّا في أشياءَ يَحْصُوصةٍ مُعَيَّنةٍ ليسَ هذا نَحَلَّها.

فصارَتْ مُحَالَفةُ الأصلِ لسببِ جائزةً، بل قد تَكونُ واجبةً.

وفي تقريرِ النَّحْوِيِّينَ رَحَهُمُ اللَّهُ هذا واعْتِنائِهم بعَدَمِ اللَّبْسِ دليلٌ على أنَّ اللَّهِمَّ فَهْمُ الخِطابِ، فهذا أهمُّ شيءٍ.

فصارَ عندَنا ثلاثُ قواعدَ:

القاعدةُ الأُولَى: إذا نَصَبَ الفعلُ مَفْعولَيْنِ ليسَ أصلُهما المُبتَداَّ والخَبَرَ فالأصلُ تقديمُ الفاعلِ في المعنَى.

القاعدةُ الثَّانيةُ: قد يَتعيَّنُ الأصلُ بأَنْ نُقدِّمَ الفاعلَ في المعنَى لسببٍ منَ الأَسْباب.

القاعدةُ الثَّالثةُ: قد يَجِبُ مُحَالَفةُ الأصل أيضًا لسبب من الأسباب.



٢٧٦- وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «حَذْفَ» مَفْعولُ مُقدَّمٌ لقولِهِ: (أَجِزْ) وهو مُضافٌ إلى (فَضْلَةٍ). وهأَجِزْ» فعلُ أَمْرٍ مَبْنيٌّ على السُّكونِ، والفَاعِلُ مُستَتِرٌ وُجوبًا، تقديرُهُ: (أنتَ). و«إَنْ» شَرْطيَّةٌ.

و «لَمْ يَضِرْ » الجُمْلةُ في مَحَلِّ جَزْمِ فِعْلِ الشَّرْطِ، ولا نقولُ: إنَّ (يَضِرْ) مَجزومةٌ على أنَّها فِعلُ الشَّرطِ؛ لِوجودِ أدَاةِ الجزمِ المباشِرةِ، وهي (لَمْ).

و «يَضِرْ » مُضارعُ (ضَارَ يَضِيرُ) وهو بمعنَى ضَرَّ.

وقولُهُ: «كَحَذْفِ» مُتَعَلِّقٌ بـ (يَضِرْ) فهو مثالٌ للضَّارِّ، وليسَ لِمَا لا ضَررَ فيهِ.

وقولُهُ: «مَا» مُضافٌ إليهِ.

و ﴿سِيقَ ﴾ فعلٌ ماضٍ مَبْنِيُّ لِهَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَتِرٌ ، والجُمْلةُ صِلَةُ المَوصُولِ (ما).

و «جَوَابًا» حالٌ مِن نائبِ الفاعِلِ في (سِيقَ) أو مَفْعُولًا مِن أَجلِهِ، يَعني: كَحذْفِ ما سِيقَ مِن أَجْل أَنْ يكونَ جَوابًا.

و «أُوْ» حرفُ عطْفٍ.

و (حُصِرْ » مَعْطوفٌ على (سِيقَ).

فإِنْ قالَ قائِلٌ: هل يَصِحُّ أَنْ نُعرِبَ (جَوابًا) مَفْعولًا ثانيًا لـ(سِيقَ)؟ فالجوابُ: لا يَستقِيمُ؛ لأنَّ المعنى ساقَهُ جَوابًا لكذا، وهل (ساقَ) وقَعَ على (جَوابًا)؟!

المَفْعولُ بهِ مَعناهُ أَنَّهُ يَقَعُ عليهِ فعلُ الفاعلِ، فلو قلتَ مثلًا: (سُقتُ جَوابًا لكذا وكذا) - يَعني أَنَّهُ وقعَ عليه الفعلُ - لجازَ، أمَّا هذا فلا يُرِيدُ بهِ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ أَنَّهُ وقعَ عليه الفعلُ.

الفَضْلةُ: هو ما يُمكِنُ الاستغناءُ عنهُ، وليسَ رُكنًا في الجُملةِ، فليسَ فاعِلًا، ولا خَبَرًا، وما أشْبَهَ ذلكَ، فالعمدةُ تَنحصِرُ في هذا (أَيْ: في المُبتَدأَ والخَبَر، والفعلِ والفاعلِ)، وكذلك المَفْعولانِ اللَّذانِ أصلُهما المُبتَدأُ والخَبَرُ، فمَفْعولا (ظَنَّ) مثلًا عمدةٌ، أمَّا المَفْعولانِ اللَّذان ليسَ أصلُهما المُبتَدأَ والخَبَرَ ففَضْلةٌ.

وأمَّا الفَضلةُ: فهوَ على اسمِهِ يُمكِنُ الاستغْناءُ عنهُ، يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَهُ، وكلامُه عامٌّ، سواءٌ كانَ اقْتِصارًا أوِ اخْتَصَارًا.

والفرقُ بينَ الاقتصارِ والاختصارِ: أنَّ الاقتصارَ هوَ ألَّا يكونَ في الجُملةِ لا حَقيقةً ولا حُكْمًا، وألَّا يُوجَدَ مُوجِبُ حَذْفِهِ، وأمَّا الاخْتِصارُ فهو الَّذي لا بُدَّ مِن وُجودِهِ في الجُملةِ، لكِنْ حُذِفَ للعِلم به.

مثالُه: ﴿ فَأَمَا مَنْ أَعْطَى وَاتَقَىٰ ﴿ فَ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسُنَى ﴾ [الليل:٥-٦] لَم يَسْبِقْ مثلًا ذِكْرُ مَنْ يُعطَى ولا ما يُعطَى، فيكونُ هذا اقْتِصارًا، يَعني: كأنَّهُ يقولُ: قَدِّرْ ما شِئتَ.

فالَّذي يُحذفُ اخْتِصارًا هو الَّذي يُعلمُ حَذْفُهُ، وإلَّا فالأصلُ بقاؤُهُ، والاقْتِصارُ هو الَّذي لا يُهتَمُّ بهِ.

فحذفُ الفضْلةِ جائزٌ، سواءٌ كانَ اخْتِصارًا أوِ اقْتِصارًا، وسواءٌ تَعَدَّى الفعلُ اللهِ بنفسِهِ أو تَعَدَّى بحرفِ الجرِّ، إلَّا في واحدٍ مِن أمرَينِ: إذا سِيقَ جَوابًا، وإذا كانَ مَحْصورًا.

مثالُه: قولُه تعالى: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱنَّقَىٰ ﴾، فَ﴿ أَعْطَىٰ ﴾ لها مَفعُولان، وكِلاهُما حُذِفَ، و ﴿ وَٱنَّقَىٰ ﴾ لها مَفْعولُن حُذِفَ أيضًا، وتقديرُ المَفْعولينِ الأوَّلينِ: ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ ﴾ المالَ مُسْتَحِقَّهُ، ﴿ وَٱنتَّىٰ ﴾ الله .

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعُطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾ [الضحى: ٥]؛ (يُعْطِي) تَنصِبُ مَفْعوليْنِ ليسَ أصلُهما المُبتَداً والخَبرَ، والمَوْجودُ هُنا المَفْعولُ الأوَّلُ فقطْ، والمَفْعولُ الثَّاني مَحْذوفٌ، والتَّقديرُ: (ولسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ما يُرضِيكَ فتَرْضَى)، والمَفْعولُ الثَّاني مَحْذوفٌ، والتَّقديرُ: (ولسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ ما يُرضِيكَ فتَرْضَى)، ثمَّ قالَ: ﴿ أَلَمْ يَعِذْكَ يَتِيمًا فَاوَىٰ ﴾ فحُذِفَ المَفْعولُ، وأصلُهُ: (فآواك)، ﴿ وَوَجَدَكَ عَايِلًا فَأَغَىٰ ﴾ [الضحى: ٢-٨] وأصلُه: (فأَغْنَاكُ). ﴿ وَوَجَدَكَ عَايِلًا فَأَغْنَى ﴾ [الضحى: ٢-٨] وأصلُه: (فأَغْنَاكَ).

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَالْمُوا ٱلَّذِيكَ لَا يُؤْمِنُوكَ بِاللّهِ وَلَا بِالْيُوْمِ ٱلْآخِرِ
وَلَا يُحُرِّمُونَ مَا حَرَّمَ ٱللّهُ وَرَسُولُهُ, وَلَا يَدِينُوكَ دِينَ ٱلْحَقِّ مِنَ ٱلَّذِيكَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ
حَتَى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ ﴾ [التوبة: ٢٩]، فهنا المَفْعولُ الأوَّلُ مَحْذُوفٌ، والتَّقديرُ:
(يُعْطُوكُمْ).

إِذَنْ: قَـولُهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَسَوْفَ يُعُطِيكَ رَبُّكَ ﴾ فيها المَفْعُولُ الثَّاني مَحْدُوفٌ، وقولُه: ﴿ حَتَى يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾ [التوبة: ٢٩]، فيها المَفْعُولُ الأوَّلُ مَحْدُوفٌ.

مثالٌ آخَرُ: (أَكَلْتُ خُبْزًا)؛ فـ(خُبْزًا) فَضْلَةٌ؛ لأنَّ (خُبْزًا) مَفْعولٌ، وليسَ مُبتَداً ولا خبرًا، فيجوزُ أَنْ أقولَ: (أَكَلْتُ) فقَطْ.

إِذَنْ: إذا كَانَ المَفْعُولُ فَضْلةً -يَعني: ليسَ أصلُهُ المُبتَداً والخَبَرَ- جازَ حَذْفُهُ، سواءٌ دَلَّ عليهِ دليلٌ، أمَّا إذا كانَ المَفْعُولُ أصلًا -يَعني: ليسَ فضلةً بل عُمدةً - فلا يجوزُ إلَّا بدليلٍ، قالَ ابنُ مالكٍ رَحْمَهُ أللَّهُ في بابِ (ظَنَّ) وأخواتِها:

وَلَا تُصِجِزْ هُنَا بِلَا دَلِيلِ سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولِ

أمَّا ما سِيقَ جَوابًا فلا يجوزُ حَذَفُهُ؛ لأَنَّك لو حَذَفْتَهُ لَم يستَفِدِ السَّائلُ شَيئًا، ويفوتُ به مَقْصودُ السَّائلِ، مثلُ أَنْ يُقالَ: (مَنْ أَكْرَمتَ؟) فتَقولُ: (أَكْرَمْتُ) والأصلُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمْتُ زَيدًا)، فهنا لا يجوزُ أَنْ تَخْذِفَ (زَيدًا) لعَدَمِ الفائدةِ، والسَّائلُ يُرِيدُ أَنْ تُفِيدَهُ.

وَإِذَا سَأَلَكَ: (مَنْ صَاحِبُك؟) فقلتَ: (صَاحِبِي)، فإنَّهُ لَم يَسْتَفِدْ، فلا بُدَّ أَنْ تُبَيِّنَ، مع أَنَّكَ إِذَا قلتَ: (صَاحِبِي زَيدٌ)، فإنَّ (زَيْدٌ) هُنا ليسَ فَضْلَةً؛ لأنَّ الجُمْلَةَ لا تَستَغْنِي عنهُ؛ إِذْ إِنَّه خَبَرُ مُبْتَداً، أو مُبتَدَأً.

وإذا سألك: (ماذا قَرَأْتُمُ اللَّيلة؟) فقلتَ: (قَرَأْنا)، وحَذَفْتَ المَفْعولَ لم يَجُزْ؛ لأنَّه ما استفادَ مِنَ الكلامِ، فيَجِبُ أَنْ تقولَ: (قَرَأْنا أَلْفِيَّةَ ابنِ مالكٍ).

وإذا سألك: (ماذا أكلت؟) فقلت: (أكلتُ) لم يَجُزْ؛ لأنَّه يُرِيدُ: ماذا أكلتَ خُبزًا أم تَمْرًا؟ أَمْ ماذا؟ فلا بُدَّ أَنْ تُبيِّنَهُ.

أيضًا: إذا حُصِرَ فلا يُمكِنُ أَنْ تَحَذِفَهُ، مثالُهُ: تقولُ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا زَيدًا)، فهُنا لا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا)، ولا يجوزُ أيضًا أن تَقولَ: (مَا ضَرَبْتُ)؛ لأَنَّك لو قلتَ: (مَا ضَرَبْتُ) نَفَيْتَ الضَّرْبَ عَن كُلِّ وَاحدٍ، معَ أَنَّك قدْ ضَرَبْتَ

(زَيدًا)، ولو قُلتَ: (مَا ضَرَبْتُ إِلَّا) حذفْتَ الْمُسْتَثْنَى مَعَ الضَّرورَةِ إلى ذِكْرِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (مَا أَكْرَمْتُ إِلَّا الْمُجْتَهِدَ) فهذا مَحصورٌ فيهِ، فلا يَجوزُ حَذْفُهُ، وتقولُ: (ما أَكْرَمْتُ إِلَّا) ولا يجوزُ أَنْ تَحْذِفَ (إِلَّا) أيضًا، فتَقُولَ: (ما أَكْرَمْتُ)؛ لأنَّ المعنى يَختلِفُ اخْتِلافًا عظيمًا.

إِذَنْ: مَا سِيقَ عَلَى وَجْهِ الحَصِرِ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ؛ لَفُواتِ المَقْصُودِ فِي أَنَّهُ لَم يُبَيِّنِ المَحْصُورَ فيهِ، وكذلكَ مَا سِيقَ جَوابًا؛ لفواتِ المقصودِ بالتَّعيينِ.

وَهَلْ هذا التَّشْبِيهُ للحَصْرِ أو على سَبيلِ التَّمثيلِ؟

الجوابُ: على سَبيلِ التَّمثيلِ، فكلُّ ما لا يُمكِنُ الاسْتغناءُ عنهُ فإنَّه لا يجوزُ الْجوزُ الْسَتغناءُ عنهُ فإنَّه لا يجوزُ أَنْ يُحذَف، واستثناءُ المؤلِّف رَحمَهُ اللهُ لذلكَ على سبيلِ التَّوضيح، وإلَّا فإنَّ قولَه: (حَذْفَ فَضْلَةٍ) يُغنِي عَن هذا القَيدِ؛ لأنَّ ما لا يُسْتَغْنَى عنهُ لا يُسَمَّى (فَضْلةً) لكِنْ مِن بابِ التَّوضيحِ اسْتَثْنَى.

فقولُهُ تعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَنَوَتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِيبِ ﴾ [الدخان: ٢٨]؛ فرانييب الكن الذي المحالية عن الإغراب، لكن الايجوزُ حَذْفُها؛ المختلل المعنى، ومثلُ قولِهِ: ﴿ لَا تَقَرَبُوا ٱلصَّكَوْةَ وَأَنتُم سُكَرَى ﴾ [النساء: ٢٤]، فجملةُ الإختلالِ المعنى، ومثلُ قولِهِ: ﴿ لَا تَقَربُوا ٱلصَّكُوةَ وَأَنتُم سُكَرَى ﴾ [النساء: ٢٤]، فجملةُ وَأَنتُم سُكَرَى ﴾ في موضع نصبٍ على الحالِ، والحالُ فَضْلةٌ، لكِنْ هُما الا يجوزُ حَذْفُها؛ الاختلالِ المعنى، ومثلُ: ﴿ فَوَيْ لِللهُ لِللهُ لِللهُ مَا اللَّهُ مِن الفَضْلةِ، لكِنْ الدّينَ هُمْ عَن صَلاَتِهِم سَاهُونَ ﴾ [الماعون: ٤-٥]، ف ﴿ اللَّذِينَ هُمْ ﴾ هُنا صفةٌ، والصّفةُ مِن الفَضْلةِ، لكِنْ الا يجوزُ حَذْفُها؛ الاختلافِ المعنى؛ ولهذا نقولُ: ﴿ لَنعِينِ ﴾ حالٌ الازمةٌ، وكذلك ﴿ وَأَنتُم سُكْرَى ﴾ حالٌ الازمةٌ، وكذلك ﴿ وَأَنتُم سُكَرَى ﴾ حالٌ الازمةٌ، وسبق أنَّ أصلَ مدارِ الكلام المعنى.

إِذَنْ: فالفرقُ بينَ العُمْدةِ وبينَ الفَضْلةِ أَنَّ العُمْدةَ لا يُحذَفُ إلَّا بدليلٍ، والفضلةَ يُحذَفُ بدليلِ وبغيرِ دليلِ، لكنَّهُ يَمْتنِعُ حَذْفُهُ إذا ضَرَّ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: أَلِيسَ ابنُ مَالكٍ رَحَمُهُ اللَّهُ ذَكَرَ فِي بَابِ الْمُبَتَدَأِ وَالْحَبَرِ أَنَّه يجوزُ حَذَفُ مَا يُعْلَمَ مِن مُبتَدَأٍ وخبرٍ، ثُم مَثَّلَ لهُ؟

قُلْنا: السَّبِبُ أَنَّه هناكَ مُتَعَيِّنٌ؛ لأَنَّهُ قالَ: (كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا) فهوَ مُتَعَيِّنٌ.



٧٧٧- وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِسَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا الشَّرحُ النَّاصِبُها إِنْ عُلِسَا

قولُهُ: «يُخْذَفُ» فعلٌ مُضارعٌ مَبْنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

و «النَّاصِبُ» نائبُ فاعل (يُحْذَفُ).

و «هَا» مَفْعولٌ بِهِ لـ (النَّاصِبُ)، ولا يَصِحُّ أَنْ نقولَ: إنَّه مُضافٌ إليهِ؛ لأنَّ (النَّاصِبُ) هنا مُحُلَّى بـ (أل)، والمُحلَّى بـ (أل) لا يُضافُ إلَّا بشُروطٍ، ولا تَنْطَبِقُ الشُّروطُ على هذا التَّركيبِ (۱)، و (أل) في (النَّاصِبُها) ليسَتْ للتَّعريفِ، بل مَوْصُولةٌ؛ لأنَّا اتَّصلَتْ باسْمِ الفَاعلِ، والتَّقْديرُ: ويُحذَفُ الَّذي نَصَبَها.

إِذَنْ: (ها) ضَميرٌ مُتَّصِلٌ مَبْنيٌّ على السُّكُونِ في مَحَلِّ نَصْبِ مَفْعولٍ بهِ.

وقولُهُ: «إِنْ عُلِمَا» جملةٌ شرطيةٌ، وإعْرابُها واضحٌ، وهي قَيدٌ في قولِهِ: (وَيُحْذَفُ النَّاصِبُهَا).

وقولُهُ: «وَقَدْ يَكُونُ» الواوُ حرف عطفٍ.

و «قَدْ» للتَّقليلِ؛ لأنَّ الأصلَ في (قَدْ) إذا دَخَلَتْ على المُضارِعِ أَنْ تكونَ للتَّقليل، بخلافِ الداخلةِ على الماضِي فهي للتَّحْقيقِ.

وقولُنا: إنَّ الأصلَ في الدَّاخلةِ على المُضارعِ أَنْ تكونَ للتَّقليلِ. خلافُ الأصلِ مَوْجودٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَاۤ أَنتُدْ عَلَيْهِ ﴾ [النور:٦٤]، و﴿قَدْ ﴾

⁽١) سيأتي توضيح ذلك.

هذه للتَّحقيقِ، كذلكَ قولُهُ: ﴿فَدْيَعْلَوُ اللهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُو ﴾ [الأحزاب:١٨]، فـ ﴿فَدْ ﴾ هُنا للتَّحقيقِ، ولكنَّ الأصلَ أنَّ (قَدْ) إذا دَخَلَتْ على المُضارِعِ فهيَ للتَّقليلِ كما في كلام المؤلِّفِ هُنا.

يقولُ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ: إنَّ ناصبَ الفَضْلةِ قَدْ يُحذَفُ إِنْ عُلِمَ، وهوَ كثيرٌ، فلو قالَ لكَ قائلٌ: (مَنْ أَكْرِمتَ؟) فقلتَ: (زَيدًا)، فالَّذي حُذِفَ هوَ (أَكْرَمَ) الَّذي نَصَبَ (زيدًا).

وقولُهُ: «وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ» أي: حذفُ ناصبِ الفَضْلةِ.

«مُلْتَزَمًا» أي: لا بُدَّ منهُ، وذلكَ في التَّحذيرِ، مثلُ قولِهم: (إِيَّاكَ وَالأَسَدَ) فالفعلُ هنا مُلتزَمُ الحَذفِ، والتَّقْديرُ: (أَنْجِ نفسَكَ مِنَ الأَسَدِ) أو (باعِدِ الأَسَدَ) ولهُمْ فيها تَقْديراتُ، لكنَّ العلةَ أنَّ هذا جارٍ مَجْرَى المثلِ عندَ العربِ.

كذلكَ أيضًا في بابِ الاشتِغالِ، إذا قلتَ: (زَيدًا أَكْرَمْتُهُ) نَقُولُ في إِعْرابِ (زَيدًا): مَفْعولٌ لفعلٍ مَحْذُوفٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ. فهنا يَجِبُ حَذفُ ناصبِ الفَضْلةِ الَّذي هوَ (زَيْدٌ)، وإنَّما وَجَبَ حذفُهُ؛ لأنَّ الفعلَ المَوْجودَ نائبٌ عنهُ، ولا يُجْمَعُ بينَ الأصلِ ونائبِهِ؛ إِذْ لا يَصِحُّ لُغَةً أَنْ تقولَ: (رَأَيْتُ زَيْدًا رَأَيْتُهُ)؛ ولهذا فمِنَ الخطأِ أنَّ بعضَ المُعْرِبينَ يقولُ في (زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ): إنَّ التقديرَ (أَكْرَمْتُ رَيْدًا أَكْرَمْتُهُ) أَكْرَمْتُهُ وَلَي الْحَوَضِ والمُعَوَّضِ، ولكِنْ يُقالُ: التَّقديرُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا أَكْرَمْتُهُ) جمعتَ بينَ العوضِ والمُعَوَّضِ، ولكِنْ يُقالُ: التَّقديرُ: (أَكْرَمْتُ زَيْدًا)؛ ليصِحَ التعبيرُ.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: قُولُهُ: (وَيُحُذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عُلِمَا) هل يُفْهَمُ منهُ أَنَّه لا يجوزُ حذفُ الرَّافع والجارِّ؟ نقولُ: هوَ هُنا يَتكلَّمُ على المَفْعولِ بهِ، لكنَّ القاعدةَ في هذا ذكرَها ابنُ مالكٍ رَحْمَهُ اللهَ في باب المُبتَدأِ والخَبَرِ، فقالَ:

وَحَـذْفُ مَا يُعْلَـمُ جَائِزٌ كَما تقولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمَا)

هذا الأصلُ، لكِنْ إذا قيلَ لكَ: (مَن مَرَرْتَ بِهِ؟) فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (زَيْدٍ)؟ لأَنَّكَ إذا حَذَفْتَ الجارَّ انْتَصَبَ المَجْرورُ، وحَذَفُ حَرفِ الجرِّ في غيرِ (أَنَّ) و(أَنْ) غيرُ مُطَّردٍ.



التنازعُ في العمَــلِ

ورودُ عاملٍ على مَعْمولَيْنِ ليسَ بغريبٍ، وقَدْ سَبَقَ في بابِ (ظَنَّ) وأخواتِها وُرُودُ عاملٍ واحدٍ على مَعْمولَيْنِ، مِثلُ: (ظَنَّتُ الرَّجُلَ قائبًا)، فتَجِدُ أنَّ (ظَنَّ) هنا وَرَدَتْ على مَعْمولَيْنِ: (الرَّجُلَ) و(قائبًا).

كذلكَ بابُ (كسا) و(أَعْطَى) مثل: (أَعْطَيْتُ اللَّجْتَهِدَ جائِزةً)، فـ(أَعْطَى) واردةٌ على مَعْمولَيْنِ: (اللَّجْتَهِدَ)، و(جائِزَةً)، فهذا ليسَ بغَريبٍ، وقَدْ يَتعدَّى عاملٌ واحدٌ إلى ثلاثةِ معمولاتٍ.

لَكِنْ: هَلْ يَرِدُ عَامِلَانِ عَلَى مَعْمُولٍ وَاحَدٍ؟

هذا ما نحنُ فيهِ في هذا البابِ؛ حيثُ إنَّه يُوجَدُ معمولٌ واحدٌ يَطْلبُهُ عاملانِ، ويُسمَّى هذا (بابَ التَّنازُعِ في العَمَلِ)؛ كأنَّ هذينِ العاملينِ تَنازَعا، كلُّ واحدٍ يقولُ: العملُ لي. فها الحُكمُ؟



٢٧٨- إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ الْعَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «عَامِلَانِ» إعْرابُها عندَ الكُوفِيِّينَ مُبتَدأٌ خبرُهُ (اقْتَضَيَا)؛ لأنَّ الكُوفيِّينَ يُجَوِّزونَ أَنْ يَلِيَ أَداةَ الشَّرطِ اسمٌ، أما البَصْريُّون فلا يُجَوِّزونَ أَنْ يَلِيَ أَداةَ الشَّرطِ اسمٌ، فهاذا نَعْمَلُ في مثل ذلك؟

يقولون: إنَّ (عَامِلَانِ) فاعلٌ لفعلٍ مَحْذوفٍ يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ، والتَّقديرُ: (إنِ اقْتَضَى عامِلَانِ في اسْمِ عَمَلْ).

وقولُهُ: ﴿فِي اسْمِ ﴾ مُتعلِّقٌ بـ(اقْتَضَيَا).

وقولُهُ: «عَمَلْ» مَفْعُولُ (اقْتَضَيَا)، يَعني: اقْتَضَيا العملَ في هذا الاسم، ولكِنْ لم يَقِف عليهِ بالألِفِ، فيقول: (عَمَلًا) كما تقولُ في قولِهِ تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمُ أَخْسَنُ عَمَلًا ﴾ [هود:٧]، فما وَجْهُهُ؟

نقولُ: هذا لَهُ وَجُهانِ:

الوجهُ الأُوَّلُ: أَنْ يكونَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ مَشَى على لُغةِ ربيعةَ؛ لأنَّ ربيعةَ منَ العَرَبِ، وكانوا يَقِفُونَ على المَنْصوبِ بالسُّكُونِ بدونِ ألفٍ، فيقولون: (رأيتُ زَيدُ)، (أكلتُ خُبْزُ)، (شَرِبتُ ماءً)، (أكرمْتُ زَيدُ)، ولا يَقولونَ: (أكرمْتُ زَيْدًا)، بخلافِ بَقيَّةِ العَرَبِ.

أمَّا الوَجْهُ الثَّانِي: فيُقالُ: إنَّ المؤلِّفَ رَحْمَهُ ٱللَّهُ لم يَقِفْ عليهِ بالألِفِ مِنْ أجلِ

الرَّوِيِّ؛ لأنَّ الشِّعرَ ضَرورةٌ، يَحُدُّ الإنسانَ على ما لا يُرِيدُهُ.

وقولُهُ: «قَبْلُ» صفةٌ لـ (عَامِلَيْنِ) يَعني: أنَّ العامِلَيْنِ كانا قبلَ الاسمِ، أمَّا لو كانَ الاسمُ قَبْلَهما، مِثلُ: (زَيدٌ قامَ وقَعَدَ) فالمسألةُ واضحةٌ، فـ (زيدٌ) مُبتَدأٌ، ولا عَلاقةَ لهُ فيها بعدَهُ.

لكنَّ التَّنازعَ في العملِ معناهُ أَنْ يَتقدَّمَ عاملانِ، ويَتأخَّرَ معمولٌ مطلوبٌ لكلِّ مِنها.

وقبلَ أَنْ نُبَيِّنَ الحَكَمَ نَذْكُرُ المثالَ: تقولُ: (أَكُرَمْتُ ووَعَظْتُ زَيدًا)؛ فـ(زَيْدًا) هُنا مَفْعولُ لـ(أَكُرَمَ) ولـ(وَعَظَ)، فكلُّ مِنَ العامِلَيْنِ يَطْلُبُ (زَيْدًا)، فمَنْ نُرْضِي مِنها؟ هل نقولُ: إنَّهُ مَفْعولُ لـ(أَكْرَمَ)، أو مَفْعولُ لـ(وَعَظَ)؟ فهُنا حَصَلَ التَّنازُعُ.

مثالٌ آخَرُ: (قامَ وقَعَدَ زَيدٌ)؛ فـ(قامَ) يقولُ: أَنا الَّذي رَفَعْتُ (زَيدٌ)، وهوَ معمولٌ لي، و(قَعَدَ) يقولُ: أَنا الَّذي رفعتُهُ.

مثالٌ آخَرُ: (ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ زَيدًا)؛ فزَيدٌ مَضْروبٌ ومُهَانٌ، وعلى هذا فَقِسْ.

والتَّنازُعُ مَأْخوذٌ مِن: (تَنَازِعَ الرَّجُلانِ) أي: تَخَاصَها، فكلُّ منَ العامِلَيْنِ يُنازِعُ العاملَ الآخر، هذا يَقولُ: هذا مَعْمولي. وذاك يقولُ: هذا مَعْمولي. ولا يَضُرُّ أَنْ يَطْلُبَهُ أَحَدُهما على المَفْعوليَّةِ، والثَّاني على أنَّهُ فاعلٌ، يقولُ الأوَّلُ: أَنا لي الحَقُّ؛ لأنِّي النَّابِيُ الحَقُّ؛ لأنِّي أَنا الَّذي وَلِيتُهُ، لأنِّي السَّابِقُ، فأنا العاملُ فيهِ. ويقولُ الثَّانِي: أَنا لي الحَقُّ؛ لأنِّي أَنا الَّذي وَلِيتُهُ، وأنت بَعيدٌ منهُ، وأنا بينك وبينهُ حائلٌ، فالحَقُّ لي أَنا.

إِذَنْ: كلُّ منهما يُنازِع الآخرَ، وكلُّ منهما يُدْلِي بحُجَّتِه، فأيَّهما نُعْمِلُ؟

قالَ ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ: (فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَ) -أي: منَ العامِلَيْنِ-(العَمَلْ) فـ(العَمَلْ) مُبتَدأٌ مُؤخَّرٌ، و(لِلْوَاحِدِ) جارٌ وبَجْرورٌ خَبرٌ مُقَدَّمٌ، يعني: فالعَمَلُ لواحدِ منهما، ولا يكونُ للاثْنَيْنِ جَمِيعًا؛ لأنَّه لا يُمكِنُ أَنْ يَرِدَ عامِلانِ على مَعْمولِ واحدٍ، فالعَمَلُ لواحدٍ فقط، وهذا هو الَّذي عليهِ جمهورُ النَّحْويِّينَ.

وظاهرُ كلامِ النَّحْويِّينَ: ولو كانَ العامِلانِ مُترادِفَيْنِ، مثلُ أَنْ تقولَ: (قَامَ وَوَقَفَ)؛ لأنَّهُا ووَقَفَ زَيدٌ) فهنا لا يُمكِنُ أَنْ تَقولَ: (زَيدٌ) فاعلٌ لـ(قامَ) و(وَقَفَ)؛ لأنَّهُا عاملانِ، لا يُمكِنُ أَنْ يكونَ لهما مَعْمولٌ واحدٌ، بل لا بُدَّ أَنْ تَجْعَلَ العملَ لواحدٍ منها، فالنَّحْويُّونَ يقولونَ: إنَّهُ يَجِبُ أَنْ يكونَ العملُ لواحدٍ منَ العامِلَيْنِ، سواءٌ اتَّفَقا في المعنَى أَم اخْتَلَفا.

وقالَ بعضُ العُلَماءِ: إنَّه إذا كانا مُتَرادِفَيْنِ، مِثْل: (قَامَ وَوَقَفَ) أو (قَعَدَ وَجَلَسَ) فإنَّك تقولُ: فاعلُ لِمَا سَبَقَ، لكِنْ -على حَسَبَ القواعدِ- لا بُدَّ لكلِّ فعلِ مِن فاعلِ، يقولُ ابنُ مالكٍ رَحَمُهُ اللَّهُ في الفاعلِ: (وبَعْدَ فِعْلِ فَاعِلٌ).

وقالَ بعضُ النَّحْوِيِّينَ: يَجُوزُ أَنْ يَعْمَلا فيهِ جَمِيعًا، فتقولُ في: (قَامَ وقَعَدَ زَيدٌ) (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ بها، أي: لـ(قامَ) و(قَعَدَ)، وهذا أسهلُ، وعليهِ فهوَ المُخْتارُ.

كذلكَ تَقولُ في: (ضَرَبْتُ وأَهَنْتُ زَيدًا) (ضَرَبتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(أهَنْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ لـ(ضَربْتُ) و(أَهَنْتُ) جميعًا، ولا مانعَ، كما يَجوزُ أنَّ زَيدًا أَضْرِبُهُ أنا وتَضْرِبُهُ أنتَ، يجوزُ أنَّ زَيدًا أضربُهُ أنا، وأُهِينُهُ أيضًا. نَعَمْ، إذا قلتَ: (قامَ وقَعَدَ) فصَحيحٌ أَنَّهُ لا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ (قامَ وقَعَدَ) في آنٍ واحدٍ، لكِنْ يُحْمَلُ على أَنَّهُ قامَ ثمَّ قَعَدَ، أو قَعَدَ ثمَّ قامَ؛ لأنَّ الواوَ لا تَقْتَضِي التَّرْتِيبَ.



٢٧٩ وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهُ وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أَسْرَهُ
 الشَّرحُ

قولُهُ: «الثَّانِ» مُبتَدأً.

و ﴿أُوْلَى ۚ خَبرُهُ.

و «الثَّانِ» هنا أصلُه بالياءِ؛ ولِهذا نَقولُ: إنَّهُ مَرْفوعٌ بضَمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الياءِ المَحْذوفةِ للتَّخفيفِ.

وقولُهُ: «عِنْدَ أَهْلِ البَصْرَهْ» مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلَى) وهو ظَرْفٌ.

و «أَهْلِ» مُضافٌ.

و «البَصْرَهْ» مُضافٌ إليهِ.

وقولُهُ: «وَاخْتَارَ» الواوُ حرفُ عطفٍ.

و«اخْتَارَ» فعلُ ماضٍ.

و «عَكْسًا» مَفْعولُ (اخْتَارَ).

و ﴿غَيْرُهُمْ ﴾ فاعلُ (اخْتَارَ).

و «ذَا أَسْرَهْ» حالٌ من كَلِمةِ (غَيْرُ) أي: حالَ كونِهِ ذا أَسْرَهْ، والأَسْرَهْ يَعني الجهاعة أو القُوَّة، يَعني: صاحبَ جماعةٍ.

إذا قالَ قائلٌ: ما الَّذي يُحْكَمُ له: السَّابِقُ أو الْمُوَالِي اللَّاحِقُ؟ فكلُّ منهما لهُ مَزِيَّةٌ، فالسَّابِقُ له فضلُ التَّقدُّمِ، واللَّاحقُ له فَضْلُ التَّوَالِي، أي: أنَّه يَلِي المَعْمولَ،

ومِن ثُمَّ اختلفَ النَّحْويُّونَ في ذلكَ:

مِنهم مَن قالَ: العملُ للأوَّلِ، وهمُ الكُوفِيُّون؛ وذلكَ لتَقَدُّمِهِ، والنبيُّ ﷺ يَقَالُهُ مِن قالَ: العملُ للأوَّلِ، وهمُ الكُوفِيُّون؛ وذلكَ لتَقَدُّمِ الْكِنْ إذا تَقَدَّمَ الْإِذَا تَسَاوَيَا، لَكِنْ إذا تَقَدَّمَ الْعَلْمَ الْأَسْاوَيَا، لَكِنْ إذا تَقَدَّمَ أَحَدُهما فالأَسْبَقُ يُقَدَّمُ، فهُم يَقُولُونَ: نُقَدِّمُ الأُوَّلَ؛ لأَنَّنَا نَسْلَمُ مَنَ الإضهارِ قبلَ الذِّكْر.

ومِنهم مَن قالَ: العملُ للثَّاني، وهمُ البَصْرِيُّونَ؛ وذلكَ لوَلَائِهِ للمَعْمولِ، وإذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ أيضًا لم نَجْعَلْ بينَه وبينَ معمُولِهِ فاصلًا أَجْنَبِيًّا، فيكونُ أَوْلَى.

مثالُ ذلكَ: (قامَ وقَعَدَ زَيدٌ) يقولُ البَصْرِيُّونَ: (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، وفاعلُهُ مُستتِرٌ جوازًا تقديرُهُ: (هو) يعودُ على (زَيْدٌ)، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زيدٌ) فاعلٌ لـ(قَعَدَ).

ويقولُ الكُوفِيُّونَ: (قَامَ) فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ أيضًا، وفاعلُه ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جَوازًا تقديرُهُ: (هو) يَعودُ على (زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ) فاعلُ (قَامَ)؛ لأنَّهُ الأوَّلُ.

وعلى الرَّأيِ الَّذي اخْتَرْنَا نقولُ: (قامَ) فعلٌ ماضٍ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ بهها.

وإذا قُلنا: إنَّ (زَيدٌ) فاعلُ (قَامَ) فرُتْبَتُهُ التَّقديمُ على الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (قَعَدَ)، وفي (قَعَدَ) ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ هو الفاعلُ يعودُ على زَيْدٍ، فيكونُ الضَّميرُ هُنا عائدًا على مُتَأَخِّرٍ لفظًا مُتَقَدِّم رُتْبَةً.

⁽١) أخرجه أبو داود: كتاب الأطعمة، باب إذا اجتمع داعيان أيهما أحق، برقم (٣٧٥٦).

فإذا قالَ قائلٌ: كيفَ عادَ عليهِ وهو مُتَأخِّرٌ عنهُ؟

فالجوابُ: هوَ على هذا الإعرابِ مُتأخِّرٌ لَفْظًا لا رُثْبةً؛ لأَنَّه فاعلُ للفعلِ الأُوَّلِ، فرُتْبتُهُ أَنْ يَتقدَّمَ، وهذا على رأي الكُوفِيِّينَ.

أمَّا على رأي البَصْريِّينَ فإنَّ (قامَ) فعلٌ ماضٍ، وفيهِ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جَوازًا يعودُ على (زَيْدٌ)، و(قَعَدَ) فعلٌ ماضٍ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ، وعلى رأيِ البَصْريِّينَ يكونُ في (قامَ) ضميرٌ عائدٌ على (زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ) مُتأخِّرٌ لَفْظًا ورُتْبَةً.

فمِن هذهِ النَّاحيةِ يكونُ الكُوفِيُّونَ أقربَ إلى القواعدِ منَ البَصْريِّينَ؛ لأنَّ الضَّميرَ عندَهم عادَ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا مُتقدِّم رُتْبةً، وهذا شائعٌ كثيرٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، وعندَ البَصْريِّينَ عادَ الضَّميرُ على مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا ورُتبةً، وهذا قَليلٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، لكِنْ يَأْتِي أحيانًا أَنْ يكونَ الضَّميرُ عائدًا على متأخِّرٍ لَفْظًا ورُتبةً، وقد قالَ فيهِ ابنُ مالكِ رَحَمُ اللَّهُ: (وَشَذَّ نَحْوُ (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ).

والحقيقةُ أنَّك بالخيارِ، ولا يَظْهَرُ لهذا الخِلافِ أثرٌ إلَّا إذا كانَ الفاعلُ مُثنَّى أو جَمعًا، أو كان المَعْمولُ مَفْعولًا، أمَّا إذا كانَ فاعلًا مُفرَدًا فإنَّه لا أثرَ لهذا الخلافِ.

وقولُهُ: «أَوْلَى» يَعني: ويَجوزُ أَنْ يكونَ العامِلُ هوَ الأوَّلَ حتَّى عندَ أهلِ البصرةِ، ولكنَّ المسألةَ مِن بابِ الأَوْلَويَّةِ.



٢٨٠ وَأَعْمِلِ السَمُهُمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَاهُ وَالْتَنِمْ مَا التُزِمَا التُزِمَا
 ٢٨١ - كَـرَ يُعْسِنَانِ وَيُسِسِيءُ ابْنَاكَا) وَ(قَـدْ بَغَـى وَاعْتَـدَيَا عَبْدَاكَا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «أَعْمِلِ» الخطابُ لقارئِ هذهِ الألفيَّةِ، وهو فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُسْتتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ).

وقولُهُ: «المُهْمَلَ» مَفْعُولُ (أَعْمِلُ).

و ﴿فِي ضَمِيرِ » مُتعلِّقٌ بـ (أَعْمِلُ) وهو مُضافٌ إلى (مَا) الَّتي هيَ اسمٌ مَوْصولٌ، أي: في ضَميرِ الَّذي.

وقولُهُ: «تَنَازَعَاهُ» فعلٌ وفاعلٌ ومَفْعولٌ به، وهو صلةُ المَوْصولِ (مَا).

وقولُهُ: «وَالْتَزِمْ مَا التُزِمَا» فيها يَتعلَّقُ بالضَّميرِ مِن كَوْنِهِ مُطابِقًا للاسمِ الظَّاهِرِ في الإفرادِ والتَّذكيرِ وغيرِ ذلكَ.

وقولُهُ: «وَأَعْمِلِ اللهُمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ» إذا قُلنا برَأْيِ أهلِ البَصْرةِ فالمُهْمَلُ هوَ الثَّانِ، فنَجْعَلُ المُهْمَلَ فالمُهْمَلُ هوَ الثَّانِ، فنَجْعَلُ المُهْمَلَ يَعْمَلُ هوَ الثَّانِ، فنَجْعَلُ المُهْمَلَ يَعْمَلُ في ضميرِ المَعْمولِ، أي: أَنَّنا نُرْضِيهِ، ونقولُ: ما دام أَنَّنا مَنعْنَاكَ منَ العملِ في الظَّاهِرِ نُعطِيكَ الضَّميرَ، وفيه كفايةُ.

وقولُهُ: «وَأَعْمِلِ المُهْمَلَ فِي ضَمِيرِ مَا * تَنَازَعَاهُ» هذا وُجوبًا إذا كانَ عُمدةً؟ لأنَّ قولَه: (وَالْتَزِمْ مَا التُزِمَا) يَعني: إذا كانَ مِمَّا يَجِبُ ذِكْرُهُ، وهوَ العُمْدةُ،

أمَّا إذا كانَ غيرَ عُمْدةٍ فسيَأتِي -إِنْ شاءَ اللهُ- فيها بعدُ.

ثمَّ ضَرَبَ مِثالًا، قالَ: (كَ يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا)، وَ(قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) فأتَى رَحِمَهُ ٱللَّهُ بِمثالٍ ينطبقُ على رأي الكوفيِّين ورأي البَصْريِّينَ.

ف (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكا) على رأي البَصْريِّينَ؛ لأنَّهم يُعمِلُونَ الثَّانيَ، وفي هذا المثالِ العَامِلُ هو الثَّاني، والمُهمَلُ هو الأوَّلُ؛ ولذلكَ أَضْمَرَ في الأوَّلِ، وحَذَفَ الضَّميرَ منَ الثَّاني، فكانَ (ابْنَاكا) فاعلًا للثَّاني.

إِذَنْ: نقولُ: (يُحْسِنَانِ) فعلٌ مضارعٌ مَرْفوعٌ بثبوتِ النُّونِ؛ لأَنَّه منَ الأفعالِ الخمسةِ، والألفُ فاعلٌ، والواوُ حرفُ عطفٍ، و(يُسِيءُ) فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ وعَلامةُ رَفعِهِ الظَّهمةُ الظَّاهرةُ، و(ابْنَا) فاعلُ (يُسِيءُ) -لأنَّ (يُحْسِنَانِ) فيها فاعِلُها، وهو الألِفُ - مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الألفُ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأَنَّه مُثنَّى، وهو مُضافٌ، والكافُ مُضافٌ إليهِ مبنيٌّ على الفتح في محلِّ جرِّ، والألِفُ للإطْلاقِ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: في هذا إشكالٌ، وهوَ أنَّنا أَضْمَرْنا لشيءٍ لم يُذكَرْ؟ نقولُ: بابُ التَّنازُع ممَّا يَسوغُ فيهِ الإضهارُ قبلَ الذِّكْرِ.

وقولُهُ: «قَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا» هنا أعملَ الأوَّل؛ ولهذا حذفَ الضَّميرَ منهُ، وأهملَ الثَّانيَ؛ ولهذا أَثْبَتَ الضَّميرَ فيهِ، وهذا على رأي الكوفيِّينَ.

فقولُهُ: «بَغَى» فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ على فتحٍ مُقدَّرٍ على آخرِهِ. و«اعْتَدَيَا» فعلٌ ماضٍ، وفيهِ فاعلٌ وهوَ الألِفُ.

و «عَبْدًا» فاعلُ (بَغَى) مَرْفوعٌ بالألفِ نيابةً عنِ الضَّمَّةِ؛ لأنه مُثَنَّى، وهوَ مُضافٌ إلى الكافِ، والكافُ مُضافٌ إليهِ، والألِفُ للإطْلاقِ.

مثالٌ آخَرُ: (يَقُومُونَ ويُصلِّي القومُ) هذا على رأي البصريِّينَ، وإذا قلتَ: (يَقُومُ ويُصلُّونَ القومُ) فهذا على رأي الكوفيِّينَ.

إِذَنْ: معناهُ أَنَّ المهملَ سواءٌ تقدَّمَ أو تأخَّرَ يَجِبُ أَنْ يُجعَلَ فيهِ ضَميرُ الرَّفعِ؛ لأَنَّ الفاعلَ عُمْدةٌ، ولا يُمكِنُ حَذْفُهُ.

مثالٌ آخَرُ: (قامَ وقَعَدَ زَيدٌ) هُنا لا نَدرِي أَيُّها اللهَمَلُ؛ لأنَّ الفعلَ لم يَتَغيَّرُ؛ لأنَّ الفاعلَ ضَميرٌ مُستِرِّ، لكِنْ عندَ الإعراب يَختلِفُ، وتَقدَّمَ إعرابُها (١).

لكِنْ في: (يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكا) الفاعلُ بارزٌ؛ ولهذا يَجِبُ أَنْ نُبْرِزَهُ إمَّا في الأَوَّلِ إنْ أَعْمَلْنا الأَوَّلِ. الأَوَّلِ إنْ أَعْمَلْنا الأَوَّلِ.

وهُنا قولُهُ: (كَ يُحْسِنَانِ وَيُسِيءُ ابْنَاكَا)، (وَقَدْ بَغَى وَاعْتَدَيَا عَبْدَاكَا) أيها أحسنُ سيرةً: الابنانِ أو العَبْدانِ؟

الجوابُ: الابْنانِ أحسنُ؛ لأنَّ فيهما إِحْسانًا وإساءةً، لكنَّ العَبْدَيْنِ فيهما بَغْيٌ وعُدُوانٌ، والغالبُ أنَّ الحُرَّ تَكْفيهِ الإشارةُ، والعَبْدَ يُقْرَعُ بالعَصَا.

وخلاصة هذا الكلام:

أُوَّلًا: لا غَرابةَ أَنْ يَتعدَّى فِعلٌ واحدٌ إلى أكثرَ مِن مَعمولٍ.

ثانيًا: إذا تَعدَّدَ العاملُ والمَعْمولُ واحدٌ فهذا يُسَمَّى التَّنازُعَ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ العَامِلَيْنِ يُنازِعُ الآخَرَ في هذا المَعْمولِ.

ثالثًا: ما الَّذي يَعْمَلُ؟ هل هوَ العاملُ الأوَّلُ أوِ الثَّاني؟ في هذا خلافٌ بينَ العُلماءِ:

⁽١) انظر (ص:٣٥٩).

فمِنهم مَن قالَ: يَعْمَلُ الأُوَّلُ؛ لَسَبْقِهِ. ومِنهم مَن قالَ: يَعْمَلُ الثَّاني؛ لقُرْبِهِ. فمِنهم مَن قالَ: يَعْمَلُ الثَّاني؛ فقُرْبِهِ. فالَّذي قالَ: يَعْمَلُ الثَّاني؛ فالَّذي قالَ: يَعْمَلُ الثَّاني؛ لقُرْبِهِ همُ الكُوفِيُّونَ، والَّذي قالَ: يَعْمَلُ الثَّاني؛ لقُرْبِهِ همُ البَصْريُّونَ، هذا خلاصةُ المسألةِ.

إذا أَعْمَلْنا فإذا كانَ الضَّميرُ ضميرَ رفع -أي: إذا كانَ الضَّميرُ أساسًا في الجُمْلةِ كالفاعلِ ونائبِ الفاعلِ وما أشبهَهُ - فإنَّه يُضْمَرُ في المُهْمَلِ منها، فإنْ أهملتَ الأَوَّلَ على رأي البَصْريِّينَ فأَعمِلْهُ في الضَّميرِ، وإِنْ أهملتَ الثَّانيَ فكذلكَ أعمِلْه في الضَّميرِ، وإِنْ أهملتَ الثَّانيَ فكذلكَ أعمِلْه في الضَّميرِ.

وهذا الضَّميرُ إذا كانَ لمُثنَّى أو جَمْعِ فإنَّه يَظْهَرُ، وإذا كانَ لمُفْرَدٍ فإنَّه لا يَظْهَرُ كَ رَبُّ فَي كـ(تُحْسِنُ وتُسِيءُ ابْنَتُكَ)؛ لأنَّ الضَّميرَ المُفْرَدَ مُسْتَتِرٌ.



٢٨٢ - وَلَا تَسجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلًا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا
 ٢٨٣ - بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُـوَ الْهَجَرْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «لَا» ناهيةٌ.

و «تَجِئ» فعلٌ مُضارعٌ بَجْزومٌ بـ (لا) النَّاهيةِ، والفاعلُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ).

وقولُهُ: «مَعْ أَوَّلٍ» (مَعْ) هنا سَاكِنةٌ خِلافَ الأفصحِ؛ لأجلِ استِقامةِ الوزنِ. وقولُهُ: «قَدْ أُهْمِلًا» أي: لم يُعْمَلْ.

و ﴿أُهْمِلَا » فعلٌ ماضٍ مَبْنِيٌّ لِهَا لَم يُسَمَّ فاعِلُهُ، ونائبُ الفاعلِ مُسْتَتِرٌ تقديرُهُ: (هو).

وقولُهُ: «بِمُضْمَرٍ» جارٌّ ومَجْرورٌ متعلِّقٌ بـ(تَجِعُ).

وقولُهُ: «لِغَيْرِ رَفْع» جازٌّ و جَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بِمَحْذوفٍ، صفةٌ لـ (مُضْمَرٍ).

وقولُهُ: «أُوهِلَا» الجُمْلةُ صفةٌ لـ(رَفْع) ويَجُوزُ أَنْ يكونَ قولُهُ: (لِغَيْرِ رَفْع) مُتَعَلِّقًا بـ(أُوهِلَا)، وتَكون جملةُ (أُوهِلَا) صفةً لـ(مِضُمَرٍ)، والمعنَى: لَمُضْمَرٍ أُوهِلَا لغيرِ رَفْع.

القاعدةُ: إذا كانَ طَلَبُ الفِعْلَينِ لهذا المَعْمولِ على أنَّه مَنْصوبٌ فإنَّنا نقولُ: إِنْ أَعْمَلْنا الثَّانيَ لم نُضْمِرْ في الأوَّلِ، نأخذُهُ

مِن قَولِ المؤلِّفِ -رحمَهُ اللهُ تعالى-: (وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْـمِلَا * بِمُضْـمَرٍ لِغَيْرِ رَفْع).

فإذا أعملتَ الثَّانيَ والمسألةُ غيرُ رفعِ فإنَّكَ لا تُضْمِرُ في الأوَّلِ، أي: أنَّه إذا كانَ الضَّمِيرُ ليسَ فَاعِلًا ولا نائبَ فاعلٍ فلا تَأْتِ به معَ الأوَّلِ إذا أَهْمَلْتَهُ، بل احْذِفْهُ، إلَّا أَنْ يكونَ خَبَرًا.

مثالُ ذلكَ: (أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُ زَيدًا) فالعامِلُ هُنا (ضَرَبْتُ)، والأوَّلُ مُهْمَلُ، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمْتُهُ وضَرَبْتُ زَيدًا)؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ ليسَ مُهْمَلُ، فلا يجوزُ أَنْ تقولَ: (أَكْرَمْتُهُ وضَرَبْتُ زَيدًا)؛ لأنَّ هذا الضَّميرَ ليسَ أصلُهُ المُبتَدأَ والحَبَرَ، بل هو ضميرُ مَفْعولِ بهِ، فهو فَضْلةٌ في الكلام، فيَجِبُ أَنْ يُحذَفَ إذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ، والمؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ يقولُ: (وَلَا تَجِئْ مَعْ أَوَّلِ قَدْ أُهْمِلا يُحَنَّرُ رَفْع)، وعَلى هذا ففي: (أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُ زَيدًا) العاملُ يَقينًا هوَ الثَّاني؛ ولهذا ما أَتَيْنَا بالضَّميرِ.

إِذَنْ: لا يَجوزُ أَنْ يُؤتَى بضَميرِ النَّصبِ إِذَا أُعْمِلَ الثَّانِ، لكنَّها في اللُّغةِ العربيَّةِ قد تُخَالفُ شُذوذًا في الشَّعرِ لا في النَّثْرِ، فيُضمَرُ في الأَوَّلِ ضميرُ غيرِ الرَّفعِ معَ إعمالِ الثَّاني، ومِنه قولُ الشَّاعر(۱):

إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ جِهَارًا فَكُنْ فِي السِّرِّ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ وَأَلْعَ فُرْ فِي السِّرِّ أَحْفَظَ لِلْعَهْدِ وَأَلْعِ أَحَادِيتَ الوُشَاةِ فَقَلَّامَا يُحَاوِلُ وَاشٍ غَيْرَ هِجْرَانِ ذِي وُدِّ

الشَّاهدُ في الشَّطرِ الأوَّلِ، وهو قولُهُ: (إِذَا كُنْتَ تُرْضِيهِ ويُرْضِيكَ صَاحِبٌ) فهنا (صَاحِبٌ) فاعلٌ لـ(يُرْضِيكَ)، ولو أنَّنا أَعْمَلْنا الأوَّلَ لَقُلْنا: (إِذَا كُنتَ

⁽١) البيتان من الطويل، وهما غير منسوبين في شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٠٥).

تُرْضِي ويُرْضِيكَ صَاحِبًا)؛ لأنَّ (تُرْضِي) فِعلٌ مُضارعٌ يَحَتاجُ مَفْعولًا بهِ، وهُنا قَالَ: (وَيُرْضِيكَ صَاحِبٌ) فأَعْمَلَ الثَّانِي بلا شكِّ، وقولُهُ: (تُرْضِيهِ) الهاءُ ضَمِيرُ قَالَ: (وَيُرْضِيهِ) الهاءُ ضَمِيرُ نَصبٍ، فكانَ الوَاجِبُ أنَّهَا لا تَأْتِي؛ لأنَّ القاعدةَ أَنَّنا إذا أَعْمَلْنَا الثَّانِي لا نُضْمِرُ فِي الْأَوَّلِ ضَميرَ نَصْبٍ، فنقولُ: هذا شاذُّ، وخارِجٌ عنِ القاعدةِ، فلا يُقاسُ عليهِ.

وإِنْ أَعْمَلْتَ الأَوَّلَ، وقلتَ: (أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُ زيدًا) وأنتَ تُريدُ إعهالَ الأَوَّلِ فهُنا تَأْتِي بضَميرِ المَفْعولِ بهِ في الثَّاني وُجوبًا، فتقولُ: (أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُهُ زَيدًا)؛ لأَنَّهُ إذا أَعْمَلْنا الأَوَّلَ أَجَزْنا أَنْ نُعْمِلَ الثَّانيَ في الضَّميرِ.

هذهِ هيَ القاعدةُ، وجاءَ خلافُها شُذوذًا أيضًا، وهو قولُ الشَّاعرَةِ:

فهنا يَصِحُّ: (يُعْشِي شُعَاعُهُ) ويَصِحُّ: (لَمَحُوا شُعَاعَهُ)، لكِنْ هُنا أَعْمَلْنا الثَّانِي لَقُلْنا: (شُعاعَهُ)، والقاعدةُ الأُوَّلَ؛ ولهذا جاءَتْ (شُعاعُهُ) بالرَّفع، ولو أَعْمَلْنا الثَّانِي لَقُلْنا: (شُعاعَهُ)، والقاعدةُ أَنَنا إذا أَعْمَلْنا الأوَّلَ نُضْمِرُ فِي الثَّانِي، و(لَمَحُوا) ليسَ فيها ضميرٌ لـ(شُعَاعُ) الَّذي وَقَعَ فيهِ التَّنازُعُ، ولو كانَ مَوْجودًا لقالَ: (إِذَا هُمُ لَمُحُوهُ شُعَاعُهُ)؛ ولهذا في غيرِ هذا البيتِ يَجِبُ أَنْ يقولَ: (يُعْشِي النَّاظِرِينَ إذا هُم لَمُحُوهُ شُعَاعُهُ) فنقولُ: هذا شَاظِرِينَ إذا هُم لَمُحُوهُ شُعَاعُهُ) فنقولُ: هذا شَاظُرِينَ إذا هُم لَمُحُوهُ شُعَاعُهُ) فنقولُ: هذا شَاظُرِينَ إذا هُم لَمُحُوهُ شُعَاعُهُ)

إِذَنْ: إذا قلتَ: (أَكْرَمْتُ وضَرَبْتُ زَيدًا) فأنتَ بالخيارِ في أَنْ تُعْمِلَ هذا

⁽۱) البيت من مجزوءالكامل، وهو لعاتكة بنت عبد المطلب، انظر شرح الشواهد للعيني (۲/ ٢٠٦)، والتصريح (۱/ ٤٨٣).

وهذا، لكِنْ يَترتَّبُ على هذا الخيارِ أَنَّكَ إِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ لا تُضْمِرْ في الأوَّلِ، وإِنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ أَضْمَرْتَ في الثَّاني.

مثالٌ آخَرُ: (عَلِمْتُ ومَرَرْتُ به بِزَيْدٍ) فهذا يجوزُ؛ لأنَّك إذا أَعْمَلْتَ الأوَّلَ فأَضْمِرْ في الثَّاني، أمَّا لـو قلتَ: (عَلِمْتُ بـه ومَرَرْتُ بِزَيْدٍ) فهذا لا يَصِحُّ؛ لأنَّه لا يجوزُ أَنْ تأتيَ معَ الأوَّلِ بالضَّميرِ إذا أَعْمَلْتَ الثَّانيَ.

وخلاصةُ القولِ: أنَّه إذا كانَ الضَّميرُ عُمْدةً -وهو الفاعلُ ونائبُ الفَاعلِ-فالواجبُ الإضْمارُ، سواءٌ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ، أو أَعْمَلْتَ الثَّانيَ.

وإِنْ كَانَ الضَّميرُ فَضْلةً فإِنْ أَعْمَلْتَ الثَّانِي فلا تُضْمِرْ في الأَوَّلِ؛ لأَنَّكَ إذا أَعْمَلْتَ الثَّانِيَ ثمَّ أَتَيْتَ بالضَّميرِ في الأَوَّلِ عادَ الضَّميرُ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا ورُتْبةً، وهذا سائغٌ إذا كَانَ الفِعْلانِ يَطْلُبَانِهِ على أَنَّه فاعلٌ؛ لأنَّ الفَاعِلَ عُمْدةٌ، وأصلُ عَوْدِ الضَّميرِ على مُتأخِّرٍ لَفظًا ورُتْبةً لا يَجوزُ إلَّا عندَ الضَّرورةِ، وهُنا لا ضَرورةَ؛ لأنَّ الفَعولَ بهِ فَصْلةٌ، والفَضْلةُ يَجوزُ حَذْفُها، إذَنْ: لا داعيَ لأَنْ نَرْتَكِبَ المَحْظورَ، وهوَ الإضْهارُ قبلَ الذِّكرِ في أمرِ فَصْلةٍ، بل يُحذَفُ، وهذا مَعنَى دَقيقٌ.

وإِنْ أَعْمَلْتَ الأوَّلَ فأَضْمِرْ في الثَّاني؛ لأَنَك إذا أَعْمَلْتَ الأوَّلَ وأَضْمَرْتَ في الثَّاني عادَ الضَّميرُ على مُتأخِّرٍ لَفْظًا لا رُتْبةً، وإذا أَعْمَلْتَ الأوَّلَ فلا بُدَّ أَنْ تأتي بقرينةٍ تَدُلُّ على إِعْمَالِ الأوَّلِ، وهو أَنْ تُضْمِرَ، إلَّا على الرَّأي الَّذي ذَكَرَهُ بعضُ العُلهاءِ -وهو أَنَّهُ يَجوزُ إعْمَالُ العَامِلَينِ في مَعْمولٍ واحدٍ - فهذا أمرٌ آخَرُ.

ولهذا قالَ: «لَا تَجِئ مَعْ أَوَّلٍ قَدْ أُهْمِلَا * بِمُضْمَرٍ » أي: بضَميرِ «لِغَيْرِ رَفْعٍ أُوهِلَا».

«بَلْ حَذْفَهُ الْزَمْ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرْ» أي: حَذْفَ الضَّميرِ غيرِ المَرْفوعِ الْزَمْ، وهذا إذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ، فإنَّنا نَحْذِفُهُ منَ الأوَّلِ، ولا يَصِتُّ أَنْ نأتيَ بهِ؛ لأنَّه فَضْلةً.

وقولُهُ: «وَأَخِّرَنْهُ» أي: أخِّرِ المَفْعولَ «إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرْ» أي: أَخِّرِ المَفْعولَ الَّذي يَطْلُبُهُ الفِعلُ الأوَّلُ إذا أَعْمَلْتَ الثَّانيَ.

مثالُ ذلك: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِيًا إِيَّاهُ)، فـ(ظَنَّ) تحتاجُ إلى مَفعولَيْنِ، وللبَّدَأُ وحبرٌ، والمُبتَدأُ وحبرٌ، والمُبتَدأُ وحبرٌ، والمُبتَدأُ وخبرٌ، والمُبتَدأُ وخبرٌ، والمُبتَدأُ وخبرٌ، والمُبتَدأُ والحبَرُ عُمْدةٌ، فلا بُدَّ منَ الإثيانِ بهما جميعًا؛ لأنَّك لو أَعْطَيْتَ الفِعْلَ الثَّانيَ المَفْعولَيْنِ هما عُمْدةٌ، وهذا لا يَجوزُ، وإِنْ المُفْعولَيْنِ هما عُمْدةٌ، وهذا لا يَجوزُ، وإِنْ أَضْمَرتَ فلا يَجوزُ أيضًا؛ لأنَّ الضَّميرَ لا يُمكِنُ أَنْ يَأْتِيَ فِي الأوَّلِ إذا أَعْمِلَ الثَّاني، إِذَنْ: لم يَبْقَ إلَّا أَنْ نُؤخِّرَهُ، ولا نَجْعَلَهُ ضَميرًا مُتَّصلًا.

وهذا المثالُ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيْدًا عالمًا إِيَّاهُ) الظَّاهرُ أَنَّ العَرَبَ مِن أَوَّلِها إِلَى آهُ الظَّاهرُ أَنَّ العَرَبَ مِن أَوَّلِها إِلَى آخِرِها لَم تَنْطِقْ بَمثلِ هذا النُّطقِ، لكنَّ النَّحْويِّينَ رَحِمَهُ اللَّهُ يَفْرِضُونَ مَسائلَ فَرْضِيَّةً.

أمَّا (ظَنَنْتُ) فلا شكَّ أنه فِعلُ استَوْفى مَفعولَيْهِ، ففي: (ظَنَنْتُ زَيْدًا عَالِمًا) فعلٌ وفاعلٌ ومَفْعولٌ أوَّلُ ومَفْعولٌ ثانٍ.

أمَّا (ظَنَّنِي) فهو يَطْلُبُ مَفْعُولَينِ أيضًا؛ لأنَّ (ظَنَّ) لا بُدَّ لهُ مِن مَفْعُولَيْنِ هُمَا الْمُبَتَدَأُ والخَبَرُ، فالمَفْعُولُ الأولُ هوَ الياءُ في (ظَنَّنِي)، والمَفْعُولُ الثَّاني هوَ (إِيَّاهُ)، ولا بُدَّ أَنْ يأتَي بعدُ؛ ولهذا قالَ: (وَأَخِّرَنْهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الخَبَرْ)، و(إِيَّا) في (ظَنَّنِي إِلَّاهُ) أصلُها الخَبرُ، والياءُ في (ظَنَّنِي) هيَ الْمُبتَدأُ.

فتقولُ في إِعْرابِ (ظَنَنْي وظَنَنْتُ زَيدًا عَالِمًا إِيَّاهُ): (ظَنَّ) فِعلُ ماضٍ، والنُّونُ للوِقَايةِ، والياءُ مَفْعولٌ أوَّلُ، والـواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(ظَنَنْتُ) فِعلُ وفاعلُ، و(زَيدًا) مَفْعولٌ أوَّلُ، و(عَالِمًا) مَفْعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الثَّانيةِ؛ لأَنَّنَا أَعْمَلْنَاها، و(إِيَّاهُ) مَفْعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الثَّانيةِ؛ لأَنَّنَا أَعْمَلْنَاها، و(إِيَّاهُ) مَفْعولٌ ثانٍ لـ(ظَنَّ) الأُولَى، فيُؤتَى بالضَّميرِ.

ومعنَى (ظَنَّنِي إِيَّاهُ) أي: ظَنَّني ذلكَ العالِمَ، فيكونُ معنَى الجُمْلةِ: أَنَّني ظَنَنْتُ زَيدًا عَالِمًا، وظَنَّنِي زَيدٌ عالِمًا، فـ(إِيَّاهُ) أي: ذلكَ العالِمَ، ولم يَتَقَدَّمْ مَرجِعٌ للضَّميرِ، لكِنْ أُخِذَ مِن المعنَى، فإذا سُئِلْنا: ما معنَى قَولِ القائلِ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيدًا عَالِمًا إِيَّاهُ)؟

نقول: معناهُ أنَّه ظنَّني عالِيًا، وظَنَنْتُهُ عالِيًا.

لكِنْ لو قلتَ: (ظَنَّنِي وظَنَنْتُ زَيدًا عَالِيًا) ولم تَقُل: (إِيَّاهُ) فالظَّاهرُ أَنَّنا نَفْهَمُ أَنَّه ظَنَّنِي عالِيًا كما ظَنَنْتُهُ عالِيًا، وكذلكَ لو قلتَ: (ظَنَّني وظَنَنْتُ زَيْدًا قائِيًا) فالمعنى: ظَنَّني قَائِيًا، وأنا ظَنَنْتُ أَنَّه قائمٌ، هذا هو المُتَبادِرُ، لكِنْ نقولُ: هذا مُبْتَدَأً وخَبرٌ، ولا بُدَّ أَنْ يأتي المُبتَدأُ والحَبرُ؛ لأنَّها عُمدةٌ.

ولو قلت: (ظنَّنِي وظنَنْتُ زَيدًا عَالِهَا عَالِهَا) فهذا كلامٌ رَكِيكٌ مِن جهةٍ، ومِن جهةٍ الْخُرى يُظَنَّ أَنَّ (عالِهَا) الثَّانيةَ تَوكيدٌ لَفْظِيٌّ للأُولَى، لكِنْ إذا قلت: (ظنَّنِي وَظنَنْتُ زَيْدًا عَالِهَا إِيَّاهُ) زالَ الإِشْكالُ.

لكِنْ: كيفَ ظَنَّني إيَّاهُ؟!

نَقُولُ: الْمُتبادِرُ منَ الضَّميرِ في (ظَنَّنِي إِيَّاهُ) أي: ظَنَّنِي نَفْسَهُ، فتَأْتي مَسألةُ السَّفْسَطَةُ، يقولُ كلُّ واحدٍ منَ المُتَسَفْسِطِينَ: أنا أنتَ، وأنتَ أنا، وقِصَّتُهم أنَّهم

إذا أَرادوا النَّومَ رَبطَ كلُّ واحدٍ مِنهم حَبْلًا بِرِجْلِهِ يُخالِفُ حَبْلَ رِجْلِ صَاحبِهِ؛ كَيْ لاَ يَغْلَطَ إذا أَصْبَحَ.

على كلِّ حالٍ: هُم يَقولونَ: إنَّ معنى (إيَّاهُ) أي: ذلك العالِمَ.

وخلاصةُ القولِ: إذا أَعْمَلْنا الثَّانيَ فإنَّنا لا نُضْمِرُ في الأوَّلِ إلَّا ضَميرَ رفع الَّذي هوَ الفاعلُ ونائبُ الفاعلِ، أو ضميرًا يكونُ عُمْدَةً، ونَأْتِي بالخَبَرِ بعدَ الجُمْلةِ الثَّانيةِ، وبعدَ استيفائِها مَفْعُولَيْها، فنقولُ: (ظَنَّنِي وَظَنَنْتُ زَيْدًا عالِمًا إيَّاهُ) ولا يَصِحُّ أَنْ نقولَ: (ظَنَّنِي إيَّاهُ وظَنَنْتُ زَيدًا عالِمًا).



٢٨٤ وَأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ السَمُفَسِّرَا
 ٢٨٥ - نَحْوُ: (أَظُنُ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

الشَّرحُ

هذانِ البَيْتَانِ قَرَأْنَاهما على شَيْخِنا عبدِ الرَّحْمِنِ بْنِ سَعْديٍّ رَحَمُهُ ٱللَّهُ عِدَّةَ مرَّاتٍ، وعَجَزْنا عنْ فَهْمِه وتَرْكيبِهِ، وتَمَثَّلْنا بقولِ الشَّاعرِ:

إِذَا لَـمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ(١)

فكُنَّا نَقِفُ عندَ شَيْخِنا عبدِ الرَّحْنِ السَّعديِّ -رحمةُ اللهِ عليْهِ- مِن قـولِهِ: (وَأَظْهر اِنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرَا).

وكفَى بنا أَنْ نَعْرِفَ معنَى البَيْتَيْنِ الأَوَّلَيْنِ، وأمَّا ما ذَكَرَهُ هنا فنقول: الحمدُ للهِ على رَخائِهِ ونِعْمَتِه أَنَّنا لم نُكلَّفْ بمَعْرِفةِ هَذينِ البَيْتَينِ.

إِذَنِ: القاعدةُ الأُولى: يَجِبُ إِعْمالُ المُهْمَلِ فِي ضَميرِ ما تَنازَعاهُ إِنْ كَانَ مَرْفوعًا، سواءٌ كَانَ هوَ الأُوَّلَ أوِ الثَّانيَ، فتقولُ: (يُحْسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ) وتقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيءُ ابناكَ) وتقولُ: (يُحْسِنُ ويُسِيءًان ابناكَ).

القاعدةُ الثَّانيةُ: إذا كانَ الضَّميرُ غيرَ ضَميرِ رَفعٍ فإنَّنا إِنْ أَعْمَلْنا الثَّانيَ لم نُعْمِلِ الأوَّلَ فيهِ، وإِنْ أَعْمَلْنا الأوَّلَ أَضْمَرْنا في الثَّانِي.

⁽۱) البيت من الوافر، وهو لعمرو بن معدي كرب كما في ديوانه (۱/۸)، وفي الأغاني (۱۹۹/۱۵- ۱۹۹/۲۱) والحماسة البصرية (۱/۱۰)، والحماسة المغربية (۱/۲۳)، والخماسة المعربية (۱/۲۳)، والخماسة المغربية (۱/۲۳)، والخماسة المعربية (۱/۲۳)، والحماسة المعربية (۱/۲۳)، والحماسة المعربية (۱/۲۳)، والحماسة المعربية (۱/۳۵)، والحماسة (۱/۳۵)، وا

فإذا قلتَ: (أَقمْتُ وأدَّيْتُ الصَّلاةَ) فهُنا الَّذي لم يُعْمَلْ هوَ الثَّاني.

وإذا قلتَ: (أَقَمْتُها وأَدَّيْتُ الصَّلاةَ) فهذا لا يجوزُ إلَّا على اللُّغَةِ الشَّاذَّةِ، فلا نَقِيسُ.

وإذا قلتَ: (أَقَمْتُ وأَدَّيْتُهَا الصَّلاة) فهنا أَعْمَلْنا الأَوَّلَ، وأَضْمَرْنا في الثَّاني. فإذا قالَ قائلٌ: وما الحكمةُ منَ القواعدِ السَّابقةِ؟

نقولُ: الحِكمةُ منَ القواعدِ السَّابقةِ أنَّ الإنسانَ إذا تكلَّمَ بالتَّنازُعِ يَتكَلَّمُ على مُقْتَضَى القَواعِدِ.





المفاعِيلُ على قِسْمينِ:

الأولُ: مُطْلَقٌ، فلا يُقالُ: (مَفْعولٌ بِهِ) أو: (مَفْعولٌ لَهُ) أو: (مَفْعولٌ فِيهِ) أو: (مَفْعولٌ مَعَهُ) بل مُطلَقٌ.

والثَّاني: مُقَيَّدٌ، والمُقَيَّدُ يكونُ بالباءِ، ويكونُ باللَّامِ، ويكونُ بـ(في)، ويكونُ بالواو.

فالمفاعيلُ إِذَنْ خَمسةٌ، وهيَ مجموعةٌ في هذا البيتِ:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍ و غَدَاةَ أَتَى وَجِئْتُ وَالنِّيلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي

ف (ضَرْبًا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ، و(أَبا عَمْرُو) مَفْعُولٌ بهِ، و(غَداةَ أَتَى) مَفْعُولٌ فيه -أي: الظَّرفُ- و(جِئْتُ والنِّيلَ) مَفْعُولٌ مَعَهُ، و(خَوْفًا مِن عِقَابِكَ لي) مَفْعُولٌ لأجلِهِ.

وقولُ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (المَفْعُولُ المُطْلَقُ) العنوانُ أعمُّ منَ الأبياتِ الآتيةِ؛ لأنَّه تكلَّمَ عنِ المَصْدرِ، فهُنا مَصْدَرٌ، ومَفْعولُ مُطلَقٌ، والمَصْدرُ أعمُّ مِنَ المَفْعولِ المُطلَقِ مِنْ وجهٍ، والمَفْعولُ المطلقُ أعمُّ مِن المَصْدرِ مِن وجهٍ آخَرَ.

فإذا قلتَ: (وُقوفُك طَويلٌ) فـ(وُقوفُ) مُبتَدأٌ، وهي مَصْدرٌ، لكنَّها ليسَتْ مَفْعو لًا مُطلَقًا.

وإذا قلت: (يُعجِبُني قيامُك) ف(قيامُ) مَصْدَرٌ، ولكنَّها فاعلٌ.

وإذا قلتَ: (فَرِحْتُ كُلَّ الفَرَحِ) فـ(كلَّ) مَفْعولٌ مُطلَقٌ، وليستْ بمصدرِ، فهي مَنْصوبةٌ.

إِذَنِ: المَفْعولُ المطلقُ والمَصْدرُ بينَهما عُمومٌ وخُصوصٌ وَجْهيٌّ، فالمَصْدرُ أَعمُّ مِنْ وَجْهٍ، والمَفْعولُ المُطلَقُ أَعَمُّ مِن وجهٍ:

فَالَمُفْعُولُ الْمُطْلَقُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَنْصُوبًا، وَلَكِنْ قَدْ يَكُونُ مَصْدَرًا، وقدْ يَكُونُ غَيرَ مَصْدَرِ لَكَنَّهُ نَائَبٌ مَنَابَ المَصْدرِ.

وأمَّا المَصْدرُ فلا يكونُ إلَّا مَصْدرًا، لكِنْ قَدْ يكونُ مَرْفوعًا، ومَنْصوبًا، وجَوْرةًا، وهذا هوَ الفرقُ بينَهما.



٢٨٦-المَصْدَرُ اسْمُ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ كَ(أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «الْـمَصْدَرُ اسْمُ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَدْلُولِي الفِعْلِ» إذا قلت: (سَيَجْلِسُ) فـ(يَجْلِسُ) لها مَدْلولانِ:

الأَوَّلُ: الحَدَثُ، وهو الجلوسُ.

والثَّاني: زَمنُ المُسْتَقْبَلِ، وعلى هذا فقِسْ.

فهوَ اسمُ ما سِوَى الزَّمانِ مِن مَدلُولَي الفِعْلِ، والَّذي سِوى الزَّمانِ هوَ الحَدَثُ، أوِ المعنَى إن شئتَ.

مثالُه: (أَمْنٌ) مِن (أَمِنَ) فتقولُ: أَمِنَ أَمْنًا. هذا هو المَصْدَرُ.

وقولُ اللهِ تَعالى: ﴿ أُولَكِيكَ لَمُمُ الْأَمْنُ ﴾ [الانعام: ٨٦] الأمْنُ مَصْدَرُ (أَمِنَ)، لكنَّهُ هنا مَرْ فوعٌ؛ لأنَّه مُبتَدأٌ مُؤخَّرٌ.

فالحاصلُ: أنَّ المَصْدَرَ هوَ اسمٌ لأَحَدِ مَدْلُولِي الفعلِ، وهوَ الحَدَثُ، وهذا تفسيرُ ابنِ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ لكِنْ بتفسيرِ أَوْضَحَ نقولُ: المَصْدرُ هوَ الَّذي يَجِيءُ ثالثًا في تصريفِ الفعلِ، مثلَما قالَ صاحبُ الآجُرُّ وميَّةِ، فتقولُ: (قام، يَقُومُ، قِيامًا)، (جَلَسَ، يَجْلِسُ، جُلوسًا)، (قَعَدَ، يَقْعُدُ، قُعودًا)، (أَكَلَ، يَأْكُلُ، أَكْلًا)، وعلى هذا فقِسْ، أمَّا ابنُ مالكِ رَحَهُ آللَهُ فيقولُ: (اسْمُ ما سِوَى الزَّمَانِ مِنْ * مَدْلُولِي الفِعْلِ).

....

٧٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلِ اوْ وَصْفٍ نُصِبْ

الشَّرحُ

قد يُنصَبُ المَصْدرُ بمثلِهِ، فيكونُ النَّاصِبُ له مَصْدرًا مثلَهُ، ويُنْصَبُ بالفعلِ، ويُنْصَبُ بالفعلِ، ويُنْصَبُ بالوَصْفِ.

إِذَنْ: ناصبُ المَصْدرِ ثَلاثةٌ:

الأَوَّلُ: مَصْدَرٌ مِثلُهُ، فإذا قلتَ: (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ العَبْدَ ضَرْبًا شَديدًا)، فالنَّاصِبُ هُنا هو المَصْدرُ: (ضَرْبِك)؛ لأنَّ (ضَرْبِ) مَصدرٌ، و(ضَرْبًا) مَنْصوبٌ على المَصْدريَّةِ، والعاملُ فيهِ المَصْدرُ الَّذي قبلَهُ.

الثَّاني: فِعلٌ، مثل: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، (أَضْرِبُ ضَرْبًا)، (اضْرِبْ ضَرْبًا).

الثَّالثُ: وَصفٌ، مثلُ: (أنا الضَّارِبُ المُجْرِمَ ضَرْبًا أليمًا)، فالمَصْدرُ هو (ضَرْبًا)، وناصِبُهُ هو (الضَّاربُ)، وهو وَصْفٌ.

ومثل: (هذا هوَ العَبدُ المَضْرُوبُ ضَرْبًا شَديدًا) فالنَّاصبُ هنا الوصفُ، وهو اسمُ المَفْعولِ.

وَكُوْنُهُ أَصْلًا لِسَهَذَيْنِ انْتُخِبْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «كَوْنُ» مُبتَدأُ، وهو مُضافٌ إلى الهاءِ، وهو مِن مُتَصرِّفاتِ (كانَ) فيَعْمَلُ عَمَلَها، والَّذي في مَحَلِّ اسْمِها هو الهاءُ في قولِهِ: (كَوْنُهُ).

وقَولُهُ: «أَصْلًا» خَبرُ (كَوْنُ) باعْتِبارِها منَ النَّواصبِ.

وأمَّا «انْتُخِبْ» فهوَ جُملةٌ خَبرُ المُبتَدأِ: (كَوْنُ).

لو قالَ قائلٌ: هلِ المَصْدرُ أصلُ الفعلِ، أو الفعلُ أصلُهُ؟

فَالْمُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي اخْتِيرَ أَنَّ المَصْدرَ أَصلُ لَهَذَينِ، وهُما: الفَعلُ والوصفُ؛ لأَنَّك تقولُ: (ضَرَبَ) مُشتَقُّ منَ الضَّرْبِ، فإِذَنِ: الضَّرْبُ سابقٌ على (ضَرَبَ)، فيكونُ أَصْلًا لهُ، وكذلكَ تقولُ: (أَكَلَ) منَ الأَكْلِ، و(شَرِبَ) مِنَ الشُّرْبِ.

وتقولُ مثلًا: (الضَّارِبُ) مُشتَقُّ منَ الضَّرْبِ، و(القائمُ) مُشْتَقُّ منَ القيامِ، وليسَ مِن (قَامَ)، وتقولُ مثلًا: (الآكِلُ) منَ الأَكْلِ، و(الشَّارِبُ) منَ الشُّرْبِ، و(المُصلِّي) منَ الصَّلاةِ، وهكذا.

إِذَنْ: فأصلُ الأفعالِ والأوصافِ هي المصادرُ، وهذا الَّذي ذَكَرَهُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ انتُخِبَ هو الصَّحيحُ.

وقالَ بَعْضُهُم: إنَّ الفعلَ هوَ الأصلُ، وأنَّ الضَرْبَ مُشْتَقٌّ مِن (ضَرَبَ).

فإِنْ قالَ قائلٌ: وهل تحتَ هذا البحثِ طائلٌ؟

قُلنا: الظَّاهِـرُ أَنَّـه لا طائلَ تحتَـهُ، مثلُ بحثِ: هلِ المُبتَدأُ مَرْفوعٌ بالابْتِداءِ أو مَرْفوعٌ بالخَبَرِ؟

فائدةٌ: قولُ صاحبِ الآجُرُّوميَّةِ في تعريفِ المَصْدرِ: هوَ الَّذي يَجِيءُ ثالثًا في تصريفِ المَصْدرَ مُشتَقُّ منَ الفعلِ، في تصريفِ الفعلِ، قد تكونُ العِبارةُ تُشيرُ إلى أنَّه يَختارُ أنَّ المَصْدرَ مُشتَقُّ منَ الفعلِ، إنَّما الأَصَحُّ أنَّ المَصْدرَ هو الأصلُ.



٧٨٨ - تَوْكِيدًا اوْ نَوْعًا يُبِينُ أَوْ عَدَدْ كَ(سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدْ)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «تَوْكِيدًا» مَفْعُولٌ مُقَدَّمٌ لقولِهِ: (يُبِينُ) أي: يُوضِّحُ.

وقولُهُ: «اوْ نَوْعًا» مَعْطوفٌ على (تَوْكِيدًا) لكِنْ: هل هذا مِن بابِ التَّنازُعِ أَو لا؟

نقولُ: لا، ليسَ مِن بابِ التَّنازُعِ؛ لأنَّ الفعلَ واحدٌ هو (يُبِينُ).

وقولُهُ: «أَوْ عَدَدْ» (أَوْ) حَرفُ عَطفٍ، وهي مَعْطوفةٌ على (تَوْكِيدًا)، يَعني: أو يُبينُ عَدَدًا.

وهُنا قالَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: (عَدَدُ)، والمعروفُ أَنَّه إذا وُقِفَ على المَنْصوبِ فإنَّه يُوقَفُ عليه بالألِفِ، والجوابُ: إمَّا أَنْ نقولَ: لأجلِ الرَّويِّ (آخِرِ القَافِيَةِ)، وإمَّا أَنْ نقولَ: طي أَنْ نقولَ: على لُغَةِ (رَبيعةَ) الَّذينَ يقِفُونَ على المَنْصوبِ بالسُّكُونِ.

يَقُولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: إنَّ المَصْدرَ يَأْتِي لأَغْراضٍ، منها التَّوكيدُ، ومنها بَيانُ النُّوع، ومنها بيانُ العددِ.

ثمَّ ضَرَبَ الْمُؤلِّفُ أَمْثِلةً، فقالَ: (سِرْتُ سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدُ) فـ(سَيْرَتَيْنِ سَيْرَ ذِي رَشَدُ) فـ(سَيْرَتَيْنِ) مُبَيِّنٌ للنَّوعِ؛ لأَنَّه بَيَّنَ أَنَّ سَيْرَهُ سَيْرُ ذي الرَّشَدِ، والرَّشَدُ مَعناه: حُسْنُ التَّصرُّ فِ.

مثالٌ آخَرُ: (وَاجَهْتُهُ مُواجَهَةَ المُقَصِّرِ)؛ فـ(مُواجَهَةَ) مَصْدرٌ مُبيِّنٌ للنَّوعِ.

مثالٌ آخَرُ: (وَثَبَ وُثُوبَ الأَسَدِ) وهذا أيضًا مُبيِّنٌ للنَّوعِ.

مثالٌ آخَرُ: (ضَرَبَهُ ضَرَباتٍ كَثيرةً) وهو هنا مُبيِّنٌ للعددِ، وأنَّه ضَرَباتٌ.

ولم يَذْكُرِ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ مِثَالًا للتَّوكيدِ، ومثالُهُ قولُكَ: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا)، وقولُهُ تعالى: ﴿وَكُلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء:١٦٤].

فإِنْ قَالَ قَائِلُ: فَائِدَةُ الْمُبَيِّنِ للعددِ أَنَّه يُبِيِّنُ العددَ، وفَائِدَةُ الْمُبَيِّنِ للنَّوعِ أَنَّه يُبِيِّنُ نوعَ المَصْدرِ، لكِنْ مَا فَائِدَةُ الْمُؤكِّدِ؟ فَإِذَا قَلْتَ: (كَلَّمْتُهُ تَكْلِيمًا) فَمَا الفَائِدةُ مِن كَلِمةِ: (تَكُلِيمًا)؟

فالجواب: يقولونَ: إنَّ فائدتَهُ انْتِفاءُ احْتِالِ المَجازِ، أي: أنَّ هذا ليسَ بمَجازٍ، يَعني: ليسَ ردَّ تَكلِيمٍ، كما لو قلتَ: (كَلَّمْتُهُ أنا) يَعني: لا غَيْرِي.

إِذَنْ: نَستفِيدُ مِن هذا أَنَّ قُولَ مَن يقُولُ: إِنَّ قُولَهُ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكِلِمًا ﴾ [النساء:١٦٤] أي: جَرَّحَهُ بمَخالبِ الجِكْمةِ. كلامٌ ساقطٌ؛ لأَنَّهُ أكَّدَ الكلامَ، فقالَ: ﴿تَكِلِيمًا ﴾، وهذا لا يكونُ إلَّا الكلامَ الَّذي هوَ الكلامُ المَسْموعُ.

إِذَنْ: هذهِ هيَ فوائدُ المَصْدرِ.

٢٨٩ - وَقَـدْ يَنُـوبُ عَنْـهُ مَا عَلَيْـهِ دَلّ كَ(جِدَّ كُلَّ الجِدِّ) وَ(افْرَحِ الجَذَلْ) الشَّرحُ

قولُهُ: ﴿وَقَدْ يَنُوبُ عَنْهُ ﴾ أي: عنِ المَصْدَرِ، وكلمةُ (قَدْ) هُنا للتَّحقيقِ، و(قَدْ) إذا دَخَلَتْ على المُضارِع تُفِيدُ في الغالبِ التَّقليلَ، لكنَّها قد تُفِيدُ التَّحقيقَ كها في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾ قولِهِ تعالى: ﴿وَلَهُ يَعْلَمُ اللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾ [النور: ٦٤]، وفي قولِهِ: ﴿وَقَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾ [الأحزاب: ١٨].

وقولْهُ: «مَا عَلَيْهِ دَلَّ» أي: ما دلَّ عليهِ، مثل: (جِدَّ كُلَّ الجِدِّ).

وقولُهُ: «جِدَّ» يعني: اجْتَهِدْ.

«كُلَّ الجِدِّ» أي: كلَّ الاجْتِهادِ، وهذا مُوجَّةٌ لطَلَبةِ العِلْمِ، فالمَصْدرُ هنا (الجِدُّ)، لكِنْ (كُلَّ) دلَّتْ عليهِ، فعلى هذا إذا أَرَدْنا أَنْ نُعْرِبَ نقولُ: (جِدًّ) فعلُ أمرٍ، وفاعلُه مُستتِرٌ فيه وُجوبًا تَقْديرُهُ: (أنتَ)، و(كُلَّ) مَفْعولٌ مطلقٌ مَنْصوبٌ على المَفْعوليَّةِ المُطلقةِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ، ولا نقولُ: إنَّهُ مَصْدَرٌ؛ لأنَّ المَصْدرَ هوَ (الجِدُّ).

وقولُهُ: «كُلَّ» مُضافٌ.

و «الجِدِّ» مُضافٌ إليهِ مَجْرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جرِّهِ كَسرةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿ وَلَوْ نَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ ﴾ [الحانة: ٤٤] هل نَقُولُ: ﴿ بَعْضَ ﴾ هُنا مَفْعُولٌ بِهِ، أو نقولُ: مَفْعُولٌ مُطلَقٌ ؟ فالجواب: الظَّاهرُ أنَّ فيها وَجْهَيْنِ:

الأوَّلُ: أَنْ تكونَ مَفْعولًا مُطلَقًا.

الثَّانِ: أَنْ تكونَ مَفْعولًا به؛ لأنَّ الفعلَ واقعٌ علَيْها.

لكِنْ لو قلتَ: (أَكْرِمْهُ بَعْضَ الإِكْرامِ) فهُنا مَفْعولٌ مُطلقٌ؛ لأنَّها أُضيفَتْ إلى المَصْدرِ، وكذلكَ: (اجْلِدْهُ أَشَدَّ الجَلْدِ) مَفْعولٌ مُطلَقٌ أيضًا.

إِذَنْ: كلُّ ما كانَ مَنْصوبًا مُضافًا إلى مصدرِ الفعلِ فهوَ مَفْعولُ مُطلَقٌ. فإِنْ قالَ عائلٌ: قولُهُ: (جِدَّ كُلَّ الجِدِّ) لماذا لا نُعرِبُ (كُلَّ) مَفْعولًا بهِ؟

قُلنا: لأنَّ الفعلَ لم يَقَعْ علَيْها؛ لأنَّ (جِدَّ) لازِمٌ.

ثُم قالَ رَحْمَهُ اللَّهُ: (وَافْرَحِ الْجَذَلْ).

قولُهُ: «افْرَحْ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيُّ على السُّكُونِ، وفاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ)؛ لأنَّ القاعدةَ أنَّ الَّذي تقديرُهُ (أنتَ) أو: (أنا) أو: (نحن) فهو مُسْتَتِرٌ وُجوبًا.

وقولُهُ: «الجَذَلْ» مَصْدَرٌ، لكنَّهُ ليسَ مِن لفظِ الفعلِ، بل هوَ مِن مَعْناهُ؛ لأنَّ الجَذَلَ هو الفَرح، وهُنا لو قالَ: (افْرَحِ الفَرَحَ) لصارَ مَصْدرًا، لكِنْ قالَ: (افْرَحِ الجَذَلُ هو الفَرخ، وهُنا لو قالُ: الجَذَلُ مَصْدَرٌ لـ(افْرَحْ). قُلنا: لا، الجَذَلُ مَصْدَرٌ لـ(افْرَحْ). قُلنا: لا، الجَذَلُ مَصْدَرٌ لـ(اخْرَحْ). لله الجَذَلُ مَصْدَرٌ لـ(اخْرَحْ).

إِذَنْ: هِيَ هنا بمعنَى الفِعْلِ، وليسَتْ مِن لفظِهِ، فنُعرِبُها بأنَّها مَفْعولٌ مُطلقٌ، ولا نقولُ: إنَّه مَصْدَرٌ.

مثالٌ آخَرُ: (قُمْ وُقوفًا)؛ فـ(قُم) فِعلُ أمرٍ، و(وُقوفًا) مَفْعولٌ مطلَقٌ، ولا نقولُ: إنَّه مَصْدَرُ؛ لأنَّ (وُقوفًا) ليسَتْ مَصْدَرًا لـ(قُمْ) من لَفْظِهِ، لكنَّها مَصْدَرٌ لهُ مِن معناهُ، فتكونُ مَفْعولًا مُطلَقًا.

مثالٌ آخَرُ: (اجْلِسْ قُعُودًا)؛ فـ(اجْلِسْ) فِعلُ أمرٍ، و(قُعودًا) مَفْعولٌ مُطْلَقٌ، وهو مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

إِذَنِ: القاعدةُ:

ما أُضِيفَ إلى المَصْدرِ فهوَ نائبٌ عنهِ، ويُسَمَّى (مَفْعولًا مُطْلَقًا).

وما جاءَ بمعنَى الفعلِ لا بلفظِهِ فهوَ نائبٌ عنِ المَصْدَرِ، ويُعرَبُ بأَنَّهُ مَفْعولٌ مُطْلَقٌ.

وعلى هذا فلو قلت: (ابْكِ بُكَاءَ الثَّكْلَى) فهوَ مَصْدَرٌ؛ لأَنَّه مَفْعولٌ منَ الفعلِ نفسِهِ، ولكنَّهُ مُبيِّنٌ للنَّوعِ، وإذا قلت: (اجْلِسْ جَلْسَتَيْنِ) فهو مَصْدَرٌ مُبيِّنٌ للعَددِ.



٧٩٠ وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوَحِّدُ أَبَدا وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا الشَّوحُ السَّودَ السَّ

قولُهُ: «مَا» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لـ (فَوَحِّدُ)، والفاءُ هنا إمَّا أَنْ تكونَ عاطفةً، أو مُزَيِّنةً؛ لأنَّ الفاءَ تَدْخُلُ أحيانًا على الكلمةِ لتَزْيِينِ اللَّفظِ، مِثلُ قولِهم: (فقَطْ).

وقولُهُ: «وَمَا لِتَوْكِيدٍ» أي: المَصْدرُ الَّذي يُرادُ به تَوْكيدُ عامِلِهِ يَكونُ مُفْردًا، لا مُثنَّى، ولا جَمْعًا.

وقولُهُ: «أَبَدًا» يَعني: في جَميع الأَحْوالِ؛ وذلكَ لأَنَك لو تَنَيْتَهُ أو جَمَعْتَهُ فمعناهُ أَنَك أَردْتَ أَنْ تَدُلَّ بهِ على معنى آخرَ غيرِ التَّوكيدِ، وهوَ العَدَدُ، فالَّذي للتَّوكيدِ يَجِبُ أَلَّا يَدُلَّ على شيءٍ أكثرَ عِمَّا يَدُلُّ عليهِ معنى الفعلِ، وهو المَصْدرُ.

مثالُه: قولُهُ تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا ﴾ [النساء: ١٦٤]، فَ﴿تَكْلِيمًا ﴾ المَقْصودُ بها التَّوكيدُ.

مثالٌ آخَرُ: (حَضَرْتُ حُضُورًا) فالمقصودُ بهِ التَّوكيدُ، فلا يُمكِنُ أَنْ تُثَنِّيهُ ولا تَّجْمَعَهُ.

فإِنْ ثَنَّيْتَهُ أو جَعْتَهُ صارَ دالًا على غيرِ التَّوكيدِ، وهوَ العددُ؛ ولهذا قالَ: (وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ) -أي: غيرَ ما للتَّوكيدِ - (وَأَفْرِدَا) فالَّذي لغيرِ التَّوكيدِ يَجوزُ تَثْنِيتُهُ وَجَمْعُهُ وإفرادُهُ، وهوَ ما لِبَيانِ العَددِ أو النَّوعِ، فكلامُ المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ يَشْمَلُ ما أُرِيدَ به العددُ وما أُرِيدَ به النَّوعُ، فإنَّه يجوزُ على رأي المؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنْ يُثَنَّى ويُجْمَعَ ويُفرَدَ.

فتقولُ - مَثَلًا - فيها يُرادُ بهِ النَّوعُ: (سِرْتُ سَيْرَيْ زَيْدٍ السَّرِيعَ والبَطِيءَ)، وتقولُ: (نَظَرْتُ إِلَيْهِ نَظْرَتَيْ غَضَبٍ وَسُرُورٍ)، فهذا مُثنَّى مُبيِّنٌ للنَّوع، فواحدٌ منَ السَّيْرِ نَوعُهُ البُطْءُ، وواحدٌ نَوعُهُ السُّرعةُ، وواحدةٌ منَ النَّظَراتِ نَوعُها غَضَبٌ، وواحدةٌ نَوعُها شُرورٌ.

وكذلكَ أيضًا ما قُصِدَ بهِ العددُ يُثَنَّى.

وقولُهُ: «وَأَفْرِدَا» تقولُ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةً) فالمقصودُ بهِ بيانُ العددِ، يَعني: واحدةً، وتقولُ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتُكُ)، وهذا لبيانِ العددِ، أي: اثْنَتَينِ، وتقولُ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَةٍ)، وذلك للعَددِ ثَلاثةٍ، وتقولُ: (ضَرَبْتُهُ مِئَةَ ضَرْبَةٍ)، وذلك للعَددِ مئةٍ.

فالَّذي للتَّوكيدِ يَجِبُ إفرادُهُ، ومعنى قولِنا: (يَجِبُ إفْرادُهُ) أَنَّك إذا صُغْتَهُ عليهِ، على غيرِ وجهِ الإفرادِ فإنَّه يَخْرُجُ عنِ التَّوكيدِ، ويكونُ للأمرِ الَّذي صُغْتَهُ عليهِ، أمَّا ما يُرادُ به النَّوعُ وما يُرادُ به العَددُ فإنَّه يجوزُ إفرادُهُ وتَثْنِيتُهُ وجَمْعُهُ؛ ولهذا قالَ: (وَثَنِّ وَاجْمَعْ غَيْرَهُ وَأَفْرِدَا).



٢٩١- وَحَـذْفُ عَامِـلِ الْمُوَكِّـدِ امْتَنَـعْ وَفِي سِـوَاهُ لِـدَلِيلٍ مُتَّسَـعْ الشَّرَحُ الشَّرَحُ الشَّرَحُ

قولُهُ: «حَذْفُ» مُبتَدأً، وخبرُهُ قولُهُ: (امْتَنَعْ).

وقولُهُ: «وَفِي سِوَاهُ» جارٌّ ومَجْرورٌ خَبَرٌ مُقدَّمٌ.

و (مُتَّسَعُ » مُبتَدأٌ مُؤخَّرٌ.

وقولُهُ: «مُتَّسَعْ» يعني: سَعَةٌ.

يقولُ المؤلِّفُ رَحَمُ اُللَّهُ: إِنَّ المَصْدرَ المُؤكِّدَ لا يَجوزُ حَذفُ عاملِهِ؛ لأَنَّ المَقْصودَ المُؤكِّد تَقْويةُ المُؤلِّفُ وَحَدُ المُؤكِّدُ المُؤكِّدُ، وكيف يُوجَدُ المُؤكِّدُ المُؤكِّدُ، وكيف يُوجَدُ المُؤكِّدُ ولا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ ولا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ ولا يُمكِنُ أَنْ يُوجَدَ تَركيبٌ فيهِ التَّوكيدُ إلا والمؤكَّدُ والمؤكِّدُ كلاهما مَوْجودانِ، فإذا كانَ العاملُ غيرَ موجودٍ فأينَ التَّوكيدُ إلا والمؤكَّدُ والمؤكِّدُ كلاهما مَوْجودانِ، فإذا كانَ العاملُ غيرَ موجودٍ فأينَ التَّوكيدُ؟!

مثالُ ذلك: (ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَرْبًا)، لو قلتَ: (زَيدًا ضَرْبًا) لم يَصِحَّ؛ لأَنَّك ما دُمْتَ تُريدُ أَنْ تُوكِد العاملُ حتَّى يَحْصُلَ مؤكِّدٌ ما دُمْتَ تُريدُ أَنْ تُوكِد العاملُ حتَّى يَحْصُلَ مؤكِّدٌ ومؤكَّدٌ، وإلَّا لَحَصَلَتِ المُنافاةُ؛ إِذْ إِنَّ المَحْذوفَ لا وُجودَ لهُ حتَّى يُقالَ: إِنَّه مُؤكَّدٌ،

مثالٌ آخَرُ: (اضْرِبْ زَيْدًا ضَرْبًا)، لو قلتَ: (زَيدًا ضَرْبًا) لم يَصِحَّ؛ لأنَّه مُؤَكِّدٌ، ولا يَجوزُ أَنْ يُحذَف عاملُ المؤكِّدِ.

إِذَنِ: القاعدةُ: أنَّ المَصْدرَ الَّذي يُرادُ به التَّوكيدُ لا يَجوزُ حَذْفُ عاملِهِ، أمَّا ما سواهُ فإنَّه يَجوزُ حَذْفُ عاملِهِ، وهو المُبيِّنُ للنَّوع وللعددِ.

مثالُ المُبيِّنِ للنَّوعِ: لو سألك سائلٌ: (كيف سِرْتَ؟) فقُلْتَ: (سَيْرًا بَطِيئًا) فهذا يَجوزُ؛ لأنَّ المقصودَ أَنْ تُبيِّنَ النَّوعَ، وسواءٌ ذَكَرْتَ العاملَ أو حَذَفْتَهُ؛ لأنَّ حذفَهُ هنا لدَليل.

كذلكَ أيضًا لو سَألك: (كيفَ كان سَيْرُكَ: سَيْرَ ذي رَشَدِ، أو سيرَ إنسانٍ أَهْوَجَ؟) فقلتَ: (سَيْرَ ذِي رَشَدِ.

مثالُ المُبيِّنِ للعَدَدِ: لـو سألكَ سائـلُ: (كَـمْ ضَرَبْتَ غُلاَمَك؟) فقلتَ: (ضَرْبَتَيْنِ) فحَذَفْتَ العامل؛ لأنَّ أصلَهُ: (ضَرَبْتُهُ ضَرْبَتَيْنِ)، فهنا يجوزُ أَنْ تَحذِفَ العامل، وحَذَفُكَ إيَّاه هنا لدَليلِ واضح، ولا حاجةَ لذِكْرِهِ؛ لأنَّه ليسَ المَقْصودُ منَ المَصْدرِ التَّوكيدَ، بل المَقْصودُ بَيانُ العَددِ.

فالقاعدةُ إِذَنْ: إذا كانَ المَقْصودُ بيانَ النَّوعِ أو بيانَ العَددِ فإنَّه يجوزُ أَنْ يُحْذَفَ العَاملُ، ولكِنْ لدليلٍ؛ ولهذا قيَّدهُ المؤَلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ فقالَ: (وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسَعْ)، أمَّا إذا لم يدُلَّ عليهِ دليلٌ فإنَّهُ لا يَجوزُ أَنْ يُحذَفَ.

ثمَّ إِنَّ المؤلِّفَ بعدَ هذا البيتِ الَّذي فيهِ الاتِّساعُ والسُّهولةُ ذكرَ سِتَّةَ أبياتٍ كُلُّها فيها وُجوبُ حَذْفِ العاملِ، وسَبَقَ أَنَّه يَجِبُ ذكرُ العاملِ إذا كانَ المَقْصودُ بالمَصْدرِ التَّوكيدَ.

٢٩٢- وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(انْدُلًا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «الحَذْفُ» مُبتَدأً.

و ﴿ حَتْمٌ ﴾ خَبرُ المُبتَدأِ، و (حَتْمٌ) أي: واجبٌ و لازمٌ.

وقولُهُ: «مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ» يَعني: معَ مَصْدَرٍ آتٍ بَدَلًا مِن فِعْلِهِ، فقولُهُ: «بَدَلًا» حالٌ منَ الضَّميرِ المُسْتَتِرِ في (آتٍ).

وقولُهُ: «مِنْ فِعْلِهِ» أي: مِن عامِلِهِ.

والمعنَى أَنَّه إذا جُعِلَ المَصْدرُ نائبًا عنِ الفعلِ فإنَّه يُحذَفُ الفعلُ؛ لأنَّه لا يَجتمِعُ النَّائبُ والمنوبُ عنهُ، فالتصرُّفُ لواحدٍ: إمَّا الوَكيلُ، أو المُوكِلُ، أمَّا أَنْ تَجْمَعَ الوَكيلُ، أو المُوكِلُ فلا يَصِحُّ، فإذا نابَ المَصْدرُ عَن فعلِهِ فإنَّهُ يُحذَفُ وُجوبًا.

وقولُهُ: «كَ(نَدْلًا)» قد يكونُ فيه إشْكالُ، وهو أنَّ الكافَ حَرفُ جَرِّ، و(نَدْلًا) اسمٌ مَجْرُورٌ بالكافِ، وهو هُنا مَنْصوبٌ؟

فنقولُ: هُنا لم يُسلَّطِ الحرفُ على (نَدُلًا)، وإنَّما يجوزُ في إعرابِهِ وَجْهَانِ كما سَبَقَ:

الوَجْهُ الأُوَّلُ: أَنْ تكونَ الكافُ داخلةً على مَجرورٍ مُقدَّرٍ، والتَّقْديرُ: كَقُولكَ: نَدْلًا.

الوَجْهُ الثَّاني: أَنْ تكونَ داخلةً على الجُمْلةِ، فهو يُشِيرُ إلى بيتٍ معروفٍ، وهو:

عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ فَنَدُلًا (١) زُرَيْقُ المَالَ نَـدْلَ الثَّعَالِبِ (٢) وقبلَهُ قَولُهُ:

يَمُرُّونَ بِالدَّهْنَاءِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ (٢) وَيَرْجِعْنَ مِنْ دَارِينَ بُجْرَ الْحَقَائِبِ(١)

فهؤلاءِ لُصوصٌ يَذْهَبُونَ يَسرِقُونَ منَ الأَحْساءِ مِن دَارِينَ، فيَمُرُّونَ بالدَّهْناءِ -وهيَ مَعْروفةٌ - خِفَافًا عِيابُهُم ليسَ فيها شيءٌ؛ لأنَّهُم ليسَ مَعَهم تَمْرُّ، فإذا وَصَلوا إلى دَارِينَ وسَرَقُوا مِنَ التَّمْرِ يَرْجِعْنَ بُجْرَ الحَقائبِ مَمْلُوءةً.

وقولُهُ: (عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ جُلُّ أُمُورِهِمْ) يعني: أنَّهم يأتونَ على حينِ الغَفْلَةِ، ويَجُدُّون النَّخيلَ ويَمْشُونَ.

وقولُهُ: (فَنَدْلًا زُرَيْقُ الْمَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ) النَّدْلُ معناهُ خَطفُ الشَّيءِ بسُرْعةٍ، فهُم يَتواصَوْنَ بالباطلِ، والثَّعالبُ تَنْدِلُ الأشياءَ وتَخطِفُها بسرعةٍ، فهُم يقولون: هيًّا، بسُرْعةٍ.

فالمهمُّ أنَّ قولَهُ: (فَنَدُلًا) مَصْدَرٌ نابَ عنِ (انْدُلُ)، وهو فِعلُ أمرٍ؛ لأنَّ قولَهُ: (انْدُلِ الشَّيءَ) يَعني: اخطِفْهُ بسُرْعةٍ، وهذا فِعلُ أمْرٍ، فإذا جاءَتْ (نَدْلًا) بمعنى (انْدُلُ) وَجَبَ حَذْفُ عامِلِها؛ لأنَّها نابَتْ مَنَابَ فعلِ الأمرِ؛ ولهذا يقولُ ابنُ مالكِ رَحْمَهُ اللَّذُ كَ(انْدُلًا)).

⁽١) الندل: نقل الشيء، انظر اللسان ندل.

⁽٢) البيت من قصيدة من الطويل، وهو منسوب للأحوص في شرح الشواهد للعيني (٢/١١٦)، وغير منسوب في التصريح (١/ ٥٠١).

⁽٣) جمع عُيْبة، وهي ما يجعل فيها الثياب.انظر اللسان عيب.

⁽٤) البَجْر والبَجَر انتفاخ البطن، يريد أنهم يرجعون ممتلئة حقائبهم. انظر اللسان بجر.

وقولُهُ: «اللَّـذْ» لُغَـةٌ في (الَّذي)، وسَبَقَتْ في قـولِهِ: «وَ(جَعَـلَ) اللَّـذْ كَـ(اعْتَقَدْ)».

وقولُهُ: «(نَدُلًا) اللَّذْ ك(انْدُلَا)» أي: الَّذي نابَ عنِ (انْدُلْ) فِعلِ أَمْرٍ، فلا يَنوبُ المَصْدرُ عَن فعلِهِ في كلِّ شيءٍ، بل في المثالِ المُقيَّدِ.

فقولُه: (فَنَدُلًا زُرَيْقُ المَالَ نَدْلَ الثَّعَالِبِ)؛ (نَدْلًا) مَصْدَرٌ نائبٌ مَنابَ فعلِ الأَمرِ، وهوَ مَنْصوبٌ بفعلِهِ المَحْدُوفِ، والتَّقْديرُ: انْدُلْ نَدْلًا، و(زُرَيْقُ) مُنادًى حُذِفَتْ منهُ ياءُ النِّداءِ، يَعني: يا زُرَيقُ، و(زُرَيقُ) اسمُ رجلٍ، وقولُهُ: (المالَ) مَفْعولُ (نَدْلًا)؛ لأنَّ (نَدْلًا) نابَتْ منابَ (انْدُلْ)، وقولُهُ: (نَدْلَ الثَّعَالِبِ) مَصْدَرٌ مُبيِّنُ للنَّوع، وعامِلُهُ المَصْدرُ الَّذي قبلَهُ؛ لأنَّه نائبٌ مَنابَ فعلِ الأمرِ، يَعني: انْدُلْهُ نَدْلَ الثَّعالَبِ، أي: اخْطِفْهُ بسُرعةٍ كما يَخطِفُ الثَّعلبُ مَقْصودَهُ.

إِذَنْ: لو قالَ قائلٌ: أنا أُريدُ أَنْ أقولَ: (فانْدُلْ نَدْلًا زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ؟) قُلنا: لا يَجوزُ.

كذلكَ أقولُ: (ضَرْبًا المُهْمِلَ) وأنا أُرِيدُ أَنْ آمُرَكَ بأَنْ تَضرِبَهُ، لكِنْ هل يَجوزُ أَنْ أقولَ: (اضْرِبْ ضَرْبًا المُهْمِلَ؟).

الجوابُ: لا يَجوزُ؛ لأنَّهُ نائبٌ عَن فعلِ الأمْرِ، ولا يَجتمِعُ النَّائبُ والمنوبُ عنهُ.

أمَّا إذا كانَ ليسَ فعلَ أمرٍ مِثل: (ضَرَبْتُ ضَرْبًا المُهْمِلَ) فهُنا يَجوزُ ذِكْرُ الفعلِ الَّذي هو العامل؛ لأنَّ العاملَ يُحذَفُ إذا كانَ فعلَ أمرٍ، فإذا وُجِدَ المَصْدرُ نائبًا منابَه فإنَّه لا يَجوزُ أَنْ يُقْرَنَ معَهُ.

فالقاعدةُ إِذَنْ: يَجِبُ حَذفُ عاملِ المَصْدرِ إذا نابَ عن فِعلِ الأمرِ، ونَأْخُذُ اللَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ فِعلَ أمرٍ منَ التَّمثيلِ بقولِهِ: (كَ(نَدْلًا) اللَّذْ كَ(انْدُلَا))، وهذا أحدُ المَواضعِ الَّتي يَجِبُ فيها حَذْفُ عاملِ المَصْدرِ.

٣٩٣- وَمَا لِتَفْصِيلٍ كَالْإِمَّا مَنَّا) عَامِلُهُ يُصِيلٍ كَالْإِمَّا مَنَّا) الشَّرحُ

قولُهُ: «وَمَا لِتَفْصِيلٍ» (مَا) مُبتَدأُ، يَعني: (والَّذِي)، والمرادُبه المَصْدرُ الَّذي جاءَ مُفصَّلًا.

وقولُهُ: «عَامِلُهُ» مُبتَدأٌ ثانٍ، فهُنا مُبتدآنِ: الأوَّلُ: (مَا) في قولِهِ: (وَمَا لِتَفْصِيلٍ)، والثَّاني: (عَامِلُ في قولِهِ: (عَامِلُهُ يُحْذَفُ)، وجملةُ (يُحْذَفُ) في مَحَلِّ رفع خبرِ المُبتَدأِ الثَّاني والحَبَرِ في مَحَلِّ رفعِ خبرِ المُبتَدأِ الثَّاني والحَبَرِ في مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبتَدأِ الثَّاني والحَبَرِ في مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبتَدأِ الثَّاني والحَبرِ المُبتَدأِ الثَّاني والحَبرِ في مَحلِّ رفعِ خبرِ المُبتَدأِ الثَّانِي والحَبرِ المُبتَدأِ الثَّانِي والمَبْرِ المُبتَدأِ الثَّانِي والحَبرِ المُبتَدأِ الثَّانِي والحَبرِ المُبتَدأِ الثَّانِي والحَبرِ المُبتَدأِ الثَّانِي والحَبرِ المُبتَدانِ المُنْتِرِ المُبتَدانِ الثَّانِي والحَبرِ المُبتَدانِ الثَّانِي والحَبرِ المُنْتِرِ المُنْتِينِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المِنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المِنْتِرَانِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرَانِ المَاتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِيرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المُنْتِرِ المِنْ

وقولُهُ: «حَيْثُ عَنَّا» أي: حيثُ عَرَضَ، يَعني: حيثُ جاءَ، تَقولُ: (عَنَّ لِي كَذَا) يَعنى: عَرَضَ لِي.

ومعنى البَيتِ: إذا جاء المَصْدرُ مُفصَّلًا فإنَّهُ يَجِبُ حَذَفُ عامِلِهِ، ومِن هُنا بدأً المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ فيها يَجِبُ حَذْفُ عاملِهِ منَ المصادرِ، فالمَصْدرُ الَّذي جاءَ للتَّفصيلِ يَجِبُ حَذْفُ عامِلِهِ.

وجَمَعَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ بِينَ الحُكْمِ والمثالِ، فقالَ: (كَا إِمَّا مَنَّا)) يُشيرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ اللَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرَبَ الرِّقَابِ حَقَّةٍ إِذَا أَثْخَنتُ مُومَرُ فَشُدُّواْ الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعَدُ وَإِمَّا فَذَاتُ ﴾ تعني: إمَّا تَمُنُّون منَّا، فِذَاتُ ﴾ [محد:٤]، فالتَّفصيلُ هو قولُهُ: ﴿ فَإِمَّا مَنَّا بَعَدُ وَإِمَّا فِذَاتًا ﴾ ، يعني: إمَّا تَمُنُّون منَّا، وإمَّا تُفْدَوْنَ فِداءً.

فإذا كانَ المَصْدرُ مُفصَّلًا فإنَّهُ يَجِبُ حذفُ عاملِهِ، فتقولُ مثلًا: (إذا لَقِيتَ زَيدًا، فإمَّا ضَرْبًا أو إِكْرَامًا) يَعني: إمَّا تَضْرِبُهُ ضَربًا، أو تُكْرِمُهُ إكْرامًا، فإنْ كانَ الرَّجُلُ قَدْ أهملَ وفَرَّطَ في الواجبِ فجَزاؤُه الأوَّلُ، وإِنْ كانَ قَدْ قامَ بالواجبِ فجَزاؤُه الأوَّلُ، وإِنْ كانَ قَدْ قامَ بالواجبِ فجَزاؤُه الأوَّلُ، وإِنْ كانَ قَدْ قامَ بالواجبِ فجَزاؤُهُ الإكْرامُ.

فإِنْ قلتَ: (فَإِمَّا تَضْرِبُهُ ضَرْبًا، وإِمَّا تُكْرِمُهُ إِكْرَامًا) فهُنا لا يَصِتُّ؛ وذلكَ لاَنَّه للتَّفصيل.

مثالٌ آخَرُ: (سَأَغُوصُ فِي البَحْرِ: فإمَّا غُنْمًا، وإمَّا إِفْلَاسًا)، فهذا يَجِبُ حذفُ عاملِهِ؛ لأنَّه للتَّفصيل.

إِذَنِ: القاعدةُ: كلَّما كانَ هناكَ تَفْصيلُ في مَصْدَرٍ فإنَّهُ يَجِبُ حَذفُ عامِلِهِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهلِ التَّفصيلُ يكونُ في أكثرَ مِن مَصْدريْنِ؟

فالجوابُ: نعَمْ، قد يكونُ في ثَلاثةٍ أو أرْبَعةٍ.



٢٩٤- كَــذَا مُكَـرَّرٌ وَذُو حَصْــرٍ وَرَدْ نَائِبَ فِعْـلٍ لِاسْمِ عَـيْنِ اسْتَنَدْ الْسَتَنَدُ

قولُهُ: «كَذَا مُكَرَّرٌ» يَعني: كذا مَصْدرٌ مُكَرَّرٌ، وهذا الأوَّلُ.

وقولُهُ: «وَذُو حَصْرِ» هذا الثَّاني.

وقولُهُ: «وَرَدْ» أي: وَرَدَا جميعًا، فهُنا كانَ على المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ أَنْ يقولَ: (وَرَدَا)، لكِنْ مَنَعهُ مِن ذلكَ الرَّوِيُّ.

وقولُهُ: «وَرَدْ * نَائِبَ فِعْلٍ » يَعني: قامَ مَقامَ هذا الفعلِ.

وقولُهُ: «لِاسْمِ عَيْنِ اسْتَنَـدُ» أي: اسْتَنَـدَ هذا الفعـلُ لاسمِ عينٍ، يَعني: لشَخْصِ، وضدُّ العَينِ هو المعنَى.

أي: أَنَّهُ إذا تَقَدَّمَ اسمُ عَينٍ، وجاءَ بعدَهُ مَصْدَرٌ نائبٌ عنِ الفعلِ مُكرَّرٌ أو مَحْصورٌ فإنَّهُ يَجِبُ حَذْفُ عاملِهِ، فهُنا مَسْأَلتانِ:

المسألةُ الأُولَى: المكرَّرُ، مثالُهُ: (زَيْدٌ سَيْرًا سَيْرًا)؛ فـ(زَيدٌ) اسمُ عينٍ، و(سَيْرًا سَيْرًا) مَصْدَرُ مُكرَّرُ، عاملُهُ خَبرٌ لـ(زَيدٌ)، يَعني: أنَّه اسْتَنَدَ إلى اسمِ عَيْنٍ، وأصلُهُ: (زَيْدٌ يَسِيرُ سَيْرًا)، فلاحِظْ أنَّه لَيًّا كُرِّرَ المَصْدرُ وَجَبَ حَذْفُ العاملِ؛ لأَنَّه لو جَمَعْنا بينَ المُكرَّرِ وعاملِهِ صارَ في الكلامِ ثِقَلٌ؛ فلهذا تقولُ: (زَيدٌ سَيْرًا سَيْرًا)، ولكَ أَنْ تُكرِّرَ فتقولَ: (زَيدٌ سَيْرًا سَيْرًا سَيْرًا).

وكذلكَ تقولُ لَمنْ عندَهُ كثرةُ الكلام: (أنتَ هَذْرًا هَذْرًا هَذْرًا)، يَعني:

تَتَكَلَّمُ كلامًا كثيرًا، يَعني أنَّك تُكْثِرُ مِن هذا الشَّيءِ.

إِذَنْ: إذا جاءَ مَصدرٌ مُكرَّرٌ نائبٌ عن فِعلٍ مُخْبَرِ بهِ عنِ اسمِ عَينِ فإنَّهُ يَتَعيَّنُ حَذفُ العامل.

وقولُهُ: «لِاسْمِ عَيْنٍ» لو أَنَّه اسْتَنَدَ إلى اسمِ معنًى لم يَجِبْ، كما لو قلتَ: (شَأْنُك ضَرْبًا ضَرْبًا ضَرْبًا)، يَعني: شأنُك تَضْرِبُ ضَرْبًا ضَرْبًا، فهنا يَجوزُ أَنْ تَذكُرَ الفعلَ؛ لأَنَّهُ ليسَ خَبرًا عنِ اسمِ عينٍ؛ إِذْ إِنَّ الشأنَ معنًى منَ المعاني، أو حالٌ منَ الأَحْوَالِ، فلا يَجِبُ حَذْفُهُ.

المَسْأَلَةُ الثانيةُ: (ذُو حَصْرٍ)، والحصرُ يكونُ بطُرُقٍ، مِنها أَنَّه إذا تَقَدَّمَ ما حَقَّهُ التَّاخيرُ فهوَ دالُّ على الحصرِ، ومِنها إذا اقْتَرَنَ بضَميرِ الفَصلِ أَفادَنا الحَصْرَ، وهناكَ أشياءُ كثيرةٌ، إنَّما أشهرُها وأكثرُها النَّفيُ والإثباتُ، وكذلكَ (إنَّما).

فتقولُ مثلًا: (مَا زَيْدٌ إِلَّا سَيْرًا)، والتَّقديرُ: (إِلَّا يَسِيرُ سَيْرًا)، وتقولُ: (ما زَيْدٌ إِلَّا انْطِلاقًا)، أي: إِلَّا يَنْطِلقُ انطلاقًا، فهُنا الحصرُ بالنَّفيِ والإثباتِ، فـ(مَا زَيدٌ) نَفْيٌ، و(إِلَّا) إِثْبَاتٌ.

وتقولُ: (إنَّما زَيْدٌ مَشْيًا) يَعني: يَمْشِي مَشْيًا، وفي هذا حَصْرٌ بـ (إنَّما).

فإِنْ قالَ قائلٌ: لماذا نُقدِّرُ الفعلَ فِعْلًا مُضارِعًا، ولا نُقدِّرُهُ فِعْلًا ماضيًا؟

فالجوابُ: لأنَّ المُضارِعَ يَدُلُّ على الشُّبوتِ والاستِمْرارِ، أمَّا الفعلُ الماضي فقدِ فَضَى.

فإِنْ قالَ قائلٌ: لماذا لم نُقدِّرِ الفعلَ فِعلَ أَمْرٍ؟

نقول: لأنَّك إذا قلت: (ما زَيدٌ إلَّا سِرْ سَيْرًا) لم يَسْتَقِمِ المعنى؛ إِذْ ما مَعنى: (ما زَيدٌ إلَّا سِرْ سَيْرًا)؟! فإذا أَردْتَ أَنْ تأمُرَهُ أَنْ يَسِيرَ فهُنا يكونُ المَصْدرُ نفسُهُ نائبًا منابَ فِعلِ الأمرِ، وقد سَبَقَ هذا في قولِه: (نَدْلًا اللَّذْ كَ(انْدُلَا))، وهي مسألةٌ مُستقِلَّةٌ.

إِذَنْ: معنَى هذا البيتِ أَنَّهُ إذا جاءَ المَصْدرُ نائبًا عَن فعلٍ مُحَبَرِ بهِ عنِ اسمِ عَينٍ وهو مُكَرَّرٌ أو محصُورٌ فيهِ، فإنَّهُ يَتَعيَّنُ حَذْفُ عاملِهِ.



٢٩٥ - وَمِنْهُ مَا يَدْعُونَهُ مُؤَكِّهُ مَؤَكِّهُ اللهِ الْفُسِهِ أَوْ غَهِ مِنْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللّهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

الشَّرحُ

قولُهُ: "وَمِنْهُ" أي: منَ المصادرِ الَّتي يَجِبُ حَذْفُ عامِلِها، (مَا يَدْعُونَهُ مُؤكِّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ) مُؤكِّدًا لـ(غَيْرِهِ) والْمُؤكِّدُ هُنا ما يَقَعُ بعدَ جملةٍ هي بمعناهُ، فيسمُّونَهُ مُؤكِّدًا؛ لأَنَّهُ يُؤكِّدها؛ إِذْ إِنَّهُ بمَعْناها، وهي بمَعْناهُ، فإِنْ كانتِ الجُمْلةُ لا تَحتمِلُ سواهُ سُمِّي مُؤكِّدًا لنفسِه؛ لأنَّ الجُمْلةَ نفسَها هي هوَ؛ ولهذا سُمِّي مُؤكِّدًا لنفسِه؛ لأنَّ الجُمْلةَ نفسَها هي هوَ؛ ولهذا سُمِّي مُؤكِّدًا لنفسِه، وإِنْ كانتِ الجُمْلةُ تَحتمِلُهُ وغيرَهُ سُمِّي مُؤكِّدًا لغيرِه، أي: أنَّه يَمْنَعُ غيرَهُ أَنْ تكونَ الجُمْلةُ بمعناهُ.

والمؤلّف رَحَمُهُ اللّهُ ذكر مَسْأَلتَيْنِ: المُؤكّد لنفسِه، والمُؤكّد لغيرِه، ثمَّ مَثْلَ رَحَهُ اللّهُ لكلّ واحدٍ بمثالٍ، فقالَ: «فالمُبْتَدَا» يَعني: الأوَّلَ، وهوَ المُؤكّد لنفسِه، (نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفٌ عُرْفًا)) و(عُرْفًا) هُنا اسمُ مصدرٍ بمعنى: اعْتِرافًا، وليسَ المرادُ العادة، وهذا اعتراف صَرِيحٌ واضحٌ لا يَحتمِلُ غيرَهُ؛ ولهذا يُلزَمُ المُقِرُّ بدَفْعِ الأَلْفِ، فنقولُ: (عُرْفًا) مَصْدَرٌ مُؤكِّدٌ لنفسِه؛ لأنّه مُؤكِّدٌ جملةٍ بمعناهُ لا تَحتمِلُ غيرَهُ، والفِعلُ بَحْدُوفٌ، أي: أعْتَرِفُ بذلكَ اعْتِرافًا، وإنّها حَذَفْنا الفِعْلَ؛ لأنّ الجُمْلة بمعناهُ؛ لأنّ الجُمْلة بمعناهُ؛ لأنّ قولَهُ: (لَهُ عَلَيَ أَلْفٌ) بمعنى: أعترفُ؛ فلهذا حَذَفْنا عاملَهُ، فنقولُ: هنا نَحذِفُ العاملَ الَّذي هوَ ناصبُ المَصْدرِ؛ لأنَّ الجُمْلة بمعناهُ تمامًا، فلا حاجة إلى ذِكْرِهِ.

وقولُهُ: «لَهُ عليَّ أَلْفٌ عُرْفَا» (لَهُ) جارٌّ وبَجْرورٌ، خبرٌ مُقدَّمٌ.

و (عَلَيَّ) جارُّ ومَجْرورٌ في موضع نَصبٍ على الحالِ مِن: (أَلْفُ)؛ لأنَّ (أَلْفُ) نَحَرَةٌ، ولو تَأَخَّرَتْ (عَلَيَّ) عَن (أَلْفٌ) فصارتِ: (لَهُ أَلْفٌ عَلَيَّ) لصارَتْ نَعتًا لَهَا، لكِنْ إذا تَقَدَّمَ النَّعتُ على النَّكِرةِ جُعِلَ حالًا، ولا تَصِحُّ أَنْ تكونَ هنا خَبرًا.

وقولُهُ: «أَلْفٌ» مُبتَدأٌ مُؤخَّرٌ مَرْفوعٌ وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمةُ الظَّاهرةُ.

و ﴿ عُرْفَا ﴾ مَصْدَرٌ ، أو مَفْعولٌ مُطلَقٌ ؛ لأنَّه لم يُوافِقِ المَصْدرَ في حُروفِهِ ، وهوَ مَنْصوبٌ على المَفعوليَّةِ المُطلَقةِ ، وعَلامةُ نَصبِهِ فَتَحُ آخرِهِ ، وهوَ مُؤكِّدٌ للجُملةِ السَّابقةِ ، فعامِلُهُ مَخْذوفٌ وُجوبًا .

وقولُهُ: «وَالثَّانِ» أي: المؤكِّدُ لغيرِهِ، (كَ(ابْنِي أَنْتَ)) فَهُنا يُمكِنُ أَنْ يكُونَ ابنَهُ حَقيقة، كابْنِهِ في الاحترامِ مثلًا؛ ولهذا يقولُ الإنسانُ دائمًا - مَثَلًا- للَّذينَ دُونَهُ: (يا أَبْنائِي، افْعَلُوا كَذا)، (يا بُنَيَّ، افْعَلْ كذا)، إِذَنِ: (ابْنِي أَنتَ) لا يَتَعيَّنُ أَنَّه ابنُهُ حَقِيقة، بل يَحتمِلُ.

نعَمِ، المُتبادِرُ أَنَّه ابنُهُ حَقَّا، لكِنْ يَحتمِلُ أَنَّ المعنَى: أَنتَ ابني في الكَرامةِ والحُنُوِّ والعطفِ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فإذا قلتَ: (حَقَّا) أكَّدْتَ أَنَّه ابنُ حَقيقةً، لكنَّ الجُمْلةَ التِي قبلَه ليسَتْ بمعناهُ؛ لأنَّها تَحتمِلُ أَنَّه ابنُ حَقَّا، أو ابنُ مجازًا، ويُسَمُّونَ هذا المَصدرَ (مُؤكِّدًا لغيرِهِ)، وتقديرُ الكلام: أُحِقُّ ذلكَ حقًّا، فـ(حَقًّا) مَصْدَرُ عاملُهُ مَخْذوفٌ وُجوبًا، تقديرُهُ: (أُحِقُّ) أي: أُثَبِتُ ذلك إثباتًا.

وجملةُ: (ابْنِي أَنْتَ) (ابْنِي) خَبرٌ مُقدَّمٌ، يَعني: أنتَ ابني، و(أَنْتَ) مُبتَدأٌ مُؤخَّرٌ، لكِنْ لـوكانَ الكلامُ في إنسانٍ يُسْأَلُ: هل أنا ابْنُكَ؟ فيقولُ: ابني أنتَ،

فَهُنَا (ابني) مُبتدأً، و(أنت) خَبرٌ، ونحنُ هُنَا لا نُرِيدُ تَعْيِينَ مَنْ هَوَ الابنُ؟ بل نُرِيدُ أَنْ نُخْبِرَ عَن هذا الرَّجلِ المُخاطَبِ بأَنَّهُ ابنُهُ، فعلَى هذا يكونُ الحَبَرُ (ابْنِي) مُقدَّمًا، و(أَنْتَ) مُبتَدأً مُؤخَّرٌ، والتَّاءُ حرفُ خطابٍ، ففيهِ رأيانِ مُحَقَّقانِ، مِنهم مَن يقولُ: (أَنْتَ) كلُّها، ومِنهم مَن يَقولُ: (أَنْ) والتَّاءُ حَرفُ خطابِ.

وقولُهُ: «حَقًّا» مَصْدَرٌ عامِلُهُ مَحْدُوفٌ وُجوبًا مَنْصوبٌ على المَصْدريةِ، وعَلامةُ نصبهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخِرهِ.

وقولُهُ: «صِرْفَا» هذا تأكيدٌ آخَرُ، والصِّرْفُ هوَ الَّذي لا يُخالِطُهُ شيءٌ، والمعنى: أَنَّك ابني حقًّا خالصًا، وهي لا تَدْخُلُ في المثالِ هُنا، بلِ المثالُ يَتِمُّ بدونِها، لكِنْ جاءَ بها المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَتْمِيمًا للبيتِ.



٧٩٧ - كَــذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْـدَ جُمْلَـهْ كَ(لِي بُكًـا بُكَـاءَ ذَاتِ عُضْـلَهُ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَهُ»؛ (ذُو) بمعنى: صاحب، وهو مُبتَدأً، خبرُهُ قولُه: (كَذَاكَ) يَعني: كذلك المَصْدرُ الدالُّ على التَّشبيهِ بعدَ جُملةٍ، ومثالُهُ: (لِي بُكًا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهُ)؛ فـ(بُكَاءَ) مَصْدرٌ، والتَّقديرُ: أَبْكِي بُكاءَ ذاتِ عُضْلةٍ.

وقولُهُ: «عُضْلَهُ» قيلَ: إنَّ العُضْلةَ هيَ الدَّاهيةُ، أيِ: المُصيبةُ العَظيمةُ، وقيلَ: العُضْلةُ مَنْعُها منَ الزَّواجِ، وفي الغالبِ أنَّ الداهيةَ أشدُّ؛ لأنَّ الَّتي تَبْكِي مِن مَنْعِها منَ الزَّواجِ تَبْكِي على فَواتِ مَحبوبٍ، والَّتي أُصِيبَتْ بداهيةٍ تَبْكِي على حُصولِ مَكْروهٍ، وهذا أعْظَمُ.

فإِذَنْ: نقولُ: (بُكَاءَ) مَصْدَرٌ يُرادُ بهِ التَّشبيهُ، وعامِلُهُ مَحْدُوفٌ وُجوبًا، والتَّقديرُ: أَبكي بُكاءً.

وقولُه هُنا: «بُكًا» هل هوَ مَقْصورٌ قَصْدًا أو للضَّرُورةِ؟

يقولونَ: إِنَّ البكاءَ بالدَّمْعِ دونَ الصَّوتِ يُقالُ فيه: بُكًا، مَقْصورًا، ومعَ الصَّوتِ يقالُ فيه: بُكَاءُ، قالَ الشَّاعِرُ:

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي البُّكَاءُ وَلَا العَوِيلُ (١)

⁽١) البيت من الوافر، وهو لحسان بن ثابت في أدب الكاتب في بعض النسخ (ص:٣٠٤)، وفي الكامل للمبرد (١/ ٢٨٧).

فقال في الأوَّلِ: (وحُقَّ لها بُكَاهَا)؛ لأنَّ البكاءَ بالعينِ، وفي الأخيرِ حيثُ جاءَ الصَّوتُ قالَ: (وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلَا العَوِيلُ)، فيَحتمِلُ أنَّ ابنَ مالكِ رَحمَهُ اللَّهُ أَلدَهُ الصَّولِهِ: (لِي بُكًا) بكاءَ العينِ، ولكنَّ قولَهُ: (بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَهُ) يَدُلُّ على أنَّ المرادَ البكاءُ المصحوبُ بالصَّوتِ، فيكونُ قَصْرُهُ من أجل الضَّرورةِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: لماذا نُصِبَ قُولُهُ: (بُكّا)؟

قُلنا: ما نُصِبَ، لكِنْ هذا مَقْصورٌ، مثلُ قولِ اللهِ تَعالى: ﴿ هُدَى يَامُنَقِينَ ﴾ [البقرة: ٢].

إِذَنِ: القاعدةُ: يَجِبُ حذفُ عاملِ المَصْدرِ إذا أُرِيدَ به التَّشبيهُ بعدَ جملةٍ.





سَبَقَ أَنَّ المفاعيلَ خمسةٌ: مَفْعولٌ مُطلَقٌ، وبهِ، ولهُ، وفيهِ، ومعَهُ، ومُثَّلَتْ بَهٰذا البيتِ:

ضَرَبْتُ ضَرْبًا أَبَا عَمْرٍ و غَدَاةَ أَتَى وَسِرْتُ وَالنِّيلَ خَوْفًا مِنْ عِقَابِكَ لِي

والمَفْعولُ لهُ أحدُ المفاعيلِ الخمسةِ، وعباراتُ النَّحْويِّينَ اختَلَفَتْ فيهِ، فبعضُهم يقولُ: (المَفْعولُ مِنْ أَجْلِهِ)، وبعضُهم يقولُ: (المَفْعولُ مِنْ أَجْلِهِ)، وبعضُهم يقولُ: (المَفْعولُ لأَجْلِهِ)، والمعنَى واحدٌ.



الشَّرحُ

المَفْعولُ مِن أَجْلِهِ هوَ المَصْدرُ المَنْصوبُ المُبيِّنُ لعلةِ الفعلِ، أي: سببِ الفعلِ.

مثالُه: (قُمْتُ إِجْلالًا لكَ)؛ فـ(إجْلالًا) مَصدرٌ فِعْلُهُ (أَجَلَّ يُجِلُّ)، وهذا المَصْدرُ يُبَيِّنُ عِلَّهَ الفعلِ، فما هو السَّببُ في أَنَّكَ قُمْتَ؟

الجواب: إجلالًا لكَ.

مثالٌ آخرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الأعراف:٥٦]؛ فَ﴿خَوْفًا ﴾ مَصْدَرٌ مُبيِّنٌ لعلةِ الفعلِ، أي: ادْعُوهُ للخوفِ والطَّمعِ، ففي مَقامِ الخوفِ تَعَوَّذوا باللهِ مِمَّا تَخافونَ، وفي مَقامِ الطَّمعِ اسألوا اللهَ تعالى ما تَطْمَعونَ بهِ.

إِذَنْ: يُنْصَبُ المَصْدرُ مَفْعُولًا لهُ، ولهُ شُروطٌ نَأْخُذُها مِنْ كلامِ المؤلفِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

الشَّرطُ الأولُ: (المَصْدَرُ) وخَرَجَ بهِ غيرُ المَصْدرِ، فغيرُ المَصْدرِ لا يُمْكِنُ أَنْ يَصِيرَ مَفْعولًا لأجْلِهِ، أو مَفْعولًا لهُ، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ مصدرًا.

الشَّرطُ الثَّاني: (إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا) وخَرَجَ بهِ ما لا يُبِينُ التَّعليلَ (أي: العِلَّةَ)، فإنَّهُ لا يُسمَّى مَفْعولًا لهُ وإنْ كانَ مَصْدَرًا.

الشَّرطُ الثَّالثُ والرَّابعُ: (وَهْوَ بِهَا يَعْمَلُ فِيهِ) والَّذي يَعْمَلُ فيهِ هوَ الفعل، (مُتَّجِدُ وَقْتًا وَفَاعِلًا) يَعني أَنَّه يُشْتَرَطُ أَنْ يكونَ هذا المَصْدرُ مُتَّجِدًا معَ الفعلِ في الوقتِ والفاعلِ، أي: أَنَّ الفعلَ يَقَعُ هوَ والمَصْدرُ في وقتٍ واحدٍ، ويكونُ الفاعلِ مِنَ الفعلِ هوَ النَّه بَذا المَصْدرِ.

مثالُ المُنطَبِقِ عليه الشَّروطُ: (جُدْ شُكْرًا)؛ (جُدْ) فعلُ أمرٍ منَ الجُودِ، يعني: صِرْ جَوَادًا، أي: كَريًا، و(شُكْرًا) مَصْدَرٌ، فعلُهُ: (شَكَر، يَشْكُر، شُكْرًا) وهوَ مَنْصوبٌ، ومُبيِّنٌ لعِلَةِ الفعلِ، أي: جُدْ حالَ كونِ جُودِكَ شُكْرًا، فإذَنْ: هوَ مُبيِّنٌ لعِلَّةِ الفعلِ، أي: جُدْ حالَ كونِ جُودِكَ شُكْرًا، فإذَنْ: هوَ مُبيِّنٌ لعِلَّةِ الفعلِ، أي جادَ شُكْرًا واحدٌ، والوقتُ واحدٌ، يَعني: أنَّ الشُّكْرَ مُقارِنٌ للجُودِ، وفاعلُ الشُّكْرِ هوَ فاعلُ الجودِ.

إِذَنْ: (جُدْ شُكْرًا) أي: جُدْ لأجلِ الشُّكرِ، أي: لأَجْلِ أَنْ تَشْكُرَ اللهَ عَنَّقِبَلَ وليسَ المعنَى: لأجلِ أَنْ تُشْكَرَ اللهَ عَنَى المعنَى: جُدْ لتُشْكَرَ ما صَحَّ؛ إِذْ إِنَّ الشَّاكرَ غيرُ الجائدِ، فيكونُ الفاعلُ مُحْتَلِفًا، ولولا أنَّ ابنَ مالكِ رَحْمَهُ اللهُ قالَ: (وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِد * وَقْتًا وَفَاعِلًا) لقُلْنا: يجوزُ أَنْ يَكونَ المعنَى: جُدْ لِتُشْكَرَ، إِذَنْ: فالشَّاكرُ هُنا هو الجائدُ.

وقولُهُ: «وَدِنْ» مِن: (دَانَ يَدِينُ) أو منَ الدَّيْنِ، يَعني: جُدْ ودِنِ النَّاسَ، أي: أَعْطِهمْ دَيْنًا، فالجودُ -مثلًا- بالهبةِ، والدَّيْنُ بالقَرْضِ، فكأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَمْرَنا بالإحسانِ، إمَّا على سَبيلِ الهبةِ والتَّبرع، وإمَّا على سَبيلِ القَرْضِ.

لكنَّ الاحتمالَ الأُوَّلَ أظهرُ، وهو أنَّ (دِنْ) منَ الدِّينِ، وليسَ منَ الدَّيْنِ، وليسَ منَ الدَّيْنِ، يَعني: جُدْ شُكْرًا، ودِنْ شُكْرًا، فكأنَّه أمرَ أَنْ تَدِينَ للهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بطاعتِهِ شُكْرًا

لهُ، وتَجُودَ بِهَالِكَ أَيضًا شُكْرًا للهِ على ما أَعْطاكَ، وهذا المعنَى أَحْسَنُ.

مثالٌ آخَرُ: (قُمْتَ إِكْرَامًا لِي) فهنا الفاعلُ واحدٌ، فأنتَ قُمتَ لتُكْرمني أَنا، فهو مُتَّفِقٌ معَ عاملِهِ في الوقتِ والفاعل.

فإِنْ قلتَ: (أَقومُ الآنَ إجلالًا لكَ غَدًا) فهنا اختلفَ الوقتُ، فلا يَصِحُّ.

وإِنْ قلتَ: (أُكْرِمُك شُكْرًا لِي) فهنا الفاعلُ في: (أُكْرِمُك) هو أنا، والشَّاكرُ في: (شُكْرًا لِي) هو المُكْرَمُ، أي: أنا أُكْرِمُك لأجلِ أَنْ تَشْكُرَني، فاخْتَلَفَ الفاعلُ، فلا يَجوزُ.

وهذا الشَّرطُ الأخيرُ فيهِ خلافٌ بينَ النَّحْويِّينَ، فسِيبويهِ إمامُ البَصْرِيِّينَ وكثيرٌ من النَّحْويِّينَ يَقولُونَ: ليسَ بشرطٍ. ونحنُ نقولُ: لو اختارَهُ مَن دونَ سِيبويهِ قُلنا: الصَّوابُ معَك؛ لأَنَّهُ أَسْهَلُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـٰ لِهِ عَيْنِ يَرْبِيكُمُ ٱلْبَرُقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ مَفْعولُ لأجلِهِ، يَعني: لتَخافوا، وتَطْمَعوا، والله عَالَى يُرِي هوَ اللهُ عَرَقِبَلَ والخائفُ والطامعُ هوَ المَخْلُوقُ، فالفاعلُ هُنا اثنانِ، إِذَنْ: نُصِبَ هنا المَصْدرُ مَفْعولًا لهُ معَ أَنَّ الفاعلَ مُحْتلِفٌ.

لكِنْ يقولونَ: إِنَّ حُجَّةَ النَّحويِّ كنَافِقَاءِ اليَرْبوعِ، إِنْ حَجَرْتَهُ معَ البابِ خَرَجَ منَ النَّافِذةِ، فالَّذي يقولُ: لا بُدَّ منِ اتِّفاقِ الفاعلِ يقولُ: إِنَّ ﴿خَوْفَا ﴾ بمعنى: إِخافَةً ﴿وَطَمَعًا ﴾ بمعنى: إِظْهاعًا، أي: يُرِيكُم ليُخِيفَكم ويُطْمِعَكم، فحينَئذِ يَتَّفِقُ الفاعلُ.

أو: ﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ حالٌ من الكافِ في ﴿يُرِيكُمُ ﴾ فهو مَصْدَرٌ بمعنَى الحالِ، أي: يُرِيكم حالَ كَوْنِكم خَائِفِينَ وطامِعينَ، وحينَئذِ يَبْقَى الشَّرطُ قائمًا.

ولكنّنا نقولُ: هاتوا دَليلًا على اشتراطِ هذا، فليسَ هناكَ دليلٌ على اشتراطِه، ولَوْ كانَ هناكَ دليلٌ على الاشتراطِ لقُلنا: نعَمْ، يُمكِنُ تُخْريجُ الآيةِ على ما ذَكَرْتُم، لكِنْ ما دامَ أَنّهُ ليسَ هناكَ دَليلٌ وعندَنا شاهدٌ ظاهرُهُ عَدَمُ اشْتِراطِهِ فإنَّ الأَوْلَى عدمُ الاشتراطِ، وهذا -إِنْ شاءَ اللهُ- هو الصَّحيحُ، وهو أَنّهُ لا يُشترطُ اتِّحادُهُ لا وقتًا ولا فاعلًا، إنّا الشَّرطُ الوحيدُ الأساسيُّ هوَ أَنْ يكونَ مَصْدَرًا مُبَيّنًا لعِلَّةِ الفعلِ، هذا هو اللهمُ ولهذا قُلنا: مَفْعولٌ لهُ -واللّامُ للتَّعليلِ - أو: مَفْعولٌ مِن أجلِهِ، أو: مَفْعولٌ مِن أجلِهِ،

وقولُهُ: «يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ»؛ (مَفْعُولًا) حالٌ منَ (المَصْدَرِ) الَّذي هوَ نائبُ فاعلِ (يُنْصَبُ) أي: يُنصَبُ المَصْدرُ حالَ كونِهِ مَفْعولًا لهُ.

وقولُهُ: «وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ * وَقْتًا وَفَاعِلًا» (هُوَ) مُبتَدأٌ، و(مُتَّحِدُ) خَبرُ الْمُبتَدأِ، يَعني: وهو مُتَّحِدٌ بها يَعْمَلُ فيهِ.

وقولُهُ: «وَقْتًا» ظَرفٌ، يَعني: في الوقتِ.

وقولُهُ: «فَاعِلًا» مَنْصوبٌ بنزعِ الخافضِ، يَعني: وفي الفاعِلِ.



٧٩٩ - وَإِنْ شَرْطٌ فُقِكْ

٣٠٠- فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كَ(لِزُهْدِ ذَا قَنِعْ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَإِنْ شَرْطٌ فُقِدْ» (إِنْ) شَرْطيَّةٌ، و(شَرْطٌّ) فيها ثلاثُ إعراباتٍ:

الأُوَّلُ: أَنَّهَا فَاعَلُ لَفَعَلٍ مَحْدُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنْ فُقِدَ شَرْطٌ، وَهَذَا قُولُ البَصْريِّينَ.

الثَّاني: أنَّها فاعلٌ مُقدَّمٌ للفعلِ المَذْكورِ، وهذا قولُ الكُوفِيِّينَ، والتَّقْديرُ: وإِنْ فُقِدَ شَرْطٌ، إنَّها هناكَ تَقديمٌ وتَأْخيرٌ.

الثَّالثُ: أنَّهَا مُبْتَدأٌ خبرُهُ الفعلُ المذكورُ (فُقِدٌ)، وما المانعُ أَنْ يليَ (إِنْ)؟! والرَّاجِحُ هوَ الأسهلُ.

وجوابُ (إِنْ) جَمَلةُ (فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ) يَعني: بحرفِ التَّعليلِ، ومِنها: اللَّامُ، و(مِنْ) و(فِي) و(عَلى) فكلُّها تَأْتِي للتعليلِ، وكلُّ ما ذُكِرَ بأَنَّهُ مِنْ حُروفِ التَّعليلِ إذا فُقِدَ شَرطٌ يُجُرُّ بهِ، والدَّليلُ على أنَّ المؤلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يريدُ حرفَ التَّعليلِ قولُهُ: (إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا)، وفي نسخةٍ: (فَاجْرُرْهُ باللَّام).

مثالٌ: (أَكْرَمْتُكَ شُكْرًا لِي) فهُنا فَقَدَ شَرْطًا على رأيِ الْمُؤلِّفِ رَحَمُهُ ٱللَّهُ وهو التَّحادُ الفاعلِ، فعلَى هذا تَجُرُّهُ باللَّامِ، فتَقولُ: (أَكْرَمْتُكَ للشُّكْر لِي).

وقولُهُ: «فَاجْرُرْهُ بِالْحَرْفِ» أي: وُجوبًا.

وقولُهُ: «وَلَيْسَ يَمْتَنِعْ» أي: جَرُّهُ بالحرفِ.

«مَعَ الشُّرُوطِ» يَعني: معَ تمامِ الشُّروطِ، فلا يَمْتنِعُ أَنْ تَجُرَّهُ بالحَرفِ ولو تَمَّتِ الشُروطُ، فولم يَعْتَبُ نَصْبُهُ؛ لأَنَّه يَجوزُ أَنْ يُجَرَّ باللَّام. باللَّام.

مثالُه: (لِزُهْدٍ ذَا قَنِعٌ) وأصلُ التَّركيبِ: (هذا قَنِعَ زُهْدًا)؛ ولذلكَ نقولُ في اعرابِها: (ذَا) مُبتَدأً، و(قَنِعَ) فعلُ ماضٍ، والجُمْلةُ في مَحَلِّ رفع خَبرِ المُبتَدأِ، و(زُهْدًا) مَفْعولُ مِنْ أُجلِهِ مَنْصوبٌ بالفتحةِ الظَّاهرةِ، لكِنْ يَجوزُ أَن نُدْخِلَ عليهِ اللَّامَ، ونقولَ: (لِزُهْدٍ ذَا قَنِعَ) أي: هذا قَنِعَ زُهدًا، فهنا الشَّروطُ تامَّةٌ؛ لأنَّ الزَّاهدَ هوَ القانعُ، ووقتُ الزُّهدِ هوَ وقتُ القُنوعِ، ومعَ ذلكَ يَجوزُ أَنْ تُدخِلَ اللَّامَ عليهِ وتَجُرَّهُ، فتَقُولَ: (قَنِعَ هَذَا للزُّهْدِ) أو (قَنِعَ هذا لزُهْدٍ).

فَالْمُولِّفُ رَحْمَهُ أَلِلَهُ يُبِيِّنُ أَنَّهُ إِذَا اخْتَلَّ شَرْطٌ مِنَ الشُّرُوطِ وَجَبَ جَرُّهُ بِالحَرْفِ، وإذا تَمَّتِ الشُّرُوطُ جَازَ جَرُّهُ بِالحَرْفِ، وجازَ نَصْبُهُ.



٣٠١ - وَقَلَ أَنْ يَصْحَبَهَا السَمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلَّ) وَأَنْشَدُوا:
 ٣٠٢ - (لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الأَعْدَاءِ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ» وفي نسخةٍ: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ المُجَرَّدُ) أي: يَصْحَبُ الحرفَ.

وقولُهُ: «المُجَرَّدُ» أي: المجرَّدُ مِنْ (أل) بدليلِ قولِه: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ).

ولنجعلِ المثالَ الَّذي ذَكَرَه المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ هُوَ الرَّكِيزةَ، وهو: (قَنِعَ هذا رُهُدًا) فَهُنا الشُّروطُ تَامَّةٌ، فيَجوزُ أَنْ تُدْخِلَ اللَّامَ، فتَقُولَ: (قَنِعَ هذا لِزُهْدٍ) لكنَّ هذا قليلٌ؛ لأنهُ قالَ: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبُهُ المُجَرَّدُ) أي: قلَّ أن يَصْحَبَ الحرفَ المَفْعولُ منْ أَجْلِهِ إذا كانَ مُجَرَّدًا مِن (أَلْ).

وقولُهُ: «وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)» وهو أَنَّه يَكْثُرُ اقْتِرانُ الحَرْفِ معَ (أَل).

مثالُهُ: (قَنِعَ هَذَا للزُّهْدِ) وهذا هوَ الكثيرُ، ويَجوزُ: (قَنِعَ هذا الزُّهدَ)، لكنَّهُ قللُ؛ لأنَّهُ قالَ: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ)) أي: عَكْسُ الصُّحْبةِ.

إِذَنْ: إذا لم تَتِمَّ الشُّروطُ فلا بُدَّ أَنْ يأتيَ الحَرْفُ، سواءٌ كانَ المَصْدرُ مُجَرَّدًا مِن (أل) أو غيرَ مُجَرَّدٍ. وإذا تَمَّت الشُّروطُ جازَ وَجْهانِ، وهُما: النَّصبُ، والجُرُّ بحرفِ التَّعليلِ، لكِنْ أَيُّهَا أكثرُ؟

الجوابُ: النَّصبُ إِنْ كَانَ المَصْدرُ مُجَرَّدًا مِن (أَل)، فـ(قَنِعَ هَذا زُهدًا) أكثرُ من: (قَنِعَ هذا لزُهدٍ)؛ لأنَّ المُؤلِّف رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ المُجَرَّدُ)، وإذا كان مَصْحوبًا بـ(أَل) فإنَّ الأكثرَ الجَرُّ؛ لقولِهِ: (وَالْعَكْسُ فِي مَصْحُوبِ (أَلْ))، فـ(قَنِعَ هذا الزُّهد).

ولكِنْ: هل يَجوزُ أن تقولَ: (قَنِعَ هذا الزُّهدَ)؟

نَقُولُ: نَعَمْ، يقُولُ ابنُ مالكِ رَحَمُ اللّهُ: (وَأَنْشَدُوا: لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ)، يَعني: لا أَقْعُدُ مِنْ أَجْلِهِ، يَعني: لا أَقْعُدُ مِنْ أَجْلِهِ الْفَعُدُ جُبْنًا، فهذا أَصْلُها، فالجُبْنُ هُنا مَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، يَعني: لا أَقْعُدُ مِنْ أَجْلِهِ، الجُبْنِ، فإذَنْ: هوَ مَفْعُولُ مِنْ أَجْلِهِ، ومعَ ذلكَ مُعرَّفٌ بـ(أل) وهو مَنصوبٌ، وهذا على القَليلِ، والأكثرُ أَنْ يُقالَ: (لا أَقْعُدُ مِنَ الجُبْنِ).

وقولُهُ:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَـرُ الأَعْـدَاءِ هذا البيتُ لا يُعْتَبَرُ منَ الأَلْفِيَّةِ؛ لأَنَّهُ قالَ: (وَأَنْشَدُوا)؛ ولذلكَ الألفيةُ عددُها ألفٌ واثنانِ، فإذا كانَ هذا البَيتُ ليسَ منها صارَتْ ألفًا وواحدًا، فيَبْقَى بيتٌ واحدٌ، ولعلَّهُ يكونُ الأوَّل:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللهَ خَيْرُ مَالِكِ قَالَ مُحَمَّدٌ وَبِي اللهَ خَيْرُ مَالِكِ فتكونُ ألفَ بيتٍ.



سَبَقَ منَ المفاعيلِ المَفْعولُ لهُ، والمَفْعولُ المُطْلقُ، والمَفْعولُ بهِ في بابِ تَعَدِّي الفعلِ ولُزومِهِ.

وقولُهُ: «وَهُوَ المُسَمَّى ظَرْفًا» يَعني: يُسمِّيهِ النَّحويُّونَ ظَرْفًا، والظَّرفُ هُوَ ما كانَ وِعاءً للشَّيءِ، وكلُّ إنسانٍ فهوَ في ظَرفِ زَمانٍ ومَكانٍ، أمَّا الزَّمانُ فظاهرٌ، وكذلكَ المكانُ ظاهرٌ، فأنتَ في البيتِ، أو في المسجدِ، أو في السُّوقِ، والَّذي يَطِيرُ في الجوِّ هوَ في مكانٍ: إمَّا في الجوِّ، أو في الطَّائِرَةِ.

٣٠٣ - الظُّرْفُ: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا ﴿ فِي الطِّرَادِ كَاهُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «الظُّرْفُ وَقْتُ» هذا ظَرفُ الزَّمانِ.

وقولُهُ: «أَوْ مَكَانٌ» هذا ظَرفُ المكانِ، فإذا قلتَ: (جَلسْتُ ساعةً عِنْدَكَ)، فظَرفُ الزَّمانِ (ساعةً)، والمكانِ (عِنْدَكَ).

وقولُهُ: «ضُمِّنَا» هلِ الألفُ للتَّثنيةِ، أو للإطْلاقِ؟

الجوابُ: للإطلاقِ؛ لأنَّه قالَ: (وَقْتُ أَوْ مَكَانٌ) ولو قالَ: (وقتٌ وَمَكانٌ) صارتِ الألِفُ للتَّنيةِ، لكِنْ لَيًا قالَ: (أَوْ) فمعناهُ أنَّها لا يَجتمعانِ: إمَّا هذا، أو هذا، وعلى هذا فالألِفُ فيها للإِطْلاقِ.

وقولُهُ: «ضُمِّنَا (فِي)» مَعناهُ أَنَّه يَشتمِلُ على معنى (في)، وهذا في الزَّمانِ والمكانِ، فتَقولُ: (جَلَسْتُ سَاعَةً)، يعني: جَلَسْتُ في ساعةٍ، فالسَّاعةُ صارَتْ ظُرْفًا لِجُلُوسِي، لكِنْ لاحِظْ أَنَّ الزَّمانَ معنَّى، وليسَ شيئًا مَسْوسًا مثلَ المكانِ اللّذي هو مُحِيطٌ بكَ، فإحاطةُ الزَّمانِ بالإنسانِ مَعْنويةٌ في الواقع، ف(ساعةً) كأنَّها إناءٌ مُحِيطٌ بالإنسانِ مِن أوَّلِ دَقيقةٍ إلى آخرِ دَقيقةٍ، فهذا وجهُ تقديرِ (في).

وقولُهُ: «بِاطِّرَادٍ» احترازٌ مِمَّا تَضَمَّنها بقرينةٍ في مكانٍ دونَ مكانٍ، فإنَّ بعضَ الكلماتِ قد تتَضَمَّنُها في مكانٍ دونَ مكانٍ، فمثلًا (الدَّارُ) في: (سَكَنْتُ الدَّارَ) تَضَمَّنَتْ معنَى (في) أي: سَكَنْتُ في الدَّارِ، لكِنْ ليسَ باطِّرادٍ، فتَقُولُ:

(بَنَيْتُ الدَّارَ)، فهُنا ما تَضَمَّنَتْ معنَى (في)، إِذَنِ: (الدَّارَ) لا نُعرِبُها ظَرْفًا؛ لأنَّها لا تَتَضمَّنُ معنَى لا تَتَضمَّنُ معنَى لا تَتَضمَّنُ معنَى (في) باطِّرادٍ، والَّذي يُنصَبُ مَفْعولًا فيهِ هوَ الَّذي يَتَضَمَّنُ معنَى (في) باطِّرادٍ، أي: في جَميع الأمْكِنةِ، كلَّها جاءَ وإذا هوَ مُتضَمِّنٌ لمعنَى (في).

ثمَّ ضَرَبَ الْمُؤَلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ مَثَلًا للنَّوعَيْنِ، فقالَ: (هُنَا امْكُثْ أَزْمُنَا)، فكلمة (هُنَا) ظَرفُ مَكانٍ مَبنيٌّ على السُّكونِ في مَحَلِّ نصبٍ، ولا نقولُ: إنَّه مَنْصوبٌ؛ لأَنَّه اسمُ إشارةٍ، واسمُ الإشارةِ مَبْنِيٌّ كها سَبَقَ.

وقولُهُ: «أَزْمُنَا» جَمعُ زَمانٍ، وهذا ظَرفُ الزَّمانِ، وهو مَنْصوبٌ، فنَقولُ: (أَزْمُنَا) ظَرفُ زَمانٍ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

فالْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ أَتَى بمثالٍ واحدٍ يَشتمِلُ على شاهِدَيْنِ: على ظَرفِ المكانِ، وعلى ظَرفِ المكانِ، وعلى ظَرفِ الزَّمانِ، فـ(هُنَا) ظَرفُ المكانِ، و(أَزْمُنَا) ظَرفُ الزَّمانِ.

مثالٌ آخَرُ: (سِرْتُ يَومًا مِيلًا)؛ فـ(يومًا) ظَرفُ زَمانٍ، و(مِيلًا) ظرفُ مكانٍ؛ لأَنَّهُ مسافـةٌ، يَعني: كان سَيْرِي في ميلٍ؛ لأنَّ ابْتِداءَ السَّيرِ إلى مُنْتَهاهُ هوَ ظَرفُ سَيْرِي، فأنا سائرٌ في هذا اللِيلِ، ولا يَصِحُّ أَنْ نقولَ: إنَّهُ مَفْعولٌ بهِ.

*.00

٣٠٤- فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرَا كَانَ، وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَرًا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «انْصِبْهُ» الضَّميرُ يَعودُ على المَفْعولِ فيهِ أو الظَّرفِ كَمَا تُحِبُّ؛ لأَنَّهُ يَقُولُ: (وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا).

وقولُهُ: «بِالوَاقِعِ فِيهِ» أي: الفعلِ، أو ما جَرَى مَجْراهُ، فتَقولُ: (مَكَثْتُ عندَكُ ساعةً)، ساعةً)، فالواقعُ في الظَّرفِ هو المُكْثُ، وكذلكَ تَقولُ: (أنا مَاكِثٌ عندَكُ ساعةً)، و(مَاكِثٌ) ليست فِعلًا، لكنَّها جاريةٌ جَرْى الفعل.

فقولُهُ: «بِالوَاقِعِ فِيهِ» أي: بالذي وَقَعَ فيهِ، سواءٌ كانَ فِعْلًا، أو كانَ قائمًا مَقامَ الفعلِ، وهوَ اسمُ الفاعلِ، واسمُ المَفْعولِ.

وقولُهُ: «فَانْصِبْهُ بِالوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانَ وَإِلَّا فَانْوِهِ مُقَدَّرَا» يَعني: إِنْ كانَ ظاهرًا فذاكَ، وإلَّا فيُنْوَى مُقدَّرًا.

مثالُ المُظْهَرِ: (هُنَا امْكُثْ) فالعاملُ الواقعُ فيهِ هوَ (امْكُثْ)، وهو ظاهرٌ بَيِّنُ.

وإذا سألتُكَ: (كَمْ مَكَثْتَ في هذا المَكانِ؟) فتقول: (ساعةً) أي: مَكَثْتُ ساعةً، فهُنا الواقعُ فيهِ مُضمَرٌ؛ ولهذا قالَ: (فَانْوِهِ مُقَدَّرَا).

مثالٌ آخَرُ: (صُمْتُ يَومًا)، فعاملُ (يومًا) (صُمْتُ)، وهو ظاهرٌ، أمَّا لو قلتُ لَكَ: (كَمْ صُمْتَ؟) فقلتَ: (يومًا)، فهُنا العامِلُ مُقدَّرٌ.

إِذَنِ: القاعدةُ الأولى: في تَعريفِ ظَرفِ الزَّمانِ والمكانِ: كلُّ زَمانٍ أو مَكانٍ تَضَمَّنَ معنَى (في) باطِّرادٍ، وهي في البيتِ الأولِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: بأيِّ شيءٍ يكونُ مَنْصوبًا؟

الجوابُ: يُنصَبُ بالواقِعِ فيهِ، أي: بالشَّيءِ الَّذي وَقَعَ فيهِ، سواءٌ كانَ ذلكَ فِعْلَا، أو قَائِمًا مَقامَ الفعلِ، فمثالُ الفِعْلِ: (جَلَسْتُ عندَك ساعةً)، وأمَّا (أنا جَالِسٌ عندَك ساعةً)، فهذا قائمٌ مَقامَ الفعل، أو جارٍ بَجْراهُ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: أنَّ العاملَ فيهِ يكونُ ظاهرًا، ويكونُ مُقدَّرًا، فالظَّاهرُ ظاهرٌ سِياقًا، والمُقدَّرُ، وهذا مِنَ الشَّطْرِ الأخيرِ.



٣٠٥ - وَكُلُّ وَقُتِ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَقْبَلُهُ السَمَكَانُ إِلَّا مُسِبْهَا
 ٣٠٦ - نَحْوُ الجِهَاتِ وَالمَقَادِيرِ وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ كَ(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ» المرادُ بالوقتِ هُنا الزَّمانُ، أي: كلُّ زمانٍ قَابِلٌ أَنْ يكونَ مَفْعولًا فيهِ، بخلافِ المكانِ؛ لأنَّهُ ما مِنْ شيءٍ إلَّا وهوَ في زَمانٍ.

مثالُ الزَّمانِ: ساعةً، دقيقةً، ثانيةً، يومًا، أُسْبُوعًا، شهرًا، سَنَةً، حِينًا، عَصْرًا، وما أشْبَهَ ذلكَ.

تَقولُ: (انْتَظِرْنِ ثانيةً)، فـ(ثانيةً) مَفْعولٌ فيهِ، أو قُلْ: ظرفُ زَمانٍ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وكذلكَ: (انْتَظِرْنِ ساعةً).

ولكنِ اعْلَمْ أَنَّ السَّاعةَ في اللَّغةِ العربيَّةِ غيرُها في العُرفِ، فالسَّاعةُ عندَنا في العُرْفِ جُزْءٌ مِن أربعةٍ وعِشْرينَ جُزْءًا منَ اليومِ واللَّيلةِ، لكنَّها في اللَّغةِ العربيَّةِ تُطْلَقُ على الزَّمنِ قلَّ أو كَثُرَ.

إِذَنْ: كُلُّ زَمانٍ فإنَّهُ قابلٌ أَنْ يكونَ مَنْصوبًا على الظَّرفيَّةِ، أمَّا المكانُ فلا.

وقولُهُ: «وَمَا يَقْبَلُهُ المَكَانُ إِلَّا مُبْهَهَا» المُبهَمُ هوَ الَّذي لا يَدُلُّ على شيءٍ مُحدَّدٍ مُعيَّنٍ، مثل: حُجْرةٍ، غُرْفةٍ، بيتٍ، مَسْجِدٍ، مُعيَّنٍ بخلافِ الَّذي يَدُلُّ على شَيْءٍ مُحدَّدٍ مُعيَّنٍ، مثل: حُجْرةٍ، غُرْفةٍ، بيتٍ، مَسْجِدٍ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، فلو كانَ مكانًا لم يُنصَبْ على الظَّرفيَّةِ؛ ولهذا لا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (حَكَسْتُ المَسْجِدَ) فهوَ جائزٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، (جَلَسْتُ المَسْجِدَ) فهوَ جائزٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ،

يقولون: (دَخَلْتُ المَسْجِدَ)، و(سَكَنْتُ الدَّارَ)، لكِنِ اختلفَ فيهِ النَّحويُّونَ: فبعضُهم يقولُ: على الظَّرفيَّةِ توشُعًا.

وبعضُهم يقولُ: مَنْصوبٌ بنزعِ الخافضِ، والتَّقْديرُ: دخلتُ في المسجدِ.

وبعضُهم يقولُ: مَنْصوبٌ على التَّشبيهِ بالمَفْعولِ بهِ، فـ(دَخلتُ المَسْجِدَ) كَأَنَّه مَفْعولٌ بهِ، مثلُ قَوْلِهم في: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَوَتِ ﴾ [العنكبوت:٤٤]: إنَّ ﴿ٱلسَّمَوَتِ ﴾ مَنْصوبةٌ على التَّشبيهِ بالمَفْعولِ بهِ.

فالمهمُّ أنَّ ظَرفَ المكانِ المُحدَّدَ المحصورَ لا يُمكِنُ أَنْ يُنصَبَ على أنَّهُ ظرفُ مكانِ.

والمُبهَمُ (نَحْوُ الجِهَاتِ)، والجهاتُ ستُّ: يَمِينُ، وشِمالُ، وأَمامٌ، وخَلْفٌ، وفَوْقٌ، وخَدْتُ، وشِمالُ، وأمامٌ، وخَلْفٌ، وفَوْقٌ، وخَدْتُ، فكلُّ إنسانٍ مُحاطٌ بستِّ جهاتٍ، فالَّذي بينَ اليمينِ واليسارِ فَوْقٌ أو تَحْتٌ، والَّذي بينَ اليمينِ والشِّمالِ أَمامٌ أو خَلْفٌ.

إِذَنْ: هذهِ الجهاتُ الرئيسيَّةُ: اليَمِينُ والشِّمالُ، والفَوْقُ والتَّحتُ، والأمامُ والخَلْفُ، وهذه كلُّها ظُروفُ مكانٍ، فتقولُ: (جَلَسْتُ أمامَكَ)، (جَلَسْتُ خَلْفَكَ)، (جَلَسْتُ يَمِينَكَ)، (جَلَسْتُ شِهالَكَ، أو يَسارَكَ)، (صَعِدْتُ فَوْقَ السَّطْحِ)، (ضَعِدْتُ فَوْقَ السَّطْحِ)، (نِمْتُ ثَحْتَ شَجرةٍ).

وقولُهُ: «وَالمَقَادِيرِ» المقاديرُ هي مقاديرُ المسافةِ، مِثلُ: المِيلِ، والفَرْسَخِ، والبَرِيدِ، والمَرْحلةِ، ومثلُه في الوقتِ الحاضرِ الكيلو.

فتقولُ مثلًا: (سِرْتُ مِيلَيْنِ)؛ فـ(سِرْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مِيلَيْنِ) ظَرفُ مَكانٍ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعَلامةُ نصبِهِ الياءُ نِيابةً عن الفَتْحةِ؛ لأنَّه مُثنَّى، والنُّونُ

عِوَضُ التَّنْوِينِ في الاسمِ المُفرَدِ.

وتقولُ: (سِرْتُ فَرْسَخًا)؛ فـ(سِرْتُ) تَقَدَّمَ إعْرابُها، و(فَرْسَخًا) ظَرفٌ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

وتقولُ: (سِرْت مِيلًا) أو: (بَرِيدًا) أو: (فَرْسخًا).

وبعضُهم يَرَى أنَّ (مِيلًا) و(فَرْسخًا) منَ المُقدَّرِ، وليسَ مِنَ المُبْهَمِ، نعَمْ، هو مُقدَّرٌ حَقيقةً، فمساحتُه مُقدَّرةٌ، لكِنْ فيهِ نَوعٌ من الإبهامِ؛ إذْ إنَّ (مِيلًا) لا يُدْرَى مِن أينَ ابْتَدَأ، وأينَ انْتَهَى؟

وقولُهُ: «وَمَا صِيغَ مِنَ الفِعْلِ» يَعني: أنَّ ظرفَ المكانِ يكونُ مَصُوغًا مِنَ الفعلِ، (كَا(مَرْمًى) مِنْ (رَمَى)) فهذا يُسمُّونَهُ ظرفَ مكانٍ، ويَأْتِي ظرفَ زمانٍ.

مثالُهُ: (رَمَيْتُ مَرْمَى زَيْدٍ) فهي مثل: (جَلَسْتُ مَكانَ زَيدٍ) تمامًا، فتقول: (رَمَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مَرْمَى) ظَرفُ مكانٍ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّة، وعَلامةُ نصبِه فَتحةٌ مُقدَّرةٌ على آخرِهِ (وهو الأَلِفُ) مَنَعَ من ظُهورِها التَّعنُّرُ؛ لأَنَّهُ لا يُمْكِنُ أبدًا أَنْ تَنْطِقَ بفَتحةٍ على ألِفٍ، أمَّا (يَقْضِي) فنقولُ فيها: ضمةٌ مُقدَّرةٌ على آخِرِهِ أبدًا أَنْ تَنْطِقَ بفَتحةٍ على ألِفٍ، أمَّا (يَقْضِي) فنقولُ فيها: ﴿وَاللَّهُ يَقَضِى بِأَلْحَقِ ﴾ منعَ مِن ظُهورِها الثَّقلُ؛ لأنَّه يُمْكِنُ، لكنَّه ثَقِيلٌ، ففي: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِى بِأَلْحَقِ ﴾ الفرآنِ: (يَقْضِي).

كذلك: (يَدْعُو) مَنَعَ مِن ظهورِها الثَّقَلُ؛ لأنَّ الواوَ يُمكِنُ أَنْ تَظْهَرَ عليها الحَرَكةُ، ولكِنْ بِثِقَلٍ، فتقولُ: (يَدْعُوُ) لكنَّها ثَقِيلةٌ؛ ولهذا الفتحةُ حيثُ إنَّها خفيفةٌ تَظْهَرُ على الواوِ، ﴿ لَن نَدْعُوا مِن دُونِدِ ۚ إِلَاهًا ﴾ [الكهف:١٤]، وتَظْهَرُ على الياءِ.

و (مَرْمَى) مُضافٌ، و (زَيْدٍ) مُضافٌ إليهِ.

كذلك: (جَلسْتُ بَجْلِسَ الأديبِ) مثلُهُ، وقَدْ تكونُ (بَجلِسَ الأديبِ) هُنا بمعنَى: جُلوسَ الأديبِ، فتكونُ مَصْدرًا مِيميَّا، لكِنْ إذا قَصَدْتَ بـ(بَجْلِسَ الأديبِ) المكانَ الَّذي يَجْلِسُ فيهِ الأديبُ صارَتْ ظرفَ مكانٍ.

٣٠٧- وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظُرْفًا لِلَهَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «شُرْطُ» مُبتَدأٌ، وهو مُضافٌ.

و «كَوْنِ» مُضافٌ إليهِ، وهوَ مُضافٌ.

و «ذا» مُضافٌ إليهِ، والإشارةُ في قولِه: (ذا) تعودُ إلى ما صِيغَ مِنَ الفعلِ؛ لأنَّ الإشارةَ تعودُ إلى أقربِ مَذكورٍ.

و «مَقِيـسًا» خبرُ (كَـوْنِ)؛ لأنَّ (كَـوْنِ) لهُ اسـمٌ وخبرٌ، قالَ ابنُ مالكِ رَحِمُهُ اللَّهُ:

وَغَــيْرُ مَــاضٍ مِثْلَــهُ قَــدْ عَمِــلَا إِنْ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا وَغَــيْرُ الكاضِي مِنْـهُ اسْـتُعْمِلَا وأينَ اسمُ (كَوْن) إذا جَعَلْنا (مَقِيسًا) خَبَرَها؟

الجوابُ: (كَوْن) مُضافةٌ إلى اسم الإشارةِ، وهو مَحَلُّ اسمِها.

وقولُهُ: «أَنْ يَقَعْ» (أَنْ) حَرفُ مَصْدَرٍ، و(يَقَعُ) فِعلٌ مُضارعٌ مَنْصوبٌ بـ (أَنْ)، وهو مُؤَوَّلُ بِمَصْدِرٍ، والتَّقْديرُ: وقوعُهُ، وهو خبرُ (شَرْطُ) يَعني: شَرْطُ كونِ ما صِيغَ منَ الفعلِ مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا (لِهَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ اجْتَمَعُ) يَعني: لِهَا اجْتَمَعَ مَعَه فِي الأصلِ، مثل: (مَرْمًى) إذا صارَ مَنْصوبًا بـ (رَمَى) في مثل: (رَمَيْتُ مَرْمَى مَعَه فِي الأصلِ، مثل: (جَلَسْتُ مِنه مَرْمَى البُنْدُقِ) فليسَ بِمَقِيسٍ؛ لأَنَّهُ لَم يَجْتَمِعْ معَه في أَصْلِه؛ إِذْ إِنَّ الفعل (جَلَسْتُ) والظَّرف (مَرْمَى).

ومعنى (مَقِيسٍ) أي: يُمكِنُكَ أَنْ تنْطِقَ بمثلِهِ، و(غيرُ مَقِيسٍ) معناهُ أَنّه لا يُمكِنُكَ أَنْ تَنْطِقَ بمثلِهِ، وإغيرُ مَقِيسٍ) معناهُ أَنّه لا يُمكِنُكَ أَنْ تَنْطِقَ بمثلِهِ، وإنّما يُقْتَصَرُ فيهِ على ما جاءَتْ بهِ العربُ فقط، فلا يُمكِنُكَ أَنْ تَنْطِقَ بهِ العربُ نَقْتَصِرُ عليهِ، وما لا فلا، مثلُ قولِ الفقهاءِ: (هذا مَقِيسٌ)، و(هذا تَعَبُّدِيُّ) لا يُقاسُ عليهِ.

فابنُ مالكِ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: إنَّ شرطَ كونِ ما صِيغَ مِنَ الفعلِ ظرفًا أَنْ يكونَ مُطابقًا لعاملِهِ في مادَّتِهِ، ف(مَرْمًى) العاملُ فيه (رَمَى)، و(جَعُلِسٌ) العاملُ فيه (جَلَسَ)، و(مَقْعَدُ) العاملُ فيهِ (قَعَدَ).

مثالُ: (جَلَسْتُ أمامَهُ مَنْظَرَ البَصَرِ) نَقولُ: هذا غيرُ مَقِيسٍ؛ لأنَّه اختلفتِ المَادَّةُ؛ لأنَّ العاملَ (جَلَسَ)، و(مَنْظَرَ) مِن (نَظَرَ)، وليسَ مِن: (جَلَسَ)، فإذا أَرَدْتَ أَنْ تَتَكَلَّمَ بِمثلِ ذلكَ لم يَجُزْ؛ لأنَّ هذا مَقْصورٌ على السَّماع، وليسَ مَقِيسًا.

إِذَنْ: صار ظرفُ المكانِ يَنحصِرُ في: الجهاتِ، والمقاديرِ، وما صِيغَ منَ الفعلِ، وما دام صِيغَ منَ الفعلِ، وما دام صِيغَ منَ الفعل فمعناهُ أنَّهُ مُوافِقٌ لهُ.

٣٠٨ - وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَلَاكَ ذُو تَصَارُفٍ فِي العُرْفِ
 ٣٠٨ - وَغَيْرُ ذِي التَّصَارُ فِ الَّذِي لَزِمْ ظَرْفِيَّةً أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الكَلِمْ

الشَّرحُ

أَفادَنا المؤلِّفُ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- في هذهِ الأبياتِ أنَّ الظَّرفَ يَنْقسِمُ إلى قِسمَينِ: مُتَصَرِّفٍ وغَيرِ مُتصرِّفٍ، فها هو المُتصَرِّفُ؟

قالَ: «مَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفِ فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفِ»، فإذا كانتِ الكلمةُ تارةً تَأْتِي ظَرْفًا، وتارةً تَأْتِي غيرَ ظَرْفِ فإنَّ هذا يُسمَّى ظَرفًا مُتصرِّفًا، يَعني: أنَّهُ مرَّةً يكونُ كذا، ومرَّةً هُنا، وهذا تَصرُّفُ، أي: أنَّه يَتَصَرَّفُ مرَّةً هُنا، ومرَّةً هُنا.

مثالُ ذلك: كلمةُ (يَوْم)، فهذا ظَرفٌ كما في قولِ اللهِ تعالى: ﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَى وَلِلْمُوْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلَّحِسَابُ ﴾ [إبراهيم: ١١]؛ لأنَّهَا مَنْصوبةٌ على تقديرِ (في) يعني: في يَومٍ يقومُ الحسابُ.

أُمَّا فِي قَـولِ اللهِ تعالى: ﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَا تَعُدُّونَ ﴾ [الحج: ٤٧] فَهُنا ﴿ يَوْمًا لَا لَسَتْ بِظُرْفٍ، وكذلكَ فِي قولِهِ: ﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَنتًا ﴾ [النبأ: ١٧] ليسَتْ بِظُرْفٍ.

إِذَنْ: كلمةُ (يَومٍ) منَ الظُّروفِ المُتصرِّفةِ.

مثالٌ آخَرُ: كلمةُ: (مَكانٍ) تقولُ: (جَلَسْتُ مَكانَكَ)؛ فـ(مَكانَكَ) ظرفٌ؛ لأنَّها على تَقْديرِ (في) أي: جَلَسْتُ في مَكانِكَ.

وتقولُ مَثَلًا: (إنَّ هذا المَكانَ مُرِيحٌ) وهي هُنا ليسَتْ ظَرْفًا. إِذَنْ: نقولُ: كلمةُ (مَكانٍ) منَ الظُّروفِ المُتصرِّفةِ.

وقولُهُ: (وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمْ (غَيْرُ) مُبتَدأً، و(الَّذِي) خبرُهُ، يَعني: غيرُ الظَّرفِ المُتصرِّفِ الَّذِي لَزِمَ ظَرفيَّةً أو شِبْهَها منَ الكَلِمِ، وهذا غيرُ المُتصرِّفِ، وهوَ الَّذِي لا يَأْتِي دائمًا إلَّا ظَرْفًا مَنْصوبًا أو مُحتصًّا بحالٍ مُعيَّنةٍ، مثلُ أَنْ يكونَ بَحْرورًا بـ(مِن) وذلك مثلُ: (عِنْدَ)، فـ(عِنْدَ) ظَرْفٌ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلذِينَ عِندَ رَبِكَ لا يَسَتَكُمْرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، وقال: ﴿عِندَ سِدَرَةِ ٱلمُنتَكَى ﴾ عِندَ رَبِكَ لا يَسَتَكُمْرُونَ عَنْ عِبَادَتِه ﴾ [الأعراف:٢٠٦]، وقال: ﴿عِندَ سِدَرَةِ ٱلمُنتَكَى ﴾ [النجم:١٤]، لكنَّهُ غيرُ مُتصرِّفٍ ولأنَّك لا تَرَى (عِنْدَ) إلَّا مَنْصوبةً على الظَّرفيَّة ، أو مَجْرورةً بـ(مِنْ) قالَ اللهُ تعالى: ﴿قِعَيْمَةُ مِنْ عِندِ ٱللّهِ مُبْدَرَكَةً طَيِّبَةً ﴾ [النور:٢١].

والجرُّ بـ(مِن) هو معنَى قولِ المؤلفِ رَحَمَهُ اللَّهُ: (أَوْ شِبْهَهَا) يَعني: لَزِمَ الظَّرْفيَّة، أو لَزِمَ شِبْهَ الظَّرفيَّةِ، وهو الجرُّ بحَرْفٍ مُعيَّنٍ مِن حُروفِ الجرِّ.

مثالٌ آخَرُ: كلمةُ (فوق) غيرُ مُتصرِّفِ؛ لأنَّه لا يأتي إلَّا ظَرفًا أو شِبْهَه، لكنَّهُ قَدْ يَخْرُجُ عنِ الظَّرفيَّةِ مثلُ ما جاءَ في الحديثِ: «وَفَوْقُهُ عَرْشُ الرَّحْمَن»(١)؛ لأنَّه وردَ في الحديثِ بضَمِّ القافِ، وهوَ هُنا ليسَ بظَرفٍ، لكِنْ لاحِظْ أنَّ (فَوْقُهُ) في هذا الحديثِ ليسَتْ مثلَ: (جَلَسْتُ فَوْقَهُ) ففي الحديثِ كأنَّه يقولُ: نَفْسُ هذا الفَوْقِ هو عَرْشُ الرَّحمن.

كذلكَ (تحت) مثلُ (عِنْدَ) غيرُ مُتصرِّفَةٍ؛ لأنَّها لا تُستعمَلُ إلَّا مَنْصوبةً على

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب التوحيد، باب ﴿ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى ٱلْمَآءِ ﴾، برقم (٦٩٨٧).

الظَّرفيَّةِ أَو مَجْرورةً بـ(مِن) قالَ اللهُ تعالى: ﴿تَجَـٰـرِى تَحَتَّهَـَا ٱلْأَنْهَـٰـرُ﴾ [النوبة:١٠٠]، فهيَ هُنا مَنْصوبةٌ على الظرفيَّةِ، وقالَ تعالى: ﴿تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰـرُ﴾ [البقرة:٢٥]، وهيَ هُنا مَجْرورةٌ بـ(مِن).

ومنَ اللَّحْنِ قولُ بعضِ النَّاسِ: (نَظَرْتُ إلى تَعْتِ قَدَمِهِ)، فهذا ليسَ بصحيحٍ لُغَةً؛ لأنَّ (تَحْتَ) ما جُرَّتْ في اللُّغَةِ العربيَّةِ إلَّا بـ(مِن) لا بـ(إلى)، نعَمْ لو قالَ: (نَظَرْتُ إلى مَكَانٍ تَحْتَ قَدَمِهِ) فصَحِيحٌ، أمَّا (نَظَرْتُ إلى تَحْتِه) فهذا ما جاءَ في اللَّغَةِ العربيَّةِ، بخلافِ ﴿ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَا رُ ﴾، فقدْ جاءَ في القُرآنِ.

والخلاصةُ مِن هذا البحثِ: أنَّ الظَّرْفَ سواءٌ كانَ مَكانِيًّا أو زَمَانيًّا يَنقسِمُ اللهِ وَسُمينِ: مُتصرِّفٍ، وغيرِ مُتصرِّفٍ، فها كانَ مُلازِمًا للظَّرفيَّةِ أو شِبْهِها فهوَ غيرُ مُتصرِّفٍ، وما يكونُ ظرفًا ومُبْتَدأً ومَفْعولًا بهِ وفاعلًا ومَجْرورًا بأيِّ حرفٍ فهذا مُتصرِّفٌ.



٣١٠- وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ رَّ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَقَدْ يَنُوبُ عَنْ مَكَانٍ» أي: عَنْ ظَرْفِ مكانٍ «مَصْدَرُ» يَعني: أنَّ المَصادِرَ قد تَنُوبُ عنِ المكانِ، فتأتي نائبةً عَن ظَرفِ المكانِ.

مثالُهُ: (جَلَسْتُ قُرْبَهُ)، و(قُرْبَ) أَصْلُها مَصْدَرٌ، تقولُ: (قَرُبَ يَقْرُبُ قُرْبًا)، لكِنْ هُنا نابَتْ مَنَابَ الظَّرفِ، فكأنَّك قُلتَ: (جَلَسْتُ مَكانًا قُرْبَ مَكَانِهِ) لكِنْ هُنا نابَتْ مَكانًا قُرْبَ مَكَانِهِ) لكِنْ حَذَفْتَ الظَّرف، وأتيتَ بالمَصْدرِ، فصارَ نائبًا منابَهُ.

وقولُهُ: «وَذَاكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ» المشارُ إليهِ كونُ المَصْدرِ يَنُوبُ عنِ الظَّرفِ، فهذا يَكْثُرُ فِي ظَرفِ الزَّمانِ، فتقولُ: (آتِيكَ طُلُوعَ الشَّمسِ)؛ فـ(طُلُوعَ) مصدرٌ، تَقولُ: (طَلَعَتْ تَطْلُعُ طُلُوعًا)، لكنَّها نائبةٌ مَنابَ ظرفِ الزَّمانِ، فكأنَّك قلتَ: (آتِيكَ وَقْتَ طُلُوع الشَّمسِ)، فنابَتْ عَن ظَرفِ الزَّمانِ.

فالقاعدةُ مِن هذا البيتِ: ينوبُ المَصْدرُ منابَ الظَّرفِ زَمانيًّا كانَ أو مَكانيًّا، لكنَّهُ بالنِّسبةِ لظَرفِ المَكانِ.

⁽١) شرح ابن عقيل (٢/ ٢٠٠).

وهو أنَّه قَدْ يَنوبُ، لكنَّهُ قليلٌ سَماعًا وقِياسًا، فلا مانعَ مِنْ أنَّكَ تَأْتِي بِمَصْدرٍ نائبٍ مَنابَ الظَّرفِ وإِنْ لم يُسمَعْ في اللُّغَةِ العربيَّةِ، فها دامَ المعنَى واضحًا فهو سَلِيمٌ.



المضعُسولُ معَهُ

كلمةُ (مع) تُفِيدُ المُصاحَبة، فالمَفْعولُ معَهُ يَعني: المَفْعولُ مِنْ أَجلِ المُصاحَبةِ. والمَفْعولُ معَهُ: هو اسمٌ مَنْصوبٌ يَأْتِي بعدَ واوِ المَعيَّةِ المسبوقةِ بفعلٍ أو مَعناهُ. مثالُه: (سَارَ مُحَمَّدٌ والطَّريقَ)؛ فكلُّ يَعْرِفُ أَنَّ المرادَ بـ(والطَّريقَ) أي: معَ الطَّريق، وأنَّه لا يَجوزُ أَنْ تكونَ الواوُ هُنا عاطفةً؛ لأنَّ الطَّريقَ لا يَسِيرُ.

مثالٌ آخَرُ: (اسْتَوَى الماءُ والخَشَبة) يَعني: معَ الخَشَبة، فهوَ ساواها، ولا نقولُ: (والخَشَبةُ) إِذْ لا يُمْكِنُ أَنْ يكونَ المعنَى: اسْتَوَى الماءُ، واسْتَوَتِ الخَشَبةُ.

فَالَفْعُولُ مَعَه يَأْتِي بعدَ وَاوٍ هِيَ نصُّ فِي الْمَعِيَّةِ مَسبوقةٍ بفعلٍ أو معناهُ، ولا يُمكِنُ أَنْ تكونَ عاطفةً؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ ٱللَّهُ مُبيِّنًا حدَّهُ بحُكْمِهِ:

٣١١- يُنْصَبُ تَالِي الوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهُ)

الشَّرحُ

قُولُهُ: «يُنْصَبُ» فِعْلُ مُضارعٌ مَبْنِيٌّ للمَجْهولِ.

و «تَالِي» نائبُ فاعلِ، وهو مُضافٌ.

و «الواوِ» مُضافٌ إليهِ.

و «مَفْعُولًا» حالٌ منهُ، أي: منِ (تَالِي) يَعني: حالَ كونِهِ مَفْعولًا معَه، فهوَ - إِذَنِ - اسمٌ مَنْصوبٌ بعدَ واوٍ تُفِيدُ معنَى المَعيَّةِ مَسْبوقةٍ بفِعْلِ أو معناهُ.

وقولُهُ: «نَحْوِ» أي: شِبْهِ، فأَفادَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ أَنَّ هذا مثالٌ، وتَقِيسُ عليهِ. وقولُهُ: «سِيرِي وَالطَّرِيقَ»؛ (سِيرِي) الخطابُ لامرأةٍ، وهو فعلُ أمرٍ، والواوُ واوُ المعيَّةِ، وهل يُمكِنُ أَنْ تكونَ عاطفةً؟

قالَ بعضُهم: يُمكِنُ أَنْ نَجْعَلَها عاطفةً؛ لأنَّ الطَّرِيقَ يَسِيرُ، وحينَئذِ يجوزُ الرَّفعُ، لَكِنَّه ضعيفٌ كها سيَأْتِ، لكنَّهُ وإِنْ كانَ هذا مُمكِنًا إلَّا أَنَّهُ بَعيدٌ مِن مَقْصودِ الدَّكلِّم، فكلُّ النَّاسِ يَعرِفونَ أَنَّهُ إذا قالَ: (سِرْتُ والنِّيلَ) أنَّ المعنى: سِرْتُ معَهُ، المُتكلِّم، فكلُّ النَّاسِ يَعرِفونَ أَنَّهُ إذا قالَ: (سِرْتُ والنِّيلَ) أنَّ المرادَ: سِرْتُ معَ النِّيلِ، وليسَ المعنى أني أنا أسيرُ، والنِّيلُ يَسِيرُ، فلا شكَّ أنَّ المرادَ: سِرْتُ معَ النِّيلِ، فالدَّي نَرَى أنَّه لا يَجوزُ؛ لأنَّ قصدَ المُتكلِّمِ لهذا المعنى بَعيدٌ جدًّا، والنَّاسُ يُحمَلُ كلامُهُم على ظاهرِهِ، وليسَ على مَعنَى بَعِيدٍ.

مثالٌ آخَرُ: (مَشَيْتُ وَزَيْدًا)؛ فـ(مَشْيتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للمَعيَّةِ، و(زيدًا) مَفْعولٌ معَه مَنْصوبٌ على المَعيَّةِ، وعَلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

و يجوزُ أَنْ يكونَ زَيدٌ ماشيًا معي، لكِنْ سيَأْتِي إِنْ -شاءَ اللهُ- أَنَّه ضعيفٌ، فيَجوزُ أَنْ أقولَ: فيَجوزُ أَنْ أقولَ: (مَشَيْتُ وَزَيْدٌ)، لكنَّهُ ضَعِيفٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكٍ رَحِمَهُ ٱللَّهُ يقولُ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ أَوْ فَاصِلْ مِالنَّهِمِ الْمُنْفَصِلْ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ فَالْمَعْلَمُ الْفَعُولِ مَا اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللَّهُ الللللللْمُ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُلُولُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللللللللْمُ الللللْمُ اللللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللللللللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ الللللللللْمُ اللللللْمُ الللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ اللللللْمُ اللْمُ الللْمُ الللللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ الللللْمُو

٣١٢ بِمَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ ذَا النَّصْبُ، لَا بِالوَاوِ فِي القَوْلِ الأَحَقّ

الشَّرحُ

قولُهُ: «بِيَمَا مِنَ الفِعْلِ» الجَارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بمَحذوفٍ، خبرٌ مُقدَّمٌ، والمُبتَدأُ الَّذي هذا خَبرُهُ قَولُهُ: (ذَا النَّصْبُ)؛ لأنَّ (ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيُّ على الشَّكُونِ فِي مَكِّلِ رفع.

و «النَّصْبُ» صفةٌ، وهو مُبتَدأٌ، وخَبرُهُ: (بِهَا مِنَ الفِعْلِ)، وتَقْديرُ البَيتِ: هذا النَّصْبُ بها سَبَقَ منَ الفعل وشِبْهِهِ.

وقولُهُ: «مَا» في: (بِمَا) اسمٌ مَوْصولٌ، وصِلَتُها قولُهُ: (سَبَقْ).

و «مِنَ الفِعْلِ» جارٌ و مَجْرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ (سَبَقْ)، ففيه تَقْديمٌ وتَأْخيرٌ كَثيرٌ:

أوَّلًا: تَقْديمُ الْخَبَرِ.

ثانيًا: تَقْديمُ مُتَعلِّقِ الصِّلَةِ، ومُتعلِّقُ الصِّلَةِ هوَ (مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ)؛ لأَنَّهُ مُتَعلِّقُ بـ(سَبَقُ)، إِذْ إِنَّ التَّقْديرَ: هذا النَّصبُ بها سَبَقَ منَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ، كأنَّ سائلًا سألَ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ: نحنُ نَصَبْنا الاسمَ بعدَ واوِ المعيَّةِ، فها الَّذي نَصَبَهُ؟ قالَ: الَّذي نَصَبَهُ ما سَبَقَ منَ الفِعْل وشِبْهِهِ.

مثالُ ذلكَ: (سِرْتُ وَالطَّريقَ)، فالسَّابقُ هو الفِعْلُ: (سِرْتُ)؛ لأَنَّه فِعلُّ وفاعلُ.

مثالٌ آخَرُ: (أَنا سَائِرٌ والطَّريقَ)، وهذا شِبهُ فعلٍ؛ لأنَّه اسمُ فاعلٍ.

مثالٌ آخَرُ: (أنا مُسَيَّرٌ والطَّريق)، وهذا أيضًا شبهُ فعلٍ؛ لأنَّه اسمُ مَفْعولٍ. مثالٌ آخَرُ: (يُعجِبُني سَيْرِي والطَّريق)؛ وهذا مَصْدَرٌ، وهو شِبهُ الفِعْلِ أيضًا.

إِذَنِ: النَّاصِبُ للاسمِ الواقعِ بعدَ واوِ المَعيَّةِ هوَ ما سَبَقَها منَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ.

وفُهِمَ مِن قَولِ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (بِهَا سَبَقْ) أَنَّه لا بُدَّ أَنْ يَسْبِقَ واوَ المعيَّةِ، فلو قلت: (والطَّريقَ سِرْتُ) ما صَحَّ؛ لأنَّ المؤلِّفَ رَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ: (بِهَا مِنَ الفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقْ)، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ العاملُ سابِقًا.

كذلكَ لو قلتَ: (والطَّريقَ سارَ مُحَمَّدٌ) لم يَجُزْ؛ لأَنَّهُ لا بُدَّ أَنْ يَتقدَّمَ الفِعْلُ، وهُنا قالَ: (والطَّريقَ سارَ مُحَمَّدٌ).

ولو قلتَ: (سارَ والطَّريقَ مُحمَّدٌ) فإنَّهُ يَجوزُ؛ لأنَّ الفعلَ سَبَقَ.

وقولُ الْمُؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: «لَا بِالوَاوِ» يَعني: ليسَ الاسمُ المَنْصوبُ الواقعُ بعدَ الواوِ مَنْصوبًا بالواوِ.

وقولُهُ: «فِي القَوْلِ الأَحَقّ» أَفادَنا الْمؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ أَنَّ المسألةَ فيها قَوْلانِ للنَّحْويِّينَ:

فبعضُهم يَقولُ في: (سِرْتُ والطَّريقَ): (سِرْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ واوُ المَعيَّةِ، و(الطَّريقَ) مَفْعولٌ معَه مَنْصوبٌ بالواوِ، فالَّذي نصَبَهُ الواوُ.

والْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ يَقُولُ: إِنَّ الَّذِي نَصَبَهُ السَّابِقُ مِن فِعْلٍ أَو شِبْهِهِ. وأمَّا غيرُهُ فيقولُ: النَّاصِبُ الواوُ، لكِنْ قالَ: (فِي القَوْلِ الأَّحَقّ) يَعني: الأثبتِ والأَقْوَى، قالَ: والسَّببُ أنَّ الواوَ هُنا مُحْتصَّةُ بهذا الاسمِ، وكلُّ شَيءٍ مُحْتَصِّ وليسَ كالجُزءِ فِي الكلِمةِ فإنَّه لا يَعْمَلُ، والحقيقةُ أنَّ هذا التَّعليلَ لو عُكِسَ لكانَ أَوْلَى؛ لأنَّ كُلَّ حَرفٍ مُحْتَصِّ وليسَ كالجُزءِ منَ الكلِمةِ فهو عاملٌ، هذا هوَ المَعْرُوفُ، وليسَتْ بقاعِدةٍ مُطَّرِدةٍ، لكنَّهم يَقولونَ: هي قاعدةٌ أَغْلبيَّةٌ، فكلُّ حَرفٍ مُحْتَصِّ فإنَّهُ عاملٌ إذا لم يَكُنْ مِن بِنْيةِ الكَلِمةِ أو مِمَّا يُشبِهُ بِنْيةَ الكَلِمةِ.

ف(في) تَعْمَلُ، فتَجُرُّ؛ لأنَّها مُحْتصَّةٌ بالاسم.

و(هل) لا تَعْمَلُ؛ لأنَّهَا غيرُ مُحْتصَّةٍ، فتَدْخُلُ على الاسمِ، فتقولُ: (هَلْ مُحَمَّدٌ بالبيتِ؟) وعلى الفعلِ، فتَقولُ: (هَلْ قامَ مُحَمَّدٌ؟) فهي إِذَنْ لا تَعْمَلُ.

و (لَمْ) تَعْمَلُ ؛ لأنَّها نُحْتَصَّةٌ بالفعلِ فتَعْمَلُ.

والسِّينُ -في مثل: ﴿سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة:١٤٢] - مُحْتَصَّةٌ بالفعلِ، ولا تَعْمَلُ؛ لأنَّها كالجُزْءِ منهُ، مِثلُ (أل) المُعَرِّفةِ في: (الرَّجُلِ)، و(القَمَرِ)، فهي مُخْتَصَّةٌ بالاسمِ، ولكِنْ لا تَعْمَلُ؛ لأنَّها كالجُزْءِ منهُ.

هكذا عَلَّلَ النَّحويُّونَ، إنَّما على كلِّ حالٍ: أنا رَأْيِي في كَوْنِ الأداةِ تَعْمَلُ أو لا تَعْمَلُ راجعٌ إلى لُغَةِ العربِ، فهُمُ الحَكَمُ في هذا الأمرِ.

إِذَنْ: إذا قالَ الإنسانُ: هلِ المَفْعولُ مَعَهُ مَنْصوبٌ بالواوِ، أو بها سَبَقَ الواوَ من الفعلِ وشِبْهِهِ؟

نقولُ: في ذلكَ رَأْيانِ لأهلِ العِلْمِ:

منهُم مَن يقولُ: مَنْصوبٌ بالواوِ، ويَدُلُّ لهذا قولُ المؤلِّفِ رَحَمَهُ اللَّهُ في البيتِ التَّالي.

ومِنْهِم مَنْ يقولُ: مَنْصوبٌ بها سَبَقَ منَ الفِعْلِ وشِبْهِهِ، وقد سَبَقَ أَنَّنا نَخْتَارُ دائيًا في مسألةِ النَّحوِ ما هو أَسْهَلُ، وعلى هذا فمَنْ أعْرَبَها، وقالَ: إنَّ الناصِبَ ما سَبَقَ منَ الفعلِ وشِبْهِهِ. قُلنا له: صَحيحٌ. ومَن قالَ: إنَّه الواوُ. قُلنا: إنَّه صَحيحٌ. ولَسْنا في ذلك نُعَطِّلُ نصَّا ولا نَنْسَخُهُ.

فإِنْ قال قائلٌ: ألا يَترتَّبُ على هذا الخلافِ أنَّنا إذا قُلنا: إنَّ الناصبَ هوَ الواوُ. جازَ أَنْ يُقدَّمَ على الفعلِ؟

فالجوابُ: لكنَّ الواوَ تُقيَّدُ بأنَّها الواوُ الواقعةُ بعدَ هذا الفعل.



٣١٣- وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامِ اوْ (كَيْفَ) نَصَبْ بِفِعْلِ كَوْنِ مُضْمَرٍ بَعْضُ العَرَبْ الشَّرحُ الشَّرحُ

كَأَنَّه قَيلَ لَلمُؤَلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ: أَنتَ تَقُولُ: إِنَّه لَا بُدَّ أَنْ يَتَقَدَّمَ فِعلٌ أَو شِبْهُهُ، وأَنَّه هو النَّاصِبُ، ووَجَدْنا أَنَّ العربَ يقولونَ: (كيفَ أنتَ وقَصْعةً مِن ثَريدٍ؟)، ويقولونَ: (ما أنتَ وزَيْدًا؟)، يَعني: ما أنتَ مع زَيدٍ؟ ولم يَجِئْ فعلٌ ولا شِبهُهُ، فإذَنِ: النَّاصِبُ هوَ الواوُ؟

قالَ: عندَنا حيلةٌ، نحنُ النَّحْوِيِّينَ كاليَرَابِيعِ، متَى سدَدْتُم البابَ خَرَجْنا مِنَ النَّافِقَاءِ، فقالَ: (نَصَبْ * بِفْعِلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ) يَعني: أَنَّنا نُقدِّرُ فعلَ كَوْنٍ، مُضْمَرٍ) يَعني: أَنَّنا نُقدِّرُ فعلَ كَوْنٍ، وَ(كَوْنٍ)، أو ما أَشْبَهَ ذلكَ، ففي: (كيفَ أنتَ وقَصْعةً مِنْ ثَرِيدٍ؟ وفي: (ما أنتَ وقَصْعةً مِنْ ثَرِيدٍ؟ وفي: (ما أنتَ وزَيدًا؟) ما تكونُ أنتَ وزيدًا؟ فيُقدِّرونَ: كانَ.

وبعضُهم يقولُ: نُقدِّرُ: (تَصْنَعُ) أي: ما تَصْنَعُ وزَيْدًا؟ إِذْ إِنَّ زَيدًا أَقْوَى منكَ، وأَنْشَطُ، وماذا أنتَ عندَهُ؟ فيقولُ: ما تَصْنَعُ أنتَ معَ زَيدٍ؟ أي: لا تَصْنَعُ شَيئًا.

على كلِّ حالٍ: المؤلفُ رَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ في الجوابِ عيَّا وَرَدَ عنِ العَرَبِ في نصبِ واوِ المَعيَّةِ لِهَا بَعْدَهَا بدونِ سَبْقِ فعلٍ أو شِبْهِه يقولُ: يَجِبُ أَنْ نُقَدِّرَ فِعْلًا، وهذا الفِعْلُ مُشتَقُّ منَ الكَوْنِ، يَعني: هو يكونُ، أو تكونُ، أو كُنْتَ، أو تَصْنَعُ، أو تَفْعَلُ، أو ما أَشْبَةَ ذلكَ.

الْمِهِمُّ: أَنَّنَا نُقَدِّرُ فِعْلَا مُناسبًا لأجلِ أَنْ تَستقِيمَ القاعدةُ، ويكونَ النَّاصِبُ الفِعْلَ أو شِبْهَهُ.

وقولُ الْمُؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: «وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ» (بَعْدَ) ظَرفُ زَمانٍ، وكذلكَ لو قلتَ: (بَيْتِي بَعْدَ بَيْتِ فُلانٍ)، لو قلتَ: (بَيْتِي بَعْدَ بَيْتِ فُلانٍ)، فهذا في المكانِ.

إِذَنْ: (بَعْدَ) ظَرفٌ مَنْصوبٌ على الظَّرفيَّةِ، والعاملُ فيهِ آخِرُ كَلِمةٍ في الشَّطْرِ، وهي كلمةُ: (نَصَبْ).

وقولُهُ: «(مَا) اسْتِفْهَامٍ» (مَا) مُضافٌ، و(اسْتِفْهَامٍ) مُضافٌ إليهِ، وإنَّما قالَ: (وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ) للتَّخصيصِ؛ لأنَّ (مَا) تكونُ اسْتِفْهاميَّةً، وتكونُ شَرْطيَّةً، وتكونُ شَرْطيَّةً، وتكونُ شَرْطيَّةً، وتكونُ إلى عَشَرةِ مَعَانٍ، وفيها بَيتٌ مَعْروفٌ:

عَامِلُ (مَا) عَشْرٌ إِذَا رُمْتَ عَدَّهَا فَحَافِظْ عَلَى بَيْتٍ سَلِيمٍ مِنَ الشَّعْرِ

سَتَفْهَمُ شَرْطَ الوَصْلِ فَاعْجَبْ لِنُكْرِهَا بِكَفِّ وَنَفْيٍ زِيدَ تَعْظِيمُ مَصْدَرِ

فهذهِ معانِي (ما)؛ ولهذا احتاجَ أَنْ يقولَ: (بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَام).

وقالَ: (أَوْ كَيْفَ)، ولم يقُلْ: (كيفَ اسْتِفْهَامٍ)؛ لأنَّهَا لا تَرِدُ إلَّا استِفْهاميَّةً.

وقولُهُ: «بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضْمَرٍ » يَعني: مَحْذُوفٍ.

وقولُهُ: «بَعْضُ العَرَبْ»؛ (بَعْضُ) فاعلُ (نَصَبْ)، يَعني: أَنَّ بعضَ العربِ نَصَبَ المَفْعولَ مَعَهُ بعدَ الواوِ الَّتي لم تُسْبَقْ بفِعْلٍ أو شِبهِهِ، ولكنَّهُ بعدَ (ما) أو (كيفَ)، ويُقَدَّرُ لذلكَ فِعلُ مُناسِبٌ، والمؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ: يُقَدَّرُ فِعلٌ مُشْتَقُّ مِنَ الكَوْنِ، وهو: يَكونُ، أو تَكونُ، أو كُنْ.

ولكنَّ الأصحَّ - كما قالَه أهلُ الحواشِي - أَنْ نُقَدِّرَ الفعلَ المناسبَ، على أَنَّهُ يُمكِنُ أَنْ نَجْعَلَ (كَوْنٍ) في كلامِ المُؤلِّفِ رَحْمَهُ اللَّهُ ليسَتْ هي المُشْتَقَّةَ مِن (كانَ)، أو الَّتي اشْتُقَّ منها (كانَ)، بلِ المرادُ بالكونِ الحَدَثُ، فقولُهُ: (بِفْعِلِ كَوْنٍ) يَعني: بفعلِ حَدَثٍ، فيُقَدَّرُ بهَا يُناسِبُ المقامَ.

إِذَنِ: الْخُلاصةُ مِن هذهِ الأَبْياتِ:

القاعدةُ الأُولَى: أنَّ المَفْعولَ معَه اسمٌ مَنْصوبٌ تالٍ لواوِ بمعنَى (معَ) مَسْبوقةٍ بِفِعْلِ أو شِبْهِهِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: هلِ النَّاصبُ لهذا الاسمِ الواوُ، أو ما سَبَقَها مِن فعلٍ أو شِبْهِهِ؟

في ذلك قَوْلانِ للعُلماءِ، والَّذي يُرجِّحُهُ ابنُ مالكِ رَحَمَهُٱللَّهُ أَنَّهَا مَنْصوبةٌ بالفعلِ السَّابقِ أو شِبْهِهِ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: يَجوزُ أَنْ يُنصَبَ بعدَ واوِ المَعيَّةِ إذا سُبِقتْ بـ(ما) الاستفهاميَّةِ أو (كيفَ) كما وَرَدَ ذلكَ عَن بعضِ العربِ، وعلى هذا فيَجِبُ أَنْ نُخْضِعَ هذا للقاعدةِ بأَنْ نُقَدِّرَ فِعْلًا مُناسِبًا للمَقام.

ومثالُ ذلكَ قولُهم: (كيفَ أنتَ وقَصْعةً مِن ثَرِيدٍ؟) وكذلكَ: (ما أنتَ وزَيْدًا؟).

وهذا يُؤيِّدُ أنَّ النَّاصِبَ هوَ الواوُ؛ لأنَّ عَدَمَ التَّقديرِ أَوْلَى منَ التَّقديرِ، وأنا عِندي قاعدةٌ؛ وهي أنَّه متَى اختلفَ النَّحْويُّون في شيءِ فالأصحُّ عِندي هوَ الأسهلُ، وإنْ خالفَ المَشْهورَ.

٣١٤ - وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ

وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ

الشَّرحُ

هنا شَيْئانِ أَحَدُهُما أَرْجَحُ منَ الآخَرِ في مَوْضع، فإذا جاءَتِ الواوُ بينَ شَيْئينِ فهلِ الأَوْلى أَنْ نَجْعَلَها للمَعيَّةِ فيُنصَبَ ما بَعْدَها، أوِ الأَوْلى أَنْ نَجْعَلَها عاطفةً، فيكونَ ما بعدَها تَابِعًا لِهَا قَبْلَها؟

الأمرُ الأوَّلُ: تَرْجِيحُ العَطْفِ، فالعَطْفُ أحقُّ إذا لم يَكُنْ فيهِ ضَعفٌ، ويُفهَمُ مِنه أَنَّه يَجوزُ أَنْ تكونَ للمَعيَّةِ، لكنَّ العَطْفَ أَوْلَى.

مثالُ ذلكَ: (قَامَ زَيْدٌ وعَمْرٌو) فهُنا الواوُ حالَتْ بينَ زَيدٍ وعَمْرِو، فهَلْ نَجْعَلُها عاطِفةً، أو نقولُ: (قامَ زَيدٌ وعَمْرًا) ونَجْعَلُ الواوَ للمَعيَّةِ؟

الجوابُ: الأَوْلَى العَطْفُ؛ لأَنَّهُ الأصلُ، فها دَامَ ليسَ هناكَ شيءٌ يُضْعِفُهُ فالأَوْلَى أَنْ نَكُونَ معَ الأصلِ، فنقولَ: (قامَ زَيدٌ وعَمْرٌو) أفضلُ، ولَنا أَنْ نقولَ: (قامَ زَيدٌ وعَمْرٌو) أفضلُ، ولَنا أَنْ نقولَ: (قامَ زَيدٌ وعَمْرًا)، ونقولُ: (قامَ) فِعلُ ماضٍ، و(زَيدٌ) فاعلٌ، والواوُ للمَعِيَّةِ، و(عَمْرًا) مَنْصوبٌ على المَعِيَّةِ.

ولو قالَ قائلٌ: (قامَ زَيدًا وعَمْرٌو) فَهَلْ يَصِحُّ؟

نقول: لا يَصِحُّ؛ لأنَّ الفاعلَ لا بُدَّ أَنْ يكونَ مَرْفوعًا، فنقولُ: (قامَ زَيدٌ)، أمَّا (عَمْرٌو) فيجوزُ فيهِ وجهانِ، لكنَّ العَطْفَ أَوْلَى، فنقولُ: (وعَمْرٌو).

الأمرُ الثَّاني: تَرْجِيحُ النَّصبِ، فقالَ المؤلفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقْ) والنَّسَقُ يُرادِفُ العَطْفَ، يَعني: أَنَّه إذا ضَعُفَ العَطْفُ رجَّحْنا النَّصبَ.

مثالُ ذلك: إذا عَطَفْتَ على ضَميرٍ مُتَّصلٍ فإنَّ الأَوْلَى النَّصبُ، فتقولُ: (جِئْتُ وَزَیْدًا)، فـ(جئتُ) فعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للمَعِیَّةِ، و(زَیدًا) مَنْصوبٌ علی المعیَّةِ، ویَجوزُ: (جِئتُ وزَیدٌ)، لكنَّهُ ضَعیفٌ ومَرْجوحٌ؛ لأَنَّه لا بُدَّ أَنْ تأتیَ بشيءٍ يَفْصِلُ بينَ الضَّميرِ المتَّصلِ والعطفِ، بَلْ إنَّ بعضَ النَّحویینَ مَنعَ هذا، ومِنْهم ابنُ مالكِ رَحَهُ اللَّهُ في قولِهِ:

وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِ رَفْعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بِالضَّمِيرِ الْمُنْفَصِلْ أَوْ عَلَى ضَمِيرِ الْمُنْفَصِلْ أَوْ فَاصِلٍ مَا، وَبِلَا فَصْلٍ يَرِدْ فِي النَّظْمِ فَاشِيًا، وَضَعْفَهُ اعْتَقِدْ

وكذلكَ أيضًا إذا قلتَ: (مَرَرْتُ بكَ وزَيدٍ) ويجوزُ: (مَرَرْتُ بِكَ وزَيْدًا)، والأخيرُ أَفْصَحُ؛ لأنَّ العطفَ على الضَّميرِ المتَّصلِ ضَعيفٌ أو ممنوعٌ عندَ بعضِ العُلماءِ.

لكِنْ إذا قلتَ: (جِئتُ أنا وزَيدٌ)، فإنَّ الأَوْلى هُنا العطفُ، فقولُك: (جِئتُ أنا وزَيدٌ) أَوْلى من قولِك: (جئتُ أنا وزَيْدًا)؛ لأنَّ العطفَ هنا يُمكِنُ بلا ضَعفٍ.

إِذَنِ: القاعدةُ أَنَّه إذا جاءَتِ الواوُ بينَ شَيْئَينِ فالعَطْفُ أَوْلَى منَ المَعيَّةِ إذا لم يَكُنْ ضَعيفًا، وإذا جاءَتْ بينَ شَيْئَينِ وكان العَطْفُ ضَعيفًا فالنَّصبُ على المَعيَّةِ أَوْلَى.

٣١٥- وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ الشَّحُ

إذا كانَ العَطْفُ لا يَجوزُ -إمَّا صِناعةً أو معنَّى- فلهُ حالانِ:

الحالُ الأُولى: يَجِبُ النَّصبُ على المعيَّةِ، يُؤخَذُ مِن قولِهِ: (وَالنَّصْبُ إِنْ لَـمْ يَجُزِ العَطْفُ يَجِبْ) أي: على المَعيَّةِ.

الحالُ الثَّانيةُ: يَجِبُ النَّصبُ على إِضْهارِ فعلٍ مَخْدُوفٍ، فلا يكونُ النَّصبُ على المَعيَّةِ، لكِنْ يُقَدَّرُ عامِلٌ مُناسِبٌ؛ ولهذا قالَ: (أَوِ اعْتَقِدْ إِضْهَارَ عَامِلٍ تُصِبُ).

فالنَّصِبُ لا بُدَّ منهُ، لكِنْ هل نَقولُ: على المَعيَّةِ، أو على إضْمارِ فِعْلِ؟

الجوابُ: حَسَبَ المعنَى، فإِنْ كانَ على المَعيَّةِ مُمكِنًا فهوَ على المَعيَّةِ، وإِنْ لم يَكُنْ مُمكِنًا فقالَ: (أَوِ اعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِبْ)؛ فـ(أَوْ) ليسَتْ للتَّخييرِ، وإنَّما هيَ للتَّنْويع، يَعني: هذا نَوعٌ، وهذا نَوعٌ.

مثالُ الأوَّلِ: قولُهم: (اسْتَوَى الماءُ والخَشَبةَ)، فهُنا يَجِبُ النَّصبُ، ولا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (والخَشَبةُ)؛ لأنَّ المعنَى يَختلِفُ؛ لأنَّهُ لا معنَى لـ(اسْتَوَى الماءُ، واسْتَوَتِ الْخَشَبةُ)، لكِنِ: (اسْتَوَى الماءُ معَ الْخَشَبةِ) يَعني: صارَ بحِذائِها، فنقولُ: الواوُ هُنا للمَعيَّةِ، ويَجِبُ النَّصبُ على المَعيَّةِ.

مثالٌ آخَرُ: (اسْتَوى الغَنِيُّ والفَقِيرُ)، فإذا كانَ الشَّيْتانِ الَّذي قبلَ الواوِ والَّذي بعدَها يُمْكِنُ أَنْ يَسْتَوِيا فالعَطْفُ أَوْلَى، فنقولُ في: (اسْتَوى الغِنيُّ والفقيرُ):

الواوُ حرفُ عطفٍ، و(الفقيرُ) بالرَّفعِ مَعْطوفٌ على (الغَنيُّ)، ويَجوزُ -لكِنْ على مَرْجوحٍ- أَنْ نقولَ: (اسْتَوى الغَنِيُّ والفَقِيرَ)، وهذا هوَ معنَى قولِهِ: (وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنْ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقّ).

أمَّا: (اسْتَوَى الماءُ والخَشَبة) فإنَّ الخَشَبةَ لا يُمكِنُ أَنْ تُساوِيَ الماءَ، بمعنَى أَنْ تَصِيرَ هي وإيَّاهُ سواءً مثلَ استواءِ الغنيِّ والفقيرِ، لكنَّ المرادَ أنَّ الماءَ حاذاها. مثالُ الثَّانى: قالَ الشَّاعر^(۱)

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ف (تِبْنًا) مَفْعُولُ ثَانٍ لـ (عَلَفْتُها)، والمَفْعُولُ الأوَّلُ هُوَ (ها)، وقولُهُ: (وَمَاءً بَارِدًا) الواوُ حرفُ عطفٍ، و(مَاءً) مَفْعُولُ لفعلٍ مَحْدُوفٍ تقديرُهُ: (وَسَقَيْتُها ماءً بارِدًا)، فهو عَطفُ جملةٍ على جملةٍ، فهذه الجُمْلةُ مَعْطوفةٌ على الجُمْلةِ الَّتي قَبْلَها.

ولو قُلنا: الواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(ماءً) مَعْطوفةٌ على (تِبْنًا) لم يَجُزْ؛ لأنَّ الماءَ لا يُعْلَفُ.

مثالٌ آخَرُ: (أَطْعَمْتُهُ خُبْزًا وحَلِيبًا)، فهنا يَجوزُ على أنَّ الواوَ حَرْفُ عَطفٍ، و(حَلِيبًا) مَعْطوفٌ على (خُبْزًا)؛ لأنَّ الحَليبَ طَعامٌ، قالَ اللهُ تعالى في الماءِ: ﴿وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي ﴾ [البقرة: ٢٤٩]، وأيضًا الطُّعمُ حتَّى للماءِ، فعلى هذا ليسَ قَوْلُنا: (أَطْعَمْتُهُ خُبْزًا وحَلِيبًا) مثلَ قولِ الشَّاعِر:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

⁽۱) هذا صدر بيتٍ، وعجزه: حَتَّى شَتَتْ هَمَّالَةً عَيْنَاهَا، ولا يُعْلَم قائلُه، وهو غيرُ منسوبٍ في لسان العرب مادة (زجج)، وشرح الأشموني (۲/ ۱٤۰)، وشرح ابن عقيل (۲/ ۲۰۷)، وأوضح المسالك (۲/ ۲۱۵).

مثالٌ آخَرُ: (سَقَيْتُهُ حَلِيبًا وخُبْزًا)، وهذا مثلُ: (عَلَفْتُها) فإِنْ كَانَ مِن بابِ العَطفِ في المُفرَداتِ فلا يَجوزُ، لكِنْ إِنْ كَانَ مِن بابِ عَطفِ الجُمَلِ يَجوزُ، والتَّركيبُ سَليمٌ، فعندَ الإعْرابِ نقولُ: (سَقَيْتُهُ) فِعلُ وفاعلٌ ومَفْعولٌ أوَّلُ، و(حَلِيبًا) مَفْعولٌ ثانٍ، (وخُبْزًا) الواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(خُبْزًا) مَفْعولٌ لفِعلٍ عَدْوفٍ، والتَّقديرُ: وأَطْعَمْتُهُ خُبْزًا.

فصار عندنا خمسة أحكام:

الأوَّلُ: تَرَجُّحُ العَطفِ.

الثَّاني: تَرجُّحُ النَّصبِ.

الثَّالثُ: ضَعْفُ العَطفِ.

الرَّابِعُ: ضَعْفُ النَّصبِ.

الخامسُ: تَعَيُّنُ النَّصبِ، ويكونُ هذا إذا امْتَنَعَ العَطفُ، ويَتَعيَّنُ النَّصبُ: إمَّا على المَعيَّةِ، أو على إضْمارِ فِعْلِ حَسَبَ الحالِ، فتكونُ هُنا الأَحْكامُ خَمسةً.

وقد سَبَقَ أيضًا بابٌ مِن أبوابِ النَّحوِ تَجْرِي فيهِ الأحكامُ الخمسةُ، وهوَ بابُ الاشْتِغالِ.

الاسستشنّاءُ

الاَسْتِثْنَاءُ مَأْخُوذٌ مَنَ الثَّنْيِ، وهُوَ العَطْفُ؛ لأَنَّه في الحَقيقةِ فيهِ رُجُوعٌ إلى كلامِ سابقٍ، فكأنَّك انْعَطَفْتَ إلى الكلامِ السَّابقِ.

وهوَ فِي الاصْطِلاحِ: إخْراجُ ما لَوْلَاهُ -أي: ما لولا الاسْتِثْناءُ- لدَخَلَ في الكلام، بـ(إلّا) أو إِحْدَى أخواتِها.

مثالُ ذلكَ: (حَفِظَ الطَّلبةُ الدَّرْسَ)، فهذا يُفِيدُ أَنَّ كلَّ الطَّلبةِ حَفِظوا الدَّرسَ، فتقولُ: (إلَّا زَيدًا)، وزَيدٌ منَ الطَّلبةِ، فأُخْرَجْتَ زَيدًا منَ الحُكْمِ السَّابقِ بـ(إلَّا).

وقولُنا: (أَوْ إِحْدَى أَخَواتِها) مِثل: (سِوَى) و(غَيْر) و(حاشا)، وما يَأْتِي مِن أَدَواتِ الاسْتِثْناءِ.

والنَّحويُّونَ لا يَعْتنونَ بمعنَى الاسْتِثْناءِ وشُروطِهِ وما إلى ذلكَ، فالَّذي يَعْتَني بذلكَ همُ البلاغيُّونَ أو الأُصوليُّونَ في أُصولِ الفِقْهِ، أمَّا النَّحْويُّونَ فيقولونَ: ما عَلَيْنا إلَّا إصْلاحُ اللِّسانِ، فنُخبِرُكَ بالَّذي يُنْصَبُ، والَّذي لا يُنصَبُ بعدَ (إلَّا).

والمؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيَّنَ ذلكَ بَيَانًا كافيًا في كَلِماتٍ قيلَ: إنها مُعقَّدةٌ، والظَّاهرُ -إِنْ شاءَ اللهُ- أنَّها لَنْ تَكُونَ مُعقَّدةً.

٣١٦- مَا اسْتَثْنَتِ (الله) مَعْ تَهَامٍ يَنْتَصِبْ وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيِ انْتُخِبْ ٣١٧- إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ وَعَنْ تَدِمِيم فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ بمعنى (الَّذي).

و «استَثْنَتْ» بمعنَى أَخْرَجَتْ بالاسْتِثْناءِ.

و «الَّا» فاعلُ (اسْتَثْنَتْ)، وجُعِلَتْ هَمْزَتُها هَمْزةَ وصْلٍ مِن أَجْلِ الحِفَاظِ على وَزْنِ البَيتِ، وإلَّا فأَصْلُها: (ما اسْتَثْنَتْ (إلَّا)).

وقولُهُ: «مَعْ تَمَام» حالٌ مِن (إِلَّا).

وقولُهُ: «يَنْتَصِبُ» الجُمْلةُ خَبرُ (مَا) في قولِهِ: (مَا اسْتَنْنَتْ) والمعنَى أَنَّ الَّذي تَسْتَثْنِيهِ (إلَّا) معَ التَّمامِ يَنتصِبُ، ومعنَى التَّمامِ وُجودُ رُكْنَيِ الجُملةِ قبلَ (إلَّا) يعني: الفِعْلَ والفاعل، أو الفِعلَ ونائبَ الفاعلِ، أو المُبتَدأَ والحَبَرَ، والمعنَى: إذا وَقَعَتْ جَملةٌ تامَّةٌ، ثُمَّ جاءَتْ (إلَّا) فالَّذي بَعْدَها يَكُونُ مَنْصُوبًا.

وبَقِيَ قيدٌ واحدٌ لم يَذكُرْهُ، لكِنْ يُفهَمُ ممَّا يَأْقِ بعدُ، وهو الإيجابُ، أي: ما اسْتَثْنَتْ (إلَّا) معَ تَمَامٍ وإيجابٍ فإنَّه يَجِبُ نَصْبُهُ، ومعنَى الإيجابِ ألَّا يكونَ مَسْبوقًا بنَفْي أو شِبْهِهِ.

مثالُ ذلك: (قامَ القومُ إلَّا زَيْدًا) فـ(قامَ) فعلٌ ماضٍ، و(القَومُ) فاعلٌ، فالجُمْلةُ تامَّةُ، بمعنى أنَّه لو لم يُذْكَرْ (إلَّا زَيْدًا) تَمَّتِ الجُمْلةُ، لكِنْ هَلْ هي مُوجَبةٌ أو مَنْفيَّةٌ؟

الجوابُ: مُوجَبةٌ، ومعنَى (مُوجَبةٍ): مُثْبَتَةٌ، فـ(قامَ القَوْمُ) مُوجَبةٌ، فإذا قلتَ: (إلَّا) فيَجِبُ أَنْ تقولَ: (زَيْدًا)، فلو قلتَ: (قامَ القَومُ إلَّا زَيدٌ) قُلنا: لا يَجوزُ.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿فَشَرِبُواْ مِنْـهُ إِلَّا قَلِيـلَا مِنْهُمْ ﴾ [البقرة:٢٤٩]، فـ (شَرِبُوا مِنْهُ) جَملةٌ تامَّةٌ، فهيَ فعلٌ وفاعلٌ، وهيَ مُثْبَتَةٌ، ثمَّ جاءَ الاسْتِثْناءُ بعدَها مَنْصوبًا: ﴿إِلَّا قَلِيـلَا مِنْهُمْ ﴾.

مثالٌ آخرُ: (جاءَ الرِّجالُ إِلَّا عَمْرًا)، (قَرَأْتُ الكِتابَ إِلَّا وَرَقةً)، (أُضِيئَتِ الْمَصابِيحُ إِلَّا واحِدةً)، (النَّاسُ هَالِكُونَ إِلَّا المُؤمِنينَ)، ولا يَجوزُ غيرُ النَّصبِ؛ لأنَّ الكلامَ الَّذي قبلَهُ تامُّ لم يُسبَقْ بنَفْي ولا شِبْهِهِ، وكذلكَ: (جاءَ القَومُ إلَّا سَيَّارةً)، فها دامَ الكلامُ تامًّا، ولم يُسبَقْ بنَفْي أو شِبْهِهِ فالَّذي بعدَ (إلَّا) مَنْصوبٌ على كلِّ حالٍ.

إِذَنْ: يُشْتَرَطُ لنَصْبِ المُستثنَى بعدَ (إلَّا) شَرْطانِ:

الأوَّلُ: مَّامُ الجُمْلةِ.

الثَّاني: ألَّا تكونَ مَسْبوقةً بنَفْي أو شِبْهِهِ.

وهذهِ هي الحالُ الأُولى: أَنْ يكونَ الكلامُ تامَّا غيرَ مَسْبوقٍ بنَفْيٍ أو شِبْهِهِ، وفي هذهِ الحالِ يكونُ واجبَ النَّصبِ.

وقولُهُ: «وَبَعْدَ نَفْيِ» النَّفيُ إمَّا بـ (ما) أَوْ بـ (لا).

وقولُهُ: «أَوْ كَنَفْيِ» الَّذي كَنَفْيِ هوَ النَّهيُ والاسْتِفْهامُ.

وقولُهُ: «انْتُخِبْ» يَعني: اخْتِيرَ، والمعنَى مَعروفٌ حتَّى في اللَّغَةِ العامِّيَّةِ، فـ (انْتَخَبْتُ فُلانًا) أي: اخترتُهُ، والَّذي اخْتِيرَ هوَ (إِثْبَاعُ ما اتَّصَلَ) أي: أَنْ يكونَ تابعًا لِهَا قبلَ (إلَّا) مَرْفوعًا فهوَ مَرْفوعٌ، تابعًا لِهَا قبلَ (إلَّا) مَرْفوعًا فهوَ مَرْفوعٌ، وإِنْ كانَ الَّذي قبلَ (إلَّا) مَرْفوعًا فهوَ مَرْفوعٌ، وإِنْ كانَ جَرْورًا فهوَ جَرْورٌ.

وقولُهُ: «إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ وَانْصِبْ مَا انْقَطَعْ» ما هو المُنقَطِعُ والمُتَّصِلُ في الاسْتِثْناءِ؟

يقولونَ: إذا كانَ المُستَثْنَى مِن جِنْسِ المُسْتَثْنَى منهُ فهو مُتَّصِلٌ، وإذا كانَ المُسْتَثْنَى مِن غَيرِ جِنْسِهِ فهوَ مُنْقَطِعٌ.

وفَهِمْنا مِن كلامِ الْمُؤَلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّهُ إذا كانَ الكلامُ تامَّا مَسْبوقًا بنَفْيِ أو شِبْهِهِ فلا يَخْلو: إمَّا أَنْ يكونَ الْمُسْتَشْنَى مُتَّصِلًا أو مُنقَطِعًا، فإنْ كانَ مُتَّصِلًا فالمُختارُ إِثْبَاعُهُ بها سَبَقَ (إلَّا)، ولا يَجِبُ، وإِنْ كان مُنْقَطِعًا وَجَبَ نَصْبُهُ؛ ولِهذا قال: (وَانْصِبْ)، وهوَ فعلُ أمرٍ، والأمرُ للوُجوبِ.

مثالُ ذلك: (ما قامَ القَومُ)، فهذا الكلامُ تامُّ، لكنَّهُ مَسبوقٌ بنفي، فإذا اسْتَثْنَيْتَ (زَيدًا)؛ (زَيدًا) فهل المختارُ أَنْ أقولَ: (إلَّا زَيدٌ) أو: (إلَّا زَيدًا)؟

الجوابُ: المختارُ الإِتْباعُ؛ لأنَّه مُتَّصلٌ، فالأَحْسَنُ الإِتباعُ، فتَقولُ: (ما قامَ القَومُ إِلَّا زَيدٌ)؛ فـ(مـا) نافيةٌ، و(قـامَ) فعلٌ ماضٍ، و(القَـومُ) فاعـلٌ، و(إلَّا) أداةُ اسْتِثْناءِ، و(زَيدٌ) بَدَلٌ منَ (القَومِ)، وبَدَلُ المَرْفوعِ مَرْفوعٌ، فهوَ مَرْفوعٌ على أَذَاةُ اسْتِثْناءِ، و(زَيدٌ) بَدَلٌ منَ (القَومِ)، وبَدَلُ المَرْفوعِ مَرْفوعٌ، فهوَ مَرْفوعٌ على أَنَّهُ بَدلٌ.

مثالٌ آخرُ: (ما نامَ طالِبٌ إلَّا مُهمِلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (ما قَرَأْتُ في كتابِ إلَّا شَرْحِ ابنِ عَقيلٍ)، وهذا أحسنُ، ويجوزُ: (إلَّا شَرْحَ ابنِ عَقيلٍ)؛ فـ(ما) نافيـةٌ، و(قـرأتُ) فِعـلٌ وفاعـلٌ، و(في) حَرفُ جَرِّ، و(كِتابِ) اسمٌ بَجْرورٌ بـ(في) وعَلامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ، و(إلَّا) أداةُ اسْتِشْناءٍ، و(شَرْحِ) بَدَلٌ مِن (كِتَابٍ)، وبدلُ المَجْرورِ بَجْرورٌ، وعَلامةُ جرِّهِ كَسْرةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ، وهو مُضافٌ، و(عقيلٍ) مُضافٌ إليهِ، وهو مُضافٌ، و(عقيلٍ) مُضافٌ إليهِ.

لكِنْ لو قلتَ: (ما قَرَأْتُ كِتابًا إِلَّا شَرْحَ ابنِ عَقيلٍ) فَهُنا اللَّفظُ لا يَحتمِلُ غيرَ النَّصبِ، لكِنْ هل نُرَجِّحُ أنَّ (شَرْحَ) مَنْصوبٌ على الاسْتِثْناءِ، أو مَنْصوبٌ على البَدَليَّةِ؟

الجوابُ: مَنصوبٌ على البَدَليَّةِ؛ لأنَّه يقولُ: (انْتُخِبْ إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) وكلُّ الأمثلةِ الَّتي في القُرآنِ بالإِتْباعِ مثلُ: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [النساء:٦٦].

إِذَنِ: الحالُ الأُولَى للاسْتِثْناءِ: أَنْ يكونَ الكلامُ تامًّا مُوجَبًا، أو إِنْ شِئْنَا قُلنا بكلامُ الحَّال الأُولَى للاسْتِثْناءِ: أَنْ يكونَ الكلامُ المَّالمِ أوضحَ للطَّالبِ: غيرَ مَسْبوقٍ بنَفْيِ أو شِبْهِهِ، فَهُنا يَجِبُ النَّصبُ بكلِّ حالٍ.

والحالُ الثَّانيةُ: أَنْ يكونَ الكلامُ تامَّا مَسبوقًا بنَفْي أو شِبْهِهِ، فَهُنا فيهِ تَفْصِيلُ: إِنْ كَانَ مُتَّصِلًا تَرَجَّحَ البَدَلُ، وجازَ النَّصبُ، وإنْ كان مُتَّصِلًا تَرَجَّحَ البَدَلُ، وجازَ النَّصبُ.

ومِن أمثلةِ الْمَتَّصِلِ: (ما قامَ القومُ إلَّا زَيدٌ) أو: (إلَّا زَيدًا). (ما مَرَرْتُ بأَحَدِ إلَّا زَيدٍ) أو: (إلَّا زَيْدًا). (مَا رَأَيْتُ أَحَدًا إِلَّا زَيْدًا) وهُنا لا يَختلِفُ، لكنَّ الكلامَ هُنا على تَقْديرِ الإِعْرابِ.

فإذا كانَ المُستثنَى مُنقَطِعًا، والمُنْقَطِعُ هوَ الَّذي ليسَ مِن جِنْسِ المُسْتَثْنَى منهُ.

مثالُ ذلكَ مِن أمثلةِ النَّحويِّينَ: (قامَ القومُ إلَّا حِمارًا)؛ فالحِمارُ ليسَ مِن جِنْسِ القَوم، فيقولون: هُنا يَجِبُ النَّصبُ، فتقولُ: (ما قامَ القَومُ إلَّا حمارًا)؛ لأنَّ الاسْتِثْناءَ المَّنقطِعَ تُقدَّرُ فيهِ (إلَّا) بمعنى (لكنَّ)؛ لأنَّك إذا قلتَ: (ما قامَ القومُ الاسْتِثْناءَ المَنقطِعَ تُقدَّرُ فيهِ (إلَّا) بمعنى (لكنَّ)؛ لأنَّك إذا قلتَ: (ما قامَ القومُ القومُ الكنَّ حِمَارًا قامَ، فيقولونَ: إلَّا حِمارًا) كانَ كَلامًا رَكِيكًا، لكِنَّ المعنى: ما قامَ القومُ، لكنَّ حِمَارًا قامَ، فيقولونَ: الاسْتِثْناءُ المُنقطِعُ تكونُ فيهِ (إلَّا) بمعنى (لكنَّ)، و(لكنَّ) تنصِبُ المُبتَداً وتَرْفَعُ الخَبرَ؛ ولهذا قالوا: إنَّ فيهِ تَقْديرًا، وتَقْديرُ الكلامِ: إلَّا حِمارًا لم يَقُمْ، كما لو قلتَ: لكنَّ حِمارًا لم يَقُمْ؛ فلذلكَ يَتَعيَّنُ النَّصِبُ.

وقولُهُ: «وَعَنْ تَمِيمٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعْ» فالتَّمِيمِيُّونَ يَقولونَ: يَجوزُ أَنْ تَجْعَلَ المُنقطِعَ مَنْصوبًا على الاسْتِثْناءِ، وأَنْ تَجْعَلَهُ تابعًا على البَدَليَّةِ، فلا يُفَرِّقونَ بينَ المُتَصِلِ والمُنْقَطِعِ إلَّا فِي التَّرجيحِ، فهُم يُرَجِّحونَ الإِبْدالَ فِي المُتَصِلِ، ويُرجِّحونَ النَّصِبَ فِي المُنقطِعِ، والفرقُ بينَهم وبينَ الحِجازيِّينَ أَنَّ الحِجازيِّينَ يُوجِبونَ النَّصبَ المَنقطِع، وهؤلاءِ يُرجِّحونَهُ، والدَّليلُ على أنَّهم يُرجِّحونَهُ قولُهُ: (وَعَنْ تَمِيمِ فِي المُنقطِع، وهؤلاءِ يُرجِّحونَهُ، والدَّليلُ على أنَّهم يُرجِّحونَهُ قولُهُ: (وَعَنْ تَمِيمِ فِي المُنقطِع، وهؤلاء يُرجِّحونَهُ، والدَّليلُ على أنَّهم يُرجِّحونَهُ قولُهُ: (وَعَنْ تَمِيمِ فِي النَّقَطِع، وهؤلاء يُرجِّحونَهُ، والدَّليلُ على أنَّهم يُرجِّحونَهُ قولُهُ: (وَعَنْ تَمِيمِ فِي النَّعَبُ عَلَى الاسْتِثْناءِ، وهذه هي لُغَتُنا فِي المُنوَّدُ وَهُ وَلَهُ لَكُونَ المَنْ يَجْدِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وما هوَ الَّذي نَصَبَ ما بعدَ (إلَّا)؟ فالجوابُ: الَّذي نَصَبَ ما بعدَ (إلَّا) هوَ (إلَّا) نفْسُها.

القَواعدُ في هذا البابِ:

القاعدةُ الأولى: يَجِبُ نَصْبُ ما بعدَ (إلَّا) إذا كانَ الكلامُ قبْلَها تامًّا غيرَ مَسْبوقٍ بنَفْي أو شِبْهِهِ.

القاعدةُ الثَّانيةُ: يَتَرجَّحُ أَنْ يكونَ ما بعدَ (إلَّا) تابعًا لِمَا قَبْلَها في الإعرابِ إذا كانَ الكلامُ تامَّا مَسْبوقًا بنَفْي أو شِبْهِهِ، ويَجوزُ النَّصبُ.

القاعدةُ الثَّالثةُ: إذا كانَ ما قبلَ (إلَّا) تامَّا مَسبوقًا بنَفْيِ أو شِبْهِهِ، والمُسْتَثْنَى مِن غيرِ جنسِ المُسْتَثْنَى منهُ يَتَعيَّنُ النَّصبُ على الاسْتِثْنَاءِ عندَ الحِجازيِّينَ، ويَجوزُ عندَهمُ البَدَلُ.



٣١٨- وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ

الشَّرحُ

قُولُهُ: «غَيْرُ» مُبتَدأً، وجملةُ (قَدْ يَأْتِي) خبرُهُ.

وقولُهُ: «وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقِ فِي النَّفْيِ» مُتعلِّقةٌ بـ(يَأْتِي)، والمعنَى: قد يَأْتِي في حالِ النَّفي غيرُ نصبِ المُسْتَثْنَى السَّابِقِ على المُسْتَثْنَى منهُ، وسَبَقَ قولُهُ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيِ انْتُخِبْ * إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) ولكنَّ المُؤلِّف رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ) يَعني: دونَ الإِتْباعِ.

و «نَصْبَ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ لـ (اخْتَرْ).

مثالُ ذلك: (ما قامَ النَّاسُ إِلَّا زَيدًا) والمختارُ: (إِلَّا زَيدٌ)، فهنا المُسْتثنَى مُتأخِّرٌ، وإذا تَأَخَّرَ المُسْتثنَى في النَّفي فالمُخْتارُ الإِتْباعُ، كما قالَ رَحِمَهُ اللّهُ: (وَبَعْدَ نَفْي أَوْ كَنَفْي انْتُخِبْ * إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) فإذا سَبَقَ المُسْتثنَى فإنّه يَجوزُ الإِتْباعُ، وهوَ معنَى قولِهِ: (وَغَيْرُ نَصْبِ سَابِقٍ فِي النَّفْي قَدْ * يَأْتِي) وغيرُ النَّصبِ هوَ الإِتْباعُ، ولكنَّ النَّصبَ أرجحُ؛ لقولِهِ: (وَلكِنْ نَصْبَهُ اخْتَرْ إِنْ وَرَدْ).

فيكونُ هذا البيتُ في الحقيقةِ كأنَّه مُسْتَثْنَى مِن قولِهِ: (وَبَعْدَ نَفْي أَوْ كَنَفْي النَّخِبْ * إِثْبَاعُ مَا اتَّصَلَ) كأنَّه يقولُ: ما لم يَتَقدَّمِ المُسْتثنَى على المُسْتثنَى منهُ، فإنْ تَقَدَّمَ المُسْتثنَى على المُسْتثنَى منهُ فالأرْجَحُ النَّصبُ؛ ولهذا قالَ: (قَدْ يَأْتِي)، و(قَدْ) للتَّقليلِ.

مثالُهُ: (ما قامَ إلَّا زَيدًا النَّاسُ) فهُنا (زَيد) سابقٌ، وغيرُ نصبِهِ قد يَأْتِي، وهوَ الإِتباعُ، يَعني: الرَّفعَ، لكنَّ النَّصبَ أَوْلَى، فنقولُ: (ما قامَ إلَّا زَيدًا النَّاسُ)، ويَصِحُّ: (ما قامَ إلَّا زَيدٌ النَّاسُ)، ولكنَّ الأوَّلَ أرْجَحُ.

ولكِنْ: كيفَ نُعرِبُ: (ما قامَ إلَّا زَيدٌ النَّاسُ)؟

نقولُ: (ما) نافيةٌ، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ، و(إلَّا) أداةُ حَصْرٍ، و(زَيْدٌ) فاعلٌ، و(النَّاسُ) بَدَلٌ، لكنَّ بَعْضَهم يقولُ: بدلٌ مقلوبٌ، وأصلُها: (ما قامَ النَّاسُ إلَّا زَيدٌ)، وبعضُهم يقولُ: بَدَلُ كُلِّ من بعضٍ؛ لأنَّ بَدَلَ الكلِّ منَ البعضِ واردٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ، ومِنهُ قولُ الشَّاعرِ:

رَحِهُ اللهُ أَعْظُهًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ(١)

والإنسانُ أَعَمُّ منَ الأَعْظُمِ؛ لأنَّ الإنْسانَ أَعْظُمٌ وعَصَبٌ ولَحْمٌ وجِلدٌ، فهوَ يقولُ: (رَحِمَ اللهُ أَعْظُمُا دَفَنُوهَا) وهذا بالنِّسبةِ لقولِهِ: (طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ) جُزءٌ مِن كلِّ، فهوَ بَدَلُ كلِّ مِن بعضٍ.

وخلاصةُ كلامِ المؤلفِ رَحْمَهُ ٱللَّهُ:

إذا وُجِدَتْ جَملةٌ تامَّةٌ مَسْبوقةٌ بنَفْيِ أو شِبْهِهِ، وتَأَخَّرَ الْمُسْتثنَى عنِ الْمُسْتثنَى من الْمُسْتثنَى من الْمُسْتثنَى عن الْمُسْتثنَى منه جازَ في الْمُسْتثنَى وجهانِ: النَّصبُ على الاسْتِثْناءِ، والإتباعُ، والإتباعُ أرجحُ، فتقولُ: (ما قامَ النَّاسُ إلَّا زَيْدًا).

⁽١) البيت من الخفيف، وينسب لعبد الله بن قيس الرقيات، انظر شرح المفصل (١/ ٤٧)، وخزانة الأدب (٨/ ١٠)، وفيه: نَضَّرَ اللهُ.

وإذا تَقَدَّمَ المُسْتثنَى على المُسْتثنَى منهُ فإنَّ النَّصبَ أَرْجَحُ منَ الإِتْباعِ، ولكنَّ الإِتْباعَ قد يَأْتي.

فإِنْ قال قائلٌ: وهل يَجوزُ حَذْفُ النَّفيِ أو شِبْهِهِ؟ فالجوابُ: لا يَجوزُ، اللَّهُمَّ إلَّا إِنْ دَلَّ عليهِ دَليلٌ. ٣١٩- وَإِنْ يُفَــرَّغْ سَـابِقٌ (إِلَّا) لِــمَا بَعْدُ يَكُنْ كَمَا لَـوِ (الَّا) عُـدِمَا الشَّرحُ

قُولُهُ: «يُفَرَّغْ» مَجْزُومٌ بـ(إِنْ) على أنَّها فِعْلُ الشَّرطِ.

و «سَابِقٌ » فاعلُ (يُفَرَّغُ).

و«إِلَّا» مَفْعُولُ (سَابِقٌ).

وقولُهُ: «لِهَا بَعْدُ» أي: بعدَ (إلَّا) يعني: إِنْ يُفرَّغِ العاملُ السَّابقُ لـ(إلَّا) لِهَا بعدَ (إلَّا).

وقولُهُ: «يَكُنْ» هذا جَوابُ الشَّرطِ لـ(إِنْ يُفَرَّغُ).

وقولُهُ: «كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا» يعني: يَكُنْ هذا العاملُ المفرَّغُ كما لو عُدِمَ (إلَّا)، فإِنْ فُرِّغَ للنَّصبِ صارَ ما بعدَ (إلَّا) مَرْفوعًا، وإِنْ فُرِّغَ للنَّصبِ صارَ ما بعدَ (إلَّا) مَنْصوبًا، وإِنْ فُرِّغَ للجَرِّ صارَ ما بعدَ (إلَّا) مَمْرورًا.

وقولُهُ: «عُدِمَا»، ويَجوزُ: (عَدِمَا)، فهُما نُسْخَتانِ.

هذه هي الحالُ الثَّالثةُ مِن أَحْوالِ المُسْتَثْنَى: أَنْ تكونَ الجُمْلةُ قبلَهُ غيرَ تامَّةٍ، أي: مُفرَّغةً لهُ، بمعنَى أنَّها تَتَطلَّبُ المَعْمولَ، فيكونُ ما بعدَ (إلَّا) مَعْمولًا لها، إِنْ طَلَبَتْهُ على أنَّه فاعلٌ فهوَ فاعلٌ، أو على أنَّه مَفْعولٌ بهِ فهوَ مَفْعولٌ بهِ، أو على أنَّه مَعْرورٌ فهوَ مَعْرورٌ.

مثالُهُ: (ما قامَ إلَّا زَيدٌ)؛ فـ(قامَ) هُنا مُفرَّغةٌ، لم نَجْعَلْ لَها مَعْمولًا، بل هي فعلٌ فقطْ، فنقول: (ما) نافيةٌ، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ، و(إلَّا) يُسَمُّونها هُنا أداةَ

حَصْرِ أَو أَدَاةَ استِثْنَاءِ مُلغَاةً، وهذا أَقْيَسُ: أَنْ تقولَ: أَدَاةُ استِثْنَاءِ مُلْغَاةٌ، و(زَيدٌ) فاعلُ (قَامَ) كأنَّ (إلَّا) غيرُ مَوْجودةٍ، فكأنَّك قلتَ: (ما قامَ زَيدٌ).

مثالٌ آخرُ: (ما أَكْرَمْتُ إلَّا المُجْتَهِدَ)؛ فـ(أَكْرَمْتُ) فرَّغْتَهُ منَ المَفْعولِ، وسَلَّطْتَهُ على الَّذي بعدَ (إلَّا) فكأنَّ ما بعدَ (إلَّا) هوَ مَفْعولُهُ.

مثالٌ آخَرُ: (ما مَرَرْتُ إِلَّا بزَيْدٍ)؛ و(مرَرْتُ) يَتَعدَّى بالباءِ، وهُنا فرَّغْناها، وجَعَلْنا المَعْمولَ بعدَ (إِلَّا) فصارَتِ الجُمْلةُ: (ما مرَرْتُ إِلَّا بزَيْدٍ)، فصارَ مَعْمولُ (مرَرْتُ) هوَ الَّذي يَقَعُ بعدَ (إِلَّا)؛ لأنَّنا فرَّغْنا ما قبلَ (إلَّا) لِهَا بعدَها.

مثالٌ آخَرُ: (ما كانَ زَيدٌ إلَّا قائم) فهذا مُفَرَّغٌ؛ لأنَّ (كانَ) تَطْلُبُ اسْمًا وخَبَرًا، فأَعْطَيْناها اسْمَها، وفرَّغْناها منَ الحَبرِ، وجَعَلْنا خَبَرَها بعدَ (إلَّا)، فإِذَنْ: هيَ مُفرَّغةٌ مِن مَعْمولٍ واحدٍ، وهوَ الحَبرُ.

مثالٌ آخرُ: (ما ظنَنْتُ زَيدًا إلَّا فاهمًا)، فهذا مُفرَّغٌ منَ المَفْعولِ الثَّاني، فيكونُ المَفْعولُ الثَّاني ما بعدَ (إلَّا).

وقولُهُ: «يَكُنْ كَمَا لَوِ (الَّا) عُدِمَا» ليسَ المعنَى أَنَّنَا نُلْغِي (إلَّا) في المعنَى؛ لأنَّ (ما قامَ إلَّا زَيدٌ) فيهِ النَّفيُ، فالمعنَى لأنَّ (ما قامَ إلَّا زَيدٌ) فيهِ النَّفيُ، فالمعنَى يَخْتَلِفُ، ولكنَّ المرادَ في الإِعْرابِ.

إِذَنْ: هذهِ هي الحالُ الثَّالثةُ: أَنْ يُفْرَّغَ ما قبلَ (إلَّا) لِمَا بعدَها، بمعنَى أَنْ يَظْلُبَ ما بَعْدَها: إمَّا فاعِلًا، أو مَفْعولًا، أو خبرًا، أو جارًّا ومَجْرورًا، فحينئذٍ يكونُ على حَسَبِ العواملِ، فإِنْ طَلَبَ ما بعدَ (إلَّا) فاعلًا رَفَعْناهُ، وإِنْ طلبَهُ مَفْعولًا نَصَبْناهُ، وإِنْ طَلبَهُ مَفْعولًا

٣٢٠ وَأَلْعِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَ(لَا تَدُورُ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى إِلَّا العَلَا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «وِأَلْغِ (إِلَّا)» بمعنَى: أَبْطِلْ عَمَلَها.

وقولُهُ: «ذَاتَ تَوْكِيدٍ» يَعني: حالَ كونِها ذاتَ تَوْكيدٍ، أي: صاحِبةَ تَوْكيدٍ، فإذا جاءَتْ مُؤكِّدةً ولا تَأْتِي (إلَّا) مُؤكِّدةً إلَّا وقَدْ سَبَقَها (إلَّا)؛ لأَنَّهُ في التَّوكيدِ لا بُدَّ مِن شيءٍ مُؤكِّدٍ سابقٍ - فمعنَى ذلكَ أَنَّهُ إذا تَكَرَّرتْ (إلَّا) وكانتِ الثانيةُ تَوْكيدًا للأُولَى فإنَّ الثَّانية تُعتَبرُ لاغِيةً، ليسَ لَها عَمَلٌ إطْلاقًا.

مثالُهُ: (لَا تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى إِلَّا العَلَا)، والعَلَاهوَ الفَتَى، والعَلَا بمعنَى: الشَّرَفِ والرِّفْعَةِ، وهوَ صفةٌ وُصِفَ بها، وهو مَصْدَرٌ، مثلَها تقولُ: (زَيدٌ عَدْلٌ)، فتَصِفُهُ بالمَصْدرِ، وكذلكَ (العَلَا) مصدرٌ وُصِفَ بهِ (الفَتَى).

فهذا المِثالُ: (لَا تَمْرُرُ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى) مِنَ التَّامِّ المَسْبوقِ بنَفْيِ أَو شِبْهِهِ، وعلى هذا فيكونُ (الْفَتَى) مَحَلُّها الجَرُّ بدلًا منَ الضَّميرِ في (بِهِمْ)، ويَجوزُ أَنْ يكونَ عَلَهُ النَّصبَ، لكنَّه مَرْجوحٌ؛ لأَنَّه يقولُ: (وَبَعْدَ نَفْيٍ أَوْ كَنَفْيِ انْتُخِبْ * إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ).

إِذَنْ: (لَا) ناهيةٌ، و(تَمْرُرْ) فِعلٌ مُضارعٌ بَجْزُومٌ بـ(لا) النَّاهيةِ، وفاعلُهُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ) أي: لا تَمْرُرْ أنتَ، و(بِهِمْ) جازٌ وبَجرورٌ مُتَعَلِّقٌ بـ(تَمْرُرْ)، و(إلَّا) أداةُ اسْتِثْناءٍ، و(الْفَتَى) بَدَلٌ منَ الهاءِ في (بِهِمْ)، وبَدَلُ المَجْرورِ بَجْرُورٌ، وعَلامةُ جرِّهِ كسرةٌ مُقدَّرةٌ على الألفِ، مَنَعَ مِن ظُهورِها التَّعنَّرُ، ووَلا العَلا) (إلَّا) حَرْفُ اسْتِثْنَاءِ مُلْغًى ليسَ لهُ عَمَلٌ، فلو حَذَفْنا (إلَّا) صَحَّ الكلامُ، و(العَلا) عَطفُ بَيانٍ، أو بَدَلٌ منَ (الْفَتَى)؛ لأنَّ العَلا هوَ الفَتَى، ويَجُوزُ أَنْ يَكُونَ صِفةً إذا حُذِفَتْ (إلَّا)، وهذا مثالٌ لعَطْفِ البَيانِ أو البَدَلِ.

وكذلكَ أيضًا كما تُلْغَى في البَدَلِ وعَطْفِ البَيانِ تُلغَى في العَطفِ، كما تقولُ: (لا تُكْرِمُ إلَّا زَيدًا وإلَّا عَمْرًا)؛ فـ(زَيدًا) مَفْعولُ، والواوُ حَرفُ عَطفٍ، و(إلَّا) مُلْغاةٌ، و(عَمْرًا) مَعْطوفةٌ على (زَيدٍ) فـ(إلَّا) الثَّانيةُ هنا مُلغاةٌ، ليسَ لَها قيمةٌ، فلو حُذِفَتْ صَحَّ الكلامُ: (إلَّا زَيدًا وعَمْرًا)، فتكونُ مثلَ الزَّائدةِ، وهذا مثالُ لعَطْفِ النَّسقِ.

فصارَ معنَى قولِ المُؤلِّفِ رَحَهُ اللَّهُ: «وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ» أَنَّهُ إذا كُرِّرَتْ (إِلَّا) بقَصْدِ التَّوكيدِ فإنَّما تكونُ مُلغاةً ليسَ لها عَمَلُ إِطْلاقًا، سواءٌ كانَتْ في عَطفِ بيانٍ، أو بَدَلٍ، أو كانَتْ في عَطْفِ نَسَقٍ، أي: عَطفِ بالواوِ، أو ثمَّ، أو ما أَشْبَهَ ذلكَ.



٣٢١- وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعْ تَفْرِيعٍ التَّاثُيرَ بِالعَامِلِ دَعْ ٢٣٢- وَإِنْ تُكَرِيعٍ التَّاثِيرِ بِالعَامِلِ دَعْ ٣٢٢- فِي وَاحِدٍ مِلَّا بِ(إِلَّا) اسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي

الشَّرحُ

إذا تَكرَّرَتْ (إلَّا) فلا يَخْلُو: إمَّا أَنْ تَكُونَ لتَوْكيدٍ، أَو لغَيرِ تَوْكيدٍ، فإذا كانت لتَوْكيدٍ فلا يَخْلو لتَوْكيدٍ فلا يَخْلو لِعَمَلَ، بل هي مُلْغَاةٌ، وإذا كانَتْ لغَيرِ تَوْكيدٍ فلا يَخْلو مِن حالَينِ:

الحالُ الأُولَى: أَنْ يكونَ ما قَبْلَها مُفَرَّغًا، والمُفَرَّغُ هوَ الَّذي لم يَسْتَوْفِ مَعمولَهُ.

الحالُ الثانيةُ: أَنْ يكونَ غيرَ مُفرَّغٍ، وهذا مُسْتَفادٌ مِن كلامِ المؤلِّفِ رحمَهُ اللهُ تعالى.

فقولُهُ: «فَمَعْ * تَفْرِيغِ التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ * فِي وَاحِدٍ» هذا هوَ القسمُ الأوَّلُ.

وقولُهُ: «التَّأْثِيرَ» مَفْعولُ (دَعْ) مُقدَّمٌ، يَعني: فَدَعِ التَّأْثِيرَ بالعاملِ، والعاملُ هُوَ العاملُ المُفرَّغُ، أي: دَعِ التَّأْثِيرَ بهِ في واحدٍ مَّا بـ(إلَّا) استُثْنِيَ، فيكونُ الَّذي يَتأثَّرُ بالعامل السَّابِقِ لـ(إلَّا) واحدٌ منَ المُسْتَثْنياتِ، والباقي يُنْصَبُ.

مثالُه: (لم يَقُمْ إِلَّا زَيدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) فهذا الكَلامُ مُفرَّغٌ؛ لأنَّ (يَقُمْ) لم تَسْتَوفِ الفاعل؛ لأنَّه لم يَجِئ بعدُ، ثمَّ كُرِّرَت (إِلَّا) ثلاثَ مرَّاتٍ، فهلِ الثَّانيةُ توكيدٌ للأُولَى، أو كلُّ واحدةٍ مُسْتَقِلَّةٌ؟

الجوابُ: كلُّ واحدةٍ مُستقِلَّةٌ، فهيَ إِذَنْ غيرُ مُلغاةٍ.

يقولُ ابنُ مالكِ رَحَهُ أُللَّهُ: (التَّأْثِيرَ بِالعَامِلِ دَعْ * فِي وَاحِدِ مِمَّا بـ (إِلَّا) اسْتُثْنِي) فالعاملُ الَّذي قبلَ (إلَّا) لا تَجْعَلْهُ يَعْمَلُ إلَّا بواحدٍ منَ الثَّلاثةِ، وأمَّا الباقِي فقالَ: (وَلَيْسَ عَنْ نَصْب سِوَاهُ مُغْنِي).

إِذَنْ: واحدٌ منَ المُسْتَثْنَيَاتِ يكونُ مُسلَّطًا عليهِ العاملُ الَّذي قبلَ (إلَّا) والباقي يَجِبُ نَصْبُهُ.

مثالُهُ: (لم يَقُم إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا) فإذا قلتَ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا) لم إلَّا عَمْرًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكرًا) لم يَقُمْ إلَّا زَيدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكرًا) لم يَجُزْ، فنَصْبُ الجَميع لا يُمكِنُ؛ لأنَّ العاملَ مُفرَّغٌ يَطْلُبُ ما بعدَ (إلَّا) على أنَّه فاعلٌ، والفاعلُ مَرْفوعٌ، فنقولُ: (لم يَقُمْ إلَّا زيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا).

ولو قلتَ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدًا إلَّا عَمْرٌو إلَّا بَكْرًا) صَحَّ؛ لأنَّ الثانيَ مَرْفوعٌ، وهو يقولُ: (فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِـ(إِلَّا)) ولم يَقُل: (فِي الأَوَّلِ)، فسواءٌ كانَ الأَوَّلَ أو غيرَهُ.

ولو قلتَ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرٌ) فهوَ جائزٌ؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ يقولُ: (فِي وَاحِدِ مِمَّا بـ(إِلَّا) اسْتُثْنِي * وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي).

ولو قلتَ: (ما رَأَيْتُ إِلَّا زَيْدًا إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) صحَّ؛ لأنَّ (رَأَيْتُ) تطلُبُ ما بعدَ (إلَّا) على أنَّه مَفْعولُ بهِ، والمَفْعولُ بهِ مَنْصوبٌ، لكنَّ الإعرابَ يَختلِفُ، فلا بُدَّ أَنْ يكونَ واحدٌ مِنها مَفْعولًا لـ(رأيتُ) إمَّا الأولُ، أو الثَّاني، أو الثَّالثُ، واثنانِ مَنْصوبانِ على الاسْتِثناء، فـ(ما) نافيةٌ، و(رَأَيْتُ) فِعلٌ وفاعلٌ،

و(إلَّا) أداةُ حَصرٍ، و(زَيْدًا) مَفْعُولُ (رَأَيْتُ)، و(إلَّا عَمْرًا) (إلَّا) أداةُ اسْتِثْناءِ، و(إلَّا بَكْرًا) (إلَّا) أداةُ اسْتِثْناءِ، و(بَكْرًا) و(عَمْرًا) مَنْصُوبٌ على الاسْتِثْناءِ، و(إلَّا بَكْرًا) (إلَّا) أداةُ اسْتِثْناءِ، و(بَكْرًا) مَنْصُوبٌ على الاسْتِثْناءِ؛ لأنَّ ابنَ مالكِ رَحْمَهُ اللَّهُ يقولُ: (مَا اسْتَثْنَتِ (الَّا) مَعْ تَهَامِ يَتَعَصِبُ) وهنا تَمَّ الكلامُ، لمَّا قلتُ: (ما رَأَيْتُ إلَّا زَيدًا) فهوَ كقولِي: (رَأَيْتُ إلَّا زَيدًا) فهوَ كقولِي: (رَأَيْتُ زَيدًا).

فإذا قلتُ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا) وَجَبَ نَصبُ عَمْرِه وبَكْرِ؛ لأَنَّ الَّذِي قبلَهُ كانَ تامًّا مُوجَبًا في الواقع، ف(لم يَقُمْ إلَّا زَيْدٌ) هو بمنزلة قولي: (قامَ زَيْدٌ) فالكلامُ في الحقيقة تامُّ مُوجَبُّ، تَامُّ لأَنَّهُ استكملَ العاملَ والمَعْمولَ، ومُوجَبُّ لأَنَّهُ استكملَ العاملَ والمَعْمولَ، ومُوجَبُّ لأَنَّهُ الله الله يقُمْ) - نُقِضَ بـ(إلَّا)؛ ولهذا يقولُ: (وَلَيْسَ عَنْ نَصْبِ سِوَاهُ مُغْنِي)، فيَجِبُ نَصْبُ ما بعدَهُ.

ولو قلتَ: (لم يَقُمُ إِلَّا زَيدٌ إِلَّا عَمْرٌو) وتُرِيدُ أَنْ تَجْعَلَ (عَمْرًا) بدلًا مِن (زَيدٍ) قُلنا: لا يَجوزُ؛ لأنَّ ما اسْتَثْنَتِ (إِلَّا) معَ تَمَامِ يَنْتَصِبُ.

الخلاصةُ:

إذا تكرَّرَتْ (إلَّا) وكانتِ الثَّانيةُ تَوْكيدًا للأُولى فالثَّانيةُ مُلْغاةٌ، ويُعْرَبُ ما بَعْدَها كأنَّها غيرُ مَوْجودةٍ.

إذا كُرِّرَتْ لغَيرِ تَوْكيدٍ، فإمَّا أَنْ يكونَ العاملُ مُفرَّغًا لِمَا بعدَها أو غيرَ مُفرَّغٍ، فإنْ كانَ مُفرَّغًا عَمِلَ في واحدٍ منَ المُستَثْنَياتِ، ونُصِبَ الباقي على الاسْتِثْنَاءِ، ولُصِبَ الباقي على الاسْتِثْنَاءِ، والمثالُ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدُ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، ويَصِحُّ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدُ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، ويَصِحُّ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدُ إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرًا)، ويَصِحُّ: (لم يَقُمْ إلَّا زَيْدًا إلَّا عَمْرًا إلَّا بَكْرٌ)، وهُنا يَتَعيَّنُ رَفْعُ (بَكْرٌ)؛

لأَنَّه لا بُدَّ أَنْ يَتَسلَّطَ ما قَبْلَها على واحدٍ منَ الْمُسْتَثْنَيَاتِ، والباقي يُنصَبُ على الاسْتِثْناءِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وكيفَ يكونُ (بَكْرٌ) مَعْمولًا لـ (يَقُمْ) معَ أَنَّه هوَ الأخيرُ؟

قُلنا: هذا لا يَضُرُّ كما لـو أُخِّرَ الفاعلُ، وقُدِّمَ المُسْتَثْنَى، كما لـو قلتَ: (قامَ إلَّا زَيدٌ القَومُ).

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وَأَيُّهَا أَوْلَى: أَنْ نَقُولَ: (لَمْ يَقُمْ إِلَّا زَيدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا) أو: (لم يَقُمْ إِلَّا زَيدٌ وعَمْرٌ و وبَكْرٌ)؟

قُلنا: الظَّاهِرُ أَنَّ العطفَ -بَلَاغةً- أحسنُ، فتقولُ: (إلَّا زَيْدٌ وعَمْرٌو وبَكْرٌ)، لكنَّ الْمُكرَّرَ أيضًا ليسَ برَكِيكٍ؛ لأنَّ المُخاطَبَ قد يَحتاجُ إلى تَفْهيم.

وهل يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (ما أَكْرَمَ إلَّا زَيدٌ إلَّا عَمْرًا إلَّا بكرًا) وتُريدُ أَنْ تَجْعَلَ (زَيْدٌ) فاعلَ (أَكْرَمَ) و(عَمْرًا) مَفْعولَ (أَكْرَمَ)؟

الجوابُ: لا يَصِحُّ، وهذا التَّركيبُ غيرُ سائعٍ، بل تقولُ: (مَا أَكْرَمَ زَيْدٌ إِلَّا عَمْرًا إِلَّا بَكْرًا).

٣٢٣- وَدُونَ تَفْرِينِ عِ مَنِ التَّقَدُّمِ نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِمِ ٣٢٣- وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ ٣٢٥- وَانْصِبْ لِتَأْخِيرٍ، وَجِئْ بِوَاحِدِ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ ٣٢٥- كَالَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُقُ إِلَّا عَلِيّ) وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ ٣٢٥-

الشَّرحُ

قولُهُ: «دُونَ تَفْرِيغ» يَعني: إذا لم يُفَرَّغِ العاملُ لِمَا بعدَ (إلَّا) فلا يَخلو: إمَّا أَنْ تَتَقدَّمَ المُسْتَثْنَياتُ أو تَتأخَّرَ.

فإِنْ تَقَدَّمتِ الْمُسْتَثْنَياتُ على الْمُسْتَثْنَى مِنه وَجَبَ نَصْبُ الجميعِ؛ لقولِهِ: (وَدُونَ تَفْرِيغ مَعَ التَّقَدُّم * نَصْبَ الجَمِيع احْكُمْ بِهِ والتَزِم).

فتقولٌ مثلًا: (مَا قامَ إِلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إِلَّا بَكْرًا القَوْمُ)، فـ(إلَّا زَيْدًا، إِلَّا عَمْرًا، إلَّا بَكْرًا القَوْمُ)، فهنا تَقدَّمتِ المُسْتَثْنَياتُ على المُسْتَثْنَياتُ على المُسْتَثْنَى منهُ، فيَجِبُ نَصْبُ الجَميع.

وقولُهُ: «نَصْبَ الجَمِيعِ» هذا مِن بابِ الاشْتِغالِ، فهوَ مَفْعولٌ لفِعْلٍ مَحْدُوفٍ؛ لأنَّ (احْكُمْ) اشْتغَلَ بالضَّمير (بِهِ)، فيكونُ (نَصْبَ) مَفْعولًا لفعلٍ مَحَدُوفٍ، دلَّ عليهِ ما بعدَهُ، والمعنَى: الْزَمْ نَصْبَ الجَميع، واحْكُمْ بهِ، والتَزِمْ هذا أيضًا في كلِّ ما يَأْتِيكَ مِن كَلامِ العربِ أو غيرِهِ على أنَّه إذا تَقَدَّمتِ المُسْتَثْنَياتُ على المُسْتَثَنَى منهُ -معَ كونِ العاملِ غيرَ مُفرَّغٍ - فإنَّه يَجِبُ نَصْبُ الجَميع.

وقولُهُ: «وَانْصِبُ لِتَأْخِيرٍ » يَعني: إذا تَأخَّرتِ الْمُسْتَثْنَياتُ عنِ الْمُسْتَثْنَى منهُ، وليسَ هناكَ تَفْريخٌ، فانْصِبِ الْمُسْتَثْنَياتِ إلَّا واحدًا مِنها، فالواحدُ مِنها يُعامَلُ

كما لو لم يَكُن معَه غيرُهُ، والباقي يُنصَبُ، فقولُهُ: «كُمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ» يَعني: كما لو لم تَزِدِ المُسْتَثْنَياتُ على واحدٍ، وقد سَبَقَ أَنَّه إذا كانَ الكلامُ تامًّا مَنْفِيًّا جازَ في المُسْتَثْنَى وَجْهَانِ، وهُما: الإِثْباعُ، والنَّصبُ على الاسْتِثْناءِ، والأحسنُ الإِثْبَاعُ في المُسْتَثْنَى وَجْهَانِ، وهُما: الإِثْباعُ، والنَّصبُ على الاسْتِثْناءِ، والأحسنُ الإِثْبَاعُ (أي: الإِبْدَالُ) إلَّا فيما إذا كانَ المُسْتَثْنَى مُنقَطِعًا، فإنَّه يَجِبُ النَّصبُ، ويَجوزُ فيهِ الإِثْباعُ عندَ بني تميم.

إِذَنْ: مَا الْفَرْقُ بِينَ مَا إِذَا تَقَدَّمتِ الْمُسْتَثْنَياتُ، ومَا إِذَا تَأَخَّرَتْ؟

الجوابُ: الفرقُ بينَهما أنَّه إذا تَقَدَّمَتْ وَجَبَ النَّصبُ للجميعِ بكلِّ حالٍ، وإذا تَأَخَّرَتْ يُنصَبُ الجَميعُ إلَّا واحدًا مِنها، فإنَّهُ يُعامَلُ كما لو لَم يَكُنْ معَه غيرُهُ، أي: أنَّه يُعامَلُ كما لو كانَ دُونَ زائدٍ.

مثالُ ذلكَ: (ما قامَ القَومُ إلَّا زَيدٌ، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدًا).

ويَجوزُ: (ما قامَ القومُ إلَّا زَيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدًا)، لكنَّهُ مَرْجوحٌ.

ويَجوزُ: (ما قامَ القومُ إلَّا زَيدًا، إلَّا عَمْرُو، إلَّا خالدًا)، وهوَ راجحٌ؛ لأنَّ واحدًا منها يُعامَل كما لو لم يَكُنْ معَه غيرُهُ، والإبدالُ أَرْجَحُ، وكذلكَ: (ما قامَ القومُ إلَّا زَيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدٌ) صَحيحٌ وراجحٌ؛ لأنَّ الإِبْدالَ أَرْجَحُ؛ لقولِهِ: (انْتُخِبْ * إِنْبَاعُ مَا اتَّصَلَ).

مثالٌ آخَرُ: (ما قامَ القَومُ إلَّا حِمارٌ، إلَّا بَكْرًا، إلَّا خالدًا) نقولُ: هذا خَطأٌ على لُغَةِ الحِجازيِّينَ؛ لأنَّ الاسْتِثْناءَ مُنقطِعٌ، فيَجِبُ النَّصبُ، وعندَ بعضِ بني تميم يَجوزُ، معَ أنَّ الأرْجَحَ عندَ بني تميم النَّصبُ، وعلى هذا فنقولُ: (ما قامَ القَومُ إلَّا حِمارًا، إلَّا بَكْرًا، إلَّا خالِدًا).

مثالٌ آخَرُ: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيّ)، و(لَمْ يَفُوا) نَفْيٌ للوَفاءِ.

وقولُهُ: «إِلَّا عَلِيّ» كانَ عليهِ أَنْ يقولَ: (إلَّا عَلِيًّا)، لكِنْ مَنَعَهُ الرَّوِيُّ؛ لأَنَّه لو قالَ: (إِلَّا امْرُؤٌ إِلَّا عَلِيُّ) لم يَجُزْ؛ لأَنَّه لا يُعامَلُ كها لو لم يَكُنْ معَهُ غيرُهُ إلَّا واحدٌ فقَطْ، وهو هُنا: (امْرُؤٌ)، ولو قُلنا: (لم يَفُوا إلَّا امْرَأً إلَّا عليٌّ) صَحَّ.

وفَهِمْنا مِن كلامِ المؤلِّفِ رَحَمُّاللَهُ أَنَّ الأُولَى أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ هَوَ الأُوَّلَ؛ لأَنَّ بِإِمكانِهِ -بدونِ كسرِ للبيتِ- أَنْ يقولَ: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرَأَ إِلَّا عَلِيّ)، فليًا قال: (إِلَّا امْرُوُّ إِلَّا عَلِيّ) فَهِمْنا منهُ -وهذهِ فائدةٌ مُهِمَّةٌ أَخَذْناها منَ المثالِ- أَنَّه عندَما رُإِلَّا امْرُوُّ إِلَّا عَلِيّ) فَهِمْنا منهُ أَنْ تَجْعَلَهُ الأَوَّلَ، فمثلًا إذا أرَدْتَ تُعامِلُ واحدًا مِنها مُعاملةَ المُنفَرِدِ، فالأَحْسَنُ أَنْ تَجْعَلَهُ الأَوَّلَ، فمثلًا إذا أرَدْتَ أَنْ تَقولَ: (ما قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا بَكُورٌ، إلَّا خَالِدًا) نقولُ: الأَوْلَى إذا أَرَدْتَ أَنْ تَقولَ: (ما قامَ القومُ إلَّا بكرٌ، إلَّا خَالِدًا) نقولُ: الأَوْلَى إذا أَرَدْتَ أَنْ تَقولَ: (ما قامَ القومُ إلَّا بكرٌ، إلَّا خَلِدًا) إلَّا مَرُولُ إلَّا أَمْرُولُ إلَّا عَلِيّ)، فأَخذنا هذا مِن تَمْثيلِ ابنِ مالكِ رَحَمُ أَللَهُ إذْ لم يَقُوا إلَّا امْرُأً إلَّا عَلِيّ)، بَلْ قالَ: (لَمْ يَفُوا إِلَّا امْرُوُّ إِلَّا عَلِيّ)، وكانَ عليهِ أَلَّا يَسْلُكَ لُغَةَ رَبِيعة إلَّا عَلِيّ)، بَلْ قالَ: (لَمْ يَفُوا إِلَّا الْمُرُولُ إلَّا عَلِيّ)، وكانَ عليهِ أَلَّا يَسْلُكَ لُغَةَ رَبِيعة أَلَّا عَلَى المُنْصوبِ؛ لأَنَّ اللَّغةَ الفُصْحَى -وهيَ مَرْجوحةُ -؛ لكونِه لمْ يَقِفْ بالألِفِ على المَنْصوبِ؛ لأَنَّ اللَّغةَ الفُصْحَى أَنْ يَقِفَ على المَنْصوبِ؛ لأَنَّ اللَّغةَ الفُصْحَى أَنْ يَقِفَ على المَنْصوبِ؛ لأَنَّ اللَّغةَ الفُصْحَى الْمَالِيقِ عَلَى المَنْصوبِ بالألفِ، فيقولَ: (إلَّا عَلِيًّا).

وهذهِ المُسْتَثْنَيَاتُ إذا تَكَرَّرتِ اخْتَلَفَتْ في الإِعْرابِ، لكِنْ هل تَختلِفُ في المعنى؟

قالَ المُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (وَحُكُمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ) يَعني: أنَّ الاسْتِثْناءَ مُنسَحِبٌ على الجميع في المعنى، وإِنْ كُنْتَ في الإعرابِ تَجْعَلُ واحدًا مِنها مُخالِفًا لها، لكنَّها في المعنى واحدٌ، فإذا قلتَ: (ما قامَ القومُ إلَّا زَيدٌ، إلَّا بَكْرًا، إلَّا عَمْرًا) فهؤلاءِ الثَّلاثةُ كُلُهم قاموا، وهذا معنى قولِهِ: (وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ)،

وقولُهُ: (حُكْمُ الأَوَّلِ) مِمَّا يُشِيرُ إلى أنَّ الأَوْلَى أَنْ يَكُونَ التَّابِعُ هُوَ الأُوَّلَ، وليسَ الوسطَ، ولا الأخيرَ.

الخلاصةُ:

القِسْمُ الأَوَّلُ: إذا تَكَرَّرَتْ (إلَّا) للتَّوكيدِ فالثَّانيةُ مُلغاةٌ، ليسَ لَها حُكْمٌ إطلاقًا، قالَ رَحَمَهُ اللَّهُ: (وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَ(لَا * تَمْرُرْ بِهِمْ إِلَّا الفَتَى إِلَّا العَلَا).

القِسْمُ الثَّانِ: إذا تَكرَّرَتْ لغَيرِ التَّوكيدِ -وهوَ مُفَرَّغٌ - فإنَّه يَجِبُ تَسليطُ العاملِ على واحدٍ مِنَ المُسْتَثْنَياتِ، ونَصْبُ ما عَداهُ، وهو إذا تَبعَ، أو أُعْمِلَ معَ التَّفريغِ صارَتِ المُسْتَثْنَياتُ الباقيةُ كأنَّها مِن كَلامٍ تامٍّ مُوجَبٍ؛ ولهذا وَجَبَ نَصْبُها.

القِسمُ الثَّالثُ: إذا تكرَّرَتْ لغيرِ تَوْكيدٍ، ودونَ تَفريغٍ، ففي هذا القِسْمِ الثَّالثِ إمَّا أَنْ تَتَقَدَّمَ المُسْتَثْنَياتُ، أو تَتَأَخَّرَ، فإِنْ تَقدَّمَتِ المُسْتَثْنَياتُ وَجَبَ نَصْبُها جَميعًا؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: (وَدُونَ تَفْرِيغٍ مَعَ التَّقَدُّمِ * نَصْبَ الجَمِيعِ احْكُمْ بِهِ وَالتَزِم).

والحالُ الثَّانيةُ في القسمِ الثَّالثِ: أَنْ تَتأخَّرَ المُسْتَثْنَياتُ، فالواجِبُ أَنْ يُعْطَى واحدٌ منها، كما لو كانَ وَحْدَهُ، والباقي يَجِبُ نَصْبُهُ، ولو قُلنا: تُنْصَبُ جَمِيعًا، صحَّ، لكِنْ يكونُ واحدٌ مِنها مَرْجوحًا نَصْبُهُ؛ لأنَّ الأَوْلَى الإِتْباعُ في واحدٍ مِنها.

وهذا في الإِعْرابِ، أمَّا في المعنَى فلا تَختلِفُ المُسْتَثْنَياتُ؛ ولهذا قالَ: (وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ) يَعني: أنَّهَا تكونُ خارِجةً إِنِ اسْتُثْنِيَتْ مِن إثباتٍ، وداخلةً

إِنِ اسْتُثْنِيَتْ مِن نَفْيٍ، فمثلًا: (لم يَقُمْ إلَّا زَيدٌ، إلَّا عَمْرًا، إلَّا بَكرًا) داخلةٌ، و(قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا خالدًا) خارجةٌ.

والظَّاهِرُ أنَّ استعمالَ هذا في اللُّغةِ العربيَّةِ قليلٌ.

وذكر الفُقهاءُ والنَّحْويُّونَ في هذا المكانِ مَسائلَ، وهي أَنَّه إذا تَكَرَّرتِ المُسْتَثْنَياتُ، فإذا كانَ يُمْكِنُ اسْتِثْناءُ بَعْضِها مِن بَعْضٍ فبَعْضُهم يقولُ: إنَّما كُلَّها مُسْتَثْناةٌ مِنَ الأَوَّلِ، وبَعْضُهم يقولُ: إنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتثنَى ممَّا قبلَهُ، وأهلُ النَّحْوِ مُحْتلِفونَ، والفقهاءُ بِناءً على ذلكَ مُحتلِفونَ.

مثالُ ذلكَ: (عِنْدي لهُ عَشَرةٌ، إلَّا خمسةً، إلَّا ثلاثةً، إلَّا اثْنَيْنِ، إلَّا واحدًا) فهُنا تكرَّرَتْ (إلَّا) وهيَ غيرُ مُلغاةٍ، فكَمْ يَلْزَمُهُ؟

الجوابُ: إذا قُلنا بأنّنا نَسْتَشْنِي كُلَّ واحدٍ مِن الَّذي قَبْلَهُ نَبْدَأُ مِنَ الأخيرِ، فَنَسْتَشْنِي واحدًا مِن ثَلاثةٍ، فَيَبْقَى واحدٌ، ثمَّ نَسْتَشْنِي واحدًا مِن ثَلاثةٍ، فَيَبْقَى اثْنَانِ، ثمَّ نَسْتَشْنِي اثْنَيْنِ مِن خُسْةٍ، فَيَبْقَى ثَلاثةٌ، ثمَّ نَسْتَشْنِي ثَلاثةً مِن عَشَرةٍ، فَيَبْقَى سَبْعةٌ، فَيلْزَمُه في هذا سَبْعةٌ، فيقولونَ: إنَّ الاسْتِشْناءَ يكونُ مِمَّا يليهِ، فكلُّ واحدٍ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذي قبلَهُ، وهذا هوَ الَّذي مَشَى عليهِ فُقهاءُ الحَنابِلةِ: أنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذي قبلَهُ، وهذا هوَ الَّذي مَشَى عليهِ فُقهاءُ الحَنابِلةِ: أنَّ كُلَّ مُسْتَشْنَى مِنَ الَّذي قبلَهُ؛ لأنَّهُ هوَ الَّذي يَليهِ، فكيفَ تَتُرُّكُهُ إلى الَّذي فَوْقَهُ؟!

مثالٌ آخَرُ: (عِنْدِي له عَشَرَةٌ إِلَّا خَمْسَةً إِلَّا اثْنَيْنِ) فكم يَلْزَمُهُ؟

الجواب: على القولِ الأوَّلِ أُنَّهُنَّ كُلَّهِنَّ مُسْتَثْنَياتٌ مِن أُوَّلِ واحدٍ، فالمُسْتَثْنَى هُنا خُسْةٌ واثْنَانِ، أي: سبعةٌ مِن عَشَرةٍ، فيَبْقَى ثَلاثةٌ.

وعلى القولِ الثَّاني نَسْتَثْنِي اثْنَيْنِ مِن خُسْةٍ، فيَبْقَى ثَلاثةٌ، ثُم نَسْتَثْنِي ثَلاثةً مِن عَشَرةٍ، فيَبْقَى سَبْعةٌ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: هو قَالَ: (عَشَرةٌ إلَّا خُمْسةً)؟

قُلنا: هَوَ لَم يَقُلْ: (إِلَّا خُمْسَةً) وسَكَتَ، بِلِ قَالَ: (إِلَّا خُمْسَةً إِلَّا اثْنَينِ) يَعني: إِلَّا خَمْسَةً ناقصًا مِنها اثْنَانِ، والحَمْسَةُ النَّاقصُ مِنها اثنانِ ثَلاثةٌ، إِذَنْ: يُستَثْنَى ثَلاثةٌ مِن عَشَرةٍ.

وهذا الاختلافُ اختلافٌ بَيِّنٌ، وافْرِضْ مثلًا أنَّ المسألةَ مَلايينُ، فكمْ هوَ الفرقُ بينَ ثلاثةِ ملايينَ، وبينَ سَبْعةِ ملايينَ؟! بَيْنَهنَّ فرقٌ؛ ولهذا فالحقيقةُ أنَّ اللوقُ بينَ ثلاثةِ ملايينَ، وبينَ سَبْعةِ ملايينَ؟! بَيْنَهنَّ فرقٌ؛ ولهذا فالحقيقةُ أنَّ الرَّاجحَ أنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتَثْنَى مِنَ الَّذي قبلَهُ إذا أمكنَ، أمَّا: (قامَ القومُ إلَّا زيدًا، إلَّا عَمْرًا، إلَّا بكرًا) فهذا لا يُمكِنُ أَنْ يُستَثنَى كلُّ واحدٍ ممَّا قبلَهُ؛ لأنَّ كُلَّ واحدٍ عَنْ قائمةٌ بنفسِها.

لكنَّ كلامَ ابنِ مالكٍ رَحَمَهُ آللَهُ في قولِهِ: (وَحُكْمُهَا فِي القَصْدِ حُكْمُ الأَوَّلِ) عامُّ، يَقتضِي أَنَّها كُلَّها مُسْتَثْنياتٌ مِنَ الأَوَّلِ، ولو كانَ يُمكِنُ اسْتِثْناءُ بَعْضِها مِن بَعْضٍ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: لماذا لا يُرْجَعُ إلى نِيَّتِهِ في ذلك؟

فالجوابُ: أَنَّنَا فِي الإِقْرارِ نَأْخُذُ بِظَاهِرِ اللَّفَظِ، فإذا ادَّعَى خلافَ الظَّاهِرِ فإِنْ صَدَّقَهُ الْمُورِ أَنَّ القولَ بأنَّ كُلَّ فإِنْ صَدَّقَهُ الْمُورِ أَنَّ القولَ بأنَّ كُلَّ فإِنْ صَدَّقَهُ الْمُورِ أَنَّ القولَ بأنَّ كُلَّ واحدٍ مُسْتَثْنَى منَ الَّذي قَبْلَهُ رُجْحانُهُ وَاضِحُ، لماذا لم يَقُلْ: (عَشَرةٌ إلَّا سَبْعَةً)؟! ما الَّذي جَعَلَهُ يقولُ: (إلَّا خَسْةً إلَّا اثْنَيْنِ)؟!

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وكذلكَ لماذا لَمْ يَقُلْ على القولِ الرَّاجِحِ: (عَشَرةٌ إِلَّا ثَلاثةً)؟ قُلنا: لَعَلَّه يُرِيدُ أَنْ يَتَفَنَّنَ بالعِبارةِ مثلًا، أو أنَّه بعدَ أَنْ قالَ: (إلَّا خُمْسةً) ذَكَرَ أَنَّه قَدْ أَدَّى شَيئًا.

فإِنْ قالَ قائلٌ: هذهِ الأمْثِلةُ هل هيَ مَوجودةٌ في اللُّغةِ؟

فالجواب: لا، هذهِ مَوْجودةٌ في كلامِ الفُقَهاءِ، فيَذْكُرونَ هذا في بابِ الإقْرارِ، ورُبَّما يَذْكُرونَه في بابِ الطَّلاقِ، لكنَّهُ في بابِ الطَّلاقِ مَحْصورٌ؛ لأَنَّهُ لا يَتعدَّى أكثرَ مِن ثَلاثةٍ.

لكِنْ إذا قالَ: (أنتِ طالقٌ ثَلاثًا إلَّا اثْنَتَيْنِ إلَّا واحِدةً) فإنَّما تَطْلُقُ طَلْقَتَيْنِ، ولاحِظْ أنَّ الاسْتِثْناءَ في العَدَدِ إذا كان المُستَثْنَى أكثرَ منَ النِّصفِ يُلْغَى، ولا يَصِحُّ.



٣٢٦- وَاسْتَثْنِ بَحْرُورًا بِ(غَيْرٍ) مُعْرَبَا بِهَالِهَمُسْتَثْنَى بِ(إِلَّا) نُسِبَا الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «اسْتَشْنِ مَجْرُورًا بِ(غَيْرٍ)» معناهُ أنَّ (غَيْر) مِن أدواتِ الاسْتِثْناءِ، تَجُرُّ ما بعدَها بالإضافةِ.

وقولُهُ: «مُعْرَبَا» حالٌ مِن (غَيْرٍ)، وإنَّمَا صَحَّ بَجِيءُ الحالِ مِنها؛ لأنَّ المَقْصودَ لَفُظُها، فهيَ مَعْرِفةٌ بهذا المَعْنَى، وإلَّا فالأصلُ أنَّ الحالَ لا تَأْتِي منَ النَّكِرةِ إلَّا بعدَ أَنْ تُخَصَّصَ، لكنَّهُ هُنا أَرادَ لَفْظَها، فهيَ مَعْرِفةٌ بهذا المعنَى، أي: أنَّ لَفْظَ (غَيْر) اسْتَثْنِ بَجْرُورًا بهِ حالَ كونِ هذا الغَيرِ مُعْرَبًا.

قُولُهُ: «بِهَا لَمِسْتَثْنَى» مُتعلِّقٌ بقولِه: (مُعْرَبَا).

وقولُهُ: «لُسْتَثْنَى بِ(إِلَّا)» مُتَعَلِّقٌ بقولِهِ: (نُسِبَا)، والألِفُ في (نُسِبَا) للإِطْلاقِ، أي: مُعْرَبًا بِهَا نُسِبَ للمُسْتَثنَى بِ(إلَّا).

إِذَنِ: الاسْتِثْنَاءُ بِ(غَيْر) له حُكْمانِ: الأَوَّلُ: حُكْمُ هذا المُسْتَثْنَى، والثَّاني: حُكْمُ (غَيْر).

أَمَّا حُكْمُ المُسْتَثْنَى بها فهوَ الجُرُّ دائيًا، فتقولُ: (قَامَ القومُ غيرَ زَيدٍ)، وتقولُ: (ما قامَ القومُ غيرُ زَيدٍ)؛ ف(زَيْدٍ) في كلِّ الحالاتِ مَعْرُورٌ بالإضافةِ.

وأمَّا حُكْمُ (غَيْر) فهوَ حكمُ المُسْتثنَى ب(إلَّا) تَمَامًا؛ ولهذا قالَ: (مُعْرَبَا * بِمَا لِمُسْتَثْنَى ب(إِلَّا) نُسِبَا)

فإذا كانَ الكلامُ تامًّا مُوجَبًا -يَعني: غيرَ مَنْفِيِّ- فالوَاجِبُ نَصْبُ (غَيْر) فتقولُ: (قامَ القَومُ غَيْرَ زَيدٍ)، و(قَدِمَ القَومُ غَيْرَ الأَميرِ).

وإذا كانَ تَامَّا مَنْفِيًّا أَو شِبْهَ مَنْفِيٍّ فإذا كانَ المُسْتَثْنَى مُتَّصِلًا فإنَّهُ يَترجَّحُ الإبدالُ، ويَجوزُ النَّصبُ، فتَقولُ: (ما قامَ القَومُ غيرُ زَيدٍ)، و(ما نَجَحَ طالبٌ غَيرُ الْإبدالُ، ويَجوزُ: (ما قامَ القومُ غَيرَ زيدٍ)؛ لأنَّ الاسْتِثْناءَ مُتَّصِلٌ.

فإِنْ كَانَ الاسْتِثْنَاءُ مُنقطِعًا وَجَبَ النَّصِبُ عندَ الجِجازيِّينَ، وجازَ فيهِ البَدَلُ عندَ بني تَميم، فتقولُ: (ما قامَ القومُ غيرَ حِمارٍ)، وهذا وَاجِبٌ عندَ الجِجازيِّينَ، أمَّا (ما قامَ القومُ غيرُ حِمارٍ) فعندَ الجِجازيِّينَ هذا لَحْنٌ ولا يَجوزُ، وعندَ التَّمِيميِّينَ جَائِرٌ.

مثالٌ آخَرُ: (ما قامَ غَيرُ زَيدٍ) هُنا يَجِبُ الرَّفْعُ؛ لأنَّه مُفَرَّغٌ، فتَقولُ: (ما) نافيةٌ، و(قامَ) فعلٌ ماضٍ، و(غيرُ) فاعلٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمُّ آخِرِهِ، وهوَ مُضافٌ، و(زَيْدٍ) مُضافٌ إليهِ.

مثالٌ آخَرُ: (ما أَكْرَمْتُ غيرَ طالِبِ العِلْمِ) ولا يَجوزُ فيها إلَّا النَّصبُ؛ لأَنَّه مُفَرَّغٌ، كما لو قلتَ: (ما أَكْرَمْتُ إلَّا طالِبَ العِلْمِ).

مثالٌ آخَرُ: (ما مَرَرْتُ بغَيرِ زَيدٍ) وهُنا يَجِبُ الجرُّ كما لو قلتَ: (ما مَرَرْتُ إلَّا بزَيدٍ).

الخلاصةُ: أنَّ (غَيْرٍ) لَنا فيها نَظَرانِ:

النَّظَرُ الأوَّلُ: حُكمُ إِعْرابِ (غَيْر).

والنَّظرُ الثَّاني: حُكْمُ إِعْرابِ الْمُسْتَثْنَي بِها.

٣٢٧- وَلَاسِوَى) (شُوَى) (سَوَاءٍ) اجْعَلَا

عَلَى الأَصَعِ مَا لاغَيْرٍ) جُعِلَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «اجْعَلَا» بالألِفِ، لكنَّ الألِفَ هُنا للإِطْلاقِ، ويَجوزُ أَنْ تَكُونَ مُنقَلِبةً عَن نونِ التَّوكيدِ الخَفيفةَ يَجوزُ قَلْبُها أَلِفًا، يقولُ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (كَمَا تَقُولُ فِي (قِفَنْ) (قِفَا)).

فهُنا يَجوزُ أَنْ نَجْعَلَ (اجْعَلَا) فعلَ أمرٍ مُؤكَّدًا بِالنَّونِ المُنقَلِبةِ أَلِفًا، ويَجوزُ أَنْ نَجْعَلَهُ فِعْلَ أَمرٍ، والألِفُ للإِطْلاقِ، لكنِ الأَوْلَى أَنْ نَجْعَلَهُ فِعْلَ أمرٍ مُؤكَّدًا؛ لأَنَّهُ إذا جَعَلْنا الألِفَ للإطْلاقِ لَزِمَ مِن هذا أَمْرَانِ: تَغْيِيرُ الفعلِ، وزيادةُ أَلِفٍ، ولو جَعَلْناها بَدَلًا عَن نُونٍ صارَ الفِعلُ مَبْنِيًّا على الفَتْحِ؛ لأَنَّهُ مُتَّصِلٌ بنُونِ التَّوكيدِ، وصارَتِ الألِفُ أَصْليَّةً عَن نونِ التَّوكيدِ، ويكونُ الفِعلُ حينَئذٍ أَقْوَى.

الْمِهِمُّ: أَنَّ هذهِ ثلاثُ كلماتٍ، وهيَ كلمةٌ واحدةٌ في الواقعِ، لكِنْ لها ثلاثُ صورِ: (سِوى)، و(سُوى)، و(سَوَاءٌ) بالمَدِّ.

وقولُهُ: «اجْعَلَا عَلَى الأَصَعِّ مَا لـ«غَيْرٍ» جُعِلَا» يَعني: اجْعَلْ لَها ما جَعَلْتَ لـ (غَيْر)، و(غَيْر) يُجَرُّ ما بعدَها دائهًا، وأمَّا هي فتُعرَبُ كإعرابِ المُسْتثنَى بـ(إِلَّا).

إِذَنْ: أَضِفْ (سِوَى) بصُوَرِها الثَّلاثِ إلى (غَيْر)، ويكونُ المُسْتَثْنَى ب(سِوَّى) دائمًا مَجْرورًا، وأمَّا هيَ فَعَلَى حَسَبِ المُسْتثنَى ب(إلَّا) فهيَ مثلُ (غَيْر) تَمَامًا. فتقولُ مثلًا: (قامَ القومُ سَوَاءَ زَيدٍ) أي: غيرَ زيدٍ، وتقولُ: (قامَ القومُ سِوَى زيدٍ)، وتقولُ: (قامَ القومُ سُوَى زَيدٍ)، وإعرابُ (سُوى) و(سِوى) و(سَوَاء) بالمدِّ، واحِدٌ.

وتقول: (ما قامَ القَومُ سَوَاءَ زَيدٍ)، وهذا مَرْجوحٌ، أمَّا (ما قامَ القومُ سَوَاءُ زَيدٍ) فرَاجِحٌ.

وتقول: (ما قامَ القومُ سَوَاءُ حِمارٍ) وهذا تَمْنوعٌ عندَ الحِجَازيِّين، وجائزٌ عندَ بَنِي تَميم.

وتقولُ: (ما قامَ سَوَاءُ زَيدٍ) وهيَ هُنا وَاجِبةُ الرَّفعِ، وتقولُ: (ما رَأَيْتُ سَوَاءَ زَيدٍ)، وهيَ هُنا واجبةُ النَّصبِ، وتقولُ: (ما مَرَرْتُ بسَوَاءِ زَيدٍ)، وهيَ هُنا واجبةُ الجرِّ.

واخترتُ التَّمثيلَ ب(سَوَاءٍ)؛ لأنَّها تَظْهَرُ علَيْها الحَرَكاتُ، وإلَّا ف(سُوَى) و(سِوَى) معناهُما واحدٌ معَ (سَوَاءٍ).

وقولُ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ «عَلَى الأَصَحِّ» يُشِيرُ إلى أنَّ هناكَ خلافًا مَرْجوحًا، وهو خلافُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذي جَعَلَ (سِوَّى) و(سُوَّى) و(سَوَاءً) مَنْصوباتٍ على خلافُ سِيبَوَيْهِ رَحِمَهُ اللَّهُ الَّذي جَعَلَ (سِوَّى) و(سُوَى) و(سَوَاءً) مَنْصوباتٍ على الظَّرفيَّةِ دائيًا –أي: حالَ الاسْتِثْناءِ، وكُنَّ بمعنَى (إلَّا) – وما وَرَدَ على خلافِ ذلكَ فمُوَوَّلُ، ولا رَيْبَ أنَّ هذا القولَ لا حَظَّ لهُ منَ النَّظَرِ؛ لأنَّ قولَ ابنِ مالكِ رَحَمَهُ اللَّهُ أَصَحُّ؛ إِذْ إنَّه وَرَدَ فِي اللَّغةِ العَربيَّةِ أَنَّهنَّ على حَسَبِ العواملِ، فيَكُنَّ مَنْصوباتٍ أَضَحُ اللَّهُ وَرَدَ فِي اللَّغةِ العَربيَّةِ أَنَّهنَّ على حَسَبِ العواملِ، فيَكُنَّ مَنْصوباتٍ إذا تَمَّ وكانَ مَنْفِيًّا إذا تَمَّ الكلامُ، وكانَ مُوجَبًا، ويَكُنَّ مُبْدَلاتٍ أو مَنْصوباتٍ إذا تَمَّ وكانَ مَنْفِيًّا أويلٍ، هذا أو شِبْهَهُ، فكُوْنُنا نقولُ: إنَّهُنَّ إذا وَرَدْنَ غيرَ مَنْصوباتٍ يَحَاجُ إلى تَأْويلٍ، هذا خلافُ الظَّاهر.

وتَوَسَّطَ قَومٌ، فقالوا: إنَّ الأكثرَ أَنْ يَكُنَّ مَنْصوباتٍ على الظَّرفيَّةِ، وإنَّهُنَّ يُسْتَعْمَلَنْ أحيانًا للاسْتِثْنَاءِ، فيَكُنَّ كَ(غَيْر)، لكنَّ رَأْيَنا رَأْيُ ابنِ مالكِ رَحْمَهُ اللهُ وَحَمَهُ اللهُ وَحَمَهُ اللهُ وَحَمَهُ اللهُ عَمْمُ اللهُ عَمْمُ اللهُ عَلَى حَسَبِ وهو أَنَّ حُكْمَهِ السَّابِقِ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي قُولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ سَوَآءٌ مِنكُمْ مَّنَ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ ٤﴾ [الرعد: ١٠]، وقولِه: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِ مِ أَلَسَتَغْفَرَتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرُ لَهُمْ ﴾ [المنافقون: ٢]؟

قُلنا: هذا ليسَ باسْتِثْناءِ بالاتِّفاقِ، لكنَّ المرادَ إذا جاءَتْ على سَبيلِ الاسْتِثْناءِ وصارَتْ بمعنَى (إلَّا)، أمَّا لو جاءَتْ مُبتَدأً أو ما أشْبَهَ ذلكَ فهذا مَعْروفٌ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وهل تُنَوَّنُ (سِوًى)؟

فالجوابُ: نعَمْ، تُنَوَّنُ؛ لأنَّهَا مثلُ (هُدًى)؛ لأنَّ الألفَ ليسَتْ للتَّأنيثِ.



٣٧٨- وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا بِ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَبِ(عَـدَا) وَبِ(يَكُـونُ) بَعْـدَ (لَا) الشَّرحُ

قولُهُ: «وَاسْتَشْنِ نَاصِبًا» أي: للمُسْتَثْنَى، يَعني: واستَشْنِ حالَ كونِكَ نَاصِبًا للمُسْتَثْنَى، إِذَنْ: فالمُسْتَثْنَى ب(غَيْر) و(سِوى) يكونُ دائهًا مَجرورًا، والمُسْتَثَنَى بها ذَكرَ المُسْتَثْنَى، إِذَنْ: فالمُسْتَثْنَى بها ذَكرَ المُسْتَثْنَى أَلَّا مَنْصوبًا؛ ولهذا قالَ: (وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا) ومَفْعولُ المُؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ هُنا يكونُ دائهًا مَنْصوبًا؛ ولهذا قالَ: (وَاسْتَثْنِ نَاصِبًا) ومَفْعولُ (نَاصِبًا) عَدْوفٌ، تَقديرُهُ: المُسْتَثْنَى، أمَّا فاعلُ: (نَاصِبًا) فهوَ مُسْتَتِرٌ تَقْديرُهُ: (أنت).

الأوَّلُ: (لَيْسَ)؛ ف(ليسَ) مِن حُروفِ الاسْتِثْناءِ، تقولُ: (قامَ القومُ ليسَ زَيدًا)، ف(قام) فعلٌ ماضٍ، و(القومُ) فاعلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهرةِ، و(ليسَ) أداةُ اسْتِثْناءِ، فإنْ جَعَلْناها خِعلَا فاسْمُها مَخذوفٌ، وإِنْ جَعَلْناها فِعلَا فاسْمُها مُذوفٌ، وإِنْ جَعَلْناها فِعلَا فاسْمُها مُسْتَتِرٌ تقديرُهُ: (هو) يَعودُ على البعضِ المُسْتَثْنَى منَ القومِ، يَعني: ليسَ البَعْضُ المُسْتثنَى زَيدًا، أي: ليسَ القائمُ زَيدًا، فعلَى هذا نقولُ: (زَيدًا) خبرُ (ليسَ) مَنْصوبٌ بها بالفتحةِ الظَّاهرةِ.

الثَّاني: (خَلا) تقولُ فيها: (قامَ القومُ خَلَا زَيدًا)؛ ف(خَلا) فِعلُ ماضٍ، وفاعلُه مُسْتَرِّ وُجوبًا في هذا المكانِ، تقديرُهُ: (هوَ)، وإلَّا فالقاعدةُ أَنَّه يكونُ جوازًا، لكنَّهم يَقولونَ: إنَّه يَسْتَرِّرُ وُجوبًا في هذهِ الأدواتِ، و(زَيْدًا) مَفْعولُ بهِ مَنْصوبٌ.

إِذَنْ: هل نُصِبَ على الاستِثناءِ، أو معناهُ معنَى الاستِثناءِ؟

الجوابُ: إذا أَعْرَبْنا هذا الإعْرابَ فمَعْناهُ معنَى الاسْتِثْناءِ، أمَّا لو قُلْنا: إنَّ (زَيدًا) في قولِك: (خَلا زَيدًا) مُستَثْنَى، فصارَ معناهُ أنَّه نُصِبَ على الاسْتِثْناءِ.

الثَّالثُ: (عَدَا) تقولُ: (قامَ القَومُ عَدَا زَيدًا) مِثْل: (خَلَا زَيدًا) تَمَامًا.

الرَّابِعُ: (يكونُ)؛ و(يكونُ) فِعلُ مُضارعٌ، ولكِنْ بشَرْطِ أَنْ يكونَ بعدَ (لا)، ولاحِظْ هُنا أَنَّ (كانَ) تَقَدَّمَ أَنَّهَا تَرْفَعُ الاسمَ، وتَنْصِبُ الحَبَرَ، مثلُ قولِ اللهِ تعالى: ﴿وَكَانَ اللهُ عَفُورًا رَّحِيمًا ﴾ [النساء: ٦٦]، لكِنْ هُنا أداةُ الاسْتِثْناءِ ليسَت (كانَ)، إنَّما أداةُ الاسْتِثْناءِ (يكونُ) بالفعلِ المُضارعِ، وليسَتْ أيضًا بعدَ (ما) أو بعدَ (لم) مِن أدواتِ النَّفيِ، ولكنَّها بعدَ (لا)، فابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللهُ اشْتَرَطَ شَرطَيْنِ:

الشَّرطُ الأوَّلُ: أَنْ تكونَ بلَفْظِ المُضارع، ونأخُذُهُ مِن قولِهِ: (وَب(يَكُونُ)).

الشَّرطُ الثَّاني: أَنْ تَقَعَ بعدَ أداةِ النَّفيِ الَّتي هيَ (لا) خاصَّةً؛ ولهذا قالَ: (بَعْدَ (لَا)).

مثالُهُ: (قَامَ القومُ لا يَكُونُ زَيدًا)؛ ف(قامَ القومُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(لا) نافيةٌ، و(يكونُ) فعلٌ مضارعٌ، واسمُها مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (هوَ)، و(زَيدًا) خَبرُها مَنْصوبٌ بِها، فالاسْتِثْناءُ هُنا مَعنوِيُّ.

ولو قلتَ: (قامَ القومُ لم يَكُنْ زَيدًا) لا يكونُ مِن هذا البابِ، لأنَّه بعدَ (لم) وعليهِ فيَجوزُ أَنْ تَقولَ: (قامَ القومُ لم يَكُنِ القائمُ زَيْدًا)، أمَّا: (لا يَكونُ القائمُ زَيدًا) فمَمْنوعٌ؛ لأنَّه إذا كانَت (يكونُ) بعدَ (لا) فإنَّه يَجِبُ أَنْ يَسْتَتِرَ اسمُها وُجوبًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وهل (يكونُ) هُنا تَامَّةٌ؟

فالجوابُ: إذا قُلنا: إنَّ المَوْجودَ مَنْصوبٌ على الاسْتِثْناءِ، فهيَ تامَّةٌ، وإذا قُلنا: إنَّه خَبَرُها، فهي ناقصةٌ.

فصارتِ الأفعالُ أربعةً: (ليس)، (خَلا)، (عَدَا)، (لا يكونُ).

وتَقَدَّمَ (غَيْرُ) و(سِوى) وهي أسهاءٌ، وتَقَدَّمَتْ (إلَّا) وهيَ حَرفٌ، وبهذا عَرَفْنا أنَّ الاسْتِثْناءَ يكونُ بالحُروفِ وبالأسهاءِ وبالأفعالِ:

فالاسْتِثْناءُ بالحُرُوفِ يَكُونُ بحَرفٍ واحدٍ، وهوَ (إلَّا).

وبالأسهاءِ يَكُونُ باثْنَيْنِ، وهُما: (غَيْر) و(سِوى)، أمَّا (سُوًى) و(سَوَاءٌ) فهيَ لُغاتٌ.

وأمَّا بالأفعالِ فيَكُونُ بأربعةٍ، وهي (ليس)، و(خَلا)، و(عَدا)، و(لا يَكونُ)، ولَهَا خامسٌ سيَأتي وهو (حاشا).



٣٢٩- وَاجْـرُرْ بِسَـابِقَيْ (يَكُـونُ) إِنْ تُـرِدْ

وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ

الشَّرحُ

القاعدةُ الَّتي أَخَذْنا منَ البيتِ الأَوَّلِ أَنَّه يُستَثْنَى بِ(ليسَ) و (خَلا) و (عَدَا) و (لا يكونُ) على أنَّ المُسْتثنَى مَنصوبٌ دائهًا، لكِنْ قالَ: (وَاجْرُرْ بِسَابِقَيْ (يَكُونُ))، وقولُهُ: «بِسَابِقَيْ» مُثَنَّى، وسابقاها اثْنانِ: (عَدَا) و (خَلا).

وفُهِمَ مِن قولِهِ: «وَاجْرُرْ... إِنْ تُرِدْ» أَنَّ الأَفْضَلَ النَّصِبُ، لَكِنْ إِنْ شِئْتَ فَاجْرُرْ، لَكِنْ: (وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ)، وتكونُ قبلَ (خَلَا) وقبلَ (عَدَا) يَعني: إِنْ وَقَعَا بعدَ (ما) فيَجِبُ النَّصِبُ.

وقولُهُ: «وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ» يَعني: أَنَّه معَ وجودِ (ما) قد يَرِدُ الجُرُّ، ولكنَّ الواجبَ النَّصبُ، والجُرُّ مَسْموعٌ.

مثالٌ ذلك: (قامَ القومُ خَلَا زَيدٍ) نقولُ في الإعرابِ: (قام) فعلٌ ماضٍ، و(القومُ) فاعلٌ، و(خَلَا) لا نُعْرِبُها هُنا فِعْلًا، لكِنْ نُعْرِبُها حَرفَ جَرِّ، و(زَيدٍ) اسمٌ عَرْورٌ ب(خَلَا).

مثالٌ آخَرُ: (قامَ القومُ عَدَا زَيدٍ)؛ ف(قامَ القومُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(عَدَا) حرفُ جرِّ، و(زيدٍ) اسمٌ مَجْرورٌ ب(عَدَا)، وعَلامةُ جرِّهِ كَسْرةٌ ظاهِرةٌ في آخِرهِ.

وعلى هذا ف(خَلا) و(عَدَا) يَصلُحانِ أَنْ يَكُونَا فِعلَيْنِ، وأَنْ يَكُونَا حَرْفَيْنِ،

والَّذي يَدُلُّكَ على هذا أَنَّك إِنْ نَصَبْتَ ما بَعْدَها فهُما فِعْلانِ، وإِنْ جَرَرْتَهُ فهُما حَرْفانِ؛ ولهذا قالَ: (وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ).

أمَّا إذا وقَعَتْ قَبْلَهما (ما) فهُما فِعْلانِ، ويَجِبُ نَصْبُ ما بَعْدَهما، تقول: (قامَ القومُ ما خَلا زَيْدِ)، القومُ ما خَلا زَيْدًا، وما عَدَا بَكْرًا)، ولا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (قامَ القومُ ما خَلا زَيْدٍ)، ولا: (ما عَدَا بَكْرٍ)، بل يَتعيَّنُ النَّصبُ؛ ولهذا قالَ: (وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ) يَعني: انْصِبْ إذا وقَعَتْ (عَدَا) و (خَلا) بعد (ما)، ولكِنِ (انْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ)، فقد تقولُ: (ما خَلا زَيدٍ، وما عَدَا بَكْرٍ)، لكنَّه قليلٌ، وبعضُ العُلماءِ يَقولُ: لا يجوزُ، وما وَرَدَ فَإِنَّهُ شَاذٌ، وهذا أقربُ: أَنْ تكونَ (عَدا) و (خَلا) بعد (ما) فِعْلَيْنِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وهَلْ هذهِ الأحكامُ تَشْمَلُ جَمِيعَ أحوالِ الاسْتِثْناءِ؟ فالجوابُ: نعَمْ، ولكنَّ الظَّاهرَ أَنَّه ما سُمِعَ مُفرَّغًا، مثلُ: (ما قامَ عَدَا زَيدًا).

٣٣٠ وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْ لَانِ الشَّرحُ

(عَدا) و(خَلا) إذا جَرَّا ما بعدَهما فهُما حَرْفانِ، أي: حَرْفا جرِّ، وإِنْ نَصَبَا فهُما فِهُما فِهُما فِهُما فِهُما فِهُمَا فِعْلانِ، وهذا مِن غَرائبِ اللَّغةِ أَنْ تأتيَ كَلِمةٌ واحدةٌ تُستعمَلُ أحيانًا فِعْلاً، وأحيانًا حَرْفَ جَرِّ.

فإذا قالَ قائلٌ: هذا ليسَ منَ الغَريبِ، ألسْتَ تقولُ: (عَلَا زَيدٌ)، وتقولُ: (المتاعُ على زَيدٍ)؟

فالجوابُ: نعَمْ، نقولُ ذلكَ، لكِنْ هناكَ فرقٌ بينَ (عَلَا زَيدٌ) وبينَ (المتاعُ على زَيدٍ) حتَّى في الكِتابةِ، ف(عَلَا زَيدٌ) كِتابَتُها بالألِفِ، و(على زَيدٍ) بالياءِ، فإِذَنْ: ليسَتْ هذهِ هيَ هذهِ، فبينَهما فرقٌ.

إنَّمَا (خَلا) و(عَدا) هُما بلَفْظِهما وصُورَتِهما يُستعمَلانِ حَرْفًا، ويُستعمَلانِ فِعْلَا، وعَلامةُ ذلكَ ما أشارَ إليهِ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ: (وَحَيْثُ جَرَّا فَهُمَا حَرْفَانِ * كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ).

٣٣١ - وَكَ(خَلَا) (حَاشَا) وَلَا تَصْحَبُ (مَا)

وَقِيلَ: (حَاشَ) وَ(حَشَا) فَاحْفَظْهُمَا

الشَّرحُ

قَالَ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿ وَكَا (خَالَا) (حَاشَا) ﴾ إِذَنْ: تكونُ الأفعالُ خَسْةً: (ليسَ)، (لا يكونُ)، (خَلا)، (عدا)، (حاشا).

وقالَ: «وَكَ(خَلَا) (حَاشَا)» لكنَّها ثُخالِفُها في قولِهِ: (وَلَا تَصْحَبُ (مَا))، وعَلى هذا فليسَ لها حالٌ يَتعيَّنُ فيها النَّصبُ، بل يَجوزُ فيها النَّصبُ والجرُّ، ولا نَقولُ: إلَّا أَنْ تُسبَقَ ب(ما)؛ لأنَّها لا تَصْحَبُها (ما) فنقولُ: (قامَ القومُ حاشا زَيدٍ)، والمعنَى: أَسْتَثْنِي زَيْدًا.

قولُهُ: «وَقِيلَ: (حَاشَ)» والفرقُ بينَهما أنَّ الأُولى فيها مدُّ، وهذهِ ليسَ فيها مدُّ، وهذهِ ليسَ فيها مدُّ، وهذهِ آخِرُها الشِّينُ، وهوَ حَرفٌ صحيحٌ، والأُولَى (حَاشَا) آخِرُها ألِفٌ مَقْصورةٌ.

وقيلَ أيضًا: (حَشَا) والفرقُ بينَهما أنَّ (حاشا) فيها ألفانِ، و(حَشَا) فيها ألِفٌ واحدةٌ.

وقولُهُ: «فَاحْفَظْهُمَا» كَأَنَّ الْمُؤلِّفَ رَحْمَهُ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُبيِّنَ لِكَ أَنَّ استعهالَهها قليلٌ، والَّذي يُستعمَلُ قليلًا يُنْسَى؛ ولهذا قالَ: (فَاحْفَظْهُمَا)، أو أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّ قليلٌ، والَّذي يُستعمَلُ قليلًا يُنْسَى؛ ولهذا قالَ: (فَاحْفَظْهُمَا)، أو أَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَرُدَّ بِهِ على مَنْ قالَ: احْفَظْهها، فإنِّي بِهِ على مَنْ قالَ: احْفَظْهها، فإنِّي مُؤكِّدٌ أَنَّها أَتَيَا فِي اللَّغةِ العربيَّةِ.

وهل (حَاشَ) و(حَشَا) غيرُ (حَاشَا)؟

الجواب: لا، لكنِ اختَلَفَتْ صورةً، كما سَبَقَ في (سِوَّى) و(سُوَّى) و(سَوَاءٍ).

وأمَّا قولُهُ: «فَاحْفَظْهُمَا» أي: احفظِ الثِّنتَيْنِ: (حَاشَ) و(حَشَا)، وأمَّا الأُولَى فلا تَحْتاجُ إلى تَوْصيةٍ، بل هي حامِيَةٌ نَفْسَها.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: مَا تَقُولُونَ فِي قُولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿ وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ مَا هَلَاَ ابَثَرًا ﴾ [يوسف:٣١]؟

فالجوابُ: أنَّ هذهِ ليسَت مِن هذا النَّوعِ، بل هذهِ بمعنَى: تَنْزِيهًا للهِ تعالى، فهي اسمُ مَصْدَرٍ، وعامِلُهُ مَحْذوفٌ، أمَّا الَّتي للاسْتِثْناءِ فتَأْتي بعدَ جُملةٍ أو ما أشْبَهَ ذلكَ.





الحالُ في الأصلِ هي الهيئةُ الَّتي علَيْها الشَّيءُ، وهي مُذكَّرةٌ لفظًا، مُؤنَّنةٌ معنَّى، فتقولُ دالحالُ الأُولَى)، وتقولُ: (هذا لهُ حالانِ)، وتقولُ: (هذا على حالَينِ)، ولا تقولُ: (الحالةُ الأُولَى)، أو: (هذا على حالَينِ)، أو: (هذا على حالَينِ)، أو: (هذا على حالَيْنِ).

وعندَما تَصِفُ لَفْظةَ (الحالِ) فهَلْ تقولُ: (الحالُ الأُولَى) أو: (الأوَّلُ)؟

الجوابُ: الحالُ الأُولَى؛ لأنَّهَا مُذَكَّرةٌ لَفْظًا، مُؤنَّثةٌ مَعْنَى، وهَلْ تقولُ: (الحالُ المُستقِيمُ) أوِ: (الحالُ المُستقِيمةُ)؟

الجوابُ: (المُسْتَقيمةُ)؛ لأنها مُؤنَّثةٌ معنَى، هذا هوَ الأفصحُ فيها، خِلافَ ما يُعبِّرُ بهِ أكثرُ النَّاسِ اليومَ؛ حيثُ تَجِدُه يُؤنِّثُهُ، فيقولُ: (هذهِ حالةٌ ليسَتْ بحَسَنةٍ) (هذا لهُ حالتانِ) وهذا خطأُ، والصَّوابُ أَنْ نقولَ: (هذهِ حالٌ)، و: (لهُ حالانِ).



٣٣٢ - الحَالُ: وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبُ مُفْهِمُ فِي حَالٍ كَ(فَرْدًا أَذْهَبُ)

الشَّرحُ

تعريفُ الحالِ في اللَّغةِ: هي الهيئةُ الَّتي علَيْها الشَّيءُ، أمَّا في الاصْطِلاحِ فقالَ الْمؤلِّفُ رَحْمَهُ اللَّهُ: (الحَالُ وَصْفٌ)، والوَصْفُ بمعنَى الهيئةِ، فهوَ وَصفٌ وليسَ بجامدٍ، (فَضْلَةٌ) وليسَ عُمْدةً.

فخرجَ بقولِنا: (وَصْفٌ) ما ليسَ بوَصْفٍ، كما لو قلتَ: (زَيدٌ أَخوكَ)، ف(أَخوكُ) ليسَ حالًا؛ لأنَّه ليسَ وَصْفًا.

وخَرَجَ بِقُولِنا: (فَضْلَةٌ) ما كانَ عُمْدةً، كها في قُولِكَ: (كانَ زَيدٌ قاتَهَا)، فإنَّ (قاتَهَا) وصف للزَيْدُ)، لكنَّه عُمْدةٌ؛ لأنَّه خبرُ اللُبتدأِ، وخبرُ اللُبتَدأِ عُمدةٌ.

وخَرَجَ بقولِنا: (مُنْتَصِبُ) ما ليسَ بمُنتَصبٍ، كما لمو قلتَ: (جاءَ زَيدٌ الفاضلُ)، فإنَّ (الفاضلُ) في الحقيقةِ صِفةٌ، لكنَّه مَرفوعٌ، وهو فَضْلةٌ أيضًا، وليسَ عُمْدةً؛ إِذْ إِنَّ النعتَ ليسَ عُمْدةً في الجُمْلةِ، ومعَ ذلكَ هوَ مَرْفوعٌ، فلا يكونُ حالًا.

فالحالُ إِذَنْ: وصفٌ فَضْلةٌ مَنْصوبٌ، وهو أيضًا (مُفهِمُ فِي حَالٍ) يَعني أنّه يُفهَمُ مِنهُ هذا التَّقديرُ، وهوَ: (في حالٍ) احترازًا منَ التَّمييزِ، فإنَّ التَّمييزَ قد يكونُ فَضْلةً مُنْتَصِبًا، لكِنْ ليسَ مُفهِمًا في حالٍ، مِثْل قولِهم: (للهِ دَرُّهُ فارسًا)، فإنَّ (فارسًا) ليسَتْ حالًا، بل تَمْييزُ معَ أنها فضلةٌ مُنْتَصِبةٌ، لكنّها ليست تُفهِمُ (في حالٍ)؛ إِذْ إنَّك تَتعجَّبُ من فُروسيَّتِهِ، ولستَ تُريدُ أَنْ تُقيِّدَهُ بأنّه في حالٍ فُروسيَّتِهِ.

وقال بعضُهم: إنَّ الحالَ ما وَقَعَ جوابًا ل(كيف) مِثلُ: (كيفَ جاءَ زَيدٌ؟) لكنَّها غيرُ مُنضبطةٍ؛ لأنَّك إذا قلتَ: (جاءَ زَيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ)، ف(الشَّمسُ طالعةٌ) مَنضبطةٍ والنَّم للهُ عَنفِهُ والشَّمسُ على الكَيْفِيَّةُ هنا مُتنِعةٌ؛ طالعةٌ) جملةٌ حاليَّةٌ لا شكَّ، لكِنْ لا يَصْلُحُ فيها: (كيفَ) فالكَيْفِيَّةُ هنا مُتنِعةٌ؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: (في حالِ كذا)؛ لأنَّها أَضْبَطُ، وتَشْمَلُ كُلَّ ما يُمكِنُ أَنْ يَرِدَ.

مثالُ ذلكَ: (جَاءَ زَيدٌ رَاكِبًا)، فإذا وَضَعْتَ (في حالِ) يَكُونُ التَّقديرُ: (حالَ كَوْنِهِ رَاكبًا).

مثالٌ آخَرُ: (نَزَلَ المطرُ قَويًّا) أي: في حالِ كونِهِ قويًّا.

مثالٌ آخَرُ: (أَتَى زَيدٌ والشَّمسُ طالعةٌ) أي: في حالِ طلوعِ الشَّمسِ. وعلى هذا فقِسْ، المُهِمُّ أَنْ تُقدِّرَ: (في حالِ).

وقولُهُ: «كَ(فَرْدًا أَذْهَبُ)» (فَرْدًا) وصفٌ فضلةٌ مُنتصِبٌ مُفهِمُ: (في حالٍ)؛ لأنَّك تقولُ: (أَذْهَبُ في حَالِ انْفِرادٍ).

أُمْثِلةٌ على الحالِ:

- (زَیدٌ فی البیتِ نائمًا)؛ ف(زَیدٌ) مُبتَدأٌ، و(فی) حَرفُ جَرِّ، و(البَیتِ) اسمٌ
 بَحْرورٌ، وعَلامةُ جرِّهِ الكَسْرةُ الظَّاهرةُ، والجارُّ والمَجْرورُ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفِ
 تقدیرُهُ: (کائنٌ) خَبرُ (زَیدٌ)، و(نائمًا) حالٌ مِنَ الفاعلِ المُسْتَتِرِ فی (کائنٌ).
- (رَكِبْتُ الفَرَسَ مُسْرَجًا)؛ ف(مُسْرَجًا) حالٌ من (الفَرَسِ) وليسَ مِنَ الفاعلِ؛ لأنَّ المُسْرَجَ هوَ الفرسُ.
- (رَكِبْتُ الفَرسَ مُتَقلِّدًا سَيْفًا)؛ ف(مُتقلِّدًا) حالٌ منَ الفاعلِ في (رَكِبْتُ)

- لأنَّ الفرسَ لا يُمكِنُ أَنْ تَتَقَلَّدَ سَيفًا- مَنْصوبةٌ، وعَلامةُ نَصْبِها فَتْحةٌ ظاهِرةٌ، و (سَيْفًا) مَفْعولٌ بهِ لا مُتَقَلِّدًا)؛ لأنَّ (مُتَقَلِّدًا) اسمُ فاعلٍ، فيَنْصِبُ المَفْعولَ.
- (قرأتُ الدَّرْسَ حاضِرَ الذِّهْنِ)؛ ف(حاضرَ) حالٌ منَ الفاعلِ في (قَرَأْتُ)
 مَنْصوبةٌ، وعَلامةُ نَصْبِها فَتْحَةٌ ظاهرةٌ في آخرِها، وهي مُضافةٌ، و(الذَّهْنِ) مَجْرورٌ
 بالإضافةِ، وعَلامةُ جرِّهِ كَسْرةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.
- (اشْتَرَيْتُ الكَبْشِ رَخيصًا)؛ ف(رَخيصًا) حالٌ منَ (الكَبْشِ) مَنْصوبةٌ،
 وعَلامةُ نَصْبِها الفَتْحةُ الظَّاهِرةُ على آخِرِها.
- (حَضَرَتْ هندُ الصَّلاةَ قائمةً) (حَضَرَ) فعلٌ ماضٍ مَبنيٌ على الفتح، والتَّاءُ للتَّأنيثِ، و(هِندُ) فاعلٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ، و(الصَّلاةَ) مَفْعولٌ بهِ مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نَصْبِهِ الفَتْحةُ، و(قائمةً) حالٌ، لكِنْ: هلِ المُرادُ قيامُ الصَّلاةِ، أو أنَّ هندًا قائِمةٌ؟

الجوابُ: على حَسَبِ النَّيَّةِ، وإذا لم يَكُنْ فالأَقْرَبُ، وعلى هذا فنقولُ: (قائمةً) حالٌ من (الصَّلاةِ) مَنْصوبةٌ، وعَلامةُ نَصْبِها الفَتْحةُ.

قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء:٣٧] نقولُ في إعرابِها: الواوُ بحَسَبِ ما قَبْلَها، و ﴿لَا ﴾ ناهيةٌ، و ﴿تَمْشِ ﴾ فعلٌ مضارعٌ بَجْزُومٌ، وعَلامةُ جَزْمِهِ حَذْفُ الياءِ، والكَسْرَةُ قَبْلَها دَليلٌ عليْها؛ لأنَّ أَصْلَها (تَمْشِي)، و ﴿فِ ٱلْأَرْضِ ﴾ جارٌ وبجُرُورٌ مُتعلِّقٌ بِ ﴿تَمْشِ ﴾، و ﴿مَرَحًا ﴾ يجوزُ أَنْ تكونَ حالًا مِن فاعلِ ﴿تَمْشِ ﴾ على تقديرِ: (ذا مَرَح)، ويجوزُ أَنْ تكونَ مَفْعولًا مُطلَقًا، أي: مَشْيًا مَرَحًا.

٣٣٣ و كَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقَا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

الشَّرحُ

الحالُ قد يُوصَفُ بها صاحبُها دائهًا، وقَدْ يُوصَفُ بها في بعضِ الأحوالِ، فهَلْ يُشترَطُ أَنْ يكونَ هذا الوصفُ مُنْتَقِلًا، بمعنَى أنَّ الإنسانَ الَّذي هوَ صاحبُ الحالِ أحيانًا يكونُ على هذا الوصفِ، وأحيانًا يكونُ على هذا الوصفِ، أو ليسَ بشرطٍ؟

يقولُ بعضُ النَّحويِّين: إنَّه شَرْطٌ، ولا بُدَّ أَنْ تكونَ الحالُ مُتَنَقِّلَةً، يَعني: أَنَّ صاحِبَها يَأْتِي أحيانًا على غيرها.

مثالُه: (جاءَ زَيدٌ راكِبًا)، فهذهِ مُنْتَقِلَةٌ؛ لأنَّه يُمكِنُ أَنْ يَجِيءَ ماشيًا.

ويقولُ المؤلِّفُ رَحْمَهُ آللَهُ: لا يُشترَطُ أَنْ تكونَ مُنْتَقِلةً، لكنَّهُ الغالبُ.

مثاله: (خَلَق اللهُ زَيدًا طَويلًا)، فهذه غيرُ مُنْتَقلةٍ، لكنَّهُ جائزٌ؛ لأنَّ المُؤَلِّفَ رَحَمُهُ اللهُ يقولُ: (يَغْلِبُ)، وليسَ بلازم.

ومثَّلَ النَّحويُّونَ ب(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافَةَ يَدَيْها أَطْوَلَ مِن رِجْلَيها)، و(خَلَقَ اللهُ اليَرْبوعَ رِجْلَيْهِ أَطْوَلَ مِنْ يَدَيْهِ) فهيَ هُنا لازمةٌ.

وقولُهُ: «مُشْتَقًا» يعني: أنَّه مُشتَقُّ منَ المَصْدرِ، أي: أنَّهُ اسمُ فاعلٍ، أو اسمُ مَفْعولٍ، مِثْل: (راكبٍ)، (مَرْكوبٍ)، و(فاهمٍ)، (مَفْهومٍ)، وما أشْبَهَ ذلك، وهذا هوَ الأكثرُ أَنْ يكونَ مُشْتَحَقًا)، يَعني: ليسَ هوَ الأكثرُ أَنْ يكونَ مُشْتَحَقًا)، يَعني: ليسَ

واجبًا، وهذا الَّذي ذَكَرَه ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ صحيحٌ؛ لأنَّه لا يَحتاجُ إلى تأويلٍ، ولا تَكَلُّفٍ.

وقولُهُ: «مُسْتَحَقًا» فيهِ وجهانِ: فتحُ الحاءِ وكَسْرُها، على أَنَّنا نُرجِّحُ الفتحَ؛ لأَجل أَنْ يُوافِقَ قولَهُ: (مُشْتَقًا).

٣٣٤ وَيَكُنُ رُ الجُمُ ودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَا أَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّ فِ ٣٣٤ وَيَكُنُ رُ الجُمُ ودُ فِي سِعْرٍ وَفِي مُبْدِي تَا أَوُّلٍ بِلَا تَكَلُّ فِ ٣٣٥ كَا رِبِعْ هُ مُدَّا بِكَذَا يَدًا بِيَدْ) وَ (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا) أَيْ: كَأَسَدْ

الشَّرحُ

قولُهُ: «يَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ» هذا عكسُ قولِه: (يَغْلِبُ) فكأنَّه قالَ: يَغْلِبُ إِلَّا فِي السِّعْرِ، فالأكثرُ عَدَمُهُ.

وقولُهُ: «وَفِي مُبْدِي» أي: مُظْهِرِ.

«تَأَوُّلِ» أي: تأويلٍ، يَعني: في كلامٍ يَسْهُلُ تَأْويلُهُ؛ ولهذا قالَ: (بِلَا تَكَلُّفِ) يَعنى: أَنَّ الجمودَ يَكْثُرُ في مَوْضعَيْنِ:

الأوَّلُ: في سِعْرٍ.

مثالُهُ: (بِعْهُ مُدَّا بِكَذَا)؛ ف(بعْ) فعلُ أمرٍ، والهاءُ مَفْعولٌ به مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحُلِّ نَصْب، و(مُدَّا) حالٌ من الهاء في قولِهِ: (بِعْهُ)، وكلمهُ (مُدِّ) ليسَتْ بمُشْتَقَةٍ، فهيَ إِذَنِ اسمٌ جامدٌ، لكنَّه سِعْرٌ؛ إِذْ إِنَّ معنَى (بِعْهُ مُدَّا): بِعْهُ في حَالِ كَوْنِهِ مُسَعَّرًا المُدُّ بكذا؛ ولهذا قالَ: (وَيَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ).

مثالٌ آخَرُ: (بِعْهُ رِطْلًا بكذا) وهذا بالوَزْنِ، والأوَّلُ بالحَجْمِ، فالكَيْلُ بالأَحْجام، والوَزْنُ بالأَثْقالِ.

أَمْثِلَةٌ أُخْرى: (بِعْهُ طَنَّا(١))، (بِعْه ذِراعًا)، (بِعْه بَاعًا) وما أَشْبَهَ ذلكَ، ففي

⁽١) «طَنّ»: بالفتح، وهو في كَلَام الفقهاءِ كثيرٌ، لكن لا أدري: هل هو معروف في اللُّغةِ العربيَّةِ الفربيَّةِ الفُصْحَى؟ (الشارح)

كلِّها نقولُ: إنَّها جامدةٌ، لكنَّها مُؤَوَّلةٌ بالمُشتَقِّ؛ لأنَّها سِعْرٌ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: أليسَ الذِّراعُ مُشْتَقًّا، بمعنَى مَذْرُوعٍ؟

قُلنا: لا؛ لأنَّ المرادَ بالذِّراعِ هذا المِقدارُ المعيَّنُ؛ ولهذا الذِّراعُ هوَ ما يُذْرَعُ بهِ.

والثَّاني: في جامدٍ بمعنَى المشتَّقّ.

مثالُهُ: (بِعِ الذَّهبَ بالفضَّةِ يدًا بيَدٍ)؛ فكلمةُ (يَدًا بِيَدٍ) حالٌ، معَ أنَّ اليدَ جامدةٌ وليسَتْ مُشْتقَّةً من شيءٍ، لكنَّها مُؤَوَّلةٌ بالمُشْتَقِّ؛ إِذْ معنَى (يَدًا بِيَدٍ) مُقابَضةً، أي: اقْبِضْ وقَبِّضْ، فهيَ بمعنَى: مُقابَضةً.

إِذَنْ: نَقولُ: ليسَتْ سِعْرًا، لكِنْ فيها تأويلٌ قَريبٌ، فكلٌّ يَعرِفُ أنَّ معنَى (بِعْه يَدًا بِيَدٍ) أي: مُقابَضةً، و(مُقابَضةً) مُشتقَّةٌ منَ القَبْضِ.

مثالٌ آخَرُ: (كَرَّ زَيْدٌ أَسَدًا)، و(كَرَّ) بِمَعنَى: رَجَعَ، أو انطَلَقَ عليهِم، فكلمةُ (أَسَدًا) حالٌ مِن (زَيْدٍ)، والأسدُ اسمٌ لنَوْعِ منَ السِّباعِ، فهوَ جامدٌ، لكنَّه مُؤوَّلُ بمُشتقٌ؛ ولهذا قالَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللهُ: (أَيْ: كَأَسَدُ)، والكافُ للتَّشبيهِ، أي: كرَّ زَيدٌ مُشابِهًا الأسدَ؛ ولهذا أتَى المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللهُ بكافِ التَّشبيهِ؛ لأنَّ التَّشبية إذا اشتَقَقْتَ منهُ (مُشابِهًا) صار مُشتَقًا.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: هل يَصِحُّ أَنْ يُؤَوَّلَ ب(شجاعًا)؟

فالجواب: لا؛ ولهذا المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ قالَ: (أَيْ: كَأَسَدْ) يَعني: يُؤَوَّلُ بِ(مُشَابِهِ) أي: مُشَابِهِ للأسدِ.

مثالٌ آخَرُ: (أَتاني بالقَلْبِ حَجَرًا) أي: كالحَجَرِ، أي: مُشابِمًا لهُ؛ لأنَّ الحَجَرَ جَامِدٌ، لكنَّه بمعنَى المُشْتَقِّ.

والخلاصةُ:

القاعدةُ الأُولَى: الغالبُ في الحالِ أَنْ يكونَ مُنتَقِلًا لا لازمًا، مُشْتَقًا لا جامِدًا.

القاعدةُ الثَّانيةُ: يَكْثُرُ الجُمودُ في مَوْضِعَيْنِ: فيها دَلَّ على سِعْرٍ، وفيها كانَ بِمعنَى المُشتَقِّ، فالأوَّلُ كقولِكَ: (بِعْهُ مُدَّا بِكَذا)، والثَّاني كقولِكَ: (يَدًا بِيَدٍ)، و(كَرَّ زَيدٌ أَسَدًا) أي: كأَسَدٍ، أي: مُشابِهًا للأَسَدِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: أليسَ الجمودُ في السِّعْرِ يَدْخُلُ تَحْتَ قُولِه: (مُبْدِي تَأَوُّلٍ)؟ فالجوابُ: لا، كأنَّ المؤلِّف رَحْمَهُ اللَّهُ يُرِيدُ الجمودَ في السِّعْرِ مُطْلَقًا، وإلَّا ففي الحقيقةِ هُمْ أَوَّلُوهُ بمعنى: (مُسَعَّرًا)، وهذا يَقْتضِي أَنْ يكونَ من جِنْسِ المُبْدِي تأوُّلًا، إنَّا السِّعْرُ على كلِّ حالٍ مَها كانَ إذا أَتَى فهوَ مَنْصُوبٌ على الحالِ، وكذلكَ أيضًا المُقدَّرُ بغيرِ السِّعْرِ، مثلُ: (بعثُ الأرضَ باعًا).



٣٣٦- وَالْحَالُ إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى كَ(وَحْدَكَ اجْتَهِدْ)

الشَّرحُ

كَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ رَحِمَهُ اللَّهُ يقولُ: إنَّ الحالَ لا يكونُ إلَّا نَكِرةً، ولم يَسْبِقْ في هذا قاعدةُ، لكنَّ القاعدةَ تُفهَمُ مِن هذا، فالحالُ لا يكونُ إلَّا نَكِرةً.

مثالُهُ: (جاءَ زَيدٌ راكِبًا)، و(نَزَلَ المَطَرُ كَثيرًا)، و(اشْتَرَيْتُ الثَّوبَ مُرَقَّعًا)، و(دَخَلْتُ المَسْجِدَ طاهِرًا)، وقال النَّبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاهُ رَّالسَّلَامُ: «أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» (١)، وقال النَّبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاهُ رَّالسَّلَامُ: «أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» وأَنْ السَّلَامُ: «أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ» (١)، وقال النَّبيُّ عَلَيْهِالصَّلَاهُ رَالسَّلَامُ:

لكِنْ أحيانًا تَأْتِي الحالُ مَعْرِفةً، فهاذا نَصْنَعُ؟

يقول: (إِنْ عُرِّفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرَهُ مَعْنَى) فالنَّحْويُّونَ سَهْلُ أَمْرُهم، فإذا جاءَكَ منَ اللَّغَةِ ما يُخالِفُ القاعِدةَ فأوِّلهُ، فإذا جاءَكَ حالٌ وهي مَعْرِفةٌ – وأنتَ قد أَصَّلْتَ أَصْلًا، وهوَ أنَّ الحالَ لا تكونُ إلَّا نكِرةً – فاعْتَقِدْ تَنْكيرَهُ مَعْنَى، أي: أَوِّلْهُ إلى نكِرةٍ.

مثالُ ذلكَ: (وَحْدَكَ اجْتَهِـدْ) أي: لـو لم يَجتهِـدْ زَميلُكَ فاجْتهِدْ أنت، ف(اجْتَهِدْ) فعلُ أمرٍ، والفاعلُ مُستَتِرٌ وُجوبًا، تَقْديرُهُ: (أنتَ)؛ لأنَّ كُلَّ الَّذي تَقْديرُهُ: (أنتَ) أو (أنا) أو (نحنُ)، فهو مُسْتَتِرٌ وُجوبًا، و(وَحْدَ) حالٌ مِن فاعلِ (اجْتَهِدْ) معَ أنَّ (وَحْدَ) مُضافٌ، والكافُ مُضافٌ إليهِ، أي: أنَّها أُضِيفَتْ إلى

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الوضوء، باب إذا أدخل رجليه وهما طاهرتان، برقم (٢٠٦)، وأخرجه مسلم: كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، برقم (٢٧٤).

ضَميرٍ، والمضافُ إلى الضَّميرِ مَعْرِفةٌ، فكيفَ نقولُ في مثلِ هذا معَ أَنَّه يُشتَرَطُ أَنْ تكونَ الحالُ نَكِرةً؟

نقولُ: أَوِّلْهَا، ف(وَحْدَكَ) تُؤَوَّلُ بمعنَى: (مُنْفَرِدًا) أي: اجْتهِدْ مُنفرِدًا، فإِذا أَوَّلْتَها بمعنَى: (مُنفردًا) صارَتْ نَكِرةً.

مثالٌ آخَرُ: (لَا إِلهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لا شَريكَ لهُ)، ف(وَحْدَهُ) بمعنَى: مُنْفَرِدًا بالأُلوهيَّةِ.

مثالٌ آخَرُ: (ادْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ)، ف(الأوَّلَ) حالٌ، ولكنَّها مَعْرِفةٌ؛ لأنَّها مُعرَّفةٌ برأل)، فتُؤَوَّلُ بنكِرةٍ، أي: مُرَتَّبِينَ، وهذا أَحْسَنُ منَ التَّأُويلِ برواحِدًا واحِدًا (واحِدًا)؛ لأنَّ (واحِدًا واحِدًا) يحتاجُ إلى تَأْويلِ آخَرَ؛ لأنَّه ليسَ مُشْتَقًّا.

إِذَنِ: القاعدةُ: الحالُ لا تَكونُ إلَّا نَكِرةً، ولكِنْ إذا وَرَدَ عنِ العَرَبِ ما هوَ مَعرفةٌ وَجَبَ أَنْ يُؤَوَّلَ بنكِرةٍ.



٣٣٧- وَمَصْدَرٌ مُنكَّدِّ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَ(بَغْتَـةً زَيْدٌ طَلَعْ) الشَّرحُ الشَّرحُ

سَبَقَ أَنَّ الحَالَ وَصْفٌ، والوَصْفُ ما دَلَّ على حَدَثٍ وفاعلِهِ، يَعني: اسمَ الفاعلِ، واسمَ المَفْعولِ، مِثْل: (قائِمٍ)، و(مَضْروبٍ)، وما أَشْبَهَها، وسَبَقَ أَنَّهُ قَدْ يَخُرُجُ عَن كونِهِ وَصْفًا إلى أَنْ يَكُونَ جامدًا، لكنَّه مُؤَوَّلُ بالوَصْفِ.

ثمَّ قَالَ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: يُسْتَثْنَى أيضًا مِن ذلكَ المَصْدرُ، فالمَصْدَرُ ليسَ وصفًا، وليسَ مُشْتَقًّا، بلِ المَصْدَرُ مُشتَقًّ منهُ، ف(ضَرَب) مُشْتَقٌ من الظَّرْبِ، و(أَكَلَ) مُشْتَقٌ من الأَكْلِ، و(نام) مُشْتَقٌ من النَّوم، فالمَصْدَرُ مُشتَقٌ منهُ، وليسَ مُشتَقًّا، إِذَنْ: ليسَ بوَصْفٍ، فهَلْ يَصِحُّ أَنْ يَجِيءَ حالًا؟

الجواب: لا، لا يَصِحُّ؛ لأنَّ القاعِدةَ أنَّه لا يَكُونُ إلَّا وَصْفًا، والمَصْدرُ ليسَ وَصْفًا، أي: ليسَ وَصْفًا اصْطِلاحًا، أمَّا مَعْنًى فهوَ وَصْفٌ، لكنَّ المؤَلِّفَ رَحَمُهُ اللَّهُ يقولُ: (وَمَصْدَرٌ مُنكَّرٌ حَالًا يَقَعْ).

وقولُهُ: «مَصْدَرٌ» مُبتَدأٌ، فإِنْ قيلَ: كيفَ يَصِحُّ أَنْ يكونَ مُبتَدأً، وهو نَكِرةٌ، ولا يَجَوزُ الابْتِداءُ بالنَّكِرةِ؟

فالجوابُ: لأنَّه وُصِفَ ب(مُنكَّرٌ).

وقولُهُ: «حَالًا» حالٌ.

وقولُهُ: «يَقَعُ» الجُمْلةُ خَبرُ (مَصْدَرٌ) يَعني: أَنَّ المَصْدَرَ المُنكَّرَ يكونُ حالًا (بكَثْرَةٍ).

مِثَالُهُ: (بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ)؛ أصلُ هذا التَّركيبِ: (زَيدٌ طَلَعَ بَغْتَةً)، لكِنْ مِن أَجْلِ الرَّوِيِّ قَدَّمَ الحالَ، و(بَغْتَةً) حالٌ مِن فاعلِ (طَلَعْ)، وفاعلُ (طَلَعْ) يَعودُ على (زَيْدٌ)، و(زَيْدٌ) مُبتَدأٌ، و(طَلَعْ) فِعلٌ وفاعلٌ مُسْتَتِرٌ، والجُمْلةُ منَ الفعلِ والفاعلِ المُسْتَتِرِ خبرُ المُبتَدأِ.

قاعدةُ هذا البيتِ: يَقَعُ المَصْدرُ الْمُنكَّرُ حالًا كَثيرًا.

مثالُهُ: (طلَعَ زَيدٌ بَغْتَةً)، ﴿لَا تَأْتِيكُو إِلَّا بَغْنَةً ﴾ [الأعراف:١٨٧] يَعني: لا تَأْتيكُمْ إلَّا مُفاجَأةً، وهذا ما ذَهَبَ إليهِ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ أَنَّ (بَغْتَةً) حالٌ.

وقيل: إنَّ (بَغْتَةً) ليسَ بحالِ، وإنَّما هو مَصْدرٌ، والحالُ هوَ الفعلُ الَّذي هذا مَصْدَرُهُ، ويكونُ المعنَى: (زَيدٌ طَلَعَ يَبْغُتُ بَغْتةً) ويَصِيرُ الحالُ جملةَ (يَبْغُتُ)، ولا نُعْرِبُ (بَغْتَةً) حالًا، بل مَصْدَرٌ، وهؤلاءِ المُتَعَصِّبُونَ المُتَشَدِّدُونَ.

ثمَّ على القولِ بأنَّه يَقَعُ المَصْدرُ نفسُهُ حالًا هل يَنْقاسُ، أو يُقْتَصَرُ فيهِ على السَّماع؟

قالَ بَعْضُهُمْ: يُقْتَصَرُ فيهِ على السَّماعِ، وحُكِيَ إجماعُ النَّحويِّينَ، ولكِنْ ليسَ بصَحيحِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بل يَنْقَاسُ، ولا يُقْتَصَرُ فيهِ على السَّمَاعِ، وهذا القولُ هوَ الرَّاجِحُ عندَنا؛ وذلكَ لأنَّ المَصْدرَ يَقَعُ خَبرًا كَثيرًا مُنْقَاسًا، فتقولُ: (رَجُلٌ عَدْلُ)، و(رَجُلٌ مَدْلُ)، و(رَجُلٌ ثَبْتُ، أو ثَبَتُ) وما أَشْبَهَ ذلك، قالَ ابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ فِي النَّعْتِ:

وَنَعَتُ وا بِمَصْدِ كَثِيرًا فَالتَزَمُوا الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا

فإذا كانَ المَصْدرُ يُوصَفُ بهِ، ويكونُ صِفةً، فلماذا لا يَكونُ حالًا؟! فصارَ عندَنا ثَلاثةُ آراءٍ:

الرَّأْيُ الأَوَّلُ: لا يكونُ المَصْدرُ حالًا أَبدًا، وما أَتَى مِن كَلامِ العَرَبِ مُوهِمًا لذلكَ فيَجِبُ أَنْ يُؤَوَّلَ، فيُجْعَلُ المَصْدرُ مَصْدَرًا، والفعلُ الَّذي انْتَصَبَ بهِ هذا المَصْدرُ هوَ الحالَ.

الرَّأَيُ الثَّاني: يَصِحُّ أَنْ يكونَ المَصْدرُ حالًا، ولكنَّهُ مَقْصورٌ على السَّماعِ، فلا يُقَاسُ عليهِ.

الرَّأْيُ الثَّالثُ: يَصِحُّ أَنْ يَقَعَ المَصْدرُ حالًا، وهوَ مَقِيسٌ، لكنَّـهُ قَليلٌ، والصَّحيحُ أَنَّه يَصِحُّ أَنْ يأتيَ حالًا قِياسًا.

فصارَتِ القاعدةُ في هذا البيتِ: يَقَعُ المَصْدرُ المُنكَّرُ حالًا كثيرًا، وهذا ما يُفِيدُه كلامُ ابنِ مالكِ رَحَهُ ٱللَّهُ وسَبَقَ شَرْحُهُ.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: كَيْفَ يَقَعُ المُصْدرُ حالًا كثيرًا معَ أَنَّ الحالَ وَصْفٌ؟

فالجوابُ: هذا مَصْدَرٌ بمعنَى الوَصْفِ، لكِنْ قد يُوصَفُ بالمَصْدرِ مِن بابِ الْمُبالَغةِ، كأنَّه هو المَصْدرُ، لا المُتَصفُ بالمَصْدرِ، فإذا قلتَ: (زَيدٌ رِضًا)، أَبْلَغُ مِن قولِكَ: (زَيدٌ رِضًا)، أو: (زَيدٌ راضٍ)، فكأنَّك جَعَلْتَهُ هو نفسَهُ، وإلَّا فالأصلُ أَنْ يُؤتَى باسمِ الفاعلِ، أو ب(ذو) الَّتي بمعنى: (صاحِبٍ) وتُضافَ إلى المصدرِ، فيقالُ: (ذُو رِضًا)، و(ذو عَدْلٍ)، و(ذُو بَغْتةٍ)، وما أَشْبَهَها.

٣٣٠- وَلَـمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَـالِ إِنْ لَـمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخصَّصْ، أَوْ يَبِنْ ٣٣٨- وَلَـمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَـالِ إِنْ يَبْغِ امْرُؤُ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا) ٣٣٩- مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَ(لَا يَبْغِ امْرُؤُ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلا) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِبًا ذُو الحَالِ» (ذُو) بمعنى: صاحِبٍ، والنَّكِرةُ ضِدُّ المَعْرِفةِ، وصاحبُ الحالِ هوَ الَّذي وُصِفَ بالحالِ.

مثالُ ذلكَ: (جَاءَ الرَّجُلُ راكِبًا) فصاحبُ الحالِ هوَ: (الرَّجُلُ).

وصاحبُ الحالِ يكونُ مَعْرِفةً، أَخَذْنا ذلكَ مِن قولِهِ: (وَلَمْ يُنكَّرْ غَالِبًا)، وإنَّمَا يَكونُ مَعْرِفةً، يَعني: يُشتَرَطُ في صاحبِ الحالِ أَنْ يكونَ مَعْرِفةً، وهل هوَ شَرْطٌ لازمٌ أو غَالِبٌ؟

قالَ المؤلِّفُ رَحْمَهُ اللهُ: (غَالِبًا)، يَعني: وقَدْ يَأْتِي على غيرِ الغالبِ، فلو قلتَ: (جَاءَ رَجُلٌ راكِبًا)، فهذا مِن غيرِ الغالبِ، والغالبُ في مثلِ هذا المثالِ أَنْ تَقولَ: (جاءَ رَجُلٌ راكِبٌ)، فهذا مِن غيرِ الغالبِ، فالوصفُ بعدَ النَّكِرةِ صفةٌ، يَتْبَعُها في الإعراب، ولا يكونُ حالًا مِنها، هذا هوَ الغالبُ، وقَدْ رُوِيَ عنِ الرَّسولِ في الإعراب، ولا يكونُ حالًا مِنها، هذا هوَ الغالبُ، وقَدْ رُوِيَ عنِ الرَّسولِ وَصَلَّى وَرَاءَه قَوْمٌ قِيامًا» (())، ولم يقُلْ: (قَوْمٌ قِيامٌ)، ولكِنْ هذا المثالُ -وإن مَثَلُ به الشَّارِحُ - لا يَصِحُّ، لأنَّ (قَومٌ فيامًا)، فهذا هوَ المثالُ المُنْطَبِقُ. الحَالِ مِنها، لكِنْ لو قلتَ: (جاءَ قَوْمٌ قيامًا)، فهذا هوَ المثالُ المُنْطَبِقُ.

⁽١) أخرجه البخاري: كتاب الأذان، باب إنها جعل الإمام ليؤتم به، برقم (٦٨٨).

إِذَنِ: القاعدةُ في هذا البيتِ أنَّ الغالِبَ أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ مَعْرِفةً، ولا يكونُ نَكِرةً إلَّا في المواضع التَّاليةِ:

الموضعُ الأوَّلُ: (إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ) فإذا تأخَّرَ جازَتْ مِنْه النَّكِرةُ، تقولُ: (جاءَ راكِبًا رَجُلٌ)؛ ولهذا قالوا: إنَّ الجُمَلَ قبلَ النَّكراتِ أَحْوَالُ، وبعدَها نُعُوتُ. أي: صِفاتٌ.

فَهُنا: (جَاءَ راكِبًا رَجُلٌ) صَحيحٌ؛ لأنَّ صاحبَ الحالِ مُتأخِّرٌ.

أمثلةٌ أخرَى: (جاءَ مَاشِيًا وَلَدٌ)، و(جاءَتْ رَاكِبةً امْرَأَةٌ)، و(أَسْرَعَ قَافِزًا جَوَادٌ)، وعلى هذا فَقِسْ.

الموضعُ الثَّاني: (أَوْ يُخَصَّصْ)، فإذا خُصِّصَ صاحبُ الحالِ وهوَ نَكِرةٌ جازَ جَجِيءُ الحالِ منهُ، والتَّخصيصُ يكونُ بصفةٍ أو بإضافةٍ.

مثالُ المُخَصَّصِ بوَصْفٍ: (جاءَ رجلٌ فَقِيرٌ راكبًا)، فصاحبُ الحالِ -وهوَ (رَجُلٌ)- وُصِفَ ب(فَقِيرٌ).

ومثالُ المُخَصَّصِ بإضافةٍ: (اشْتَرَيْتُ كِتابَ طَالِبٍ تالِفًا)، ف(كتابَ) خُصِّصَ بكونِهِ لطالِبٍ، و(تالِفًا) حالٌ ل(كِتابَ)، وليست ل(طَالِبِ).

الموضعُ الثَّالثُ: (أَوْ يَبِنْ * مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ)؛ (يَبِنْ) يَعني: يَتَبَيَّنْ ويَظْهَرْ مِن بعدِ نَفْيٍ، تقولُ: (ما في الدَّارِ رَجُلٌ جالِسًا)؛ ف(جالسًا) حالٌ مِن (رَجُلٌ)، و(رَجُلٌ) نَكِرةٌ، لكِنْ سَوَّغَ مَجِيءَ الحالِ مِنها أنَّها بعدَ نفيٍ، ف(ما) نافيةٌ.

ومثلُهُ أيضًا: (مَا أَتَاني رَجُلٌ راكِضًا)؛ ف(راكِضًا) حالٌ مِن (رَجُلٌ) معَ أنَّ (رَجُلٌ) نَكِرةٌ، لكنَّها في سِياقِ النَّفي. وقولُ المؤلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ: (أَوْ مُضَاهِيهِ) المُضاهِي للنَّفيِ هوَ النَّهيُ والاستِفْهامُ الإِنْكاريُّ.

أمَّا النَّهِيُ فَمَثَّلَ بِهِ الْمُؤَلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ: (لَا يَبْغِ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا) أي: مُستسْهِلًا بَغْيًا، فالبَغْيُ لا تَظُنَّهُ سَهْلًا، فهُنا: (امْرُؤٌ) فاعلٌ، و(عَلَى امْرِئٍ) جارٌ وبَخْرورٌ مُتعلِّقٌ ب(يَبْغِ) في محَلِّ المَفْعولِ بِهِ، و(مُسْتَسْهِلَا) حالٌ مِن فاعلِ (يَبْغِ) أي: من (امْرُؤٌ) الأُولَى، وصَحَّ مَجِيءُ الحالِ منهُ وهوَ نَكِرةٌ؛ لأنَّه في سياقِ النَّهي.

ومثالُ الاستِفْهامِ الإنكاريِّ: (هَلْ مِنْ أَحَدِ فِي البَيْتِ قائِمًا؟)(١)؛ ف(قائِمًا) حالٌ مِن (أَحَدٍ)، وجاءَتْ منهُ حالًا معَ أنَّه نكرةٌ؛ لأنَّه في سياقِ الاستِفْهامِ الإنْكاريِّ.

فصارتِ القاعدةُ: لا يكونُ صاحبُ الحالِ إلَّا مَعْرِفةً إلَّا في ثَلاثةِ مَواضِعَ، وهي: إذا كان مُتَأَخِّرًا، وإذا وقَعَ بَعْدَ النَّفيِ أو شِبْهِهِ، وإذا خُصِّصَ بإضافةٍ أو وصفٍ، فإنَّ الحالَ تَأْتِي مِنه وهوَ نَكِرةٌ.

⁽١) ولا يَصِحُّ التمثيلُ ب(هل من أحدِ قائمًا؟)، إلَّا على رأيِ مَن يُحجَوِّزُ أَنْ يكونَ الخبرُ حالًا، مثل: (رجلٌ قائمًا)، أو (زيد قائمًا)، كما سَبَقَ في بابِ المبتدأ والخبرِ. (الشَّارح).

٣٤٠ وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَـدْ أَبَــوْا، وَلَا أَمْنَعُــهُ فَقَــدْ وَرَدْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «سَبْقَ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ ل(أَبَوْا)، وهو مُضافٌ.

و «حَالِ» مُضافٌ إليهِ.

وقولُهُ: «مَا بِحَرْفٍ» (مَا) اسمٌ مَوْصُولٌ مُبتَدأٌ، و(بِحَرْفٍ) جارٌ وبَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ بِ(جُرَّ).

و ﴿ جُرَّ » فعلٌ ماضٍ ، وهو صِلَةُ المؤصولِ (مَا) ، وجملةُ : (قَدْ أَبُوْا) خَبرُ (مَا) في قولِهِ : (وَمَا بِحَرْفٍ جُرَّ) ، وتَقْديرُ البَيتِ بالتَّرتيبِ : والَّذي جُرَّ بحرفٍ قَدْ أَبُوْا - أَي : النَّحويُّونَ - أَنْ تَسْبِقَهُ الحالُ ، قالوا : لا يُمكِنُ أَنْ تَسْبِقَ الحالُ صاحِبَها المَجْرورَ بحرفِ جَرِّ ، وسَبقَ قولُهُ : (إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ) ، فيُفْهَمُ مِن هَذا أَنَّه يَبوزُ أَنْ اللَّهْ مِن هَذا أَنَّه يَبوزُ أَنْ تَعَلَّمُ مِن هَذا أَنَّه يَبوزُ أَنْ يَتَأَخَّرُ) ، فيُفْهَمُ مِن هَذا أَنَّه يَبوزُ أَنْ يَتَأَخَّرُ صاحِبُها إذا كانَ فاعِلًا ، يَعْوزُ تَقَدُّمُها على صاحِبِها إذا كانَ مَفْعولًا بهِ ، مثلُ : (جَاءَنِي رَاكِبًا زَيدٌ) ، ويَبوزُ تَقَدُّمُها على صاحِبِها إذا كان مَفْعولًا بهِ ، مثلُ : (ضَرَبْتُ قاتَهَا زَيدًا) ، ولا يَجوزُ أَنْ تَتَقَدَّمَ على صاحِبِها إذا كان بَحْرُورًا بحَرْفِ جَرِّ فَنَا النَّحويِّينَ ، يقولونَ : لأنَّ حَرْفَ الجَرِّ لا يَعْمَلُ ما بعدَهُ فيها قبلَهُ .

مثالُهُ: (مَرَّ نائمًا بي زَيدٌ) أي: وأنا نائمٌ، فهذا عندَ النَّحْويِّينَ لا يَجوزُ.

لكنَّ ابنَ مالكِ رَحَمُهُ اللَّهُ خالَفَهم، فعندَهُ أنَّ (نائبًا) حالٌ منَ الياءِ في قولِهِ: (بِي)؛ ولهذا قالَ: (وَلَا أَمْنَعُهُ)؛ لأنَّ عِندي دَليلًا، (فَقَدْ وَرَدْ) أي: عنِ العربِ، والعربُ حُجَّةٌ في بابِ النَّحوِ، فيقولُ: ما دامَ وَرَدَ عنِ العَرَبِ فلا بُدَّ أَنْ يَكُونَ

جائزًا، والَّذي وَرَدَ قولُ الشَّاعرِ:

لَئِنْ كَانَ بَرْدُ المَاءِ هَيُهَانَ صَادِيًا إِلَيَّ حَبِيبًا إِنَّهَا لَحَبِيبُ (١)

قولُه: (لَئِنْ كَانَ)؛ (كَانَ) فِعْلُ مَاضٍ، و(بَـرْدُ) اسْمُها، وهو مُضافٌ، و(الماءِ) مُضافٌ إليهِ، و(هَيْهَانَ) حَالٌ منَ الياءِ في قولِهِ: (إليَّ)، و(صَادِيًا) حَالٌ ثانيةٌ أيضًا منَ الياءِ، فالياءُ في (إليَّ) هي صاحبةُ الحالِ، وقولُهُ: (حَبيبًا) خَبرُ (كَانَ).

والهَيُهَانُ معناهُ شَديدُ العَطَشِ، كها قالَ اللهُ تعالى: ﴿ فَشَـُرِبُونَ شُرَّبَ الْمِيمِ ﴾ [الواقعة: ٥٥].

وقولُهُ: (إنَّها) أي: مَحْبوبتَهُ (لَحبِيبُ)، ومَعْلومٌ لكلِّ أحدٍ أنَّ بَرْدَ الماءِ للهَيُهانِ الصَّادي حبيبٌ، بل أحبُّ شيءٍ للإنسانِ العَطْشانِ شديدِ العَطَشِ أَنْ يَلْقَى ماءً باردًا.

إِذَنْ: وَرَدَ فِي لِسَانِ العَربِ جَوازُ مَجِيءِ الحَالِ مِن صَاحِبِهَا المَجْرُورِ مُتقدِّمةً عليهِ، وكلامُ العربِ هوَ الدَّليلُ في بابِ النَّحوِ، لا نَقولُ في النَّحْوِ: هاتِ دَليلًا منَ الكِتابِ والشُّنَّةِ، إِنَّمَا نقولُ: هاتِ دَليلًا مِن كلامِ العَرَبِ، وإذا كانَ منَ الكِتابِ والشُّنَّةِ، إِنَّمَا نقولُ: هاتِ دَليلًا مِن كلامِ العَرَبِ، وإذا كانَ منَ القرآنِ فهو أَفْصَحُ كلامٍ في الوُجودِ، وإذا كانَ كلامَ الرَّسولِ عَلَيْهِ الصَّلاَةُ وَالسَّلامُ فهو أَفْصَحُ كلام العربِ.

وبعضُ النَّحويِّينَ يَتَعنَّتُ، ويقولُ: حتَّى أحاديثُ الرَّسُولِ عَلَيْهِ الصَّلَاهُ وَالسَّلامُ الصَّحيحةُ لا نَقْبَلُ الاحْتِجاجَ بها في اللُّغةِ؛ لأنَّه يُمْكِنُ أنَّهم نَقَلُوها بالمعنَى، ومَن

⁽١) البيت من الطويل، وهو منسوب لكُثيِّر عزة، انظر شرح الشواهد للعيني (٢/ ١٧٧).

يقول: إنَّ الرَّسولَ عَلَيْهِ الصَّلاةُ وَالسَّلامُ نَطَقَ بهذا اللَّفظِ نفسِهِ؟

لكنَّ ابنَ مالكٍ وابنَ هِشامٍ رَحَهُمَاللَهُ أَنْكَروا على هؤلاءِ العُلَماءِ؛ لأنَّ الأصلَ أنَّ الَّذي نُقِلَ عنِ الرَّسولِ ﷺ هو اللَّفظُ، وأيضًا نَقولُ: مَنِ الَّذي يقولُ: إنَّ هذا البيتَ قالَهُ امْرُؤُ القَيْس؟!

** @ **

٣٤١ - وَلَا تُجِزْ حَالًا مِنَ المُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى المُضَافُ عَمَلَهُ اللهُ - وَلَا تُحِزْ عَالًا مِنَ المُضَافُ عَمَلَهُ - اللهُ أَضِيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَسجيفَا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَسجيفَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «وَلَا تُحِرِزْ» (لَا) ناهيةٌ، والأصلُ في النَّهيِ المَنْعُ، ولا نقولُ هُنا: التَّحريمُ.

وقولُهُ: «المُضَافِ لَهُ» هوَ الاسمُ الثَّاني مِنَ المُتضايفَيْنِ، وهوَ المضافُ إليهِ.

يقولُ: إنَّه لا يجوزُ وُقوعُ الحالِ منَ المضافِ إليهِ؛ لأنَّ الأصلَ وُقُوعُها منَ المضافِ؛ إِذْ إنَّه المُتَحَدَّثُ عنهُ، فتقولُ مثلًا: (جاءَ عبدُ اللهِ راكِبًا)؛ ف(راكبًا) حالُ من (عبدُ)، وليس منَ لفظِ الجلالةِ (اللهِ)، حتَّى لو فُرِضَ أنَّه تجوزُ الصِّفةُ للهِ وللمضافِ، فإنَّها تكونُ للمُضافِ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ عبدُ اللهِ سَميعًا)؛ ف(سَمِيعًا) حالٌ مِن (عَبْدُ)، فإذا جاءَنا حالٌ بعدَ مُضافٍ ومضافٍ إليهِ فلا تَخلو: إمَّا أَنْ تَصْلُحَ لهُما أَو لأَحدِهِما، فإِنْ صَلَحَتْ لهما جَمِعًا فهيَ للأوَّلِ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ غُلامُ هِنْدَ راكِبًا) فهُنا يَتَعَيَّنُ أَنْ تكونَ للمُضافِ؛ لأنَّ (راكِبًا) مُذَكَّرٌ، و(هِنْدَ) مُؤَنَّثُ.

مثالٌ آخَرُ: (ضَرَبَ غُلامُ هِندَ راكِبةً بَعِيرَها)، و(بَعيرَ) مَفْعولُ (ضَرَبَ)، فهُنا الحالُ مِن (هِنْدَ)، وليسَ مِن (غُلامُ)، والَّذي يَمْنَعُ أَنْ تكونَ مِن (غُلامُ) أَنَّ

الحالَ مُؤنَّثةٌ هُنا، و(غُلامُ) مُذكَّرٌ، ولا يُمكِنُ أَنْ تكونَ الحالُ الْمُؤنَّثةُ لمُذكَّرٍ.

إِذَنْ: إذا كانَتِ الحالُ صالحةً لهُما فهي للأوَّلِ، ولا يُمكِنُ أَنْ تكونَ للمُضافِ إليهِ إلَّا في مَواضِعَ:

الموضعُ الأوَّلُ: (إِذَا اقْتَضَى المُضَافُ) وهوَ الجزءُ الأوَّلُ (عَمَلَهُ) أي: عَمَلَ الحَالِ، ومعنَى (اقْتَضَى عَمَلَهُ) أي: صَحَّ أَنْ يكونَ عاملًا في الحالِ، بأَنْ يكونَ وَصْفًا مُشتقًا، مثلَ اسم الفاعلِ.

فتقولُ: (هذا ضَارِبُ زَيدٍ رَاكِبًا)؛ فيَجوزُ أَنْ تكونَ (رَاكِبًا) حالًا مِن (زَاكِبًا) حالًا مِن (زَيْدٍ)؛ لأنَّ المضافَ -وهوَ (ضَارِبُ)- يَصِحُّ أَنْ يكونَ عاملًا، وما صَحَّ أَنْ يكونَ عاملًا صَحَّ أَنْ يكونَ عاملًا فيها يَليهِ، فهوَ عاملٌ فيها يَليهِ الجَرَّ، وفي الحالِ النَّصبَ.

أَمثلةٌ أُخْرَى: (هذا آكِلُ الطَّعامِ نِيتًا)، و(هذا آكِلُ اللَّحْمِ مَشْويًّا)، ف(مَشْويًّا) حالُ منَ (اللَّحم).

الموضعُ الثَّاني: (أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أُضِيفًا) يَعني: كان بَعْضًا مَّا أُضِيفَ إليهِ.

مثالُه: (قَطَعْتُ يدَ السَّارِقِ جَانِيًا)؛ ف(السَّارِقِ) مُضافٌ إليهِ، لكِنْ صَحَّ بَعَيْ الحِنْ صَحَّ بَعْضُ منهُ.

الموضعُ الثَّالثُ: (أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تَحِيفَا) أي: مثلَ جُزءِ المُضافِ، وليسَ جُزْءًا منهُ، لكِنْ مِثْل جُزئِهِ في تَعَلُّقِهِ بهِ، بحيثُ لو حُذِفَ استُغْنِيَ عنهُ.

مثالُهُ: قولُهُ تعالى: ﴿ اللَّهِ مِلَّةَ إِبْرَهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل:١٢٣]؛ فَ ﴿ حَنِيفًا ﴾ حالٌ من المضافِ إليهِ: ﴿ إِبْرَهِيمَ ﴾؛ لأنَّ ﴿ مِلَّةَ ﴾ ليسَتْ جُزًّا مِن ﴿ إِبْرَهِيمَ ﴾

لَكِنْ شِبْهُ جُزْئِهِ؛ لأنَّهَا لُو حُذِفَتْ وقيلَ في غيرِ القرآنِ: (اتَّبَعْ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا)، صَحَّ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ إِنَّ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ وَهَنذَا ٱلنَّيِّ ﴾ [آل عمران:٦٨]، ولم يَقُلِ: اتَّبعوا مِلَّتَهُ.

ولكِنْ ذَهَبَ سِيبَوَيْهِ رَحَمُهُ اللّهُ إِلَى أَنّهُ يجوزُ بَجِيءُ الحالِ مِنَ المضافِ إليهِ مُطلقًا متى صَحَّ الكلامُ، وهذا القولُ هوَ الرَّاجِحُ بِناءً على القاعدةِ المعروفةِ عندَنا، وهو أَنّنا نَأْخُذُ بالأَسْهَلِ في بابِ النَّحوِ؛ لأَنّهُ لا يُوجَدُ دَليلٌ على المَنْعِ، فإذا جاءتِ الحالُ مِنَ المُضَافِ إليهِ في هذهِ الأَحْوالِ الثَّلاثةِ فها الَّذي يَمْنَعُها في غيرِها؟

خلاصةُ البَيتيْنِ: يَمْتنِعُ أَنْ تأتيَ الحالُ منَ المضافِ إليهِ إلَّا في ثَلاثِ حالاتٍ:

الأُولى: أَنْ يكونَ المُضافُ صالحًا للعملِ في الحالِ.

الثَّانيةُ: أَنْ يكونَ الْمُضافُ بَعْضًا مِن الْمُضافِ إليهِ.

الثَّالثةُ: أَنْ يكونَ الْمُضافُ شِبْهَ بعضِهِ، وذلكَ بأَنْ يُسْتَغْنَى عَن ذِكْرِهِ، فإذا حُذِفَ تمَّ الكَلامُ بدونِهِ.

وكذلكَ إذا وُجِدَتْ قَرينةٌ تَمْنَعُ مِن أَنْ يكونَ مِنَ الْمُضافِ، مِثْل: التَّذكيرِ أو التَّأنيثِ، أو ما أشْبَهَ ذلكَ.

والصَّوابُ: أنَّ الحالَ تَجِيءُ منَ المُضافِ إليهِ، سواءٌ كانَتْ في الأَحْوَالِ الثَّلاثةِ الَّتي ذَكَرَها ابنُ مالكٍ رَحْمَهُ ٱللَّهُ أو لا، لكِنْ بشرطِ أَنْ يَستقِيمَ المعنَى.

٣٤٣- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ المُصَرَّفَا ٢٤٣- وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) ٢٤٤- فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَ(مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «وَالحَالُ» مُبتَدأً.

و «جَائِزٌ» خَبرُ الْمبتَدأِ.

و «تَقْدِيمُ» فاعلُ (جَائِزٌ) ويجوزُ أَنْ تَجْعَلَ (جَائِزٌ) خَبرًا مُقَدَّمًا، و (تَقْدِيمُ) مُبْتَدأً مُؤَخَّرًا، والجُمْلةُ خَبرُ المُبتَدأِ الأوَّلِ.

انتقَلَ الْمُؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ إلى بَحْثٍ جديدٍ، وهوَ: هل يَجوزُ تَقْديمُ الحالِ على عَلِم المالِ على عَل عَامِلِها، أو لا؟

مثالُ ذلكَ: (جاءَ الرَّجُلُ راكِبًا)، فالتَّرتيبُ هُنا طَبِيعيُّ، ف(جاءَ) الفِعْلُ، وهو العَامِلُ، و(الرَّجُلُ) هوَ الفاعلُ، و(راكِبًا) هوَ الحالُ، فهل يَجوزُ أَنْ أَقولَ: (رَاكِبًا جاءَ الرَّجُلُ) أو لا يَجوزُ؟

الجوابُ: يَجوزُ أَنْ تَتَقدَّمَ الحالُ، بشرطِ أَنْ يكونَ النَّاصبُ لها فِعْلًا مُتَصرِّفًا أو صِفةً تُشْبِهُ الفِعْلَ المُتَصرِّفَ.

مثالُهُ: (مُسْرِعًا ذَا رَاحِلٌ)، أي: (هذا رَاحِلٌ مُسرِعًا)؛ ف(ذَا) اسمُ إشارةٍ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ في محَلِّ رفعِ مُبتَداإً، و(رَاحِلٌ) خَبرُ (ذَا) مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهِرةٌ، و(مُسْرِعًا) حالٌ مِن فاعِلِ (رَاحِلٌ) مُقدَّمةٌ، و(رَاحِلٌ) صِفةٌ، وهيَ

اسمُ فاعلِ، فيَجوزُ أَنْ أقولَ: (مُسْرِعًا هذا راحِلٌ).

مثالٌ آخَرُ: (زَيدٌ آتٍ راكِبًا)، وهذا تَرْتيبٌ طَبِيعيٌّ، لكِنْ يَجوزُ: (راكِبًا زَيدٌ آتٍ)؛ لأنَّ عاملَ الحالِ صفةٌ مُتصرِّفةٌ.

مثالٌ آخَرُ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)، والتَّرتيبُ الطَّبيعيُّ: (زَيْدٌ دَعا مُخلِصًا)، لكِنْ يَجوزُ: (مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)؛ فَ(مُخلِصًا) حالٌ مِن فاعلِ (دَعَا)، و(زَيْدٌ) مُبتَدأٌ، و(دَعَا) فعلٌ ماضٍ، وفاعِلُهُ مُسْتَتِرٌ جَوازًا، تَقْديرُهُ: (هوَ)، والجُمْلةُ منَ الفعلِ والفاعلِ فعلٌ ماضٍ، وفع خبرِ المُبْتَدأِ (زَيْدٌ).

مثالٌ آخَرُ: (قَرَأْتُ الكِتابَ مَفْتوحًا)، ف(مَفْتوحًا) حالٌ منَ (الكِتابَ)، ويجَوزُ أَنْ تقولَ: (مَفْتوحًا قَرَأْتُ الكِتابَ).

إِذَنِ: القاعدةُ: يَجوزُ تَقْديمُ الحالِ على عامِلِها إِنْ كانَ فِعْلًا مُتصرِّفًا أو صِفةً تُشْبِهُهُ، والصِّفةُ الَّتي تُشْبِهُ الفعلِ وحُروفَهُ، كُلُّ وصفٍ تَضمَّنَ معنى الفعلِ وحُروفَهُ، كاسمِ الفاعلِ، واسمِ المَفْعولِ، والصِّفةِ المُشبَّهَةِ.

أمَّا اسمُ التَّفضيلِ فهو صِفةٌ، لكنَّه لا يَتَصرَّفُ؛ لأنَّه مُلازِمٌ للإفرادِ، فتقولُ: (زَيدٌ أَفْضَلُ مِنْ عَمْرِو)، و(النِّساءُ أَحْيَا مِنَ الرِّجالِ)، و(الرِّجالُ أَفْضَلُ منَ النِّساءِ)، ولا تقولُ: (أَفْضَلُونَ مِنَ النِّساءِ)، وهكذا، فلا يجوزُ أَنْ تَتَقدَّمَ الحالُ إذا كانَ عامِلُها اسمَ تفضيلِ.

وقيلَ: بل يَجوزُ، وهوَ الرَّاجحُ، وعلى هذا فيَجوزُ أَنْ تَتقدَّمَ الحالُ على عاملِها مُطلَقًا، سواءٌ كانَ فِعْلًا مُتصرِّفًا، أو صِفةً مُتَصَرِّفةً، أو فِعْلًا غيرَ مُتَصَرِّف، أو صِفةً غيرَ مُتَصَرِّفٍ، أو صِفةً غيرَ مُتَصَرِّفةٍ؛ لأنَّه لا يُوجَدُ دليلُ على المَنْعِ كها قالَ بعضُ المُحَشِّينَ، وما دامَ ليسَ

هناكَ دَليلٌ على المنع، والمعنَى مُسْتقِيمٌ، وجاءَ نَظيرُهُ، فلماذا لا يَجوزُ؟! صَحيحٌ أَنَّه قَدْ يَكونُ قَليلٌ، وبينَ قَوْلِنا: إِنَّهُ قَليلٌ، وبينَ قَوْلِنا: إِنَّهُ قَليلٌ، وبينَ قَوْلِنا: إِنَّهُ قَليلٌ، وبينَ قَوْلِنا: إِنَّهُ مَمْنوعٌ.

وهُنا مسألةٌ: إذا جازَ تقديمُ الحالِ على العاملِ فهَلْ يَجُوزُ أَنْ تَفْصِلَ بينَ العاملِ وصاحِبِها؟ أي: أَنْ تُقَدَّمَ على صاحِبِها دونَ عامِلِها(١)؟

الجوابُ: نعَمْ، لأنَّه إذا جازَ أَنْ تَتَقدَّمَ على العاملِ فمِن بابِ أَوْلَى أَنْ تَتَقدَّمَ على العاملِ فمِن بابِ أَوْلَى أَنْ تَتَقدَّمَ على صاحِبِها، فعليهِ يجوزُ أَنْ نَقولَ: (هذا مُسْرِعًا راحِلٌ)، و(زَيْدُ مُخْلِصًا دَعَا)؛ لأنَّه إنَّما بُحِثَ في تَقْديمِ الحالِ على عامِلِها؛ لأنَّها إذا تقدَّمَتْ عليهِ فقَدْ يَضْعُفُ عملُه، أمَّا إذا جاءَتْ بعدَ العاملِ فلا إشكالَ في أنَّ العامِلَ يَتسلَّطُ علَيْها.

⁽١) في: (جاء الرَّجلُ راكبًا) العاملُ هو (جاء)، والصَّاحبُ هو (الرَّجلُ). (الشارح)

٣٤٥ - وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا حُرُوفَ لَهُ مُسؤَخَّرًا لَسْ يَعْمَلَا اللهُ عَلَى الفِعْلِ لَا حُرُوفَ لَهُ مُسؤَخَّرًا لَسْ يَعْمَلَا اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ

الشَّرحُ

قولُهُ: «عَامِلٌ» مُبتَدأً.

و «ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ» الجُمْلةُ صفةٌ لا عَامِلٌ).

وقولُهُ: «مُؤَخَّرًا» حالٌ مُقدَّمةٌ مِنْ فاعلِ (يَعْمَلَا) يَعني: لَنْ يَعْمَلَ إذا تأخَّرَ، وجملةُ (لَنْ يَعْمَلا) في مَحَلِّ رَفْعِ خَبرِ (عَامِلُ).

سَبَقَ أَنَّهُ يَجُوزُ تَقْديمُ الحالِ على عَامِلِها بواحدٍ مِن أَمْرَينِ:

الأوَّلُ: أَنْ يكونَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا.

الثَّاني: أَنْ يكونَ مُضَمَّنًا مَعْنَى الفعلِ، وهوَ ما اشْتَمَلَ على حُروفِهِ ومعناهُ.

فإذا وُجِدَ أداةٌ تَتَضمَّنُ معنَى الفعلِ دونَ حُروفِهِ فإنَّهُ لا يَجوزُ تَقْديمُ الحالِ عليهِ؛ ولهذا قالَ: (وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الفِعْلِ لَا * حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلا) ومَعْنَى البيتِ: أنَّ العاملَ إذا ضُمِّنَ معنَى الفعلِ دونَ حُروفِهِ فإنَّهُ لَنْ يَعْمَلَ مُتأخِّرًا.

إِذَنِ: القاعدةُ: لا يَجوزُ تَقْديمُ الحالِ إذا كانَ عَامِلُها مُتَضمِّنًا لمعنَى الفعلِ دونَ حروفِهِ.

مثالُهُ: (لَيْتَ)؛ ف(لَيْتَ) مَعناها: أَتَمَنَّى، إِذَنْ: هِيَ مُتَضَمِّنةٌ معنَى الفِعْلِ، لكِنْ ليسَ فيها حُروفُهُ؛ ولهذا لا يَجوزُ أَنْ تقولَ: (رَاكبًا ليتَ زَيْدًا حاضِرٌ)؛ لأنَّه

وإِنْ كانتْ (ليتَ) تَتَضمَّنُ معنَى الفعلِ، لكِنْ لا تَتَضمَّنُ حُروفَ الفعلِ، والتَّرتيبُ الطَّبيعيُّ: (لَيْتَ زَيْدًا حاضِرٌ راكبًا)، يَعني: لَيْتَهُ حَضَرَ وهوَ راكبٌ.

مثالٌ آخَرُ: (تِلْكَ هِنْدُ مُجَرَّدةً) فلا تقولُ: (مُجَرَّدةً تِلْكَ هِندُ)؛ لأنَّ (تلكَ) عاملٌ، لكنَّهُ يَتَضمَّنُ معنَى الفعلِ دون حُروفِهِ، فلا يجوزُ أَنْ تَتقدَّمَ الحالُ عليهِ.

مثالٌ آخَرُ: (كأنَّ زَيدًا أَسَدٌ واثبًا) هذا الأصلُ، وهو تَرْتِيبٌ طَبيعيٌّ، يَعني: كأنَّه في وُثُوبِهِ أَسَدٌ، فهَلْ يجوزُ أَنْ أقولَ: (واثبًا كأنَّ زَيدًا أَسَدٌ)؟

الجواب: لا يَجوزُ؛ وذلكَ لأنَّ (كأنَّ) تَتضمَّنُ معنَى الفعلِ، فهوَ يُشَبِّهُ زَيدًا بالأسدِ، لكنَّها لم تَتَضمَّنْ حُروفَ الفعلِ؛ ولذلكَ لا يَجوزُ أَنْ تَتقدَّمَ الحالُ عليها.

قولُهُ: «نَدَرْ» بمَعنَى: قلَّ.

وقولُهُ: «سَعِيدٌ» مُبتَدأً.

و «مُسْتَقِرًا» حالٌ.

وقولُهُ: «فِي هَجَرْ» جارُّ وبَحْرورٌ، خبرُ المُبتَداِّ؛ لأنَّ (فِي هَجَرْ) وإِنْ كانَ مُتعَلِّقًا بمَحذوفٍ تقديرُهُ: (كائنٌ) لكنَّهُ في الحقيقةِ لم يَبْرُزِ العاملُ في الحالِ هُنا، فكأنَّهُ ضُمِّنَ معنَى الفعلِ دونَ حُروفِهِ، فيقولُ ابنُ مالكٍ رَحَمَهُ اللَّهُ: إنَّ هذا جائِزٌ تقديمُهُ، لكنَّهُ نادرٌ.

وقى الَّ بعضُ النَّحويِّينَ: بل هذا ليسَ بنادرِ، وإنَّـه يجوزُ، ولا حَرَجَ على الإنسانِ أَنْ يقـولَ: (زَيـدٌ مُستَقِرًا في هَجَرَ)، و(زَيـدٌ مُجْتَهِدًا في بَيْتِهِ)، وما أَشْبَهَ ذلكَ.

مثالٌ آخَرُ: (زَيدٌ في الحُجْرةِ مُظلِمةً)؛ (زَيدٌ) مُبتَدأٌ، و(في الحُجْرَةِ) جارٌ وجُرُورٌ مُتَعَلِّقٌ ب(كائنٌ)، و(مُظلِمةً) حالٌ منَ (الحُجْرةِ)، لكِنْ هَلْ يجوزُ أَنْ أقولَ: (زَيدٌ مُظلِمةً في الحُجْرةِ)؟

الجوابُ: يقولُ ابنُ مالكِ رَحَمَهُ اللهُ: إنَّ هذا نادرٌ، فهذا مثلُ: (زَيْدٌ مُسْتَقِرًّا فِي هَجَرَ).

فإِنْ قالَ قائلٌ: أليسَ العاملُ في الخبرِ هوَ المُبتَدأَ؟

نَقول: كلُّ هذهِ أقوالُ ليسَ لها أصلٌ، صَحيحٌ أنَّ هذا مَرْفوعٌ، وهذا مَجْرورٌ، وكذلكَ أيضًا بالنِّسبةِ للتَّقديم والتَّأخيرِ فالأَصْلُ الجَوَازُ.

فائدةٌ: لماذا قدَّرْنا: (كائِنٌ) معَ وُجودِ (مُسْتَقِرٌّ)؟

الجوابُ: لأنَّ المرادَ بالاسْتِقْرارِ هُنا الاسْتِقْرارُ الخاصُ، يَعني: أَنَّه ثابتُ، فَقَدْ يكونُ فِي هَجَرَ، لكنَّه ليسَ بمُسْتَقِرِّ، بل مُسافرٌ، مثلُ قولِهِ تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ, ﴾ [النمل:١٠]، فإنَّ هذا الاسْتِقْرارَ غيرُ مُجَرَّدِ الكَيْنُونَةِ، فكأنَّهُ وَجَدَهُ عندَهُ، لكنَّه مُسْتَقِرُّ ثابتٌ، و(هَجَرُ) هي الأحساءُ وما حَوْلها.

٣٤٧- وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍ و مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهِنْ الشَّرحُ الشَّرحُ

ابنُ مالكِ رَحِمَهُ اللهُ أحيانًا يَأْتِي بالمثالِ لتُؤخَّذَ منهُ القاعدةُ، وهُنا سنأخُذُ القاعدةَ منَ المثالِ، فقولُه «مُفْرَدًا» حالٌ، والعاملُ فيها كلمةُ: (أَنْفَعُ).

إِذَنْ: هِيَ مُقدَّمةٌ على العاملِ، والعاملُ هُنا اسمُ تَفْضيلٍ، وليسَ فِعْلَا مُتَصَرِّفًا السَّمَ تَفْضيلٍ، وليسَ فِعْلَا مُتَصَرِّفًا، ولا صِفةً تُشْبِهُ الفعلَ المُتَصرِّفَ؛ لأنَّ الصِّفةَ النَّتي تُشْبِهُ الفعلَ المُتَصَرِّفَ هي : اسمُ الفاعلِ، واسمُ المَفْعولِ، والصِّفةُ المُشبَّهةُ -على خلافٍ- ومعَ ذلكَ قُدِّمتِ الحالُ عليهِ، وابنُ مالكٍ رَحْمَهُ اللَّهُ يقولُ:

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتِ الْمُصَرَّفَا فَرَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا) فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَلْمُسْرِعَا ذَا رَاحِلٌ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)

فاشْتَرَطَ لِحَوازِ تقديمِهِ على عاملِهِ أَنْ يكونَ العاملُ فِعْلَا مُتصرِّفًا أو صِفةً تُشْبِهُهُ، فهذا البيتُ مُستَثْنَى مِن قولِهِ: (وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبْ... إلخ) يَعني: أَنَّه قَدْ تَتَقَدَّمُ الحَالُ على عامِلِها وهو ليسَ فِعلًا ولا صفةً تُشبِهُهُ.

وأمَّا قولُهُ: (مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) فليسَ فيهِ شاهِدٌ؛ لأنَّ (مُعَانًا) عاملُها (أَنْفَعُ) وهي مُتأخِّرَةٌ عنهُ.

أَمَّا الشَّاهِدُ فقولُه: (مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرِو مُعَانًا) وهذا المثالُ إذا تَأَمَّلْناهُ وَجَدْنا أَنَّ فيه مُفضَّلًا ومُفضَّلًا عليهِ باعتبارِ حالَيْنِ، فالمُفضَّلُ زَيدٌ، والمُفضَّلُ عليهِ عَمْرٌو، فالمُفضَّلُ ومُفضَّلًا عليهِ عَمْرٌو، والحالانِ: زَيدٌ في حالِ إفرادِهِ، وعَمْرٌو في حالِ كونِهِ مُعَانًا، فزَيْدٌ

وهوَ غيرُ مُعانٍ أفضلُ مِن عَمْرٍو وهوَ مُعَانٌّ، هذا هوَ المعنَى.

فإذا وَجَدْنا اسمَ تَفْضيلِ فيهِ مُفضَّلٌ ومُفضَّلٌ عليهِ باعتبارِ حالَيْنِ جازَ أَنْ تَتقدَّمَ الحالُ منَ الأوَّلِ على العاملِ (وهوَ اسْمُ التَّفْضِيلِ).

وابنُ مالكِ رَحَمُهُ اللّهُ مَثْلَ بمُفضَّلِ ومُفضَّلِ عليهِ بينَ شخصَيْنِ، وأقولُ أيضًا: ويجوزُ أَنْ يكونَ ذلك التَّفضيلُ باعتبارِ حالي الشَّخْصِ ولو كانَ واحدًا، فإذا قلتَ: (زَيدٌ مُحدِّقًا أَجْوَدُ منهُ فَقِيهًا)، فمثلُهُ تمامًا، ف(مُحدِّقًا) حالٌ، والعاملُ فيها (أَجْوَدُ) معَ أَنَّه لا يوجدُ هنا زَيدٌ وعَمْرٌو، لكِنْ هُنا حالانِ مِن أَحْوالِ زَيدٍ، وهُنا تَقدَّمَتِ الحالُ على عامِلِها معَ أَنَّ عامِلَها ليسَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، ولا صفةً تُشْبِهُ الفعلَ المُتصَرِّفًا، ولا صفةً تُشْبِهُ الفعلَ المُتصرِّف.

وقولُهُ: «مُسْتَجَازٌ» أي: قد أجازَهُ العُلماءُ.

و «لَنْ يَهِنْ» يَعني: ليسَ فيهِ ضَعْفٌ، بل هوَ كلامٌ فَصِيحٌ وصَحيحٌ.

وقالَ بعضُ النَّحويِّينَ: هذا ممنوعٌ، وليسَ مُستجَازًا.

و «مُفْرَدًا» في: (زَيْدٌ مُفْرَدًا) خبرٌ ل(كانَ) المَحْدُوفةِ، وتَقْديرُ الكلامِ عندَ هذا القائلِ: (زَيدٌ إذا كانَ مُفرَدًا أَنْفَعُ مِن عَمْرِو إذا كانَ مُعَانًا)، وهذا القولُ ليسَ لهُ حظٌ منَ النَّظَرِ؛ لكثرةِ التَّقديراتِ فيه؛ لأَنَّه -على هذا الرَّأي - سيُحذَفُ منهُ سِتَّةُ أشياءَ: (إذا)، و(كانَ)، واسمُها، وحُذِفَ نَظيرُها منَ الشَّطْرِ الثَّاني: (مِن عَمْرٍو إذا كانَ مُعانًا)، أمَّا ما ذَكرَهُ ابنُ مالكِ رَحَهُ اللَّهُ فليسَ فيهِ حَذَفٌ أبدًا، وغايةُ ما فيهِ -إنْ قُلنا بأنَّهُ مُنْوعٌ - أَنَّنا اسْتَبَحْنا تَقْديمَ الحالِ على عامِلِها وهو ليسَ فِعْ للا شَبِهًا بهِ.

وعلى هذا فها ذَهَبَ إليهِ ابنُ مالكٍ -رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى- هوَ الصَّحيحُ؛ لِخُلُوِّهِ مِنَ التَّقديرِ كانَ أَوْلَى؛ وذلكَ لأنَّ الأصلَ عَدَمُ التَّقديرِ.

إِذَنِ: القاعدةُ: يَجوزُ أَنْ تَتقدَّمَ الحالُ على عامِلِها إذا كانَ اسمَ تَفْضيلِ بينَ مُفضَّلٍ ومُفضَّلٍ عليهِ باعتبارِ حالَيْنِ -أي: هذهِ الحالُ مُفضَّلةٌ على هذهِ الحالِ مُفضَّلةٌ على هذهِ الحالِ مُفضَّلةٌ على هذهِ الحالِ بقطعِ النَّظَرِ عنِ الشَّخصِ، فقَدْ يكونُ الشَّخصُ واحدًا، وقد يكونُ الشَّخصُ اثنَيْنِ، وقَدْ يكونُ جِنسًا.



٣٤٨ وَالْحَالُ قَدْ يَسِجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ لِسَمُفْرَدِ فَسَاعْلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَالْعَلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَاعْدَا وَعَلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسِيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسَيْرِ مُفْرَدِ فَاعْدَا وَعَلَمْ وَغَسِيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسِيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسِيْرِ مُفْرَدِ فَاعْلَمْ وَغَسِيْرِ مُفْرَدِ فَاعْدَا وَالْعَلَمْ وَعَلَيْ وَعُلَا وَعَلَمْ وَعَلَمُ وَعَلَمْ وَعِلَمُ وَعِلَمْ وَعَلَمْ وَعِلَمْ وَعَلَمْ وَعَلَمْ وَعَلَمْ وَعِلَمْ وَعِلَمْ وَعَلَمْ وَعَلَمْ وَعَلَم

قولُهُ: «وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ» يَعني: مُتَعَدِّدًا.

وقولُهُ: «لِمُفْرَدٍ فَاعْلَمْ» يَعني: لا تَسْتَنْكِرْ أَنْ يكونَ صاحبُ الحالِ واحدًا وأحوالهُ مُتَعدِّدةً، أمَّا قولُهُ (وَغَيْرِ مُفْرَدِ) فليسَ فيه اسْتِنْكارٌ؛ ولهذا لم يَقُلْ: (فاعْلَمْ).

وقولُهُ: «وَغَيْرِ مُفْرَدِ» يَعني: تكونُ الحالُ مُتعدِّدَةً لجماعةٍ، كلُّ واحدٍ منَ الجماعةِ لهُ حالٌ.

والمعنَى: أنَّ الحالَ قَدْ تَجِيءُ مُتَعَدِّدةً، فقَدْ تَتَعَدَّدُ لواحدٍ، وقَدْ تَتَعدَّدُ لجَهاعةٍ، وقَدْ تَتَعدَّدُ لَجَهاعةٍ، وقَدْ تَتَّحِدُ الحالُ وصاحِبُها مُتَعَدِّدٌ، فالأقسامُ ثَلاثةٌ:

أَوَّلًا: أَنْ تَتعدَّدَ الحالُ وصاحِبُها واحدٌ.

مثالُهُ: (جاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا غَاتِهَا)، فصاحبُ الحالِ: (الرَّجُلُ) وهو واحدٌ، والحدُّ، والحالُ مُتعدِّدةٌ: (راكِبًا) و(غانِيًا)، وهل يَجوزُ أَنْ نَذْكُرَ زيادةً على حالَيْنِ؟

الجوابُ: نعَمْ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا ماشيًا)، ويَصِحُّ هذا إذا قُصِدَ بالمشي السَّيْرُ، أمَّا لو قالَ: (جاءَ الرَّجُلُ راكبًا رَاجِلًا)، فهذا لا يَصِحُّ.

ثانيًا: أَنْ تكونَ الحالُ مُتعدِّدةً لجماعةٍ.

مثالُهُ: (ضَرَبَ الرَّجُلُ قائمًا نَاقتَهُ بارِكةً) فهُنا الحالُ مُتعدِّدةٌ، وهيَ: (قائمًا) و(بَارِكةً)، وصاحبُ الحالِ مُتعدِّدٌ أيضًا، وهو: (الرَّجُلُ) و(نَاقَتَهُ).

ثالثًا: أَنْ تَتَّحِدَ الحالُ وصاحِبُها مُتَعَدِّدٌ.

مثالُهُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآبِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم:٣٣]، فهنا الحالُ واحدةٌ، وصاحِبُها مُتَعَدِّدٌ: الشَّمسُ والقَمَرُ.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنَّجُومُ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ (١) [النحل:١٢]، فهنا الحالُ واحدة، وأصحابُها خمسةُ: اللَّيلُ، والنَّهارُ، والشَّمسُ، والقَمرُ، والنَّجومُ، فَ﴿مُسَخَّرَاتٍ ﴾ حالٌ للجَميعِ عمَّا سَبَقَ، بَدَلَ أَنْ يقولَ: سَخَّرَ لكم اللَّيلَ مُسخَّرًا، والنَّهارَ مُسخَّرًا، والشَّمسَ مُسخَّرة، والنَّهومَ مُسخَّرة.

مسألةٌ: إذا تَعدَّدتِ الحالُ وصاحِبُها، فإذا وُجِدَ دَليلٌ على أنَّ الحالَ الأُولَى للأَوَّلِ، والثَّانيةَ للثَّاني، أو بالعكسِ، عُمِلَ بهِ.

مثالُ ذلكَ: (ضَرَبْتُ هِندًا جالِسةً قائيًا) فهُنا الأمرُ واضحٌ، لكِنْ لو قُلْتَ: (أَرْضَعَتِ المرأةُ طِفْلَتَها دَارَّةً نائمةً) فهُنا (دَارَّةً) حالٌ منَ الأمِّ، وأمَّا (نائِمةً) فتَحْتَمِلُ، لكنَّ كلمةَ (أَرْضَعَتْ) تَدُلُّ على القَصدِ، والنَّائمُ لا قَصْدَ لهُ، وهوَ لم يَقُلْ: (رَضَعَتِ الطِّفلةُ مِن أمِّها دَارَّةً نائِمةً).

أمَّا إذا لم يُوجَدْ دَليلٌ فلِمَنْ تكونُ الحالانِ؟

⁽١) هي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمـرو وشعبة عن عاصـم وحمزة والكسائي، انظـر الإقناع (٢/ ٦٨١).

مثالُ ذلك: (ضَرَبَ زَيدٌ عَمْرًا جالسًا قائمًا)، جُمهورُ النَّحويِّينَ -أي: أكثرُهم - يقولونَ: إنَّ الحالَ الأُولَى للثَّاني، والحالَ الثَّانيةَ للأوَّلِ، ويُعلِّلونَ ذلكَ بأنَّه يَنْبغِي أَنْ تكونَ مُباشِرةً لهُ؛ لأَنك إذا بَنَّه يَنْبغِي أَنْ تكونَ مُباشِرةً لهُ؛ لأَنك إذا جَعَلْتَ الأُولَى للأوَّلِ، والثَّانيةَ للثَّاني فَصَلْتَ بينَ الحالِ وصاحِبِها في المُوضِعينِ، وإذا جَعَلْتَ الأُولَى للثَّاني والثَّانيةَ للأوَّلِ فَصَلْتَ بين الحالِ وصاحِبِها في موضع واحدٍ، ولا رَيْبَ أَنَّ الفصلَ بينَ الحالِ وصاحبِها في موضع واحدٍ أحْسَنُ مِنَ الفصلِ بينَ الحالِي وصاحِبها في موضع واحدٍ أحْسَنُ مِنَ الفصلِ بينَ الحالِي وصاحِبها في موضع واحدٍ أحْسَنُ مِنَ الفصلِ بينَ الحالَيْنِ وصاحِبها في موضع واحدٍ أحْسَنُ مِنَ الفصلِ بينَ الحالَيْنِ وصاحِبها في موضع واحدٍ أحْسَنُ مِنَ الفصلِ بينَ الحالَيْنِ وصاحِبها في موضع واحدٍ أحْسَنُ مِنَ الفصلِ بينَ الحالَيْنِ وصاحِبها.

وبعضُ النَّحويِّينَ يقولُ بالعكسِ، كما أنَّنا في البلاغةِ نَجْعَلُ المسألةَ مِن بابِ اللَّفِّ والنَّانيةَ للثَّاني.

فإذا رأيتَ أنَّ الواجبَ أَنْ نَأْخُذَ الأوَّلَ فالأوَّلَ جَعَلْنا هذا هوَ الصَّحيحَ، لكنَّ العِلَّةَ الَّتي ذَكَرَها النَّحويُّونَ أيضًا عِلَّةٌ قَويَّةٌ، وهيَ عَدمُ الفصلِ إلَّا في موضع واحدٍ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وهل يَضُرُّ الفصْلُ؟

فالجوابُ: هوَ لا يَضُرُّ؛ لأَنَّهُ لو ضَرَّ الفَصلُ لم يَصِحَّ الفصْلُ، ولَقُلْنا: يَجِبُ أَنْ تُقدَّمَ حالُ الأوَّلِ على الثَّاني، لكِنْ هذهِ صفةٌ، وكونُ الصِّفةِ أَلْصَقَ بصاحِبِها أَوْلَى مِنْ كونِها أَبْعدَ.

مسألةٌ: تَنْقَسِمُ الحالُ باعتبارِ تَعَلُّقِها بصاحبِها إلى ثَلاثةِ أَقْسامٍ:

القسمُ الأوَّلُ: مُنْتَقِلةٌ سابقةٌ، وهي الَّتي يكونُ قدِ انْفَصَلَ مِنها، ويُسمُّونها (ماضيةً)، مِثالُها: (جاءَ زيدٌ أَمْسِ راكبًا) يَعني: واليومَ ليسَ براكبِ.

القسمُ الثَّاني: حاضِرةٌ مُصاحِبةٌ، وهي الَّتي يكونُ مُتلَبِّسًا بها الآنَ، وهذا هوَ الأصلُ: أَنْ تَكُونَ الحالُ مُقارِنةً لصاحِبِها، يَعني: أَنَّه جاءَ وهوَ مُتَلَبِّسٌ بها.

القِسْمُ الثَّالثُ: مُقدَّرةٌ، وهي الَّتي تَكُونُ في المُسْتَقْبَلِ، يَعني: أَنَّه لم يَصِرْ بعد، لكِنْ سيكونُ، وكلُّ هذا مَوْجودٌ في اللَّغةِ العربيَّةِ.

فإِنْ قالَ قائلٌ: ألا يَتعارَضُ هذا التَّقسيمُ معَ تعريفِ الحالِ؟

فالجوابُ: لا، لأنَّ (في حالِ كَذا) ليسَ المرادُ بها في الحالِ الَّتي ضِدُّ الماضي والمُسْتَقْبَلِ، لكنَّ المرادَ: مُفهِمٌ في وَصْفٍ.



٣٤٩ - وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا

فِي نَحْوِ: (لَا تَعْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)

الشَّرحُ

قد تكونُ الحالُ مُؤكِّدةً لعامِلِها، وهذا التَّأكيدُ قد يكونُ مُطابِقًا للعاملِ لَفْظًا ومَعْنَى، وقد يكونُ مُطابِقًا للعاملِ مَعْنَى لا لَفْظًا، بمعنَى أنَّها قد تكونُ بلَفْظِهِ ومَعْناهُ، وقد تَكُونُ بمَعْناهُ دونَ لفظِهِ.

مثالُ الَّتِي تَكُونُ بِمَعْنَاهُ دُونَ لَفَظِهِ: (لَا تَعْثَ فِي الأَرْضِ مُفْسِدًا)، وَكَأَنَّهُ مِعْنَاهُ: يُشِيرُ إلى قولِهِ تَعَالى: ﴿ وَلَا نَعْثَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف: ٤٧]، والعُثُوُّ معناهُ: الفَسادُ، فإذَنْ: ﴿ مُفْسِدِينَ ﴾ مُؤكِّدةٌ لقولِهِ: ﴿ وَلَا نَعْثَوا ﴾ يَعني: كَأَنَّه قال: (لا تُفْسِدوا)، فهذا تَأْكيدٌ، لكنَّه بالمعنَى فقط، وذلك لأنَّ (عَثَا) غيرُ (أَفْسَدَ)، لكنَّها بمَعْناها.

ومثالُ المُؤكِّدةِ لعامِلِها لَفْظًا ومَعْنَى قولُهُ تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء:٧٩]، فإنَّ ﴿رَسُولًا﴾ حالٌ مِنَ الكافِ في قولِه: ﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾، ومعلومٌ أنَّ (أَرْسَلْنَا) منَ الرِّسالةِ، ورَسُولٌ منَ الرِّسالةِ، إِذَنْ: فهيَ مُؤكِّدةٌ للعاملِ لَفْظًا ومَعْنَى.

فإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَمَا فَائِدَةُ الْحَالِ إِذَنْ؟ هِلْ زَادَتْنَا وَصْفًا؟

نقولُ: لا، ما زادَتْنا وَصْفًا، لكنَّها زادَتْنا تَأْكيدًا، لكِنْ: (ضَرَبْتُ الرَّجُلَ قائمًا) أَفادَتْنا مَعْنَى غيرَ الضَّربِ، وهوَ القِيَامُ، أمَّا هذهِ فإنَّها لمُجرَّدِ التَّأْكيدِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: ما الفائدةُ منَ التَّأْكيدِ؟

قُلنا: الفائدةُ منَ التَّوْكيدِ التَّقويةُ، فإنَّكَ تَجِدُ الفرقَ بينَ قولِكَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ نَفْسُهُ)، وبينَ قولِكَ: (جاءَ مُحَمَّدٌ)، فالأُولى أَدَلُّ على التَّوكيدِ مِنْ أنَّ الَّذي جاءَ هو نَفْسُ محمدٍ.

كذلك ﴿ وَلَا نَعْنَوْا فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [الأعراف:٧٤] كأنَّ النَّهيَ وَقَعَ مَرَّ تَيْنِ عن العُثُوِّ، كأنَّه قالَ: (لا تُفْسِدوا لا تُفْسِدوا) لمَّا جاءتِ الحالُ مُؤَكِّدةً لعامِلِها.

إِذَنِ: القاعدةُ في هذا البيتِ: الأصلُ في الحالِ أَنْ تَكُونَ مُؤَسِّسةً، بمعنَى أَنَّهَا تُفِيدُ مَعنَى جَديدًا، وقَدْ تَجِيءُ مُؤَكِّدةً لعامِلِها: إمَّا لَفْظًا ومَعْنَى، وإمَّا مَعْنَى فَقَطْ.



٣٥٠- وَإِنْ تُوَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرُ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُوَخَّرُ الشَّرحُ الشَّرحُ

إِنْ أَكَّدْتَ جُملةً فإنَّ عامِلَها يَجِبُ أَنْ يكونَ مَحْذُوفًا، وإنَّما كانَ كذلكَ؛ لأَنَّنا لو أَتَيْنا بالعاملِ معَ أَنَّها مُؤكِّدةٌ للجُمْلةِ لَزِمَ أَنْ نأتيَ بمُؤكَّدَيْنِ (عَامِلِها، والمُؤكَّدُ الثَّاني هوَ الجُمْلةُ)، والمُؤكِّدُ واحدٌ، وهوَ الحالُ.

مثالُ ذلكَ: (هَذَا أَخُوكَ عَطُوفًا) فكلِمةُ (عَطُوفًا) مُؤَكِّدةٌ لَضْمونِ قَولِكَ: (هذا أَخُوكَ)، وتقولُ: (هذه أُمُّكَ رَحِيمةً)، فكلِمةُ: (رَحِيمةً) مُؤكِّدةٌ لِجُملةِ: (هذه أُمُّكَ)؛ لأنَّ الأُمَّ عادَتُه الرَّحمةُ، والأخَ عادتُهُ العَطْفُ.

مثالٌ آخَرُ: (هذا عَدُوُّك حاقِدًا)؛ لأنَّ العَدُوَّ يَحْقِدُ.

أمثلةٌ أُخْرَى: (هذا أَبُوكَ رَحِيمًا)، و(هذه أُمُّكَ حَانِيَةً)، وما أَشْبَهَ ذلك.

وعلى هذا فإذا أَكَّدَتِ الحالُ جُملةً وَجَبَ أَنْ يكونَ عامِلُها مَحْذُوفًا؛ لئلَّا يكونَ مُؤكِّدٌ واحدٌ لُؤكَّدينِ.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وماذا نُقَدِّرُ؟

فَالْجَوَابُ: نُقَدِّرُ: (أُحِقَّهُ عَطوفًا)، و(أُحِقَّهُ) يَعني: أُثْبِتُهُ؛ لأَنَّكَ إذا قلتَ: (هذا أَخُوكَ)، فهذا إثباتٌ أَنَّه أَخُ، فتكونُ (عَطُوفًا) حالًا منَ المَفْعولِ في الفعلِ المُقدَّرِ.

وإِنَّهَا تَحَاشَى النَّحويُّونَ أَنْ يَجْعَلُوا الجُمْلَةَ نفسَها هِيَ العاملَ؛ لأنَّه سَبَقَ أنَّ

عاملَ الحالِ هوَ الفعلُ أوِ الوَصْفُ، فالجُمْلةُ كُلُّها بكَمالِها لا تَصْلُحُ أَنْ تَكونَ عامِلً؛ فلهذا قالوا: يَجِبُ أَنْ يكونَ عامِلُ الحالِ مَخْذوفًا وُجوبًا.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: لماذا لا نَجْعَلُ (هذا) هوَ العامِلَ؟

فالجوابُ: النَّحْويُّونَ أحيانًا يكونُ كَلامُهم بناءً على ما سُمِعَ عنِ العَرَبِ.

إِذَنْ: معنَى البيتِ: أَنَّ الحالَ قَدْ تَجِيءُ مُؤَكِّدةً لَجُملةٍ سابقةٍ، والتَّأكيدُ هُنا تَأْكيدُ هُنا تَأْكيدُ مَعْنَويُّ، أي: أنَّها بمَعْناهُ، وحينَئذٍ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ عامِلُها مَحْدُوفًا.

٣٥١- وَمَوْضِعَ السَحَالِ تَسجِيءُ جُمْلَهُ كَ(جَاءَ زَيْدٌ وَهُـوَ نَـاوٍ رِحْلَـهُ) الشَّرحُ

قولُهُ: «مَوْضِعَ» ظَرفُ مَكانٍ مَنْصوبٌ ب(تَجِيءُ)؛ لأنَّه مَكانٌ مُضَمَّنٌ معنَى (في)، أي: تَجِيءُ في مَوْضِع.

وقولُهُ: «الحَالِ» مُضافٌ إليهِ مَجْرورٌ بالإضافةِ، وعَلامةُ جَرِّهِ الكَسْرةُ.

و «تَجِيءُ» فعلٌ مُضارعٌ مَرْفوعٌ بالضَّمةِ الظَّاهِرةِ على آخِرِهِ.

و «جُمْلَهْ» فاعلٌ مَرْفوعٌ بالضَّمَّةِ، إلَّا أَنَّهُ سُكِّنَ لأَجْلِ الرَّوِيِّ.

وقولُهُ: «كَ(جَاءَ زَيْـدٌ)» الكافُ هُنا حَرفُ جَرِّ، وهيَ داخِلةٌ على مَجْرورٍ عَدْنوفٍ، تقديرُهُ: (كقَوْلِكَ: جاءَ زَيدٌ)، وهناكَ وَجهٌ آخرُ أيضًا، وهو أَنْ نَقولَ: الكافُ حَرفُ جرِّ، و(جَاءَ زَيْدٌ وَهُو نَاوٍ رِحْلَهُ) كلُّ الجُمْلةِ بَجْرورةٌ بالكافِ؛ لأنَّ هذهِ الجُمْلةَ كَلَّها بمعنى: (كهذا المِثالِ).

وقولُهُ: «جَاءَ» فعلٌ ماضٍ.

و ﴿ زَيْدٌ ﴾ فاعلٌ مَرْفوعٌ ، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

وقولُهُ: «وَهُوَ» الواوُ واوُ الحالِ، و(هوَ) ضَمِيرٌ مُنفَصِلٌ مَبْنِيٌّ على الفتحِ في حَلِّ رفع مُبتَدأٍ.

وَقُولُهُ: «نَاوٍ» خَبرُ الْمُبْتَدَأِ (هُوَ) مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ ضَمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الياءِ المَحْذوفةِ، وأَصْلُها: (ناوِي)، والفاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَتِرٌ تَقْديرُهُ (هوَ).

وقولُهُ: «رِحْلَهْ» مَفْعُولٌ بهِ لاسمِ الفاعلِ (نَاوٍ) وجملةُ: (وَهُوَ نَاوٍ رِحْلَهُ) في حَلِّ نَصبِ على الحالِ، وإعْرابُ الأبياتِ يُعِينُ على فَهْم المعنَى، ويُمَرِّنُ الطَّالبَ.

سَبَقَ أَنَّ الحَالَ مُفْرَدَةٌ لقولِهِ: (الحَالُ وَصْفٌ فَصْلَةٌ)، والوَصْفُ يكونُ للمُفْردِ، مِثل: (جاءَ الرَّجلُ راكِبًا)، ولكِنْ قَدْ تَكُونُ الحَالُ جَملةً: إمَّا اسْمِيَّةً، وإمَّا فِعْليَّةً.

يقولُ المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللَّهُ «مَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهُ» أي: تجيءُ الجُمْلةُ في موضعِ الحالِ، وإذا جاءَتْ في موضعِ الحالِ فإنَّهُ يكونُ مَحَلُّها النَّصبَ.

مِثْالُهُ: (جاءَ زَيدٌ وهو ناوٍ رِحْلةً) فلو أَنَّكَ غَيَّرْتَ هذهِ الجُمْلةَ إلى اسمٍ، وقلتَ: (جاءَ زَيدٌ نَاوِيًا رِحْلةً) صَحَّ.

إِذَنْ: جَملةُ (وهْوَ ناوِ رِحْلةً) في مَحَلِّ نَصبِ على الحالِ.

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ الرَّجلُ وَهُوَ مُسْرِعٌ) يَعني: والحالُ أنَّه مُسْرِعٌ.

مثالٌ آخَرُ: (أَقْبَلَ الرَّجلُ والشَّمسُ طالعةٌ)، ف(أقبلَ الرَّجلُ) فِعلٌ وفاعلٌ، والواوُ للحالِ، و(الشَّمسُ) مُبتَدأُ، و(طالِعةٌ) خَبرُ المُبتَدأِ، والمعنَى: أقبلَ الرَّجلُ والحالُ أنَّ الشَّمسَ طالعةٌ.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَا تُبَشِرُوهُنَ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِى ٱلْمَسَنجِدِ﴾ [البقرة:١٨٧]، أي: لا تُباشِرُوهنَّ والحالُ أَنَّكُم عاكِفُونَ في المساجِدِ، وأمثلةُ هَذا كثيرةٌ.

٣٥٢ وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتْ حَوَتْ ضَمْيرًا وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ الشَّرحُ الشَّرحُ الشَّرحُ

قولُهُ: «بِمُضَارِعِ» مُتَعلِّقٌ ب(بَدْءٍ).

و «ثَبَتْ» فِعلٌ ماضٍ مَبنيٌّ على الفتح، وسُكِّنَ لأَجْلِ الرَّوِيِّ، والفاعلُ مُستِرِّ جَوازًا تقديرُهُ: (هوَ) أي: المُضارعُ، وجُملةُ (ثَبَتْ) صِفةٌ ل(مُضارعٍ) والأصلُ: بمُضَارع ثابتٍ، أَيْ: غيرِ مَنْفيِّ.

وقولُهُ: «حَوَتْ» فعلٌ ماضٍ، والتَّاءُ للتَّأنيثِ، والفاعلُ مُسْتَرِّرٌ تقديرُهُ: (هي).

وقولُهُ: «ضَمِيرًا» مَفْعُولٌ بِهِ ل(حَوَتْ)، وجملةُ: (حَوَتْ ضَمِيرًا) هيَ خَبرُ المُبتَدأِ: (ذَاتُ).

وقولُهُ: «وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ» الواوُ حَرفُ عَطفٍ.

و «مِن» حَرْفُ جَرِّ.

و «الوَاوِ» اسمٌ مَجْروزٌ، وعَلامةُ جَرِّه الْكَسْرَةُ، والجَارُّ والمَجْرورُ مُتَعلِّقٌ (خَلَتْ).

وقولُهُ: «خَلَتْ» فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على فَتحٍ مُقَدَّرٍ على الألِفِ المَحْذوفةِ؛ لالْتِقاءِ السَّاكِنَيْنِ.

سَبَقَ أَنَّ الجُمْلةَ الَّتِي تَقَعُ حالًا تَكُونُ اسْمِيَّةً، ومِثْلُها قولُ الْمُؤلِّفِ: (جاءَ زَيدٌ وهوَ ناوٍ رِحْلَةً)، وتكونُ فِعليَّةً، والفِعليَّةُ تكونُ ماضيًا، وتكونُ مُضارِعًا، وتكونُ أمرًا، لكنَّ الأمرَ لا يتَأَتَّى إلَّا على تَقْديرِ كها سيَأْتي. المهمُّ: أنَّه إذا جاءتِ الجُمْلةُ حالًا وهي فعلٌ مضارعٌ، فإمَّا أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا، وإمَّا أَنْ يَكُونَ مُثْبَتًا فقالَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ: (وَذَاتُ بَدْءِ بِمُضَارِعِ وَمَا أَنْ يَكُونَ مَنْفيًا، فإنْ كانَ مُثْبَتًا فقالَ المؤلِّفُ رَحَمَهُ اللَّهُ: (وَذَاتُ بَدْءِ بِمُضَارِعِ ثَبَتْ) أي: مُثْبَتٍ، (حَوَتْ ضَمِيرًا) يعودُ على صاحبِ الحالِ، يعني: يَجِبُ أَنْ تَشْتَمِلَ على ضَميرٍ يَعودُ على صاحبِ الحالِ، ولا تَقْترِنَ بالواوِ؛ ولهذا قالَ: (وَمِنَ الوَاوِ خَلَتْ).

فإذا كانتِ الجُمْلةُ الحاليَّةُ فعلًا مُضارِعًا مُثبَتًا فإنَّه يَجِبُ فيها أمرانِ:

الأوَّلُ: أَنْ تَشتمِلَ على ضَميرِ يَعودُ على صاحبِ الحالِ.

الثَّاني: ألَّا تَقترِنَ بِهَا الواوُ.

مثالُ ذلكَ: (جَاءَ الرَّجلُ يَجُرُّ ثُوبَهُ) فَهُنا (جَاءَ الرَّجلُ) فعلُ وفاعلٌ، و(يَجُرُّ) فعلٌ ذلكَ: (جَاءَ الرَّجلُ)، وفي الجُمْلةِ فعلٌ مُضارعٌ مُثبَتٌ، والجُمْلةُ في مَحلِّ نصبٍ على الحالِ مِنَ (الرَّجُلُ)، وفي الجُمْلةِ ضَميرٌ يعودُ على (الرَّجُلُ)، وذلكَ في قولِهِ: (يَجُرُّ) أي: هوَ.

ولو قلتَ: (جَاءَ الرَّجلُ يَجُرُّ زَيدٌ ثوبَهُ) فإذا كانَ الضَّميرُ في (ثوبِهِ) يَعودُ على (الرَّجُلُ) فإنَّها تَصِحُّ.

أُمَّا إذا قُلنا: يعودُ على (زَيْدٌ) فإنَّ هذهِ الجُمْلةَ لا تَصِتُّ أَنْ تكونَ حالًا؛ وذلكَ لاَنَّه ليسَ فيها ضَميرٌ يعودُ على صاحبِ الحالِ، وصارَتْ كلُّ جُمْلةٍ مُنفَصِلةً عنِ الأُخرَى، فتكونُ (جَاءَ الرَّجُلُ) مُنفرِدةً، و(يَجُرُّ زَيْدٌ ثوبَهُ) مُنفَرِدةً عَنْها.

فلا بُدَّ مِن أَنْ يكونَ في الجُمْلةِ الواقعةِ حالًا ضَمِيرٌ يعودُ على صاحبِ الحالِ، هذا إذا كانَتْ فعلًا مُضارِعًا مُثْبَتًا.

٣٥٣ - وَذَاتُ وَاوِ بَعْدَهَا انْوِ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا

الشَّرحُ

قولُهُ: «ذَاتُ» مُبتَدأٌ، وهوَ مُضافٌ.

و «وَاوٍ» مُضافٌ إليهِ مَجْرورٌ بالكَسْرةِ.

وقولُهُ: «بَعْدَهَا» (بَعْدَ) ظَرفُ مَكَانٍ مُتعلِّقٌ ب(انْوِ)، وهوَ مُضاف، و(هَا) ضَمِيرٌ مَبْنِيٌّ على السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جرِّ بالإضافةِ(١).

وقولُهُ: «انْوِ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على حَذْفِ حَرْفِ العِلَّةِ، وهوَ الياءُ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُسْتتِرٌ تقديرُهُ: (أنتَ).

وقولُهُ: «مُبْتَدَا» مَفْعولُ (انْوِ)، وجملةُ: (انْوِ بَعْدَها) خَبرُ (ذَاتُ).

وقولُهُ: «لَهُ المُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا»؛ (لَهُ) اللَّامُ حرفُ جرِّ، والهاءُ ضَميرٌ مَبْنِيٌّ على الضَّمِّ في مَحلِّ جَرِِّ.

و «المُضَارِعَ» مَفْعولٌ أَوَّلُ لـ(اجْعَلْ).

و «اجْعَلَنَّ» فعلُ أمرٍ مَبْنِيٌّ على الفتحِ؛ لاتِّصَالِهِ بنونِ التَّوكيدِ، والفاعلُ ضميرٌ مُستِرٌ تقديرُهُ: (أنتَ).

⁽۱) فائدةٌ: إذا صارت الكلمةُ من حرفين تُنْطَق بلفظِها، وإذا صارت من حرفٍ يُنطَقُ باسمِه، مثال ذلك: (ضَرَبَه)، تقول: الهاءُ في محَلِّ نصبِ مفعولٌ به، لأن (ه)، كلمةٌ من حرفٍ واحدٍ. مثال آخر: (ضَرَبها) - يعني: ضَرَب المرأة - تقول: (ها) مفعولٌ به، لأنَّها كلمةٌ مُركَّبةٌ من حرفين. وكذلك تقول: (المواو حرف عطفٍ)، ولا تقول: (واحرف عطفٍ). (الشارح)

وقولُهُ: «مُسْنَدَا» مَفْعُولٌ ثانٍ لـ(اجْعَلْ).

إذا أتتِ الحالُ فِعلَّا مُضارعًا مُثْبَتًا فالواجِبُ فيها أَمْرَانِ: أَنْ تَحْتوِيَ على الضَّميرِ، وأَنْ تَخْلُو مِنَ الواوِ، لَكِنْ أحيانًا تَأْتِي الجُمْلَةُ حَالِيَّةً فِعْلًا مُضارِعًا، وفيها الواوُ، فهاذا نَصْنَعُ؟

يقولُ المُؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: «وَذَاتُ وَاوِ»، يَعني: إذا جاءتِ الجُمْلةُ الحَالِيَّةُ فِعْلاً مُضارعًا مُقتَرِنةً بالواوِ فإنَّه يُمكِنُ التَّخَلُّصُ مِن هذا الإشكالِ، فيقولُ: التَّخلُّصُ مُضارعًا مُقتَرِنةً بالواوِ مُبتَدأً؛ لتكونَ الجُمْلةُ اسْمِيَّةً لا فِعْليَّةً؛ لأنِّي إذا نويتُ مُبتَدأً صارَتْ جملةً اسميَّةً.

مثالُ ذَلِكَ: (أَقْبَلَ الْمُجْرِمُ ويُغَطِّي وَجْهَهُ)؛ فجُمْلةُ (يُغَطِّي) فعلٌ مُضارعٌ مُثْبَتٌ، ومعَ ذلكَ جاءتِ الواوُ، فهاذا نَصْنَعُ؟

نقولُ: نُقَدِّرُ مُبتَداً؛ لتكونَ الجُمْلةُ اسميَّةً، فنقولُ في: (أَقْبَلَ المجرمُ ويُغَطِّي وجهَه) أي: وهوَ يُغَطِّي وجهَهُ، وحينئذٍ تكونُ الجُمْلةُ اسميَّةً، والجُمْلةُ الاسميَّةُ لا بأسَ أَنْ تَبْتَدِئَ بالواوِ.

مثالٌ آخَرُ: (دَخَلْتُ على زَيدٍ يُصَلِّي)؛ ف(يُصلِّي) في مَوضع نصبٍ على الحالِ، لكِنْ لو كانتِ الجُمْلةُ: (دَخَلْتُ على زيدٍ ويُصَلِّي) وَجَبَ أَنْ نُقَدِّرَ مُبتَدأً، فنقولَ: التَّقديرُ: (وهوَ يُصَلِّي)؛ لأجلِ ألَّا تكونَ الجُمْلةُ مُضارعًا، وتَقترِنَ بالواوِ.

وقولُهُ: «لَهُ الْمُضَارِعَ اجْعَلَنَّ مُسْنَدَا» يَعني: اجْعَلْ هذا الْمُضارِعَ مُسْنَدًا للهُ الْمُبَدَا الْمُضارِعَ مُسْنَدًا اللهُ ال

هذا الفعلُ المضارِعُ المُثْبَتُ مُسْنَدًا إلى الضَّميرِ المُبتَدأِ الَّذي نَوَيْتَهُ.

خلاصةُ الأبياتِ الثَّلاثةِ:

القاعدةُ مِنَ البيتِ الأولِ: أنَّ الحالَ تَجِيءُ جملةً: إمَّا اسميَّةً، وإمَّا فِعليَّةً.

القاعدةُ مِنَ البيتِ الثَّاني: إذا كانَتْ جُملةً فعليَّةً فِعْلُها مُضارعٌ مُثْبَتٌ وَجَبَ فيها أمرانِ: اشْتِهالُها على الضَّميرِ، وخُلُوُّها مِنَ الواوِ.

القاعدةُ مِنَ البيتِ الثَّالثِ: إذا أتتِ الجُمْلةُ الحاليَّةُ فِعْلَا مُضارِعًا مُثْبَتًا مَقْرُونًا بالواوِ وَجَبَ أَنْ نُقدِّرَ مُبتَداً تكونُ هذهِ الجُمْلةُ خَبَرًا له؛ لئلَّا تَنْخَرِمَ القاعدةُ.



٣٥٤- وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَا بِوَاوِ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِا الْعَرْبِ مَا السَّرِحُ السَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرِحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحِ السَّرَحُ الْعَلَمُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ الْعَلَمُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ السَّرَاحُ الْعَلَمُ ا

قولُهُ: «وَجُمْلَةُ الحَالِ» الواوُ استِئنافيَّةٌ.

و (جُمْلَةُ) مُبتَدأٌ، وهو مُضافٌ.

و «الحَالِ» مُضافٌ إليه.

وقولُهُ: «سِوَى» أداةُ استِثْناءِ مَنْصوبةٌ على الاسْتِثْناءِ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ، وهيَ مُضافٌ.

وقولُهُ: «مَا قُدِّمَا» (مَا) مُضافٌ إليهِ، مَبنِيَّةٌ على السُّكُونِ، في مَحَلِّ جَرٍّ.

و «قُدِّمَا» فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ للمَجْهولِ مَبْنِيٌّ على الفتح، والألِفُ للإِطْلاقِ، ونائبُ الفاعلِ صِلةُ ونائبُ الفاعلِ صِلةُ الفاعلِ صِلةُ المُوْصولِ.

وقولُهُ: «بِوَاوٍ» جارٌ وتجُرورٌ مُتعلِّقٌ بمَحْذوفٍ، خبرُ (جُمْلَةُ)، أي: وجملةُ الحالِ بواوٍ.

وقولُهُ: «اوْ بِمُضْمَرٍ» مَعْطوفةٌ على قولِهِ: (بِوَاوٍ).

قُولُهُ: «جَمْلَةُ الحَالِ» يَعنى: الحالَ الَّتِي تَقَعُ جُملةً.

وقولُهُ: «سِوَى مَا قُدِّمَا» الَّذي قُدِّمَ هو المُضارِعُ المُثْبَتُ، فها هيَ الجُمْلةُ غيرُ المُضارِع المُثْبَتِ؟

الجوابُ: أولًا: المضارعُ المنفيُّ.

ثانيًا: الماضِي.

ثالثًا: الجُمْلةُ الاسميَّةُ.

رابعًا: الجُمْلةُ الطَّلبيَّةُ، ولكنَّ الطَّلبيَّةَ يُقدَّرُ لَها ما يَصِحُّ أَنْ يَتِمَّ بهِ الكلامُ.

وقولُهُ: «بِوَاوِ اوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا» يَعني: تكونُ بالواوِ، وتكونُ بالضَّميرِ وَحُدَهُ، وتكونُ بها جَيعًا، فإذا وقعتِ الحالُ جُملةً غيرَ مُضارعٍ مُثبَتٍ جازَ أَنْ تَقْتَرِنَ بالواوِ دونَ الضَّميرِ، وبالضَّميرِ دونَ الواوِ، وبالضَّميرِ والواوِ جميعًا.

مثالُ المُضارِعِ المَنْفِيِّ: (أَقْبَلَ هَارِبًا لا يَلْوِي على أَحَدٍ)، ويَجوزُ: (ولا يَلْوِي على أَحَدٍ).

مثالٌ آخَرُ: (جاءَ زَيدٌ لم يَضْحَكْ)، ويجوزُ: (جاءَ زَيدٌ ولم يَضْحَكْ).

مثالُ الماضِي: (أقبلَ الرَّجلُ ضَحِكَ أَبُوهُ)، لكنَّها في الماضي تَقترِنُ ب(قد) فتقولُ: (أقبلَ الرَّجلُ قَدْ ضَحِكَ) يَعني: هوَ، وتقولُ: (أقبلَ الرَّجلُ وقَدْ رَكِبَ).

مثالُ الاسميَّةِ المَقْرونةِ بالواوِ: (زَارَنِي والشَّمسُ طالِعةٌ)، فقولُه: (والشَّمسُ طالعةٌ) جَملةٌ اسميَّةٌ مَقْرونةٌ بالواوِ.

مثالٌ آخَرُ: (جَاءَ زَيدٌ وعَمْرٌو قائمٌ).

ومثالُ الاسميَّةِ المَقْرونةِ بالضَّميرِ: (جاءَ الرَّجلُ هوَ صَاحِبِي) يَعني: الحالُ أنَّه صاحِبِي. مثالٌ آخَرُ: (جاءَ زَيدٌ يَدُهُ على رَأْسِهِ).

مثالُ الاسميَّةِ المَقْرونةِ بالضَّميرِ والواوِ: (جاءَ الرَّجُلُ وهُوَ صَاحِبِي)، و(جَاءَ زَيْدٌ وَيَدُهُ عَلَى رَأْسِهِ).

مثالُ الأَمْرِ: (أَقْبَلَ الرَّجُلُ اضْرِبْهُ)، ويُقَدَّرُ فيهِ: (مَقُولًا فيهِ: اضْرِبْهُ).

الخلاصةُ: أنَّ الحالَ تَأْتِي جُملةً اسميَّةً، وفعلًا ماضيًا، وفِعلًا مضارعًا، وفعلَ رِ.

والمضارعُ مُثبَتُ ومَنْفِيُّ، فالمُثبَتُ يكونُ خاليًا منَ الـواوِ، مُشتَمِلًا على الضَّميرِ، فإِنْ جاءَ مِن كلامِ العربِ ما فيهِ الواوُ والضَّميرُ فإنَّهُ يُقدَّرُ مُبتَدأٌ بعدَ الواوِ؛ لأجلِ أَنْ تكونَ الجُمْلةُ اسميَّةً.

أمَّا إذا كانتِ الجُمْلةُ اسميَّةً أو فعليَّةً مُضارِعةً مَنفيَّةً أو ماضيًا أو أمرًا - يَعني: طَلَبًا - فإنَّها تكونُ بالواوِ وَحْدَها، أو بالضَّميرِ وحدَهُ، أو بِهما جَميعًا.

فإِنْ قَالَ قَائلٌ: وهل يُمْكِنُ أَنْ تأتي بدونِ الواوِ والضَّميرِ؟

فالجواب: لا، لا يُمْكِن أبدًا؛ لأنَّهُ لا بُدَّ مِن شيءٍ يَرْبِطُها، فلو قلتَ مثلًا: (جاءَ زَيدٌ عَمْرٌ و قائمٌ) أو: (جاءَ زَيدٌ الشَّمسُ طالعةٌ) ما صَحَّ.

٣٥٥- وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمِلْ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ الشَّرحُ الشَّرحُ

قُولُهُ: «الحَالُ» مُبتَدأٌ مَرْفوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ.

و «قَدْ» للتَّقليلِ.

و «يُخْذَفُ» فعلٌ مُضارعٌ مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُهُ.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ بمعنى: (الَّذي) نائبُ الفاعل.

و ﴿فِيهَا ﴾ جارٌّ و مَجُرورٌ مُتَعَلِّقٌ بِ (عَمِلْ) ، يَعني: ما عَمِلَ فيها.

و «عَمِلْ» فعلٌ ماضٍ مَبْنيٌّ على الفتحِ، لكنَّه سُكِّنَ لأجلِ الرَّوِيِّ، والفاعلُ ضَمِيرٌ مُستتِرٌ جَوازًا تقديرُهُ: (هوَ) يَعودُ على (مَا)، يَعني: قد يُحْذَفُ الَّذي عَمِلَ.

وقولُهُ: «وَبَعْضُ» الواوُ عاطِفةٌ.

و «بَعْضُ» مُبتَدأٌ مَرْ فوعٌ، وعَلامةُ رفعِهِ الضَّمَّةُ.

و «مَا» اسمٌ مَوْصولٌ بمعنَى: (الَّذِي).

التّميِيزُ

التَّمييزُ معناهُ: الفَصْلُ بينَ شَيئيْنِ، يُقالُ: (مَيَّزَ هَذا عَنْ هَذا) أي: فَصَلَ بَعْضَهما مِن بعضٍ، ويُطلَقُ أيضًا على التَّبْيينِ، يُقالُ: (مَيِّزْهُ) أي: بَيِّنْهُ ووَضِّحْهُ.

٣٥٦- اسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهُ يُنْصَبُ تَسْمِيزًا بِهَا قَدْ فَسَّرَهُ ٢٥٧- كَارْشِبْرِ ارْضًا) وَ(قَفِيرْ بُرَّا) وَ(مَنَسوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْسرَا)

الشَّرحُ

تَعريفُ التَّمييزِ عندَ النَّحويِّينَ:

أُولًا: (اسْمٌ) يَعني: لا يَقَعُ فِعلًا، ولا يَقَعُ جُملةً، وتَقَدَّمَ أَنَّ الحَالَ يكونُ اسمًا، ويكونُ جملةً؛ لقولِهِ: (وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَهُ).

ثانيًا: (بِمَعْنَى (مِنْ)) يَعني: مُتَضَمِّنٌ لمعنَى (مِنْ)، وسَبَقَ أَنَّ الحالَ مُتضَمِّنةٌ لمعنَى (فِي) أي: مُفهِمُ (فِي).

ثالثًا: (مُبينٌ) أي: للذَّاتِ، أو للنِّسْبةِ.

مثالُ ذلكَ: (عِندِي عِشْرونَ رَجُلًا)، فهذا مُبِينٌ للذَّاتِ؛ لأنَّ (عِشْرونَ) مُبهَمٌ، و(رَجُلًا) بَيَّنَ هذا الْمُبْهَمَ ما هوَ، وأنَّه رِجالٌ.

مثالٌ آخَرُ: (امْتَلاَّ السُّوقُ مَطَرًا)، وهذا مُبِينٌ للذَّوَاتِ؛ لأَنَّكَ تَقولُ: (ماذا المُتَلاَّ؟) فيُقالُ: (مَطَرًا)، وأيضًا لم يُحوَّلُ عنِ الفاعلِ؛ لأنَّ الفاعلَ هو السُّوقُ، وليسَ المطرُ هوَ المُمْتَلِئَ.

أمَّا تَمْيِيزُ النِّسْبَةِ فَمَعناهُ أنَّ التَّمْيِيزَ يكونُ مُحَوَّلًا عنِ الفاعلِ أوِ المَفْعولِ.

مثالُ تَحْويلِهِ عنِ الفاعلِ: (تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا)؛ ف(عَرَقًا) تَمْيِيزٌ مُبِينٌ للنِّسْبةِ، أي: نِسْبةِ التَّصبُّبِ إلى العَرَقِ، وأصلُهُ: تَصبَّبَ عَرَقُ زيدٍ، فحُوِّلَ هذا عنِ الفاعلِ إلى التَّمْيِيزِ، فقُلْنا: (تَصَبَّبَ زَيدٌ عَرَقًا).

مثالُ تحويلهِ عنِ المَفْعولِ بهِ قولُهُ تعالى: ﴿ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القم: ١٢]، فَ﴿ فَجَرْنَا ﴾ فِعْلُ وفاعلٌ، و﴿ أَلْأَرْضَ ﴾ مَفْعولٌ بهِ، و﴿ عُيُونًا ﴾ تمْييزٌ للمَفْعولِ بهِ، فهو تمْييزٌ للْأَلْرُضَ ﴾ في الواقع؛ لأنَّه محُوَّلُ عنِ المَفْعولِ بهِ، والأَصْلُ: فجَّرْنا عُيونَ الأرضِ، لكِنْ: ﴿ وَفَجَرْنَا أَلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ أَبْلَغُ؛ لأنَّ (فَجَرْنا عُيونَ الأرضِ) معناهُ أَنَّه ما تَفَجَرَ إلَّا العُيونُ، لكِنْ: ﴿ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ مَعناهُ: أنَّ كُلَّ الأرضِ تَفَجَرَ إلَّا العُيونُ، لكِنْ: ﴿ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ مَعناهُ: أنَّ كُلَّ الأرضِ مَعَاهُ أَنَّهُ ما تَفَجَرَ إلَّا العُيونُ، لكِنْ: ﴿ وَفَجَرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ مَعناهُ: أنَّ كُلَّ الأرضِ

إِذَنْ: تارةً يُبِينُ الذَّاتَ، وتارةً يُبِينُ النِّسبةَ، أمَّا الحالُ فَهِيَ مُبِينةٌ للهيئةِ، فإذا قلتَ: (جَاءَ الرَّجُلُ رَاكِبًا)، فإنَّ (رَاكِبًا) بَيَّنَتْ هيئةَ الرَّجل، كيفَ جاءَ.

رابعًا: (نَكِرَهُ) يَعني: لا مَعْرِفةٌ، فلا يكونُ التَّمْيِيزُ مَعْرِفةً، بل لا بُدَّ أَنْ يكونَ نَكِرةً.

وقولُهُ: «بِمَعْنَى (مِنْ)» صفةٌ لـ(اسْمٌ).

و «مُبِينٌ » صفةٌ ثانيةٌ.

و «نَكِرَهْ» صفةٌ ثالثةٌ.

وقولُهُ: «يُنْصَبُ تَمْيِيزًا» الجُمْلةُ خبرُ (اسْمٌ).

و «تَمْييزًا» حالٌ، أي: يُنْصَبُ حالَ كونِهِ تَمْييزًا.

وقولُهُ: «بِمَا قَدْ فَسَّرَهْ» أي: أنَّ عامِلَهُ نفسُ المُفسَّرِ الَّذي فَسَّرَهُ هذا التَّمييزُ.

مثالُ ذلكَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ رَجُلًا)، فناصبُ (رَجُلًا) هو: (عِشْرُونَ).

مثالٌ آخَرُ: (عِنْدِي صَاعٌ بُرًّا)، ناصبُ (بُرًّا) هوَ: (صاعٌ).

مثالٌ آخَرُ: (عِنْدِي كِيلُو أَرْضًا)، ناصبُ (أَرْضًا) هوَ: (كِيلُو)؛ ولهذا قالَ: (يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ).

ثمَّ ضَرَبَ لهُ أَمْثلةً، فقالَ: (كَ(شِبْرِ ارَضًا))، يَعني: تقولُ: (لِي شِبْرٌ أَرْضًا) وقالَ الرَّسولُ -صلَّى اللهُ عليهِ وعلى آلِه وسلَّمَ-: «مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ»(۱)، لكِنْ أَتَى برْمِن)، ولو حَذَفَ (مِن) لكانَتْ تَمْيِيزًا.

فَنَقُولُ: (لِي) جَارٌ وَمَجْرُورٌ خبرٌ مُقَدَّمٌ، و(شِبْرٌ) مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، و(أَرْضًا) تَمْييزٌ ل(شِبْرٌ) مَنْصُوبٌ بهِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

وقولُهُ: «وَقَفِيزٍ بُرَّا» القَفِيزُ سِتَّةَ عَشَرَ صاعًا، فتَقولُ: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزًا بُرَّا)؛ ف(اشْتَرَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(قَفِيزًا) مَفْعولٌ بهِ مَنْصوبٌ، وعَلامةُ نصبِهِ الفتحةُ الظَّاهرةُ، و(بُرَّا) تَمْييزٌ لَاقَفِيزٍ) مَنْصوبٌ بهِ، وعَلامةُ نصبِهِ فَتحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب المساقاة، باب تحريم الظلم، برقم (١٦١٠).

وقولُهُ: «وَمَنَوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرَا» يَعني: وكمَنَوَيْنِ^(١) عَسَلًا وتمرًا، كلُّ واحدٍ منهُ مَنًا، و(مَنَوَيْن) تثنيةُ (مَنًا).

و «عَسَلًا» تمييزٌ لـ(مَنَوَيْنِ).

و "تَمْرَا" مَعْطُوفٌ عليهِ، والعاملُ فيها الْمُمَيِّزُ (مَنَوَيْنِ).

مثالُهُ: (اشْتَرَيْتُ مَنَا تمرًا)؛ ف(اشْتَرَيْتُ) فعلٌ وفاعلٌ، و(مَنَّا) مَفْعولٌ بهِ مَنْصـوبٌ، و(تَمْرًا) تَمْيِيزٌ ل(مَنَّا) مَنصـوبٌ بهِ، وعَلامةُ نصبِهِ فتحةٌ ظاهرةٌ في آخرِهِ.

إِذَنْ: المَّنَا مِقْدارٌ بالوزنِ، والقَفيزُ بالكيلِ، والشِّبرُ بالمساحةِ.



⁽١) مثنى مَنًا، وهو الذي يكال به السمن وغيره، وفي لغة بني تميم (مَنٌّ) بالتشديد، والتثنية مَنَّانِ، انظر المصباح المنير منو.

٣٥٨- وَبَعْدَ ذِي وَشِبْهِهَا اجْرُرُهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَ(مُدُّ حِنْطَةٍ غِذَا) الشَّرحُ

قولُهُ: «بَعْدَ ذِي» يَعني: والتَّمييزُ الواقعُ بعدَ آخِرِ مثالٍ «وَشِبْهِهَا» أي: كالمثالَينِ قَبْلَها «اجْرُرْهُ» أي: التَّمييزَ (إِذَا أَضَفْتَهَا).

مثالُ ذلكَ: (اشْتَرَيْتُ مَنَا تَمْرٍ) فأَضَفْناها، وكذلكَ: (اشْتَرَيْتُ قَفِيزَ بُرِّ)، و(مَلَكْتُ شِبْرَ أرضٍ)، فصارَ ما وَقَعَ بعدَ مساحةٍ أو كَيلٍ أو وَزنٍ لَنا في إعرابِهِ وَجُهانِ:

الوجهُ الأوَّلُ: أَنْ نُنَوِّنَ المساحةَ أوِ المكيالَ أوِ المثقالَ، فإذا نَوَّنَاها نَصَبْنا ما بعدَها على التَّمييزِ.

الوَجْهُ الثَّانِ: أَنْ نُضِيفَها، فإذا أَضَفْناها ولم نُنَوِّنْهَا جَرَرْنَاها بالإضافةِ.

مثالُ ذلكَ: (اشْتَرَيْتُ شِبْرَ أرضٍ)، ويَجوزُ: (شِبْرًا أرضًا).

مثالٌ آخَرُ: (طَحَنْتُ قَفِيزَ بُرِّ)، ويجوزُ: (قَفِيزًا بُرًّا).

مثالٌ آخَرُ: (اشْتَرَيْتُ مَنَا عَسَلٍ)، ويَجوزُ: (مَنَا عَسَلًا)، ومثلُهُ: (مَنَا تَمْرٍ)، و(مَنَا تمرًا).

إِذَنِ: القاعدةُ: ما وَقَعَ تمييزًا للمِقْدارِ أوِ المِثْقالِ أوِ المِكْيالِ جازَ فيهِ وَجْهَانِ: الأُوَّلُ: الإضافةُ، ويكونُ بَجْرورًا، والاسمُ الأوَّلُ غيرُ مُنوَّنِ. النَّاني: النَّصبُ على التَّمييز، ويكونُ الاسمُ الأوَّلُ مُنَوَّنًا.

٣٥٩- وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أُضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلَ: (مِلْءُ الأَرْضِ ذَهَبَا) الشَّرحُ

يَتَعيَّنُ نَصْبُ التَّمييزِ إذا أُضِيفَ المُمَيَّزُ، فإذا قالَ قائلٌ: لماذا لا يجوزُ الجرُّ؟ قُلنا: لأنَّه إذا أُضيفَ تَعَذَّرَتِ الإضافةُ.

مثالُ ذلك: (اشْتَرَيْتُ مِثْقَالَ دِرْهَم عَسَلًا)، ولا يَجوزُ أَنْ تَقولَ: (اشْتَرَيْتُ مِثْقَالَ دِرْهَم عَسَلًا)، ولا يَجوزُ جَرُّهُ إذا أُضيفَ المِقْدارُ مِثْقَالَ دِرْهَم عَسَلٍ)؛ لأنَّ الإضافة مُتعذِّرة، وهو إنَّما يجوزُ جَرُّهُ إذا أُضيفَ المِقْدارُ أو المِثْقَالُ إلى التَّمييزِ، فإذا أُضيفَ المِقْدارُ أو المِكْيالُ أو المِثْقَالُ إلى غيرِهِ فإذا أُضيفَ المِقْدارُ أو المِكْيالُ أو المِثْقَالُ إلى غيرِهِ فإذا أُضيفَ المَّقدارُ أو المِكْيالُ أو المِثقَالُ إلى غيرِهِ فإذا أَضيفَ النَّصبُ.

مثالُهُ منَ القُرآنِ: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمَّ كُفَّارُ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِلْ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾ [آل عمران: ٩١]، و ﴿ مِلْ الْوَبُ مَا لَهُ الكَيلُ، وعلى هَذا نَقولُ في ﴿ مِلْ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾: يَتَعَيَّنُ النَّصِبُ؛ لتَعَدُّرِ الإضافةِ.

إِذَنِ: القاعدةُ: يَتَعيَّنُ نصبُ التَّمييزِ إذا أُضِيفَ الْمُمَّيِّرُ.

٣٦٠ وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِ(أَفْعَلَا) مُفَضَّلًا كَ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

الشَّرحُ

قولُهُ: «الفَاعِلَ» مَفْعولٌ ل(انْصِبَنْ) مُقدَّمٌ.

وقولُهُ: «الفَاعِلَ المَعْنَى» يَعني: الفاعلَ في المعنَى.

وقولُهُ: «انْصِبَنْ» مَبْنِيٌّ على الفَتحِ؛ لاتِّصالِهِ بنونِ التَّوكيدِ الحَفيفةِ؛ لأنَّه فِعْلُ أمرٍ مُتَّصلٌ بنُونِ التَّوكيدِ الحَفيفةِ، فبُنِيَ على الفَتحِ.

وقولُهُ: «مُفَضِّلًا» يَعني: قَاصِدًا التَّفضيلَ: إمَّا تَفْضيلَ زَيدٍ على زَيدٍ، أو تَفْضيلَ حالٍ على حالٍ، وما أَشْبَهَ ذلكَ، اللهِمُّ أَنَّه إذا وَقَعَ التَّمييزُ بعدَ اسمِ التَّفضيلِ وهوَ فاعلٌ في المعنَى فانْصِبْهُ.

مثالُ ذلكَ: (أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)، وأَصْلُها: (أنتَ عَلَا مَنْزِلُك) فتَجِدُ أَنَّ (أَعْلَى) يَقُومُ مَقَامَهُ الفَاعلُ، فَ(مَنْزِل) إِذَنْ فَاعلُ فِي الْعَنَى.

مثالٌ آخَرُ: قالَ اللهُ تعالى: ﴿أَنَاْ أَكُثَرُ مِنكَ مَالَا﴾ أي: كَثُرَ مالي على مالِكَ، ﴿وَأَعَزُ نَفَرًا ﴾ [الكهف:٣٤] أي: عَزَّ نَفَري على نَفَرِكَ.

مثالٌ آخَرُ: «المُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا»(١)؛ ف(أعناقًا) تَمْيِيزٌ؛ لأنَّ أَصْلَها: طالَتْ أعناقُهم، فإذَنْ: هو فاعلٌ في المعنَى.

⁽١) أخرجه مسلم: كتاب الصلاة، باب فضل الأذان، برقم (٣٨٧).

مثالُ آخَرُ: (فُلانٌ أَسْلَمُ قَلْبًا)؛ ف(قَلْبًا) تَمْيِيزٌ؛ لأنَّ المعنَى: سَلِمَ قلْبُهُ، وتقولُ: (قَلْبُ فلانٍ أَسْلَمُ قَلْبًا)؛ لأنَّ القلبَ هَوَ القلبُ فلانٍ أَسْلَمُ قَلْبًا)؛ لأنَّ القلبَ هوَ القلبُ، إِذَنْ: فيَجِبُ جَرُّه بالإضافةِ.

أيضًا إذا قلتَ: (زَيدٌ أَفْضَلُ مِن عَمْرٍو) فليسَ فيهِ فاعلٌ في المعنَى، وكذلكَ: (فلانٌ أَكْرَمُ رجلٍ)، لا نَقولُ: إنَّ (رَجُلٍ) يُنصَبُ على التَّمييزِ، لأَنَّه ليسَ فاعلًا في المعنَى، فلا يَصِحُّ أَنْ نَقولَ: (فُلانُ أَكْرِمُ رَجُلًا)، إِذَنْ: يَجِبُ جرُّهُ بالإضافةِ، فتقولُ: (أَكْرَمُ رَجُلًا).

إِذَنِ: القاعدةُ: أَنَّ كُلَّ اسمٍ يَقَعُ بعدَ (أَفْعَلِ) التَّفضيلِ، فإِنْ كانَ فاعلًا في المعنَى وَجَبَ جَرُّهُ في المعنَى وَجَبَ جَرُّهُ بالإضافةِ.



٣٦١- وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبَا مَيِّزْ كَ(أَكْرِمْ بِأَبِي بِكْرٍ أَبَا) الشَّرحُ الشَّرحُ

يَأْتِي التَّمْيِيزُ بعدَ كلِّ عاملِ اقْتَضَى التَّعجُّبَ، والتَّعجُّبُ يُرادُ بهِ التَّعجُّبُ اللَّفظيُّ الَّذي يَقَعُ بصيغتِهِ المُعَيَّنَةِ، ويُرادُ بهِ التَّعجُّبُ المعنويُّ الَّذي دَلَّ عليهِ اللَّياقُ بغيرِ سياقٍ مُعيَّنِ، فالصِّيغةُ المعيَّنةُ للتَّعجُّبِ اثنتانِ:

الأُولى: (ما أَفْعَلَ) تقولُ: (ما أَحْسَنَ السَّمَاءَ!)(١)، ومثالُها قولُهُ تعالى: ﴿فَمَآأَصْبَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّادِ ﴾ [البقرة: ١٧٥].

مثالُ ذَلكَ: (ما أَحْسَنَ زَيْدًا أَدَبًا!)؛ ف(أَدَبًا) تَمْيِيزٌ؛ لأنَّها أَتَتْ بعدَ التَّعجُّبِ، فَتَقُولُ: (ما) تَعَجُّبِيَّةٌ مَبْنَيَّةٌ على السُّكُونِ في محَلِّ رَفعِ مُبتَداإ، و(أَحْسَنَ) فِعْلُ ماضٍ مَبْنِيُّ على الفتحِ، وفاعلُهُ مُسْتَرِّ وُجوبًا تقديرُهُ: (هوَ)، وهذا منَ المواضِعِ الَّتي تُقَدَّرُ مَبْنِيُّ على الفتحِ، وفاعلُهُ مُسْتَرِّ وُجوبًا، و(زَيدًا) مَفْعولٌ بهِ مَنصوبٌ، وعاملُهُ (أَحْسَنَ)، و(أَدَبًا) مَنْصوبٌ على التَّمييزِ، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

مثالٌ آخَرُ: (ما أَجْمَلَهُ وَجْهًا!)؛ نَقولُ: (وَجْهًا) تَمْيِيزٌ؛ لأنَّهَا أَتَتْ بعدَ ما اقْتَضَى التَّعَجُّبَ.

والثَّانيةُ: (أَفْعِلْ بهِ).

⁽١) يقولون: إنَّ ابنةَ أبي الأسودِ الدُّوَلِيِّ قالَتْ ذاتَ ليلةٍ: يا أبتِ! ما أحسنُ السَّماءِ؟ قال: يا بُنيَة، نُجومُها -وهذا الجوابُ صحيحٌ، لأنَّها تَستفهمُ، فتقول: ما هو أحسنُ شيءٍ في السَّماء - فقالت: يا أبتِ، لستُ أُريدُ أَنَّ السَّماءَ حسنةٌ وجميلةٌ، فقال لها: يا بُنيَّةُ، ألا فَتحْتِ فاكِ، وقلتِ: (ما أحسنَ السَّماء!). (الشَّارح)

مثالُ ذلكَ: (أَكْرِمْ بِزَيْدٍ ضِيافةً)؛ ف(ضِيافةً) تَمْيزٌ؛ لأنَّهَا أَتَتْ بعدَ فِعْلِ التَّعَجُّب.

ومنهُ مثالُ المؤلِّفِ رَحَمُهُ اللَّهُ: (أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)، وأبو بكرٍ هوَ الصِّدِّيقُ رَخَوَاللَّهُ عَلَى السُّكُونِ، وفاعلُهُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تَعَجُّبٍ مَبْنِيُّ على السُّكُونِ، وفاعلُهُ مُسْتَتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ: (أنتَ) (١)، و(بَأْبِي بَكْرٍ) جازٌ وبَجْرُورٌ مُتعلِّقٌ ب(أَكْرِمْ)، و(أَبَا) مَنْصوبٌ على التَّمييزِ، وعَلامةُ نَصْبِهِ فَتْحةٌ ظاهِرةٌ في آخرِهِ.

هذا الَّذي يَأْتِي بعدَ التَّعجُّبِ بصِيغَتَيْهِ الاصْطِلاحِيَّتَيْنِ، كذلكَ الَّذي يَأْتِي بعدَ التَّعجُّبِ بعدَ التَّعجُّبِ بلعنى بدونِ الصِّيَغِ المعروفةِ كقولِهم: (للهِ دَرُّهُ فارسًا)، فهذا تَعجُّبُ بالمعنى؛ لأنَّ المعنى: (ما أَعْظَمَ فُرُوسِيَّتَهُ!).

فنقولُ في إعرابِها: (للهِ) جارٌ وَمَجْرورٌ خَبرٌ مُقدَّمٌ، و(دَرُّ) مُبتَدأٌ مُؤَخَّرٌ، وهوَ مُضافٌ إلى الهاءِ، و(فارسًا) مَنْصوبٌ على التَّمييزِ.

وهُنا تنبيةٌ: لا يَلْزَمُ أَنْ يأتيَ التَّمييزُ كلَّما جاءَ التَّعجُّبُ، لكنَّ المعنَى: ما أتَى بعدَ التَّعجُّب مَنْصوبًا فهوَ تَمْيِيزٌ.

إِذَنِ: القاعدةُ: كلَّما جاءَ الاسمُ مَنْصوبًا بعدَ ما يَقْتضِي التَّعجُّبَ فإنَّه يكونُ مَيْسِزًا.



⁽١) وهناك رأيٌ آخرُ يقولُ: إنَّ (أَفْعِل) وإِنْ كانَتْ بصيغةِ الأمرِ، لكنَّ معناها الخبرُ، وإنَّ (أَكْرِم به) معناه: ما أَكْرَمَه! وعلى هذا يكونُ (به): هو الفاعلَ، ويقولون: إنَّ الباءَ زائدةٌ كزيادتِها في قولِه تعالى: ﴿وَلَقَيْ بِأَلِلَهِ شَهِيدًا﴾ .(الشارح).

٣٦٢- وَاجْرُرْ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي العَدَدْ

وَالفَاعِلِ المَعْنَى كَ(طِبْ نَفْسًا تُفَدُ)

الشَّرحُ

قولُهُ: «اجْرُرْ» فعلُ أمرٍ.

و«ب(مِنْ)» جارٌّ ومَجْرورٌ مُتعلِّقٌ بهِ.

وقولُهُ: «إِنْ شِئْتَ» (إِنْ) شَرْطيَّةٌ.

و «شِئْتَ» فعلُ الشَّرطِ وفاعلُهُ، وجوابُ الشَّرطِ فيهِ رَأْيانِ:

الرَّأَيُ الأَوَّلُ: أَنَّه مَحْذُوفٌ دَلَّ عليهِ ما قبلَهُ، أي: واجْرُرْ بِ(مِن) إِنْ شِئْتَ فَاجِرُرْهُ.

والرأيُ الثَّاني: أنَّه لا يَحْتاجُ في مثلِ هذا التَّركيبِ إلى جوابٍ، وهذا الرَّأيُ الأَخيرُ أَصَحُّ؛ لأنَّه أَوْضَحُ في المعنَى، وأَسْلَمُ منَ التَّقديرِ، والأصلُ عَدَمُ التَّقديرِ. التَّقدير.

وقولُهُ: «غَيْرَ ذِي العَدَدْ» مَفْعولُ (اجْرُرْ).

وقولُهُ: «غَيْرَ ذِي العَدَدْ» أي: غيرَ تَمييزِ ذِي العددِ، أي: أنَّ التَّمييزَ الَّذي ليسَ تمييزَ عددٍ يَجوزُ جرُّهُ ب(مِنْ)، أمَّا التَّمييزُ الَّذي للعددِ فلا يُجرُّ ب(مِنْ)، وإنَّما يُنصَبُ.

مثالُ ذلكَ: (عِنْدِي عِشْرُونَ كِتابًا)، ولا يَجوزُ: (عِنْدِي عِشْرونَ مِن كِتابِ)

لكِنْ يَجوزُ أَنْ تَقولَ: (عِنْدِي عِشْرونَ مِنَ الكُتُبِ)، وحينَئذِ لا يكونُ تَمييزًا؛ لأنَّ تمييزَ العددِ يكونُ مُفرَدًا.

وقولُهُ: «وَالفَاعِلِ المَعْنَى» يَعني: واجْرُرْ غيرَ الفاعلِ في المعنَى، أي: التَّمييزَ الَّذي يَأْتِي فاعِلَا في المعنَى، وسَبَقَ في قولِهِ:

وَالْفَاعِلَ الْمَعْنَى انْصِبَنْ بِ(أَفْعَلَا) مُفَضِّلًا كَ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

فالفاعلُ المعنَى لا يُجَرُّ ب(مِن)، فلا تَقولُ: (أنا أكثرُ منكَ مِن مالٍ)، بل تَقولُ: (أنا أَقْوى منكَ (أكثرُ منكَ مالًا)، ولا تَقولُ: (أنا أَقْوى منكَ مِن جَسَدٍ)، بل تقولُ: (أنا أَقْوى منكَ جَسَدًا).

مثالٌ آخَرُ: (طِبْ نَفْسًا)؛ ف(طِبْ) فعلُ أمرٍ، وفاعِلُهُ مُستتِرٌ وُجوبًا تقديرُهُ (أنتَ)، و(نَفْسًا) تَمييزٌ مُحُوَّلُ عنِ الفاعلِ؛ لأنَّ أَصْلَها: طابَتْ نفْسُكَ، وهَلْ يَجوزُ أَنْ تقولَ: (طِبْ من نَفْسِ)؟

الجوابُ: لا.

وقولُهُ: «تُفَدُّ» أي: تُعْطَ الفائدةَ.

أَمَّا بَقِيَّةُ التَّمييزاتِ فيَجوزُ، كالَّذي بمعنَى المَفْعولِ بهِ، والَّذي بعدَ ما اقْتَضَى التَّعَجُّبَ.

مثالُ ذلكَ: (اشْتَرَيْتُ شِبْرًا أَرْضًا)، ويَجوزُ: (شِبْرًا من أرضٍ)، ويجوزُ وجهٌ ثالثٌ: (اشْتَرَيْتُ شِبْرَ أرضٍ)، كما سَبَقَ في قولِهِ:

وَبَعْدَ ذِي وِشِبْهِهَا اجْرُرْهُ إِذَا أَضَفْتَهَا كَاهُ لُه حِنْطَةٍ غِذَا)

مثالٌ آخَرُ: (للهِ دَرُّه فارسًا) ويجوزُ: (للهِ دَرُّهُ مِن فارسٍ)؛ فنقولُ: (للهِ دَرُّهُ) مُبتَدأٌ وخبرٌ، و(مِن) حرفُ جرِّ، و(فارسٍ) اسمٌ مَجْرورٌ، و(مِن) بَيانِيَّةٌ؛ لأنَّهَا نائبةٌ منابَ التَّمييزِ، فتكونُ حالًا منَ الهاءِ في (دَرُّهُ).

مثالٌ آخَرُ: (أَكَلَ الرَّجلُ كِيلُوَيْنِ تَمرًا)، ويجوزُ: (كيلوَيْنِ مِن تَمرٍ)، ويجوزُ: (كيلُوَيْ مِن تَمرٍ)، ويجوزُ: (كِيلُوَيُ (١) تَمْرِ) بالإضافةِ؛ لأنَّ ذلك ليسَ بعددٍ.

إِذَنِ: القاعدةُ: كلُّ تَمييزِ فإنَّه يَجوزُ جَرُّهُ بِ(مِن) إلَّا اثنينِ، وهُما: تمييزُ العددِ، والتَّمييزُ الَّذي هو فاعلُ في المعنَى.

⁽١) الظاهرُ أنَّ (كيلو) ليس بعربيٍّ. (الشَّارح).

٣٦٣- وَعَامِلَ التَّمْيِنِ قَلِّمْ مُطْلَقَا وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَـزْرًا سُبِقَا الشَّرِحُ السَّرِحُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِحُ السَّمِ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّرِعُ السَّمِ السَّمِ السَّرِعُ السَّمِ السَّرِعُ السَّمِ السَّمَ السَّمِ السِّمِ السَّمِ السَّمِ

قولُهُ: «عَامِلَ» مَفْعولٌ مُقدَّمٌ، لكِنْ لو كانتِ الجُمْلةُ: (وعَامِلَ التَّمييزِ قَدِّمْهُ) فإنَّه يَجوزُ الرَّفعُ؛ لأنَّ هذا مِن بابِ الاشْتِغالِ، لكِنْ يَترجَّحُ النَّصبُ؛ لأنَّ المَشْغولَ فِعلٌ طَلَبِيُّ، وسَبَقَ هذا في بابِ الاشْتِغالِ.

إِذَنْ: «عَامِلَ» مَفْعُولٌ مُقدَّمٌ، والعامل: (قَدِّمْ) و(عَامِلَ) مُضافّ.

و «التَّمْييزِ» مُضافٌ إليه.

وقولُهُ: «مُطْلَقَا» مَفْعولٌ مُطلَقٌ؛ لأنَّه نائبٌ منابَ المَصْدرِ، فهوَ صفةٌ لمحذوفِ تقديرُهُ: (تَقْديرًا مُطْلَقًا)، يَعني: غيرَ مُقيَّدٍ، وهَلْ يكونُ إعرابُهُ هكذا كُلَّما جاءَ؟

الجوابُ: لا، لكِنْ يُنظَرُ في كلِّ موضعٍ بحَسَبِهِ.

يقولونَ: إنَّ (مُطْلقًا) بمَعنى: في كلِّ الأحوالِ، وإنَّهُ -أي: الإِطْلاق- يعودُ إلى قَيدٍ سابقٍ أو لاحقٍ، فما هوَ القيدُ اللَّاحقُ؟

الجوابُ: (وَالفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْرًا سُبِقًا).

ف «الفِعْلُ » مُبتَدأً.

و «ذُو التَّصْريفِ» صفةٌ.

و «سُبقًا» الجُمْلةُ خبرُ (الفِعْلُ).

وقولُهُ: «نَزْرًا» أي: قَليلًا، فهوَ ظَرفٌ، يَعني: أنَّه سُبِقَ قَليلًا.

يَقُولُ المؤلِّفُ رَحَمُهُ اللَّهُ: إِنَّه لا يَجُوزُ أَنْ يَتَقَدَّمَ التَّمييزُ عَنْ عاملِهِ، والواجبُ أَنْ يَتَقَدَّمَ العاملُ عليهِ؛ ولهذا قالَ: (عَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ)، فلا يَصِحُّ أَنْ تقولَ: (عِنْدِي رَجُلًا عِشْرُونَ)، و(عِنْدِي أَرْضًا شِبْرٌ)؛ لأَنَّه يَجِبُ أَنْ يكونَ عاملُ التَّمييزِ مُقَدَّمًا عليهِ.

أمَّا لو قلتَ: (عِنْدِي رِجالٌ عِشْرُونَ) فليسَ تمييزًا؛ لأنَّ (رِجالٌ) مُبْتدأً مُؤَخَّرٌ.

لكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَتقدَّمَ التَّمييزُ على عاملِهِ إذا كانَ العاملُ فِعْلًا مُتصرِّفًا، لكِنْ بِقِلَةٍ؛ ولهذا قال: (نَزْرًا سُبِقًا).

مثالُه: (أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ أَبًا) فيَصِتُّ أَنْ نَقولَ: (أَبًا أَكْرِمْ بِأَبِي بَكْرٍ)؛ لأَنَّ الفعلَ مُتصرِّفٌ، ولكِنْ معَ ذلكَ هو قَليلٌ.

وقالَ بعضُ النَّحويِّينَ: إنَّه مُمتنِعٌ، وما وَرَدَ منَ اللُّغةِ العربيَّةِ بذلكَ يُحفَظُ، ولا يُقاسُ عليهِ.

وبهذا البيتِ خُتِم بابُ التَّمييزِ.

انتهى بحَمْدِ الله تعالى المُجَلَّدُ الثَّاني ويَليهِ بِمَشِيئَةِ اللهِ -عَزَّ وجلَّ - المُجَلَّدُ الثَّالِثُ وأوَّلُهُ: (حُرُوفُ الجَرِّ)

فهرس الآيات

الصفحة	الايه
v	﴿ قَالُواْ رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا ٓ إِلَيْكُرُ لَمُرْسَلُونَ ﴾
V	﴿قَالَ يَلْلَتُ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ﴾
V	﴿يَلَيْتَ تَنِي كُنتُ مَعَهُمٌ ﴾
۸	﴿وَانَّقُواْ اللَّهَ لَعُلَّكُمْ نُفْلِحُونَ ﴾
۸	﴿ وَانَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾
١٤	﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُوزًا تَحِيمًا ﴾
١٤	﴿وَكَاكَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾
١٦	﴿ إِنَّ لَدَيْنَا ٓ أَنكَا لَا ﴾
١٦	﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَعِبْرَةً ﴾
۲٠	﴿ سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ ﴾
۲۱	﴿إِنَّ ٱلْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيعٍ ﴾
۲۱	﴿إِنَّا أَنزَلْنَهُ فِي لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ ﴾
۲۱	﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكُوْثَرَ ﴾
۲۱	﴿ وَٱلَّذِينَ يُوْتُونَ مَآ ءَاتُواْ وَقُلُوبُهُمْ وَجِلَةً أَنَّهُمْ إِلَى رَبِّهِمْ رَجِعُونَ ﴾
۲۲	﴿وَءَانَيْنَكُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنَـنُوٓٱُ بِٱلْعُصْبَةِ ﴾
۲٤	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾
YV	﴿ فَأَعْلَمْ أَنَّهُ لِآ إِلَّهَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾

۲۷	﴿لِنَعْلَمُواْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَلِيرٌ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾
۲۷	﴿وَاعْلَمُواْ أَنَّ اللَّهَ شَادِيدُ ٱلْعِقَابِ ﴾
۲۷	﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَفِقِينَ لَكَلِدِبُوكَ ﴾
٣١	﴿ وَالَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ ۞ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّى ۞ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَّرَ وَٱلْأَنْثَىٰ ۞ إِنَّا سَعْيَكُمْ لَشَقَّىٰ ﴾
٣٢	﴿وَيَعْلِفُونَ بِأَلِلَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنكُمْ ﴾
٣٢	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾
٣٤	﴿إِنَّهُ، مَن يَتَّقِ وَيَصِّرِ فَإِنَ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾
٣٤	﴿إِنَّهُۥمَن يَأْتِ رَبَّهُۥمُجْ رِمَّافَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾
مِنْ بَعَدِهِ،	﴿كُتَبُرَبُكُمْ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةُ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوَّءً البِحَهَلَةِ ثُمَّ تَابَ
٣٤	وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ عَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾
٣٥	﴿ كُنِبَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مَن تَوَلَّاهُ فَأَنَّهُ رِيُضِلُّهُ ﴿ ﴾
٣٥	﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبُّهُ مُحْدِمَافَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ ﴾
٤٠	﴿ كُلَّا لَا وَزَرَ اللَّهُ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَهِ إِ ٱلْمُسْتَقَدُّ ﴾
٤٠	﴿ وَلَا نَنقُضُوا ٱلْأَيْمَانَ بَعَدَ تَوْكِيدِهَا ﴾
٤٦	﴿ فَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُدْ عَلَيْهِ ﴾
٤٦	﴿ قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ ﴾
٤٩	﴿إِنَّ هَٰذَا لَهُو ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾
٤٩	﴿ إِنَّ هَاذَا لَحُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْمُبِينُ ﴾
٥٠	﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّمَا فَوْنَ ﴾
0 •	﴿إِمَّا أَن تُلْقِيَ وَإِمَّا أَن نَّكُونَ غَنُ ٱلْمُلْقِينَ ﴾

٥٠	﴿ قَالُوٓاْ أَوِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ ﴾
o •	﴿لَعَلَّنَا نَشِّعُ ٱلسَّحَرَةَ إِن كَانُواْ هُمُ ٱلْغَيلِيينَ ﴾
٥١	﴿إِنَ وَالِكَ لَمِنْهُ لِأَوْلِ ٱلْأَبْصَدَرِ ﴾
٥١	﴿إِنَّ فِ ذَالِكَ لَذِكْرَىٰ لِأُولِي ٱلْأَلْبَبِ ﴾
٥١	﴿ إِنَّ فِي ذَالِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْشَىٰ ﴾
٥٤	﴿إِنَّ مَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ﴾
٥٥	﴿ إِنَّ مَاتُوعَكُونَ لَآتٍ ﴾
٥٥	﴿إِنَّمَا صَنَعُواْ كَيْدُ سَرْحِرٍ ﴾
۱	﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيَّ أُمُّ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَّ وَرَسُولُهُ ، ﴾
٦٢	﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُ وسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾
أليوم الآخر وعَمِلَ	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّائِئُونَ وَٱلنَّصَٰزَىٰمَنْ ءَامَرَ ۖ بِٱللَّهِ وَ
٠	صَالِحًا فَلَاخَوْثُ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَعْزَنُونَ ﴾
νξ	﴿وَأَلْفَيَا سَيِّدَهَا لَدَا ٱلْبَابِ﴾
٧٥	﴿ إِنْ هَلَدَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾
٧٥	﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَسْتَفِزُونَكَ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾
يُرَمُّهُ وَإِذَا لَآتَغَنَّدُوكَ	﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيَّ أَوْحَيْنَاۤ إِلَيْكَ لِنَفْتَرِىَ عَلَيْنَا غَـُ
٧٥	خَلِيـلًا ﴾
٧٥	﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَيُزْلِقُونَكَ ﴾
٧٥	﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ عَلَمِنَ ٱلصَّكَآلِينَ ﴾

٧٥	﴿ وَ إِن كَانُواْ مِن قَبْلُ لَنِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾
٧٥	﴿ وَإِن وَجَدْنَاۤ أَحَٰثُمُ هُمۡ لَفَاسِقِينَ ﴾
۸٤،۷۸	﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقَتَنَا ﴾
۸٥ ، ۸٠	﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُمْ مِّرْجَىٰ ﴾
۸٣	﴿ وَٱلْخَنِيسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا ﴾
Λξ	﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَانِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾
λξ	﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ اُقَنَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾
λξ	﴿وَحَسِبُواْ أَلَا تَكُونَ فِنْنَةً ﴾
Λξ	﴿عَلِمَ أَن لَّن تُحْصُوهُ ﴾
۸٥	﴿وَأَلَّوِ ٱسْتَقَنَّمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُم مَّآةً غَدَقًا ﴾
AY	﴿لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾
٩٠	﴿فَجَعَلْنَهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ إِلْأَمْسِ ﴾
9٣	﴿ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيْءٍ مِّنْ عِلْمِهِ ۚ إِلَّا بِمَا شَكَّاءً ﴾
٩٣	﴿ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَكَا ٱلفَّكَ آلِينَ ﴾
١٠٥	﴿لَنَسْفَعًا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾
1786198	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتَ﴾
١٧٨٤١٢٩	﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ,بَعِيدًا ۞ وَنَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾
١٣٠	﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَمَا كَوْكَبُا ﴾
١٣٠	﴿ إِذْ رَءَا نَازًا فَقَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُواً ﴾
١٣١	﴿إِنَّا وَجَدْنَا ءَارِيَاءَنَا عَلَيْ أُمَّةِ ﴾

﴿إِنَّا وَجَدْنَتُهُ صَابِرًا ﴾	۱۳۱
﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَآءُوكَ فَأَسْتَغْفَرُوا ٱللَّهَ وَٱسْتَغْفَكَرَ لَهُمُ الرَّسُوا	
لَوَجَدُواْ ٱللَّهَ تَوَّابُ ارَّحِيـمًا ﴾	۱۳۱
﴿ الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَفُّواْ رَبِّهِمْ وَأَنَّهُمْ إِلَيْهِ زَجِعُونَ ﴾	۱۳۲
﴿ وَمَا هُوَ عَلَىٰ ٱلْغَيْبِ بِضَنِينِ ﴾٣٢	109
﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتْرَكُواْ أَن يَقُولُواْ ءَامَنَكا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ ﴾	۱۳۲
﴿ وَجَعَلَ الظُّلُنَتِ وَالنُّورَ ﴾	١٣٤
﴿ وَجَعَلُواْ ٱلْمَلَتَهِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَنْدُ ٱلرَّحْمَانِ إِنَاتًا ﴾	١٣٥
﴿إِنَّهُمْ يَرُونَهُ, يَعِيدُا ﴿ وَنَرَنَهُ قَرِيبًا ﴾	۱۳۷
﴿ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَيْءٍ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَاذِبُونَ ﴾	۱۳۸
﴿وَٱتَّخَذَ ٱللَّهُ إِبْرَهِي مَ خَلِيلًا ﴾	١٤٠
﴿ وَكَذَالِكَ جَعَلْنَكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾	١٤٠
﴿ جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَ الْمِيْتَ ٱلْحَرَامَ قِينَمَا لِلنَّاسِ ﴾	١٤٠
﴿ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمِ مُؤْمِنِينَ ﴾	١٤٤
﴿وَقِنَاعَذَابَ ٱلنَّادِ ﴾	١٤٦
﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَنَوُٰلَآءِ يَنطِقُونَ ﴾	۲٥٣
﴿وَظَنُّواْ مَا لَحُهُم مِّن تَّحِيصٍ ﴾	۲٥٣
﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّإِنْ أَيْدًا ﴾	108
﴾ ﴿وَلَقَدٌ عَكِلْمُواْ لَمَنِ ٱشْتَرَىٰهُ مَا لَهُۥ فِي ٱلْآخِـرَةِ مِنْ خَلَقٍ﴾	
﴿ وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَا يَكُمُّ لَا تَعَلَّمُونَ شَيْحًا ﴾	

17	﴿ ٱلَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُم مُّلَقُواْ رَبِّهِمْ ﴾
17.	﴿ وَظُنُّواْ أَن لَّا مَلْجَاً مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ﴾
شَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ رَأَيْنُهُمْ لِي سَنجِدِينَ ﴾ . ١٦٣	﴿إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَتَأْبَتِ إِنِّ رَأَيْتُ أَحَدَعَشَرَكُوْكُبَّا وَٱل
يُعِجَاتُ ﴾	﴿ وَقَالَ ٱلْمَلِكُ إِنِّ أَرَىٰ سَبْعَ بَقَرَتِ سِمَانِ يَأْكُلُهُنَّ سَبًّا
أَعْصِرُ خَمْرًا ۗ وَقَالَ ٱلْآخَرُ إِنِّي أَرَىٰنِيٓ	﴿ وَدَخَلَ مَعَهُ ٱلسِّيجْنَ فَتَكِياتُ قَالَ أَحَدُهُمَاۤ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ
١٦٣	أَحْمِلُ فَوْقَ رَأْسِي خُبْزًا تَأْكُلُ ٱلطَّيْرُ مِنْهُ ﴾
179	﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾
ن لَّا تَشْعُرُوكَ ﴾نلّا تَشْعُرُوكَ	﴿ وَلَا نَقُولُواْ لِمَن يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ آَمَوَاتُ ۚ بَلْ أَخَيَآهُ ۖ وَلَكِم
177	﴿ وَمِنْ ءَايَـٰنِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
\YA	﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ ٱللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا ﴾
١٨٤	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَأَنَّفَىٰ ﴾
197	﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَـٰٓؤُا﴾
198	﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتُ ﴾
۲۰۸،۱۹۵	﴿ وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾
١٩٨	﴿ أَوْ إِظْعَنَدُ فِي يَوْمِرِذِي مَسْغَبَةٍ ﴿ اللَّهِ كَالِيمًا ﴾
199	﴿ وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ ﴾
Y • Y • Y • •	﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾
Y•Y	﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ هَلْ هَنَذَاۤ إِلَّا بِشَرٌّ مِثْلُكُمْ
Y1\mathred{\text{"}}	﴿ قَالَتُ نَمْلَةً ﴾
0 / 7 , 7 7 7 , 5 7 7 , 5 6 7 7	﴿ فَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُرٌ ﴾

YY	﴿ قَدْ أَفَلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾
YYY	﴿ اَمَنتُ أَنَّهُۥ لَاۤ إِلَهُ إِلَّا ٱلَّذِيٓ ءَامَنَتْ بِهِۦ بَنُوۤاْ إِسۡرَّوِيلَ ﴾
778	﴿ قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ﴾
7 7 7	﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلضَّلَالَةُ ﴾
TTT	﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِيثُ ﴾
137	﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ عِنِفَةً مُوسَىٰ ﴾
787	﴿ وَإِذِ ٱبْتَكَىٰٓ إِبْرَهِ عَرَبُهُۥ بِكَلِمَتِ ﴾
7 8 8	﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾
780	﴿ وَأَنَّا لَا نَدْرِى ٓ أَشَرُّ أُرِيدَ بِمَن فِي ٱلْأَرْضِ أَمْرَ أَرَادَ بِهِمْ رَبُّهُمْ رَشَدًا ﴾
7 8 9	﴿لَيْسَجَنَنَّ وَلَيَكُونَا مِنَ ٱلصَّاغِرِينَ ﴾
۲٥٠	﴿ وَقِيلَ ٱلْحَمَّدُ لِلَّهِ ﴾
۲٥٠	﴿ وَجِأْىَءَ يَوْمَهِ ذِيجَهَنَدَ ﴾
Yo1	﴿قُيِلَ ٱلْإِنسَانُ مَآ ٱلْفَرَهُ ﴾
Y7V	﴿ وَإِنَّهُ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴾
YVY	﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَيِّكَ كَأَلَفِ سَنَةِ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾
YVY	﴿يَخَافُونَ يَوْمًا نَنَقَلَبُ فِيهِ ٱلْقُلُوبُ وَٱلْأَبْصَكُرُ ﴾
YVY	﴿لِيَوْمِ عَظِيمٍ﴾
YVT	﴿يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانِ بَعِيدٍ ﴾
YV	﴿يُعْرَفُ ٱلْمُجْرِمُونَ شِسِمَهُمْ فَيُؤْخَذُ بِٱلنَّوَصِي وَٱلْأَقْدَامِ ﴾
﴾ ٱلْمَدْهِدُونَ ﴾	﴿ وَالسَّمَآءَ بَنَيْنَهَا بِأَيْدِ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ٣ ۖ وَٱلْأَرْضَ فَرَشْنَهَا فَنِعْمَ

۳۱٤	﴿نَقْشَعِرُّ مِنْهُ جُلُودُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْتَ رَبَّهُمْ ﴾
٣١٦	﴿ وَمَن دَخَلَهُ وَكَانَ عَامِنًا ﴾
٣١٦	﴿أَوْجَآأُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾
٣١٦	﴿ ثُوْرَ جَاءَهُم مَّا كَانُوا يُوعَدُونَ ﴾
٣١٦	﴿ وَإِذَاجَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِـ ﴾
۳۱۷	﴿إِنَّهُ رَكَانَ وَعْدُهُ مِمْ أَلِيًّا ﴾
٣١٩	﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾
٣٢٠	﴿ كِنَتُ أَنَرُلْنَهُ إِلَيْكَ مُبِكَرُكُ لِيَلَّبَرُواْ ءَاينتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُوْلُواْ الْأَلْبَ
۳٤٩،٣٢٠	﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيدُمُا فَكَاوَىٰ ﴾
۳٤٩،٣٢٠	﴿ وَوَجَدَكَ ضَاَّلًا فَهَدَىٰ ﴾
TE9,TY•	﴿ وَوَجَدَكَ عَآبِلًا فَأَغْنَى ﴾
۳۲۰	﴿ وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَمَ دِينًا ﴾
٣٢٥	﴿ رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ ﴾
Υ٣ ٨	﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾
٣٤٨	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَأَنَّفَىٰ ۞ وَصَدَّقَ بِٱلْحَسَّىٰ ﴾
٣٤٩	﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾
رِنَ مَا حَكَّرُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَلَا	﴿ فَنَيْلُوا ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِٱلْيُوْمِ ٱلْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُهُ
ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدِ ﴾ ٣٤٩	يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُواْ الْكِتَبَ حَتَّى بُعُطُوا
٣٤٩	﴿حَتَّىٰ يُعُطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾
۳٥١	﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَاءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا يَنْهُمَا لَعِينَ ﴾

۳٥١	﴿ لَا نَقَدَرُبُوا ٱلصَّالُوٰةَ وَٱنتُدَ سُكَنرَىٰ ﴾
۳۰۱	﴿ فَوَيْ لُكُ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ أَلَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴾
۳۰۳	﴿ فَدَ يَعْلَمُ مَا أَنتُدَ عَلَيْهِ ﴾
۳٥٧	﴿لِلَــُنْلُوَكُمْ أَخْسَنُ عَمَلًا﴾
٣٧٩	﴿أُولَتِكَ لَمُنْمُ الْأَمْنُ ﴾
۳۸٤	﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكِلِمًا ﴾
۳۸۰	﴿ وَلَوْ نَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ۚ لَأَ قَاوِيلِ ﴾
۳۹٦♦	﴿ فَإِذَا لَقِيتُدُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرَّبَ ٱلرِّقَابِ حَقَّ إِذَآ أَتَّخَنتُمُوكُمْ فَشُدُّواْ ٱلْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّا بَعَدُ وَإِمَّا فِلَآةً ﴾
٤٠٥	﴿ هُدَى آلِشَنَقِينَ ﴾
٤٠٧	﴿وَأَدْعُوهُ حَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
٤٠٩	﴿ وَمِنْ ءَايَـٰذِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾
٤٢١	﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَا وَتِ ﴾
£77	﴿ وَاللَّهُ يَقْضِي بِٱلْحَقِّ ﴾
£77	﴿ لَن نَدْعُواْ مِن دُونِهِ ۚ إِلَهُا ﴾
£ 7 7	﴿ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لِي وَلِوَلِدَقَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ يَوْمَ يَقُومُ ٱلْحِسَابُ ﴾
٤٢٦	﴿ وَإِنَ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ﴾
٤٢٦	﴿ إِنَّ يَوْمَ ٱلْفَصْلِ كَانَ مِيقَنتًا ﴾
£7V	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ عِندَ رَبِّكَ لَا يَسْتَكُبُرُونَ عَنْ عِبَادَتِهِ ۦ ﴾
٤٢٧	﴿ عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنْتَعَىٰ ﴾
£ 7 V	﴿ يَحِيَّةُ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ مُبُدَكَةً طَيِّبَةً ﴾

﴿ تَجَرِي تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَا ﴾	847
﴿ تَجْرِى مِن تَعْتِهَا ٱلْأَنْهَا رُ ﴾	٤٢٨
﴿سَيَقُولُ ٱلسُّغَهَآءُ ﴾	٤٣٥
﴿ وَمَن لَمْ يَطْعَمُهُ فَإِنَّهُ مِنِي ﴾	2 2 2
﴿ فَشَرِيُواْ مِنْـهُ إِلَّا قَلِيـكَا مِنْهُمْ ﴾٧	٤٤٧
﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَايِلٌ ﴾	٤٤٩
﴿ سَوَآةٌ يِّمَنَكُمْ مَّنَ أَسَرَّ ٱلْقَوْلَ وَمَن جَهَرَ بِهِ ۦ ﴾	٤٧٤
﴿ سَوَآءٌ عَلَتِهِ مَا أَسْتَغَفَرَتَ لَهُ مَ أَمْ لَمُ تَسْتَغْفِرَ لَكُمْ ﴾	٤٧٤
﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾	٤٧٦
﴿ وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ مَا هَنَذَا بَشَرًا ﴾	٤٨٢
﴿ وَلَا تَكْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَعًا ﴾	٤٨٦
﴿لَا تَأْتِيكُوا إِلَّا بَغْنَةً ﴾	१९०
﴿ فَشَارِيُونَ شُرَّبَ ٱلْجِيمِ ﴾	۱۰۰
﴿ اَتَّبِعُ مِلَّةً إِبْرَهِي مَ حَنِيفًا ﴾	٤٠٥
﴿ إِنَ أَوْلَى ٱلنَّاسِ بِإِبْرَهِيمَ لَلَّذِينَ ٱتَّبَعُومُ وَهَلَذَا ٱلنَّبِيُّ ﴾	0 • 0
﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُ ﴾	011
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآبِبَيْنِ ﴾	٦١٥
﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَ ارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرُ وَٱلنَّجُومُ مُسَخَّرَتُ إِأَمْرِهِ * ٦	71 د
﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِ الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ ٩	9 1 Q
﴿ وَأَرْسَلْنَكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾	919

٥٢٤	﴿ وَلَا تُبَشِرُوهُ كَ وَأَنتُمْ عَلَكِفُونَ فِي ٱلْمَسَنجِدِ ﴾
٥٣٥	﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾
_ ذَهَبًا ﴾	﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَمَاتُواْ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبِكُ مِنْ أَحَدِهِم مِّلُ ۗ ٱلْأَرْضِ
٥٤٠	﴿ أَنَا ۚ أَكُثَرُ مِنكَ مَا لَا وَأَعَزُّ نَفَرًا ﴾
٥٤٢	﴿ فَكَا آَصْ بَرَهُمْ عَلَى ٱلنَّارِ ﴾

فهرس الأحاديث

ىفحة	الحديث
٤٤	إِنَّ اللهَ لَيَرْضَى عَنِ العَبْدِ أَنْ يَأْكُلَ الأَكْلَةَ فَيَحْمَدَهُ عَلَيْهَا
٦١	الجَارُ أَحَقُّ بِصَقَبِهِ
٧٠	قَدْ عَلِمْنَا إِنْ كُنْتَ لَـمُؤْمِنًا
170	لَا حَرَجَ
١٣٦	هَبْ أَنَّ أَبَانَا كَانَ حِمَارًا
109	تَعَرَّفْ إِلَى اللهِ فِي الرَّخَاءِ يَعْرِ فْكَ فِي الشِّدَّةِ
7 • 7	يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ
۲ • ٤	إنَّ للهِ ملَائِكَةً يَتَعَاقَبُونَ، مَلَائِكَةً بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةً بِالنَّهَارِ
۲۱۱	لَيَكُونَنَّ أَقْوَامٌ مِنْ أُمَّتِي يَسْتَحِلُّونَ الحِرَ والحَرِيرَ وَالخَمْرَ وَالْمَعَازِفَ
277	أَيُّ الزَّيَانِبِ؟
777	نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِنِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِهِ
	فلا تَقُلْ: لَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كَانَ كَذَا وكَذَا، ولَكِنْ قُلْ: قَدَّرَ اللهُ، وَمَا شَاءَ فَعَلَ، فإنَّ (لَوْ)
777	تَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِتَفْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ
	يَا مَعْشَرَ الأَنْصَارِ، أَلَمْ أَجِدْكُمْ ضُلَّالًا فَهَدَاكُمُ اللهُ بِي، وَكُنْتُمْ مُتَفَرِّقِينَ فَأَلَّفكُمُ اللهُ
۱۲۳	بِي، وَكُنْتُمْ عَالَةً فَأَغْنَاكُمُ اللهُ بِي
٣٣٠	إِنَّ اللهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلاثًا، وَرَضِيَ لَكُمْ ثَلاثًا
۲۳۸	الحَجُّ المُبْرُورُ لَيْسَ لَهُ جَزَاءٌ إِلَّا الجَنَّةُ

٣٦٢	إِذَا دَعَاكَ اثْنَانِ فَأَجِبْ أَقْرَبَهُمَا بَابًا
٤ ٢ ٧	وَفَوْقُهُ عَرْشُ الرَّحْمَٰنِ
٤٩٢	أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِأَذْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ
٤٩٧	وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيامًا
٠٣٦	مَنِ اقْتَطَعَ شِبْرًا مِنَ الأَرْضِ
٥٤٠	الْمُؤَذِّنُونَ أَطْوَلُ النَّاسِ أَعْنَاقًا

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٥	إنَّ وأخواتُها
٣	أخواتُ (إنَّ) وعَمَلُها
v	عَمَلُ إِنَّ وأخواتِها
11	أمثلةٌ على (إنَّ) وأخَواتِها
١٤	تَقَدُّمُ خبرِ (إنَّ) على اسْمِها
١٨	فتحُ هَمْزةِ (إنَّ)
۲٠	مَواضِعُ كَسرِ همزةِ (إنَّ)
۲۸	ما يَجوزُ فيهِ وَجْهانِ
٣٩	لامُ الابْتِداءِ
	ما يَمتَنِعُ مَجيئُهُ بعدَ لامِ الابْتِداءِ
٤٦	ما تَدْخُلُ عليهِ لامُ الابْتِداءِ
٥٣	اتِّصالُ (ما) بـ(إنَّ) وأخَواتِها
٥٩	رَفْعُ الْمَعْطُوفِ على اسمِ (إنَّ)
٦٨	تَخْفيفُ (إِنَّ)
VV	تَخْفيفُ (أَنَّ)
۸۲	الفصلُ بينَ (أنِ) المُخَفَّفَةِ والفِعلِ
۸٩	تَخْفيفُ كـ(أنَّ)

بِنْسِ	لا الَّتي لنَفْيِ الج
للجِنْسِ	عملُ (لا) النَّافيةِ
رِها۷۰	حُكْمُ اسْمِها وخَبَ
1 • 1	إذا تَكَرَّرَتْ (لا).
بنيًّ	نعتُ اسم (لا) المَ
رُرِ (لا)	العَطْفُ بدونِ تَكَزُّ
عَ (لا)	هَمْزةُ الاسْتِفْهامِ مِ
371	حَذْفُ خَبَرِ (لا)
17V	ظنَّ وأخواتُها
) وعَمَلِها	ذِكْرُ أَخواتِ (ظَنَّ
صُّ بالتَّعليقِ والإِلْغاءِ	الأدواتُ الَّتي تَخْتَ
لَمَنَّ) وأخواتِها	ما يَتَصَرَّفُ مِن (فَ
184	مواضِعُ الإِلْغاءِ
نغاءِ الم	ما يَتَرَتَّبُ على الإِلْ
107	مَوضِعُ التَّعليقِ
ظَنَّ) لواحِدٍ	تَعَدِّي (عَلِمَ) و(هٰ
بُ مَفْعُولينِ	(رَأَى) الَّتِي تَنْصِد
ولٍ أو مَفْعُولَينِ	حُكْمُ حَذْفِ مَفْع
	(تقولُ) الَّتي كـ(تَ
	أَعْلَمَ وأَرَى
ةِ مَفَاعِيلَةِ مَفَاعِيلَ	

١٧٩	حُكْمُ المَفْعولِ الثَّاني والثَّالِثِ
١٨١	التَّعدِّي إلى اثْنَينِ بالهَمْزِ
ينِ	حُكْمُ المَفْعولِ الثَّاني مَّا يَتَعَدَّى بالهَمْزِ لاثْنَ
١٨٦	أَفْعالٌ تَنْصِبُ ثَلاثةَ مَفاعيلَ
١٨٩	الفاعلُالفاعلُ
١٨٩	تَعْريفُ الفاعلِ
١٩٣	كلُّ فِعلِ بعدَهُ فَاعِلٌكُ
199	حُكْمُ الْفِعلِ الْمُسْنَدِ لغَيرِ مُفرَدٍ
۲۰۱	لغةُ (أَكَلُونِيَ البَرَاغِيثُ) وتَوْجِيهُها
۲•٦	حَذْفُ الفِعلِ في جَوَابِ الاسْتِفْهام
۲•۹	حُكْمُ تاءِ تَأْنِيثِ الفِعْلِ
Y11	لُزومُ تاءِ التَّأْنيثِ للفِعلِلزومُ تاءِ التَّأْنيثِ للفِعلِ
۲۱۰	جَوازُ تَرْكِ التَّاءِ معَ الفَصْلِ
YY•	مَواضِعُ جَوازِ تَرْكِ التَّاءِ
۲۳۰	الأصْلُ اتِّصالُ الفاعلِ
۲۳٤	مَواضِعُ وُجوبِ تَقْديمِ الفاعِلِ
YTA	وُجوبُ تَأْخيرِ ما قُصِدَ حَصْرُهُ
7 £ 1	عَودُ الضَّميرِ على الْمُتَأَخِّرِ لَفْظًا
7 £ £	الثَّائبُ عنِ الفاعِلِا
Y & V	حُكْمُ نائِبِ الفاعِل

Y 8 9	حُكُمُ الْفِعْلِ المَاضِي المُبْنِيِّ للْمَجْهُولِ
707	حُكْمُ الفِعْلِ المُضارِعِ المَبْنِيِّ للمَجْهولِ
Y08	حُكْمُ ما فيهِ تاءُ الْمُطاوَعةِ
Yov	حُكْمُ الفِعْلِ المَبْدوءِ بهَمْزَةِ الوَصْلِ
۲۰۹	الأَوْجُهُ فِي فَاءِ الثُّلاثيِّ مُعَلِّ العَينِ
۲٦۸	الأَوْجُهُ فِي مُعْتَلِّ العَينِ مِنِ افْتَعَلَ وانْفَعَلَ
YV1	نِيابةُ غيرِ المَفْعولِ بهِ عنِ الفاعِلِ
YV0	شَرْطُ نِيابةِ غَيرِ المَفْعولِ بهَِ
YVA	نِيابةُ المَفْعولِ الثَّاني مِن بابِ (كَسَا)
۲۸۰	نِيابةُ المَفْعولِ الثَّاني مِن بابِ (ظَنَّ) و(أَرَى)
YAY	نَصْبُ ما سِوى النَّاثِبِ عنِ الفاعِلِ
۲۸۳	اشْتِغَالُ العامِلِ عَنِ الْمُعْمُولِ
۲۸۳	تَعْرِيفُ الاشْتِغالِ وحُكْمُهُ
۲۸۰	ۇ جُوبُ النَّصْبِ
791	ۇ جُوبُ الرَّفْعِ
۲۹٥	تَرَجُّحُ النَّصْبِ
*••	جَوازُ الرَّفعِ وَالنَّصْبِ على السَّواءِ
٣٠٥	· •
٣٠٩	حُكْمُ الوَصْفِ العامِلِ كَحُكْمِ الفِعْلِ
٣١٤	تَعدِّي الْفِعلِ وَلُزومُهُ

ِ الْمُعَدَّى	عَلامةُ الفِعْلِ
لِ الفِعْلِ المُعَدَّى	حُكْمُ مَفْعولِ
مُ ومَواضِعُهُ	الفِعْلُ اللَّازِ
ِ اللَّاذِمِ	تَعْديةُ الفِعْلِ
لِيَ الفِعْلِ المُتَعَدِّي لاثْنَيْنِ	تَرْتيبُ مَفْعو
رِلِ به الفَصْلةِ	حَذْفُ الْمُفْعو
بِ الفَصْلةِ	حَذْفُ ناصِد
لعَمَلِ	التَّنازُعُ فِي ا
زُعنُع	تَعْريفُ التَّنا
حاةً في التَّنازُعِ	مَذاهِبُ النُّ
ِ إِذَا كَانَ عَامِلُهُ مَرْ فُوعًا	إِعْمالُ الْمُهْمَلِ
ِ اِذا كَانَ عَامِلُهُ غَيرَ مَرْ فُوعِ	إِعْمالُ الْمُهْمَلِ
يُرِ معَ المُهْملِ	امْتِناعُ الضَّم
لْلُقُنَ	المَضْعولُ المُطَ
ىدرِ ۳۷۹	تَعريفُ المَصْ
لدرِلدرِ	نَاصِبُ الْمَصْ
لُ لَلْفِعْلِ وَالْوَصْفِلُ لَلْفِعْلِ وَالْوَصْفِ	المَصْدرُ أَصْلُ
رِرِ	أُنْواعُ المَصْدِ
نِ المَصْدرِنِ المَصْدرِ	ما يَنوبُ عزِ
ُ رِ وتَثْنِيَتُهُ وجَمْعُهُ	

rq•	حَذْفُ عامِلِ المَصْدرِ
rqy	وُجوبُ حَذْفِ عاملِ المَصْدرِ
٤٠٦	الْمَفْعُولُ لَهُ
٤٠٧	شُروطُ المَفْعولِ لهُ
٤١١	إذا فُقِدَ شَرْطٌ مِن شُروطِ المَفْعولِ لهُ
٤١٣	أَقْسامُ المَفْعولِ لهُ مِن حيثُ (أل) والإضافةِ
٤١٥	المَفْعولُ فيهِ، وهوَ المُسمَّى ظَرْفًا
٤١٦	تَعْريفُ الظَّرفِت
٤١٨	عاملُ المَفْعولِ فيهِ
٤١٨	نَصْبُ الظُّروفِ
٤٣٦	أَنْواعُ الظَّرفِ مِن حيثُ التَّصَرُّفُ
٤٢٩	نيابةُ المَصْدرِ عنِ الظَّرفِ
٤٣١	المَفْعولُ معَهُ
٤٣١	حُكْمُ اللَّفْعُولِ مَعَهُ
٤٣٣	ناصِبُ المَفْعولِ معَهُ
£٣V	نَصْبُ المَفْعولِ معَهُ بفِعلِ مُضْمَرٍ
٤٤٠	تَرْجِيحُ العَطْفِ أُوِ النَّصَٰبِ
£ £ Y	وُجوبُ النَّصْبِ
	الاسْتِثْناءُ
£ £ 7	حُكُمُ الْمُسْتَثُنَ لِـ(الَّا)

٤٥٢	تَقَدُّهُ الْمُسْتَثْنَى على المُسْتَثْنَى منهُ
£ 00	الاسْتِثْناءُ المُفَرَّعُ
ξον	تكرُّرُ (إلَّا) للتَّوْكِيدِ
٤٥٩	تَكَرُّرُ (إلَّا) لغيرِ التَّوْكِيدِ
٤٧٠	الاسْتِثْناءُ بـ(غَيْر)
٤٧٢	الاسْتِثْناءُ بـ(سِوَى) وأُخْتَيْها
٤٧٥	الاسْتِثْنَاءُ بـ(ليسَ) و(خَلَا) و(عَدَا) و(لا يكونُ)
٤ ٧٨	الْمُسْتَثْنَى بـ(عَدَا) و(خَلَا)
٤٨٠	نَوعُ (عَدَا) و(خَلَا)
٤٨١	الاسْتِثْناءُ بـ(حَاشَا)
٤٨٣	الحالُ
٤٨٤	تَعريفُ الحالِتعريفُ الحالِ
£AV	الحالُ مِن حيثُ الانْتِقالُ والاشْتِقاقُ
٤٨٩	الحالُ الجامِدةُ
٤٩٢	إذا عُرِّفَ الحالُ لَفْظًا
٤٩٤	كَونُ الحالِ مَصْدَرًا
٤٩٧	تَنْكيرُ صاحِبِ الحالِ
٥٠٠	تَقَدُّمُ الحالِ على صاحِبِها المَجْرورِ
۰ • ۳	الحالُ منَ المُضافِ إليهِ
٥•٦	تَقَدُّهُ الحالِ على عامِلِها

امْتِناعُ تَقَدّمِ الحالِ على عامِلِها ٥٠٥
سَبْقُ الحالِ لعامِلِها (أَفْعَلِ) التَّفْضيلِ
تَعَدُّدُ الحالِ
تَوْكيدُ الحالِ لعامِلِها
تَوْكيدُ الحالِ لِجُملةِ
الجُمْلةُ الحاليَّةُ
أَحْوالُ الجُمْلةِ الحاليَّةِ
اشْتِهَالُ الجُمْلَةِ الحَاليَّةِ على واوٍ أو ضَميرٍ
حَذْفُ عاملِ الحالِ
التَّمييزُ
تَعْرِيفُ التَّمييزِ وأَمْثِلَتُهُتعريفُ التَّمييزِ وأَمْثِلَتُهُ
إضافةُ التَّمْييزِ
وُجوبُ نَصْبِ التَّمْييزِ
تَمْيِيزُ (أفعل) التَّفْضِيلُ
تَمْيِنُ التَّعَجُّبَِ
جَرُّ التَّمْييزِ بـ (مِنْ)
تَقْديمُ عامِلِ التَّمْييزِ
فِهْرِسُ الآياتِفِهْرِسُ الآياتِ
فِهْرِسُ الأحاديثِ والآثارِفهْرِسُ الأحاديثِ والآثارِ
فَهْرَ سُ اللَّهُ ضوعات